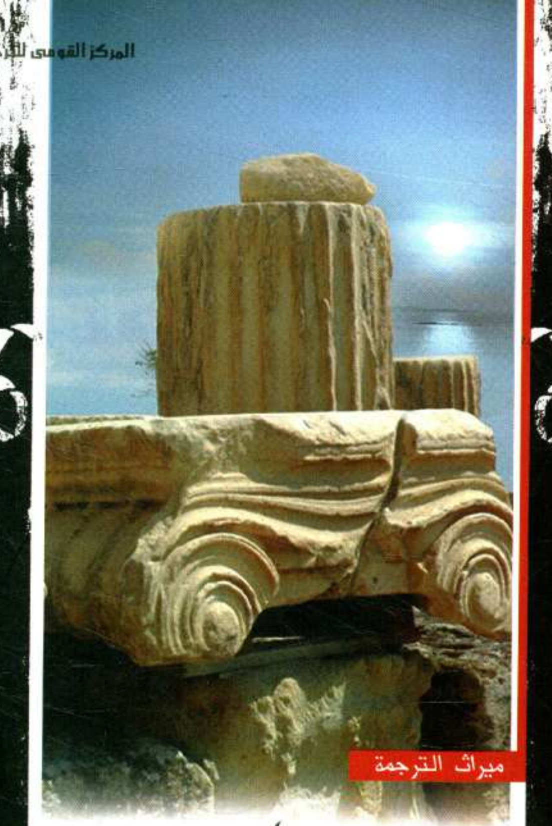


المدينة الإغريقية

تأليف: جوستاف جلوتز

ترجمة: محمد مندور

تقديم: طارق مندور

1695

المدينة الإغريقية

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف : فيصل يونس

سلسلة ميراث الترجمة
المشرف على السلسلة : مصطفى لبيب

- العدد: 1695
- المدينة الإغريقية
- جوستاف جلوتز
- محمد مندور
- طارق مندور
- 2011

هذه ترجمة كتاب:

La cité grecque

Le Développement des Institutions

Par: Gustave Glotz

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo.
E.Mail:egyptcouncil@yahoo.com **Tel.:** 27354524 - 27354526 **Fax:** 27354554

المدينة الإغريقية

تأليف: جوستاف جلوتز
ترجمة : محمد مندور
تقديم : طارق مندور



2011

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

جلوتز ، جوستاف.
المدينة الإغريقية / تأليف : جوستاف جلوتز، ترجمة : محمد مندور،
تقديم: طارق مندور
القاهرة - المركز القومي للترجمة ، ٢٠١١
٤٦٨ ص ، ٢٤ سم
١ - الحضارة الإغريقية
(أ) مندور، محمد (مترجم)
(ب) مندور، طارق (مقدم)
(جـ) العنوان ٩٣٨

رقم الإيداع ١٦٥٦٦ / ٢٠١٠
الترقيم الدولي I.S.B.N. 978-977-704-248-2
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

الفصل الثاني: تطور الحياة الاجتماعية والسياسية

الفصل الثالث: فساد النظم الديمقراطية

الفصل الرابع: توحيد بلاد الإغريق.

تقديم

لهذه الترجمة قصة، فقد انتهى محمد مندور من ترجمته لهذا الكتاب منذ حوالى الخمسين عامًا أو يزيد، وظلت هذه الترجمة يُنَص عليها فى قوائم ترجماته تحت عنوان (تحت الطبع)، وأحيانًا تدرج دون ذكر ذلك... وحتى الآن، فقد صدرت أخيرا طبعة جديدة لترجمةً د.مندور لرواية "مدام بوفارى" من إصدار المركز القومى للترجمة ـ سلسلة ميراث الترجمة ـ وعلى غلاف الرواية الخلفى ثبت بمترجماته السابقة يحوى كتاب "المدينة الإغريقية".

عفوًا.... سأحكي للقارئ حكايتى مع هذه الترجمة.

بعد مرور أكثر من أربعين عامًا على رحيل والدى محمد مندور، قُرر هدم المنزل الذى كنا نعيش فيه أنا وإخوتى الكبار مع أبى ووالدتى الشاعرة ملك عبد العزيز، وقبل أن أنقل محتويات الشقة بما فى ذلك محتويات (السندره) استعدادًا لتسليم الشقة للمالك وإهداء المكتبة لأكاديمية الفنون، فوجئنا بالمالك ينقل الكتب والمخطوطات إلى مخزن للأسمنت؛ خوفًا من فكرة تحويل الشقة إلى متحف ثقافى.

ولكن فى النهاية نقلت الكتب والمخطوطات إلى منزلى، وبفحصها ومضاهاتها بما نشر لأبى من كتب ومخطوطات وخطابات، اتضح أن الكثير منها يستحق النشر، خاصة كتابًا فى نقد فنون السرد من رواية وقصص قصيرة وغير ذلك من فنون السرد، وكان أبى ينوى نشره ولكن العمر لم يمهله، وقد نشر أخيرًا عن هيئة قصور الثقافة تحت عنوان "تأسيس فنون السرد وتطبيقاتها"، وقد تمكنت من نشر كتاب آخر له بعنوان "فى حياتى أساتذة وزملاء"، وكذا كتابين فى مجلد واحد بمناسبة مئوية

د.مندور تحت عنوان"الصحافة وحريتها _ الفنون ووحدتها"، وصدر كذلك أخيراً كتاب "محاكمة الضمير الوطني" عن قضايا د.مندور التي تصدى فيها للدفاع عن حرية الصحافة والدفاع عن الوطن ضد أطماع الاستعمار الإنجليزي وأبواقه. وتحت الطبع كتاب "في الأخلاق والضمير" وتحت الإعداد كتاب عن خطاب مندور لرجال ٢٣ يوليو، وآخر عن وجدانيات وخطابات د.مندور.

كذلك وجدت جزءاً من ترجمة لكتاب"المدينة الإغريقية" لـ "ج. جلوتز" ثم وجدت أجزاء أخرى.. جزءاً فجزءاً، حتى اكتملت الترجمة.. ولم أكن أعلم مَن المترجم، هل هو أبي أم غيره؟ وبعد أيام من اكتمال الترجمة، وبينما كنت أقرأ في كتاب "محمد مندور شيخ النقاد"، للأستاذ فؤاد قنديل، ليساعدني على الإلمام بما كتبه أبي، حيث إن هذا الكتاب الرائع قد كان بمثابة إعادة تعرف مني أنا الابن الأصغر لأبي، حيث إن نشاطي كان بعيداً بقدر ما عن الأدب والنقد، وجدت أن الأستاذ فؤاد قنديل يذكر أن د.مندور ترجم كتاب "المدينة الإغريقية"، فاتصلت بالأستاذ فؤاد الذي قال لي إن د.مندور ذكر له شخصيا قبيل رحيله بقليل أنه انتهى من ترجمة كتاب "المدينة الإغريقية" الذي بدأ ترجمته قبيل عودته من البعثة عام ١٩٢٩ ولكنه _الأستاذ فؤاد _ لم ير هذا الكتاب المترجم. وبالبحث وجدت أن د.مندور أضاف هذا الكتاب في حياته إلى ثبت أعماله المترجمة، مصحوبا بعبارة (تحت الطبع) في كتابه "النقد المنهجي عند العرب". واستمر في كل طبعات كتب مندور حتى الآن أن كتاب "المدينة الإغريقية" (تحت الطبع)، لهذا اتصلت بمكتبة "نهضة مصر" التي تنشر معظم كتب أبي لسؤالهم عن "المدينة الإغريقية" فوجدت أن لا علم لهم به.

وعن طريق "الإنترنت" بالاستقصاء عن ج . جلوتز اهتديت إلى أن هذا الكتاب نشر لأول مرة عام ١٩٢٨ للأستاذ/ جوستاف جلوتز، عضو المعهد الفرنسي والأستاذ بجامعة باريس.

ذهبت إلى دار الكتب والوثائق واستقصيت عن هذا الكتاب وترجمته، بحثت عن طريق اسم المؤلف، واسم المترجم، واسم الكتاب، وتساءلت : هل تُرجم إلى العربية من قبل، أم لا؟ ولكنني في النهاية لم أجد إجابة أو أثراً.

مرة أخرى وعن طريق "الإنترنت" اتصلت بالمكتبة الفرنسية التى نشرت الكتاب وسألتهم : هل تُرجم هذا الكتاب إلى العربية من قبل؟ فأكدوا أن لا علم لهم بذلك... وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على هذا الكشف، وبعد غوص فى مخطوطات والدى وخطاباته تيقنت من أنه ترجم هـذا الكتاب عبر سنوات طوال.. بعضه قبيل عودته عام ٣٩ مروراً بالأربعينيات وأكمله بعد ذلك حتى بداية الستينات. فقد لاحظت تغيُّر خطّه فى الكتابة قبيل وبعد الجراحة التى أجريت له بالمخ فى منتصف عام ١٩٥٠ ...، ولاحظت أن بعض أجزاء مخطوط الترجمة بخط والدتى ملك عبدالعزيز، فقد كان يملى عليها كما هو معروف. وأخيراً لابد وأن أشكر الأستاذ محمود قرنى الصحفى والشاعر الكبير على المجهود العظيم الذى بذله فى مساعدتى على المراجعة.

وفى النهاية.. أرجو أن يكون هذا الكتاب المهم الذى يشرح ويوضح صعود وأفول الديمقراطية فى اليونان القديم؛ زاداً للثقافة العربية من خلال خطة ترجمة أمهات الكتب الثقافية.

د. طارق مندور

ملاحظة: واستكمالاً لهذا الكتاب وجدت مخطوطًا آخر لترجمة ـ عن الفرنسية ـ غير مكتملة قام بها والدى لكتاب "اضمحلال حضارة.. أو نهاية الإغريق القديمة" المؤلف بالإيطالية لمؤلفه "كورادو بارجالو" مدير المجلة التاريخية الجديدة، ونقله إلى الفرنسية جورج بورجان أمين محفوظات الدولة ومحاضر بمدرسة الدراسات العليا. وإن كنت لم أقم بعد برحلة البحث عن هذا الكتاب، إذ لابد من يد تساعد فى استكمال ما بدأه د. محمد مندور، إن كان هذا الكتاب لم يترجم بعد إلى العربية.

تصدير

اليونان المدرسة السياسية للإنسانية

(١)

إنه وإن يكن المجلد الحالي يساهم بأحد نواحيه في دراسة "المعجزة الإغريقية" إلا أنه يشغل من ناحية أخرى مكانا مهمًا في دراسة النظم السياسية، بوقوعه بين المجلدين السادس[١] والثامن عشر من هذه المجموعة، وربطه بينهما.

لقد سبق أن أوضحنا أن هناك من المؤرخين، كما أن هناك من علماء الاجتماع من يرون أن علم الاجتماع يختلف عن التاريخ اختلافا تاما، ويتميز عنه تميزا مطلقا، هناك من علماء الاجتماع من لا يدخلون في العلم غير القوانين الجبرية، وهناك من المؤرخين من لا يدخلون في مجال بحثهم غير الملابسات العارضة، وأولئك وهؤلاء يتفقون على أن مجال كل منهم يتعارض مع مجال الآخر. ومن رأينا كما هو معلوم أن التركيب التاريخي والدراسة الكاملة لحقائق الماضي الإنسانية تتضمن في ذاتها الناحية الاجتماعية، وهذا الرأي يزداد رسوخا يوما بعد يوم، ويلوح لنا أنه يزداد أيضًا

---

(١) المجلد السادس المشار إليه عنوانه "من القبائل إلى الإمبراطوريات"، تأليف الأستاذين "أ. موريه" و"ج. دافي"؛ يتناول التنظيم الاجتماعي عند الإنسانية البدائية وفي الشرق القديم. والمجلد الثامن عشر عنوانه "النظم السياسية الرومانية"، تأليف "ليون هيمو" يتحدث عن النظم السياسية الرومانية ابتداء من المدينة إلى الدولة.

انتشاراً. فالبشر لا يظهرون للمؤرخ، ولا يعرفهم إلا وهم في هيئة اجتماعية، ولحمة الحقائق المختلفة التي تكوِّن التاريخ تحيكها الضرورات الاجتماعية، كما تحكيها- بحكم المنطق العقلي ذاته- الملابسات العارضة وفيرة العدد. وإنه وإن يكن من بين المولعين بالتجديد والتعميم من يستطيعون بفضل الدراسات المقارنة، سواء في النظم أو مجال الدين أو مجال الحياة العقلية والفنية أن يستخلصوا حقائق عامة، إلا أن التاريخ هو الذي يقدم مادة هذه التعميمات. وعندما تُنقل نتيجة المقارنات إلى لحمة التاريخ نراها تنير تطور الإنسانية، وتظهر الظواهر التي تتكرر في المجموعات البشرية، كما تظهر مراحلها المنتظمة وتدعونا إلى أن نبحث بواسطة المنطق بمعناه الذي عرفناه عن الأسباب العميقة لتكرار تلك الظواهر.

(٢)

لقد كان هدف مجلدنا السادس إدخال الناحية الاجتماعية في المركَّب التاريخي العام، وذلك باعتبارها اجتماعية بحتة، فعرضنا فيه لنشأة الهيئة الاجتماعية وللعلاقة بينها وبين الفرد، وعلى سبيل الفروض ميزنا مراحل مختلفة في التنظيم الاجتماعي، وهي مراحل يتميز بعضها عن بعض تبعاً للتفاوت الذي يقوم بين طبيعة تلك العلاقات.

ونحن نتفق أن الهيئة الاجتماعية لا توجد إلا بواسطة الفرد، ولكن هذه الهيئة تكتم في وقت معين أنفاس الفرد كي يتم تكوينها وترسيخ أصولها وذلك إلى أن يأتي يوم يظهر فيه الفرد على الهيئة بما يشبه الانتصارات التي تسير بها عن وعي نحو الكمال بفضل النمو الروحي الذي سمحت به.

لقد تتبعنا في الشرق القديم تقدم التنظيم السياسي منذ البذور المتواضعة للسلطة الفردية، حتى تكوين الممالك المركزية القوية والإمبراطوريات الشاسعة. ولقد لاحظنا أن نمو الهيئات الاجتماعية في تلك الحكومات العالمية يعزز توزيع العمل، وأن هذا التوزيع

الذى عززته الاختراعات الفنية والنشاط الفكرى والجمالى قد أدى بوجه عام إلى نمو الشخصية البشرية، ولكن هذا النمو يحده من الناحية السياسية الدور الذى تلعبه شخصية ممتازة. وكما يتقمص رئيس القبيلة روح (الطوطم) كذلك يركز الملك فى شخصه القوة المقدسة؛ فيجمع فى شخصه بين العنصر الإلهى والعنصر الاجتماعى. فهو الذى يخلق القانون، وممثلوه هم الذين يشرفون على الإدارة وعلى القضاء[٢]. ولقد حققت اليونان بوجه عام وأثينا بنوع خاص نوعا أصيلاً من التنظيم السياسى وفى نفس الوقت حققت للشخصية البشرية نمواً لا مثيل له. وفى مقابل البربرى الذى يخضع للاستبداد ويؤلهه نرى الإغريقى مواطنا حرا، وفى مواجهة الإمبراطورية، ذلك العملاق الشرقى، نرى الإغريقى ينظم بمهارة دويلته الصغيرة، وفى المدينة الإغريقية من الإعجاز مثل ما فى فن الإغريق وفلسفتهم . لقد كونت تلك المدينة تجربة[٣] البشرية، كونت مثلاً وأنموذجًا خالدًا على وجه الدهر.

والأهمية المزدوجة للكتاب الذى هيأت "جوستاف جلوتز" لكتابته مؤلفاته السابقة، هى أنه استطاع بعلمه الخارق أن يتتبع تطور النظم الإغريقية وأن يحدد خصائصها الأساسية، وأن يغوص وراء تفصيلات حركتها العامة، ثم قدرته على أن يصوغ أو أن يوحى بالأفكار العامة التى يحملها مثل هذا الموضوع، وأن يسوقها نحو التفكير الاجتماعى. فهو يجمع بين الحرص البالغ على الواقعية وبين التفسير العميق.

---

(٢) فالتذكر ثورة المصريين عندما أطلق الفرد لشهواته العنان وثار على كافة النظم، "موريه، النيل والحضارة المصرية، ص ٢٥٥، وما بعدها .

(٣) انظر التصوير فى كتاب جارد "تكوين الشعب الإغريقى" ص ١١. لقد عارض "زنوفيه" فى كتابه "مقدمة لفلسفة التاريخ التحليلية ص ٩٢ على نحو يلفت النظر بين تلك الإمبراطوريات الكبيرة التي كانت تلقى بأجناس كاملة إلى الموت الأدبى، وبين أولئك البشر الذين خلقوا العلم الحر والقانون ونظموا الجمهوريات الأولى.

لقد كان فوستيل دى كولانج يفسر على نحو خارق، كان يفسر خيراً مما يجب وأبسط مما يجب وبمنطق أكمل مما يجب . واحترام "جلوتز" لكتاب الأستاذ العظيم لم يمنعه من نقده، فالهيئات الاجتماعية "ليست أشكالا هندسية بل كائنات حية"، "والحقيقة دائما شىء مركب معقد، عندما تتناول البشر الذين يكدحون ويجاهدون ويخضعون لحاجات متباينة".

(٣)

إن ما نجده إذن فى هذا الكتاب، هو أولاً نشأة المدينة "Polis" ذلك اللفظ الهروب الذى كان يطلق أولاً على "الأكروبول" (المدينة المرتفعة) أى القرية المحصنة بالمعارضة مع القرية المفتوحة "Komi"، قبل أن تدل على المدينة كلها. لقد استطاع "جلوتز" أن يوضح أصولها المتواضعة بواسطة بعض الوقائع المتناثرة وبعون الاستنتاجات الدقيقة، وهو يستخدم فى ذلك – بحذر وتثبت – فقه اللغة وعلم الآثار، ثم ما توحى به الدراسة المقارنة للجماعات البشرية من أوجه الشبه التى لا تحصى. يبتدئ هو الآخر من العشيرة "Genos" العشيرة المنحدرة من جد واحد كعنصر أولى للهيئة الاجتماعية كى يصل خلال تجمع الأسر فى مجموعات لا تعرف طبيعتها على وجه التحديد. وخلال تجمع العشائر فى وحدات لأغراض حربية هى القبائل، إلى التنظيم السياسى للحياة المستقرة والإقامة فى صعيد واحد.

فقصائد هوميروس تصور هيئة اجتماعية فى سبيل التطور، فملك الملوك – وهو غير الملك البسيط رئيس العشيرة – هو الوسيط بين الآلهة التى ينحدر منها وبين البشر، ويتمتع بسلطة دينية لا تُنازع، أما سلطته السياسية فعارضة. وفى النظام الملكى عند هوميروس نتبين عناصر الأوليجاركية التى ستخلف النظام الملكى، بل ونتبين عناصر الديمقراطية التى ستثبّت يوما صوت الشعب.

وعندما تنحى الأرستقراطية الملك كقائد للحرب ورئيس للقضاة، فإنه سيظل حبراً أعظم، على نحو ما حدث فى روما عندما تحول الملوك إلى أحبار. لقد استولت على

السلطة فى المدن طبقة تتفاوت قلة وكثرة، كما تتباين فى تكوينها خلال قرون عديدة. ولقد ركز "جلوتز" اهتماما كبيرا على تعدد الأشكال التى اتخذتها الأوليجاركية تعددا محيرا، فهى لم تكن بوجه عام حكومة خيار الناس. والأوليجاركية المختلطة تمس عن قرب الديمقراطية المختلطة حتى ليستحيل أن نحدد على وجه الدقة أين تنتهى إحداهما وأين تبدأ الأخرى، ولقد حال إحساس "جلوتز" اليقظ، بتعقد الوقائع، بينه وبين إقامة فوارق وحدود مطلقة ممعنة فى التفكير النظرى.

وأخيراً نهضة النظام الديمقراطى، نظام قانون الدولة؛ ليحل محل قانون الرؤساء، ونظام المسئولية الفردية ليحل محل المسئولية الجماعية ذلك النظام الذى مهد له المستبدون أولئك الذين كان مبدؤهم ودورهم المؤقت الحط من الأرستقراطية والارتفاع بالدهماء، ولقد كان النظام الاستبدادى يحمل فى طياته من التناقض الداخلى جرثومة الفناء بمجرد أن يهب الحياة للديمقراطية.

ولقد ازدهرت الديمقراطية بفضل تحرير الفرد الذى يهب المدينة من القوة بقدر ما تهبه من الحرية، ولقد كانت أعظم أخطاء "فوستيل دى كولانج" أنه أقام تعارضا مطلقا بين سلطان المدينة الدامغ والحرية الفردية، بينما نجد على العكس من ذلك أن نمو الفردية والسلطة العامة قد سارا جنبا إلى جنب، مستندة إحداهما على الأخرى، وبينما نجد آثار النظام الأوليجاركى تبقى لزمن طويل بالبليبونتريا، وفى شمال اليونان نرى أثينا تدفع المدن البحرية نحو تطور طبيعى. لقد كانت ميزتها الخاصة أنها مدرسة الديمقراطية ويعتبر عام ٥٩٢،٥٩٤ وهو تاريخ وضع دستور "سولون" وعام ٥٠٨، ٥٠٧ وهو تاريخ وضع دستور "كلستين"- عامين كبيرين فى تاريخ العالم السياسى- وباستطاعتنا أن نورد هنا ما أخذه "بلوتراخ" عن أفلاطون عندما قال إن "أثينا قلب بلاد اليونان النابض قد سكبت الحرية النقية للشعب حتى فاضت بها الكأس".

ومن الواجب أن نذكر أن الشعب هو مجموعة أعضاء المدينة لا مجموعة سكانها، وذلك لأن الأرقّاء والأجانب لم يكونوا أعضاء فيها، ولم تكن العبرة بالإنسان كإنسان

وإنما كانت العبرة بالمواطن. وهذا- على الأقل - هو المبدأ العام، والشعب مجتمعًا هو السيد، واختصاصاته عامة وسلطاته لا حد لها. وممثلو الشعب اللازمون للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية كان المبدأ في تعيينهم هو القرعة. ولقد صب جلوتز اهتمامه في الجزء الأكبر من كتابه على تحديد طبيعة تلك الديمقراطية الأثينية وتفصيل تنظيمها، ودراسة كيفية عملها فدرس الجمعية والمجلس والوظائف المختلفة.

وبعد دراسة مضيئة لذلك النظام المغلق المستقل المسمى "بالمدينة" بوجه عام وأثينا بنوع خاص أخذ المؤلف يظهر كيف أن الضرورات العملية قد أُلجئت- شيئا فشيئا وبالرغم من كل شيء- إلى فتح هذا "العالم الصغير" وكيف أن المصالح المشتركة للدفاع والمشكلات الموحدة قد خلقت المجموعات والاتحادات. ولكن - كما أوضحنا فيما سبق- كانت الروابط بينها من الارتخاء بحيث تركت للمدن وحدتها المنعزلة أحيانا، وأحيانا أخرى كانت رابطة الاتحاد المملاة بالقوة، لا تلبث أن تنفصم بمجرد أن تحس الدويلات الصغيرة بفرصة سانحة للإفلات من سيطرة الدولة الكبيرة المتسلطة عليها.

وإذا كانت أثينا قد بذلت الكثير لتوحيد بلاد اليونان، فإنها قد فعلت ذلك مدفوعة بنزعة سيطرة أثارت مقاومات عنيفة. نعم إن التضامن الإغريقي ووحدة الحضارة أخذا يظهران في المجال السياسي كلما ازداد الإحساس بهما، وذلك بدليل منح حق عضوية المدينة لا للأفراد فحسب بل وللمدن، كما يشهد بذلك تعدد الاتحادات، ولكن الحاجة إلى الاستقلال الراسبة عن عصور الماضي كانت أشد قوة من الحاجة إلى التحالف، ومن روابط الوحدة الثقافية. وفي ذلك يقول أفلاطون "إنه لمن قوانين الطبيعة أن تظل المدن في حرب مستمرة أبدية".

إننا نعلم أنه لم يكن خَلق بلاد إغريقية موحدة وشعب إغريقي إلا بواسطة الإمبراطورية، ولقد كان حلول النظام الإمبراطوري محل نظام المدينة نتيجة للفوضى النامية أكثر منه نتيجة لحاجة داخلية للوحدة. وهذه حقيقة أظهرها "جلوتز" بقوة. فإلى الحرب بين المدن تضاف الحرب بين المواطنين، وينمو روح الفردية والأثرة الجامحة

وباختفاء الطبقة الوسطى واستفحال عدم المساواة فى ظروف الحياة إلى حد جعل من الطبقة العاملة خطرا مهددا؛ انقسمت المدينة إلى قسمين متجاورين ومتعارضين، أى إلى مدينتين متعاديتين. وإذا كانت أثينا أقل تعرضا للحروب الأهلية ابتداءً من تولى "أيوكليد" وظيفة "الإركونت" سنة ٤٠٣-٤٠٢ فإن سلطة الشعب قد أخذ طغيانها يتزايد كما أخذت تعمل للمصالح الفردية أكثر من عملها لمصلحة الخزانة ومصلحة الدولة.

وهنا نأخذ فى تتبع ذلك الانحلال السياسى والقضائى والمالى والحربى الذى سيجعل من اليونان فريسة سهلة للطامحين. ولما كانت إدارة القوة ليست بأقل النزعات بين الشهوات المطلقة العنان، فإننا نرى فكرة الملكية تسبح فى الهواء. وهكذا نرى كيف أن الفردية الجامحة- جماعية كانت أو شخصية- بتقويضها لنظام المدينة قد وضعت بلاد اليونان تحت رحمة سيد، ومكنت من العودة إلى نظام "الملك الإله".

ولم يكتف المؤرخ الكامل "جوستاف جلوتز" بأن يوضح خصائص الدساتير والنظم ويبين ما بينها من فروق دقيقة فى الزمان والمكان، بل دفعه إحساسه العميق بالحياة إلى أن يثير النشاط السياسى والاجتماعى لأفراد الشعب الإغريقى نفسه فى مناظر ولوحات طريفة أخاذة، وذلك باستخدامه للنصوص وإيراد تلك النصوص فى الحدود الدقيقة النافعة. وهكذا نرى شخصيات بارزة كالنبلاء ومحدثى الثراء والحكام المستبدين يعملون، كما نرى جمهور الشعب والأفراد العاديين من مزارعين وصناع وتجار وصائدى أسماك وبحارة، حتى ليخيل إلينا أن المؤلف قد حضر بنفسه الإكليزيا (الجمعية العمومية) واشترك فى الانتخابات فوق تل "البينكس"، أو جلس فى أحد مقاعد البوليه (البرلمان) وأنه قد شاهد ذلك البذخ الجارح فى تلك القصور الفخمة المقامة فى المدينة الأفلة. وبعبارة خاطفة هنا وهناك مثل "السخرة" و"المستنقعات الآسنة" و"منتديات البذخ" و"تخطيط المدن الضخمة"، نراه يقرب إلينا فى خفة ومهارة ذلك الماضى الذى يبعد عنا بما يجاوز الألفى عام. وهكذا نجد فى هذا الكتاب مؤلف "حضارة بحر إيجة" الذى استطاع دون غيره من المشتغلين باليونانيات أن يقرب بعلمه

وعبقريته إلى الكثيرين من القراء، منذ ثلاثين عاما، عالما مجهولا كل الجهل حتى أصبح مألوفا لديهم.

* * *

من الملاحظات السابقة نظن أنه قد اتضح إلى حد كاف، كيف أن جلوتز يسلم للظروف التاريخية وللملابسات المتنوعة التى كانت موضع بحثنا بالمجلد العاشر بنصيبها العادل فى نمو النظم الإغريقية، وهو يسوق تلك الظروف والملابسات فى لمحات دقيقة مشرقة، ولكنه من الواجب أن نظهر هنا كل ما يؤكد أو يتمم ما قلناه فى غير هذا الموضع عن الضرورات المسيرة للنظم وعن الدور الذى يقوم به العنصر المنطقى فى التطور الاجتماعى.

لقد لاحظ جلوتز بالطبع العلاقة الدقيقة التى تقوم منذ البدء بين التنظيم السياسى وبين الدين، فيقول :"إن الحاجة إلى الدفاع المتبادل الذى تمثله الأكروبول (المدينة المرتفعة) أو الأسوار تظهر – ككل ظاهرة اجتماعية فى العصور القديمة – فى صورة دينية، فلكل مدينة ولكل أسرة إلهها". ولكنه يضيف:"إن كل تصور دينى إن هو إلا سمو لتصور إنسانى. فالخوف من الآلهة كان فى حقيقته خوفا من قوة اجتماعية كانت تزداد سيطرة يوما بعد يوم، وتلك القوة هى الشعب". وفى هذا ما يؤيد نظريتنا القائلة بأن الهيئة الاجتماعية تستخدم وتضم إليها المعتقدات وتجعل منها نظما ولكن الديانة إنما تصدر عن نفسية الفرد لا عن الحاجة الاجتماعية بمعناها الدقيق.

إن الحاجة الاجتماعية بمعناها الدقيق، إنما تظهر فى النظم السياسية والنظم الاقتصادية المتميزة بعضها عن بعض، وإن تكن وثيقة الاتصال فيما بينها.

فالأجورا أى "السوق" هى فى البدء الساحة العامة. فمحبو الاطلاع والمتسكعون يختلطون بالتجار والمتعاملين. وفى كافة ساعات النهار نجد هناك ندوة الملتقى التى يتريض فيها الناس وسط الهواء الطلق فيتسقطون الأخبار ويتحدثون عن السياسة

ويكونون آراءهم". وفوق الآجورا نشأت الجمعية العامة للشعب، وكما تنمو هناك الحياة الاقتصادية يمكن أن نقدر مدى التأثير الذى تحدثه هذه الحياة الاقتصادية فى الحياة السياسية. ونمو المدينة السياسى مرتبط ارتباطا وثيقا بازدياد الثروة المنقولة وتكوين طبقة زعماء الشعب وأرستقراطية المال المستحدث، وازدهار التجارة البحرية وسيطرة العملة، وبالاختصار ظهور سيطرة المال أو ما يسمى بالرأسمالية.

هذا النظام الجديد هو الذى يسبب التعارض فى المدينة الأرستقراطية بين الأشراف وكبار الأثرياء من جهة وبين الشعب الذى أصبح طبقة عمالية من جهة أخرى، حتى صار ذلك الشعب حزبا مهدِّدا ثم منتصرا. ففى المدينة الديمقراطية وفى أثينا بنوع خاص، جاء وقت كان فيه الرخاء الاقتصادى والتوازن النسبى بين الثروات، يقابله نظام سياسى حكيم يقوم فيه توازن عادل بين سلطة الدولة الشرعية وبين الحقوق الطبيعية للفرد. ولكن عندما حفرت هوة عميقة بين الأغنياء والفقراء وعندما أصبح ذلك "الشعب" الذى يسمى سيداً يقاسى من الإفراط فى عدم المساواة بين المراكز الاجتماعية، وعندما اشتد الصراع بين الطبقات وأخذت النظريات الشيوعية تزدهر، نرى النظم الديمقراطية تفسد فساداً لا علاج له.

لقد كان النظام السياسى فى البدء مركبًا، وهنا نرانا نتبع النظام الطبيعى فى التمييز وتقسيم العمل، فنرى النظام السياسى بأدق معانيه ينفصل عن النظام التشريعى الذى كان مختلطا معه فى شخص الملك، عندما كان ذلك الملك يحتكر بين يديه هو والشيوخ تلك المبادئ الموحى بها التى تكوِّن مجموعة القوانين السرية المقدسة الخاصة بالقضاء العائلى. ولقد كان إحلال القانون المكتوب أى الناموس محل التقاليد الشفوية ذلك الناموس الصلب من جهة والمرن من جهة أخرى فيما يختص بمسئولية الفرد من ناحية حقوقه وواجباته الصريحة إزاء الدولة. كان إحلاله محل المسئولية الاجتماعية نقطة تحول حقيقية، وكما نما التشريع نما كذلك التنظيم القضائى. وبازدهار الدولة على حساب العشيرة وتطور الحياة الاقتصادية ببلاد اليونان تعددت الخصومات وأصبح القضاء مهنة، وعرفت أثينا بنوع خاص حياة قضائية غزيرة وذلك لأن القانون والمقاضاة قد أخذا ينحيان فيها وسائل العنف.

لقد أظهر "جلوتز" - في صفحات ممتازة - الدور الذى قامت به أثينا فى تطور القانون. ذلك الدور الذى كثيرا ما أنكر عليها. ولقد سنحت لنا الفرصة فيما سبق كى نستشهد بكتاب وضعه عقل ماهر، هو عقل "هنرى أوفريه" ودرس فيه "الصور الأدبية للتفكير اليونانى". ولقد أقر فيه أوفريه لليونان بملكة خلق دساتير، "مركبات طموحة كانوا يرتجلونها بقوة التصويت السحرية لكى تنظم كل شيء وتتوقع كل شيء وتعد للشعوب سعادة أبدية تدوم بضعة أشهر". ولقد ألح المؤلف وبالغ فى إظهار الصفة النظرية المجردة التى اتسم بها قانونهم العام". ففى أثينا مثلا تلوح حكومتهم تطبيقا للحساب العشرى: عشر قبائل وعشرة قواد وخمسمائة عضو شيوخ وخمسة آلاف موظف قضائيًا فى العمل، وألف فى الاحتياطى، وخمسون مواطنا فى البريتينية (مضيَفة العظماء) والسنة الرسمية عشرة أشهر فحسب".

وأما عن القانون المدنى، فالإغريق عاجزون كما يرى "أوفريه" عن أن يمنحوه العناية الهادئة التى يتطلبها. وأما الرومان فإنهم ينظرون إلى الأشياء فى تفاصيلها. ولما كانوا مولعين بالمناقشات الجدلية فإننا نراهم يقتلون أصغر الأشياء بحثا "كيف يحدد حق المرور"، وكيف يُعقد ذلك الرهن العقارى، ومن يمتلك الأرض التى تجرى فيها تلك المجارى". إن لديهم صبر ذلك الفلاح العنيد الذى يعد السنابل ويقيس بالقدم وبالإبهام تلك الأرض الطيبة التى يبللها عرقه أكثر مما يبللها رذاذ الأمطار"، "الرومانى مشرع مدنى وليس كذلك الإغريقى"، ومن الواجب أن نقرأ كل الجزء الأخير من الفصل الذى كتبه جلوتز عن القضاء، كى نحكم على اليونان حكما عادلا، ففى نظره أن أجداد مشرعى روما إنما كانوا المؤلفين المسرحيين والفلاسفة ومؤلفى الخطب، فالحرص على التوازن والإحساس الإنسانى هما الصفتان المميزتان للقانون الأثينى.

لقد أقام التفكير العملى فى روما صرحا قانونيا لكنه تميز بشيء من الجمود، وفى أثينا جعلت الرقة الطبيعية والإيمان الديمقراطى من التشريع شيئا مرنا متحركا. لقد بلغ حب البشر فى أثينا حدا قوض الأساس العقلى لنظام الرق ذلك النظام الذى كان يلوح أن المدينة ستقنى بدونه، وعلى الرغم من ذلك المبدأ الذى كان يعتبر الأجنبى عدواً

فإن تقدم الشعور الإنسانى بل وروح السلام قد كان لهما أعمق الأثر على القانون الدولى العام والخاص.

وبالجملة يمكن القول بأن التمييز بين القانون والأخلاق فى بلاد اليونان لم يتم بدقة وتحديد إلا فى العصور المتأخرة. ولقد نتج عن ذلك أن رأينا القانون يصاغ متأثرا بالعنصر الأخلاقى فى صورته المثالية". وإذا كنا نعثر أحيانا فى كتابات الفلاسفة القدماء على اصطلاحات فى مثل (الناموس غير المكتوب) أو (القانون الطبيعى) فإنه يكفى أن نقرأ النصوص بإمعان كى ندرك إن لفظة "ناموس" مستعملة فى المعنى المألوف للفظة (عادة) أو (تقليد) ومع ذلك فالفكرة بالنسبة للناموس تشبه الخميرة.

وفى الواقع إن المؤلف قد أظهر بوضوح فى كتابه هذا أيضًا دور المنطق.

لقد أظهر المؤلف فى الصفحات الأولى من كتابه تلك الدفعة الاجتماعية التى تحدثنا عنها فى غير هذا المكان، وهى تُطلعنا على عمل تلك الإرادة الجمعية غير المحددة التى تخضع العشائر والقبائل للمصلحة العامة أى للشعوب، كما أخضعت الأفراد لمصلحة العشيرة. وفى صفحات كثيرة أوضح المؤلف أيضًا العلاقة التى تقوم بين النظم والجو الأخلاقى الذى تكوِّنه المبادئ والأفكار "ليست هناك نصوص قانونية يمكن أن تنهض ضد مبادئ الأخلاق"، أو "يمكن أن تقاوم القوة الدافعة المتلاحقة المنبعثة عند الأفكار والمبادئ الجديدة".. وهكذا نرى قوتين دافعتين تنبعث أولاهما عن الإحساس الباطنى وإن يكن غامضا، كما تنبعث الأخرى عن وعى يتفاوت وضوحا بالمصلحة الاجتماعية وحاجات الجماعة. إن الهيئة الاجتماعية تقوم على الغريزة الاجتماعية، والأفراد يكونون العناصر الاجتماعية ولكن من الممكن أن يكونوا أيضًا- طبقا لسلم الطبقات الذى وضعناه- عوامل اجتماعية بل ومخترعين اجتماعيين أى خالقين عن وعى للمنطق الاجتماعى. وفى بلاد اليونان كان للفرد تأثير قوى واضح على النظم السياسية وعلى التشريع أكثر منه فى أى بلد آخر من العالم القديم. بل لقد بلغ من نمو الشخصية الفردية أن أصبحت تلك الشخصية فى وقت من الأوقات خطرا على الهيئة الاجتماعية.

فالحكام المستبدون والمشرعون والقادة الشعبيون ثم رجال السياسة فيما بعد، قد أقاموا النظام الديمقراطى ثم أفسدوه. وفى فصل ممتع عن النظام الاستبدادى نرى "جلوتز" يحدد الدور الذى قام به أولئك القادة الشعبيون المهرجون الذين كانوا يخدمون الشعب كى يسيطروا عليه، وكان الشعب يستعين بهم حتى يأتى الوقت الذى يراهم فيه عبئا ثقيلا لا فائدة منه. وهو يقارن بين أولئك القادة وبين الأمراء الإيطاليين. ومع ذلك فقد كان هناك بناة مباشرون أكثر وعيا للديمقراطية. وفى أثينا بنوع خاص برز رجال اتصلت أسماؤهم بتكوين النظم الدستورية والتشريعية، مثل "دراكون" و"سولون" و"كليستن" و"أفيالتيس" و"بيركليس".

"لقد عاشت أثينا فى القرن الخامس قبل الميلاد وفقا لقوانين سولون المدنية وقوانين كليستن السياسية". وكان دراكون قد أصلح من قبل قانون العشيرة المرتبط بالدين بتدخل الدولة فيه وبمبادئ الأخلاق المدنية، واستطاع صولون أن يقضى نهائيًا على النظام الأوليجاركى (أى نظام حكم الأقليات) بإدخال إصلاحات اقتصادية واجتماعية موفقة وبتغيير الدستور تغييراً يسير به نحو الديمقراطية". ولو أننا حكمنا على كليستين بإصلاحاته لرأيناه رجلاً ممتازًا مثالاً صادقًا لليونانى ذى العقلية العملية والمنطقية معا" لقد كان رجلا متزنًا ومجددًا معًا". ولما كان أكثر جرأة من سولون "فإنه لم يرد أن يعمل فى ميدان التقاليد الحائر، لم يرد أن يكتفى بالترميم والتحسين ولم يعبأ بالتقاليد المرعية، فأخذ يجدد ويخلق خلقًا جديدًا فى أهم ميدان، ونعنى به حياة الجمهورية ذاتها... وهذه فيما نعلم أول محاولة لإقامة دستور لا يستند إلى التقاليد بل إلى العقل". وفى النهاية نرى بركليس – تلميذ الفلاسفة – يحقق الديمقراطية الكاملة.

إنه لمن الصعب ألا نسلم عند دراسة تطور النظم الديمقراطية ببقاء آثار للدين ولكنه من الشاق أيضاً تحديد تلك الآثار، فالاقتراع مثلا بواسطة حبات الفول كان فى مصدره استسلاما لإرادة الآلهة. وهل باستطاعتنا أن نقول "إن جميع المبادئ التى

تلوح لنا اليوم صادرة عن العقل المدنى إنما اشتقت من الرغبة فى اكتشاف إرادة الآلهة. وأن "كل تلك الأفكار الأساسية التى تسيطر على الدول الحديثة مثل إرادة الشعب وعصمة الانتخاب العام من الخطأ، إنما تستمد خصائصها من أن الشعب قد احتل مكان الملك بعد أن احتل الملك مكان الآلهة". وعلى أية حال فإن أثينا قد حققت تحولاً عميقا سريعا لتلك العناصر الدينية التى تتضمنها الهيئات الاجتماعية البدائية وجعلتها عناصر عقلية بحتة. ولقد ذكر "جلوتز" وأورد ذلك التعليق الرائع الذى علق به "توسيديد" على الديمقراطية الأثينية ورأى "فى كل كلمة منه نوطا ذهبيا صُك بصورة المدينة الأثينية"، كما رأى فيه "مبادئ يلوح أنها قد كانت مصدر وحى لوثيقة إعلان حقوق الإنسان".

ولا تمكن المبالغة فى أهمية وجدة التفكير فى الهيئة الاجتماعية الذى أصبح يلازم منذ ذلك التاريخ التفكيرَ فى الطبيعة، فالبحث عن الصالح الاجتماعى قد أخذ يزداد توغلا فى مجال الدراسة النظرية حتى انتهى بأن أصبح نقدا لا هوادة فيه للنظام الديمقراطى وللمساوئ التى قد يقع فيها ذلك النظام، تلك المساوئ التى قاد إليها بالفعل محترفو السياسة مدينة أثينا، وبلغ من هذا الاتجاه أن نجحت رغبته فى أن يصبح الفلاسفة ملوكا فى المدن، أو أن يصبح الملوك والأسر المالكة فلاسفة خيرين، أى أن تتحد الفلسفة والسلطة السياسية.

لقد ولَّد التفكير النظرى أنواعًا من الخرافات. ومع ذلك فإن أثينا لا تزال تعتبر - فى أوج عظمتها- مدرسة الإنسانية جمعاء لا مدرسة اليونان فحسب. لقد مرت بها أوقات ممتازة استطاعت أن تحقق فيها خير توافق بين حاجات الدولة ومطامح الفرد، وذلك تحت سيطرة القانون الذى يُمَكن للعقل والتفكير والمنطق.

وعندما قضت الظروف بأن يصبح النظام الإمبراطورى ممكنا بل واجبا، فإن صبغ العالم بالصبغة الإغريقية قد أدى إلى نشر نظم المدينة، واحتفظ بالكثير من مبادئ الديمقراطية، ولكنه لم يحتفظ بتلك الأوضاع التى تظهر على خير وجه روح التشريع الأثينى وتبرز نزعة الفردية القوية ومحبته الجميلة للجنس البشرى. وفى العصور الحديثة "نرى رجال الثورة وأساتذتهم من الفلاسفة يستوحون أثينا أكثر من استيحائهم لروما عندما يضعون أسس الدولة الحديثة".

ولكن المدينة كما يقول "جلوتز" بأصح عبارة كانت "شيئا متناهيا فى الصغر" من حيث الحيز الذى تشغله ومن حيث عدد المواطنين، وكان على الدول الحديثة أن تحل مشكلة أساسية عند محاولتها تطبيق النظم الإغريقية وخير ما فيها من الناحية المنطقية على هيئات اجتماعية ذات تركيب مختلف تمام الاختلاف. ولقد عثرت على نسخة من العقد الاجتماعى الذى يستمد وحيه خلال القرون والنصوص من الديمقراطية الإغريقية، ووجدت عليها هذه الأسطر التى ترجع إلى عام ١٧٩١ "إذا كانت جميع أجزاء النظام المعروض فى هذا العقد الاجتماعى لا يمكن تطبيقها على حكومات الشعوب المنتشرة فوق مسطح كبير من الأرض، فإن هذا النظام سيظل إلى الأبد جديرا بالتحبيذ لما يحتويه من أفكار سامية عن مصلحة الهيئة الاجتماعية".

* * *

لا شك أنه من الواجب أن نقرأ دائما "المدينة القديمة"، وذلك لأن هذا الكتاب يحتوى على جانب كبير من الحقيقة، فهو صرح رائع بما فيه من تخطيط نقى محدد ولكن مؤلفه "فوستيل دى كولاج"، لمبالغته فى الربط بين النظم والمعتقدات، بالغ أيضًا فى إظهار التشابه بين الإغريق والرومان كما بالغ أخيرا فى إظهار التفاوت الذى يراه حاسما وأساسيا بين الشعوب القديمة والمجتمعات الحديثة.

إن من الواجب أن نقرأ المدينة الإغريقية كما نقرأ المجلدات ١٨و١٩و٢٢ من سلسلتنا الخاصة بالرومان كى نفهم تطور الهيئة الاجتماعية فى بلاد اليونان، وما للجمهورية الأثينية من فضل، بالرغم مما كانت تحمل من عناصر فانية ثم اتساع المدينة الرومانية إلى دولة إقليمية ثم إلى إمبراطورية.

إننا عند مطالعة كتاب "جلوتز" الغنى بالمعرفة كما قلنا، وبالتفكير وبالنصوص الموفقة وبالتلميحات المثيرة لنشعر- كما نشعر عند قراءة المدينة القديمة- بإحساس متنوع، وذلك لأننا نقع خلال تلك الصفحات العامرة بالتلوين وبسحر الحياة فى كل لحظة على عبارات تمد روحنا بنوع آخر من الرضا.

هنرى بير



المدينة الإغريقية

مقدمة

تكوين المدينة

١ - النظريات

إن أبرز خاصية لليونان القديمة، والسبب العميق لكافة نواحى عظمتها وضعفها، إنما كان انقسامها إلى عدد لا حصر له من المدن التى تُكَوِّن دولاً، وكانت الأفكار التى يفترضها مثل هذا التقسيم ضاربة بجذورها فى العقلية اليونانية إلى حد من العمق بلغ درجة رأينا معها أكبر العقول فى القرن الرابع قبل الميلاد تؤمن بأن وجود المدينة ظاهرة طبيعية. ولم يكن من المستطاع تصور نظامٍ آخر غير هذا جديرٍ بالإنسان الذى يستحق هذا اللقب. وقد وصل الأمر بأرسطو نفسه أن يضع النتيجة قبل السبب فيُعَرِّف الإنسان لا الرجل الإغريقى فحسب، بأنه "حيوان مدنى"، وعنده أن هناك نوعين من الكائنات البشرية: أولئك الذين يتكدسون فى قرى همجية لا نظام لها، أو يكوّنون قطعاناً هائلة فى ملكيات مترامية الأبعاد، ثم أولئك الذين يشتركون على نحو منسجم فى المدن، والأولون مولودون للرق كى يسمحوا للآخرين بأن ينظموا حياتهم تنظيماً سامياً.

والواقع أن الظروف الجغرافية لبلاد اليونان قد كان لها أثر قوى فى إعطاء تلك البلاد شكلها التاريخى، فهى ممزقة تمزيقاً مستمراً بالتقاء البحر والجبل. وفى كل مكان نجد الوديان المنخفضة التى تحيط بها المرتفعات والتى لا مخرج لها غير الشاطئ، وهكذا تتكون مقاطعات لا عدد لها يُكَوِّن كل منها مهداً طبيعياً لهيئة اجتماعية صغيرة،

وهذه التجزئة الطبيعية سَبَّبَتْ أو على الأقل سهّلت التجزئة السياسية، فبعدد الأقسام الجغرافية الطبيعية تعددت الجنسيات المتميزة. ولنتصور أنه في واد مغلق مراعٍ على ضفاف الترع وغابات على سفوح الجبال وحقولاً وأشجاراً من العنب والزيتون تكفى لتُقوِّت بضع عشرات المئات من السكان قلما يتجاوزون المائة ألف، ثم هضبة مرتفعة يمكن أن تستخدم ملجئًا في حالة الغزو وميناء للاتصالات الخارجية- نعم لنتصور هذا لنكوّن فكرة عما يمكن أن يعتبره الإغريقي دولة مستقلة ذات سيادة.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن القول بأن خلق المدينة لم يكن له غير سبب واحد كأنه القضاء المحتوم ونعني به تأثير الأرض القوى على الإنسان، والدليل على ذلك هو أن أرسطو لم يخطر له هذا السبب ببال؛ عندما جعل من الإنسان كائنًا "مدنيًا" ثم إن الظروف الجغرافية في آسيا الصغرى وفي إيطاليا كانت مختلفة تمام الاختلاف عن الظروف المتحكمة في بلاد الإغريق ذاتها، فالجبال أقل وعورة وأكثر انخفاضًا والسهول أكثر امتداداً والمواصلات أكثر يسراً ومع ذلك نرى الإغريق يدأبون - في وفاء لا يعرف الملل- على أن يدخلوا فيها النظام الدستورى الذى أنشأوه لبلاد أكثر صغراً وتمزيقًا ولذلك يجب أن نسلم بأنه قد اجتمعت إلى جوار تأثير البيئة الجغرافية في تكوين المدينة الظروف التاريخية.

ولقد فكر في تلك الظروف أرسطو في العصور القديمة وفوستيل دى كولانج في العصور الحديثة. فمؤلف "السياسة" يرى أن الإغريق قد مروا بثلاث مراحل: فالوحدة الأولى التى ظلت قائمة في جميع الأزمنة لأنها وحدة طبيعية، هى تلك التى تنهض على اجتماع الزوج والزوجة والسيد والعبد، وتضم جميع الذين يأكلون على مائدة واحدة ويستنشقون دخان المذبح الواحد، ونعنى بها الأسرة "oikia". ومن الأسرة خرجت في شكل أسراب - وكأنها مستعمرة- القرية "kome" وسكانها- أبناء وأحفاد الأسرة يخضعون لملك يزاول في الأسرة الكبيرة كافة السلطات التى يزاولها في الأسرة البدائية أكبر أعضائها سنًا. وأخيراً تتكون الوحدة الكاملة أى المدينة باجتماع عدة قرى وتلك هى الدولة التى تولدها ضرورة الحياة وتستبقيها الحاجة إلى الرخاء، ولذلك

نراها لا توجد ولا تدوم إلا إذا ضمنت الكفالة الذاتية. وهكذا تعتبر المدينة ظاهرة طبيعية على نحو ما تعتبر الجماعات السابقة التى تطورت فنشأت عنها المدينة فى نهاية الأمر، وهكذا يتضح كيف أن الإنسان الذى لا يمكن أن ينمو إلا فى الأسرة، لا يستطيع أن يصل إلى مرحلة الازدهار الكامل إلا فى المدينة، ومن ثم يعتبر بحكم الطبيعة "كائنًا مدنيًا".

وبفضل استخدام المنهج المقارن استخدامًا محدودًا استطاع مؤلف "المدينة القديمة" فى أيامنا هذه أن يصل إلى نتائج مختلفة فى بعض النواحى ولكنها فى مجموعها مشابهة، فقد بحث عن تفسير للنظم فى المعتقدات البدائية فى عبادة الموتى والنار المقدسة وبعبادة واحدة فى الديانة المنزلية، فهى كانت المبدأ المنظم للأسرة بمعناها الواسع، أى "العشيرة الإغريقية" Genos ومثلها فى ذلك مثل العشيرة الرومانية Gens فضرورة تقديس الجد المشترك تستتبع ضرورة استمرار الأسرة وتصبغ بصبغتها الخاصة القواعد المنظمة للزواج وحق الملكية والميراث؛ فتعطى رب الأسرة سلطة مطلقة بصفته أكبر الأحفاد المباشرين للجد الإلهى كما تعتبر أساسًا لكافة قواعد الأخلاق.

واضطرت الأسرة تحت ضغط العوامل الاقتصادية والحربية إلى أن تتجمع فى أفخاذ Phratries ثم تجمعت الأفخاذ فى قبائل وأخيرًا تجمعت القبائل فى مدينة. ولقد سايرت الديانة – بحكم الضرورة– نمو الهيئة الاجتماعية ولكن الآلهة التى خرجت من الأسرة لا تختلف عن آلهة الأسرة ذاتها إلا فى مدى انتشار عبادتها. فقد وُجِدَ موقد عام للنار المقدسة – ووُجِدَتْ ديانة للمدينة تصبغ كافة النظم، فكان الملك قبل كل شىء حبرًا أعظم والحكام الذين خلفوا النظام الملكى كانوا فى الجوهر أحبارًا، وهكذا كانت السلطة السياسية تصدر عن وظيفة دينية، وما القانون إلا أمر إلهى، وما الوطنية إلا ورع نحو المدينة، وما النفى إلا طرد من ديانة المدينة. والسلطة الإلهية هى منبع سلطة الدولة وكل مطالبة بالحرية الفردية لم تكن تُتَصور إلا كتمرد على الآلهة. وفى مدن

منظمة على هذا النحو كان رؤساء العشائر يكونون طبقة ممتازة - كانوا يعتبرون أنفسهم أنداداً للملوك، وكانوا يسيطرون من عليائهم على أفراد الشعب وبخاصة على الدهماء المنحدرين من سلالات أجنبية فكل هؤلاء كانوا يتجمعون حولهم كأتباع، ومثل هذه السيطرة الطاغية لم يكن بد من أن تثير سلسلة من الثورات التى كان أولاها تلك التى انتزعت من الملوك سلطتهم السياسية وقصرتهم على السلطة الدينية، ولكن رؤساء الأرستقراطية كانوا بمثابة ملوك حقيقيين كلٌ فى عشيرته، وغيرت الثورة الثانية نظام الأسرة فمحت حق الابن الأكبر كما محت نظام التبعية، وأدخلت الثورة الثالثة أفراد الشعب في المدينة وغيرت مبادئ القانون الخاص وغلّبت المصلحة العامة فى النظام الحكومى. ومع ذلك فقد حدث أن حاولت الثروة أن تحل محل الميلاد، فلم يكن بد من ثورة رابعة كى يستقر نظام الحكم الديمقراطى. ولم يكن من المستطاع أن تنمو المدينة أكثر من ذلك وقد أخذ الصراع بين الفقراء والأغنياء يعرضها للدمار، وأخذ نقد الفلاسفة يُظهر ما فى هذا النظام من ضيق، وجاء الفتح الرومانى فقوّض كل طابع سياسى لنظام المدينة، وأخيراً غرست المسيحية فى النفوس فكرة العالمية، وغيرت تغييراً نهائياً ظروف الحكم.

ولا يستطيع المرء إلا أن يستشعر الإعجاب بذلك البناء الضخم الذى أقامه فوستيل دى كولانج الذى تُقابل عظمة فكرته دقة في التفاصيل ونقاء فى الصياغة، ومع ذلك فإنه من المستحيل أن نوافق اليوم على كل النتائج التى وصل إليها. ونحن لا نسمح هنا لأنفسنا بأن نلومه لعدم جرأته في استخدام المنهج المقارن ذلك لا لأننا نحن أنفسنا لا نستخدمه ولكن لأنه فى الوقت الذى ظهر فيه "المدينة القديمة" لم يكن أحد منذ مونتسكيو قد استخدم ذلك المنهج بمقدرة مماثلة، ولكننا سنقف موقف الحذر ضد سحر هذا الكتاب الرائع من نواحى أخرى. فالمؤرخ عندما ينتقل من الأسرة إلى الفخذ ثم إلى القبيلة فالمدينة نراه - بالرغم من دفعه لهذه الشبهة عن نفسه- ينقل إلى المجموعات المتزايدة العدد- المعتقدات والعادات التى لاحظها فى المجموعة البدائية وكأنها قد ظلت بدون تغيير فى المجال الواسع الذى انتقلت إليه، وهكذا نراه ينتقل

بمنطق راسخ من مجال إلى مثله واضعًا الأسرة وسط سلسلة من الدوائر المتحادية الآخذة في الاتساع، وما هكذا تتطور الجماعات البشرية فهذه الجماعات ليست أشكالاً هندسية، ولكنها كائنات حية لا تدوم ولا تحتفظ بذاتيتها إلا إذا تغيرت تغيراً عميقًا. وفى الحق أن المدينة الإغريقية - مع احتفاظها بنظام الأسرة- لم تستطع أن تتسع إلا على حساب تلك الأسرة، فقط اضطرت - فى نواتها الأولى- إلى أن تستمد العون من نواحى النشاط الفردى الذى كانت تكبته. ولزمن طويل أخذت المدينة تكافح ضد العشيرة، وكل انتصار كانت تحرزه نتيجة لإلغاء حق من حقوق رب العشيرة. وهكذا نلمح الخطأ الكبير الذى وقع فيه فوستيل دى كولانج الذى أخذ بنظرية المذهب الحر السائد فى القرن التاسع عشر، فقال بوجود تعارض أساسى بين سلطة المدينة المطبقة وحرية الأفراد وذلك بينما تنطق الحقيقة -على العكس- بأن السلطة العامة ونمو الفردية قد سارا جنبًا إلى جنب معتمدة إحداهما على الأخرى.

وهكذا لا نرى فى الميدان قوتين اثنتين هما "الأسرة والمدينة"، بل ثلاث قوى هى "الأسرة والمدينة والفرد". وتداولت الغلبة هذه القوى الثلاث طوراً بعد طور.. وهكذا ينقسم تاريخ النظم الإغريقية إلى ثلاثة عصور:

فى العصر الأول: تتكون المدينة من أسر تحتفظ احتفاظًا شديداً بحقوقها البدائية، وتُخضع جميع أعضائها لمصلحتها الجماعية.

وفى العصر الثانى: تُخضع المدينة الأسر لسلطانها مستعينة بالأفراد المحررين.

وفى العصر الثالث: تخرب الفردية الجامحة المدينة إلى حد يجعل قيام دول أوسع ضرورة حتمية.

٢- الوقائــع

لقد رأينا كيف صور المنطق البحت منذ أرسطو حتى فوستيل دى كولانج، نشأة المدينة ولكن المشكلة ليست - لسوء الحظ- على هذه البساطة، فالتاريخ ليس خطًا مستقيمًا، والحقيقة دائمًا مركبة عندما تتعلق بالبشر الذين يكدحون ويكافحون ويخضعون لحاجات متباينة. وإذا كانت الظاهرة التى نريد تفسيرها قد حدثت فى أزمنة لم تترك وثائق مباشرة، ووسط هجرات مزجت بين الأجناس والحضارات فى جميع أجزاء العالم الإيجى، فإنه لا مفر من أن نتوقع دائمًا تداخلاً فى الأفكار والعادات على نحو مضطرب مخيب لكل أمل فى سير خط التطور حتى لنرى أنواعًا من التقدم الفجائى تعقبها نكسات مروعة.

فالإغريق الأوَل الذين وصلوا إلى بلاد اليونان - أولئك الذين نسميهم بالإكيين والذين تَسَمَّى جزءًا منهم فيما بعد باسم الأيونيين والأيوليين، كانوا رعاة شبه رحَّل أتوا من شبه جزيرة البلقان. وقد اعتادوا التجول بقطعانهم بين مراعى السهل وغابات الجبل ولم يكن قد سبق لهم أن كونوا دولة، وكان الوطن عندهم هو بطن الأجداد الذى كانوا يسمونه موطنًا أو معشرًا ينحدر جميع أعضائه عن جد واحد ويعبدون إلهًا واحدًا، وكانت هذه المعاشر تتجمع فى وحدات متفاوتة العدد لتكوِّن جماعات أكثر اتساعًا تسمَى بالأفخاذ أو عصابات حربية تسمى بالفيالق، وعندما كانت الأفخاذ تقوم برحلات كبيرة كانت تتجمع فى وحدات صغيرة العدد متساوية دائمًا وهى القبائل، وكان لكل من هذه القبائل إلهها ونداؤها الحربى وكل منها يجند له جيشًا ويخضع لملك، وإن كانت كلها تعترف بسيادة ملك اسمى هو ملك الملوك.

فى تلك الأزمنة كانت للعشيرة وحدها نظام محكم دائم ومن الممكن تصور ذلك النظام بفضل بعض الذكريات التى انتقلت من الأغانى القديمة إلى الملاحم الهوميرية المعتبرة نسبيًا أحدث منها عهدًا والقصص الخرافية التى أخذت الأجيال تتناقلها حتى دُوِّنَتْ بالكتابة ثم الرواسب التى تخلفت عن الحفلات الدينية وأخيرًا بفضل المعلومات النادرة التى أمكن استخلاصها من الحفائر الأثرية، وفى النهاية بفضل المقارنات التى لا تحصى بين الجماعات البشرية.

عندما أخذت العشيرة تستقر على الأرض اليونانية ظل يجتمع حول الموقد المشترك جميع أولئك الذين يجرى فى شرايينهم دم الجد الأعلى. فتحت سقف واحد رضعوا لبنًا واحدًا واستنشقوا دخانًا واحد وأكلوا خبزًا من نفس القدر، ولم تكن هناك ضرورة لتحديد القرابة فجميع أبناء العشيرة أخوة، ولزمن طويل كانوا يذكرون تلك الدور الواسعة التى تضم عدة مئات من ذوى القرابة، وقد تحدث هوميروس عن خمسين أخًا واثنتى عشرة أختًا كانوا يقيمون معًا فى دار بريام ومعهم زوجاتهم وأزواجهن ذلك فضلاً عن الأبناء.

وكانت الجماعة المكوَنة على هذا النحو تتمتع باستقلال كامل، ولا تقبل أى حدٌ لسيادتها، ولم تكن تعترف بالتزامات غير تلك التى تمليها ديانتها الخاصة، ولا تدرك من الفضائل غير ما يدعم شرفها ورفاهيتها، وكان كل ما تتكون منه تلك الجماعة من أشخاص وحيوانات وأشياء تربط بينها روابط متينة من التضامن المسمى "Philotes" وهى لفظة من الصعب العثور على مقابل لها فى اللغات الأخرى ولكن من الممكن ترجمتها بلفظة صداقة وإن كانت تدل على علاقة ذات صبغة قانونية أكثر منها عاطفية، وهذه الصداقة "Philotes" هى وحدها التى تثير وتحدد Aidos أى الإحساس بالواجب، وهكذا لا يوجد الواجب – المتبادل دائمًا– إلا بين الأقارب وإن تفاوتت درجة قرابتهم.

هذا العالم الصغير لم يكن يستطيع الاحتفاظ باستقلاله الذى يعتز به ويستبقى التضامن الذى تصدر عنه قوته إلا إذا استطاع أن يعول نفسه، أو كما كان يقول الإغريق "إن الاستقلال الذاتى كان مشروطًا بشرط مادى هو الاكتفاء الذاتى". وهكذا كانت العشيرة تملك إلى جوار الدار ذات الموقد المقدس جميع الأرض المحيطة وبها قبر الجد المقدس، ثم كل ما يلزمها من حقول ومراع وأعناب وزيتون لازمة لإطعام كل تلك الأفواه. هذه الإقطاعية بما عليها من ماشية وبعض العبيد تعتبر ملكًا مشتركًا للجميع وملكيتها – بحكم أنها مشتركة– لا تقبل النقل ولا التجزئة، وليست هناك قواعد للميراث وإنما تنتقل الإقطاعية إلى الأبد من كافة الأموات إلى كافة الأحياء، ولكن يتمتع كل فرد

– صغيراً كان أم كبيراً، رجلاً كان أم امرأة – بحق الانتفاع لا بد أن يعمل من أجل الجميع.

ورئيس العشيرة لا صعوبة فى تحديده فالملك هو ذلك الذى يسمو إلى الجد الإلهى على أكبر نحو من التسلسل المباشر بين الذكور وبذلك يحمل فى شرايينه أنقى دم وهو حبر الإله المتجسد فيه، وهو الذى يرأس الحفلات الدينية التى تجمع أفراد العشيرة حول الموقد المقدس وهو الذى يقدم الضحايا والقربان التى تضمن سعادة العشيرة، وهو لا يتمتع بسلطة مطلقة على زوجته التى يستطيع أن يعرضها أو أن يبيعها أو أن يقتلها دون أن يحاسبه على ذلك أحد فحسب؛ بل إن له على جميع أفراد العشيرة سلطة لا تحدها حدود. وكى ينشر السلام الداخلى، نراه يعلن ويفسر وينفذ الإرادة الإلهية ويتسلمه الصولجان يتسلم النواميس وهى تلك القرارات المعصومة الصادرة عن حكمة فوق حكمة البشر والتى تكشف له عنها الأحلام والعرافات أو تفجرها فى أعماق ضميره، وهذه النواميس التى انتقلت من أب إلى ابن منذ بدء الزمان أخذت تزداد بما يضاف إليها من جديد جيلاً بعد جيل، حتى كونت مجموعة القوانين السرية المقدسة للعدالة فى الأسرة. ومن يملك هذه المجموعة له أن يفعل ما يشاء بكل من يرتكب جرماً ضد المجموعة فيتعرض للقضاء الإلهى، وباستطاعته أن يلجأ إلى الاختبار الإلهى كى يضمن القضاء على الجريمة أو إنقاذ الأبرياء، كما يستطيع أن يضع المجرم خارج العشيرة وذلك بأن يوقع عليه تلك العقوبة المروعة وهى إهدار الكرامة. وهو السيد الموكل بالعقاب والتهديد، ومن ثم بالمحافظة على النظام الاجتماعى.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل شىء، فقد كانت العشائر فى علاقات مستمرة، ولزمن طويل كانت حالة الحرب شبه مستمرة بين الأسر المتجاورة، فكانوا يقومون بغزوات فى أرض العدو وكان الرئيس يجعل من اغتصاب أكبر عدد من الماشية والنساء موضع فخاره ومجده، وكان الدم يسيل، والمطالبة بالدم والأخذ بالثأر، تمتد فى سلسلة لا نهاية لها وحتى عندما تجمعت العشائر فى أفخاذ ثم فى قبائل؛ لم تتخل قط عن

نزعة الأخذ بالثأر وكل ما تغير هو إخضاعهم تلك النزعة لقواعد عامة، كونت قانونًا أكثر اتساعًا من الناموس القديم، وذلك هو قانون العدالة. لقد ظل من حق جميع أفراد العشرية المعتدى عليها أن ينتقموا من أفراد العشيرة المعتدية ولكنه أصبح من المقرر يُنَحِّى القاتل المسئولية عن عشيرته بالهرب ففي هذا التخلى عن مقر العشيرة المقدس ما يهدئ الشهوات الثائرة ويعيد النظام إلى نصابه. لقد استطاعوا أن يمدوا إلى أفراد العشائر المختلفة بل والمتعادية المشاعر والالتزامات التى لم تكن تقوم حتى ذلك الحين إلا بين أفراد العشيرة الواحدة، فأصبح الصلح ممكنًا بين الخصوم بواسطة نظام التكفير، فكان القاتل يحل محل القتيل فى الجماعة المعتدى عليها بواسطة التبنى أو الزواج، وفى أغلب الأحيان كان المعتدى يفتدى نفسه بدفع ثمن الدم المراق "أى الفدية". وعلى أثر ذلك يعقد اتفاق صداقة وفى احتفالات رسمية تقدم الأسر التى كانت بالأمس متعادية الضحايا والقرابين إلى الآلهة المتآخية ويجلسون على مائدة واحدة ويمزجون دماءهم فى كأس التحالف، وهكذا أخذت العادات تشيد فوق قانون الأسرة قانونًا للأسر المتداخلة. وعن هذا القانون الأخير تولد شيئًا فشيئًا القانون العام.

والقاعدة التى أخضعت الأسر للمصلحة العامة لم تكن مجردة من كل جزاء، فالخروج على القواعد التى تحددها العادات كان يستتبع التعرض للنقمة الإلهية ولكن الفكرة الإلهية لم تكن قط إلا تساميًا بفكرة أكثر إنسانية، والخوف من الآلهة لم يكن فى الواقع إلا خوفًا من قوة اجتماعية كانت تزداد سطوة يومًا بعد يوم وتلك هى قوة الشعب، وكانت لفظة الشعب تطلق على مجموع أفراد العشائر المجتمعة حول صولجان واحد، سواء فيما يتعلق بالأراضى أو بالمساكن، وكانت ألسنة الشعب – أى الرأى العام– تحدث أثرًا لا تستطيع أية عشيرة أن تفلت منه.

لقد كان باستطاعتها أن تمنع – باسم النقمة الإلهية – وقوع أية جريمة أو أن تضطر المجرم إلى التكفير عن جريمته. نعم إنه لم يكن لذلك الرأى العام أية هيئة خاصة، ولم يكن يمثله شخص معين أو جهة رسمية محددة، ومع ذلك فإننا لا نستطيع

أن نقول إن تأثيره كان أدبيًا بحتًا، ذلك لأنه فى الحالات القصوى وعند هياج الشهوات كان السخط ينفجر عنفًا ويكتسح كل عائق، فالعشيرة قد ظلت مسيطرة من الناحية القانونية ولكنها من الناحية الواقعية أصبحت تخضع، فى الغالب، لإرادة جماعية مجهولة تستطيع أن تضع سلاحًا مخيفًا بين يدى الملك.

هذه - فيما يبدو - هى الحالة التى كان عليها الأكيون عندما أتوا ليقيموا وسط الشعوب التى كانت مستقرة على ضفاف بحر إيجة وهم لم يكونوا إلا أقلية حربية اضطرت إلى حد ما إلى أن توفق بين أفكارها ونظمها وبين عادات الأغلبية التى سيطرت عليها. والظاهر أن سكان بلاد الإغريق الأقدمين السابقين على الهلينيين، وهى شعوب إقامة لا ترحل قد عرفت هى الأخرى نظام العشائر وآثار الدور الرحبة التى اكتُشِفتْ فى فاسيليكى وشمايزى وتيرافته ومقابر نسًارا الضخمة ذات القباب تؤيد ما ورد فى الملاحم من فقرات تتحدث عن بريام الذى كانت تقيم معه اثنتا وستون أسرة صغيرة هو رئيسها، وعن نستور أو أيولوس وأسر أبنائهم الستة وبناتهم وعن الكينوس وأولاده الستة، وقد تزوج اثنان منهم، ولكن البقاع الأكثر تقدمًا من العالم الإيجى كانت قد تخطت تلك المرحلة منذ زمن بعيد، ففى تلك البقاع نجد تجمعات كبيرة من الأسر الصغيرة كما نجد نظام المدن والحكومة الملكية، وفى جزيرة كريت بنوع خاص نجد القصور التى كان يسكنها سادة مترفون يحكمون شعوبًا وفيرة العدد والثراء، كما نجد مدنًا مفتوحة ذات طرق تحف بها بيوت صغيرة متلاصقة. وفى جزر السيكلاد نجد تحصينات مثل تحصينات شالاندْريانى فى سيره وهاجيوس اندرياس فى سيفنوس، لا يمكن أن تكون قد بنيت إلا بأمر من رؤساء أقوياء لحماية جماهير كثيفة. وفى العادة كان الطريق الكبير الممتد من تساليا إلى أطراف البليبوتيريا، تنتشر على جوانبه المراكز الزراعية. وكان الكثير منها مزدهرا فأوركومينا أخذت تثرى بتجفيف بعض الأراضى من بحيرة كويابيس، وهذا عمل استلزم عددًا كبيرًا من الأيدى العاملة ونتج عنه نشوء عدد من القرى الجديدة. وكانت القرى والأكواخ تنهض عادة بالقرب من الهضاب التى كانت تستخدم كملجأ فى حالة الحرب والتى كان الرئيس

يجمع فوقها حوله الشيوخ ليتخذ قرارات عامة، وهذه المرتفعات كانت تحصن فى الغالب فيحاط بعضها بأسيجة من الخشب وهذه قد فنيت، ويحاط البعض الآخر بأسوار من الحجر.

لقد احتل الأكيون الغزاة أكثر الوديان ثراء وأقوى المرتفعات تحصنًا، وفى وسط القلاع قامت قصور الملوك وعندما يسمح المكان كانت تقام أيضًا منازل لكبار الموظفين والأعيان، ففى أثينا نهض إلى جوار حصن إيريكتيه عدد صغير من المنازل المتواضعة وفى مَسِّينَا وَسِع حول منتصف القرن الخامس عشر قبل الميلاد المحيط، بحيث يشمل جميع العاصمة الملكية، وعند ساق التلال كانت تتكدس الأكواخ التى يعيش فيها الفلاحون والأتباع ومعهم العمال والتجار الذين يقومون بسداد حاجاتهم، وأحيانًا كانت تتجمع عدة قرى فتكون مدينة حقيقية، وعندما يكون الموقع ملائمًا كان السيد النازل فى وكر النسر يُحَصِّل الإتاوات الباهظة من الأجانب العابرين وعند مفترق الطرق كانت تتدفق الجماهير.

والمدينة المرتفعة هى التى كانت تسمى "بوليس" Polis بينما تسمى المدينة المنخفضة "أستيه" Asty وفى جزء كبير من القصائد الهوميرية يحتفظ كل من هذين اللفظين بمعناه المتميز، فالأستيه هى المكان المعمور الذى تقود إليه الطرق والذى يستأجر منه السطح فحسب. والبوليس هى التى تستحق بأن توصف بالارتفاع فهى الأكروبوليس، وما أكثر الصفات التى تصفها بأنها وعرة حصينة البناء محاطة بالأبراج مزودة بالأبواب المرتفعة ولما كانت تضم معبد آلهة المدينة وقصر الملك فإنها وحدها هى التى توصف بالقداسة والغنى والفخامة والامتلاء بالذهب، فعندما تريد هيكيبا أن تحمل إلى الآلهة أثينا القربان والدعوات نراها تجمع نساء طرواده فى الأستيه لكى تصعد معهن إلى البوليس. ولقد ظل هذا التمييز قائمًا لزمن طويل فى جزء كبير من بلاد اليونان، ففى سنة ٤٢٦ ظل الهيون وهم أحد شعوب لكريدا الغربية يقاومون الإسبرطيين ما داموا مسيطرين على قرية صغيرة تسمى البوليس وظلت الوثائق الرسمية تسمى أوكروبول اتينا بهذا الاسم فى أوائل القرن الرابع قبل الميلاد وكذلك حصن الإكيين فى أياليسوس فى القرن الثالث قبل الميلاد.

ومع ذلك، فإن الأغاني الأكثر حداثة في الإليادة، كما أن الأوديسا كلها لا تعرف التمييز بين لفظتي بوليس وأستيه، فباتساع المدينة المنخفضة - بفضل نمو الزراعة والتجارة - تراها تتخذ من الأهمية ما يعادل أهمية المدينة المرتفعة ولذلك نرى مسينا ذات الطرق الواسعة والخزانات المليئة بالذهب، كما نرى السيد المقيم في عليائه يهتم أكبر الاهتمام العطوف بما يجرى في المنخفض. وإنه لَمَّا يلفت النظر أن نرى ملوك الأسرة الأولى يدفنون في قبور ذات حفر فوق التل المحصن، بينما ملوك الأسرة الثانية يدفنون في قبور ذات قباب خارج السياج، فتلك ظاهرة لها دلالتها. لقد أخذ الناس والأشياء يختلطون في المدينتين العليا والسفلى. وعندما أخذ سادة تيرانتا يوسعون من حصنهم ببناء أسوار المدينة المتوسطة تحت المدينة المرتفعة ثم أسوار المدينة القريبة من الأرض فإنهم بعملهم هذا قد أخذوا يصلون تدريجيًا بعض أحياء الأستيه القديمة بالبوليس. وفي الملحمة لم تعد مدينة اليون المرتفعة توصف بأنها محصنة بالأبراج وإنما توصف بذلك الأستيه. وهكذا يتضح كيف أخذ هذان اللفظان يصبحان شيئًا فشيئًا مترادفين. وهذا هو ما نلاحظه في كثير من الحالات حيث يطلق أحد اللفظين دون تمييز على مدينة اليون واتياكه وجنوس ولاسيديمونا وشيريا. ومع ذلك يلوح أن مجموعة المباني الأساسية هي التي كانت تسمى بالأستيه بالمعارضة مع الريف المحيط بها، وذلك لأن الريفيين كانوا يطلقون دائمًا هذا اللفظ على المكان الذي يقوم فيه السوق. ولفظة بوليس المائعة لم تشمل هي الأخرى المدينة المنخفضة ذات الطرق الواسعة فحسب بل امتدت إلى كافة القرى الريفية التي كانت تعيش في ظلالها، وبتطور محتوم أصبحت تطلق على جميع المقاطعة الخاضعة لسلطة رئيس واحد. وهكذا أصبحت هذه اللفظة - التي كانت في الأصل لا تدل إلا على الأكروبول أو المدينة المرتفعة - تطلق على المدينة كلها أي على الدولة.

وكي نصل إلى هذه المرحلة لم يكن هناك ضرورة لتحطيم النظم الاجتماعية القائمة؛ فالمدينة قد أصبحت منظمة سياسية دون أن تمحى العشائر والأفخاذ والقبائل بل إنها لم تصبح كذلك إلا بتمثلها لتلك المجموعات التي كانت تحتل جزءًا متفاوت

الاتســا ع من الأرض، وأصبح سكان ذلك الجزء الذى يضم كل هذه العشائر يسمون باسم واحد هو الشعب. وأعطت المدينة لهذا الشعب مظهر الوحدة التى كانت تنقصه وإن ظلت تنظر إليه كمجموعات من العشائر المتداخلة لا كأفراد. وكان الملك لا يستطيع أن يصدر أوامر وأن ينفذها إلا بموافقة وبواسطة رؤساء القبائل. وهؤلاء الأخيرون لم يكونوا هم أيضًا يستطيعون شيئًا بغير رؤساء الأسر، وكل ما يمكن افتراضه هو أن صوت الشعب أخذ يعمل فى غموض على الحد من تضامن الأسرة ليحل محله تضامنًا أكبر.

ولقد كان من الممكن أن يؤدى هذا التقدم ببلاد اليونان منذ أواخر الألف الثانى قبل الميلاد إلى فكرة المدينة، تلك الفكرة التى لم تتشكل إلا بعد ذلك بقرون، ولقد كان السبب فى هذا التأخير ما حدث من تدفق أجناس إغريقية أخرى على بلاد اليونان وكانت تلك الأجناس لا تزال فى حالة نصف همجية، إذ لم تكن قد تأثرت بحضارة بحر إيجة -نعم أخذت تتدفق منذ القرن الثانى عشر قبل الميلاد فى شكل أفواج متلاحقة، فكل تلك الشعوب التي نزحت من الشمال الغربى والتى سيُعرف جزء منها يومًا باسم الدوريين. ولقد أحدث هذا الطوفان انقلابًا عامًا: فانهارت الملكيات القديمة واختفت عظمة مسينا إلى الأبد. وليس من شك فى أن المقاطعات المغمورة كأتيكا التى حمتها جبال البارنيس واركاديا التى قامت بوقايتها هضابها الوعرة النافذة. لا شك أن هذه المقاطعات قد أفلتت من الكارثة بل وأصبحت مأوى لجماعات من الهاربين، ولكنها لم تكن غير مقاطعات زراعية صغيرة مقسمة إلى قرى ضامرة لم تكن لأية واحدة منها أية قدرة على أن تملى نفسها على غيرها وفيما عدا تلك المقاطعات أخذ الغزاة يستولون على الأراضى ويستعبدون المنهزمين وينشرون أقدم عادات ذلك الجنس. وهكذا عادت الأمور عدة قرون إلى الوراء، وأخذ نظام العشائر والقبائل يسيطر من جديد وذلك مع اصطباغه بصبغة حربية قوية وهكذا أوقف وقفًا تامًا ذلك التطور الذى كان قد أخذ يخضع النظام القديم للمدينة أى للدولة، ولم يعد بد من استئناف الشوط من جديد.

فالمدينة أصبحت من جديد ذلك المكان المحصن أو ذلك المعسكر الذى يشرف منه الغازى على العبيد المنحنين فوق الأرض، ففى لا سيديمونيا المنخفضة اجتمعت تحت

اسم سبارطة أربع قرى، وفي ارجوس قامت مدينتان مرتفعتان (أكروبول) في لاديسا وأسبيس، ثم المدينة المنخفضة أقامت بها القبائل الدورية الثلاث، وقد سمحت لقبيلة رابعة غير دورية أن تقيم معها، وفي جزيرة كريت كانت تنهض جميع المرتفعات فوق الوديان الخصيبة.

لقد كانت هناك على الأقل منطقة واسعة استطاع الأكيون - الذين سيتميز بينهم فيما بعد الأيوليون والأنيون- أن ينقلوا إليها النظم المتقدمة تقدمًا نسبيًا والتي أصبحت خاصة بهم. لقد عرفوا منذ زمن طويل آسيا الصغرى إذ استقروا أولاً في بمغليا وقبرص ورودس وليزبوس ومقاطعة ترواده، ثم استقروا بعد ذلك في عدة أماكن كانت في الغالب جزرًا استطاعوا أن يقوموا منها بجولات في الداخل بقصد النهب أو الإتجار، وها هم يتدفقون الآن في جماعات متفاوتة العدد دون أمل في العودة يومًا إلى أوطانهم القديمة، وها هم يستقرون على طول الشاطئ وسط سكان كثيفي العدد، ولما كانوا مضطرين للدفاع عن أنفسهم ضد جماعات كانت تكوّن أحيانًا دولاً حقيقية، فقد اضطروا إلى أن يتجمعوا في مواضع استراتيجية أي في مدن محصنة أو منيعة بطبيعتها، فعلى ضفاف الهرموس قامت القلعة الجديدة "Neon Teichos" وسميت ميناء كولوفون بقلعة الجنوب "Notion Teichos" وغطيت مقاطعة تيوس بسبعة وعشرين حصنًا صغيرًا كان الفلاحون يستخدمونها كملاجئ، ثم أصبحت مراكز للإدارة وسميت أبراجًا.

ودراسة معالم الأرض تؤيد المعلومات التي يمكن أن تُستقى من اشتقاقات الأسماء؛ فأريتريا كان مقرها الأصلي تلا، وفي ميليه نشأت المدينة القديمة فوق أكروبول التي تبعد عن البحر بمقدار مائة متر تقريبًا، وكما تقول العبارة الهوميرية "كان الكبراء يدافعون عن المدن". وكان الفلاحون أنفسهم يقيمون بها دورهم ما داموا أحرارًا وما داموا من أصل إغريقي. وأما أرض السهل فكانت تترك للسكان الأصليين أولئك الذين كان أهل ميليه وبريين يسمونهم "الجرجيين Gergithes وهكذا تكونت أرستقراطية من أهل المدن الهيلينيي الأصل في مقابل جمهور العمال الزراعيين المنتمي

إلى جنس آخر، والذى كان يُكَوِّن طبقات منفصلة بعضها عن بعض تمام الانفصال مما لم يكن معه بد من أن تصبح النظم هنا أكثر تعقيداً منها فى الجهات الأخرى.

وكان فى اختلاط طوائف المهاجرين اختلافًا شديداً ما يدعو إلى زيادة التعقيد فى تلك النظم؛ فمن جزيرة كريت إلى أرض تساليا نرى جميع المقاطعات ترسل جانبًا من أولئك المهاجرين، وكانت كل مدينة من مدن الشرق تستقبل على دفعة أو دفعات أمواجًا مختلطة من السكان، ولم يكن بد من أن تحتل هذه العناصر غير المتشابهة مكانًا فى إطار الدستور العام. وإذا كان الدوريون قد حملوا معهم نظام القبائل الثلاث، وكان رفاق النيليين قد جاءوا مقسمين بين القبائل الأيونية الأربع فقد كانت ثمة مجموعات لا صلة لها بتلك القبائل.

ولنحدد المسألة، فنقول إن القبائل كانت تتميز بأصولها وكانت الأسر الكبيرة تحتفظ بتنظيم دقيق، وتخلع اسمها على الموقع الذى تمتلكه. ففى ميليه كنا نجد الأسر الملكية كالنيليين والأندروكليين والبنتيليين والبازيليين وإلى جوارهم نلاحظ التيليين والاسكيريين والهيكلتيين، وفى جزيرة كيوس نجد الديموتيونيين والتريكيين وفى كاميروس نجد الهيبوتيين والجرايين والتوائيين وفى كوس نجد قرى الإنتيماكيين والأركيين وفى كالمنا نجد الإسكاليين وفى رودس نجد البوليين.. إلخ. وحول أهم الأسر تجمعت أسر أخرى حيث تكونت منها عشائر وكانت كل عشيرة تحمل اسم الأسرة المسيطرة؛ حتى ليستحيل فى بعض الأحيان التمييز بينها. ولا شك أن هذه كانت الحالة فى كيوس منذ زمن طويل بالنسبة لأولئك الكليتيين الذين نراهم يبنون فى القرن الرابع قبل الميلاد معبداً ينقلون إليه أدوات العبادة المشتركة التى كانت محفوظة من قبل بالمنازل الخاصة. ومن ثم نرى الإله يسمى أحيانًا "زيس الأسرة" كما هو الحال عند الكليتيين وأحيانًا "زيس العشيرة" كما هو الحال عند الاريناكيين فى جزيرة كيوس. ولا أدل على أهمية هذه العبادات من الناحية الاجتماعية من أن نلاحظ الحقيقة الآتية، وهى أن فى كل مكان وُجد فيه الأيونيون سواء فى ميليه أو برين أو ساموس أو فى

ديلوس أو أتينا، نجدهم يحتفلون بعيد الأسر والعشائر. وأما عن أهميتها السياسية فذلك ما تظهره تلك الفقرات التى يشير فيها هرميروس إلى إنه لا يمكن أن يُتصور تكوين جيش وبالتبعية تكوين أمة دون التقسيم إلى عشائر وهذا التنظيم العشائرى الذى يرجع إلى تكوين المدن ذاتها قد أوضحه بعد ذلك بقرون رسم تخطيطى وجد على لوحة فى كاميروس، حيث نجد فى أعلاه كعنوان عام اسم الالتيمينيين أحفاد البطل المؤسس وتحت هذا الاسم تجتمع أسماء العشائر وكل عشيرة تضم عدداً من الأسر الموضحة أسماؤها كأسر.

وماذا كان مركز أولئك الإغريق الذين يقيمون على نفس البقعة التى تقيم فيها الجماعات العشائرية دون أن تكون جزءًا من هذه الجماعات؟ لقد كونوا- كى لا يظلوا منعزلين- كأفراد وكأسر صغيرة، جماعات مصطنعة تشبه الأسر أو العشائر وإن كانت تختلف عنها اختلافًا كبيراً من حيث الأصل. وتلك الجماعات هى المسماة بالطوائف thiases وتلك كلمة سابقة على العصر الهلينى وقد احتفظ بها عند أقدم أحفاد الإكيين ثم نشرها فى جميع بلاد الإغريق الاتيكيين وأفراد المستعمرين الذين تناثروا فى كل مكان قبل عصر الهجرات الجماعية. وقد أصلّت تلك الجماعات على نحو غامض الكثير من المعتقدات القديمة والكثير من عناصر الحضارة التى لم يكن بد من أن تظهر يومًا إلى وضح النهار.

وإذا لم يكن من الممكن أن يُحدد يومًا الدور الذى قامت به تلك الجماعات فى نشر عبادات ديونيزوس وأورفيوس وفى بعث الصناعة والفن، فإنه مما لا شك فيه أن هذا الدور قد كان عظيماً. وعلى أية حال فقد انتهت تلك الجماعات بالاندماج فى العشائر وتلك حقيقة مؤكدة بالنسبة لأتيكا، ومن الممكن التسليم بها أيضًا بالنسبة لآسيا الصغرى، وهى تفسر لنا كيف أن إحدى عشائر كيوس فى القرن الثالث قبل الميلاد كانت تضم إلى جوار الأسر ذات الجد المعروف كأسرة ديموجينيس وغيرها جماعات صغيرة تحمل اسم رئيسها كجماعة تلرجوس وغيرها، وفضلاً عن ذلك تكونت إلى جوار

القبائل العشيرية قبائل أخرى ثانوية كانت تضم الأفراد والأسر المنتمية للأقليات القومية، وليس من شك فى أن تلك القبائل لم تكن فى البدء تتمتع بكافة الحقوق ولكنها استطاعت بعد ذلك أن تقف مع القبائل الأخرى على قدم المساواة.. وهكذا نرى فى ميليه قبيلتين يرجح أنهما سابقتان للأيونيين تنضمان إلى القبائل الأيونية الأربعة، وهما قبيلتا البوريس Boreis والأونيوبيس Oinopes وتقدم لنا نفس المدينة أروع مثل نعرفه لجماعة غير عشيرية تنساب فى الهيكل السياسى. لقد كانت هناك جماعة دينية يبدو أن تاريخها يرجع إلى العصر المسينى وفى عصر التاريخ كان على رأسها زعيم يحيط به خمسة مساعدين، أى أنه كان هناك مجلس ممثلة فيه القبائل الست. وهكذا يتضح كيف أن ضرورة إقامة جماعات مختلطة من السكان فى سلام قد أدت إلى التوسع فى فكرة الجماعة خلال القرون التى تلت الهجرات الكبيرة.

وهكذا يتضح كيف أن عوامل التقدم قد كانت أسرع ما تكون عملاً وأعظم نتيجة فى آسيا الصغرى- فى تلك البلاد التى ظلت لزمن طويل مجالاً لاستعمار الجنس الهلينى فاليونانيون القادمون من فجاج الأرض المختلفة قد كان من الأيسر عليهم أن يتحللوا من تقاليد أصابها البلى فى كثير من نواحيها، وفى تلك البقاع أدت ظاهرة أخرى منذ القديم إلى نفس النتيجة، فالظروف الاقتصادية لم تكن فيها نفس ظروف بلاد الإغريق الأصلية، فالنظام الاقتصادى المحصور فى الملكية الزراعية يتميز خاصة بالمحافظة على العادات والنظم التقليدية، وفى المؤسسات الإغريقية بآسيا الصغرى كانت توجد منذ القدم موارد أخرى غير استغلال الأرض الخصبة. فعلى طول الشاطئ كانت توجد موانئ ممتازة ذات مرافق طيبة قريبة من جزر جميلة كبيرة واقعة فى الغالب على خلجان، تسهل مهمة الدفاع والتجارة، أو على مصاب أنهار تتوغل بعيداً فى داخل شبه الجزيرة. وكم فى هذه الأوضاع من تسهيلات لربط العلاقات مع البلاد ذات الحضارة القديمة كبلاد بحر إيجة وبلاد الشرق. وقد استفادت الملاحة واستفادت التجارة بسرعة من كل هذه المزايا فنما النظام المدنى وولَّدت الأسواق الناشطة المدن الكبيرة ففى ميليه مثلاً نزلت المدينة القديمة من الأكروبول كى تمتد فى اتجاه ميناء

الأسود، كما أن الثروة المنقولة أخذت تنافس الثروة العقارية وتخلق طبقة اجتماعية جديدة إلى جوار أرستقراطية الأرض والأصل وكان هذا سببًا آخر فى تغيير الأفكار القديمة الضيقة.

والتغيير الذى أخذ يعمل خلف الضباب على شاطئ آسيا الصغرى نراه يعمل على نفس النحو فى جميع بلاد الإغريق وإن يكن أبطأ خطى وأكثر غموضًا ففى كل مكان تنشأ قرى باسم رؤسائها مثل اكايده وكيونده فى هستيالا بجزيرة إيوبيًا وفى كل مكان نرى عشائر تضم عدداً من الأسر حول اسم جد شهير فنجد فى دلف مثلاً اللبياديين يجتمعون حول جد دينى كان يدين فى الماضى بإحدى عبادات جزيرة كريت، يرمز لها بالبلطة المزدوجة. وأحيانًا نجد القبائل الدورية الثلاث تضم إلى جوارها قبيلة غير دورية كما يشهد بذلك الهرنيون بمدينة أرجوس. وفى مقاطعة أتيكا بالذات نجد أكبر كمية من المعلومات فعشائر الأشراف هناك وفيرة العدد والكثير منها يشتق اسمه من وظيفة دينية مثل الإيمولبيين والكيريكيين فى أوليزيس والجفريين فى القدنا والبوزيك والألتريين والهيدانيميين والفريوريكيين والإيكيروتوميين. وكان الكثير منها من القوة بحيث فرض سلطانه على شعب بأكمله وأطلق عليه اسمه مثل الإسكمبيين والفيلائيين والبايونيين والبوتيين وغيرها. وتبعًا للعادة القديمة كانت العشائر تحى الأعياد تمجيداً لزيس العشائرى أو أتينا العشائرية وكان عدد القبائل أربعًا، وتميزت أتيكا بأننا نستطيع أن نتتبع فيها اندماج المجموعات الصغيرة اندماجًا تدريجيًا فى مجموعة أكبر من معظم المدن الإغريقية.

ففى تلك المقاطعة الزراعية كان فى البدء لكل جماعية بريتينية وأركونت خاصين بها، وبعد أنواع من الصراع التى احتفظت بذكراها القصص القديمة نشأت جماعات دينية وسياسية متباينة الأنواع وأشهر تلك الأنواع مجموعة من القرى التى كانت تدين بعبادة أتينا وسكانها هم الأتينيون الذين اتخذوا الأركتيين رؤساء لهم، كما اتخذوا مركزًا رئيسيًا سمَّوه الأكروبول بالمعنى الممتاز، وإن تكن قد قامت أكروبولات أخرى مثل

أكروبول الأمفكتونيين وأكروبول الميزوجيين. وقامت هنا جماعة ثلاثية وهناك جماعة أو مدينة رباعية. والمثل الأخير يدلنا على أن بقاعًا متواضعة كماراثون وتريكونتوس وأونيويا وبروباليتنوس كونت مدنًا مثل القرى السبع التي يذكرها هوميروس فى ضواحي بيلوس أو مثل مئات القرى التى كان يسكن فيها أولئك السكان الذين جعل منهم الإسبرطيون أتباعًا مستضعفين. وفي هذه الظاهرة ما يدلنا على أن تلك المدن كونت مدينة متضاعفة الكبر قبل أن تندمج بحكم الموقع فى مدينة واحدة تجمع فى شعب واحد شعوب أتيكا كلها وتتخذ لها عاصمة أكروبول الأريكتيين.

٣- عناصر وخصائص المدينة

إذا كان ميلاد المدينة لا يزال محاطًا بالظلمات التى لا نتقدم خلالها، إلا على ضوء هروب وقائع مبعثرة وبواسطة خيط من الاستنتاجات الهشة، إلا إننا نستطيع على الأقل أن نتبين على نحو أكثر وضوحًا العناصر التى تكونت منها المدينة بعد تأسيسها.

ففي المكان الأول تأتى مسألة الدفاع. فمنذ البدء يقوم مرتفع من الأرض يلجأ إليه سكان الريف عندما تتهددهم عصابة معادية أو جماعة من القراصنة، ولم تكن هناك مدينة تخلو من أكروبول واحدة أو أكثر. ثم أن امتداد المدينة الوطينة استدعى فى الغالب بناء سياج ممتد. وقد حدثتنا الملاحم عن قيام جدران محصنة بأبراج ومشقوقة بأبواب حول المدينة. ومن هنا نتبين ما قصد إليه أرسطاليس، عندما قال إن نظام الدفاع الممثل فى الأكروبول يصلح للنظام الملكي ولحكم الأقلية بينما تفضل الديمقراطية القلاع المقامة في السهل. وليس من شك فى أن المدن المفتوحة قد وجدت منذ أقدم الأزمنة فى العصر التاريخي، فعندما نزل الدوريون فى لاكونيا من المرتفعات التى كانوا يقيمون فيها فى البدء نراهم يقيمون معسكرًا على ضفاف الايراتوس، ولما كانوا واثقين من قوة صدورهم فإنهم لم يشيدوا أية أسيجة حول القرى الأربع التى تكونت منها إسبارطة، والكثير من بقاع آسيا الصغرى لم تشيد جدرانًا تواجه بها الجيوش الليدية

إلى أن اضطروا إلى العمل بسرعة عند إحساسهم بالخطر الفارسيً يتهددهم. فكميروس لم تكن محصنة فى أواخر القرن الخامس ولا إيليس فى مستهل القرن الرابع، ومع ذلك فإنه عندما كانت تنمو إحدى المدن وبخاصة عندما تكون غنية أو طامحة فى القيام بدور سياسى كنا نراها تتحصن بسياج قوى، فمدينة ميليه فى ايونيا، داسوس فى ايوليس، وكنيد فى دوريس كانت حصونًا. ولقد بنت أسرة بيزسترات حول الأكروبول وساحتها البلاجيه القديمة سياجًا يعتبر محيطه كبيرًا جداً بالنسبة لذلك العصر. ومن هنا نفهم كيف إن توسيديد عندما استعرض بنظرة خاطفة ماضى بلاد الإغريق البعيد يقرر أن فترة القرى المفتوحة قد أعقبتها فترة المدن المحصنة.

والحاجة إلى الدفاع المشترك التى تمثلها الأكروبول والأسيجة تتخذ- ككل ظاهرة اجتماعية فى العصور القديمة - مظهرا دينيًا، فلكل مدينة إلهها كما أن لكل أسر إلهها، وكما يجتمع أفراد الأسرة حول مذبح الموقد العائلى، نرى المواطنين يحتفلون بديانة المدينة حول الموقد المشترك، وهناك تقدم الضحايا استجلابا لحماية الآلهة وهناك تقدم الولائم الرسمية التى يتقاسم فيها رؤساء المدينة لحم الضحايا، ويتكون أولئك الرؤساء من كبار الحكام وأعضاء المجلس النيابى والمواطنين أو الأجانب الجديرين بهذا الشرف ولزمن طويل كان الموقد المشترك يقوم فى قصر الملك المعتبر كاهن المدينة الأكبر، والولائم التى يُستقبل فيها الكينوس محاطا بشيوخ المدينة أوليس استقبالا فخما لا تختلف فى شىء عن تلك الولائم التى سيدعى إليها فيما بعد السفراء كضيوف عموميين.

وعندما سقطت الملكية نرى الموقد العام تسبغ عليه القداسة تحت اسم الآلهة هسيّه ويصبح ملازما للبناء الذى يقيم فيه رئيس أو رؤساء المدينة المسمى بالبريتان أو اللجنة البريتينية، وبذلك يصبح ذلك الموقد مركز البريتينية وتصبح هسيّه حارسته، وفى خرائب أوليمبيا يجب أن نتصور عند المدخل معبدا صغيرا كان يقوم فى وسطه مذبح وحفرة مليئة بالرماد وفى الداخل حجر للطعام وغرفة للمطبخ مزودة بالأدوات اللازمة، ولم تكن هناك مدينة بغير بريتينية، فالبريتينية هو رمز المدينة كما يقول تيتليف بتعبيره

القوى "وعندما كانت إيتيكا مقسمة إلى عدة مدن صغيرة كان لكل منها بريتينيه خاص حتى إذا توحدت أصبح لهما بريتينيه واحد. وهى الدار التى انتزع الأركونت ملكيتها من الملك والتى عاد إليها مع ذلك الملك ومعه ملوك القبائل كي يقضوا بأحكام ذات طابع موغل فى القدم".

وكلما تأسست مستعمرة جديدة نرى المهاجرين المستعمرين يستعيرون من موقد مدينتهم الأصلية النار التى يتعهدونها فى البريتينيه الجديد الذى ينشئونه والمكان الذى يخصص للموقد ذى النار الدائمة الاشتعال كان من الممكن أن يحمل اسما آخر دون أن يكون لذلك أى تأثير، ففى مدينة كنيد حيث كان الحاكم الأعلى ممثل الشعب يسمى الداميورجوس. كانت الولائم العامة تقام بالداميورجيون، وعند الإكيين فى فتيوتيديا كان البريتينيه يسمى بيت الشعب "leiton" وهذا اللفظ الإغريقى يدعو إلى التفكير فى لفظ يشبهه فى الاشتقاق ويفيد معنى الطقوس؛ وهى تلك المشاهد الدينية الأصل التى كان عبؤها يقع على أكثر المواطنين ثروة والتى كانت تتميز بنوع خاص بما يسمى بالهستيازيس وهى عبارة عن الإنفاق والإعداد لوليمة مقدسة.

وغير بعيد من البريتنيه كان يقوم البولتيريون Bouleuterion حيث ينعقد المجلس. ومهما يكن النظام السياسى للمدينة، فإن المجلس كان أداة لا يمكن الاستغناء عنها، وعندما أصبحت الحكومة فى يد أولئك العظماء الذين كانوا يقومون إلى جوار الملك باعتبارهم الشيوخ لم يعد يكفيهم أن يمثلوا فى الموقد العام بواسطة البريتان وأصبح من الضرورى أن يخصص مكان لمداولاتهم، وبالمثل فى كل مكان حلت فيه الديمقراطية محل الأرستقراطية نرى الشعب الذى لم يكن من الممكن أن يجتمع بصفة دائمة يحتاج إلى هيئة محددة تُعد المراسيم وتتصل بالموظفين وتستقبل السفراء الأجانب وترسل مندوبين إلى الدار العامة. وسواء سمى المجلس بالاسم الغالب وهو بوليه أو سمى جيروسيا كما هو الحال فى بعض المدن، وسواء سمى مبعوثوه إلى البروتينيه بالاسم الغالب وهو بريتان، أو سمى بالاسم الخاص بالمجاريين وهو إيزمنات، فإننا لا نجد

مثلا لمدينة واحدة خلت منه، وانفصال البوليتريون عن البريتينيه يرجع إلى عهد موغل في القدم.

ودار المجلس في أوليمبيا التي أعيد بناؤها عدة مرات كانت مطابقة في تخطيطها للدار ذات القاع الدائرى التي ترجع إلى ما قبل التاريخ، وربما كان من هذا الطراز ذلك المبنى الذى يتجه إليه الكينوس عندما تلقاه نوزيكا وهو على مدخل بيته متجهاً نحو مجلس الفياسيين. وفى إتيكا كان لكل قرية بوليه خاص بها قبل أن يحدث التجمع، وأما بعد حدوثه فقد اختفت كل تلك الدور ولم يبق غير بوليه واحد خاص بأتينا، وعندما اقترح تاليس على الأيونيين أن يتجمعوا دلهم على الوسيلة وهى أن يتركوا لكل مدينة حق حكم نفسها كشعوب، وأن يقيموا فى عاصمة اتحادية بوليتيريون واحداً، ومع أنه لم ينجح فإن فكرته كانت مصيبة. ولقد طبقت بعد ذلك بقرن فى جزيرة رودس حيث تكونت منذ وقت مبكر المدن الثلاث لندوس وكاميروس وأياليزوس بأن ضمت إليها شعوب الجزيرة، وعندما قرروا فى عام ٤٧٨/٤٨٧ أن يكونوا دولة واحدة نرى تلك المدن تنزل إلى مستوى الأحياء وإذا كانت قد احتفظت بحق إصدار مراسيم بواسطة جمعيات محلية، فإنه لم يعد لها غير بوليه واحد مشترك.

وطبقا للنظام الدستورى فى المدن لم يكن مجموع الشعب يزاول "حقوقا سياسية"، أو على العكس كان يزاولها كلها، ولكن على أى حال لم يكن بد من أن يستطيع الاجتماع، ومن أجل هذا الاجتماع الذى كان يسمى أجورا كان لابد من ميدان عام يحمل نفس الاسم، وهذا الميدان كان قبل كل شىء السوق. وفى ذلك يقول أرسطو "فى جميع المدن تقريبا لم يكن بد من البيع والشراء لسد الحاجات المتبادلة، وهذه كانت الوسيلة العاجلة للاكتفاء الذاتى وهو الهدف الذى دعا الناس إلى أن يتجمعوا فى مجموعات" وكان من الضرورى أن يكون الميدان الخاص بالمعاملات التجارية سهل الاتصال بطرق النقل الموصلة إلى البحر أو الآتية من الداخل والتسهيلات التى يمنحها ذلك الميدان لحاجات التموين جذبت فى الغالب البريتينيه إلى جوار السوق، وهذا هو ما يقرره أيضا أرسطو. كما أن حفائر بريين مثلا تؤيد هذه الحقيقة ولكن الميدان لم يكن

معدا للمعاملات التجارية فحسب ففى وسط التجار والمتعاملين كان يختلط المتطفلون والمتسكعون، وفى جميع ساعات النهار كان الميدان المنتدى الذى يتريض فيه الناس فى الهواء الطلق، ويتلقطون الأخبار ويتحدثون فى السياسة، وفيه كانت تتكون تيارات الرأى. وهكذا كان الأجورا أكثر الأماكن ملائمة لانعقاد الجمعيات العامة التى يدعو إليها الملك أو رؤساء الأرستقراطية لكى تذاع القرارات التى تتخذ فى المقامات العليا أو تلك التى تتداول باعتبارها صاحبة السيادة، وفى المدن الحربية ذاتها التى كانت تمثل معسكرا لم يكن بد من وجود أجورا فكانت هناك واحدة إبان حرب ترواده، وفيها كان رؤساء الإكيين يلقون بلاغاتهم إلى المحاربين ويفصلون فى المنازعات القضائية على نحو ما كان يفعل البريتيريون فى روما.

وغنى عن البيان أن هذا النظام كغيره من النظم لم يكن بد من أن يتفاوت أحيانا فى مئات المدن التى كانت تقتسم بلاد اليونان، فمن الممكن أن تتعدد الأجورا بمعناها الجغرافى، ففى مدن تساليا ذات الحكم الأوليجاركى نرى ميدان السوق قد ترك للتجارة "وقد لوث" بالمحصولات، بينما نرى ميدان الحرية القائم عند قدم المرتفع المشيد فوقه البريتينيه قد احتفظ به لمزاولة المواطنين الممتازين لألعابهم الرياضية، وفى المدن الديمقراطية وبخاصة فى تلك التى امتد نطاقها نرى أن الأجورا القديمة بالغة الصغر شديدة الاكتظاظ بحيث تضيق عن احتواء الاجتماعات الشعبية المتزايدة العدد. ومن ثم نرى الأثينيين يجتمعون للتداول خلال القرن الخامس فوق تل البنيكس الذى أعدوه لهذه الغاية ولا يجتمعون بالأجورا إلا فى حالات شاذة. ومن جهة أخرى نلاحظ أن الجمعيات لم تحتفظ باسم الأجورا إلا فى المدن الثانوية مثل دلف ونوباكت وجورتين واركيزينا وكوس أو على الأخص فى أحياء المدينة حيث توجد القبائل والشعوب أو فى الجماعات الدينية وعند العشائر والطوائف. واسم أكليزيا هو عادة اللفظ الذى يطلق على الجمعيات الشعبية وذلك فيما عدا الدوريين الذى يفضلون غالبًا لفظة هاليا halia (محكمة هاليا عند الأثينيين) ثم الأسبرطيين بنوع خاص حيث يستعملون لفظة إيبلا apaella ولكن هذه الاختلافات لا تمنع الإغريقيين من اعتبار وجود الأجورا كشرط أساسى

لحياة المدينة. وعند هوميروس يعتبر السكلوب متوحشين لأنهم لا يملكون جمعية للتداول، وعند هيرودوت أن الذى يميز الإغريق عن الفرس بنوع خاص إنما هو وجود أجورا عند الأولين بينها الآخرون لا يتمتعون فى قراهم الإقطاعية حتى بوجود أسواق.

والعاصمة التى تتمثل سيطرتها في وجود أكروبول وبريتينيه وبوليتربون وأجورا تلحق بها ضواح متفاوتة الاتساع وهى فى حاجة إليها كى تعيش. وفى تلك الضواحى توجد فى الغالب الميناء وذلك لأن الأكروبول التى تحدد دائما موقع المدينة إلى الأبد تقوم فى الغالب على مسافة من الشاطئ فى مكان يختاره السكان الذين يخشون القرصنة وبواسطة هذا الميناء تتمكن المدينة المحاطة عادة بالجبال من أن تتعامل مع العالم الخارجى لكى تضيف إلى مواردها ما تحتاجه من ثروات. وعلى أية حال فإن الكتلة الأساسية المسماة بالمدينة يلحق بها عدد متفاوت من القرى والدساكر والعزب المسماه بالكوم Comai بل ويلحق بها أحيانا ما يسمى Poleis كما هو فى الحال فى لاكونيا. وفى المدن الصغيرة نلاحظ أن هذه القرى المبعثرة تزداد ندرة بحكم أن الفلاحين الأحرار يحتفظون عادة بمساكنهم فيها ويذهبون للعمل فى الحقول من الصباح إلى المساء، وأما فى المدن الكبيرة فعلى العكس من ذلك تكثر تلك القرى ويصل بعضها إلى شيء من الأهمية، ففي لاكونيا كان يوجد ما يقرب من المائة مدينة Poleis، وفي اتيكا عدد اكبر من ذلك من القرى المسماه دمس Demes وهذه العناصر المكونة للمدينة كانت تتمتع دائما باستقلال كبير فى المسائل الإدارية ولكنه لم تكن لها سلطات سياسية إلا فى حدود تكوينها جزءا من المجموعة، ولعل هذا الاستقلال الذى يتمتع به الجزء بالنسبة للكل لم يصل إلى حد أوضح منه فى بعض تلك المقاطعات التى لم تضم مدينة واحدة بل ظلت مكونة من أكوام Comai وذلك بحكم احتفاظها بالحياة الزراعية البحتة. فاليدا مثلا لم تكن لها عاصمة قبل سنة ٤٧١ ومع ذلك فإن الحاكم الأعلى وصغار الملوك فى كل محلة كانوا خاضعين إلى الهلانوديك Hellanodiquek وإلى الديميورج Demiurges الذين يمثلون السلطة المركزية.

وأخيراً، فإن أبرز خاصية للمدينة الإغريقية هى انقسام المواطنين فيها إلى قبائل وعشائر، ولا نريد أن نطيل القول هنا عن هذه التقسيمات لأننا قد أوضحنا بإسهاب أن تكوين المدينة لا يمكن تفسيره إلا بوجودها ولنقتصر بأن نلاحظ أن الخاصية المتصلة بنبل الأصل والعشيرة التى تميزت بها المدن عند نشأتها قد أخذت تتغير على نسب مختلفة بتقدم النظام الديمقراطى، فالعشائر قد اضطرت غالبًا أن تضم إلى جوار الأسر طوائف مكونة من أناس أقل نبلاً، والقبائل القديمة اضطرت غالبًا أن تتسامح فتقبل إلى جوارها قبائل من جنسيات متباينة حتى قبل أن تغلب العقلية الجديدة فكرة القبائل الإقليمية.

كانت المدينة المكونة على هذا النحو دولة صغيرة، ولنحاول تحديد الأفكار فنقول إن إسبارطة وأثينا كانتا شاذتين بامتداد أراضيهما، ومع ذلك فإن إسبارطة عندما وسّعت لاكونيا المسينية نراها تصبح القوة الأولى فى بلاد الإغريق وذلك لأنها تسيطر على مقاطعة تبلغ ٨٤٠٠ ك.م مربعًا، أى خمس البليبونيزيا (أكبر بقليل من مقاطعة المارن بفرنسا وأصغر بكثير من مقاطعة الجيروند فيها)، ومع ذلك فيجب أن نلاحظ أن البقعة التى خصصت للمواطنين كانت تشمل ثلث هذه المساحة فحسب، وأما الباقى فكان يشمل ما يقرب من مائة مدينة يقيم فيها المستوطنون. وأما أتينا تلك المدينة التى تحتل فى تاريخ الحضارة ذلك المكان الضخم فإنها لم تكن تمتلك فى العصر الذى بلغ فيه امتدادها أقصاه، أى عندما كانت تضم إليها جزيرة سلامين ومقاطعة أوروبوس غير ٢٦٥٠ كيلو متر مربع (أقل من مقاطعة الرون بفرنسا) ولابد من أن ننتقل إلى الغرب لكى نجد فى المستعمرات النزاعة إلى الغزو حيث نجد أرقاما مماثلة، فأراضى سيراكوزا بلغت ٤٧٠٠ كيلو مترا مربعا بعد أن ضمت إليها جيلا وأكرايا وكازمينيا وبذلك زادت عن مساحة أكراجاس التى كانت تبلغ ٤٣٠٠ وفيما عدا ذلك لم تجاوز مساحة المدن الإغريقية أحد الأحياء الباريسية أو الدساكر، وفى أحيان كثيرة تصغر عن ذلك. ففى البليبونيزيا لا تتجاوز أرجوس المسيطرة ١٤٠٠ كيلو مترا مربعا وكورنثة ٨٨٠ وسكيونه ٣٦٠ وفيلونته ١٨٠، وفى القرن الخامس يمتد اتحاد البيوسيين فوق

٢٥٨٠ كيلو مترا مربعا تنفرد منه طيبة بنحو الآلف والباقى تقتسمه اثنتا عشرة مدينة بواقع ١٣٠ كيلو مترا مربعا لكل منها فى المتوسط وفى فوسيدا التى تبلغ مساحتها ١٦١٥ كيلو مترا نجد اثنتين وعشرين سيادة وفى أسيا الصغرى نجد المدن الأيونية تتراوح بين ٢٠٠ و ١٥٠٠ كيلو مترا مربعا وذلك رغم اتساع المساحات فيها والمدن الأيولية تتأرجح حول المائة كيلو متر فحسب، ولننظر إلى الجزر فالصغيرة منها ومعظم الجزر المتوسطة تكون كل منها مدينة واحدة وذلك مثل ديلوس (خمسة كيلو مترات مربعة ونصف و٢٢ مع رينيه) ديترا(٨١ كيلو مترا مربعا) وايجينا (٨٥ كم مربعا) وميلوس (١٥٠ كم) دنكسوس (٤٤٨) وساموس (٤٦٨) وكيوس (٤٢٦) (Chios) وأما كيوس (Ceos) فبالرغم من أن مساحتها لا تتجاوز ١٧٣ كيلو مترا مربعا فإنها ظلت حتى القرن الرابع مقسمة بين أربع مدن تملك ثلاث منها عملة مستقلة، وأما الجزر الكبيرة وأعنى بها تلك التى تتجاوز مساحتها ألف كيلو متر مربع فإن واحدة فقط قد استطاعت تحقيق وحدتها السياسية وهى رودس التى لم تتأسس فيها المدن الثلاث التى تغطى معا ١٤٦٠ كيلومترا إلا فى أواخر القرن الخامس وجزيرة لزبوس التى تبلغ مساحتها ١٧٤٠كيلو مترا مربعا كانت تضم خمس مدن فى عصر هيرودوت الذى يلاحظ أنها كانت تضم من قبل أكثر من ذلك وكانت جزيرة اوبيه البالغة ٣٧٧٠ كيلو مترا مربعا مقسمة فى نفس التاريخ إلى ثمانية أقسام وأما جزيرة كريت البالغة ٨٦٠٠ كيلومتر مربع فقد كانت مقسمة فى عصر هوميروس إلى تسعين مدينة بقى منها فى العصر التاريخى ما يزيد على الخمسين.

هل يمكن القول بأن كثافة السكان كانت تعوض ضيق المساحة؟ إن من الممكن أن ينزلق الإنسان فى هذه المسألة إلى أخطاء نتيجة لأمارات خادعة ووقائع يساء تفسيرها. والهجرة المستمرة التى نثرت الإغريق على جميع شواطئ البحر الأبيض المتوسط ظاهرة تدعو إلى التفكير، وأفلاطون يرجعها إلى ضيق الأرض وعجزها عن أن تغذى عددا ضخما من السكان، وبالفعل نرى مؤلف أغانى قبرص فى عصر حركة الاستعمار الكبيرة يفسر ذلك القانون الجبرى الذى يفنى الكثير من البشر بالحرب

تفسيرا لا نظن أن مفكرى العصور الحديثة يمكن أن ينكروه "أخذ صدر الأرض يعج بما لا حصر له من البشر وأخذت زيس الشفقة فرأى بعميق حكمته أن يخفف عن الأرض طيبة الثمار هذا العبء فألقى بينهم بذور الخلاف الحربى العاتى وذلك حتى يخلى الموت بعض الأماكن. ومع ذلك فإن شدة كثافة السكان فى المدن الإغريقية كانت نسبية وهى ترجع إلى سبب دائم هو اتساع رقعة الأراضى المجدبة ثم إلى أسباب تاريخية منها احتكار الأرستقراطيين للملكية وتفتتها بواسطة الميراث ثم أن الاستعمار لم يكن السبب الوحيد الذى كان يمنع ذلك الشعب من التزايد بنسب كبيرة وهو شعب كان الفقر أخا له من الرضاع، ففى كل مكان وكل زمان كان الإغريق يخشون كثرة النسل فى الأسر ولكى يتجنبوا هذه المحنة كانوا يحدون من التناسل حتى لنرى هيزيود ينصح بنظام الابن الواحد وكانوا يلجأون إلى كافة الوسائل كالإجهاض وقتل الأطفال وطرحهم فى العراء والعلاقات الجنسية غير الطبيعية، وكانت العادات تجيز كل هذه الوسائل كما كانت القوانين تبيحها والفلاسفة يؤيدونها بقوة وهكذا يتضح أن المدينة الإغريقية كانت متواضعة بعدد سكانها كما كانت متواضعة بمساحة أرضها.

كان هيبوداموس- مهندس ميليه ذا النزعة الاجتماعية الذى كان يبنى فوق الأرض وفى الهواء مدنا محكمة التخطيط الهندسى- كان يرى أن تضم المدينة المثالية عشرة آلاف مواطن وكان أفلاطون يرى أن يكون عدد المواطنين من الكثرة بحيث يستطيعون الدفاع عن مدينتهم ضد جيرانهم ومساعدة أولئك الجيران بالمعونة عند الضرورة، وإن كان يرى من جهة أخرى أن يكون العدد محدودا حتى يستطيع المواطنون أن يعرف بعضهم بعضا وأن يختاروا حكامهم عن بينة وهو يحدد عددهم الضرورى الكافى بطريقة فيثاغورية هى واحد ×٢×٣×٤×٥×٦×٧=٥٠٤٠ ويناقش أرسطو تلك المسألة بإسهاب فيرى أن عدد السكان ومساحة الأرض هى الموارد الأولية التى يحتاج رجل الدولة والمشرع إلى معرفتها كى يزاولوا أعمالهم وهو يحتم أن تتوفر لتلك المواد الخصائص اللازمة وأن تكون معدة بحيث تستطيع المدينة أن تنهض بالدور المحدد لها ولذلك لا يجوز أن نخلط بين المدينة الكبيرة والمدينة كثيفة السكان، فالعبيد والأجانب

سواء كانوا مستوطنين أم لا، ليسوا إلا سقطًا دنسًا، ولا يجوز أن يعتد بغير المواطنين، والتجربة تدل على إنه من العسير إن لم يكن من المستحيل أن تنظم دولة شديدة الكثافة وإلا فكيف يمكن أن تطبق فيها القوانين الصالحة وأن يحتفظ بالنظام؟ والواقع أن هناك حدا لكبر المدينة كما أن هناك حدا لكل شيء آخر، فإذا تجاوزت المدينة هذا الحد بالنقص أو الزيادة عجزت عن أن تنهض بمهمتها، وجماعة تتكون من مائة ألف عضو لا تعتبر مدينة أكثر مما تعتبر جماعة من عشرة أعضاء.

وأصحاب النظريات لم يفعلوا غير إدراج الوقائع التى كانت تحت بصرهم فى مذهب أو نظرية، فقليل جداً من المدن يتجاوز سكانها العدد الذى حدده هيبوداموس ومن الممكن أن نقدر سكان أثينا فى عصر بيركليس بحوالى أربعين ألف مواطن، وكانت هناك ثلاث مدن في القرن الخامس عشرة يقدر كل منها بنحو عشرين ألفًا أو أكثر من ذلك بقليل.. وهي سيراكوزا، وأكراجاس وأرجوس، وإن تكن سيراكوزا قد بلغ عدد سكانها فى القرن الثانى خمسين أو ستين ألفًا، و ذلك بسبب تجمع السكان المنهزمين وبسبب الاستعمار الداخلي، وبذلك أصبحت أكبر مدن بلاد الإغريق، ولو أننا انتقلنا إلى المدن التى يسكنها عشرة آلاف مواطن، وهى التى تتمثل فيها نماذج المدن الكبيرة لوجدنا أنها ليست كثيرة العدد.

ومن الممكن أن نضع فى هذه القائمة: فى آسيا الصغرى مدينة ميليه التى تحدث عنها هيبوداموس والتى كانت في ذلك الوقت أصغر مما كانت عليه فى القرن السادس ومدينتى ايفيز وهاليكارناس، وفى بلاد الإغريق ذاتها مدينة طيبة ومدينة كورنثه ومستعمرة كورسير القديمة التابعة لها، ثم المدن الحديثة النشأة كرودس وميجالابوليس ومسينا، وفى كالسيديا مدينة اولينت، وعلى ضفاف البوسفور مدينة بيزنطة بعد أن اندمجت فيها كالسيدونيا، وفى ليبيا مدينة سيرين "برقة"، وفى بلاد إغريقيا الكبرى مدينتى تارنته وكروتونا، وفى صقلية مدينة جيلا، وتحديد عدد السكان بهذا القدر فى تلك المدن لم يكن يتماشى مع المثل الأعلى الذى وضعه هيبوداموس، بل كان نفس المثل

الأعلى لجميع الإغريق في القرن الخامس، ولا أدل على ذلك من أن نلاحظ أن الأثينيين عندما أسسوا مدينة اينيا هوبوى، وهييرون عندما استبدل مدينة أتينا بمدينة كاتانا قد أرسلوا إلى المدن الجديدة نفس العدد المحتوم من المستعمرين وهو عشرة آلاف، ومن الممكن أن نحصر مئات المدن الإغريقية وأن نجد أن عدد المدن التى وصلت إلى هذا الرقم من السكان أو جاوزته لا يمكن أن يتجاوز عددها العشرين.

ولنواصل العرض فنجد أن المدن التى يتراوح عدد سكانها بين العشرة والخمسة آلاف والتى تعتبر مع ذلك مدنًا مهمة ليست كثيرة العدد ومنها "ميتيلينه، وكيوس، وساموس، وارتيريا، وكالكيس، وميجارا، وسيكونه، وفليونته، وايليس"، كما نجد أن مدنًا شهيرة مثل "مانتينيا، وتيجبيا" لم تصل فى عدد سكانها إلى هذا المستوى، فايجينا التي اشتهرت بالثراء زمنًا طويلاً واكتسبت أهمية كبيرة بفضل تجارتها لم يكن يشغل رقعتها التى تبلغ مائة وعشرة كيلو مترات مربعة، إلا عدد يتراوح بين ألفين وألفين وخمسمائة مواطن. وتقول الأنباء المتواترة أن الإسبرطيين قد ابتدءوا بتكوين كتلة تتراوح بين تسعة وعشرة آلاف فرد، وفى عصر الحروب الميدية كان عددها ثمانية آلاف، ولكن مساوئ دستورها العتيق الذى لم يتماش مع الزمن لم تلبث أن أحدثت فى سرعة قحطًا فى الرجال حتى أصبح عددهم لا يزيد عن ألفين في سنة ٣٧١ عندما وقعت معركة لكترا، وفى سنة ٢٤٢ لم يجد فيها الملك اجيس غير سبعمائة، وليس من شك أنه من الواجب أن نحسب فى بلاد الإغريق حسابًا كبيرًا لمبدأ الأوليجاركية التى كانت تُقصر فى حرص شديد شرف الانتساب للمدينة كمواطن على عدد قليل، كما يجب أن نذكر عندما نحصى عدد السكان فى المدن الديمقراطية ذلك العدد الضخم من الأجانب والعبيد الذين كانوا يُنحّون عن الأجورا، ومع كل هذا فإن المدينة الإغريقية كانت من الناحية العددية شيئًا صغيراً جداً.

ولكنها كانت شيئًا عظيم الغنى بالصفات المعنوية التى أثرت تأثيراً حاسمًا على الحضارة فى المستقبل، ولو أننا ألقينا نظرة على بلاد العالم الهيلينى لوجدنا أسرابا من الجماعات التى تحيا كلها حياة عميقة ولقد وصف منها أرسطو مائة وثمان

وخمسين، ولكن هناك ما يزيد على عشرة أضعاف ذلك الرقم، ففى كل مكان على مسافة بضعة كيلو مترات نرى مرتفعًا من الأرض، يقوم كحد فاصل، فقطاع صغير من الأرض يستند إلى جبل ويقطعه جدول صغير وتتعرج فى ساحله بعض الخلجان يكوّن دولة، ويكفى أن نصعد إلى الأكروبول التى تعتبر ملجأه لكى يحيط بصرنا بالقطاع كله، فهذه المدينة وهذه الحقول وهذه الحدائق وهذه السفن الصغيرة هى الوطن كله، الوطن الذى أسسه الأجداد والذى يجب أن يتركه كل جيل أكثر جمالاً وأوفر رخاءً.

لقد استطاعت بعض العقول الكبيرة أن تهتدى بتفكيرها إلى وجود أمة إغريقية تتميز عن الأمم الأخرى بلغتها وشعرها وفنها وعبادتها لآلهة كبيرة، ولكن نفس تلك العقول ظلت لزمن طويل بعيدة عن أن تتطلع إلى وحدة إغريقية و ذلك لأنها كانت ترى أن تفوق الإغريق إنما يرجع قبل كل شىء إلى فكرتهم عن المدينة، فعالم البرابرة كان يتكون من ملكيات مشوهة الضخامة ومن كتل بشرية همجية ليس لها نظام عضوى، والعالم الإغريقى وحده هو الذى كان يتفق مع طبيعة الإنسان بمعناها الكامل أى الإنسان المدنى.

هذه المدينة المستقلة كانت الحرية شرطها الأساسى ونقصد بها الحرية الجماعية، وأما الحرية الفردية فإنه من الممكن أن توجد بالتبعية وهى ليست أساسية حتمية، ولقد أعطانا هيرودوت إيضاحًا لهذا المعنى قد يبدو غريبًا لأول وهله، ولكنه عظيم الدلالة، وذلك عندما يريد أن يقابل بين حرية الإغريق وعبودية الفرس فيحمل على الكلام رجلين من أهل إسبرطة، أى من أولئك الإغريق الذين كانت حياتهم تخضع لأشد القيود وأكثرها إحكامًا، وقد وقعت تلك الحادثة فى مدينة سوس.. حيث يأتى سبرتياس وبوليس ليقدما رأسيهما إلى ملك الملوك كى يهدئا من غضب رسل دارا الذى قتل فى اسبرطة، ويسألهما أحد قادة الفرس، لماذا لا يريدان أن يصبحا صديقين لملك يعرف كيف يحترم الشجعان فيجيبان بما يأتى: "أى هيدرانس.. إن النصيحة التى تقدمها لم توضع فى موازين عادلة، وأنها نصيحة رجل خبر نوعًا من الحياة ولكنه لم يخبر نوعًا أخر. إنك تعرف العبودية ولكنك لم تتذوق قط الحرية، إنك تجهل هل هى عذبة أم لا؟ ولو

إنك عرفتها لأهبت بنا أن نقاتل في سبيلها لا عن بعد بواسطة الحراب، ولكن بواسطة الفؤوس في أيدينا".

هذا العشق المبرح، عشق الاستقلال.. هو الذى جعل من المدينة الإغريقية مهما تناهت فى الصغر دولة ذات سيادة، ولو أننا أخذنا مدينتين متجاورتين لوجدناهما منفصلتين فى كل شيء، فالحدود المقدسة التى تفصل بين الأراضى تخط فواصل حاسمة بين الديانات والقوانين والتقاويم والعملات والموازين والمكاييل والمصالح ووشائج المحبة. وما الوطن فى قرون ازدهار إغريقيا القديمة؟ إن اللفظ نفسه "باتريا" Patria يدل على مدلوله، فهو يدل على ما يربط بين الأفراد الذين لهم جد واحد مشترك أى أب "باتر" Patar، وكانت الباتريا فى أول الأمر هى العشيرة على نحو ما نشاهد فى آسيا الصغرى. وبنمو العشيرة على نحو ما نشاهد فى أيليس مثلاً أصبحت تكون مجموعة أكثر عدداً تسمى فى الغالب قبيلة وانتهت بأن أصبحت الوحدة التى تضم جميع المجموعات الصغيرة وهى المدينة. وهكذا يلوح لنا اليوم أن وطنية الإغريق كانت وطنية برج الناقوس (أى وطنية القرية أو المدينة) ولكنها كانت شعوراً يزيده قوة وعمقاً تركزه فى شيء محدد وبمجرد أن يقسم اليافع عند البلوغ يمين الولاء للمدينة كان يصبح مديناً لها بدمه وكافة أفكاره، وهو لم يكن يكرس نفسه جسماً وروحاً على فكرة مجردة بل على شيء مجسم يراه تحت بصره كل يوم، فأرض الوطن المقدسة هى دار الأسرة ومقابر الأجداد والحقول التى يعرف جميع مالكيها، والجبل الذى يصعد إليه ليقطع الأخشاب أو ليرعى القطيع أو يجنى العسل ، والمعابد التى يحضر فيها تقديم القربان والأكروبول التى يرتقيها فى موكب.. هى كل ما يحب، وكل ما يعتز به، وكل جيل يود أن يتركه أكثر ازدهاراً مما تسلمه، وهذه المدينة- المدينة الوحيدة التى تتناهى أحياناً فى الصغر- هى التى تدفع هيكتور إلى أن يستبق الموت، وهى التى تدفع رجل إسبرطة إلى أن يرى تاج الفضائل فى أن يسقط فى الصف الأول، وهى التى تسوق المحاربين فى سلامين إلى مهاجمة السفن على صوت النشيد الوطنى، وهى التى تجعل سقراط يتناول السم احتراماً لشريعتها.

وبمجرد أن يخرج الإغريقى من عالمه الصغير المتمثل فى المدينة يجد نفسه فى بلد أجنبى وغالبًا فى بلد معادٍ، ولمثل هذا الوضع نتائج خطيرة فالعداوات بين العشائر والأحياء لم تكد تهدأ بفضل سيطرة السلطة العامة، وقد تخلفت عنها دائمًا آثار ففى أتيكا مثلاً لم يكن التزاوج جائزًا بين أهل بالينة وأهل هاجنونت، والنزاع بين الأحزاب كان يختلط لزمن طويل مع النزاع بين الأسر، وكان الثأر يزكى أوراه. وكان مجرد التقسيم الجغرافى يكفى أحيانًا كى يستبقى داخل المدينة خصومات عجيبة، فأرسطو يسجل فى عصره ذلك الخلاف الذى كان قائمًا بين جزيرة كلازومينا الصغيرة وميكيترون فلا غرابة إذن فى أن تظل المنافسات دائمة ودائبة بين المدن المتجاورة، فتاريخ بلاد الإغريق القديمة ليس إلا نسيجًا من الحروب الصغيرة القاسية.. حيث كان التعصب الوطنى ينفجر بكل عمق لكسب قطعة من الحصاد أو بقعة من الأعشاب.

لقد بذلت عدة محاولات لعلاج هذا التفتت وإدخال المدن فى إطار أوسع ولكنها كانت تتطلب التخلى عن شىء من السيادة ولذلك كانت تصطدم بنفور لا يقهر.

فتجمعات كالورياودلف وبانيونيون كان يبدو أنه من الممكن أن تتحول من تجمعات دينية إلى اتحادات سياسية، ولكنها لم تنجح فى ذلك وأصبحت مجرد بؤرات للمغامرات، كانت تتنازع فيها السيادة العبادات المشتركة فيها ومع ذلك فإن النظام الفيدرالى (الاتحادى) لم يكن يتطلب تضحية غير الاتفاق المتبادل على مسائل السياسة الخارجية، وإذا كانت الضرورة القاسية قد أوجبت هذا النظام فقد حق ذلك فى آسيا الصغرى خلال القرن السابع والقرن السادس عندما حلق على جميع المدن خطر السيطرة الفارسية، ولكن الإغريق بدلاً من أن ينزلوا على حكم تلك الضرورة أخذوا يقتتلون بعضهم ضد بعض تحت نظر البرابرة، فكيوس تقاتل أرتريا، وساموس تقاتل بريينا وميليه، وبينما كانت تتأهب جيوش دارا كى تنشر السلام بفرض العبودية نرى مشروع اتحاد يفشل فشلاً ذريعًا بسبب عدم الاكتراث العام، وذلك بالرغم من أنه كان يرعى كل الجوانب الحساسة، وبالرغم من أن اتحاد بيوسيا قد ترك لكل مدينة نظمها

وحقها في سك العملة فإن المنازعات كانت دائمة بين طيبة التى كانت تسعى إلى السيطرة وبين المدن الأخرى التي كانت ترفض الطاعة، وفي أركاديا حيث كانت حياة الرعاة تدعوا إلى تناثر السكان أكثر منها في أية جهة أخرى قامت محاولتان للعمل ضد هذا التناثر: قام بالأولى أرستقراط ملك أركومنيا في القرن السابع، وقام بالثانية ليكوميديس في مانتينيا، لكنْ المحاولتان باءتا بالفشل.

وأما عن نظام الزعامة المسيطرة "هيجيمونيا" الذى أرادت أتينا واسبرطة أن تفرضاه فمن البديهى أنه قد لقى مقاومة عنيدة. وهل كان من الممكن أن يستند هذا النظام على الأقل إلى التجاوب السياسي أو إلى التضامن الحزبى من مدينة إلى أخرى؟ والجواب بالنفي، فحتى هذا لم يكن ممكنًا، ففي أثناء حرب البليبونيريا نرى أنصار الديمقراطية وأنصار الأوليجاركية بأثينا يؤيدون على التوالي في كل مكان النظام الذى يعتزون به، ولكن هذالم يكن له أي تأثير، فعندما كانت تثور إحدى المدن الخاضعة كنا نرى جميع الأحزاب تسير معًا يدًا بيد. ولقد كان كليون على حق عندما قال: "أنه لا يعرف غير نظام واحد كفيل بالمحافظة على الإمبراطورية هو النظام الإرهابي، وغير طريقة واحدة للحكم هي طريقة الاستبداد الفردى"، كما أصاب السبياد عندما رأى أن كل مدينة تفضل أن تكون حرة في ظل أى نظام عن أن تكون مستعبدة في ظل النظام الذى تفضله.

هذه النزعة الاستقلالية الضيقة الغيورة عرضت الجنس الإغريقى كله إلى أخطار لم يكن في مقدوره دفعها، فخطر غزو البرابرة الذى لم يستطع إغريق آسيا الصغرى الإفلات منه، أوشك أن يبتلع بلاد الإغريق الأوروبية التي وإن كانت قد أفلتت منه، فإن سلامتها قد ظلت لزمن طويل مهددة بالمنازعات والمصادمات التى كانت تقوم بين نزعات الأثرة المحلية، وعندما وجدت المدن في النهاية نفسها قد أرهقت في الخلافات التي لا نتيجة لها ولا موضوع وأحست بحاجتها إلى اتحاد يعوض خسائرها لم تستطع أية مدينة منها أن تحقق هذه الرغبة العامة ولم يكن بد من تدخل مقدونيا وروما تدخلاً عنيفًا.

ومع ذلك فقد كان استقلال المدن وفير الثمرات وكل مدينة كان لها طابعها المتميز وشخصيتها وحياتها الخاصة، فبفضل نظمها وشريعتها وديانتها وأعيادها وتماثيلها وأبطالها، وبفضل مناهج فهمها وتطبيقها للمبادئ الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والعقلية الصادرة عن حضارة واحدة استطاعت كل مدينة أن تعطى تلك الحضارة مظهراً خاصًا متميزاً، وأدت المنافسة المثمرة إلى تعدد تلك المظاهر وإلى تشجيع الأصالة فى التقليد، وكى تتحقق الإمكانيات الدفينة فى كل تلك الجماعات الصغيرة أفسح الطريق أمام جميع الطاقات الفردية.

الجزء الأول

المدينة الأرستقراطية

الفصل الأول

المدينة الهوميرية

١- أطُر المدينة

لقد رأينا كيف أن الدويلات الصغيرة التي كانت تتكون منها بلاد الإغريق في العصور الهوميرية، إنما كانت هي المدن وكيف أن كلمة ديموس **Demos** كانت تدل إما على أرض الدويلة وإما على سكانها، ولم تكن تستخدم إلا نادرًا للمقابلة بين الجمهور والطبقة الحاكمة.

والمهم في المدينة هو العاصمة المسماة باليونانية بوليس **polis** أو استيه **Asty** ولما كان كلا اللفظين يطلق على الدويلة كلها فإن المواطنين كانوا يسمون أحيانًا استوى **Ostoi** أو بوليتاى **Politai** وهكذا كان للمدينة الهوميرية في الغالب مركز أساسي عبارة عن مكان محصن يقيم فيه رؤساء المدينة ويلجأ إليه جمهور الشعب في حالة الخطر.

وأما بقية الدويلة فتشمل عدداً من القرى المتفاوتة الأهمية وكانت هي الأخرى تسمى أستيه أو بوليس، وإنه لما يدهشنا أن نلاحظ أنه لا يوجد في الملاحم القصصية لفظ يطلق على القرى والدساكر وذلك مع العلم بأن بلاد الإغريق كانت تضم مقاطعات لا تحتوي إلا على قرى، وكأن الشاعر يتحرج من استعمال لفظ عامي ولا يريد أن يتغنى إلا بالأبطال المنتسبين إلى ديار شهيرة، وربما كان لا يعرف غير آسيا الصغرى التي كان يتجمع فيها مُلاّك الأراضي في مراكز كبيرة وكانوا يستخدمون في زراعة أراضيهم مستأجرين أو عبيداً منتشرين في الضواحي، ومع ذلك فإنه يتركنا نلمح في المدينة عدداً غامضًا من القرى الصغيرة القائمة في ظلال العاصمة، وكلمة أستيه التي يطلقها الشاعر على أشهر المدن تنطبق أيضًا على عدد وفير من الأماكن في البقاع الزراعية البحتة، فكريت هي الجزيرة ذات التسعين أو المائة مدينة، ومع ذلك لا يذكر الشاعر من المدن الآهلة غير سبع، بل يمكننا أن نتساءل عما كانت عليه تلك المدن الآهلة في ذلك العصر؟

فأجاممنون يعد بأن يعطي ابنته سبع مدن صداقًا لزواجها، ولكن كل هذه المدن تقوم إلى جوار بيلوس الرملية وسط المراعي وحقول العنب، ومنيلاس يفكر في إخلاء إحدى مدن لاكونيا كي يقيم فيها أوليس وعيشرته. وهنا أيضًا لا يمكن أن يكون المقصود مدينة كبيرة الأهمية. وبالجملة كانت العاصمة التي تلمع فيها أسماء رؤساء الأسر الكبيرة محاطة بعدد كبير من القرى والدساكر التي تعيش فيها الأسر الأصغر في حياة تتفاوت من حولها الظلمات كثافة وخفة.. لقد كانت المدينة الهوميرية تشتمل في عصر ازدهارها على ثلاث طبقات اجتماعية (طبقة الأشراف والطبقة العاملة، وطبقة الدهماء).

والأشراف ينتمون إلى الأسر المنحدرة من الآلهة، فهم أبناء وربيبو زيس وكل منهم يحتفظ في عناية بشجرة النسب التي يستمد منها كبرياءه، وهو ينتهز كل فرصة سانحة لكي يبسط في زهوٍ قائمة أسلافه التي تربطه بالجد الإلهي، ولكن الثراء أخذ يُعتد به كنقاء الدم. فالبطل الهوميري لا يكاد يفرغ من تعداد أجداده حتى يحاول أن يبهر محدثه بتعداد أمواله.. فهو يمتلك أراضي طيبة القمح وهضاب تغطيها الأعناب، ومراعٍ ترعى فيها الأبقار والخيول آلاف مؤلفة فضلاً عن الحظائر التي تقطن فيها الحيوانات الصغيرة، وفي مخازنه تصطف دنان النبيذ الجيد والزيت المعطر وسبائك البرونز والحديد والصناديق المليئة بالملابس المطرزة والكؤوس الثمينة والأسلحة الفاخرة، وهو يجد لذته في أن يظهر قوته بأن يقوم بغزوات أو بعمليات انتقام وأخذ بالثأر في البر أو البحر. حيث يقتل الرجال ويخطف النساء والحيوانات أو يطلق عربته على جبهة جيش في معركة ويقفز على الأرض وقد غطى جسمه كله بالبرونز وغرس أمامه درعه كالبرج العاتي وسيفه معلق إلى جانبه وحربته في يده وألفاظ التحدي والسباب في فمه في انتظار أن يجرؤ ند له على مواجهته. وهو خلال ذلك يطربه أن ينشر مظاهر بذخه وأن يتمتع بما له من سطوة ونفوذ، فهو يذهب إلى قصر الملك ليحضر الولائم واجتماعات المجلس وهو يقف وسط الآجورا على استعداد لأن يدلي

برأيه فى الخلافات التى تقوم بين المواطنين، وهو فى الصف الأول أيام الأعياد التى تقدم فيها الضحايا والقرابين وتقام الولائم ثم تتبعها الأغانى والرقصات والألعاب.

وفى الحق أن الحياة كانت جميلة بالنسبة لأولئك العظماء جمالها بالنسبة للخالدين الذين ينحدرون عنهم، وعلى العكس من ذلك كانت الحياة قاسية بالنسبة لأولئك الذين لا يعتبرون أعضاء فى العشيرة ولسنا نقصد بذلك العبيد.. فهؤلاء لم يكونوا قط غير أدوات متحركة يفعل بها السيد ما يشاء ولا يهم المدينة من أمرهم شيئًا وكان عددهم فى ذلك العصر لا يزال قليلاً، وإنما نتحدث هنا عن الرجال الأحرار، فبعض من هؤلاء قد استطاع بعرق جبينه أن يصلح قطعة من الأرض، وأسعد هؤلاء من استطاع منهم بفضل المثابرة فى تقليب الأرض وتسميدها وريها، أن يستثمر حديقة فواكه شبيهة بحديقة العجوز ليبرت. وأولئك الذين أقاموا فى ركن من الجبل كانوا يستطيعون أن يكونوا أسراً. ولكنهم لما كانوا يقتاتون غالبًا بجذور الأعشاب بدلاً من الخبز أو حساء الشعير، فإنهم كانوا يحرصون على أن لا ينجبوا أكثر من طفل واحد وكان من بينهم من يجد مشقة كبيرة فى أن يعول الخادم الوحيد الذى يستعين به، وأما أولئك الذين لم يكوّنوا يمتلكون أرضًا، فإن بعضًا منهم قد استطاع أن يكّون لنفسه مركزًا مقبولاً، فعشيرة الأشراف لا تستطيع أن تكتفى بذاتها ومن هنا نشأت فى المراكز الكبيرة بنوع خاص طبقة تعمل للجمهور وهى الطبقة العاملة والمهنة التى يزاولونها وراثية فى الغالب وذلك لأنها وسيلة عيشهم الوحيدة ابنًا عن أب. وكان تقسيم العمل البدائى لا يترك لهم مجالاً للاختيار، فكان بعضهم يدخل فيما نستطيع أن نسميه بالمهن الحرة وهم العرافون والرسل والأطباء والمغنون، والبعض الآخر كان يعمل فى الحرف وهم ينقسمون تبعا للمادة الأولية التي يستخدمونها، فهم النجارون الذين يجمعون بين العمل في الحجر وفى الخشب وعمال الجلود والحدادون وعمال الخزف. ومعظمهم كان يقيم فى المدينة حيث تتجمع المهن اليدوية حول السوق. وبعض أفراد تلك الطبقة العاملة اكتسب شهرة واسعة وكان المعتقد أن أمهرهم يوحى إليه من الآلهة وكانوا يطلبون

أحيانًا لأداء مهمات كبيرة في البلاد الأجنبية ويستطيعون بذلك أن يُكوِّنوا ثروة يعتد بها ولكنهم كانوا يحسون دائمًا بأنهم أقل مرتبة من ملاك الأراضي حتى لنرى العراف الشهير كالكاس نفسه يعرف أنه رجل قليل الأهمية رغم تردده على الملوك.

وتبقى بعد ذلك جمهرة الناس التي لم تكن تمتلك أرضًا ولا تزاول مهنة متميزة وهؤلاء كانوا يعيشون حسبما يستطيعون فالكسالى منهم يستجدون من باب إلى باب ويتربصون عند مدخل كل بيت كبير تقام فيه الولائم وكان الفعلة يدخلون في طبقة الدهماء المرتزقة ويعملون بالأجر، وعندما كانوا يلتحقون بالعمل لمدة طويلة كانوا يسكنون ويتغذون ويكتسون حسبما اتفق، وعندما كانوا يُستأجرون لعمل محدد كانوا يتناولون أجرًا عينيًا يستقطع في الغالب من ثمار عملهم، ولكنهم بالرغم من أنهم رجال أحرار لم يكونوا يتمتعون بأي ضمان وذلك بحكم أنهم لا ينتمون إلى عشيرة معينة. وبذلك لم يكن لهم مكان في إطارات المدينة وعندما لا يكون للمرء موقع لا تكون له عشيرة ويكون محرومًا من الحماية التي يبسطها على الفرد إله العشيرة. ومن ثم لا يكون له أي اعتبار اجتماعي وبالتالي يكون محرومًا من كل حق. والفرد من الفعلة يلحق بالعمل بموجب عقد لا يربط صاحب العمل، وقد لا يعطى أجره المتفق عليه عند انتهائه من العمل، وقد يلقى به إلى الخارج وينهال عليه الضرب ويهدد بأن يباع عبدًا وهكذا لم يكن لمن لا تحميه عشيرة أي ضمان ضد الظلم.

والواقع أن المدينة الهوميرية ليست مجموعًا مختلطًا من الأفراد الذين يعيشون في بقعة واحدة من الأرض وإنما هي مجموعة من العشائر ومن الأفخاذ المكونة من العشائر ومن القبائل المكونة من الأفخاذ، وهي لا تشمل دون تمييز كل أولئك الذين لهم سكن في حدود أرض المدينة بل تقتصر على أولئك الذين يكونون جزءًا من الجماعات المغلقة المؤلفة للمدينة، ولا علاقة لها بالأفراد المنعزلين، وإطاراتها هي الجماعات التي يدخل بعضها في بعض والتي كانت موجودة قبل إنشائها. وكي يعتبر الفرد مواطنًا كان لا بد أن ينتمي أولاً إلى جماعة من "الإخوة" أي من الأقرباء على أية درجة تكون

القرابة وهى جماعة تتساند فى كافة ظروف الحياة ولا بد من أن ينتمى ثانيًا إلى جماعة من "الزملاء" الذين تجمعهم قرابة مصطنعة بفضل الالتزامات المتبادلة المنطوية تحت تضامن واسع وهكذا لا تكون للجماعة العامة حياة إلا بواسطة الجماعات الصغيرة المستندة إلى وحدة القرابة والمؤلفة منها تلك الجماعة العامة.

وفى مثل هذا النوع من المدن ليست هناك إدارة ممكنة إلا بواسطة القبائل والأفخاذ وأخيراً العشائر.

لكى يُجَنِدُه الجيش يطلب إلى كل رب أسرة أن يقدم رجلاً يختاره كما يشاء وإلا عوقب بالغرامة وذلك ما لم يدفع فدية. فنرى رب أسرة المرميدون يقترع بين أبنائه السبعة لكى يعرف أيهم سيرحل، ولكى تكون وحدات ذلك الجيش يجمع "الزملاء" طبقة فطبقة وفى تلك المجموعات يطلق الزملاء بعضهم على بعض اسم الإخوة، ولكى تُصتَفْ الفرق فى المعركة نراها تجمع أفخاذاً وقبائل وتلك قاعدة نرى نستور يذكر بها اجاممنون فيقول "صُفْ الرجال فى قبائل وأفخاذ، حتى يقدم كل فخذ وكل قبيلة عونًا قويًا للأفخاذ والقبائل. وهكذا نرى كلمة فيلوبيس Phylopis التى كانت تطلق فى الأصل على صيحة القتال التى تصيحها القبيلة تستخدم لتدل على ضجيج المعركة بل ومجموع المحاربين.

ونجد نفس المبدأ فى تنظيم البحرية فعندما نستعرض فى الإلياذة قائمة السفن نحس أن عددها وعدد المحاربين القائمين على ظهرها يتناسب مع عدد المدن الموضوعة تحت رياسة القواد، أو عدد أقسام تلك المدن فـ"رودس" التى يسكنها الدوريون تضم ثلاث مدن كبيرة، كل مدينة منها مقسمة إلى ثلاث قبائل ولذلك نراها ممثلة بثلاث سفن، وأما فيلوس فتأتى منها تسعون سفينة. وكى يفسر الشاعر هذا العدد نراه يعدد تسعة أماكن ولكنها أماكن غير متساوية الأهمية حتى تقدم كل منها نفس العدد من السفن، والتفسير الحقيقى نجده فى فقرة من الأوديسا تمثل سكان بيلوس وقد اجتمعوا فوق تسع مدرجات، وكل قسم من الأقسام التسعة يشارك فى تقديم الضحايا العامة بنفس العدد وبالمثل يقدم نفس العدد من السفن لتكوين الأسطول. وعندما لا تدعو الحاجة

لغير سفينة واحدة لا تتغير الطريقة، فعبء الجماعات يتحدد بتقديم الرجال الذين يحاربون فى السفينة فعندما يُنزِل الكنيوس إلى البحر السفينة التى ستعود بأوليس إلى وطنه نراه يعلن أن البحارة يجنَّدون من الشعب ويحدد عددُهم باثنين وخمسين. فلماذا هذا العدد؟ ذلك لأن أسكيريا بها ثلاثة عشر ملكًا، وعلى كل منهم أن يقدم أربعة رجال.

وكانت جميع الالتزامات العينية توزع بنفس الطريقة وقد رأينا نفقات الأعياد تقسم فى بيلوس بالتساوى بين أقسام الشعب التسعة، كما نرى الكنيوس يجمع الهدايا التى يريد تقديمها إلى أوليس فيطلب إلى كل ملك أن يقدم معطفًا وقميصًا وعملة من الذهب الخالص، ثم مقعدًا ثلاثى الأرجل وحوضًا، ثم يضيف: "أن على كل ملك أن يُحَصل كل ذلك من الشعب بأجمعه". وهكذا نرى أن جميع الإدارات العامة سواء منها الجيش والبحرية وما يمكن أن نسميه المالية كان يحترم المجموعات الطبيعية التى لم تكن المدينة لتقوم بدونها.

وكان جميع الرؤساء.. رؤساء العشائر والأفخاذ والقبائل ورئيس المدينة يحمل اللقب الوراثى لقب الملك "باسيلوس"، وكان يسمى أيضًا "ملكًا" مالك الأرض الذى يحضر جنى المحاصيل واقفًا فى إحدى خطوط الأرض وبيده الصولجان، وهو يدعو أتباعه إلى إعداد وليمة الحصاد، وكل أولئك الملوك من أصغرهم إلى أكبرهم أبناء وربيبو زيس ومولدهم الإلهى يعطيهم الحق فى الصولجان. ذلك الرمز الذى يقدسه الأحبار والرسل والعرافون، وهؤلاء الملوك هم السادة والشيوخ والقادة والمستشارون، ولما كانوا يمثلون جماعات بعضها خاضع لبعض؛ فإنهم ينتظمون فى سلم من الكبراء والتابعين فيما يشبه النظام الإقطاعى، وهكذا نرى الملكية متفاوتة الدرجات وكلهم ملوك ولكن أحدهم أكبر من الآخر، كما أن هناك واحدًا يكبر الجميع وهو ملك الملوك. وفى مدينة سكيريا نرى بوضوح هذا النظام، فالملك الكنيوس يحيط به أنداده الاثنا عشر، ومع أنه يقول فى نغمة " متواضعة أن اثنى عشر ملكًا جليلاً يحكمون الشعب وأنا الثالث عشر.. "، فإنه فى الحقيقة هو الأول والوحيد الذى يصدر الأوامر ذلك لأنه هو

الذى يحمل لقب "السلطة المقدسة" وهو الذى ينصتون إليه كإله ومع ذلك فإنه إذا كان يشرك معه فى السلطة أقوى الرؤساء وهم ملوك القبائل، فإنه فى حاجة- لكى يضمن تنفيذ الإجراءات التى يتفق عليها معهم- إلى أن يدعو الشيوخ العديدين رؤساء العشائر.

٢- الملك

ملك المدينة أو ملك الملوك هو إذن ذلك الذى يعتبر نسبه أكثر الجميع رسوخًا بالألوهية وجميع الناس يعرفون ذلك النسب، فأجاممنون ومنيلاس ينحدرون عن زيس بواسطة تانتال وبيلويس، واتريه واشيل بواسطة أياكوس، وبيليه و أوليس بواسطة ازكيزيوس، ولاييرت وايجومينيه بواسطة مينوس. وينحدر عن أبولون ملوك آخرون مثل اجاكس، أو عن بوزيدون مثل نستور والكنيوس، والملك يتقمص سلطة الإله كاملة وفى بعض البلاد يسلمون بأن هذه القوة الخارقة تنفذ بطول الزمن فتحتاج إلى تجديد، ففى جزيرة كريت كان مينوس يدخل كل تسع سنوات إلى كهف زيس كى يقدم حسابًا عن أعماله، ويجدد تدشينه لمدة جديدة، وفى إسبارطة كان رجال الدين يجلسون كل تسع سنوات فى صمت متجهين بأبصارهم إلى السماء فى ليلة صافية خالية من القمر؛ فإذا رأوا شهابًا يسقط كان ذلك دليلاً على أن الملوك قد ارتكبوا إثمًا ضد الآلهة وأصبح من الواجب إعلان سقوطهم. ولكن الملك يباشر فى الغالب سلطة مدى الحياة ثم يورثها لأكبر أبنائه سنًا، وعندما كانت الملكية مزعزعة نرى الطامعين فى عرش إيتاكه لا ينازعون فى حق تليماك الوراثى وإنما يسعون إلى التخلص منه ولا يرون سبيلاً للحلول محله إلا بأن يتصلوا بالأسرة المنقرضة عن طريق التزوج بامرأة آخر ملك، وإذا لم يوجد ولد آل الأمر إلى بنت الملك لتستمر فى سلسلة النسب، فهى وإن لم تعتبر وارثة إلا أنها الحلقة التى تنجب الوريث وكى يظل الدم نقيًا تتزوج بأمس الناس قرابة من أبيها، فالكنيوس مثلاً يصبح ملكًا لسكيريا بزواجه من اريتيه بنت أخيه وسلفه

ركسينور، وفى آسيا الصغرى وحدها كان الملك يستطيع أن يختار أميراً أجنبياً ليكون صهراً له وخليفة فى الملك ومع ذلك يجب أن يكون البطل قد تميز بأعمال من البطولة خارقة تشهد بأنه من سلالة أحد الآلهة.

وإذا كان الملوك حملة صولجانات، فإن ملك المدينة هو الأول فى هذه الميزة، وذلك لأن صولجانه هو نفس الصولجان الذى حمله كبير الآلهة جد الأسرة. فالصولجان ذو المسامير الذهبية الذى يبرق فى يد أجاممنون له قصة تضفى عليه الجلال.. لقد صنعه الإله هيفا تسيوس ومنحه زيس إلى هرميس ثم منحه الأخير إلى أسرة بيلويس فهو إرادة الإله مجسمة، وهو تلك العصا التى تخضع الشعب للملك وهو يومئ فى نظر الجميع إلى ذلك الرجل الذى اختاره زيس بحكمة كى يضفى عليه قداسة إلهية يصحبها ما تقتضيه من عظمة النفس.

لقد تلقى إذن ملك الملوك من زيس الحق فى تمثيل المدينة فى كافة المناسبات، وفى الحق أنه هو المدينة كما سيقول يوماً الشاعر ايسكيلوس فهو يملك السلطة ويملك القوة، يملك حق العمل وحق الكلام.

إنه قبل كل شيء الرئيس الدينى، إنه الحَبر الأعظم. من يستطيع خيراً منه أن يتصل بالآلهة نيابة عن الجميع وأن يحصل على نعمائهم ويدرأ غضبهم، وهو يقدم بيديه الضحايا فيقص الشعر من رؤوس تلك الضحايا ثم يوزعها على الحاضرين أو يلقى بها فى النار، وهو يسكب الماء المقدس والشعير المقدس ويرتل الدعاء ويشرف على إعداد ولائم الطقوس، وقصره هو البريتينيه وموقده هو الموقد العام الذى يجتمع حوله رؤساء الجماعة لكى يحضروا تقديم القربان الذى يسبق المداولات العامة أو استقبال عظماء الضيوف. وكما أنه واسطة البشر عند الآلهة فهو أيضاً ممثل الآلهة بين البشر، ويتسلمه الصولجان يتسلم أيضاً أسرار الآلهة.. تلك الإيحاءات الإلهية التى تمكنه من التغلب على كافة الصعوبات وعلى الأخص من تحقيق السلام الداخلى بكلمات الحق، وهذا الساحر الملكى يسبب سعادة أو شقاء شعبه حسبما يحسن أو يسيء القيام

بمهمته، وحسبما يدرك أو يجهل ما يجب عمله. وفي هذا يقول هوميروس "عندما يقيم ملك يخشى الآلهة ولا يسموا إليه عيب ميزان العدل؛ تخضب الأرض السوداء بالقمح والشعير وتثقل الفواكه الأشجار وتنتج الأغنام الحملان باستمرار ويغص البحر بالسمك.. كل شيء يزدهر عندما يحسن الملوك ويصبح الشعب سعيداً".

وفي وقت الحرب يعتبر الملك الرئيس الأكبر أكثر منه في زمن السلم، فهو يحمل عندئذ ذلك اللقب الذى تقول إحدى وثائق الحيثيين أن أحد أبناء أتريه كان يحمله فى القرن الثالث عشر، وهو لقب "كويرانوس" Koiranos، فذلك هو الوقت الذى "لا يعتبر فيه تقسيم القيادة شيئًا طيبًا بل يجب أن يكون هناك كويرانوس واحد - ملك واحد- هو الذى اختاره ابن "كرونوس"، وإذا كان موغلاً فى الشيخوخة لا يستطيع أن يقود المعركة فإنه يعهد بسلطانه إلى خلفه، وفى الميدان يستطيع الملك الأعلى أن يجمع فى خيمة مجلس الحرب المكون من الملوك الخاضعين له كما كان يجمعهم من قبل فى قصره وهم يبدون رأيهم ولكنه هو الذى يفصل، فهو الذى يرتب المعركة ويعين لكل وحدة مكانها ويختار لكل فرقة رؤساءها، وكي ينفذ أوامره نراه يصدر أحكامه فى اجورا المعسكر وله حق الحياة أو الموت على الجميع، والمحارب المتمرد أو الجبان "لا يضمن أن يفلت من الكلاب والنسور"، ولا يستطيع أحد غير الملك أن يتعاقد مع العدو أو يتعاقد بصفة عامة مع الأجنبى وهو يستقبل الرسل والسفراء الذين يرسلون إلى معسكره أو إلى مدينته ويستمع إلى عروضهم ويدلي إليهم بجوابه، وإذا عقد اتفاقًا قدم الضحايا وأقسم اليمين الذى يقدس ذلك الاتفاق.

وكان من الطبيعى أن يتمتع بامتيازات خاصة ذلك الرئيس الذى يتحمل عبئًا ثقيلاً بالسهر على المدينة، فهو يرتدى الملابس القرمزية، ويحتل مركز الصدارة فى الاحتفالات ويسير على الرأس فى المواكب وإليه تقدم دائمًا الكؤوس مترعة وخير قطع اللحم فى الضحايا. وذلك ما لم يعمد إلى أن يخص بها أحد جلسائه تشريفًا له، وهو فى حاجة إلى امتيازات أكثر أهمية. أليس هو الذى ينهض بنفقات الضحايا والقرابين التى تقدم للآلهة والولائم التى يدعى إليها العظماء والممتازون من الأجانب؟ إنه يمتلك وكأنه إله

ضيعة " Demenos تستقطع من أرض المدينة نصفها حقل قمح والنصف الآخر حديقة عنب وهو لا يملك مع ذلك غير حق الانتفاع بتلك الضيعة التى لا تدخل ضمن أملاكه الخاصة وهو يتقبل وكأنه إله الهدايا والإتاوات فى صورة حيوانات مستأنسة، وذلك بخلاف الضريبة التى يجمعها بواسطة عماله فى حالة المصاريف غير العادية اللازمة لاستقبال ضيف عام، فنرى مثلاً رجلاً من سيكونا يقدم إلى أجاممنون حصان سباق كى يعفيه من الخدمة العسكرية، بل إنه ليجبى رسوماً جمركية على البضائع المستوردة.

وعلى هذا النحو يجب أن نفهم ما ورد فى الإلياذة عن رجل من جزيرة ليمنوس يقدم إلى أجاممنون ومنيلاس ألفي صاع من النبيذ قبل أن يعرض للبيع الحمولة التى أتى بها من ذلك النبيذ، وأخيراً نرى الملك يفعل عند تقسيم الغنائم ما يفعله رؤساء القراصنة فهو يستولى أولاً على جُعله الخاص كرئيس وهذا الجُعل يحتفظ له به حتى عندما لا يتولى هو نفسه عملية التقسيم، ومن الممكن أن يصل هذا للجُعل إلى النصف ثم يستولى بعد ذلك على "النصيب" وهو ما يخصه كمحارب. وللحق أن تليماك لم يكن مخطئًا عندما قال فى سذاجة ساحرة: "إنه لأمر لا بأس به أن يكون الإنسان ملكًا". ومع ذلك فإن هذا الملك الإقطاعى لم يكن يباشر غير سلطة أبوية شبيهة بتلك التى ورثها فى ضيعته وكان المثل الأعلى عنده أن يسلك مسلك "الأب الصالح" ومديرو أراضيه لم يكونوا موظفين كباراً بل خدماً، فمدير اسطبلات أوليس كان عبداً قديماً وهو إيمية، و"راعى الخنازير المقدس" كان مع كل تبجيل رئيساً للرجال كسيده أوليس سواء بسواء وكان تحت قيادته - لحراسة الماشية التى يتراوح عددها بين سبعة الآلاف وثمانية الآلاف رأس- عدد وفير من الناس المرتبين فى درجات منهم رعاة البقر ورعاة الأغنام ورعاة الخنازير ورعاة الماعز ثم الخدم. ولكن الملك لم يكن فى قصره طائفة الخدم من الأحرار أو العبيد فحسب، بل كانت لديه حاشية كبيرة تجند من بين أفراد أسر الأشراف وهم المسمون تيرابونت Therapontes أى الأتباع أو السيّاس، وكانوا يحملون لقبًا رسميًا ويقيمون فى القصر نفسه أو إلى جواره، وكانت وظائفهم مختلفة الأهمية ولذلك كانت درجاتهم متفاوتة، فبينما نجد من بينهم شخصيات معروفة بأسمائها

وأسماء آبائها نجد آخرين مجهولي الاسم يُستخدمون في أعمال ثانوية. ففي الإلياذة مثلا نجد بين حاشية "أشيل فونيكيس" مكلفًا بأن يعلمه فن الحرب وفصاحة اللسان و"بتروكل" ظله ونائبه يصدر أوامره إلى "أوتوميدون" رئيس الاسطبلات، وله هو نفسه حاشية وأتباع، وفي الأوديسه نرى في بلاط مينيلاس سائسه الأول أتيونيوس على رأس حاشية كبيرة.

وفي الصف الأول من حاشية الأتباع نرى أولئك الذين يساعدونه في وظائفه الدينية ويشاركونه في صفته القداسة وأولئك هم الرسل، فهم كرسل لزيس وللبشر يعتبرون مقدسين عزيزين على الآلهة مبجلين من أكبر الرؤساء سلطانًا، والصولجان الذي يحملونه يشهد بالحكمة التي تلقوها من علٍ ومهمتهم خطيرة لأنهم وزراء الملك في كافة مناسبات الحياة العامة فهم يساعدونه في تقديم الضحايا والقرابين وفي خدمة الولائم التي تقام بعد ذلك فيصبون الماء على أيدي الحاضرين ويوزعون على كل منهم نصيبه العادل وعندما يكلفون بأداء مهمة لا يجرؤ أحد مهما كان مركزه أن يعصي لهم أمرًا، فهم يدعون المجلس إلى الاجتماع، ولما كانوا يذيعون النداءات بين الشعب فإنهم يدعون أيضًا الجمعية العمومية ويحافظون فيها على النظام والسكون ويقدمون صولجانهم إلى الخطباء كي يكسبوهم الحصانة، وهم يعاونون الشيوخ عندما يتناولون فض المنازعات في الأجورا، وهم يهدئون الخواطر الثائرة وينقلون صولجانهم من قاضٍ إلى آخر بانتقال الكلام. وهم ينقلون إلى الجيش الرسالات المهمة ويعطون الإشارة لبدء القتال وسلطتهم المقدسة تمتد إلى الأجانب أنفسهم بل إلى الأعداء، ففي كل مرة يرسل أوليس روادًا مستكشفين إلى البلاد المجهولة نراه يضيف إليهم رسولاً. وفي حرب طرواده نرى رسل المحابين يمرون بلا خوف من معسكر إلى آخر وكأنهم سفراء أو برلمانيون وتدخُّلهم ضروري كي تقدس المعاهدات وفي وسط المعمعة يكفي أن يرفعوا صولجانهم بين المتحاربين كي تقف المنازلة ولقد ظل الرسل دائمًا وكما كانوا في العصر الهوميري. ولكن كيف ظلت مكانتهم الأدبية محفوظة بينما تدهورت مكانتهم الاجتماعية؟ السبب في ذلك هو أن وظيفتهم قد ظلت بنوع خاص وقبل كل شيء دينية،

وعندما لم يصبح الحبر الأعظم الذى كانوا يتبعونه الرئيس الحقيقى للدولة أصبحت وظيفتهم قاصرة على قيادة الضحايا إلى المذبح ومزج الماء بالنبيذ فى الكؤوس وتنظيف موائد الولائم وغسل يد المدعوين وتقديم اللحم والخبز إليهم. وبالرغم من التحاقهم بخدمة المدينة كموظفين عموميين وبالرغم من أن عائلات منهم كونت طبقات وراثية مثل التلثبياديه فى إسبارطة والكريكين فى إيلوزيس فإن هذه الأسر والعائلات قد عجزت عن أن تحول وظيفتها الكهنوتية إلى وظيفة مدنية.

على أن الوضع يختلف بالنسبة للأتباع الآخرين، وإن تكن وظيفتهم فى نظام الملكية الأبوية قد كانت بلا ريب ذات صبغة منزلية وهذا ما يبدو للبصر عند أول وهلة، ففى القصر يقوم التابع الأول بعمل الساقى والسائس والمشرف على الإسطبلات ف"باتروكل" يسكب الشراب ويقوم بطهى الطعام بعد طقوس التضحية ويقطع اللحم ويقدمه إلى المدعوين دون أن ينسى أن يقدم أطايبه للآلهة، وفى المعارك يتنافس خدم الملك فى الشجاعة كى يشرِّفوه، وأصغرهم مركزًا يساعدون سيدهم فى لبس سلاحه ويقودون الرجال الذين يأخذهم أسرى ويجردون الأعداء الذين يخرون تحت ضرباته من سلاحهم، وإذا جرح ضمدوا جروحه وقاموا على حراسته، وأبناء الأسر الكبيرة يقومون على رعاية خيله وعربته، وأكبرهم شأنًا يتولى مهمة السائق فيقوده إلى جبهة القتال.. حيث ينتحى جانبًا من المعركة فى انتظار العودة به إلى المعسكر، وهذا هو الدور الذى يفتخر به أوتوميدون الشهير، ومع ذلك فإننا نرى وظيفة التابع الأول ترتفع أحيانًا إلى الذروة فـ"باتروكل" خادم أشيل كان مع ذلك صديقه الحميم الذى يعاونه فى استقبال الضيوف وكان محل ثقته حتى لَنراه يختاره وصيًا على ولده إذا نزلت الكارثة، وإذا شاء أحد الملوك بسبب الشيخوخة أو لغيرها من الأسباب أن لا يرأس بنفسه جنوده فإنه يعطى سلاحه إلى أحد أتباعه وبذلك يسلمه القيادة العليا، وهكذا يبدو كيف أن المسافة بين الوظائف المنزلية والوظائف العامة فى الملكيات الأبوية لم تكن تتجاوز خطوة واحدة.

٣- المجلس

مهما تبدو سلطة الملك – في بعض الأحيان- قوية فإننا نعرف أنه لم يكن يستطيع شيئًا بغير رؤساء الجماعات التي تتكون منها المدينة وهؤلاء الرؤساء هم الذين يكونون المجلس "Boule" ويحيطون دائمًا بالملك، فالملوك الآخرون بالنسبة للملك الأعلى هم أعضاء المجلس، ولما كانوا يستمدون منصبهم من السلطة التي يزاولونها مدى الحياة في عشائرهم وأفخاذهم وقبائلهم فإنهم يسمون بالشيوخ أو شيوخ الشعب مما يدل على أنهم في الغالب رجال متقدمون في السن وإن لم يصح ذلك في كافة الأحوال. وجلسة المجلس المسماة توكوس "Thocos" تسمى أيضًا باسم أعم هو الأجورا، فإن هذا اللفظ كان يدل – قبل أن يطلق على المكان الذي تنعقد فيه جمعيات الشعب- على كل اجتماع، ولذلك كان أعضاء لمجلس يسمون – قبل كل شيء- برجال الأجورا.

ويجتمع المجلس بناءً على دعوة الملك وطبقًا لتدابيره وتبعًا للمسائل التي يراد علاجها توجه الدعوة إلى الرؤساء ذوي المركز الممتاز أو إلى جميع الرؤساء، ففي إحدى جلسات المجلس الضيقة التي لم تضم غير أنداد الكينوس الاثني عشر، نراه يقرر استئناف المناقشة في اليوم التالي مع الشيوخ الأكثر عددًا، وتنعقد الجلسات عادة في قصر الملك أو في سفينته، ومع ذلك حدث مرة في الألياذة أن جرت المناقشة بالقرب من سفينة نستور، وفي حالة استثنائية في الأوديسة نرى الكنيوس لا يدعو ملوك الفياسيين إلى الاجتماع عنده بل يدعونه هم خارج قصره.

والدليل على أن قصر الملك كان في الأصل هو البناء المسمى بالبرتيينية أو البوليتيريو "Bouleuterion" هو أن كل جلسة للمجلس كانت تبتدئ بوليمة، وكان العظماء يستطيعون أن يأتوا إليه خلال العام كله ليشربوا ويأكلوا وكل دعوة للغذاء تعتبر دعوة للمجلس، وأعضاء المجلس يحملون لقبًا شبه رسمي هو "المدعوون"، و"نبيذ الشيوخ" يكون جزءًا من مخصصاتهم، وعندما لا تنعقد الجلسات نرى ردهة القصر

مكدسة بكؤوسهم وموائدهم فإذا انعقدت الجلسة حُملت كل تلك الأدوات إلى الميجارون أي الحجرة الكبرى.. حيث يقوم موقد الملك، المعتبر موقد المدينة، وأمام هذا الموقد تجرى طقوس القربان التى تسبق الوليمة، وعلى طول الجدران تصطف العروش التى يجلس عليها الملوك كى يتناولوا الطعام ثم يتداولون بعد ذلك وفى الوسط وفى مكان الصدارة يجلس الملك وهو الذى يتحمل نفقات تلك الولائم الدائمة، ولا غرابة في ذلك فهو يتمتع بالإقطاع وبالهدايا والإتاوات المخصصة له وهو إنما يقوم بأحد أعمال الدولة، وشرب نبيذ الشيوخ هو فى الواقع شرب على حساب الشعب وعلى هذا النحو نستطيع أن نفهم كيف أن صغار رؤساء إيتاكة كانوا يعتبرون قصر أوليس أثناء غيابه كدارهم الخاصة.

وبانتهاء الوليمة يفتتح الملك المناقشة بأن يعرض الأسباب التى دعت إلى الاجتماع أو يعطى الكلمة لأحد الرؤساء ليلقي تقريراً أعده، ولكن هذا الإجراء لا يصبح له محل إذا كان جدول الأعمال معروضاً من قبل وفى هذه الحالة لا ينتظر الشيوخ حتى يطلب رأيهم، فاللياقة تقتضى بأن يتناول الكلام أولاً أكبرهم سناً وهذا هو الامتياز الذى يتمتع به "نستور" فى مجلس الاكيين و"ايكينيوس" فى مجلس الفياسيين بينما يعتذر "ديوميد" عندما يتقدم الآخرين رغم إنه أصغرهم سناً ويرى من الضرورى أن يسبب تدخله–استناداً لأصله وثروته– وكل خطيب مهم يكن شأنه، وسواء أكان الرئيس أم غيره يقف عندما يتناول الكلام وعند الضرورة يبدى الحاضرون أمارات موافقتهم ولكنهم لا يصوتون والملك وحده هو الذى يتخذ القرار لما له من سلطة مطلقة، فنستور يعرف جيداً أن كل ما يستطيعه هو تقديم نصائحه ويوضح ذلك بقوله "أى أجاممنون الذائع الصيت! أى ملك الرجال، ستكون الهدف الأول والأخير لهذه الخطبة فأنت ملك لشعوب عديدة وقد منحك زيس الصولجان والحكمة الإلهية لكى تقرر مصائرها فأنت أحق من الجميع بإبداء الرأى وبالاستماع لكى تنفذ الرأى الذى يصدر عن روح تعبر عن المصلحة العامة وأنت الذى تملك الفصل فيما يجب تقريره".

وإذا كان الشيوخ لا يملكون غير رأى استشارى فى المجلس فإن اختصاصهم كان يمتد على الأقل إلى كافة المسائل المهمة فهم يتبعون الملك إلى الجمعية العامة.. حيث يحتلون أماكن مخصصة لهم، ولهم حق الاقتراح فى منح الأمير إقطاعًا، ولهم دور يقومون به فى جميع العلاقات الخارجية، ولا يفوت الملك أن يستدعيهم كى يشتركوا فى استقبال ضيف ممتاز ويحيطهم علمًا بعزمه عندما يريد أن يقدم إلى مثل هذا الضيف هدايا أو أن يعيده إلى وطنه فوق إحدى سفن الدولة، ويكلفهم بأن ينفذ كل منهم فى جماعته القرارات التى تتخذ كتجنيد البحارة وجمع النفقات.. إلخ. ويتفق معهم على إرسال بعثات دبلوماسية إلى الخارج وفى ميدان القتال يكونون بالطبيعة مجلس الحرب ويتدخلون بالفعل فى قيادة العمليات الحربية ويساهمون فى إتمام المعاهدات بحلف اليمين.

وفضلاً عن الاختصاصات التى كانوا يزاولونها تحت إشراف الملك كان لهم اختصاص آخر يستطيعون ممارسته فى غيبته، فلما كانوا يحكمون عادة بين أفراد عشيرتهم فإنهم كانوا يعتبرون المحكمين الطبيعيين فى المنازعات التى يمكن أن تنشأ بين العشائر المختلفة فقد منحوا- كالملك نفسه- سر القوانين الإلهية فى نفس الوقت الذى منحوا فيه الصولجان، وباستطاعتهم أن يطبقوا كأعضاء فى مجلس الشيوخ تلك الحكمة فى كل المناسبات ما دامت مبادئ تلك الحكمة تعتبر كمنطوق العرافة قرارات لزيس وبواسطتهم استطاعت مبادئ الحكمة العائلية أن تتوغل شيئًا فشيئًا فى أصول العدالة بين الأسر.

نعم إنه لم يكن هناك قضاء ملزم، وكان كل فرد يحتفظ بحريته فى الدفاع عن نفسه وعن ماله مستعينًا بأقاربه، ولم تكن هناك سلطة تستطيع أن تحد من الحق البدائى للانتقام والصلح الخاصين، بل ولا تقديم العون لليتيم. ومع ذلك فقد كان أطراف النزاع يستطيعون بمحض اختيارهم أن يتقدموا إلى الشيوخ الذين كانت من مهامهم تهدئة الخواطر وإقامة السلام بفضل إحدى تلك الحكم التى تعلموها عن آبائهم والتى تنطق بالحكمة الإلهية فى لغة البشر ولنلتقط لهم صورة حية، ففى الأجورا

يحتشد الجمهور. وها هو نزاع ينشب فنرى رجلين يتجادلان حول حادثة قتل، فيعلن أحدهما أنه قد دفع فدية الدم، والآخر ينكر استلامها، ثم يتفقان على الرجوع إلى حكم ولكل منهما أنصاره الذين يشجعونه بالصياح، والرسل يحجزونهم بعضهم بعيداً عن بعض، وها هم الشيوخ يجلسون فوق مقاعدهم الحجرية المصقولة فى الساحة المقدسة، وها هم ينهضون الواحد تلو الآخر ويتناول كل منهم الصولجان الذى يقدمه إليه أحد الرسل، وكل منهم يقترح حكمًا حتى يلوح أحد تلك الأحكام أكثر استقامة فيستحق صاحبه دينارى الذهب اللذين أودعهما الخصوم كمصاريف للقضاء.

ولزمن طويل ظلت حالات هذا النوع من التحكيم نادرة، فقد كان الملك يجد متسعاً من الوقت لكى يرأس المحكمة وكانت أحكامه تجلب إلى المدينة النعمة الإلهية، ولكن تقدم الدولة على حساب العشيرة ونمو الحياة الاقتصادية فى بلاد الإغريق كلها، زاد من عدد الخصومات التى تعرض على الشيوخ، وكانت الجلسات تعقد عندئذ من الصباح إلى المساء، وأصبح الملك- حتى لو أراد- غير قادر على أن ينهض بهذا العبء، وأصبح الشيوخ أو على الأقل أولئك الذين راقتهم تلك المهمة يسمون بالقضاة وأصبحوا يقبضون الأمانات التى يودعها المتخاصمون ويحضرون ولائم الصلح، وبذلك أصبح القضاء مهنة وأصبح الملوك "أكلة الهدايا" الذين يضيق بهم هزيود ذرعاً وكانوا يلائمون بين أحكامهم ومصالحهم.

وهكذا نرى التعارض بين لوحة النعم التى تنثرها عدالة الملك تقابل لوحة الكوارث التى يطلقها ظلم الشيوخ "عندما ينزل غضب زيس على الرجال الذين يسيئون استعمال سلطتهم فى الأجورا بإصدار أحكام ملتوية تطرح العدالة جانبًا دون خوف من نقمة الإله، عندئذ ترى الأنهار تفيض والسيول تمزق السفوح فى كل مكان وتدفع أمواجها فى صخب شديد من الجبال إلى البحر وتحطم غرس الزارعين".

٤- الجمعية العامة

بعد الانتهاء من أخذ رأى مجلس الشيوخ، كان الملك يحتاج إلى أن يعلن للشعب القرارات التى اتخذها، وأن يعرف موقفه منها، فإلى جانب رأى مجلس الشيوخ كان يوجد رأى الشعب أى رأى العامة بالمقابلة مع الخاصة. والأجورا هى قبل كل شيء الجمعية العامة. تلك التى يجتمع فيها جميع مواطنى المدينة وجميع محاربى الميدان، وبالجملة جمهرة أولئك الذين لم يشتركوا فى المجلس. فهى تكمل النظم التى تبدو ضرورية لكى توجد المدينة والتى بدونها يكون الناس متوحشين يعيشون كما تعيش جماعة السيكلوب.

والملك هو الذى يدعو الجمعية العامة كما يدعو مجلس الشيوخ، ولكى يقوم"أخيل" بدعوة الجمعية العامة فى جيش الأكيين بدلا من"أجاممنون" لابد من أن تكون هناك ظروف استثنائية بحتة، وذلك لأن القاعدة مطلقة لا نزاع فيها وهى التى تفسر فوضى "أيتاكا" في"الأوديسا" أثناء العشرين عامًا التى تغيب فيها " أوليس"، فلم يكن فى الجزيرة أجورا ولا ندوة، وعندما يبلغ "تيلماك" سن الرشد ويحاول استخدام حق أبيه نرى المتزمتين من الناحية الشرعية لا يستقرون على رأى، وكثيرا ما يحدث أن يدعوا الملك الجمعية والمجلس معا، وذلك كى يستطيع أن يحيط الجماهير علما- فى غير إبطاء- بالقرارات التى تتخذ فى اللجنة الصغيرة، وفى هذه الحالة تجرى دعوة عامة الشعب بالطريقة المعتادة أى بأصوات الرسل، وكان الملك يحتفظ لنفسه بالذهاب لإحضار الفوج الأول.

كانت الدعوة توجه فى الصباح الباكر" عند الضياء الأول للفجر ذى الأصابع الوردية". وقد كان خروجا على هذه القاعدة أن يدعوا "أجاممنون" و"مينيلاس" الجمعية العامة للمحاربين عند غروب الشمس، ولقد لقيا جزاءهما بأن وجدا الرجال وقد لعب النبيذ بعقولهم وساور التمرد نفوسهم، وفى الميدان يمكن أن تنعقد الجمعية العامة فى

أى مكان، فتنعقد مثلا على رمال الشاطئ المنبسطة، وفى المدينة تنعقد فى الأجورا المعدة لذلك، وفى "طروادة" نجد مقرها فوق "الأكروبول" على مقربة من القصر ومن معابد "أبولون" و"أثينا". وفى المدن الساحلية مثل "بيلوس" و"اسكيرية" نجد مقرها بالقرب من الميناء أمام معبد لـ"بوزيدون". ويتخذ هذا المقر شكلا دائريا على نحو ما سنرى فى المبنى المسمى "اسكيتاس" بـ" إسبراطة" و" تولوس" بـ"أثينا". وفى مدينة "بيلوس" يتخذ مقرها شكل مدرجٍ ذى تسع درجات، كل درجة تتسع لخمسمائة مستمع، وفى وسطه داخل الدائرة المقدسة كانت تقدم أماكن الشرف على مقاعد من الحجر المصقول مخصصة للملك وللشيوخ. وعلى ذلك فقد كان الجميع يشهدون الجمعية جلوساً. وقد تأصلت تلك العادة حتى لنرى الحاضرين يجلسون على الأرض عند اجتماع الجمعية العامة للمحاربين، ولابد من أن تكون هناك حالة ذعر كى يظلوا واقفين.

وقد يبدو عند مراجعة الأمور التى تعُرض على الجمعية أن اختصاصاتها كبيرة، فقد كان يعرض عليها كل ما يهم الشعب، فكانوا يتشاورون فى الوسائل التى يعالجون بها الكوارث العامة مثل حالة الطاعون وحالة الخلاف بين الرؤساء، كما كانوا يتحدثون عن المكافآت التى تمنح لمن يؤدون خدمات عامة ويقدمون إليها الأجانب الذين يمرون بالمدينة ويراد تكريمهم فى العودة إلى وطنهم، ويعلنون الأنباء التى تأتى من الجيش فى ساحة القتال ويقترحون فتح باب المفاوضات فى الصلح، وفى أجورا الجيش كانوا يتناقشون فى إطلاق سراح المسجونين والأسرى ويتباحثون فى استمرار القتال أو التقهقر ويفحصون العروض التى يقدمها العدو، وفى هذا البرنامج ما يدعو إلى الاعتقاد فى سلطان الشعب السياسى، ولكننا سوف نرى أن دوره ينحصر غالباً فى مجرد الحضور دون أن ينطق أحد ببنت شفة أو يحرك ساكناً.

يذهب الملك غالبا إلى الأجورا عند خروجه من المجلس يحيط به الشيوخ، ويفتح الجلسة عارضا المسألة التى ستطرح للبحث وذلك ما لم يترك هذه المهمة للرئيس الذى تولى على نحو استثنائى الدعوة إلى الاجتماع، ويقف من يريد أن يتكلم ويتسلم

صولجانا من أحد الرسل وبذلك يصبح شخصه مقدسا، ولكنه لا يجوز أن نتصور أن كل إنسان كان يلقى بنفسه فى تلك الجلسة، فالأمر كان ينحصر غالبا فى الشيوخ، بل إن الذى كان يحدث دائما هو أن نرى نفس الأشخاص الذين أدلوا بآرائهم فى المجلس يتولون عرضها على "الأجورا" حتى لنرى اللفظين اللذين يطلقان على عضو المجلس وعضو الجمعية يكمل أحدهما الآخر.

ومن ثم كان أكبر الأشراف سناً هم الخطباء المألوفون فى الجمعية، وكانت تعلق على خطبهم أهمية كبرى حتى كانت شهرة الفصاحة والحكمة تتساوى مع شهرة الشجاعة، والملاحم لا ينضب مديحها لصوت "نسطور" العذب كما تشيد بشيوخ "طروادة" فتشبههم بالكروان "ويوجه الخطباء أحيانا الحديث من الناحية الشكلية إلى جميع الحاضرين دانيين أو طرواديين أو إيتاكيين، ولكن الملك فى الحقيقة يتحدث إلى الرؤساء فحسب كما يتحدث الرؤســـاء إلى الملك، والمناقشة ليست إلا حواراً بين اثنين أو ثلاثة من الشخصيات الكبيرة.

نعم إن الرؤساء كانوا يتمتعون بحرية القول، وإذا كان نسطور يستخدم طريقة التلويح فإن "ديوميد" يتحدث فى غطرسة ولا يتجنب العنف، هذا هو"حق الأجورا" ولكن ماذا يستطيع رجل الشعب فى هذا المجال؟ ورجل الشعب لا قيمة له، وكل ما يمكن أن يحدث فى حالات شاذة هو أن يسمح رجل مسن لنفسه بأن يعبر عن القلق العام أو الرغبة فى الاستطلاع، وأما أن يجرؤ أحد الدهماء الذين لا يعرف لهم أصل على أن يقف غير مسلح بصولجان يحميه، ثم يتدفق بشتائم ضد الملك، فإن فى هذا خروجا على النظام ويسخر جميع الحاضرين من مثل هذا الوقح ثم يشمئزون، وعندما يهينه "أوليس" ثم يضربه بالعصا ينفجر الحاضرون بالتصفيق.

ولكن ليس معنى هذا أن رأى الشعب كان كمية مهملة، فقد كنت هناك دائما وسيلة للتعبير عنه، ولو بعلامات الاستحسان أو همسات الاستنكار، وأحيانا بواسطة الصمت، ومن الواضح أن هناك دائما مجازفة فى اتخاذ قرار يتعارض مع إحساس

أولئك الذين سينفذونه، وإذا كانت هذه السلطة الشعبية لا تزال غامضة في "الإلياذة" فإنها أخذت تتحدد في "الأوديسا" ولكننا في الواقع لا نكاد نرى أحداً يتناول الحديث في الأجورا غير أعضاء المجلس، ومن الناحية الشرعية كان حق اتخاذ قرار يرجع إلى الملك وحده، ولنستعرض بالفعل كيف كانت الأمور تجرى في الجلسات الكبيرة التي تصفها الملاحم.

ففي"الألياذة" نرى كاهنا أجنبيا هو "كريزيس" يطلب أن ترد إليه ابنته التي أخذت أسيرة مقابل الفدية، وهو يضرع إلى كافة الأكيين وبخاصة إلى ابني أتريس ويرى جميع الأكيين قبول طلبه، ولكن "أجاممنون" يرفض ويتهدد. ولما كان "أبولون" قد أخذ ينتقم لكاهنه بإطلاق الطاعون فقد دفعت الآلهة "هيرة" "أخيل" إلى أن يأخذ على عاتقه دعوة الشعب في "الأجورا" حيث تجرى مشادة لفظية بالغة العنف فيندفع "أخيل" في أقذع الشتائم، ويصل به الحد إلى امتشاقه الحسام من غمده، ويجاوبه "أجاممنون" بحدة شديدة، ولا يسترد جلالته إلا بتصريح لا تعقيب عليه "إن هذا الرجل يريد أن يسمو فوق الجميع وأن يصدر أوامره للجميع وأن يسيطر على الجميع، ولكنني أعرف فردا لا يعتزم أن يطيعه". وبعد هذا الصراع الذي حاول "تسطور" عبثا أن يهدئ من حدته تنفضّ الجمعية دون أن نلمح وجود أي شخص آخر ثانوي على مسرح ما دار من صراع.

وعندما أعتقد"أجاممنون" أن يوم المعركة الحاسمة قد حان، نراه يحاول اختبار الروح المعنوية للجيش، فيدعوه إلى عقد الجمعية حيث يحضر محاطًا بأعضاء المجلس الذين أخبرهم بنواياه، ثم يقترح ركوب السفن للعودة، وإذا بتلك الكتلة المطيعة تتحرك عادية نحو السفن، ولكن "أوليس" يلقى بنفسه أمام هذا التيار وفي يده صولجان "أجاممنون" ويشرح للرؤساء كيف أنهم قد أساءوا فهم ما أراده الملك. أما الجمهور فإنه يرد إلى "الأجورا" بألفاظ التعنيف وبالضرب، ويعود الجميع إلى الجلوس فيما عدا "ترسيت" الذي يأخذ في الصياح معلنا أنهم لم يعودوا يطيقون صبرا على شن الحروب كي يحصلوا للملك على النساء والكنوز، ولكنهم يسخرون منه ثم يغضبون ويبتهجون

بالعقوبة التى أنزلت بذلك الوقح، وعندما يعلن"أوليس" أنه من الواجب مواصلة القتال يصفق له الجميع وعندما يوافق"أجاممنون" على خطة القتال التى يقترحها "نسطور" يصفقون له أيضا، ثم تنفض الجمعية دون أن يعلن المحاربون رأيهم على أى نحو آخر، فلا مشاورات ولا أخذ أصوات، لقد قرر الملك وفى هذا ما يكفى.

ولقد حدث ذات يوم أن حملت أحداث الجلسة الملك على تغيير رأيه، ولكن دون أن ينال ذلك شيئا من سلطته، فقد اقترح "أجاممنون" على جمعية المحاربين اقتراحا جديا هذه المرة يقضى بمغادرة طروادة والعودة إلى بلاد الإغريق. صمت رهيب، و"ديوميد" يرفض ويثير حنق"الأجورا" وينطق بلفظة الجبن. تصفيق، وتحرج الموقف ووقف "نسطور" ليطلب – تغطية للملك- أن يسوى الأمر فى اجتماع للمجلس، ويجتمع الشيوخ ويتجنب "نسطور" أن يثير أى حنق فى مواجهة سلطة الملك التى تبتدئ بفضلها وتنتهى كل مناقشة، ولكنه يقتصر على أن يومئ إلى الملك بأن يتصافى مع "أخيل" الذى كان قد أهانه، ويستجيب "أجاممنون" الذى لا يستطيع أن يعترف بأخطائه دون أن يكون فى ذلك أى مساس بسيادته، ويمنح "أخيل" الهدايا ولكن على أن يظل خاضعاً لمن هو أعلى منه قدراً فى الملكية.

ولننظر فى النهاية كيف كانت جمعيات الطرواديين والآكيين تستطيع أن تشترك فى المفاوضات، ففى اجتماع يملؤه الصخب والفزع يقترح "أتينور" على الطرواديين أن يعقدوا الصلح ويدخل "باريس" تعديلا على الاقتراح ثم يقبله الملك "بريام" الذى يضيف إليه من تلقاء نفسه طلبا بالهدنة لحرق جثث الموتى، ويتوجه الرسول "أيداتوس" إلى معسكر الآكيين مزوداً بالتعليمات الرسمية ويستقبل الرسول فى الأجورا، ولكنه لا يوجه الحديث إلا إلى الملك والرؤساء، وتقابل رسالته بصمت معبر ويطلب " ديوميد" فى كلمات موجزة رفض الشروط المعروضة، ويقول "أجاممنون" : "لقد سمعت رد الآكيين وأنا أؤيده وهذا هو رأينا"، ومع ذلك يوافق دون أن يأخذ رأى أحد على وقف القتال لفترة وجيزة ويقسم اليمين، ولا يبقى لـ" إديوس" إلا أن يعود كى يحيط جمعية الطرواديين علما بالرد الذى ينتظرونه بنافذ الصبر.

وفى الأوديسا لم تغير الجمعية من مظهرها وعلى الأقل فى الظروف العادية، فالملك الكينوس هو الملك الذي ينصت إليه الشعب وكأنه إله، وذلك لأن إليه يرجع "القول والعمل"، فبعد أن يتفق مع الملوك الاثنى عشر الآخرين على العودة بأوليس رسميا إلى وطنه؛ نراه يدعو الجمعية ويقدم إليها الغريب النبيل، ثم يعلن إليها نبأ إعداد سفينته وينسحب على إثر ذلك محوطًا بحاشيته النبيلة، والشعب ينظر ويسمع ولا يقول شيئًا، حتى في حالة غير عادية كحالة إيتاكة أثناء غياب أوليس لا نرى الشعب يكتسب أى حق جديد، بل على العكس من ذلك مادام لم يكن هناك ملك فلم تكن هناك جمعية. وأخيراً عندما يبلغ تليماك سن الرشد ويدعو الجمعية إلى الانعقاد فإن كل ما يسعى إليه هو أن يثير شفقة الشعب كى يوجه غضبه ضد منافسى أوليس، وكى يصل بالقوة إلى طرد الدخلاء الذين يأكلون ماله فيؤيده اثنان من المواطنين ويرد عليه فى عنف ثلاثة من المنافسين، ثم ماذا تفعل الجمعية؟ لقد حركتها الشفقة فسادها وجوم الصمت. وعندما يأمر آخر الخطباء بأن ينفض جمعها وأن ينصرف كل فرد إلى عمله تنفض الجمعية دون أن تحاول القيام بأى شيء لإظهار إرادتها.

وأما فى وقت الأزمات فكيف لا تظهر قوة الجماهير المتكتلة؟ والواقع أن الصيحات التى كان يُظهر بها الجمهور اتجاهاته كانت تبين إلى أى حد كان يمكن أن تصل حماسة الشعب، حتى لكانت تعلن امتشاق الحسام فى حالة المقاومة. ولنتذكر فى هذا الصدد الجلسة التى نهض فيها ديوميد ضد اجاممنون فالرؤوس تغلى ونسطور يرى بوضوح إلى أين تسير الأمور: إلى الحرب الأهلية وإلى نفس الاتجاه ترمى خطة تليماك عندما أراد أن يدفع أهل ايتاكة ضد أعدائه الشخصيين ولم يكن هناك حل غير هذا، فلم تكن ثمة إرادة مسيطرة تستطيع أن تملى قراراً والتصويت هو العلاج الوقائى ضد الحرب الأهلية، فإذا لم يوجد ولم توجد السلطة المطلقة لم يكن هناك غير أحد أمرين: إما الحرب الأهلية أو الاستسلام للفوضى. وهناك مثلان فى الأوديسا يطلعاننا على جلسة للجمعية تنتهى بتفكك أواصر الجماعة، فبعد الاستيلاء على طروادة يختلف

أجاممنون ومنيلاس على موضوع العودة، فيدعوان الجمعية إلى الانعقاد ويتبادلان ألفاظا مُرة، وينهض الآكيون فى صخب مروع ويبقى بعضهم مع أجاممنون بينما يرحل الآخرون مع مينيلاس، وبالمثل نرى أهل إيتاكة يعقدون الجمعية بعد مذبحة المنافسين ويطالب أعداء أوليس بالانتقام صائحين: إلى الأمام! بينما يجيب أنصاره: الثبات! الثبات! وما من سبيل شرعى لتهدئة هذا الخلاف فيتكون حزبان ويسرع الجميع إلى السلاح وتسيل الدماء، وكى يوضع حد لهذا الصراع الأهلى لابد من عقد صلح عام مصحوب بالرسوم والأوضاع الخاصة بعقد الأحلاف.

وفى المسائل القضائية لم تكن للشعب حقوق أكثر مما كان له فى المسائل السياسية، وكيف كان من الممكن أن يكون له مثل تلك الحقوق؟ مع أن الشيوخ أنفسهم لم يكن لهم إلا مجرد تولى التحكيم فى المنازعات التى تقدم إليهم برضاء الطرفين؟ ولكن الشعب كان يستطيع فى هذا المجال أيضا أن يقوم بضغط أدبى أو أن يلجأ إلى وسيلة القوة، فكان الرأى العام يضطر القاتل- مهما كانت قوته ومهما كان ضعف الأسرة المعتدى عليها- إلى أن يأخذ طريقه إلى المنفى، فعندما يعدد تليماك أمام الجمعية العامة آثام المنافسين، ويعلن عجزه عن الدفاع عن نفسه؛ نراه يستنجد بسخط الرأى العام. نعم إنه لم ينجح فى استنجاده هذا، لكن أعداءه يمسك الخوف بتلابيبهم من أن ينجح فى محاولة أخرى، فيهيج ضدهم الشعب الساخط ويطردهم، وفى حالة الاعتداء على المدينة لا يشغل الشعب نفسه بمسائل الاختصاصات بل يلجأ إلى قانون الغابة، فنرى هكتور يقول لباريس: " لو أن الطرواديين لم يكونوا على ما هم عليه من جبن لرجموك بالحجارة منذ زمن بعيد"، وبعد الخيانة العظمى التى ارتكبها إيبيتيس نرى أهل ايتاكة يطاردونه محاولين قتلة وانتزاع قلبه من جوفه وأكل أمواله، وهذا هو إيبيتيس نفسه الذى يحاول- عندما قتل أوديس ابنه- أن يثير الجمهور ضد القاتل. وبالجملة فإن الشعب- فى زمن لم يكن فيه شىء يشبه ما يسمى بفصل السلطات فى المسائل المسماة قضائية وغيرها- لم يكن أمامه إلا الجهر بإحساسه على نحو غير منتج أو الانفجار فى ثورة.

٥- منافذ إلى المستقبل

وهكذا تظهرنا التقاليد العتيقة التى احتفظت بذكراها قصائد "هومير" على جماعات كانت لا تزال - بالرغم من مظهرها- فى مرحلة التطور الدائم، فالمدينة تتكون من كافة الجماعات التى نشأت قبلها ثم انضم بعضها إلى بعض، فهى مجموعة من العشائر. ومهما تكن قوة ملك المدينة فإنه محاط بملوك آخرين يستمدون مثله قوتهم من العشيرة، وإذا لم يكن هناك من ينازع فى سلطته الكهنوتية، فإن سلطته السياسة كانت مرهونة بالأحداث المفاجئة وبالنظريات الجديدة.

وإننا لنلمح فى بعض أجزاء الإلياذة ثم فى الأوديسا بنوع خاص كيف أخذت تنهار الملكية الأبوية. فبيليه عندما تقدمت به الشيخوخة أخذ الخوف يستولى على لبه وأخذ ابنه البعيد عنه يتساءل فى لهفة عما قد يتعرض له من احتقار أو إهانة، بل والحرمان من مكانته. والنزاع بين الأخوة كما حدث مثلاً بين أجاممنون ومينيلاس بعد سقوط طروادة كان يعرض الأسر الملكية لأكبر الأخطار، وكانت الأقليات تمثل خطراً أكبر، فأخيل يعتمد على "باتروكل" فى حالة وفاته كى يمكن ابنه من تملك ثروته، ولكن أوليس يضع ابنه فى رعاية منتور العجوز، ومع ذلك فإننا نعرف ماذا كان مصيره، فمنافسو أوليس لا ينكرون الحق الوراثى ومع ذلك يحاول كل منهم أن يستند إليه فى أحد الأيام كزوج للملكة، وفى أثناء ذلك نرى أهل إيتاكة يأخذون فى النظر إلى إيريناكوس كإلهكما نرى أنتينوس يمنح أحياناً لقب "السلطة المقدسة" حتى ليتساءل الأجانب عما إذا كان صوت إلهى قد صرف الشعب عن الوارث الشرعى. وعندما يعود فى النهاية أوليس ويذبح المغتصبين ينهض حزب بأكمله للانتقام لهم، ولا ينتصر عليهم الملك ليصبح الملك الدائم إلا باتفاق ثنائى شبيه بذلك الذى ربط الملوك والشعب فى إسبرطة وعند المولوسيين.

والاختصاصات التى أفلتت من الملك كانت تذهب إلى أعضاء المجلس من ملوك القبائل ورؤساء العشائر، وعندما يعامل الكينوس الاثنى عشر ملكا المحيطين به معاملة

الأنداد، فإنه وإن يكن تصرفه هذا يعتبر تلطفًا ملكيًا ومجاملة نبيلة، إلا إن لغته عندئذ قد أخذت تكشف عن حقيقة المستقبل. والظاهر أنه لم تعد هناك حاجة إلى تقريع كبير كذلك الذى يوجهه ديوميد إلى أجاممنون فى الجمعية العامة كى يسلم الناس بأن السلطة العامة لم تعد لصيقة بمنصب الملك، وحتى القوة الضخمة التى كان الملك يستمدها من توليه قيادة الجيش أصبحت الآن فى خطر، فنرى رئيسًا صغيرًا فى جزيرة كريت يرفض أن ينطوى تحت لواء ايدومينيه ويقوم بحملة إلى جوار الجيش النظامى ويقتل ابن الملك الذى أراد أن يحرمه من نصيبه فى الغنائم، وحتى أولئك الأشراف الذين كانوا يفتخرون بأنهم يخدمون الملك كأتباع نراهم وقد عينهم الملك فى ظروف استثنائية كأوصياء أو مديرين احتماليين أو قواد. ومثل هذه التعيينات كان من الممكن أن تنتزع نتيجة لضعف الملك أو بدونه، وسيأتى الوقت الذى ترد فيه الأرستقراطية منصب الملك إلى مستوى الوظيفة العادية حتى تصبح قيادة الدولة بين يدى مدير القصر القديم تحت اسم الأركونت أو البوليمرك ويتحول قصر الملك إلى إدارة عامة ويرتفع "مقسمو قطع اللحم" إلى مستوى إدارة الخزينة العامة باسم "مقسمو الأعضاء".

وإذا كنا نرى نظام الأرستقراطية ينمو ويترعرع فى الملاحم وسط النظام الملكى فإننا نلمح أيضًا عنصرًا ديمقراطيًا وإن كان لا يزال جنينًا، فإذا كان دور الأجورا فى الغالب دورًا سلبيًا، فإن هناك حالات فى أحدث أجزاء الملحمة الهوميرية نرى فيها صوت الشعب يصبح قوة، ففى إحدى المرات يزمجر ذلك الصوت كى يضطر أحد الرؤساء إلى السير إلى الحرب وهو يردد: "لم تكن هناك وسيلة للمقاومة"، ولكن الشعب لم يكن يملك إلا الضغط الأدبى المحض أو حمل السلاح، وأما الوسيلة القانونية فإنها لم تكن موجودة، فقاعدة خضوع الأقلية للأغلبية وقاعدة أخذ الأصوات لم تكن قد اخترعت بعد. وحتى الصياح لم تكن له من الناحية الشكلية– قوة الإلزام التى كانت لصيحة بواه Boa عند الإسبرطيين، ولم يكن بد من أن تنشب الحروب الأهلية ومن أن

تنزل الكوارث التى لا حصر لها، كى ينتهى الإغريق بتنظيم حقوق الأجورا التى لم يكن حينها قد حل. وعندما كانت تتشاجر أسرتان لم يكن أمامها غير الأخذ بالثأر، والحروب الخاصة لم تكن تنتهى إلا بمعاهدات سلام فعلية، ولم يكن الإغريق قد وصلوا بعد إلى مجرد الأخذ بمبدأ تعداد وتمديد قواتهم بالقسم الجماعى والحكم بالنصر دون إراقة دماء إلى الفريق الذى يقدم أكبر عدد من المقاتلين. وعندما كان يشتبك فى الأجورا فريقان؛ ولا يوجد ملك قادر على أن يتخذ قراراً، أو يتعذر الوصول إلى تسوية للنزاع؛ لم يكن بد من أن تشب الحرب الأهلية، ولم يكن قد حل بعد اليوم الذى كانوا يحددون فيه أى الجيشين أقوى بأن يطلبوا إلى كل فريق أن يطلق صيحة الحرب، أو إلى كل مواطن أن يرفع يده ليدل على الجانب الذى سيحارب معه إذا لم يكن بد من القتال، وإنما أصبح رأى الشعب هو مصدر السلطة عندما تغلّب نظام أخذ الأصوات.

الفصل الثانى

أصول الأوليجاركية وصورها

١ - أصول الأوليجاركية

لقد كان أعداء الملك الطبيعيون هم صغار الملوك، رؤساء القبائل والأفخاذ الذين يستمدون قوتهم من العشائر، وذلك باعتبار أن السلطة العليا كانت تتركز فى ذلك الملك ولم يكن ثمة شك فى نتيجة ذلك الصراع. ففي الأوديسا نرى ملكية من نوع مغاير تمام المغايرة لذلك النوع الذى ازدهر فى الإلياذة، فنرى الكينوس ملك الفياسيين وقد أحاط به اثنا عشر ملكًا، يسمى نفسه في تواضع "الثالث عشر" ولنفترض أنه كان الأول بين الأنداد، فإنه على أية حال لم يكن يبرم أمرًا دون استشارتهم. ويكفى أن يكون أوليس بعيدًا عن "إيتاكة" وأن يكون ابنه قاصرًا كى يتطلع جميع رؤساء البقاع المجاورة إلى احتلال مكانه بالزاوج من امرأته. وحوالى أواخر القرن الثامن نرى أنه قد قضى الأمر ولم يعد للمَلَكية الهوميرية وجود.

ولن يكون هناك استثناء من هذا التطور، إلا بالنسبة "للباتيين" فى برقة، و"الكينيريين" فى قبرص الذين يمكن أن يضاف إليهم "الآليين" فى لاريسّا و"الإسكوبوبيين" فى كرانون. ولكن هؤلاء كان بعضهم بعيدًا خلف البحار فى جوار مصر، أو على اتصال بالفينيقيين. ولم يكن البعض الآخر يجهر بلقب الملك رغم قوة سلطانهم ورغم المثل الذى ضربته أسرة المقدونيين. وثمة واقعة توضح الفكرة الهلينية، ففى بانتيكابيا عند نهاية البحر الأسود .كان الرؤساء المختارون من أسرة "الأركايانكتيين" ثم من أسرة "الإسبرطوكيين" يحملون اللقب ملك الإسكبت، وأركونت الإغريق.

وإذا كان قد بقى فى جهات أخرى ملوك يحملون لقب مدى الحياة بطريق الوراثة، فإنهم لم يعودوا غير حكام محدودى السلطات. ففى إسبرطة نرى "الآجيين"

"والإيريبونيين" كقادة وكبار كهنة، وقد هد من سلطانهم ذوو السلطة الحقيقية المسمون "إيفور"، وإننا لنجد عند الدوريين أكثر من مثل، فملك أرجوس قد احتفظ بوظيفته الحربية حتى منتصف القرن الخامس. وفي كورنثا استطاعت أسرة الباكيين حتى سقوطها النهائي سنة ٦٥٢ أن تعين من بينها ملكًا يحمل لقبًا فخريًا لمدى الحياة وأن تعين بريتان رئيسًا سنويًا للحكومة، وفي إيونيا نفسها ظل البازليون أحفاد أندروكلوس يقدمون ملكا لإيفيزا، ولكن هذا الملك بالرغم من ارتدائه الثوب الأحمر وحمله للصولجان لم يعد غير شخصية كهنوتية. وأما في كيوس، وأريتريا واسكبسيس وربما في كلازيمونا أيضًا، قد فقد البازيليون سلطتهم الملكية، ولكنهم استمروا على رأس الأرستقراطية المسيطرة، ولقد كان هذا أيضًا مصير "النيليين" في ميليه و"البانتيليين" في ميتيلينا.

وفي الغالب الأعم لم تعد الملكية – بعد أن نزلت إلى مستوى الوظيفة– منصبًا لمدى الحياة، كما أنها انتُزعت من الأسرة التي كانت تنحصر فيها من قبل، وغدت لمدة عام كما غدت في متناول جميع أسر الطبقة المسيطرة. وفي نفس الوقت أصبحت محصورة في الوظائف التي قضت الأفكار الدينية أن لا تحرم منها، وهي الوظائف الكهونتية. وأشهر مثال لذلك هو ما حدث في أتينا، حيث لم يعد الملك إلا واحدًا من تسعة "أركونت"، وهو المكلف بالعلاقات مع الآلهة، ولم يكن له حتى شرف تسمية العام باسمه. وهذا الملك الخاص بالضحايا نجده في عدد كبير من الجزر والمدن الأيونية: في سيفنوس ونكسوس وإيوس وكيوس وفيميليه، حيث انتقلت وظيفته إلى ألبيا مستعمرة ميليه. وفي ميجارا كان الملك أيضًا موظفًا عاديًا ذا اختصاصات دينية، ولكن كان الأركونت الذي يسمي العام باسمه في المدينة الدورية وفي البلاد الصغيرة الواقعة في محيطها وفي مستعمراتها. ولظروف مجهولة كان ملك سيموتراس يعطي اسمه للعام ويباشر اختصاصات سياسية.

وبقاء هذا المنصب الذي أخذ يفقد كل وظائفه هو أحد تلك الخصائص التي تميز ذلك التحرج الذي كان يحسه القدماء في المساس بنظم الماضي، فحتى صغار الملوك

المحليين قد احتفظ بهم كموظفين. وفى بعض الأماكن نلمح حتى النهاية ملوكًا يشبهون أولئك الذين كانوا يبيعون العدالة فى قرى بيوسيا أيام هزيود، وقد احتفظت أثينا بملوك القبائل الذين كانوا يحضرون إلى البريتنيه وينضمون إلى ملك المدينة كى يحموا الشعب من الانتقام الإلهى، بالحكم فى تهم القتل التى توجه إلى الحيوانات والجماد. وفى إيليس كان الملوك الأفخاذ يكوّنون محكمة يرأسها أكبر موظفى الجهة. ولكن هذا النوع من الملوك نراه قائمًا فى آسيا الصغرى بنوع خاص. ففى ميتيلينا كانوا يفصلون مع البريتان فى مسائل الملكية العقارية. وفى نيزوس فى الاتهامات الخاصة بإهانة الحكام وبالهرب من الجندية. وفى كيميه كانوا يجتمعون تحت رياسة الفيصل، وكانت أعمالهم خاضعة لرقابة المجلس، وفى كيوس عقب ثورة ديمقراطية شبت حوالى عام ٦٠٠ نرى الملوك يعينون مع قائد حربى "ديماركوس" فى قانون واحد، ولكنه فى مدينة كان يوجد بها ملك نزل إلى مستوى "ملك قربان" كما يوجد فى "بريتان" يمكن الاعتقاد بأن الحزب المنتصر وضع اسم قائده الحربى بدلاً من اسم أحد أولئك الحكام المنتمين إلى النظام الأوليجاركى.

لقد استفاد من ضعف الملكية البدائية وتدميرها أولئك الذين عملوا لذلك منذ الأزل وهم يعون أو لا يعون ما يفعلون. فرؤساء العشائر الأقوياء أصبحوا سادة المدينة وظلوا كذلك خلال قرون. والعصر القديم كله كان خاضعًا لنظام نصف أبوى ونصف إقطاعى، كانت فيه المصلحة العامة عبارة عن توفيق غير مستقر بين عدة شخصيات تعود كل منها أن يسيطر على نويه.

وكان هؤلاء الأشخاص يتمتعون بنبالة الدم وكانوا يرجعون أصولهم إلى الآلهة، ولا أدل على تعليقهم أهمية كبرى على الممتد من بقاء العشائر التى تفرعت إلى أسر محصورة منذ زمن بعيد، ومن اهتمام العظماء بالاحتفاظ بالأنساب وبتاريخ بيوتهم، ولم يكن التفاخر فى أثينا بالانحدار من أسرة "الكميونيس" وفى إيلوزيس من أسرة "إيمولبيس" أقل من الافتخار فى آسيا الصغرى بالانحدار عن أسر ملكية. وحوالى عام

٥٠٠ نرى هيكاتيه يستعرض مزهواً فى مدينة "ميليه" شجرة نسبه، ويرتفع فيها إلى الجيل السادس عشر بواقع ثلاثة أجيال لكل قرن، أى إلى منتصف القرن الحادى عشر عند تأسيس مدينته. وبعد ذلك العصر بقليل نرى نصبًا جنائزيًا لأحد نبلاء كيوس يعدد له أربعة عشر جداً مما يعود بأصول أسرته إلى أوائل القرن العاشر. وفى أثينا كانت أسرة فيلايس تفتخر بعودتها إلى أصل مساو فى القدم فيزعم هيبوكلايديس -أحد أفرادها وقد كان "أركونتًا" فى عام ٥٥٥ / ٥٥٦ أن جده الثانى عشر كان البطل أياس، ولم يكن ملوك إسبرطة يرجعون إلى أصول أقدم من ذلك مادام بوليدورس الأجيدى وتيوبومبوس الإيريبونتيدى اللذين حكما حوالى عام ٧٢٠ تقول الراوية إنهما يرجعان، أحدهما إلى الجيل السابع والآخر إلى الجيل الخامس من أسرته.

وتقلبات الثروة ذاتها لم تكن تستطيع أن تسلب النبلاء مكانتهم الطبيعية وحقهم فى الاحترام. وفى الحق إن مثل هذا الانهيار كان نادراً وذلك لأنه كان يكفى أن ينتمى الإنسان إلى عشيرة شهيرة كى يكون له حق فى محاصيل ضيعة كبيرة وأرضها، وكى يتمتع بالثروات التى تستلبها أجيال عديدة على أسنة الرماح. وقد تكونت فى جميع أنحاء بلاد الإغريق طبقة من الأعيان كانت تطلق عليهم ألفاظ عامة، مثل: "الأفاضل" و"الأخيار" و"الأفاضل جميلو الطلعة" و"الأصلاء" و"السُّراة" و"الشرفاء" وكانوا أحيانًا يحددون تلك الصفات؛ فيسمونهم مثلاً "كريمو المحتد" أو "سادة الأرض" أو "الفرسان".

وكانت الصفة الأخيرة هى صفة "الفارس" التى يتعلقون بها أكثر من غيرها، فالنبيل كمالك الأرض وكمحارب، يكرس جهده لتربية الخيل التى تمكنه من التفوق فى المعارك. وبينما كان الدهماء من الجند لا يتسلحون بغير الحربة الصغيرة بل وأحيانا المقلاع، كان النبيل يلقى العدو بأسلحته البرونزية الثقيلة، رأسه مغطاة بالخوذة ذات الحاجز، وبقية جسمه محمى بالصدار ذى الصفائح المعدنية وبالجوارب الحديدية، والدرع فى يده اليسرى، والحربة الطويلة فى يده اليمنى، والسيف ذو الحدين متدل إلى جنبه. وكان يحارب مترجلاً، ولكنه حتى منتصف القرن السابع كان يذهب إلى ميدان المعركة فى عربة يقودها سائق. وبعد ذلك التاريخ عدل عن العربة وأخذ يمتطى جواداً

يتبعه سائس فوق جواد آخر. وعلى أية حال فقد كان حصان الحرب ممتطًى كان أو مشدودًا إلى العربة هو العلامة المميزة للنبلاء. وفي أكثر من موضع يوضح أرسطو العلاقة التى كانت قائمة منذ البدء بين الأوليجاركية ونظام الفرسان، وفى ذلك يقول: "إن أول حكومة خلفت الملكية عند الإغريق كانت تتكون من المحاربين، وفى البدء كانت من الفرسان، وذلك لأن الفرسان كانوا يكونوا قوة الجيوش ويضمنون لها النصر. وفى الواقع إن المشاة لم يكوّنون ذوى جدوى بغير نظام دقيق. ولما كانت التجربة تعوزهم فى العصور القديمة، فإنه لم تكن هناك قوة غير قوة الفرسان. ولما كانت تربية الخيل لا يستطيعها غير الأغنياء، فإننا نرى فى تلك العصور أن جميع المدن التى كانت قوتها الحربية تتمثل فى الفرسان كانت مدنا أوليجاركية. وفى البلاد الصالحة لمناورة الخيل تتكون بالطبيعة أوليجاركية قوية مادام الفرسان يكونون العنصر الأساسى فى الدفاع الوطنى وما دامت تربية الخيل لا يستطيعها غير أصحاب الثروات الكبيرة".

لقد كانت إذا فى عدد كبير من المدن الإغريقية طبقة مسيطرة من الفرسان. ومن هؤلاء جماعة "الهيبوبوت" أى مربو الخيل فى مدينة كالكيس، وجماعة "الهيبيس" أى الفرسان فى "إيريتريا". وفى كولوفون وماجنيزيا مياندر فى مقاطعة تساليا، وفى غيرها من مدن آسيا وكذلك كان الأمر فى أتيكا قبل العصر الذى ارتفع فيه إلى قمة النبلاء ملاك الأراضى الذين كانوا يُغِلُّون من أملاكهم أكثر من خمسمائة وحدة.

ولكنه حدثت فى القرن السابع ثورة اقتصادية كان لها أكبر الأثر فى الحياة السياسية والاقتصادية بجميع أنحاء بلاد الإغريق. فاكتشاف واستعمار عالم جديد قد أدى بفضل تنمية التجارة والصناعة إلى إحلال نظام النقد محل الاقتصاد الطبيعى. فكبار الملاك الذين اعتادوا أن يفوزوا بنصيب الأسد من الغنائم التى تعود بها الغزوات ورحلات القرصنة، قد أصبحوا قادرين على أن يحصلوا على مكاسب أخرى. فكانوا يملكون حقولاً وغابات، كرومًا وأشجار زيتون، مناجم ومحاجر، وكانوا يبنون السفن، ويعودون من الخارج بما يملأ خزائنهم. ولم يكونوا فى حاجة حتى إلى الانتقال للإقامة فى المدينة، إذ كانوا يقيمون فيها منذ الأزل، وكانت "الأجورا" هى مقر الحكومة كما كانت سوق الأعمال.

وهكذا غيرت الأرستقراطية من طبيعتها فى كثير من المدن الإغريقية. ففرسان كالكيس الذين كانوا يزرعون حقول القمح فى أرض السهل الخصيب قد أصبحوا أيضاً المستغلين لمناجم النحاس الغنية والمالكين لمصانع المعادن ومؤسسى المستعمرات فى ترافيا وفى الغرب، وفرضوا إرادتهم على اتحاد بنّائى السفن المزدهر. ومربو المواشى الذين احتكروا المراعى فى جميع أراضى ميجارا، أخذوا يحولون صوف خرافهم إلى نسيج يبيعونه إلى عامة الشعب، كما أخذوا يذهبون إلى مناطق البحر الأسود ليعودوا بالقمح والسمك من أسواق تلك الجهات. فـ "كركسوس" أخو الشاعرة "سافو" أحد نبلاء لزبوس؛ ينقل شحنة من النبيذ إلى مصر وينفق ربحها مع أجمل غوانى نوكراتيس. وصولون الأثينى الذى تنتمى أسرته إلى أسرة ميدونتيس الملكية، نراه يعوض ما بدد من ميراثه بفضل رحلات مربحة. وهكذا لم تصبح الثروة العقارية وحدها مصدر سلطة النبلاء، بل أصبح المال أيضاً.

ومع ذلك فإن النبلاء لم يكونوا وحدهم واضعى اليد على الثروات المنقولة، أى على المعدن النفيس الذى أخذ يُتداول بين طرفى البحر الأبيض المتوسط. ففى جميع بلاد الإغريق أخذت الطبقة العاملة من عمال وتجار تستولى على نصيبها، وتكون فوق الدهماء طبقة متوسطة. وهى لم تكن تمتلك أرضاً ولا خيلاً، ولكنها كانت تملك وسائل التسلح الخفيف، وكانت تصل أحياناً من القوة بفضل وفرة عددها إلى حد يهدد الفرسان بالخطر، بل إن بعض أفرادها استطاع أن يظهر من المهارة والذكاء والنشاط ما جعلهم يتفوقون على الآخرين، مما لفت إليهم الأنظار المبهورة بثراء مفاجئ. نعم إن طبقة النبلاء القديمة كانت تحتقر هؤلاء الأثرياء المحدثين حتى لنرى الشاعر تيوجنيس يُعْمِل فيهم نابه عندما يأخذ فى عضهم. ولكن لا عليهم من ذلك فكثير من السادة النبلاء الذين أصبحت مواردهم لا تتفق مع مراكزهم لا يرون بأساً فى أن يصهروا إليهم أى أن يصهر الكبرياء المعدم إلى الثراء المزهو. وهكذا تكونت أرستقراطية مهجنة حيث احتفظ الأصل والأرض بمكانتهما، ولكن حيث أصبح سلم القيم الاجتماعية يقوم على

الثروة مهما كان مصدرها. حتى لنرى من يمتدحون العصور الغابرة يصيحون بقولهم "المال يصنع الرجال"، "المال يخلط الدماء" ولكن تلك الصيحات تذهب سدى. فالبذخ مؤهل سياسي وكي يصبح للفرد الحق في مناصب الحكم يجب أن يكون على استعداد لأن يقدم الضحايا الفاخرة في احتفال توليته وأن يقيم للشعب الولائم والأعياد ويزين المدينة بالمعابد والتماثيل، وفي هذا ما يفسر جدوى الظهور في "الأجورا" في قمصان بيض كالجليد، ومعاطف حمراء، وتزيين الشعر بالحلي وبتجميل موتى الأسرة بنحر قطعان من الماشية على قبورهم وسكب قربان من الشراب من جرار ضخمة مثقوبة، حتى ليصيح تيوجنيس بقوله: "أي بلوتس (إله الذهب)! لأمر ما يبجلك البشر!" وفي الواقع أخذت الأرستقراطية تنقلب إلى بلوطقراطية أي "حكومة المال". وأصبح رجال الطبقة العليا يجمعون إلى الصفات المستمدة من نبل دمائهم صفات أخرى جديدة: كالأثرياء والمليئين!

وفي المدن العديدة التي استوطن بها هنا النظام كانت صفته المميزة دائمًا هي وضع السلطة بين أيدي عدد قليل "أوليجوي" ولهذا كان الإغريق يسمون هذا النظام بالأوليجاركية، أي حكم الأقلية ولا يسمونه بالأرستقراطية؛ لأن هذا اللفظ قد احتفظ به بنوع خاص لحكومة الأخيار "أرستوي"، أي حكومة النبلاء القديمة، ثم حكومة الصفوة من رجال الفضيلة والفكر عند الفلاسفة اللاحقين. ولكن تكوين الطبقة المسيطرة كان متباين الاختلاف تبعًا لنشأتها. فثمة بلاد لم تشترك في التوسع الاستعماري والتجاري وظلت مطوية على نفسها محتفظة بأخلاقها وتقاليدها الزراعية فظل كبار الملاك هم المسيطرون فيها وتلك كانت حالة تساليا وإيليس. وعلى العكس من ذلك يمكن أن نضرب المثل بجزيرة منعها ضيق أرضها وجدبها من أن تكون لزمن طويل أرستقراطية من ملاك الأرض، ثم دفعها مركزها الممتاز في البحر فجأة إلى الصف الأول، وتلك هي جزيرة إيجينا التي لم تعرف قط غير أوليجاركية من التجار. وفي أغلب الأحيان لم يكن الدرع الفاصل بين الثروة العقارية والثروة المنقولة محكم الحلقات وأصبحت الثروة

كمقياس عام الخاصية المميزة للأوليجاركية. ولقد رأينا أمثلة لهذا النظام فى كالكيس وميجارا ولزبوس وآتينا؛ ولعل أوضح مثل هو ذلك الذى نجده فى ميليه حيث كان يوجد سادة الأرض التى كان إله الخيرات "أمالتيه" يصب فيها الثروة! وكانوا يستخدمون فى زراعتها عبيدهم المسمون "بالجرجيت"، كما كان يوجد رجال الصناعة الذين يتحكمون فى جماهير الأيدى العاملة. وأخيراً رجال التجارة الخارجية الذين كانوا يوجهون الاستعمار والتجارة عبر البحار، وهؤلاء جميعًا كانوا يكوّنون معا طبقة الأثرياء التى تسيطر على السلطة العامة، وكان على رأسها أسرة "النيليين".

٢- أنواع الأوليجاركية

لقد رأينا فى نشأة النظام الأوليجاركىّ ما ينفى كل دهشة فى أن نجد أنواعًا متباينة من ذلك النظام. والفارق الأساسى بين الديمقراطية والأوليجاركية هو أن جميع الرعايا يعتبرون فى الأولى مواطنين بحكم القانون، وأما فى الثانية فالمواطنون بحكم القانون يتميزون عن المواطنين المتجنسين. فالأوليجاركية تفترض دائما تقسيم رعاياها إلى طبقتين تشترك واحدة منهما فقط فى الحكومة. ولكن عدد الطبقة العليا يختلف كثرة وقلة من مدينة إلى أخرى فيمتد أحيانا إلى أغلبية الرعايا، ويقتصر أحيانا على أقلية متفاوتة. كما أن الامتيازات التى تتمتع بها تتفاوت اتساعًا وضيقًا فى الحقوق. وهى تستند أحيانًا إلى نبالة المولد وأحيانا إلى الملكية العقارية مقدرة بحسب الدخل، وأحيانا أخرى إلى الثروة المنقولة وغير المنقولة مقدرة بحسب رأس المال أو الدخل. وفى الحالتين الأخيرتين كانت تحدد إما تبعًا لنصاب معين أو تبعًا لعدد الأفراد المنتمين إليها، ومن مدينة إلى أخرى كانت كل هذه العناصر تتداخل فى أوضاع متباينة.

وسط هذا التنوع المحير، نرى أرسطو يميز أربعة أنواع رئيسية، وبالرغم من أن تقسيمه يقوم على المنطق ومن ثم يعتبر تقسيمًا مصطنعًا، إلا أنه مفيد مريح، ولذلك سوف نحتفظ به مع تصويبه. وأرسطو يدرس الأوليجاركية بعد النظام الديمقراطى

ولذلك يبتدئ بالنوع الأكثر اعتدالاً كي يصل إلى النوع المتطرف. ولكننا سوف نقلب الوضع كي نستطيع أن نتتبع التاريخ وتطور النظم الطبيعي كما يجب. وأرسطو كمفكر نظرى يظل فى عالم الفكر المجرد، أما نحن فسوف ننفث الحياة فى الفكر بواسطة أمثلة محسوسة.

الأوليجاركية المتطرفة، أى النوع الرابع عند أرسطو، هى تلك التى يتمتع فيها الحاكم الأعلى بسلطة وراثية، ويمتلك من الثروات، ويقود من الأنصار والرعايا ما يجعل السيادة بين يدى رجل بدلاً من رجوعها إلى القانون، وهذا النظام يذكرنا بالملكية الأبوية فى المدينة المنظمة فى أسر، وتلك الأوليجاركية المركزة فى أسرة.

وتاريخ تساليا القديمة كله هو تاريخ لعدد من الأسر. ففى سهل بلاد الإغريق المنبسط كان الشعب المنتصر قد قسم الأراضى بين الأسر المتجمعة فى قبائل وأخضع السكان المنهزمين الذين لم يستطيعوا أن يعثروا على ملجأ فى الجبال المحيطة. فكان السادة يملكون ضياعا واسعة، وكانوا يزرعون الأرض الخصبة بواسطة قطعان من الأرقاء الذين كانوا يلتزمون بتقديم جعلٍ سنوى، وكان السادة أنفسهم يقومون بتربية الماشية، وكانوا كفرسان مغامرين يهوون الصيد وصراع الثيران. وعندما كانوا يرحلون للحرب كانوا يأخذون فى ركابهم فرقة من الأتباع على ظهور الخيل، وجموع كبير من الأرقاء المسلحين بالأسلحة الخفيفة، وفى لائحة أعدها أحد كبار الرؤساء نجد كل ضيعة ملزمة بأن تقدم أربعين فارساً وثمانين محارباً خفيفاً من المشاة. وكثير من أولئك الملاك الكبار كان يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك، ففى القرن الرابع قدم أحد الأفراد إلى الآثينيين مائتين أو ثلاثمائة فارس ومعهم أتباعهم. وتعهد أحد المستبدين بأن يقوم وحده بتموين الجيش الآثينى باللحم مقابل ثمن صورى تافه، وكانت جميع الحقوق السياسية محتكرة لأولئك الملاك الكبار المسمون "بالأخيار". نعم لقد تكونت تحت هذه الطبقة طبقة أخرى من الفلاحين الأحرار. وفى بعض الجهات طبقة من التجار والصناع، ولكن القليل من هؤلاء كان يتمتع بحالة طيبة وذلك لأن الجيش لم يكن

يشمل إلا على اثنين من المشاة ذوى الأسلحة الخفيفة لكل فارس واحد، وهكذا لم تحتل الطبقة الوسطى أى مكان فى الدولة، وأسماء القبائل فى المدن الكبيرة ذاتها تدل على أنها لم تكن مكونة لزمن طويل إلا من النبلاء ومربيّ الخيول، وقد دونت على النقوش قوائم بأسماء الأسر.

وكانت الأجورا فى تلك المدن مقفلة فى كل وقت أمام الفلاحين البسطاء، وأمام رجال المهن. وهكذا كانت تساليا خاضعة كلها لإشراف ملاك الأراضى، ولكن جمهرة السادة كانت تخضع لكبار الرؤساء، ومن هنا وُجِدَ ذوو البيوتات. فالألوديون أصبحوا سادة لارسا حتى استحقوا أن يتغنى بهم بندرا، وخطر لهم أن يصبحوا حكامًا "ساتراب" لبلاد الإغريق باسم "أكسرسيس" ملك الفرس. وفى كرانون اشتهر "الأسكوباديين" بما يتملكون من كنوز، وظلت فرسال خاضعة حتى منتصف القرن الخامس لبيت "الإيكيكراديين" ثم لبيت "أباروس"، وكان لجميع أولئك الأمراء بلاط مزدهر يجذب إليه الشعراء أمثال سيمونيد وأناكريون، وكان كل واحد منهم يود أن لو وحد تساليا بشرط أن يحكمها كلها.

وكانت أوليجاركية الأسرة تصلح أيضًا لمدينة كبيرة من التجار وملاك السفن، كما تصلح لبلد زراعة وتربية مواشٍ، ولدينا الدليل فى كورنثا حيث منع ضيق رقعتها وجدبها من تكوين طبقة نبلاء من ملاك الأراضى، ولكن مكّن موقعها البديع على بحرين جماعة ملاك السفن النشطين الأذكياء من احتلال المكان الأول فى تجارة البحر الأبيض المتوسط وجمع ثروة ضخمة. وهذا هو ما فعله "البكياديون" الذين كونوا أسرة ظلت محتفظة حقا بنقائها رافضة مصاهرة الأسر الأخرى، ومن الراجح أنها كانت تتولى قديمًا منصب الملكية وأنها قد احتفظت لرئيسها بجلال الملك مع احتفاظها بتعيين أحد أبنائها فى المنصب الأول للدولة وهو منصب البريتان، وكانت سياستها تجارية قبل كل شيء فأعدت ميناء على خليج سارونيكا وميناءً أخر على خليج كورنثه، ومدت بين الاثنين طريقًا من الخشب كي تنزلق فوقه السفن، وأنشأت مراكز للتجارة على طول

الساحل الشمالى الغربى لبلاد اليونان واحتلت مستعمرتى "كورسيرا" و"وراقوستا" والواقع أن أسرة البكياديين قد حولت أعمالها الخاصة إلى مشروعات عامة وأثْرَتْ مع إثرائها المدينة، وقد ظلوا السادة المطلقين ما لازمهم النجاح.

لقد كان يكفى أن لا يكون رؤساء أسر النبلاء خاضعين لأحد منهم، كى توجد أوليجاركية الأسرة ذات الرءوس العديدة، وإن لم تكن بعد كثيرة العدد. وكانت دائرة الاختيار لمناصب الدولة محصورة فى عدد من الأسر. وكانت جميع الوظائف تنتقل بالوراثة من الأب إلى الابن، والفرق الأساسى بين هذا النظام والنظام السابق كان ينحصر- فى نظر أرسطو- فى أن السلطات لم تكن مركزة بين نفس الأيدى وكان القانون يتدخل بالضرورة كى يحتفظ بوراثة الامتيازات. وإن لم يكن ثمة دليل على أن الأمور كانت تجرى دائمًا على هذا النحو على الأقل فى البداية. ففى المدن الزراعية يظهر أن هذا النوع من الأوليجاركية كان ذا طابع تقليدى بحت حيث نجد آثارًا من العصر الذى كان يوجد فيه ملوك تتفاوت درجتهم فى الملكية، مع تحفظ واحد هو أن أحدهم لا يستطيع أن يسمى نفسه عندئذ ملك الملوك. والمدن الحديثة نسبيًا والمستعمرات وبخاصة تلك التى تحتكر فيها السلطة الثروة التجارية هى التى نتصور وجود دستور من هذا النوع فيها مدون فى نص تشريعى. وباستطاعتنا أن نرى أى نوع من المنافسات كانت تنشب فى الأوليجاركية ذات الأسر المتعددة. فمن ناحية كان الملوك ذوو المركز المتواضع يطلبون المشاركة فى المزايا التى يتمتع بها الملوك الأكبر منهم، ومن ناحية أخرى كانت الأسر الأكثر ثراء مثل أسر ملاك السفن فى الموانئ تحاول احتكار جميع السلطات التى تقتسمها مع الأسر الأخرى الأقل ثراء.

وأول مثال كان يمثل بلداً للريفيين هو إيليدا التى كان سكانها منتشرين فى قرى عديدة، ولم تكن بها حتى القرن الخامس مدينة واحدة، فكان سكانها يتمسكون فى عناد بالنظم القديمة. وبتقاليد وأخلاق الحياة المقدسة حتى ليقول "بوليب" إن المرء كان يعثر بها فى عصره على أسَر لم يذهب فرد منها إلى مدينة إيليس منذ جيلين أو ثلاثة أجيال. وكان بها عندئذ عدد من الأفخاذ، لكل فخذ رئيسه وملوكه، كما كانت بها أرستقراطية محلية مكونة من عشائر تسيطر كل عشيرة منها على قرية وكانت السلطة

المركزية فى يد تسعين شيخًا كانوا يمثلون بلاريب قبائل "الهيراقليديين" الثلاث وكان أولئك الشيوخ المعينون مدى الحياة يُختارون من نفس الأسر بواسطة نظام أُسَرِىّ. وكان أولك الشيوخ يختارون بدورهم فى داخل تلك الأسر "الهللانوديل" والزعماء الذين يتولون الإشراف على الأفخاذ.

وقد أخبرنا أرسطو عن كيفية انهيار هذا النظام كما عرفنا به، فيقول :"عندما تكون الأوليجاركية موحدة فإنها لا تتعرض لتدمير نفسها بنفسها فأعضاؤها قليلو العدد يقودون الجمهور؛ لأنهم يعرفون كيف يقودون أنفسهم. ولكن الأوليجاركية تتحطم عندما تنهض فى جوفها أوليجاركية أخرى، وهذا هو ما يحدث عندما يقبض بيت على الحكومة كلها ولا يشترك جميع أفراد تلك الأقلية فى المناصب الكبيرة ودليل ذلك هو ما حدث قديما فى إيليديا. والذى حدث هو أن تخلت الأوليجاركية ذات الدرجتين عن مكانها لأورليجاركية يتساوى فيها جميع ذوى الامتيازات فلكلهم حق الانتماء إلى طائفة الشيوخ والارتفاع إلى مكانة الهللانوديل، وقد تضاعف عددهم وأصبحوا يُختارون بالقرعة. ويمكن أن نتساءل عندئذ عن عدد الأعضاء العاملين فى الأوليجاركية الأيلية. وما داموا قد أخذوا يعينون حاكمَيْن ساميين بدلاً من واحد، فإنه من الممكن أن نتصور فى يسر أن عددهم قد أصبح ضعف عدد الشيوخ فى النظام القديم. وهناك ما يؤيد هذا الفرض، ففى إبييدور كانت الأوليجاركية تتكون من المائة وثمانين وهم السادة "ذوو الأقدام المنعمة" الذين يعينون أعضاء المجلس كما يعينون الحكام، وكان عددهم يتناسب مع القبائل الدورية الثلاث.

والمثل الثانى نأخذه من ميناء تجارى كبير "فماسليا" كانت محكومة فى عصر سترابون بواسطة مجلس مكون من ستمائة عضو معينين مدى الحياة، يسمى كل منهم "تيموكوس". ومن بين هؤلاء الستمائة كانت تتكون لجنة الخمسة عشر المكلفة بتصريف الأعمال العادية. وثلاثة من بين الخمسة عشر كانوا يباشرون السلطة التنفيذية. وأحد هؤلاء الثلاثة كان الرئيس الرسمى للمدينة ولم يكن من الممكن أن يصبح الفرد

تيموكوسا إذا لم يكن له ابن شرعى ولم يكن ينتمى إلى أسرة تتمتع بحق المواطن منذ ثلاثة أجيال. وبالرغم من أن نظام الستمائة يعتبر نظامًا بالغ الضيق فإنه قد جاء بعد نظام أكثر ضيقًا، فلفظة "تميوكوس" ترجع فى الواقع إلى نشأة المدينة لأنها خاصة "بإيونيا" موطن مؤسسيها. ولم تكن تطلق فى الأصل بحكم اشتقاقها وبحكم ما وجد فى المدن الإيونية إلا على عدد قليل من الأشخاص الذين يتقلدون وظائف عامة، وفى ذلك الوقت كانت جماعة المواطنين تتكون من بعض أسر تتمتع بامتيازات خاصة. وكان منصب التيموكوس مقصورًا على رؤساء تلك الأسر.

وهذه الأوليجاركية المتطرفة لم تستطع أن تبقى إلى الأبد. فأرسطو يؤكد أنها أخذت تصطبغ بالصبغة المدنية السياسية بمعنى أن "أولئك الذين كانوا مبعدين عن المناصب أخذوا يشاغبون حتى استطاعوا أن يصلوا إلى حق إضافة الابن الأكبر إلى الأب، ثم إضافة الأبناء الآخرين بعد ذلك". وكان فى مثل هذا الإصلاح تغليب لمصالح الفروع الخاصة على وحدة العشيرة، ونتج عن ذلك أن استطاعت الأسر الأكثر ثراء أن تتمتع بتمثيل أكبر فى الحكومة، وأصبحت الأوليجاركية أكثر اصطباغًا بالصبغة السياسية أى المدنية بل الجمهورية، بمعنى أنها أصبحت تفسح للثروة مجالا أوسع من نبالة الدم، كما تقلصت أهمية العشائر لمصلحة الأفراد.

ولما كان نظام الوراثة القائم على درجة القرابة مطلقًا، فإنه لم يكن هناك بد من البحث عن وسيلة كى ينضم إلى طائفة المواطنين العاملين خير العناصر التى كانت مقصية عنها وذلك من مراجعة النظر مراجعة دورية فى السجل الذهبى. وقد تقرر فى ذلك الوقت أو فى إصلاح لاحق أن يكون عدد ذوى الامتيازات ستمائة. كان كل منهم يتمتع بلقب "تيموكوس"، وإن يكن هذا اللفظ قد غير من معناه إذا لم يعد يعطى أعضاء "السندريون" أى المجلس العاديين إلا مجرد الحق فى أن يرقوا إلى عضوية لجنة الخمسة عشر. ولقد مرت بنفس التقلبات مدن أخرى كثيرة يذكر أرسطو من بينها "هرقلية" و"إستروس" و"كنيد" وهكذا رأينا الأوليجاركية تتسع وتمر من نوع إلى نوع

آخر من الأنواع التى ميز بينها أرسطو، ولكن هذه الإصلاحات كانت أقل عمقًا مما يبدو. وفى تلك الموانى المزدهرة التى أخذ عدد السكان يزداد فيها بسرعة، لم تكن زيادة عدد المواطنين العاملين تتضمن حتمًا تغيير العلاقة بين هذا العدد وبين المواطنين السلبيين الذين لا سلطة لهم. وعندما كان عدد قائمة نوى الامتياز يزداد قليلاً، فإن مبدأ الدستور لم يكن يتغير، وكان الأمر ينتهى بتكوين أوليجاركية جديدة داخل الأوليجاركية التى اتسعت. وعندما أصبح عدد "التيموكوس" فى مساليا ستمائة احتل الخمسة عشر مكانة التيميكوس القدامى. وقد رأى شيشرون فى حالة شعب مساليا "صورة بارزة للعبودية" ذكّرته بنظام أثينا أيام حكم المستبدين الثلاثين.

وعندما تحولت الأوليجاركية من نظام الأسرة إلى النظام المدنى السياسى، فإنها لم تزل تعطى السلطة إلى أقلية من المواطنين، وإن تكن أقلية كبيرة إلى حد ما. فهى تفترض كما يقول أرسطو وجود عدد من الملاك أقل من عددهم فى النوع الأول (الأخير بالنسبة إلينا). وإن تكن ثرواتهم أكثر ضخامة. ولما كان الطموح يزداد بازدياد السلطة فإن هذا النفر قد أخذ يدعى لنفسه الحق فى التعيين لكافة وظائف الحكومة، ولكنه لما كانت سلطتهم لم تصل إلى الحد الذى يمكّنهم من الحكم بدون قوانين، فإنهم قد لجأوا إلى التشريع كى يعترف لهم بهذا الحق. ولذلك نرى هذا النظام يقرر فى الغالب بواسطة قانون يحدد عدد المواطنين العاملين على نحو ثابت لا يتغير.

وهكذا نرى عدداً كبيراً من المدن يحكم بواسطة الألف، ومن هذه المدن نجد اثنين فى آسيا الصغرى هما "كيميه" التى انتزع فيها الألف السلطة من الفرسان مما يدل فى الراجح على أن أرستقراطية المال قد حلت محل أرستقراطية المولد، ثم مدينة "كولوفون" حيث ظهر الألف فى الأجورا متدثرين بالمعاطف الحمراء التى تساوى وزنهم فضة، ومزينين بتيجان الذهب ومضمخين بالعطور. وفى لوكريدا الشرقية كانت عاصمتها "أوبانتا" محكومة بواسطة جمعية الألف. وكان معظم أولئك المواطنين الملزمين بتغذية حصان حرب ينتمون بلا ريب إلى المائة بيت أى إلى الأسر التى كانت ترتفع

بنسبها النبيل إلى عصر "آياس". وفي أوائل القرن السابع عشر نقلت أوبونتا نظمها إلى مستعمرتها "لوكر الزيفيرية"، ففيها أيضًا كان الألف يصدرون القوانين، وكانت الأسر الرئيسية تنتمي إلى نساء "المائة بيت" اللائي تبعن المستعمرين الأول. وقامت جمعية الألف في مدينتين أخريين مجاورتين لـ "لوكر الزيفيرية" هما "كروتونا" و"ريجيون". وقد ظلت هذه الجمعية تنعقد إلى جوار الجمعية الشعبية تحت اسم سنكليتوس أو إسكيليتوس، وقد كان هذا هو الحال في أعماق صقلية في مدينة أسكراجاس.

ولكن عدد الألف لم يكن قضاء محتومًا. ففي كثير من المدن الصغيرة نسبيًا كان يحدث أن نرى الشعب الشرعي يضم عددًا أقل من المواطنين، دون أن تزداد الأوليجاركية لهذا السبب ضيقًا. وعلى العكس كنا نرى مدنًا كبيرة تضم عددًا أكبر من المواطنين، ومع ذلك لا تزداد قربًا من الديمقراطية. وهكذا نلاحظ أن في "مساليا" و"هرقلية البحر الأسود" لم يكن بد من توسيع الأوليجاركية بواسطة إصلاح تقدمي لكي يقبل ستمائة عضو، وذلك بينما مجلس "سمندريون" الستمائة الذي كان يحكم "سيرافوزا" خلال عشرين عامًا قد ظل ممعنًا في الأوليجاركية في مدينة كثيفة السكان.

وفي تاريخ أثينا الدستوري في أواخر القرن الخامس نشاهد حقلاً خصبًا للتجارب حامية الوطيس، حيث تتنازع الأحزاب في غير هوادة حول النسبة الواجب إقامتها بين عدد رعاياها وعدد المواطنين العاملين. وفي سنة٤١١/٤١٠ عندما أصبحت أوليجاركية الأربعمائة بغيضة إلى شعب يتكون من حوالي ثلاثين ألف مواطن، كانت الفرصة سانحة لأصحاب المذاهب كي يبحثوا عن حل وسط. وشرّع تيرامين قانونًا يضع سلطة الحكومة "بين أيدي أقدر الأثينيين على خدمة الدولة بأشخاصهم وأموالهم، وعددهم خمسة آلاف كحد أدنى". وهكذا حرم دستور "خمسة الآف" – الذي كان فيه هذا الرقم يعتبر الحد الأعلى لا الأدنى– خمسة أسداس المواطنين من حقوقهم السياسية. ولقد استطاع هذا الدستور أن يقوم خلال عدة أشهر من عام ٤١٠ بعد

سقوط الأربعمائة. وفى عام ٤٠٤ اضطرت معارضة تيرامين الثلاثين إلى محاكاته، فأعدوا قائمة بثلاثة آلاف مواطن رأوا أن يشتركوا فى الحكومة، وأن تكفل لهم الضمانات ضد تحكم المستبدين. وأخيراً فى عام ٣٢١ قرر أنتيبا تروس أن صفة المواطن لا تمنح إلا لمن يملك رأس مال قدره ألفا درخم مساوياً لدخل يتراوح بين مائتين ومائتين وأربعين درخماً. وقد أدى هذا النصاب إلى تنحية اثنى عشر ألفًا من واحد وعشرين.

ومثل هذه الدساتير كانت تخفى علاوة على ذلك نظامًا أكثر إمعانًا فى الأوليجاركية. فمجموعة المواطنين كان كل امتيازها ينحصر فى حق حضور جمعية عامة عاجزة، وأما حقيقة السلطة فكانت مستقرة فى مجلس ضيق. وهذا هو ما يظهره تاريخ الأوليجاركية الأثينية. فالتعيين النظرى لخمسة آلاف ولثلاثة آلاف، لم يكن فيه أى حد لسلطة الأربعمائة ولسلطة الثلاثين المطلقة. نعم إننا هنا أمام محاولات ثورية، ولكننا نجد الأوليجاركية ذات الدرجات المتعددة حقيقة منتشرة وعادية فى جهات أخرى. وإسبرطة هى أشهر مثل لذلك حيث نجد الأوليجاركية الهرمية، ففى الطبقة السفلى نجد الهيلوت الذين لم يكونوا أحراراً، ومن فوقهم نجد البيرييك الذين لم يكونوا مواطنين. وفوق هؤلاء نجد الإسبرطيين. وفوق الطبقة السفلى التى تحضر الجمعية الكبيرة المسماة "أبلاّ" نجد الأنداد الذين يمتلك كل منهم قطعة من الأرض، ويدفع نصيبه فى الولائم العامة يكوّنون وحدهم الجمعية الصغيرة التى يذهبون إليها فى عدد آخذ فى التناقص المستمر. وفوق الجميع نجد مجلس الثلاثين شيخًا، هذا المجلس نفسه يقوده الخمسة "إيفور". وهو الذى يباشر السلطة الفعلية. وعندما كانت أثينا خاضعة لسلطة الأربعمائة كانت "تسوّس" بين أيدى الثلاثمائة وستين، وعلى غرار إسبرطة كانت كروتونا تبعًا لدستور بيتاجوراس تمتلك جمعية، وهيئة شيوخ علاوة على مجلسها الألفى.

والنوع الأخير من الأوليجاركية (الأول عند أرسطو) يتميز بوجود نصاب مرتفع بحيث ينحى الأكثر فقراً عن مناصب الحكم، ومع ذلك لا يمنع من ترك باب الطبقات

الممتازة مفتوحًا كى ينضم إليها مثلاً كل من يستطيع أن يحارب كـ"هيبوليت" أى كـ جندى خفيف السلاح. ومع أن المواطنين لم يكونوا يستطيعون أن يعيشوا بغير عمل، وأنهم كانوا يتمتعون برخاء لا يضطرهم إلى العيش على حساب الدولة. وعلى أية حال فإن عددهم كان من الكثرة بحيث لم يكن من الممكن أن تتركز السلطة فى شخص، ولم يكن بد من أن يعبّر عنها قانون.

لقد كان هذا هو النظام المتبع فى البلاد التى يوجد فيها كثير من الثروات الصغيرة، فعند فلاحين مثل "الماليين" كان يتمتع بحق المواطن الكامل جميع "الهوبليت" القدماء، أى جميع أولئك الذين يملكون سلاحًا كاملاً والذين أدوا الخدمة العسكرية. وفى المدن التى كونت اتحاد إبيوسيا خلال النصف الثانى من القرن الخامس والثلث الأول من القرن السادس نجد السلطات السياسية مقصورة على جمعية من ذوى النصاب، وجميعهم من ملاك الأراضى. وفى طيبة احتفظ القانون بعدد ثابت من الأنصبة التى لا تنتقل ملكيتها، وحرم المناصب على كل من زاول مهنة صغيرة منذ أقل من عشر سنوات. وفى "تزبيًا" كان يحرم من حقوقه السياسية كل من زاول مهنة آلية، بل وكل من يفلحون الأرض بأيديهم، وإن يكن من الحق أن النصاب لم يكن مرتفعًا، ففى أوركومينا كان محدداً بـ ٤٥ "ميدمين" أو ٢٣ هكتولرا من الحبوب، وهو ما كانت تنتجه خمسة هكتارات، فى زمن كانت الغلة فيه منخفضة، وكانت الأرض تزرع عامًا ثم تترك ضاحية للشمس عامًا آخر. ونستطيع معتمدين على عدد "الهوبليت" والفرسان الذين كانت تقدمهم كل مدينة للاتحاد أن نقدر عدد المواطنين فى طيبة بثلاثة آلاف، وبأكثر من ألف وخمسمائة فى "أركومينا" وبألف وخمسمائة فى "تيزبيًا" و"تناجرا"، وبسبعمائة وخمسين فى "إيتريزيس" و"تيزبين"، وبأقل من ذلك قليلاً فى "بلاتيا"، وبخمسمائة فى "هاليارد" و"ليباديًا" و"كورنيا" و"أكرايفيا" و"كدبيا"، و"كيرونيا" – وفى مدن كريت كان الشعب الشرعى يتكون من مواطنين ينضمون إلى جماعات الهيتاريا بعد أن يكونوا قد أدوا الخدمة العسكرية كأعضاء فى إحدى الفرق المسماة أجيلا، وكانوا

يعيشون معًا ويتناولون طعامهم معًا على حساب الخزينة. وكانوا يكونون كتلة كبيرة؛ ففي مدينة متوسطة الأهمية مثل مدينة "دريروس" كانت طبقتهم تضم في القرن الثالث مائة وثمانين شابًا، وهو رقم يقابل سبعة آلاف مواطن تقريبًا. ولكن القبائل التي تضمهم جميعًا كانت تحتفظ بمكان خاص لتلك الطائفة المكونة من الأسر الممتازة التي كان يؤخذ من بينها من يتولون السلطة التنفيذية.

وأمثال هذه الدساتير هي التي كانت إسبرطة تدعو إليها في أواخر القرن الخامس، ولقد اقترح أحد السفسطائيين من عملاء إسبرطة على مواطنيه باسم أحد الأحزاب في تساليا هذا النموذج في ألفاظ ناعمة، فقال: "سيقال لي إن أهل لاسيديمونيا يقيمون الأوليجاركية في كل مكان، وهذا حق، ولكنها أوليجاركية تمنيناها منذ زمن طويل. واسم الأوليجاركية يصلح لمثل تلك الحكومات بالقياس إلى أولئك الذين يستحقونها في بلادنا ذات الحكومة الأسرية، وهل توجد في عصبتهم مدينة مهما تكن صغيرة لا يشترك ثلث مواطنيها في تصريف أمورها؟ ومن لا يملك الوسائل اللازمة لحصوله على السلاح واشتراكه في السياسية، فإن "لاسيديمونيا" ليست هي التي تنحيه عن الحياة السياسية، وإنما هي الثروة، وهو لا ينحى إلا للفترة التي يحصل فيها على النصاب الشرعي".

والأوليجاركية المختلطة تجاور عن قرب الديمقراطية المختلطة بحيث يستحيل أن نحدد في دقة أين تنتهي حداهن وأين تبدأ الأخرى، فمبادئ الدستور الأوليجاركي الذي كان مطبقًا في أثينا منذ منتصف القرن السابع لم تكن في حاجة لأن تُغيَّر تغييراً كبيراً بواسطة إصلاح "سولون" كي تصلح لنظام مهد الطريق للديمقراطية المطلقة. فذلك الدستور النِّصابي أو التيموقراطي كان يقسم الشعب إلى أربع طبقات تتوزع بينها المناصب والرتب تبعًا للدخل العقاري. وعندما ألغى كليستن هذا النظام وأعلن المساواة الكاملة تقريبًا بين جميع الآتينيين، لم يمسك أعداء الديمقراطية عن إظهار أسفهم على "دستور الأسلاف"، وإننا لنعلم ذلك من تحليل منشور تسب فيه أحدهم

آراءه الخاصة إلى دستور مزعوم صادر عن "دراكون" وفيه يقترح منح الحقوق السياسية، بما فى ذلك دخول المجلس وشغل الوظائف الثانوية للمواطنين الذين يستطيعون أن يتسلحوا بسلاح الهوبلسيت أى السلاح الخفيف، ولكن على أن يُنتخب "الأركونت" وأمناء الخزينة من بين أولئك الذين يمتلكون رأس مال قدره ألف درخم، وأن يُنتخب "الاستراتيجيج" أى القواد و"الهيبارك" أى قادة الفرسان من بين أولئك الذين يمتلكون رأس مال قدره عشرة آلاف درخم، ولهم أولاد شرعيون يتجاوز سنهم العاشرة.

وفى الواقع إن خصوم الديمقراطية الأثينية كانوا يؤسسون- كلما استطاعوا تحقيق أغراضهم- أوليجاركية عنيفة مثل أوليجاركية الأربعمائة، وأوليجاركية الثلاثين، أو يعطون على الأقل السلطة إلى أقلية مثلما فعل "تيراميدن" و"أنتيباتروس"، ومع ذلك فقد وجد من رجال السياسة من ظنوا أنه من الممكن كبت الديمقراطية دون الوقوع فى الأوليجاركية، ففى عام ٤٠٣ اقترح المدعو "فورميزيوس" قصر الحقوق السياسية على الملاك الآثينيين، أى على ما يقرب من خمسة عشر ألف مواطن، من بين ما يزيد على العشرين ألفًا، وهكذا خلقت أوليجاركية بالغة الاختلاط، وإن كان فى ذلك تحطيم لمبدأ الديمقراطية.

وإلى كل هذه الأنواع من الأوليجاركية يضاف نوع أخير هو الديمقراطية السوفسطائية. ولقد أعطانا أرسطو تفصيلات طريفة عن الحيل التى كانت تسمح بأن ينتزع من الشعب فى الواقع الحقوق التى يعترف له بها نظريًا حتى تصبح مجرد خداع للأبصار، وهذه الحيل تتناول خمسة أهداف: الجمعية ووظائف الحكم، والمحاكم، وتملك الأسلحة، وساحات الرياضة.

"فبالنسبة للجمعية يسمح للجميع بحضورها ولكنهم يفرضون غرامة على المتخلفين، غرامة يلزم الأغنياء فقط بدفعها، أو بدفع غرامة أكبر من الفقراء. وبالنسبة لوظائف الحكم يحظر على من يملكون النصاب الاعتذار عن توليها بينما يسمح بذلك للفقراء. وبالنسبة للمحاكم تفرض الغرامة على الأغنياء الذين يمتنعون عن الجلوس

فيها، بينما يعفى منها الفقراء، أو تكبر الغرامة على الأولين وتنخفض إلى حد التفاهة على الآخرين، كما نلاحظ فى قوانين كاروندراس. وأحيانًا يكفى أن يسجل المواطن اسمه فى السجلات المدنية كدليل على أنه قد دخل الجمعية أو المحكمة، ولكن من يتغيب بعد أن يسجل اسمه يتعرض لغرامات كبيرة، وهم يقصدون بذلك إلى أن يصرفوا الناس عن تسجيل أسمائهم وبالتالى عن الحضور فى المحكمة أو الجمعية. وكان نفس النظام التشريعى متبعًا بالنسبة لتملك الأسلحة ولمزاولة الرياضة البدنية، فكانوا يسمحون للفقراء بألا يسلحوا أنفسهم بينما يعاقبون الأغنياء. وعند عدم التردد على ساحة الرياضة كانت تفرض الغرامة على هؤلاء ويعفون منها أولئك بحيث يذهب إليها الأغنياء خوفًا من الغرامة، ويمتنع الفقراء ما داموا لا يتعرضون بامتناعهم لأى أذى".

الفصل الثالث

النظم الأوليجاركية

لقد كانت للأوليجاركية نفس أدوات الحكم التي كانت للديمقراطية. ولو أننا نظرنا إلى الأمور نظرة سطحية لما وجدنا فارقًا بين النظامين، إلا في عدد الذين يستفيدون منهما، ففي كليهما يستطيع جميع المواطنين المتمتعين بحقوقهم أن يحضروا الجمعية وأن يجلسوا في المجلس وأن يختاروا حكامًا، ولكننا عندما ندقق النظر نجد أن مسألة العدد لها من الأهمية ما يجعل النظم المتحدة المظهر مختلفة في حقيقتها تمام الاختلاف.

١- الجمعية والمجلس

إن السيادة من حيث المبدأ مركزة فى مجموع المواطنين العاملين، وهم يزاولونها فى الجمعية المسماة "إكليزيا" أو "هاليا". وهم يُنحوُّن عن اجتماعاتهم بقية الشعب من الجمهور فاقد الأهلية المسمى "بليتوس". وفى مدن تساليا كانت الأجورا تسمى "ميدان الحرية"، ولكن على أى نحو يجب فهم هذا اللفظ؟ لقد كان الحكام مكلفين بأن يحتفظوا بالميدان العام نقيًا من كافة السلع، وأن يبقوه محظورًا على الصانع والفلاح وكل فرد من هذا النوع.

فى الأوليجاركية التى يكثر فيها عدد الأغنياء كثرة نسبية، كان منطق النظام نفسه يقتضى أن يتخلى الأقل ثراء عن إدارة دفة الأمور إلى الأكثر ثراء، أى إلى المجلس، أو إلى جمعية ضيقة، أو إلى الحكام. وكانت هناك عدة سبل للوصول إلى هذه النتيجة، فأحيانًا كان لا يسمح للجمعية إلا بمناقشة الاقتراحات التى تعد فى المقامات العليا، وتلك كانت وسيلة لإعطائها صوتًا فى المداولات مع حرمانها من حق المساس بالدستور، وكانت تمنح أحيانًا الحق فى وضع خبراء لتنفيذ المشروعات التى تقرر خارجًا عنها ولكنها لا تملك تعطيلها، بل وأحيانًا لم تكن تُعطى إلا رأيًا استشاريًا مع التخلى عن حق اتخاذ القرارات إلى الحكام. ففى مدن كريت كان المواطنون المؤهلون يستطيعون أن يأتوا آلافًا إلى الأجورا، ولكن لم يكن لهم إلا الموافقة الشكلية برفع الأيدى أو بالتصويت السرى على المقترحات التى يقدمها إليهم المجلس والحكام، بل وأحيانًا كانوا يُعتبرون الشهود الآليون الصامتون لبعض القرارات الرسمية مثل التبنى أو استقبال السفراء الأجانب.

لقد كانوا يرون من الأفضل عدم دعوة جميع المواطنين فى وقت واحد. ففى مدن "بيوسيا" فى القرن الخامس كان الشعب النِّصابى مقسمًا إلى أربعة أقسام، تتداول

بالتناوب وظيفة المجلس وتقديم المشروعات للجمعية العمومية للحصول منها على الموافقة النهائية التى لم يكن فيها أى شك. وعلى هذا النحو لم يكن يشترك فى إدارة الأمور من بين سكان طيبة البالغ عددهم ثلاثة آلاف تقريبًا غير ٧٥٠ مواطنًا فى نفس الوقت. وقد وضع مشرعو المذاهب من الآتينيين حدودًا لهذا النظام بوضع دستور الخمسة آلاف، فهذه الخمسة آلاف كانت تقسم هى الأخرى إلى أربعة أقسام، وفى كل قسم كان الرجال الذين يبلغون الثلاثين من عمرهم يكوّنون مجلسًا، وكان كل من هذه المجالس يقوم لمدة سنة، وعلى هذا النحو كان المجلس العامل يتكون من ٨٠٠ إلى ٩٠٠ عضو تقريبًا. وفى المناسبات الخطيرة كان من الممكن أن يضاعف المجلس. وفى هذه الحالة كان كل عضو يختار عضوًا إضافيًا من بين المواطنين الذين تتوفر فيهم نفس شروط السن، وكانت الجلسات تنعقد فى الظروف العادية كل خمسة أيام، وكان مكتب المجلس يتكون من خمسة مراقبين يعيّنون بالقرعة، وفى كل يوم يعين واحد من الخمسة بالقرعة أيضًا ليتولى الرياسة. وكل عضو لا يكون حاضرًا وقت افتتاح الجلسة كان يدفع غرامة قدرها درخم واحد، وذلك ما لم يكن قد حصل على أجازة نضامية. ولكن هذا التنظيم ظل حبرًا على ورق ما دام زعماء الأوليجاركية المتطرفة وهم الأربعمائة يتمتعون بالسلطات الثورية، وقد حصلوا على حق دعوة الخمسة آلاف عندما يرون داعيًا لذلك، ولكنهم لم يفعلوا ذلك مرة واحدة. ومع ذلك فقد قام هذا التنظيم فعلاً خلال العدة أشهر التى أخر فيها نظام "تيرامين" العودة إلى الديمقراطية. فهناك وثيقة رسمية تنبئنا بقيام لجنة من المراقبين لهم رئيس.

وبدلاً من تقسيم الجمعية إلى عدة أقسام كانت الأوليجاركية تفضل أحيانًا أن تقيم بين الجمعية العامة والمجلس جمعية ضيقة متمتعة بثقتها. وهذا هو ما حدث فى إسبرطة. فمن حيث المبدأ كان لجميع الإسبرطيين البالغين من العمر الثلاثين والمقيمين فى القبائل، والمعدّين بالتربية العامة والمقبولين فى الولائم العامة؛ الحق فى حضور "الأبلا" أى الجمعية العامة، وكان عددهم فى الأصل تسعة آلاف كما نعلم، وكانوا

يجتمعون في سهل يقع على ضفة نهر "الإيراتوس" بين جسر "بابيكا" وبين "السكناكيون"، وكانوا يتناقشون في الهواء الطلق وقد جلس الملوك والشيوخ على كراسي خاصة، بينما تكدس الآخرون على المقاعد أو جلسوا على الأرض. وكانت الجمعية تنعقد انعقاداً عادياً مرة في كل شهر على الأقل وقت تمام القمر، ولكن الدورات غير العادية كانت عديدة، وحتى أواسط القرن الثامن كانت الأبلا تتمتع بسلطات واسعة. فكان لها حق التعديل وإن لم يكن لها حق الاقتراح، وكانت تعلن الحرب وتشرف على عمليات القتال، وتعقد معاهدات التحالف والصلح وتعين الشيوخ والحكام وتسوى المسائل الخاصة بوراثة العرش، وكانت تصوت بالصياح، وفى حالة الشك بطريقة الانحياز إلى أحد الجانبين، وهكذا كانت الأبلا تملك "السيادة والقوة".

ولكن عدد الأنداد أخذ يتناقص بسرعة، فالالتزام بتملك قطعة من أرض المدينة والتعهد بنفقات الولائم العامة هوى بالكثيرين منهم إلى الطبقة السفلى، وفى نفس الوقت رفعت الثروة المتزايدة عدداً قليلاً فوق مستوى الأنداد فكونوا الأرستقراطية المسيطرة. وقد وضع هؤلاء النبلاء الكبار الملكية تحت وصايتهم، وشلوا الجمعية العامة، وعندئذ أخذت الأبلا تجتمع فى بناء مسقوف يكفى لاحتواء حفنة المواطنين الحاضرين. وإذا كانت قد استمرت فى انتخاب الحكام فإنها اتبعت فى ذلك نظاماً صبيانياً يلغى فى الواقع حقها. وأما كهيئة مداولة فإنها لم تعد تستشار إلا من الناحية الشكلية، ويطلب إليها إبداء الرأى ولكن دون التقيد به. وفي ذلك يقول القانون "إذا أبدى الشعب رأياً منحرفاً فإن الشيوخ والملوك لا يسايرونه"، وقبل الدخول فى حرب أو حلف اليمين على معاهدة يحرص رؤساء المدينة على تعرف رأى الأغلبية، ولكن ذلك لا يمنعهم من أن يفعلوا ما يريدون، وعندما يتخذون قراراً فى مسألة داخلية فإنهم يعلنونه كأمر صادر إلى من يلزمهم اتباعه.

ومع ذلك فإن الأربعة وعشرين شيخاً والخمسة مراقبين لم يكونوا هم كل النبلاء. ففى الظروف الخطرية كانوا يجمعون فى لجنة سرية الحكام الرئيسيين والشخصيات

الأكثر ثراءً واعتباراً. وهذا المجلس الأكبر من "الجيروسيا" أى مجلس الشيوخ، والأصغر من "الأبلا" أى الجمعية العامة، هو الذى يسمى بالجمعية الصغيرة التى لم يرد لها ذكر فى التاريخ الذى قصه القدماء غير مرة واحدة، ولكننا نعلم أن أوليجاكية إسبرطة كانت محاطة بالأسرار الغامضة ونظام أوشكنا أن لا نلمح وجوده- ربما كان معتبراً جهازاً أساسياً فى حكومة إسبرطة.

ولا شك أن الهيئة التي ورد ذكرها كثيراً تحت اسم "اسكليتوس" أو "سنكيتوس" إنما كانت جمعية صغيرة على الطريقة الإسبرطية، جمعية منتقاه بكل دقة. وهذه الهيئة كانت تعمل حاملة أحد الاسمين فى مدينتى رجيون وأكرياجاس إلى جوار "ألهاليا" أو "ألبولا". وفى كروتونا إلى جوار "الإكليزيا" و"الجيروسيا". بل لقد وجدت مدن كانوا لا يدعون فيها الجمعية إلى الإنعقاد اكتفاء بدعوة "السنكليتوس".

وفى الأوليجاركيات التى تحتوى على عدد قليل من المواطنين كانت الجمعية تستطيع أن تحتفظ احتفاظاً فعلياً بحقوقها على نحو أيسر. ففى مدينة بولوفون كان الألف كلهم من كبار الأثرياء وكانوا يحضرون جميعًا إلى الآجورا على الأقل لكى يعرضوا بذخهم، وفى أوبونتا كان الألف يشرعون القوانين فى جمعية عامة، وفى كروتونا كان الألف يستشارون فى مسائل السلم والحرب كما تستشار السنكليتوس، وفى "مِساليا" كان الستمائة "إيموكوس" المعينون مدى الحياة يجتمعون فى سندريون ويكونون الأساس الصلب لهرم مدرج.

وفى مثل هذه الألوليجاركيات المحدودة كان فى الواقع من الصعب التمييز بين الجمعية والمجلس، ففى مساليا مثلاً من الممكن أن يعتبر "السندريون" جمعية عامة أو أن يعتبر "بوليه" وأن يعتبر الخمسة عشر "بوليه" أو لجنة تنفيذية. وفى إبيدورا يقولون أن المائة وثمانين كانوا يختارون من بينهم أعضاء البوليه المسمين "أرتينوس". ولكن اسم هؤلاء "الآمرين" يدل على أنهم لم يكونوا يختلفون كثيراً عن أرتينوس مدينة أرجوس المجاورة التى كانوا يكونون فيها هيئة من كبار الحكام متميزة عن البوليه تمام

التميز، والفارق الوحيد هو أن المدن الصغيرة لم تشعر بحاجة إلى أن تتخير مجلسًا من بين أعضاء الجمعية، بينما كانت المدن الكبيرة تقوم فيها منذ عصر الأوليجاركية ثم فى ظل النظام الديمقراطى بعد ذلك- هيئة تسمى بولا وهاليايا.

من كل ما نستطيع علمه عن الجمعية فى المدن الأوليجاركية تخلص النتيجة الآتية: وهى أنه ما دام المبدأ الأوليجاركى يحرم الفقراء من كافة الحقوق، ويرفع الأكثر ثراءً فوق الأقل ثراءً فإنه لم يكن بد من أن تتركز السلطة السياسية فى المجلس.

وحيثما كان المجلس ذا صبغة أسرية، فقد كان يسمى عادة "جيروسيا". وكان هذا الاسم شديد المطابقة ذلك لأنه لم يكن يدخله إلا المتقدمون فى السن فحسب، بل لأن أعضاءه كانوا يحتفظون بمقاعدهم فيه مدى الحياة. ففى إسبرطة حيث لم يكن المواطن يستطيع أن يصبح عضوًا فى الأبلا قبل سن الثلاثين، لم يكن من الممكن أن يختار شيخًا، أى عضوًا فى "الجيروسيا"، قبل أن يصبح معفيًا من كل خدمة عسكرية- أى فى سن الستين-، ثم يظل عضوًا بعد ذلك مدى الحياة. وبالرغم من هذه السن المتقدمه فإن الانتخابات كانت قليلة الحدوث، وذلك لأن الجيروسيا الإسبرطية لم تكن تضم غير ثمانية وعشرين عضوًا بالإضافة إلى الملكية أى ثلاثين عضوًا من بينهم اثنان بالوراثة.

ويتحدث بلوتارك عن هذه الانتخابات بنغمة شعرية؛ فيقول "لقد كانت أورع المعارك بين البشر، وأقواها على إثارة الصراع، وكانت تدور بين الأخيار والحكماء لانتخاب أكثرهم خيرية وحكمة. وكان ثمن النصر صكًا بالفضيلة يمنح مدى الحياة مشفوعًا بسلطة شبه مطلقة فى الدولة". ولكن الحقيقة لم تكن بهذا الجمال. فالمرشحون كانوا يُختارون داخل محيط بالغ الضيق من المتمتعين بالامتيازات، وكذلك المحكمون المكلفون بإعلان - أى من المرشحين- قد أثار أكبر الصيحات المستمرة. ومن السهل أن نتصور أية فوضى كانت تسود مثل هذا الانتخاب.

ولقد أوضح أرسطو- الذى لا يتهم بالقسوة نحو النظم الأرستقراطية- نتائج هذا النظام بقوله "يميل الإنسان إلى الظن بأن الجيروسيا كانت تكفل للمدينة كل ضمان،

وذلك بحكم تكوينها من رجال ناضجين تربوا على نحو يحقق الفضيلة، ومع ذلك فإن سلطة تدوم مدى الحياة فى اتخاذ القرارات المهمة تعتبر نظامًا غير مبرأ من العيوب، وذلك لأن للذكاء كما للجسم شيخوخته". والتربية التى يتلقاها أعضاء الشيوخ لم تكن بحيث يطمئن المشرع كل الاطمئنان إلى فضائلها، ولقد رأينا أناسًا من الذين تقلدوا هذا المنصب تصل إليهم الرشوة، ويضحون بالمصلحة العامة فى سبيل المحسوبية، ولذلك ربما كان من الأفضل أن لو لم يعفوا من كل مسئولية".

فى إيليدا لم يكن التسعون شيخًا الممثلون للقبائل الثلاث يعينون بنفس الطريقة التى يعين بها الثمانية وعشرون فى إسبرطة، فلم يكن هناك بالنسبة لهم حد أدنى للسن، لأن كلاً منهم كان يمثل عشيرته وكان الولد يخلُف أباه، ولكنهم لما كانوا يظلون فى مناصبهم حتى الموت، فإنهم كانوا فى جملتهم هم أيضًا شيوخًا فى السن، ومن هنا نرى كيف كان المجلس يتكون فى المدن الأخرى التى يحمل فيها اسم جيروسيا مثل "ايفيز" و"كروتونا".

ولكن المجلس لم يكن فى حاجة إلى أن ينعت بصفة خاصة كى تظهر طبيعته الأوليجاركية. وقد يسمى "بوليه" فى النظام الديمقراطى، ويتكون من أعضاء معينين مدى الحياة، ففى هذه الحالة كان البوليه الأوليجاركى يضم عادة كبار الحكام بعد خروجهم من مناصبهم. وفى أثينا العتيقة كان يتكون من الأركونت القدماء. وهذا المجلس الأرستقراطى لن تمحوه الديمقراطية فى أى وقت، ولن يتوقف عن الاجتماع فوق "الأريوباجوس" أى تل أريس بأثينا، كى يفصل فى قضايا القتل، ولكنه قبل أن يقصر البوليه الحقيقى اختصاصه على هذه المسائل القضائية، كان يجمع إلى القضاء العالى سلطة مطلقة فى جميع المسائل المتعلقة باحترام القوانين، والمحافظة على النظام ومسئولية الحكام، والعلاقات مع الخارج. ومن الراجح أن نرى هيئة مماثلة بكيوس فى البوليه الذى أقامت الثورة إلى جواره فى عام ٦٠٠ بوليهٍ شعبيٌ آخر.

وأما فى كريت فلم يكن شك فى أن حكام كل مدينة فيها وهم المسمون "كوزميس" كانوا يدخلون البوليه بعد انقضاء العام الذى يتقلدون فيه منصب الحاكم ثم يظلون فى

المجلس مدى الحياة، ولا يتردد أرسطو فى أن يطلق على هؤلاء الأعضاء اسم الشيوخ. وفى كنيد لم يكن البوليه يتكون بنفس الطريقة التى يتكون بها فى كريت وفى أتينا لأنه كان يضم عدداً محدوداً من الأعضاء ولكن أولئك الأعضاء كانوا يظلون أيضًا مدى الحياة ويبتون فى المسائل المهمة تحت رياسة "الأفستير".

رأت بعض الألوليجاركيات خطرًا فى وجود بوليه كثير العدد، فأحلت محل المجلس الكبير مجلسًا ضيقًا أى لجنة. ويرى أرسطو فى هذه اللجنة التحضيرية نظامًا يتعارض تعارضًا أساسيًا مع مبدأ الديمقراطية فيقول: "إنها لضرورة حتمية أن توجد هيئة مكلفة بإعداد مناقشات الشعب حتى توفر عليه وقته، ولكنه إذا كان عدد هذه الهيئة قليلاً كان هذا هو الأوليجاركية، ولما كان عدد أعضاء تلك اللجنة التحضيرية قليلاً، فإن اللجنة المذكورة تأخذ صبغة أوليجاركية. وحيثما توجد الهيئتان معًا أى اللجنة والبوليه نرى اللجنة هى المسيطرة ذلك لأن البوليه يقوم على المبدأ الديمقراطى بينما تقوم اللجنة على المبدأ الأوليجاركى".

والرأى الذى يبديه أرسطو يستند إلى عدة أمثلة، فحكومة التجار التى قامت فى كورنتا بعد سقوط "الكبسيليديين" كانت تستند إلى "جيروسيا" مكونة من ثمانين عضواً يُختارون من القبائل الثماني، كانت كل قبيلة تعين تسعة أعضاء عاديين ثم عضو لجنة. وكان أعضاء اللجنة الثمانية يكونون مجلسًا أعلى، وكان هذا المجلس هو الذى يقدم المسائل إلى الجيروسيا معدة إعداداً كاملاً، وقد نقلت كورنتا هذا النظام إلى واحدة على الأقل من مستعمراتها.. ففى كورسيرا كان أعضاء اللجنة يعملون باتفاق مع اللجنة التنفيذية للبوليه، وكان رئيسهم هو الذى يرأس جمعية الشعب، وهكذا نستطيع أن نفسر كيف أن لفظ عضو اللجنة التحضيرية كان يطلق في المدن الأخرى أحيانًا علي نفر منهم، وأحيانًا أخرى، بل وغالبًا،كان يطلق على هيئة من كبار الحكام الذين يديرون من الخارج أعمال المجلس. ففى دلف كان أعضاء المجلس الثلاثين يقسمون إلى قسمين نصف سنويين. وكان زعماء كل قسم يعينون مع الأركونت فى الوثائق الرسمية.

ولذلك لا غرابة فى أن نرى هؤلاء الأعضاء يسمون فيما بعد "أعضاء اللجنة التحضيرية". وفى بلاد أخرى مثل "هستياأ" نرى أعضاء اللجنة التحضيرية يتولون السلطة التنفيذية، وفى أيرتيريا يلوح أنهم كانوا رؤساء الدولة، فكانوا هم حراس الأختام والمحفوظات، وبين أيديهم كان المواطنون يحلفون اليمين، كما كانوا يعلنون الجوائز العامة، ويديرون المالية والسياسة الخارجية، كما كانوا رؤساء "البوليه"، وبهذه الصفة كانوا يحررون النصوص التى تجرى عليها المداولات، ولم يكن الموظفون الآخرون يملكون أن يقترحوا مراسيم إلا بواسطتهم، وبالجملة كانوا- كما يقول أحد النقوش- هم الرؤساء. وفى عام ٤١١ بعد أن وقعت كارثة صقلية ورفع الحزب الأوليجاركى فى أتينا رأسه، نراه يبدأ بمحاكاة هذا النظام فيجرد البوليه من سلطاته ويعهد إلى لجنة تحضيرية من عشرة أعضاء بمهمة درء الخطر العام باتخاذ إجراءات استثنائية، ثم يضيف إلى هذه اللجنة عشرين عضواً جديداً، ويكلفها بإعداد المراسيم التى تراها ضرورية لسلامة الدولة، ثم بوضع دستور جديد.

٢- الحكام

كى نفهم مركز الحكام فى المدينة الأوليجاركية، يجب أن نعود إلى الماضى كما نلمحه من خلال الملاحم، فقد مر زمن كان الملك يزاول فيه سلطته بواسطة من كانوا يعاونونه فى مجلسه، وهم الشيوخ أو الرؤساء، وعندما لم يعد هو السيد ظلت السلطة التنفيذية بالطبيعة بين أيدى أولئك الذين ظلوا يكونون الجيروسيا أو البوليه، فأصبح المجلس هو هيئة الحكم العليا وظل دائماً كذلك. وهذه الحقيقة الأساسية تظهر حتى فى المدن التى تحولت فيها الأوليجاركية منذ زمن طويل إلى ديمقراطية، إلى حد أن أرسطو عند وصفه لدستور آثينا؛ نراه يجمع كافة مناصب الحكم الأخرى حول "البوليه" الذى يضعه فى القمة. ولكن هذه الحقيقة تبدو أكثر وضوحاً فى النظام الأوليجاركى الذى تتصل أصوله اتصالاً مباشراً بالنظم الهوميرية، والعلاقات الوثيقة الدائمة بين مناصب الحكم وبين المجلس تفسر الكثير مما يبدو شاذاً فى مظهره.

وقد رأينا كيف أن أعضاء اللجنة التحضيرية كانوا يعتبرون- تبعًا للمدن المختلفة- مديرين لأعمال البوليه، أو مفوضين لأمور الإدارة. وقد ظل تقسيم العمل السياسى غير محدد أيضًا بالنسبة "للأرتينوس" أو "الأرتينيس" فى إيبيدورا وأرجوس. وهناك عدة نظم تستحق الاهتمام من هذه الناحية، وهى: نظم "الديميرجوس" و"التيموكوس" و"الأيسمنتيس" و"البريتان".

ولفظة "ديميرجوس" تدل فى ذاتها على قدمها السحيق، فهى ترجع إلى العصر الذى ابتدأ فيه تنظيم المدينة يتخلص من نظام الأسرة، فهم كالصناع "أولئك الذين يعملون للجمهور". ونظام الديميرجوس من أشد النظم غموضًا فى بلاد الإغريق وأقلها تحديدًا، ومع ذلك فقد انتشر فى البليبونيزيا (أركاديا، وإيليدا وأكايا وأرجوليدا)، وفى المؤسسات التى أقامها الدوريون والأكيون خلف البحار (أمورجوس، وأستيبالايا، ونيسيروس، وكنيد، وكرسونيوس فى منطقة البحر الأسود، وبيتيليا فى إغريقيا الكبيرة)، وهناك مدن ظهر فيها هذا النظام فى وضوح على شكل مجلس بالغ القدم مثل إيليدا وكان يعمل أحيانًا فى هذا الوضع إلى جوار البوليه الأحدث عهدًا، كما نرى فى أرجوس مثلاً. وفى مدن أخرى نراه يتحول فى صراحة إلى هيئة حكم عليا تتمتع دائمًا بحق خلع اسمها على السنين، ولكنه فى الغالب يستحيل علينا تمييز اختصاصاتها، وليس ذلك لنقص الوثائق الكافية فحسب، بل لأن هذا النظام أيضًا كان شيئًا غامضًا مهجنًا قليل التطور.

ونظام التيموكوس لم يوجد إلا فى مدن إيونيا ومستعمراتها، وفى هذا اللفظ ما يدل على أن أصحاب هذا المنصب كانوا كبار الحكام، ولا شك أنهم كانوا كذلك فى العصور البعيدة القدم على الأقل، وابتداء من القرن الخامس نرى إلى جوارهم حكامًا آخرين، ولكنهم احتفظوا دائمًا باختصاصات دينية. ولما كانوا يسيطرون على البريتينيه فقد ظلوا كالبريتان على صلة وثيقة بالمجلس، ففى تييوس نراهم يطلقون- باسم المدينة- اللعنات التى تضمن احترام القوانين، ويرأسون حفلات العبادة ويشتركون مع

الأستراتيج فى اقتراح المراسيم. وفى بيينا كانوا يقترحون على المجلس المراسيم، وكان مقرهم هو الموقد العام المسمى "تيموكيون". وفى "نقراطيس" كانوا يوقعون الغرامات على مقدمى الضحايا الذين لا يقومون بواجبهم نحو "البريتينيه".

ونظام "الأيسمنيتوس" كان أكثر غرابة. فاللفظ يدل على أنهم كانوا حفظة المجاملات والعادات الطيبة. وتاريخه يعود بنا إلى العصر الذى لم يكن الإيونيون قد انفصلوا فيه بعد عن بلاد الإغريق ذاتها. والذى اتخذت فيه باترسيا فى مقاطعة أكيا إلهًا "ديونيسوس- الأيزمنيتى". وفى آسيا الصغرى لم يكن هؤلاء "الأيزمنوت" رؤساء البروتوكول يعملون كأعضاء فى المجلس. وفى الملاحم الهوميرية كان هؤلاء الأشخاص المنحدرون من سلالة الأمراء يختارون كى يُنظِّموا الرقص والألعاب فى الأعياد. ولذلك لا يدهشنا أن نرى فى ميليه جماعة الأشراف القدماء يتخيرون كل عام "أيسيمنيتوس" لكى يرأس الاحتفالات العامة وعلى رأسه التاج حتى كان يسمى فى المدينة نفسها بحامل التاج "استفانوفور" الذى تسمى السنة باسمه "إيبونيموس". وهكذا أصبح منصب "الأيزمنيتوس" هو منصب الحكم الرئيسى فى المدن الإيونية. ففى نكسوس أصبحت السنة تحمل اسم اثنين من أصحاب هذا المنصب. وفى تيوس كان أيسمنيتوس واحد له الحق فى أن يحكم أحكامًا قضائية تصل إلى حد عقوبة الإعدام. والظاهر أن إيوليدا قد استعارت هذا النظام عن إيونيا، ذلك لأن أرسطو أشار إليه فى كتابه عن دستور كيميه.

وعلى أية حال فإن الإيوليين قد أعطوا هذا اللفظ الخاص بالمشرف على العادات معنى أوسع، فكانوا يطلقونه على الشخصيات المزودة بسلطات استثنائية كى يعيدوا السلام بين الأحزاب، ويصدروا مجموعة قوانين. وهكذا أصبح نظام الأيسمنيتوس نوعًا من الديكتاتورية فى الداخل يمنح لزمن محدد أو لمدى الحياة، أى أصبح نظامًا استبداديًا انتخابيًا كما يقول أرسطو. ومن هنا نرى بتاكوس الذى خلد فى ميتيلينا هذا المنصب يسميه خصومه الذين تسيطر عليهم الذكريات الهوميرية مستبدًا أو ملكًا.

وبينما كان هذا المنصب يتقلده فى آسيا الصغرى حكام عاديون أو استثنائيون، نراه يبقى متصلاً فى إحدى مقاطعات بلاد الإغريق ذاتها بنظام البوليه، فكان أهل ميجارا الدوريون يطلقونه على أعضاء اللجنة الدائمة فى البوليه. وإلى جوار "البوليتيريون" أى قاعة مجلس الشيوخ كان يقوم عندهم "الأيسمنيون" وقلدت مستعمرات ميجارا نظمها من هذه الناحية، فكان نظام الأيسمنتيس" يقوم فى سيلينونتا منذ القرن السادس كما وجد فى سالامبريا وكالسيدونا وكالاتيس وكرسومينوس، وفى تلك المدن كان يوجد رئيس لهذا النظام يتولى أيضًا رياسة البوليه على نحو ما كان يفعل رئيس البريتان بأتينا.

وأما عن البريتان، فإن نظامهم هو الذى يظهر لنا بوضوح كيف أن الشيوخ الذين كانوا يحيطون بالملك الهوميرى قد استولوا على السلطة، وكيف أنهم أخذوا يباشرون تلك السلطة كهيئة أو يعهدون بها إلى فرد. وقد كان فى كل مدينة بريتانيه يقدمون فيه الضحايا الرسمية على المذبح العام ويقسمون لحمها بين الضيوف العموميين، وقديماً كان البريتينيه هو القصر. حيث كان الملك يدعو الملوك لأخذ رأيهم ولسكب نبيذ الشرف، وأما الآن فقد أصبح جميع الرؤساء، بمن فيهم الملك، سادة هذا البناء المقدس الذى يحمل اسمه وهم يكونون المجلس. وكان هذا المجلس يقسم فى الغالب أقسامًا تتناول وظيفة البريتان بالتناوب. واستمر الحال على هذا المنوال حتى فى المدن التى حطمت فيها الديمقراطية النظم الأوليجاركية، ولكنه كثيرًا ما حدث أيضًا أن تركزت جميع سلطة الأرستقراطية بين يدى بريتان واحد، ولم يكن هذا البريتان عندئذ رئيس المجلس فحسب بل كان فى الواقع رئيس الجمهورية المتولى للسلطة التنفيذية.

والصورة الأولى لهذا النظام كانت مألوفة فى بلاد الإغريق ذاتها. حيث كانت جماعة البريتان تكون عادة لجنة فى البوليه حتى ولو كانت مكلفة باختصاصات خاصة، كما حدث فى دلف. حيث كانت مهمتها محصورة فى المسائل المالية، وكانت الصورة الثانية مألوفة فى آسيا الصغرى. فأرسطو يذكر البريتان كحاكم أعلى لمدينة ميليه، وتخبرنا النقوش أن السنين كانت تسمى باسمه فى هاليكارناس وكيوس ديتوس

وجامبريون، ثم في مدن لزبوس بنوع خاص كميتيلينا وميتيمنا وإيريزوس وأنتيسا، وبواسطة كورنثه التي تعتبر شاذة في بلاد الإغريق ذاتها عرف الغرب نظام البريتان الواحد، ففي كورسيرا وريجيون كانت السنون تحمل اسمه.

وعلى غرار نظام الأيسمنيتيس والبريتان يلوح أنه لم تكن هناك حاجة إلى الإكثار من عدد الحكام، فالارستقراطية اكتفت بأن وضعت رئيسها إلى جوار الملك، ورأى الملك الذي أصبح هو نفسه في مرتبة الموظف سلطته تنتقل إلى منافسه في سرعة، ولقد سمى نبلاء آتينا مبعوثهم السنوى هذا باسم الأركون وبتكليفهم له بالمحافظة على حق العشيرة القديم نراهم يجعلون منه الشخصية الأولى في الدولة، تلك التي تخلع اسمها على السنين والتي تحمل محل الملك في البريتانيه. وعند اللوكويين سكان أوبونتا كانت الأركونتي يسيطر سيطرة مطلقة على جميع الإدارة وكان يرأس بنوع خاص الهيئات القضائية، وفي البلاد التي كان فيها البريتان شخصاً واحداً كان هو الذي يحتل هذه المكانة السامية، ويقول أرسطو: "إن سلطته في ميليه قد بلغت حداً جعلها تنقلب في سهولة كبيرة إلى النظام الاستبدادي، وفي كورنثه تمكن الباكياديون من أن يصبحوا السادة المطلقين خلال تسعين عاماً باحتفاظهم سنوياً بمنصب البريتان وبإعطاء هذا المنصب جوهر السلطة الملكية". والواقع أن اسم الحاكم الأعلى قد بلغ من التباين حداً نرى معه أحد قوانين الأليين لا يستطيع أن يعدد جميع الألقاب التي يحملها في نواحي البلد المختلفة فيسميه بلفظ عام غامض هو "ذلك الذي يتولى اسمى وظيفة".

وعندما أخذت المدن في الاتساع رأينا التقدم في تقسيم العمل السياسي والإداري يؤدي إلى زيادة عدد الموظفين والحكام. وهذه الظاهرة تتضح في المدن الأوليجاركية ذاتها وإن تكن بنسبة أقل منها في الديمقراطيات، ويكفينا أن نضرب لذلك مثلاً ما حدث في آتينا حيث نرى نبلاء المدينة القديمة يقيمون إلى جوار الملك والأركونتي بوليماركوس مكلفاً بالأمور الحربية، ثم ستة قضاة "تيسموتيتيس" يتولون القضاء.

والواقع أن تنظيم القضاء كان الحاجة الماسة التى تتطلبها بلاد الإغريق خلال القرون التى خضعت فيها للنظام الأوليجاركى.

فقديماً كان الملوك ومن حولهم أعضاء المجلس يستشارون فى الخصومات باتفاق أطرافها وعندما انقلب هذا القضاء التحكيمى إلى قضاء إجبارى كان من الطبيعى أن يوزع حق القضاء بين الحكام ورثة الملوك وبين المجلس كهيئة مستقلة. ففى بيوسيا سوّى هزيود وأخوه نزاعهما الخاص بالميراث بواسطة ملوك تيزبيه، وفى آتينا كان الأركونت الملك ومعه – فيما يبدو- ملوك القبائل يرأس المجلس الذى ينظر فى القضايا الخاصة بالنظام العام ويحكم فى المسائل الجنائية فوق الأيروباج "تل اريس"، ففى كورنثه كانت الجيروسيا هى التى تتولى القضاء فى المسائل الجنائية والسياسية، وفى إسبرطة لم يعد للملوك اختصاص فى غير المسائل الدينية، بينما احتفظت الجيروسيا بحق الفصل فى المسائل الجنائية وبالاشتراك مع الأيفور فى نظر جميع المسائل التي تتعلق بأمن الدولة من قريب أو بعيد وفي "لوك" كان الأركوني يفصلون في المسائل المدنية، ولكن المسائل الشائكة منها كانت تعرض على الكوزموبوليس وإذا لم يقبل أحد الطرفين حكمها حولت القضية إلى جمعية الألف العامة التى كانت تحكم بشنق الخاسر فرداً كان أو حاكماً.

ومع ذلك فلما كان الملك – منذ العصر الهوميرى- لا يستطيع أن ينتظر فى الأجورا من الصباح إلى المساء حتى يأتيه من يطلب تحكيمه فى المنازعات، فإنه كان ينتدب لهذه المهمة من يسمونه الديكاسبولوس. وهكذا نرى فى بعض المدن إلى جوار المجلس أو الحاكم المتولى سلطة القضاء العليا قضاة خاصين لنظر القضايا قليلة الأهمية، ومن هؤلاء الديكاستيس الذين نراهم يجلسون للقضاء فى جورتينا فى مرتبة أوفى من الكوزميس، وهم لا ينظرون إلا فى قضايا القانون العادى ولكل منهم اختصاص خاص يزاوله بواسطة سكرتير محفوظات، ولا شك أن القضاة الذين كانوا يعملون عند اللوكريين من سكان أوبنتا تحت إشراف الأركوس لم يكونوا مختلفين عن

هؤلاء القضاة، وفى هذه الطائفة أيضًا يجب أن ندرج القضاة الذين وضع دراكون نظامهم فهؤلاء القضاة البالغ عددهم واحدًا وخمسين كانوا يكونون هيئة تحل محل مجلس الأريوباجوس فى نظر قضايا القتل الخالى من سبق الإصرار.

ونحن لا نستطيع أن نتمهل كى نقدم قائمة لكافة الوظائف، ولذلك نكتفى بتوضيح خصائص الأهم منها.

فى نظام الأوليجاركية الأسرية كانت الوظائف وراثية ولمدى الحياة ومن ثم لم تكن تخضع لأية مسئولية، وهذا عيب خطير لم يغب عن فطنة أرسطو، وبالطبيعة كان هذا هو الحال فى الدول التى تتركز السلطة العليا فيها فى أسرة واحدة، كما كان الحال فى إمارات تساليا، بل وأيضًا فى الدول التى كانت السلطة فيها مقسمة بين بعض الأسر مثل ماساليا وكنيد واستروس وهرقلية، وأما فى النظام الأوليجاركى المختلط فقد كانت الوظائف سنوية وإن كان مبدأ استمرارها مدى الحياة يمكن فى هذه الحالة أن نلقاه فى تكوين المجلس، فالأركونت بآتينا والكوزميس بكريت لم يكونوا يعودون إلى الحياة العادية عند خروجهم من وظائفهم، إذ كانوا يكوّنون وحدهم البوليه، وكانت الصفة الأوليجاركية واضحة فى هذا المبدأ إلى حد جعل الديمقراطية الآتينية لا توافق على بقائه فى الأريوباجوس إلا بتخفيضه بإضافة نظام الاقترا ع إليه.

إذا كان حق الانتخاب امتيازًا يتفاوت عمومًا وقصرًا، فإن حق الترشيح كان هو الآخر أكثر تفاوتًا فشروط الترشيح كانت تحدد أحيانًا بالميلاد وبذلك كانت تعطى الأوليجاركيات المعتدلة فى نواحى أخرى طابعًا أسَريًا. ففى كريت كان المواطنون المتجمعون فى "هيتايريات" موزعة بين القبائل يختارون الكوزميس من بين أسر معينة، وهى الأسر التى تكون النخبة الممتازة فى كل قبيلة، وبعض المستعمرات مثل تيرا وأبولونيا كان نظامها يقصر اختيار حكامها على أحفاد المستعمرين الأول. وفى أغلب الأحيان كان النصاب هو الذى يحدد حق الترشيح.

وعند أفلاطون وأرسطو كان هذا التعيين المستند إلى المكانة الاجتماعية طابعًا مميزًا للأوليجاركية. ومع ذلك فقد أبدى أرسطو تحفظًا بقوله إنه إذا كان الاختيار يمتد إلى جميع ذوى النصاب فإن النظام يعتبر عندئذ أرستقراطيا بأسمى معنى لهذه الكلمة. ولا يعتبر فى الواقع أوليجاركيًا إلا إذا قصر الاختيار على دائرة محددة. بل إنه ليلاحظ أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى اعتبار مثل هذا النظام وسطًا بين الأوليجاركية والديمقراطية.

وبالرغم من أنه يتخذ من مبدأ النصاب أحيانًا إمارة مميزة للنظام الأوليجاركى فإنه يسلم مع ذلك بأن الديمقراطية يمكن أن تخضع مباشرة الوظائف العامة لشرط النصاب المتواضع. والواقع أننا نلاحظ فى تاريخ آتينا أن احتكار المناصب الكبرى التى عهد بها النبلاء إلى أكثر المواطنين ثراء، قد احتفظ به فى نظام الطبقات ذات النصاب بواسطة "سولون" و"كليستين"، وهذا هو السبب فى أن نرى الأحزاب الرجعية تستند فى بعض المناسبات إلى اسميّ هذين المصلحين الكبيرين اللذين يعتبران بوجه عام مؤسسيّ الديمقراطية. وفى حالات استثنائية كان الحكام يُختارون من بين رؤساء الجيش. فعند "الماليين" كان يشترط فيهم أن يكونوا قد تولوا قيادة أثناء الحرب، وعلى أية حال فإن تعيين الحكام يؤدى إلى تكوين أوليجاركية داخل الأوليجاركية.

واشتراط حد أدنى من السن لمباشرة الوظائف العامة، كان باستمرار إحدى القواعد التى يراعيها النظام. والمدن الديمقراطية قد اتخذت بلا ريب مثل هذه الاحتياطات. فالدستور الآتينى مثلاً إذا كان يسمح لجميع المواطنين بدخول الإكليزيا بمجرد بلوغهم سن الرشد وتأديتهم للخدمة العسكرية، فإنه لم يكن يفتح لهم أبواب البوليه والهليا إلا فى الثلاثين، ولم يكن يسمح لهم بالفصل فى القضايا عن طريق التحكيم إلا فى سن الستين.

ولذلك يمكن القول بأن الأوليجاركية الآتينية لم تذهب أبعد من ذلك بكثير فى هذا السبيل، ففى سنة ٤١١/٤١٠ لم يحدث غير التمسك بإبقاء سن الثلاثين شرطًا لعضوية

المجلس. وإذا كان بعض النظريين قد اقترح تطبيقه على كافة الحكام، فإن هذه الفكرة لم تنجح واكتُفى بتحتيم سن الأربعين فى أعضاء اللجان التى كُلفت بوضع الدستور الجديد أو بإعداد قوائم بالمواطنين. ولكن المدن ذات الصبغة الأوليجاركية البحتة قد ذهبت إلى أبعد من ذلك فهى لا تكتفى بجعل عضوية المجلس لمدى الحياة، فهى تكوّن الجيروسيا من بين شيوخ السن كما حدث فى إسبرطة.. حيث كان الأعضاء يتحتم فيهم الانتهاء من سن الستين، أو تكون البوليه من الحكام بعد خروجهم من الوظائف وهى توصد أمام الشبان إيصاداً محكماً باب مناصب الحكم المهمة.

وفى مدن صقلية يعترف الديمقراطيون أنفسهم بأنه لا حيلة مع القوانين التى تعترض سبيل الطموح المبكر. وفى كالكيس لم يكن بد من بلوغ الأربعين كى يتطلع المواطن إلى أية وظيفة، بل وإلى أية سفارة. والمشرف على الساحة الرياضية فى كوريسوس كان لابد أن يقل سنه عن الثلاثين، وكتبة القوانين فى تيسوس وبعض أعضاء اللجان فى أندانيا عن الأربعين، وهناك مرسوم صادر فى كورسيرا يقضى بأن يختار البوليه من يشغل وظيفة معينة من بين الأثرياء والذين يقع سنهم بين الثلاثين والسبعين عاماً. وبالجملة فإن الأوليجاركيات الإغريقية حتى عندما كانت لا تسمى أعضاء المجلس بالشيوخ كانت تجنح جنوحاً طبيعياً نحو حكومة الشيوخ.

إن فى أصل مناصب الحكم وتنظيمها ما يدل على المكانة الممتازة التى كانت تحتلها فى المدن الأوليجاركية، واختلاط السلطات الذى يمنع فى الغالب التمييز بين دور المجلس ودور الحكام الأعلين. كان ينقلب عادة إلى مصلحة الفرد على حساب مصلحة الهيئة غير المتميزة باسم خاص. فأولئك الذين كانوا يبرزون بتعيينهم كنخبة داخل نخبة، كانوا يعتبرون بفضل اتساع اختصاصاتهم سادة الجمهورية. ولا غرابة إذن فى أن نرى الحكام بوجه عام يتمتعون باحترام أكبر فى الأوليجاركيات منهم فى الحكومات الديمقراطية، فكانت أشخاصهم وكراماتهم محمية حماية قوية بواسطة القانون.

ففى إسبرطة التى تمثل المثل الأعلى للمدينة الأرستقراطية، كان القابضون على السلطة العامة يحظون من الجميع بطاعة مطلقة، بينما نرى المواطنين فى المدن الأخرى

وبخاصة كبارهم يأبون أن يظهروا فى مظهر من يخشى الحكام ويرون مثل هذه الخشية غير جديرة بالرجل الحر، بينما نرى ذوى المكانة الأولى بين الإسبرطيين يزهون بأن يظهروا منتهى التواضع أمام أى شخص يمثل القانون. وهذا هو السبب فى أننا نرى الفلاسفة يعتبرون الأوليجاركية نظامًا متوترًا تحكميًا، وبعبارة واحدة "استبداديًا" أى نظامًا يزاول فيه الحاكم سلطة مماثلة لسلطة السيد على خدمه.

هذا هو النظام الذى عرفته بلاد الإغريق كلها والذى ظل باقيًا فى البلاد التى استمرت وفية للحياة الريفية. وإنه لمن الطبيعى أن يعثر على الوصف المثالى للمدينة الأرستقراطية فى "أنشودة الأرض أم الجميع": "سعيد ذلك الذى تبجلينه فى قلبك الشفيق، فلديه فيض من كل شيء، حقله الخصب محمل بالحصاد، ومراعيه غنية بالماشية، وبيته مليء بالخيرات، والمدينة ذات النساء الجميلات يرأسها سادة يحكمون باسم قوانين عادلة، ويصاحبهم الرخاء والسعادة، أبناؤهم ينعمون بمسرات الشباب، وبناتهم العذارى يلقين بأنفسهن إلى مرح الجوقات المزينة بالورود، ويرتعون فوق أزهار المراعى النضيرة. هذه هى حياة مَن تبجلينه أيتها الإلهة الجليلة".

مثل هذه الحكومة لا يمكن أن تعيش إلا بالنظام السليم، وفوضى الاستبداد لا تدوم. ولقد لاحظ أرسطو أن الحكومة الأوليجاركية والحكومة الاستبدادية، هما أقل الحكومات ثباتًا، وذلك لأن عدم المساواة تخلق بالضرورة السخط، والسخط الدائم يصل دائمًا إلى إزالة ما يسببه. ولقد استطاعت الأوليجاركية فى سهولة أن تدوم بدوام الظروف التى أدت إلى نشأتها: الثراء المكون من الأموال العقارية فحسب، وتركُّز عدد كبير من الأتباع حول مالك كبير، وفقدت فى الغالب سبب وجودها حيثما أدى نمو النظام التجارى والنقدى إلى تكوين طبقة قوية من التجار والصناع داخل الشعب. وفى الغالب كان محور الصراع هو مناصب الحكم العليا.

وعندما كانت الأوليجاركية تصر على أن لا تتخلى عن شيء، كانت تصل إلى أن تملى على أعضاء البوليه– بواسطة أيمانٍ قاسية، الالتزام بكره الشعب، وتحتفظ بالسلطة

لمن يثبتون بأعمالهم إخلاصهم في هذا الكره. وفى أحيان أخرى كانت الأوليجاركية تضطر إلى أن تصالح الشعب، فتنزل عندئذ إلى أنواع غريبة من أنصاف الحلول. فبعد إصلاح صولون رأى النبلاء أنفسهم معرضين للدخول فى صراع ضد طبقة صغار الفلاحين وضد طبقة أرباب المهن فى المدينة؛ فقسمت مناصب الأركونت، إذ بواسطة اتفاق عابر عين خمسة أركونت من بين النبلاء وثلاثة من بين الفلاحين واثنان من بين أرباب المهن. وفى تارانت احتفظت الأوليجاركية بالسلام الداخلى بنفس الوسيلة، فضاعفت كل الوظائف وأعطت كل وظيفة لشخصين: واحد منتخب لتضمن صلاحيته، والآخر يعين بالقرعة كى يحصل الشعب على نصيبه. وفى أغلب الأحيان كان الأوليجاركيون يستبقون الشعب خاضعًا بإعطائه قطعة من العظم يمتصها، وهى المناصب الثانوية. وفى الدستور الذى حاكه الأربعمائة فى سنة ٤١١ كانت جميع المناصب ذات الأهمية ينتخب المجلس من يشغلها من بين أعضائه، وأما الوظائف الصغرى فكان يعين فيها من خارج المجلس بواسطة القرعة.

لقد كان قضاء محتومًا على النظام الأوليجاركي أن يخلق باستمرار عدم المساواة حتى بين من يتمتعون بالامتيازات. وكان احتكار المناصب يعطى لبعض الأسر أو لعصبة ما من السلطة ما يجعل الأغلبية المنحّاة عن الوظائف تأبى الاستمرار فى الخضوع بمجرد أن تستشعر الوعى بقوتها. وقد ألح أرسطو فى إظهار هذه الحقيقة، وهى أنه كثيرًا ما تحطم النظام الأوليجاركى تحت الضربات التى تسدد إليه لا من عامة الشعب بل من طائفة ضد أخرى، فقدم لنا مثلاً لوحة مخيفة لكريت الأوليجاركية "لقد تصور أهل كريت -لكى يعالجوا عيوب دستورهم- وسيلة حمقاء بلغت من العنف ما يتنافى مع كافة مبادئ الحكم، فكان الكوزميس يعزلون غالبًا نتيجة لتآمر زملائهم أو تآمر المواطنين العاديين، كما كان من الممكن أن يستقيلوا خلال سنة حكمهم، وكان الأقبح من كل هذا أن يلغى هذا المنصب كلية عندما تتآمر الأسر القوية على عدم الخضوع للقضاء، وعندئذ من الواضح أن لا تكون هناك حكومة فعلية بل حكومة وهمية أو على الأصح يقوم نظام لا يستند إلا إلى العنف. فالعصابات تدعو الشعب باستمرار

إلى السلاح، وتعين لها رئيسًا ويحارب بعضهم بعضًا، وما الذى يميز عندئذ هذه الفوضى عن حالة انعدام الدولة الوشيك، وانحلال الرابطة السياسية.

وكانت هذه النتائج المتولدة عن النظام الأوليجاركى من الكثرة والانتشار بحيث نرى هيرودوت عندما يحاول وصف هذا النظام، لا يتحدث إلا عن الضغائن والعنف والفوضى والمذابح.

الفصل الرابع

مولد الديمقراطية، والحكم الاستبدادى

(١)
أصول الديمقراطية

بينما كانت العشائر الكبيرة تحتكر السلطة المتزايدة فى المدينة، ماذا كان حال كل أولئك الذين انحدر بهم مولدهم إلى وضع حقير؟.. لقد كان الصناع الذين يعملون لصالح الجمهور وكان الفلاحون الذين لا يكادون يتميزون عن الرقيق لا يستشعرون أى أمل فى إمكان إصلاح وضعهم. وأما المزارعون فكانوا يرون وضعهم يسوء يومًا بعد يوم، ففتات الأرض التى كانوا يفلحونها بعرق جبينهم كانت كالضالة بين الضياع الكبيرة، فأراضى النبلاء التى كانت محمية من انتقال ملكيتها إلى الغير بفضل حق الاسترداد المخول للورثة كانت دائمة التوسع عن طريق الاستصلاح وعلى حساب المراعى العامة، وعن طريق شراء القطع الصغيرة وتحقيق البيوع الوفائية وهكذا تكونت فى بعض المدن فوق طبقة الفرسان أنفسهم نخبة من كبار الملاك كما حدث فى أيتكا.

وعلى العكس من ذلك كان الفلاحون لا يكادون يستطيعون العيش مهما بلغ خضوعهم لقانون العمل القاسى "الذى فرضته الآلهة على البشر" وأكثرهم دهاء لم يكن يريد غير ابن واحد كى لا يتجزأ ماله وكى لا يترك أسرة من البائسين، وكان هؤلاء يستطيعون إذا أسعفتهم الظروف المواتية أن يكوّنوا طبقة من متوسطى الزراع الذين يملكون زوجًا من البقر لحرث الأرض، ويستطيعون فى حالة الحرب تسليح أنفسهم على نفقتهم الخاصة، ولكن الأغلبية العظمى كانت تعيش على الحرمان. وفى السنين العجاف كانوا يضطرون إلى أن يقترضوا من السيد المجاور عدة أقداح من الحبوب التى يحتاجونها كى يعيشوا ويبذروا الأرض، وكانوا يردونها بالربا وبمجرد انزلاقهم فى هذا

السبيل لم يكونوا يستطيعون الخروج منه، وكان المدين المعسر يخر فى سلطة الدائنين هو وزوجته وأبناؤه، وأشد ما كان فى وضع هذه الطبقات الدنيا من ظلم يدعو إلى اليأس، هو أن كل رجل لا ينتمى إلى عشيرة ذات امتيازات، كان يُسلم بلا دفاع إلى السادة الجشعين غير المسئولين ليقضوا فيه قضاءهم. وكان الظلم هو خير مورد للدخل عند هذا النفر من "آكلى الهدايا" ولقد شاهد "هزيود" هذه الأحكام العرجاء ووقع فريسة لها فلم يملك إلا أن يستغيث منها بزوس حامى العدالة وأن يوصى البؤساء الذين يقعون بين مخالب الظالمين بالاستسلام كما يستسلم الكروان بين مخالب الصقر.

مثل هذه الحالة كان من الممكن أن تدوم إلى ما لا نهاية، لو أن الحالة الاقتصادية فى بلاد الإغريق لم تتغير تغيراً تاماً منذ القرن الثامن، فحتى ذلك الحين لم يكن للمدن موارد ثروة غير الزراعة وتربية الماشية ثم القليل من الأرباح التى كانت تحصل عليها من المقايضة التجارية ومن القرصنة، ولكن الإغريق أخذوا ينتشرون على جميع شواطئ البحر الأبيض المتوسط بحثا عن الأراضى الجديدة والعملاء الجدد. فبين المستعمرات والمدن الأصلية تتداول بغير انقطاع المنتجات الطبيعية والمواد الأولية والسلع المصنوعة، وتبدى التجارة والصناعة نشاطاً غير مألوف، فبجوار الموانئ المطروقة كثرت "الورش" ونظمت الأسواق، وإن تكن المبادلة كانت تتناول عندئذ بعض السلع التافهة مقابل عدد من المواشى أو الأدوات المعدنية، وكان هذا مبدأ عصر النقود، فبواسطة قطع الإلكترون والذهب والفضة الصغيرة اللامعة أخذ ينتشر نظام الائتمان والشغف بالمضاربة، وأخذت الرأسمالية المتزايدة الجرأة تسيطر على العالم الإغريقى، وهى تصيح: إلى الوراء يا حياة البؤس الغابرة! أفسحى الطريق لوفرة المال.

ولم يكن بد من أن يكون للثورة الاقتصادية رد فعل قوى على النظام السياسى والاجتماعى. نعم إن بعض المقاطعات ظلت بمعزل عن هذه الحركة، فالجزء الأكبر من البليونزيا وبيوسيا وفوسيدا وتساليا، وأكارنانيا وإيتوليا وإيبيرا قد احتفظت بأخلاق وعادات الزراعة والرعى، واحتفظت معها بنظم ظلت ملتزمة مبادئ العشائر

والأرستقراطية. ولكن فى غير هذه البقاع أخذ نظام المدينة يتطور تطوراً كبيراً فعدد كبير من المدن التى أخذت تعمل فى الملاحة البحرية أصبحت مدناً كبيرة فى آسيا الصغرى بدلا من كيميه القانعة بأن تكون قرية ريفية ذات قوانين عتيقة، نرى عشرات الموانئ وعلى رأسها ميليه، تنعم برخاء منقطع النظير. وفى جزيرة إيبيا على شاطئ الإيريب نرى إريتريا وكالكيس تساهمان فى الاستعمار بنصيب وافر، ويضيفون إلى محاصيل السهل منتجات المناجم المجاورة. وعلى خليج سارونيكا الذى يصله بخليج كورنثه برزخ من عدة كيلومترات، نرى جميع المواقع المهمة: كورنثا وميجارا وإيجينا، ثم آتينا فيما بعد تصل إلى القوة السياسية بواسطة التجارة والصناعة.

ومن الذى استفاد من هذه الثروة المنقولة الآخذة فى الزيادة؟ لقد ذهب الجانب الأكبر منها فى بادئ الأمر إلى من كانوا يمتلكون الثروة العقارية، فالنبلاء أخذوا يستغلون المناجم والمحاجر التى تقع فى ضياعهم الواسعة، وحولوا محصولها إلى نقود. والسبائك التى تكدست فى خزائنهم جمعت الدهماء والعبيد فى الورش التى يمتلكونها، وبدلاً من فتوة القرصنة نراهم ينطلقون فى مشروعات أكثر ضماناً وأوفر ربحاً، ومع ذلك فإن الذين أثروا لم يكونوا النبلاء وحدهم، فإلى جوارهم وجدت الآن طائفة من البرجوازية أى من الطبقة الوسطى الغنية. كان بعضها من حثالة الأسر الكبيرة وخرج البعض الآخر من بين الدهماء، وكان لديهم ما يمكنهم كلما سنحت الفرصة من شراء الأراضى، وكانوا يستطيعون هم أيضاً أن يربوا الخيل إذا عَنَّ لهم ذلك، وكانوا ينشرون أمام الأبصار عن طيب خاطر بذخهم حديث العهد. وفى البدء كانت أرستقراطية المولد تحتقر محُدثي الثراء، كما كان رئيس القراصنة يحتقر فيما مضى ربان السفينة التجارية، ولكنها لم تلبث أن احتضنتهم بمجرد أن رأت فى مصاهرتهم نفعا ماديا، ولم لا؟ "أليست الثروة هى التى تكون الرجل". لقد أصبحت سيطرة المال هى التى تتحكم فى المدن، ففى كولوفون مثلاً لم يكن الفرسان غير طائفة مكونة من ألف. وفى نظام كانت السلطة تتناسب فيه مع الثروة، أصبح البذخ لا يعتبر وسيلة

لإشباع اللذات أو إرضاء الغرور فحسب، بل إمارة اجتماعية وفيصلاً حقيقًا فى القيم السياسية.

إذا كان نظام الاقتصاد التجارى الصناعى والنقدى قد غير من تكوين الطبقة المسيطرة فإنه كثيراً ما أدى إلى تقوية الطبقات الأخرى أو إلى خلق طبقات جديدة. وهو الذى أوجد منذ ذلك التاريخ تعارضًا بين الشعب من جهة والنبلاء والأثرياء من جهة أخرى. وفى العصر الهوميرى لم يكن للصناع أية علاقة بالمزارعين. وعندما قدرت إيرادات كل فرد بمعيار النقود حدث تقارب طبيعى بين جميع أولئك الذين استطاعوا أن يصلوا بفضل العمل إلى رخاء متواضع وبذلك تكونت برجوازية متوسطة تنتظم جميع أولئك الذين يستطيعون الحصول على سلاح كامل فى عصر أدى فيه تقدم الصناعة إلى تسهيل الحصول عليه بثمن أزهد. وأخذ عدد المشاة الذين يحاربون فى الفرق المكتظة يتزايد بنسب كبيرة وبنفس النسب ازدادت القوة الحربية فى المدن. ولكن الفرسان فقدوا تفوقهم الحربى، فعندما لم يتخلوا عن السلطة للأوليجاركية الأكثر اتساعًا المكونة من الهوبليت كما فعلوا فى إسبرطة، رأوا أنانيتهم تجابهها مطالب أولئك الذين أدوا من الخدمات ما يعطيهم الحق فى المطالبة بالحقوق السياسية وفى تولى المناصب، ولكن الطبقة الوسطى أو المتوسطين- كما كان يسميهم أرسطو- لم يكن عددهم كبيراً، إذ كانت طبقتهم تفرغ من أعلى بواسطة المصاهرة مع النبلاء، كما تفرغ من أسفل بالآلام التى تنزل بالزراعة وبالعمل اليدوى.

وبوجه عام أدى الاقتصاد الجديد إلى زيادة سريعة فى الطبقات الدنيا وإلى تردي أوضاعهم كلما ازداد الأغنياء ثروة ازداد الفقراء فقراً، وأصبحت الحياة قاسية على أجيال الفلاحين الذين أخذوا يعتادون أن يشتروا وأن يبيعوا بالقيم النقدية، فكانوا مضطرين أن يدفعوا غاليًا ثمن السلع المصنوعة التى يحتاجون إليها من المدينة بينما يبيعون بثمن منخفضة منتجاتهم الطبيعية، وذلك بسبب التسهيلات التى منحت للمنافسة الأجنبية بفضل اتساع الملاحة البحرية، وأصبحوا يلجأون إلى الاستدانة أكثر

مما كانوا يفعلون في الماضي. والآن وقد أصبحت كل المعاملات تجرى بواسطة النقود، فإن الدائنين الذين اشتدت قسوتهم أصبحوا يقتضون ربحا تجاريًا بالغ الارتفاع وأصبح الربا ينخر في عظام الصغار الذين أصبحوا يباعون عبيدا في الخارج هم وجميع أسرهم إذا عجزوا عن الوفاء بديونهم، فإذا استطاعوا أن يصلوا إلى الاستمرار في زرع حقولهم عن طريق المزارعة بشروط قاسية اعتبروا أنفسهم سعداء. وإنه لمن الشاق أن نتصور بؤس أولئك المزارعين الذين لم يكن لهم حق في غير سدس المحصول في بلاد أتيكا التي لم يكن فيها الاثنان وخمسون لترًا من الحبوب، والتسعة وثلاثون لترًا من النبيذ تساوي أكثر من درخم واحد من الفضة.

وإذا كان الفلاح الإغريقي المنهك بالعمل والمنعزل فوق أرضه قد ظل في خير العصور منعزلاً عن السياسة، فمن المؤكد أنه لم يستطع في العصور القديمة أن يتردد على أجورا المدينة وأن يشتغل بالمسائل السياسية، بينما كان البؤس يترصده وينحط بمستواه، ومع ذلك فقد كانت في الطبقات الدنيا عناصر يمكن أن تهتم بالسياسة ونعني بذلك شعب المدينة من صغار الصناع والباعة والعمال والفعلة والصيادين والبحارة، وهم أكثر الناس تواضعًا بين أرباب المهن الذين تسميهم الملاحم صنّاعًا، وجمهرة المرتزقة الذين تسميهم دهماء، وهذه الطبقة العاملة كانت تعيش من يوم إلى يوم بواسطة الأجور التي استمرت في الانخفاض باستخدام الآلة الإنسانية المسماة الرقيق استخدامًا مطرد الزيادة. ووجد أبناء البلد أنفسهم مختلطين بالأجانب الوافدين من كل فج، ولكنهم استطاعوا في النهاية أن يحسوا بتضامنهم وأن يجدوا الوسيلة لاتحادهم بحكم إقامتهم متكتلين في نفس القرى أو نفس الموانئ.

لقد أصبح جيش التمرد معدًا في حاجة إلى رؤساء.

وإذا بالنخبة البرجوازية القادرة على أن تحصل على الحقوق السياسية المحرومة منها بشجاعتها وذكائها وتعودها على العمل تضع نفسها على رأس تلك القوة التي وجدتها تحت تصرفها. وعندئذ وجدت المدينة نفسها منقسمة انقسامًا واضحًا إلى

قسمين. وكان قد انقضى الزمن الذى يكتفى فيه الساخط بأن يئن مبتهلاً إلى السماء، وحل العنف محل التصوف. لقد ابتدأ صراع الطبقات.

وكان صراعا مخيفًا دام زمنًا طويلاً، فمنذ القرن السابع إلى الفتح الرومانى كان تاريخ اليونان مليئًا بالثورات، والثورات المضادة والمذابح والنفى ومصادرة الثروات. ولم يحدث أن اتخذت الضغينة الحزبية من القسوة مثلما اتخذت فى تلك المدن الصغيرة التى أصبح فيها الصراع الداخلى أخذًا للثأر الحقيقى. وفى وسط العاصفة التى كانت كل موجة ترتفع فيها دائمًا إلى أعلى من سابقتها، كنا نسمع صيحات فرح أو غضب وحشى تثير قشعريرة حتى لينفجر الشاعر ألكيه فى ميتيلينا بالفرح لنبأ قتل رئيس الحزب الشعبى. وتيوجونيس شاعر "ميجارا" ينتفض بالغضب ضد دهماء الفلاحين الذين كانوا فيما مضى غريبين عن كل حق وكل قانون، يبلّون جلود الماعز فوق جنوبهم ويرعون خارج الأسوار كالعبيد، ويطلق ما فى نفسه من مرارة على "أولئك التجار الذين يحكمون"، ولا يفكر إلا فى "أن يسحق بقدميه أولئك الرعاع الذين لا مخ لهم" ثم ينفجر بصيحة آكلى لحوم البشر قائلا: "آه ليتنى أستطيع شرب دمائهم". وكى نتصور مبلغ العنف البغيض الذى يمكن أن تصل إليه الشهوات البشرية، يجب أن نقرأ اللوحة التى يخططها توسيديد للحروب الأهلية التى زادتها الحرب الخارجية ضرامًا، ومع ذلك فقد يكون هناك ما هو أشد هولاً، وهو قسم الضغينة والوحشية الذى كان يقسمه فى برود أمام المسبح عند الدخول إلى مجلس ممثلى الأوليجاركية فى بعض المدن.

أول مطلب تقدمت به الديمقراطية بعد أن نظمت نفسها فى حزب كان هدفه إعلان القوانين، وكان جميع أعداء الأرستقراطية يلتقون عند هذا المطلب وكان الناس قد سئموا تلك الحِكم الملتوية التى كان النبلاء يطلقونها كتعبير عن إرادة الآلهة، والتى لم تكن فى الغالب إلا استغلالاً فاجرًا لاحتكار بغيض عفى عليه الزمن، وكانت الأجيال المتعاقبة قد طال بها انتظار اليوم الذى يذكر فيه القاضى، وقد حلف اليمين "أركوس" المنتقم من الحنث باليمين، وأن يكون للمظلمات التى تحملها "ديكيه" إلهة العدالة إلى

عرش زيس أثرها على الأرض. لقد أخذوا يريدون معرفة القانون، واستخدام الكتابة التي كانت قد اختفت خلال عدة قرون، أخذ يعود إلى الانتشار: لقد أخذوا يطالبون بالقوانين المكتوبة.

وقد تحقق هذا التقدم أول الأمر في مستعمرات إغريقيا الكبرى وفي صقلية. ففي تلك البلاد الجديدة كانت عملية التقنين أسرع وأسهل منها في بلاد إغريقيا القديمة، وذلك لأن العادات كانت أقل عدداً من أن تقدم حلولاً لكافة المشاكل، كما أنها لم تكن تتمتع بقداسة القدم الذي لا تعيه الذاكرة. وحوالي ٦٦٣/٦٦٢ أعد "زاليكوس" مجموعة قوانين بمدينة لوكر، وبعد ذلك بثلاثين عامًا، أعد "كاروندس" مجموعة أخرى بمدينة كتانا، وحاز عمل هذين المشرعين نجاحًا كبيرًا، وبخاصة مجموعة "كاروندس" وقد نسخت في المدن الأخرى بكالسيديا الغربية. ولا شك أن أندروداماس الريجيوني قد استوحاها عندما شرع لكالسيديا في تراقيا، ثم مرت المجموعة إلى جزيرة كوس ومنها إلى آسيا الصغرى في تيوس وليبيدوس حتى وصلت إلى كبادوس. وليس بالمستبعد أن يكون تأثير مستعمرات صقلية قد امتد إلى كورنثة وطيبة عندما وضع فيدون للمدينة الأولى تشريعًا ووضع "باكياد فيلولاوس" تشريعًا آخر للثانية.

ثم إن إغريقيا القديمة لم تتأخر هي الأخرى في أن تضع لنفسها وبوسائلها الخاصة قوانين مكتوبة أو مجموعات قوانين. ويلوح أن كريت قد بذلت منذ القرن السابع مجهودات جبارة لتضع عن هذا السبيل حداً لحروبها الأهلية. وإلى هذا العصر يرجع كثير من القوانين المدرجة في مجموعة جورتينا الشهيرة وكذلك القانون الخاص بالضرب والجرح الذي أصدرته مدينة إلتينا الغامضة وقدس الإيليون من جانبهم في معبد أوليمبيا لوحة من البرنز حفروا عليها وثيقة قانونية في الدرجة الأولى من الأهمية إذ تصيب المسئولية الجماعية بضربة قاضية. وهكذا نرى إلى أية أصول ترجع التشريعات الأكثر شهرة من بين الجميع وهي تلك التي أعدها دراكون لآتينا في عام ٦٢١/٦٢٠ سولون في عام ٥٩٤/٥٩٣ .

وكانت لنشر القوانين آثار كبيرة، وإن يكن عدد كبير من بينها قد احتفظ بآثار

أرستقراطية قوية بحكم أنها قد انتزعت من أوليجاركية حريصة على أن تنقذ كل ما تستطيع إنقاذه من امتيازاتها.

فهؤلاء المشرعون القدماء قد وضعوا ما استطاعوا من قيود ضد مصالح طبقة التجار، وضد تداول الثروة مثل: عدم جواز التصرف في ثروة الأسرة وتحديد عدد ثابت دائم من أنصبة الأرض، واشتراط إجراءات رسمية فى حالة البيع العقارى وحظر الصلح بواسطة الوسطاء وضرورة تحرير عقود بالكتابة وتنظيم التعامل بالائتمان. ولكن مجرد تمكين الجميع من معرفة القوانين وضمان المدينة لتنفيذها يحدد مرحلة فى تاريخ القانون، فرؤساء العشائر الكبرى قد فقدوا إلى غير رجعة امتياز الحصول على الصيغ التى تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية وتفسيرها كما يريدون. فلم تعد هناك أقضية تصدر عن تقاليد غامضة تشوهها ذاكرة غير أمينة وضمائر مأجورة، بل أصبح الحكم لناموس يشرع فى وضح النهار، ويحدد فى دقة توزيع الحقوق والواجبات، ويخضع للتغيير تبعًا لمقتضيات المصلحة العامة رغم استمرار صفته المقدسة، وهكذا انهار نظام العشائر من أساسه، وأصبحت الدولة تتصل بالأفراد اتصالاً مباشرًا، وفقد تضامن الأسرة من الناحية الإيجابية والسلبية سبب وجوده.

وفى جميع الحالات التى لم تعد الدولة تعترف فيها ولو ضمنيًا بحق الانتقام والصلح الخاصين، أصبحت تُملى قضاءها على الطرف المجنى عليه، وكى تحمل المواطنين على قبوله أخذت تردع كل عنف فى شدة لم تتجاوز مع ذلك قط حد القصاص. وعندما كانت تقضى للمدعى بترضية مالية كانت تأخذ نصيبها مقابل مصاريف التقاضى، وبذلك تفصل بين الغرامة وبين التعويض، ولكن العشيرة بفضل حظر الأخذ بالثأر إذا كانت قد حرمت من حق جماعى، فإنها قد حررت أيضًا من مسئولية جماعية. وقضاء الدولة لم يكن يستطيع أن ينسب إلى كل فرد إلا مسئوليته عن أعماله الخاصة وكان إعلان المسئولية الفردية بعبارة "سلام وتحية لعشيرة المتهم" سببًا فى العظمة الأدبية والأهمية التاريخية التى تعزى إلى الوثيقة الإيلية الراجعة إلى القرن السابع.

(٢)

النظام الاستبدادى

لقد كان المشرع يعمل دائمًا وسط الحرب الأهلية والشهوات المطلقة العنان، فلم يكن يقوم فى استجمام بعمل مدروس بل يسعى إلى حقن الدماء بواسطة الصلح، وكان يعين باتفاق كي يتدخل كحكم بين الأحزاب المزمجرة. ولما كان يزود بسلطات استثنائية فإنه كان يصبح طوال مهمته الحاكم الأعلى للمدينة. ولسنا ندرى على وجه التحديد اللقب العام الذى كان يحمله، ولكننا نلاحظ فقط فى آسيا الصغرى أن لقب "أيزمنتيس" الذى كان يدل غالبًا على الحاكم الأول قد كان من الطبيعى أن يطلق على ذلك الذى يفترض فيه فعلاً، وكما يدل اشتقاقه أنه كان خير من يعلم العادات الطيبة ويستطيع تنظيم التشريع والحقوق. وإذا كان "صولون" قد سُمِّيَ "كيسموتيتيس" أو مجرد "أركونت" فإنه كان فى الواقع "أيسمنتيس" حقيقيًا بأوسع معانى الكلمة، كما كان معاصره "بتاكوس" فى "ميتيلينا" بالمعنى الضيق.

وكانت مثل هذه المهمة وقتية تمنح أحيانًا لزمن غير محدد، أى إلى انتهاء المهمة المكلف بها، وأحيانًا لزمن محدد: سنتان أو خمس سنوات، بل وأحيانًا عشر. وعلى أية حال فإنها كانت تضع السلطة العامة بين يدي شخص واحد. وعند أرسطو أنها كانت "استبدادًا منتخبًا"، وعند "دينيس الهاليكارناس" الذى كان تحت نظره تاريخ روما كانت "ديكتاتورية"، أى ديكتاتورية داخلية طبعًا، وبمجرد أن ينتهى إنقاذ الدولة بواسطة ثورة سلمية كان المنقذ يعود إلى حياته العادية. وفى الغالب كان يصعب– فى المدينة المضطربة بمنازعات الأحزاب– العثور على رجل يستطيع أن يوحى بالثقة وأن يرضى الجميع. "فبتاكوس" ظل يكافح عشر سنوات ضد عداوة العصبة الأوليجاركية، كما كان "سولون" هدفًا لهجمات الفقراء والأغنياء على السواء، وفى عدة مناسبات كانوا يرون الالتجاء إلى المحكمين الأجانب لكي يضعوا حدًا للمنازعات ويحققوا الإصلاح

التشريعي. وحوالى منتصف القرن السادس استدعى "أرسطاركوس" من آثينا و"ديموناكس" من "منتينيا" كوسطاء للصلح، الأول بواسطة "إيفيز" والثانى بواسطة "سيرينا"، ووضعا لهاتين المدينتين دستورين ديمقراطيين. وبعد ذلك بقليل رأينا "ميليه" وقد أنهكها الصراع مدة جيلين بين طائفة "البلوتيس" وطائفة "الكايروماخا" تُقرر الاحتكام إلى نفر من "الباريين"، ويقوم هؤلاء بتحقيق ثم يقررون تسليم الحكومة إلى الملاك الذين احتفظوا بأراضيهم فى حالة زراعية طيبة أثناء المحنة، أى إلى الطبقة الوسطى التى ظلت بمعزل عن الحرب الأهلية.

ولكن أوليجاركية النبلاء والأغنياء لم يكن لديها دائمًا من الحكمة ما يحملها على التنازل عن بعض امتيازاتها. وعندئذ كان الشعب يلجأ إلى آخر وسيلة، وهى تسليم زمامه لحاكم مستبد وذلك كى يحطم كل مقاومة، وكى يصل بأى ثمن إلى تحسين حالته المادية أو إلى الحصول على الأقل على ظاهر من الحقوق السياسية.

وما هذا النظام الاستبدادى؟ إن كل ما فيه شاذ خارج عن المألوف. وفى الحق إن لفظة "مستبد" عند ظهورها فى العالم الإغريقى كانت تعتبر سبة. والراجح أنها قد أتت من "ليديا" فى عصر "جيجيس"، وكانت تدل فى الأصل على "السيد" و"الملك"، كما كانت تنطبق هى ولفظة "بازيليوس" المساوية لها على بعض الآلهة. وبسبب أصلها وإطلاقها على المستبدين الشرقيين، فإنها اتخذت معنى القدح عند أعداء من يستولون على سلطة مطلقة، لا باتفاق مشروع بين الأحزاب بل بواسطة ثورة. وهؤلاء الحكام لم يطلقوا قط على أنفسهم اسم "المستبدون". ولقد كان من الممكن أن يأخذوا لقب "ملك" الذى لم يكن قد ترك ذكريات سيئة، والذى كان من المستطاع أن يعطيهم شيئًا من القداسة، ولكن الواقع أن معظم المدن كانت لا تزال تحتفظ بملكها الذى لم يعد غيره موظف دينى من مرتبة ثانوية، ومن ثم لم يعد هناك لقب رسمى عام يمكن أن يطلق عليه، وهذا هو السبب فى أن نراهم يلقبون منذ العصور القديمة باللقب الذى كان ينزله بهم خصومهم! وكل أنواع السباب والافتراءات التى كانت ضغينة الأوليجاركية تصبها عليهم، أصبحت

تلقى قبولاً من الديمقراطية عندما لم تعد فى حاجة إليهم. وعندما أدركت أن حكومة الأهواء الفردية تناقض مبادئها. وعند ذلك رأينا جميع الإغريق يتسابقون فى رجم هذا النظام اللعين، فهو أسوأ النظم، وهو تشويه للنظام الملكى، واغتصاب للسلطة بالختل أو العنف، وهو وضع لفرد فوق القوانين. ولما كان المستبد قد وضع نفسه خارج نطاق القانون، فإنه لم يعد يستطيع العودة إلى نطاقه، وأصبحت حياة ذلك السيد القادر على كل شيء مباحة لمن يريقها بعد أن وضع نفسه خارج القانون.

وقبل أن يصبح "المستبد" شخصية أسطورية مشئومة، كان قد لعب دوراً تاريخياً. فقد كان "الزعيم الشعبى" الذى يقود الفقراء ضد الأغنياء أو الدهماء ضد النبلاء. كان الرئيس الذى تتبعه الجماهير معصوبة الأعين وتترك له زمام كل أمر ما دام يعمل لمصلحتها. ولذلك لم يوجد النظام الاستبدادى فى جميع بلاد الإغريق، ولو أننا استثنينا "صقلية" التى وضع فيها النظام الاستبدادى حداً للمنازعات الداخلية كى يقود الدفاع الوطنى لوجدنا أن هذا النظام لم يقم إلا فى المدن التى أخذ فيها النظام الصناعى والتجارى يتغلب على الاقتصاد الزراعى، تلك المدن التى كانت محتاجة إلى يد حديدية لتنظيم الجمهور وإطلاقه للهجوم على طبقة متمتعة بامتيازات.

ولقد رأى أرسطو بفطنته المألوفة أن ازدياد الثروة قد كان السبب الأساسى فى ظهور الحكم الاستبدادى. وهذا حق لا شك فيه. نعم إن الصراع بين الطبقات كانت تُزكّية أحياناً البغضاء بين الأجناس، كما حدث مثلاً فى ميليه.. حيث كان يضمر الجرجيتيين عداوة قديمة لحزب الكيروماخا، وكما حدث فى "سكييونا" حيث رأينا "الأورتاجوريين" يقودون الدهماء من سكان البلاد الأصليين إلى الانتقام من الإغريق الدوريين. ولكن الواقع أن المدن كانت كلما ازدادت ثراء تمهد السبيل لانتشار النظام الاستبدادى، وابتداء من شواطئ آسيا الصغرى المجاورة لمقاطعة "ليديا" المتخمة بالثراء إلى شواطئ نهر الإيريب وخليج ساونيكا وخليج كورنثا نرى قائمة الحكام المستبدين تنطبق على خريطة الموانئ الكبرى. وإذا كانت "إيجينا" تعتبر استثناءً، فذلك لأن التجار لم يضطروا إلى أن يواجهوا أرستقراطية زراعية فى تلك الجزيرة الصغيرة الجدبة

الأرض، وإذا كانت آتينا قد أخفقت فيها محاولة قلب النظام التى قام بها "صولون" عام ٦٢١ ولم تتحول إلى النظام الاستبدادى إلا فى عام ٥٦٠، فذلك لأن تشريع صولون قد دفع- خلال تلك المدة- مدينة ظلت زراعية حتى ذلك الوقت فى اتجاه جديد، ولقد يبدو متناقضًا أن نحاول أن نكون أكثر دقة من "توسيديد" فنقيم علاقة بين النظام الاستبدادى وبين تصدير الفخار، ومع ذلك فإن هذا الفخار كرمز للتجارة الدولية يفسر لنا كيف أصبحت ميليه سيدة على الأسواق فى عصر "تراسيبولوس"، وكورنثة فى عصر "كبسيلوس" و"بريانديروس" وآتينا فى عصر "بيزستراتوس" وخلفائه.

وكما أن الفروع الصغيرة والمهجنين فى الأسر الكبيرة، هم الذين سددوا الضربات الأولى إلى نظام العشيرة، فإن المستبدين الذين تولوا قيادة الطبقات الدنيا قد كانوا فى الغالب من بين من مرقوا من المعسكر المضاد فقد وصلوا فى الغالب إلى الاستيلاء على السلطة بفضل توليهم لمنصب كبير من مناصب الحكم أو قيادة حربية وذلك بتحريكهم فى الوقت المناسب لعصبة من الأنصار المسلحين، فتراسيبولوس كان بريتانا وكبسيلوس كان باسيلوس، وأورتاجوراس كان قائدًا كما كان معظم المستبدين فى صقلية ضباطًا. وفى بعض الأحيان كانوا يستندون إلى تعضيد أجنبى فصولون استعان بالميجاريين فى محاولته قلب نظام الحكم فبيزستراتوس عاد من المنفى وبصحبته عدد من المرتزقة الذين جمعهم من كل مكان وبخاصة أولئك الذين أتاه بهم "ليجداميس"، وطلب "ليجداميس" بدوره العون من "بيزستراتوس" كى يدخل "نكسوس" منتصرًا. وفى آسيا الصغرى كان المستبدون يعينون أثناء سيطرة الفرس بواسطة ملك الملوك سيدهم جميعًا وفى جميع الحالات كان المستبد يستقر فوق الأكروبول وهو محاط بحرس كبير ثم يأخذ فى نزع السلاح العام، وفى نفى أخطر ممثلى الأوليجاركية واعتبار الآخرين رهائن يسيطر عليها.

ولم تكن هناك عندئذ أى جدوى فى تغيير الدستور، وخصوصًا وأنه كان من العسير المحير نقل هذه الحالة الواقعية إلى نصوص قانونية ولذلك يندر أن نرى

المستبدين يوقفون القوانين السياسية، كما أنهم لم يلغوا قط القوانين المدنية، وكانوا يكتفون بإخضاع تطبيقها لمصلحتهم الشخصية، ثم بإكمالها عند الضرورة بأحكام تحقق مصالح الطبقات الدنيا، وكانوا يتولون المناصب الأكثر ملائمة لخططهم وهم على ثقة من إلزام زملائهم صمت الاستعباد، وفى الغالب كانوا يحتقرون تولى المناصب العامة بأنفسهم ويكتفون بأن يعهدوا بها سنويًا إلى أصدقائهم وإلى أقاربهم بنوع خاص مبتدئين بأبنائهم. وهكذا أصبحت الحكومة الاستبدادية حكومة عائلية أى نظامًا أسريًا أخذ يتجه نحو الوراثة بعد أن كان قاصرًا على مدى الحياة.

نعم إن هذه الحكومة قد أنقذت المظاهر واحترمت صور الدستور فتركت للمحاكم العادية حق الفصل فى القضايا الخاصة، كما لجأت بين الحين والحين إلى الجمعية لتطلب إليها الموافقة على بعض الاقتراحات الشعبية تحت مراقبة الحراس، ولكن كل هذا - حتى عندما كان السيد ذا نزعة إنسانية ويستحق أن يوضع بين حكماء الإغريق السبعة- لم يخف الأصول الثورية لهذا النظام، كما لم يخف صفة الاستبدادية.

كان المبدأ العام عند المستبدين هو الحط من الأرستقراطية والارتفاع بالعامة، ولنذكر فى هذا السبيل الوصية التى وجهها "تراسيبولوس" إلى "برياندروس" بقوله: "فلنقطع السنابل التى ترتفع فوق غيرها" ومعنى ذلك هو الدعوة إلى الإعدام والنفى ومصادرة الأموال والتجسس، وكان من الممكن الالتجاء إلى وسائل أكثر رفقًا وأدوم أثرًا، فكي يحطموا نظام النبلاء لم يكن هناك خير من أن يحلّوا القبائل المكانية محل القبائل الأسرية، وبذلك يصبح لكل المواطنين حق مساو فيها، ولقد خطرت هذه الفكرة لـ "كلستمنيس" حاكم "سكيون" المستبد فضرب بذلك مثلاً تلقاه فى حرص حفيده وسميّه مصلح آتينا الديمقراطى.

وكان لا بد أيضًا من أن تحد السيطرة التى يمنحها للنبلاء إشرافهم على الكهنوت الوراثى وإقامتهم لحفلات العبادة التقليدية، ولقد كانت للمستبدين سياسة دينية عبر عنها أرسطو بقوله: "إنهم يحسنون صنعًا إذ يتظاهرون بتقوى مثالية، وذلك لأن المرء أقل خشية للظلم من جانب سيد يعتقد أنه مليء بالخوف من الآلهة، كما أنه لا يميل إلى

التآمر ضد من يعتقد أن الآلهة حليفته". وكان المستبدون يطلبون إلى القانون الإلهى الحكم بشرعيتهم التى يرفض القانون البشرى الحكم بها، ولذلك فإن "كبسيليس" وأتباعه و"أورتاجوراس" وأتباعه ومستبدى صقلية كانوا يدافعون عن سلطانهم بل وعن حياتهم، عندما نراهم يغمرون معابد دلف وأوليمبيا بالهدايا، وعندما كانوا يستشيرون العرافين قبل البدء فى أى مشروع، وعندما كانوا يقيمون المعابد وينحرون الضحايا ويحيون الأعياد ويقودون المواكب، ومع ذلك فقد كانوا يتميزون بين العبادات وكانت تقواهم تتجه أولاً إلى آلهة الإغريق العامة وإلى آلهة المدينة، ولكنهم كانوا يحرصون على أن لا يعتبروا آلهة قومية كل تلك الآلهة التى اتخذت طابعاً أرستقراطياً فى العشائر والقبائل والمدن نفسها. وعلى العكس من ذلك كانت الآلهة الشعبية والأبطال الريفيون يحظون بتبجيلاتهم الخاصة. وبخاصة إذا كانت تمت بعلاقة إلى المكان الذى صدرت عنه أسرة الحاكم المستبد، وبذلك كانت تتسم بطابع أسرى مع اتسامها- فى نفس الوقت- بطابع ديمقراطى، ولقد طرد كليستمنيس على نحو مخز أوراستوس الذى كان يعتز به النبلاء الدوريون من سكيون ووضع بيزستراتوس أرتميس بروورونيا فوق الأكروبول وعمل على نشر أسطورة تيسيوس الديباكرى ورواج عبادة "ديونيسوس" إله الخمر والمرح يرجع بوجه عام إلى عصر الحكام المستبدين.

ولكن مهمة الزعماء الشعبيين الأساسية هى رفع المستوى المادى لصغار الناس، وقد كانت هذه المهمة شغل الحكام والمستبدين الدائم، وكانت المشكلة الزراعية تتطلب حلاً عاجلاً، وقد عولجت بلا ريب بواسطة أموال المنفيين، وعلى أية حال فإننا نلاحظ أن فلاحى أتيكا الذين كانوا يطلبون عبثًا من صولون إعادة النظر فى الملكية الزراعية لم يعودوا يطلبون شيئًا بعد حكومة بيزستراتوس، وفى مقاطعة "ميجارا" استولى "ياجينيس" على السلطة بانقضاضه على قطعان كبار مربيّ الماشية على رأس عصابة جائعة، ولم يستطع إلا أن يحد من حق الرعى العابث الوهمى كى يوزع الأراضى على أنصاره. وهكذا هبت بفضل الحكام المستبدين نهضة كبيرة فى إصلاح الأراضى أدت

إلى اتساع جديد فى زراعة الكرم والزيتون، وما إن رضيت نفوس الملاك الجدد حتى استقروا على الأرض ولم يعودوا ينزحون إلى المدن المكتظة، بل لم يعودوا يترددون على الأجورا، وكى يقروا فى قراهم كان بيزستراتوس يرسل إليهم قضاة متنقلين، وكان "أورتيجيس" يفصل فى القضايا عند أبواب "أريتيريا" ولا يترك أحدًا من سكان القرى يدخل المدينة، وكان "برياندروس" يعقد مجالس محلية فى أقاصى أرض كورنثه.

وبقيت أعقد مشكلة وهى كيفية المحافظة على السكون بين الطبقات العاملة فى المدن وقد نظر الحكام المستبدون إلى هذه المشكلة أيضًا ببصر ثاقب، ففى وسط صناعى ككورنثة كان الرق يلقى ثقلاً كبيرًا على الأجور، فحظر "برياندروس" دخول أرقاء جدد، وبعد أن ضمن للعمل أجرًا عادلاً وتقديرًا عامًا سمح لنفسه كما سمح معاصره "صولون" بأن يجدد تعاليم العشيرة القديمة ضد الطفيليين الذين كانوا يعيشون عالة على الدخل العام دون أن يساهموا فى العمل المشترك، فأصدر قانونًا ضد تسكع الكسل.

وكان الحكام المستبدون وبخاصة من خلّفوا منهم أثرًا على صفحة التاريخ من كبار البناة. وكان هذا أحد مبادئهم. وقد فسر أرسطو هذا المبدأ تفسيرًا غريبًا، فزعم أنهم كانوا يريدون إفقار رعاياهم كى يشغلهم كفاح الحياة اليومى عن التآمر، ولكن هذا ليس صحيحًا، فإنهم إذا كانوا قد حرصوا عل أن يشغلوا أهل المهن فقد كان ذلك على العكس لكى يوفروا لهم الرخاء وبذلك يخمدون فى نفوسهم كل رغبة فى المعارضة، كما كانت لديهم أفكر أخرى فقد كانوا بفضل المشروعات العامة كشق مجارى المياه وإقامة السدود ييسرون الحياة على سكان المدن ويعززون التجارة البحرية، وبفضل مشروعات التجميل كانوا يكسبون الآلهة إلى جوارهم، ويوحون إلى الشعب بعزة قومية تنسيهم حريتهم المسلوبة. ولقد التصق اسم برياندروس إلى الأبد بنبع بيرينا ولم يؤد شىء إلى انتشار محبة الشعب لبيزستراتوس مثلما أدت النافورة ذات التسعة أفمام والمعبد ذو المائة ساق. وقد أصبحت أعمال بوليكرايتس مضرب الأمثال فى بلاد

الإغريق وتحدث عنها هيرودوت الذى رآها رأى العين بإعجاب كبير. وهكذا نرى الحكام المستبدين يدفعهم حرصهم على حماية الصناعة والتجارة والملاحة بكافة السبل، إلى الاهتمام بعظمة الإنشاء والتعمير فى عواصمهم.

وكى يضيف هؤلاء السادة رونقا إلى مجدهم وإلى عظمتهم الشخصية، لم يروا أن يظلوا فى عزلة قاسية فوق الأكروبول محاطين بحراسهم، فاتخذوا لأنفسهم بلاطًا فتجمع حولهم عدد كبير من الخدم وأصبح لهم طبيبهم ووصائفهم وأحيانًا ولدانهم المرد وقدموا للشعب أعياداً رائعة لم تكن تقتصر على الضحايا والولائم والشراب بل يرتفع بريقها بفضل المسابقات الغنائية والحفلات المسرحية. وكانت هباتهم السخية تجلب إليهم من كل فج المعماريين والنحاتين والشعراء، وعلى نحو ما فعل أمراء النهضة فى إيطاليا كان مستبدو الإغريق ينتزع بعضُهم من بعض- بالمزايدة- كلَّ ذوى المواهب، ويحاولون أن يعارضوا أثراً شهيراً بأثر أكثر جمالاً.

ومع ذلك فهذه المنافسات لم تتجاوز حدود اللياقة وبوجه عام ومع استثناء ضباط صقلية الذين كانوا مضطرين إلى تبرير سلطتهم الواسعة بانتصارات يحرزونها ضد السيكوليين القرطاجنيين، فإن الحكام المستبدين كانوا يحبون السلام وكانوا يعلمون أن إثارة النفوس في زمن الحرب تصبح قوة لا تدفع، وأن أقل هزيمة تطيح بسلطتهم وبحياتهم، وكانوا يحسون بالتضامن فيما بينهم وذلك بحكم تعرضهم لخطر مشترك هو عداوة الأرستقراطية فكان "برياندروس" يستشير "رازيبولوس" ويعرض على "بيتاكوس" وساطته الخيرة وساعد "ليجداميس" "بيزاستراتوس" رداً للجميل وقام وهو مطمئن فى جزيرته بمهمة الحارس على الرهائن التى أودعها إياه محمية بعد أن أصبح حاميًا، وكما وحدت المصلحة بين هؤلاء المستبدين؛ وحد بينهم أيضًا الزواج فقد نشروا من مدينة إلى أخرى سياسة الأسرة التى كان يزاولها كل منهم فى مدينته فزوج "بروكليس الأبيدورى" ابنته من "برياندروس" واتخذ "قياجينيس" من "صولون" صهراً، وفى صقلية لا حصر للمصاهرات التى من هذا النوع. ومن يدرينا فلو أن نظام الحكم الاستبدادى

قد كتب له البقاء لربما كان يستطيع أن يمزق استقلال المدن الضيق، وأن يؤدى ببلاد الإغريق إن لم يكن إلى الوحدة فعلى الأقل إلى نظام اتحادى، ولقد حاول بيزستراتوس بالفعل وأصاب شيئًا من النجاح فى أن يحمل الأيونيين من سكان الجزر على الاعتراف بزعامة آتينا ورأى "بوليكراتيس" نفسه جديرًا بأن يمثل الجنس الهلينى فى مواجهة الإمبراطورية الفارسية.

ولكن هذا النظام لم يكتب له الدوام فى أى مكان. فبعد أن أدى الخدمات التى كانت تنتظرها الطبقات الشعبية، وبعد أن ساهم بقوة فى الرخاء المادى ونمو الديمقراطية، نراه يختفى فى سرعة مدهشة والعبقرية ذاتها لم تستطع أن تحتفظ به والمثل الوحيد لأسرة بقيت خلال قرن هو مثل أسرة "أورتاجوراس" فى "سيكيون". وأما فى غيرها فقد استطاع ابن مؤسس النظام أن يحتفظ بالسلطة، ولكن الوراثة لم تمتد إلى أبعد من ذلك. وعندما استشيرت عرافة دلف بالنسبة إلى "كبسيلوس" يقولون إنها ضمنت السعادة "له ولأولاده ولكنها لم تضمنها لأولاد أولاده"، وسواء كانت هذه النبوءة حقيقية أم محررة بعد الحادثة، فإن العرافة قد نطقت بمبدأ عام. كيف نفسر قصر حياة مثل هذا النظام القوى؟ إن اختلاف طبائع الحكام المستبدين فالبعض قاسٍ والبعض ضعيف وصعوبة ضمان انتقال سلطة مغتصبة داخل أسرة يمزقها الحسد، كل هذا ليس إلا ملابسات لا تفسر ظاهرة عامة، ولكن هل يمكن أن نستند إلى عيوب هذا النظام على نحو ما فعل الفلاسفة والمؤرخون القدماء ونؤمن بضرورة حدوث رد فعل حتمى ضد الإسراف اللعين؟ والواقع أن بعضًا من المستبدين قد رأوا من مصلحتهم ومن هوى نفوسهم أن يكبتوا الروح العامة، وأن يثيروا الشك والحذر بين المواطنين وأن يخمدوا روح المبادأة والفكر الحر والمواهب وأن لا يجمعوا حولهم غير الأخساء والعاجزين والجواسيس والمتملقين، ومع ذلك فإن هذا النظام الموجه ضد الأرستقراطية قد ظل قائمًا ما دام متمتعًا بتأييد الشعب، ولكن هذا التأييد لم يكن بد من أن يكون موقوتًا، فالشعب لم يكن يرى فى النظام الاستبدادى غير حل مؤقت، وكان يستخدمه

كمعول ينقض به قلعة الأوليجاركية، وبمجرد حصوله على النتيجة كان يسرع إلى طرح سلاح يجرح يديه. وفى ذلك يقول أرسطو "ليس هناك رجل حر يستطيع أن يتحمل عن رضا مثل هذه السلطة"، لقد كانوا يحتملونه بحكم الضرورة وكانوا يتخلصون منه فى نشوة، والحاكم المستبد الذى حمله الشعب إلى السماء وكان مستعداً أن يعمل لصالحه خَلَفَه صنم بعيد عن الشعب بحكم تربيته أكثر قسوة وأقل كفاءة، وكلما أصبح الاستبداد أقل نفعًا ازداد طغيانًا، ولقد كان هناك تناقض داخلى يقضى عليه بالموت بمجرد أن تولد الديمقراطية.

الجزء الثانى

المدينة الديمقراطية

الفصل الأول

الديمقراطية الأثينية

(١)
تاريخ الديمقراطية الأثينية

لقد كان تطور الحياة السياسية فى بلاد الإغريق واضح المعالم حتى نهاية القرن السادس، فالمدينة أصبحت قوية بتحرير الفرد من استعباد الأسرة، وقد أصبح الفرد حراً بفضل حماية المدينة له، ولكنه منذ أن تحققت تلك النتائج وجدت مدن احتكرت فيها السلطة العامة الأسر الكبيرة التى استطاعت الإبقاء على امتيازاتها الوراثية، بينما وجدت مدن أخرى أصبحت فيها تلك السلطة العامة في يد مجموع الأفراد المحررين. ففى مواجهة المدن الأرستقراطية والأوليجاركية نهضت المدن التى استطاع فيها صوت الشعب أن يملى سيادة الشعب، ولكن فى أى اتجاه كان سيحدد مصير بلاد الإغريق؟

لو أن الأمر كان قاصراً على القوة المادية لما احتمل شكًا، فإسبرطة تمتلك قوات ضخمة منذ أن أصبحت على رأس عصبة البليبونيزيا، حتى لنراها تنتخب بالإجماع لتولى قيادة الجيش والأسطول الإغريقيين فى الصراع ضد الميديين، ولكن الأمر كان يتعلق بشىء آخر غير التنظيم الحربي، وهل كانت العبقرية الهلينية تستطيع أن تتفتح فى ظل نظم مشابهة لنظم إسبرطة؟ وهل كانت تستطيع أن تؤتى كل تلك الثمار إذا كانت الدولة لا مهمة لها - كما كانت الحال على ضفاف الإيروتاس- غير الإعداد الجسمى والنفسى لجند ممتازين، والمحافظة على دستور يحقق هذا الهدف؟ لا، إن إسبرطة المطوية على نفسها والمتجهة بكليتها نحو ماض تريد أن تستبقيه إلى الأبد تعتبر مثلاً كاملاً لما كانت تستطيع أن تكون عليه مدينة أرستقراطية حوالى عام ٥٥٠ ولكنها تعتبر فى القرن الخامس حالة فريدة، يمكن أن تهمل عندما نحاول تصوير التطور العام للمدينة. وكى تستطيع بلاد الإغريق أن تقوم بدورها التاريخى، كان لابد لها من أن تعمل بقوة فى اتجاه تطورها الطبيعى ومن أن يبذل الأفراد فى حرية

جهودهم في سبيل المصلحة العامة، وكان لابد من أن تظهر بين المدن التي سارت في عزم في طريق الديمقراطية الجديد مدينة مهيأة لأن تسير على الرأس، وقادرة على أن تقود الآخرين خلفها. وعندئذ تحقق مهمة مجيدة وتصبح مدرسة الديمقراطية، وهذه كانت مهمة أتينا. وكان كل ماضيها يعدها للعمل الديمقراطي الذي حققته.

كان الآتينيون يفتخرون بأنهم نبتوا فوق أرضهم. ومعنى هذا أنه لم يكن لديهم جنس مسيطر ولا جنس مغلوب على أمره، أي لم يكن لديهم من يشبهون الهليوت الذين كانوا يعملون لحساب الإسبرطيين. وعندما كون هؤلاء السكان الأحرار المتجانسون دولة كان ذلك عن طريق الإقامة فوق أرض واحدة على نحو جعل من جميع سكان أتيكا أثينيين على قدم المساواة وجعل من أتينا عاصمة لشعب موحد دون أي شبه باتحاد بيوسيا الذي كانت طيبة تدعي زعامته، وهكذا نرى الوحدة الجنسية والإقليمية تحقق لأتينا منذ أقدم العصور وعلى نحو دائم الشرط الأدبي والمادي اللازم لتحقيق المساواة السياسية. وحدث في هذه المدينة ما حدث في المدن الأخرى من اضمحلال الملكية لصلحة الأرستقراطية، ولكن عشائرها كانت- على الأقل- متساوية فيما بينها ولم يكن فيها ما يشبه أسرة أجيس وأسرة أبريميونتيس اللتين احتفظتا في إسبرطة بالميزات الملكية. وفي داخل العشائر ذاتها تغلبت الديمقراطية إذ كانت القرارات تتخذ بالإجماع. وتحت طبقة النبلاء كانت جمهرة الشعب المؤلفة من المزارعين والرعاة والصناع والصيادين والبحارة ترى أن كل فرد يجب أن يكافأ وفقًا لعمله، كما تعودت على أن تناقش مسائلها المشتركة في هيئاتها وجمعياتها.

وكما حدث في كل مكان دخلت الطبقات الشعبية في صراع مع الأوليجاركية ثقيلة الوطأة، فالفلاحون الذين تعرضهم الديون إلى الاسترقاق والتجار الذين يستنكرون ألا تسمح لهم الثروة ذاتها بالتطلع إلى الحقوق السياسية، كل هؤلاء اتفقوا فيما بينهم للمطالبة بنشر القوانين التي كان النبلاء يحتفظون بها سرًا مقصورًا عليهم. واستطاعوا أن يصلوا إلى تعيين تيسموتيت أي مشرعين للنهوض بهذه المهمة، ولكن المشروع لم يصل إلى نهايته؛ فتأججت الضغائن ولطخت الأرض دماء الثأر، وحاول النبيل الشاب

"سيلون" أن يستقر فوق الأكروبول حاكمًا مستبدًا. ولم ينجح إلا أن يثير الحفائظ إلى حدٍّ جعل أعداءه لا يتورعون عن الاعتداء على حرمة الآلهة كي يذبحوا أنصاره.

ثم ظهر "داركون". رجل استطاع أن يحقق في بضعة أشهر عملاً جاهدت عبثًا في سبيله سنين طويلة فرق من الرجال، وقد ترك اسمًا مخيفًا مفزعًا لأنه سلح الدولة بالسلطة القضائية. وقد اتهم بأنه مشرع دموى لأنه حاول أن يضع حدًا لسفك الدماء، فالحروب الأهلية كانت سلسلة من المعارك الخاصة التى كانت تشنها العشائر بعضها ضد بعض بكل ما تملك من قوى وكى يدفع الطرف المجنى عليه إلى الالتجاء للمحاكم نراه يحدد شروط الأخذ بالثأر وشروط الصلح، وكى يفكك جماعات الأسر نراه يحدد درجات القرابة ليكوّن على أساسها وحدات داخل الأسر كما يتطلب في بعض الحالات من الأقارب الذين يطلب منهم اتخاذ قرار أن يكون بالإجماع.. وهكذا نراه يدعو إلى الفردية داخل العشيرة.

لقد كان هذا تقدمًا كبيرًا ولكنه غير كاف، فالأرستقراطية الأرضية قد احتفظت بكافة امتيازاتها، وكانت توسع من ضياعها على حساب صغار الفلاحين وتسترق جمهرة المدنيين العاجزين عن السداد كى تبيعهم فى الخارج أو تربطهم بالأرض دون أن تعطيهم شيئا غير سدس المحصول، وكان الموقف حرجًا، فهناك حزبان مشتبكان يصل كل منهما بمطالبه إلى حد التطرف، أحدهما يستند إلى شرعية التقاليد بينما ينادى الآخر بعدالة ثورية.. فهل تصبح "أتيكا" بلد كبار الملاك والرقيق، مثل لا كونيا وتساليا؟ أم تطرح جانبًا الحقوق المكتسبة فتلغى الديون وتشرع فى توزيع جديد للأراضى؟

ووجدت أتينا هذه المرة أيضًا الرجل الذى يستطيع حل هذه المشكلة المفزعة فنهض صولون بين المعسكرين المتعاديين كالحد الفاصل غير عابئ بالهجمات التى تأتيه من الطرفين، وقام بما يمكن أن يسميه ثورة وسيطة: فأزال الحواجز التى كانت تعزل النبلاء عن الطبقات الأخرى، واحتفظ بامتيازات العشائر التقليدية. وكى يحرر الأرض

اتخذ إجراء عاماً مباشراً فأعفى القطع ذات العشرة أنصبة، بينما ألغى جميع الملكيات المشتركة الأخرى وجند كل الأرض بسلسلة من القوانين على أساس دستور من الصداق وحق الميراث وحرية الوصية. وكي يحرر الفرد حدّ من السلطة الأبوية وحظر بنوع خاص الاسترقاق بسبب الدين بكافة صوره بما في ذلك الاسترقاق الجنائي. وبذلك أعلن وثيقة تحرير المواطن الآتيني من استعباد الدين. ولما كان يدرك أن الزراعة لا تكفي لحياة سكان عديدين في بلد فقير بطبيعته فقد بذل الجهد كي يدفع إلى الأمام التجارة والصناعة؛ فاستجلب من الخارج أرباب المهن وبسط الحماية على الأجانب المتوطنين، وقام بإصلاح نقدي فتح أبواباً جديدة أمام التجارة البحرية.

وإلى جوار هذا التغيير الاقتصادي والاجتماعي، قام بإصلاح سياسي، فلم يعد يوجد في نظر الدولة غير مواطنين أحرار، ولم يعد هناك تمييز بسبب المولد وإن ظل للثروة حسابها. فبموجب نظام كان يسعى إلى الوجود منذ حين؛ انقسم المواطنون إلى أربع طبقات على أساس الأنصبة:

١- طبقة الخمسمائة ميدمن: وهي التي تغل أرض كل فرد فيها خمسمائة ميدمن من المحصولات الصلبة (٢٦٠ هكتولتر) أو خمسمائة مترتيس من السوائل (١٩٥ هكتولتر) .

٢- الفرسان : الذين تغل أرض كل منهم على الأقل ثلاثمائة (١٥٦ أو ١١٧ هكتولتر).

٣- الزيجيت : هم الذين يحصلون على مائتين على الأقل (١٠٤ أو ٧٨ هكتولتر).

٤- التيت : هم الذين لا يملكون أرضاً أو لا تغل أرضهم الحد الأدنى، وهو مائتا وحدة.

وكانت التزامات وحقوق هذه الطبقات محددة بالنسبة لنصابهم، فطبقة التيت كانت تستطيع بحكم أنها من المواطنين أن تجلس فى الجمعية وفى المحاكم، ولكن أفرادها لا يؤدون الخدمة العسكرية إلا كمجدفين، كما أنهم لا يعينون فى مناصب الحكومة. وطبقة الزيجيت كانت ملزمة بأن تتسلح بسلاح الهوبليت كما كانت تستطيع أن تتطلع إلى بعض الوظائف الثانوية وأما أعضاء الطبقتين الأوليين فقد كانوا ملزمين بالحضور إلى الجيش بحصانهم وبدفع الجعل المسمى ليتورجيه، ولكن لهم الحق فى تولى المناصب الرئيسة، فكانت الطبقة الأولى تدفع أكبر جعل وتتمتع بأعلى المناصب كمنصب الأركونت ومنصب أمين الخزانة. وقد أصاب واضع هذا الدستور فى إيضاح خصائصه عندما قال: " لقد أعطيت الشعب من السلطة ما يكفيه دون أن أنزع عنه شيئًا من كرامته أو أن أضيف إليها شيئًا"، وإصلاح صولون الحذر المؤقت من الناحية السياسية، ولكن الجرىء النهائى من الناحية الاجتماعية يعتبر بدءًا لعصر الديمقراطية فى عام ٥٩٤/٥٩٣ .

ومع ذلك فإن أثينا لم تبق فى هدوء لزمن طويل، فقد كان من الضرورى أن يسمح للصناع والتجار بالدخول فى الطبقات الثلاث الأولى، وفى سنة ٥٨١ على الراجح وضعت المعادلة بين الميدمن والميتريت والدراخمه، أى بين الدخل العقارى والدخل المنقول. ولكن هذا الإجراء لم يكن كافيا فالتنظيم الأسرى لم يكن قد اختفى إلا من الناحية القانونية، وأما من الناحية الواقعية فإن سلطة العشائر قد ظلت محسوسة. ومن ناحية أخرى لم يكن الحزبان المتطرفان قد ألقيا سلاحهما وذلك لأن أيًا منهما لم يكن قد حقق أهدافه كاملة وكان الحزب الثالث الذى يتمسك بدستور صولون يجد مشقة فى الدفاع عنه. وهكذا أخذت تتقاتل فرق ثلاث تمثل كل منها طبقة اجتماعية وتجمع أنصارها من أحد أنحاء البلاد وعلى رأس كل منها أسرة كبيرة، فنبلاء السهل كانت تقودهم أسرة "فيلابيس" والتجار وصيادو الشواطئ تقودهم أسرة "الكيميون" وصغار فلاحى الجبل تقودهم أسرة "بيزستراتوس". وفى سنة ٥٦٠ كتب لبيزستراتوس النصر، فاستولى على

الحكومة الاستبدادية التى فشل عامة الشعب فى تقديمها لصولون، فحل المشكلة الزراعية حلاً دائمًا بأن قسم أراضى الإصلاح والضياع المنزوعة ملكيتها على النبلاء وبذلك تكونت طائفة قوية من صغار المزارعين ضربت أوتادها الصلبة فى الأرض وأخذت تعتاد معالجة المسائل المحلية وشجع التجارة البحرية بسياسة خارجية بعيدة النظر ساقت البحارة نحو جزر السيكلار. ونحو تراقيا التى كان يأتى منها الذهب ونحو البحر الأسود مصدر القمح، وفى نفس الوقت رفع من مثالية تلك الديمقراطية الزراعية والمدنية بواسطة الأعياد التى كان يحتفل بها تكريمًا لديونيزوس وبواسطة الحفلات التمثيلية والمبانى الفخمة التى أقامها. ولما كان قد ترك الدستور قائمًا، فإنه قد قام بتربية الشعب سياسيًا فى جلسات الجمعية وفى المحاكم.

وما أن انتهى النظام الاستبدادى من تأدية الخدمات التى انتظرها منه الشعب حتى اختفى، وكان هذا هو مصيره الطبيعى فى المدن الإغريقية. ولقد خيل لأنصار الأوليجاركية أثناء برهة من الزمن أن سقوط نظام بيزيستراتوس سيخدم مصالحهم، ولكن كليستينيس من أسرة ألكميون خيب أملهم.

لقد أنجز كليستنيس ببصيرة نافذة العمل الذى ابتدأه صولون وأعطى للدستور الديمقراطى شكله النهائى. وأراد أن يحول دون عودة النظام الاستبدادى، وأن يحطم تنظيم النبلاء القوى فى الأفخاذ وفى القبائل الإيونية الأربع، وأن يمنع تجمع الطبقات الاجتماعية فى مناطق. وبعد أن شرد آخر الحكام المستبدين، وشرد أطفاله لزم بقية أفراد الأسرة الذين بقوا فى آتيكا السكون. وهم يحسون بسيف الطرد بقرار نفى من الجمعية مسلطًا فوق رؤوسهم. ولم يعد لتنظيمات الأسر مكان فى الدولة، وخلقت ظروف وجد فيها، جميع المواطنين أنفسهم مقسمين حسب محال إقامتهم. فوجدت المدينة كلها نفسها مقسمة إلى نجوع، لكل نجع جمعيته وحكامه وإدارته. وأصبح كل مواطن مسجلاً فى سجل أحد هذه النجوع. وصفة ديموطيقى أى نجعى المضافة إلى اسم الفرد، تثبت أنه مواطن. وكل النجوع التى يزيد عددها على المائة كان يجب أن تقسم إلى عشر قبائل، ولكنها قبائل مكانية لا أسرية، وهكذا أصبح من المستحيل على القبائل

القديمة أن تجد نفسها فى القبائل الجديدة، وإن ظلت هناك خشية من أن تستمر المنافسات الإقليمية بواسطة المصاهرة بين القبائل المتجاورة. ولكى يتقى هذا الخطر تصور كلستينيس حيلة بارعة، فرأى من المفيد أن ينشئ أيضًا دوائر تعتبر وسطًا بين النجوع والقبائل، ولذلك قسم أجزاء الدولة الثلاثة، وهى: المدينة أو "أستى"، والشاطئ أو "برليا"، والداخل أو "ميسوجيا"؛ كلاً منها إلى عشرة أقسام، وحدد بالاقتراع لكل قبيلة قسمًا فى كل من الأجزاء الثلاثة. وبذلك أصبحت كل قبيلة تتكون من ثلاثة نجوع أى من ثلاثة أثلاث. وهكذا أصبحت القبائل وإن كانت مكانية- إلا أنها لا تشغل بقاعًا موحدة، ولا تمثل مصالح يمكن أن يعارض بعضها البعض.

وطُبق النظام العشرى للقبائل على جميع نظام المدينة السياسى والإدارى، فالبوليه يتكون من خمسمائة عضو باعتبار خمسين عضوًا لكل قبيلة يؤخذون من النجوع بالنسبة لعدد سكانها، وكل قبيلة فى البوليه تتولى بالتناوب تكوين اللجنة الدائمة خلال عُشر السنة. ولما كان عدد الأركونت تسعة، فقد أضيف إليهم سكرتير كى تُمثل القبائل العشر فى الهيئة، والجيش يتكون من عشر فرق تسمى "فيلاى" يقود كلاً منها قائد يسمى "فيلاركوس" وبذلك كان الشعب يظهر فى كل مناسبة مكونًا من عشرة أجزاء، وأصبح هذا النظام العشرى البسيط القائم على المنطق البحت، ومن ثم المتعارض مع كافة التقاليد يكوّن جزءًا لا ينفصل من النظام الديمقراطى لا فى آتينا وحدها، بل وغالبًا فى المدن الإغريقية التى تخلصت فيما بعد من النظام الأوليجاركى.

هذا الدستور، أى هذا البناء الرائع الذى يتخذ فيه التفكير السياسى طابعًا هندسيًا، كان ملائمًا لروح عامة كونتها قرون من التجارب إلى حد أن أى حزب لم يعد يستطيع معارضته. وقد يحدث أن يدخل عليه بعض الديمقراطيين شيئًا من التعديل ولكنهم لن يغيروا منه شيئًا جوهريًا. وقد يقوم الأوليجاركيون بثورات ويدعون إلى العمل لعودة "دستور الأجداد" كاملاً قاصدين بذلك الدستور الذى حطم إلى غير رجعة النظام الأوليجاركى، ولكن آتينا القرن الخامس قد عاشت وفقًا لقوانين صولون المدنية وكليستينيس السياسية.

وقبل مضى عشرين عامًا على هذا الإصلاح الكبير، ابتدأ بالنسبة لآتينا ذلك الاختبار القاسى المتمثل فى الحروب الميدية ولكنها خرجت منه أقوى مما كانت. فالاتحاد الوطنى وفى وقت ما الهجرة الجماعية أدت إلى اختلاط الطبقات فمشاة مراثون وبلاتيا كانوا أبطال النصر، كما كان مجدّفي السفن من سلامين وميكال وإيريميدون. وكانت المدينة مدينة بسلامتها إلى "ألتيت" و"الزيجيت"، وكبار الملاك على السواء. وكيف لا يكون فى هذا ما يشعل الروح الديمقراطية؟ وبعد ذلك مباشرة وضعت المدن البحرية آتينا على رأس اتحاد كبير، وظل الأسطول لزمن طويل مصدر قوتها وإنشاء ميناء ومدينة في بيريه وازدهار التجارة والصناعة ونمو الثروة المنقولة ووفرة النقود، وفى كلمة واحدة: كل ما أدى إلى عظمة أثينا الاقتصادية والسياسية وجعلها عاصمة عالم البحر الأبيض المتوسط. كل هذا كان من نتيجته إضعاف القيمة الحقيقية للنصاب وتمكين المواطنين من أن يرتقوا فى يسر من طبقة إلى أخرى، وكان فى هذا توسيع مستمر للديمقراطية ونقل تدريجى لمركز الثقل نحو جمهور المنتجين والبحارة.

وحوالى سنة ٥٠٠ أدخلت على دستور كلستينيس إصلاحات مهمة، فمجلس الخمسمائة نُظِّم التنظيم النهائى، وإنشاء هيئة القواد "ستراتيجوس" العشرة المنتخبين سدد ضربة جدية إلى هيئة الأركونت؛ وبذلك أمكن إدخال تغيير عميق على هذه الهيئة فى عام ٤٨٧ / ٤٨٦ فتقرر أن يختار الأركونت بالاقتراع واحداً عن كل قبيلة من بين الخمسمائة مرشح المعينين بواسطة ناخبى النجوع، والمختارين، لا من بين الطبقة الأولى (طبقة الخمسمائة مديمن) فحسب، بل وأيضًا من طبقة الفرسان، وبذلك تغير تكوين الأيروباجوس المؤلف من الأركونت بعد خروجهم من مناصبهم. وذلك بالحط من قيمته دون تغيير الطابع الأرستقراطي لذلك المجلس العتيق، فمن عام إلى عام كانت الإيروباجوس تنقص جدارته بالمهمة التى ناطتها به التقاليد حتى أخذ يظهر كنظام ناب عن العصر. وذلك لا بسبب دوام أعضائه المختارين من بين الأثرياء والنبلاء فحسب، بل وأيضًا بسبب السلطات التى ورثها فاختصاصاته القضائية والسياسية كانت غير محددة، ولكنها لما كانت تشمل الإشراف على القوانين فإنها كانت تصبح فى بعض

المناسبات مبهظة، وفضلاً عن ذلك فإن الخدمات التى أداها فى أحلك اللحظات أيام الغزو الفارسى كانت قد أدت إلى ازدياد سلطته، وجعلت منه حكمًا فى الحياة العامة ولم يكن بد من أن يهاجم الشعب هذا الحصن الأرستقراطى.

وفى عام ٤٦٢ كان إيفيانتيس رئيسًا للحزب الديمقراطى، وبواسطته تطهرت الأيروباجوس أول الأمر بمحاكمات قضائية ثم تلقت الضربة القاضية فحرمت من وظائفها "المضافة" الغامضة التى أعطتها حراسة الدستور ومكنتها من فرض إشرافها على الحكومة، ففقدت اختصاصها فى نظر الجرائم التى تهم المدينة والاعتداءات التى تقع من الأفراد أو الموظفين ضد النظام العام، ولم تحتفظ إلا باختصاصاتها ذات الصبغة الدينية وإن ظلت تلك الاختصاصات واسعة، إذا كانت تشمل فضلاً عن الإشراف على الأراضى المقدسة الحكم فى جرائم القتل مع سبق الإصرار، وأعطيت السلطات التى سحبت من الأريوباجوس إلى جمعية الشعب وإلى البوليه، وإلى محاكم "الهليا" ولقد حكم بلوتارك على هذا الإصلاح حكمًا قاسيًا، فطبق على إيفيانتيس كلمة أفلاطون عن الرجال الذين "يسكبون الحرية الصافية للشعب حتى تترع الكؤوس" ولم يلحظ أن بسط السلطات التى تجمعت فى الأيروباجوس كان ضرورة يستوجبها تقدم النظم السياسية فى مدينة كبيرة، وأنه ما دام هذا الفصل قد تحقق بواسطة الديمقراطية، فإنه لم يكن من الممكن إلا أن يتم فى صالحها.

ولقد دفع إيفيانتيس حياته ثمنًا لتفانيه فى سبيل الشعب، ولكن كان إلى جواره معاون يستطيع أن يتم عمله هو بيريكليس أحد أحفاد أسرة كليستينيس، الذى جمع إلى الذكاء الموهوب فصاحة وقوة شخصية ومهارة فى معاملة الرجال مكنته من أن يخدم الشعب مع سيطرته عليه.

كان إصلاح إيفيالتيس قد خلق خطراً كبيراً، فحتى ذلك العهد كانت القوانين الأساسية محاطة بحماية قوية فكانت الأريوباجوس مع البوليه إحدى المراسى التى تستقر إليها سفينة الدولة. وبدون يقظة تامة كانت القوانين معرضة لفقد ثباتها عاجزة عن أن تقاوم تيارات الرأى العام المختلفة، وقد رأى بريكليس هذا الخطر فى وضوح،

ووجد الوسيلة لتلافيه. فالدعوى الجنائية بعدم الشرعية رفعت القانون فوق النزوات الشعبية والخصومات الحزبية، وذلك بأن منحت كل مواطن حق الدفاع عنه كممثل اتهام، وحددت جزاءات خطيرة كضمان لسيادته. وكي لا تصبح الديمقراطية كلمة خاوية كان لابد من تمكين أفراد الشعب المنهمكين فى تحصيل رزقهم من أن يكرسوا وقتهم لخدمة الجمهورية. فخمسمائة مواطن كان عليهم أن يجتمعوا بالبوليه خلال عام بأكمله وأعضاء محاكم الهليا التى كان اختصاصها فى البدء محصوراً فى الفصل فى الاستئناف الذى يرفع إليها عن قرارات الحكام، أصبحت تحكم الآن ابتدائيًا وانتهائيًا فى المسائل المتزايدة العدد المتعلقة بالمواطنين الآتينيين وبالمدن الداخلة فى الاتحاد. وكانت تتكون من هيئة تضم ستة آلاف عضو يزاول العمل نصفهم فى المتوسط خلال جميع أيام العمل. وكان هناك ألف موظف فى البلاد أو فى الخارج، وخمسمائة حارس فى مصانع السفن.. .. إلخ.. وهكذا لم تكن المسائل العامة تتطلب مساهمة جميع المواطنين فى الجمعية من وقت إلى آخر فحسب بل كانت تتطلب من ثلثهم مجهوداً مستمرا، ولما كان نصف المواطنين أى عشرين ألفًا تقريبًا لا يملكون دخلاً قدره مائتا درخم، التى بدونها يصبح الفرد من الدهماء" تيت"، والتى تعتبر الحد الأدنى للحياة، فكيف كان يمكن إجبارهم على التنازل عن أجرهم خلال سنة أو خلال أيام عديدة؟

وإذا نحينا من جهة أخرى عن المجلس وعن المحاكم وعن الوظائف كل من لا يملكون شيئًا، فكيف كان يستطاع منع النظام _ مهما زيناه بأى اسم _ من أن يتحول فى واقعه إلى أوليجاركية؟ وهنا أيضًا تصرف بركليس التصرف الواجب، فقرر أن تمنح الدولة مكافآت للمواطنين الذين يتخلون فى سبيل خدمتها عن مزاولة مهنهم، وأصبحت قاعدة المكافآت عنصراً أساسيًا فى الديمقراطية، ولكنه لما كانت المكافآت فى القرن الخامس تمنح لمن يقدمون خدمات دائمة أو استثنائية، فإن المواطنين لم يكونوا يحصلون عليها لمجرد مزاولتهم حقهم المدنى بحضور جلسات الجمعية، وإنما كانت تمنح لأعضاء المجلس وأعضاء الهليا ولمعظم الموظفين، وبخاصة المختارين بالقرعة.

وكان الأركونت من بين هؤلاء. فمنذ عام ٤٨٧ - ٤٨٦ كان الفرسان يدرجون مع الطبقة الأولى ذات الخمسمائة ميديمن في قائمة الخمسمائة مرشح الذين تقترحهم النجوع كي تجرى بينهم القرعة. وبعد ذلك بعشرين عامًا أى بعد إصلاح إيفيالتيس بستة أعوام خطوا خطوة أخرى، وكانت أتينا قد عرّضت جنودها في بيوسيا لمحن قاسية وكافأتهم عن ذلك بإعطاء طبقة الزيجيت حق الوصول إلى منصب الأركونت، ولكنها كانت في الواقع مكافأة فخرية وذلك لأن إصلاح إيفيالتيس كان قد قلل من أهمية منصب الأركونت، فالهيئة المكونة من الأركونت القدماء لم تعد لها اختصاصات سياسية، كما أن سلطات البوليه المتزايدة خفضت أيضًا من استقلال الحكام الإدارى. ومع ذلك فقد ظلت مكانة تلك الهيئة العتيقة كبيرة. ومادامت تمنح راتبًا وتعين بالقرعة فإنه لم يعد هناك سبب مشروع كي تظل محصورة في الطبقات العليا الثلاث، وهكذا فتحت أبوابها للطبقة الرابعة طبقة التيت. وكى لا تصبح تلك الإدارة مجرد مهزلة، كان لا بد من إلغاء الانتخابات السابقة في النجوع، تلك الانتخابات التى كانت تترك الميدان مفتوحًا لمناورات الملاك. فالقرعة الأولى هى التى تُخرج المرشحين من القبائل العشر قبل أن تُخرج القرعة الثانية من يشغلون المناصب. ولكن لماذا إذن هذه القائمة الطويلة من المرشحين؟ وما هى إلا تعقيد ييسر للنجوع ألاعيبها ولذلك تقرر ألا تشمل القائمة غير مائة اسم باعتباره عشرة عن كل قبيلة، وهكذا وصلوا إلى النظام الكلاسيكى للقرعة. "بواسطة حبة الفول".

كى تثبت الحقوق التى حصل عليها الشعب في القرن الخامس، رأوا من الخير حمايتها من الاغتصاب الذى كانت تتعرض له بالفعل. ويجب ألا ننسى أن الديمقراطية بل الديمقراطية المتطرفة- إذا نظرنا إليها من وجهة نظرنا الحديثة ولم نحكم عليها طبقًا للمبادئ بل تبعًا للأشخاص الذين كانوا يستفيدون منها- لم تكن قط في المدن الإغريقية غير نوع من الأرستقراطية. والمواطنون في أتيكا كانوا أقلية. وإلى جوارهم كان يعيش عدد من الأرقاء مساو لهم على الأقل، وعدد لا يكاد ينقص عن نصفهم من الأجانب المتوطنين. وكان هؤلاء الأجانب المولودون فى البلاد من عائلات مندمجة منذ

زمن بعيد ينتظرون كل فرصة وبخاصة سهولة الزواج المختلط كي يندسوا في طبقة المواطنين. وكانت صفة المواطن تحمل من المزايا المادية ما يجعل الشعب يحرص على أن لا يسمح بتزايد عدد من يحملون هذه الصفة على هذا النحو. وفي سنة ٤٥١ –٤٥٠ استصدر بركليس نفسه قانونًا يقضي بألا يعتبر أتينيًا إلا من كان مولودًا لأب وأم أتينيين، وأصبح هذا القانون إلى الأبد جزءًا من الدستور.

(٢)

مبادئ الديمقراطية الأثينية

في أواسط القرن الخامس قبل الميلاد كان النظام الديمقراطي في أتينا قد اتخذ صورته النهائية، فأصبح ذلك النظام الذي ظل قائمًا حتى نهاية الاستقلال الإغريقي، ولكن قيمة الدستور تتوقف على الروح التي يطبق بها. وفي عصر بركليس كانت الحياة السياسية في أتينا تشهد بتوازن كامل بين حقوق الفرد والسلطة العامة.

الحرية الفردية مطلقة، ومنذ أن حظر صولون ضمان دين بشخص المدين اتسع هذا المبدأ اتساعًا لا حد له. فأي مواطن لا يمكن لأي عذر أن يُسترق أو أن يخضع لأي نوع من الاستعباد، ولو كان مشروطًا أو موقوتًا. فحق حبس المدين المعسر لم يعد قائمًا، لا لحساب الدولة ولا لحساب الأفراد. وكذلك الأمر بالنسبة للمسئولية الفردية، فالحظر الذي أصدره صولون ينطبق من باب أولى على أسرة المدين وبالتالي على أسرة المحكوم عليه جنائيًا. نعم إن بعض الجرائم الخطيرة كجريمة الخيانة العظمى كانت تستتبع في أوائل القرن الخامس جزاءات جماعية، ولكن الدولة أخذت تعدل تدريجيًا عن هذا الحق اللعين. وقبل نهاية القرن لم تكن عقوبة الموت ولا عقوبة التشريد تحل بأبناء المذنب. وهكذا أصبحت أتيكا أرض الحرية الكلاسيكية. فليس هناك أرقاء من بين المواطنين. والأجانب أنفسهم كانوا يستنشقون فيها هواء منعشًا كما كانت تجذب إليها

المنفيين من بلاد الإغريق كلها منذ هيرودوت الهاليكارناس حتى جورجياس الليونتينى. وديمكريت الأبديرى، الذين قدموا للإقامة فيها. وقال هيرودوت إنه من الأفضل أن يعيش الإنسان فقيراً فى ديمقراطية من أن يتمتع بظاهر من السعادة فى بلاط ملك.

وكان الآتينيون الفخورون بأن يكونوا مواطنين أحراراً أشد افتخاراً بأن يكونوا متساوين. بل إن المساواة عندهم كانت شرط الحرية، فهم بحكم أنهم إخوة ولدوا من أم مشتركة لا يمكن أن يكونوا أرقاء أو سادة بعضهم على بعض. والألفاظ الوحيدة التى يستخدمونها فى لغتهم لتمييز النظام الجمهورى عن غيره من النظم هى "إيسونوميا" أى المساواة أمام القانون، و"إيسيجوريا" أى المساواة فى حق الكلام. وكانوا أبعد ما يكون عن حمل ألقاب النبالة حتى لنجهل اسم الأسرة نفسه. ولا نرى كل آتينى بغير تمييز يضيف إلى اسمه اسم نجعه، وأقصى ما نلاحظه أن نرى أبناء البيوتات يسخون على أنفسهم بذكر اسم أبيهم ولكنهم لا يذكرون قط اسم عشيرتهم. وأوسع أبناء أسرة الكيمون ورد ذكره باسم بركليس ابن اكسنيبيس من نجع كولارجوس.

وإذا كان من الحق أن البيوت الكبيرة قد احتفظت لنفسها بمكانة تسمح لها بتقديم رئيس للحزب الديمقراطى نفسه، فإن الدولة لم تعد تعرف أسراً وإنما تعرف أفراداً متساوين فيما بينهم فحسب. فلجميعهم نفس الحقوق إذا يستطيعون دخول الجمعية كى يتكلموا إذا أرادوا أو يعطوا صوتهم، وذلك لأن النظام التمثيلى لم يكن موجوداً. ولو أنه وُجد للاحَ قيدٌ أوليجاركىٌ على المساواة فى حق الكلام أى الإيسيجوريا. ويستطيعون الجلوس فى الهليا كقضاة إذا بلغوا السن المطلوب كما يستطيعون أن يصبحوا مرشحين للمجلس وللوظائف العامة الأخرى تبعًا للشروط القانونية. وهم ملزمون بالتناوب بأن يطيعوا كما يتولون القيادة. وهم يشتركون فى الأعياد العامة وفى المواكب وفى تقديم الضحايا، وفى الألعاب والحفلات المسرحية دون أى تمييز غير حق الصدارة الممنوح للحكام فالمساواة هى التى يضعها الأتينيون فى القمة من دستورهم وفى ذلك يقولون "إن الجدارة هى التى تفتح الطريق أمام الأمجاد

العامة أكثر من الطبقة الاجتماعية، ولا يمكن أن يمنع أحد من خدمة المدينة بسبب فقره أو غموض أصله".

قد يُظن أن الآتينيين قد كذبوا أنفسهم باحتفاظهم بنظام صولون القائم على الطبقات ذات الأنصبة، ولكن هذا غير صحيح، فصولون كان قد حدد الحقوق والواجبات بالنسبة للثروة. وعندما أصبحت الحقوق متساوية ظلت الالتزامات وحدها غير متساوية، وظلت خاضعة للتناسب مع النصاب. فالطبقة الرابعة أى " ألتيت" يعمل أفرادها فى الأسطول كمجدفين، وعند الحاجة يعملون فى الجيش كمشاة خفاف، وهم لا يُلزمون بدفع شيء لخزانة الدولة ماداموا لا يملكون من الدخل الحد الأدنى الخاضع للضريبة. والطبقة الثالثة أى الزيجيت يعملون كهوبليت أى مشاة مسلحين تسليحًا خفيفًا ويدفعون ضريبة الحرب الاستثنائية المسماة "أيسفورا" والفرسان يخدمون فى فرقهم ويدفعون كل فى دوره الجعل العادى. وأفراد الطبقة الأولى ذات الخمسمائة ميديمن يخدمون أيضًا كفرسان. ولكنهم يتحملون فوق ذلك نفقات السفينة ذات ثلاثة الصفوف من المجدفين، وهى نفقات ثقيلة يدفعونها لإعداد السفينة والإنفاق عليها ويتولون قيادتها.

الحرية والمساواة حقوق لم يكن المواطنون يستطيعون مزاولتها إلا إذا أملوا على المدينة بعض الالتزامات، فكان على الدولة أن تضع قوتها فى خدمة الأفراد، وكى تضمن لكل فرد حريته ضمانًا تامًا، كان لابد من أن تختفى آخر بقايا المسئولية الجماعية، وكى تضمن سيادة المساواة بتمكين صغار المواطنين من المساهمة المشروعة فى الحياة العامة كان لابد من منح تعويض لمن يضعون أنفسهم فى خدمة المدينة. ولكن تلك الالتزامات كانت أوسع مدى. وإذا كان المولد والثروة لم يعودا يمنحان امتيازات فى الحياة العامة، فإنه قد ظل هناك أغنياء وفقراء، وكان لابد من اتخاذ إجراءات كى يستطيع الفقراء استخدام حقوقهم المدنية. والمساواة السياسية تئول إلى الاختفاء إذا كان عدم المساواة من الناحية الاجتماعية صارخًا. والحرية تئول إلى مبدأ مجرد إذا لم يصاحبها حد أدنى من الملكية أو سهولة دائمة فى الوصول إليها. وما دامت الدولة تملك

السلطة، فإن عليها واجب علاج عيب خطير بالنسبة لكل هيئة اجتماعية وقاتل بالنسبة للديمقراطية عليها أن تحمى حقوق ومصالح طائفة من الناس بشرط ألا تتجاهل وألا تدوس بالأقدام حقوق طائفة أخرى ومصالحها. وتحت رياسة رجل كبركليس استطاعت أتينا أن تقوم بعمل رائع من التكافل والمحافظة عى سلامة الهيئة الاجتماعية فلا تقسيم للأرض ولا إلغاء للديون. وفي بلد لا تمثل فيه الثروة العقارية غير جزء من الثروة العامة، وتنتشر فيه الثروة المنقولة انتشاراً واسعاً بفضل التجارة واستغلال إمبراطورية كبيرة كان يكفى اتخاذ إجراءات جزئية، وأن تكون مدروسة درسًا دقيقًا لملاقاة الحاجات العاجلة.

ونظام الرواتب كان أحد هذه الإجراءات، ووجدت إلى جواره إجراءات أخرى كثيرة. ونظام "الكليروكية". (منح إقطاعيات بالقرعة للمواطنين فى المستعمرات) سمح بتوطين مئات من أفراد الطبقة الرابعة " التيت" فى المستعمرات، وقد منح كل منهم قطعة من الأرض تغل دخلاً مساوياً لدخل أفراد الطبقة الثالثة "الزيجيت". وكى تعطى عملاً لأصحاب المهن الذين بقوا فى العاصمة، أصبحت الدولة "مقاولاً". فهى أولاً فى حاجة إلى أسطول وإلى مصانع للسفن وإلى سوق للقمح وإلى أسوار دفاعية تربط بين المدينة والميناء. وإلى تشييد مبان ونُصب تجعل الأكروبول فريدة الجمال فى العالم. وبالنسبة لمن لا يستطيعون العمل كانت المساعدات العامة منظمة تنظيماً قوياً، فأيتام الحرب يُنشَّأون على حساب الخزينة، ويعتبر كل منهم ربيباً للأمة، ويمنح عند بلوغ سن الرشد عدة كاملة من السلاح اللازم للهوبليت أى جندى المشاة الخفيف.

وكانت تمنح معاشات لمشوهى الحرب. وبعد ذلك بزمن كانت تمنح مساعدات للمصابين من جراء العمل. وفى الظروف العادية كانت المدينة تهتم بأن توفر الخبز للجميع بثمن رخيص. وكانت تتوفر على ذلك عدة هيئات من الموظفين، وتشريع خاص بأكمله، وكان مفتشو الحبوب يسهرون على أن تباع الحبوب بالثمن المحدد وعلى أن يبيع الطحانون الدقيق والخبازون الخبز بما يناسب هذا الثمن، وأن يكون الخبز بالوزن

المحدد. وكي يمنع التخزين كان محظوراً على تجار الحبوب أن يشتروا في الدفعة الواحدة أكثر من خمسين حملاً. وكي تسهل عملية التموين وتنتظم التجارة كان كل مستورد يلزم بأن يوجه إلى أتينا ثلثي الحبوب التي تصل إلى بيريه. وعلى كل مقرض للتجارة البحرية المحفوفة بالخطر أن يحمل إلى أتيكا السلع ذات الضرورة الأولى وفي مقدمتها القمح. كما كان محظوراً على كل صاحب سفينة ساكن في أتيكا أن يحمل قمحًا إلى غير بيريه. وتضاف إلى ذلك الغنائم الطيبة التي كان يستفيد منها الشعب بأجمعه، فعندما كان أمير أجنبي يرسل كهدية سفينة محملة بالحبوب، وعندما كانت حملة منتصرة تمكنهم من نهب محصول بلد عدو، كان كل مواطن يتقدم يحصل على نصيب، وعندما كانت تقدم الضحايا في مواعيد منتظمة إلى الآلهة، كان كل مواطن حاضر ينال قطعة طيبة من اللحم.

وفي سني الحرب وعلى الأقل في المدة بين عام ٤١٠، ٤٠٦ كان المعدمون يُمنحون كل يوم إعانة قدرها أوبولان (ثلث درخم) وهي المسماة "بالدييوبليا". وبعد أن تفي الدولة بحاجات الجمهور المادية، نراها توفر له أيضًا المتع العقلية والأدبية. فالالتزام بإعداد جوقة كان يفرض على الكثيرين من الأغنياء لإقامة مسابقات غنائية ومسرحية كان يخف إليها شعب محب للجمال، وكان إظهار الكرم بتقديم جوقة فخمة مثقفة إحدى الوسائل الطيبة في اكتساب الشهرة الشعبية. بل أتى زمن لم تعد تكفي فيه التزامات الأفراد وأصبح الفائض من الميزانية يعطي منه للفقراء ما يدفعون به أجر دخول المسرح وما ينفقونه في متعتهم أيام الأعياد.

إذا كانت المدينة تقر بأن عليها واجبات نحو الأفراد، فذلك لأنها لم تكن في النهاية غير مجموع المواطنين. فحكومة الشعب المباشرة قد انقلبت في قوة لمصلحة الأغلبية، ولكن طوال حياة بركليس لم يخلط الآتينيون بين مجموع المصالح الخاصة وبين المصلحة العامة، فالتزامات المدينة نحو المواطنين كانت تسبقها التزامات المواطنين نحو المدينة، وكانوا يقبلونها بالترحاب.

لم يكن الآتيني مرتبطًا بعقد ضمني غامض، ففي سنة بلوغه سن الرشد، وقبل أن يقيد في السجل الذي يضمن له حق المواطن، كان يقسم في حفل رسمي اليمين المدني. ويقول اكزنيفون إن القانون كان يوجب مثل هذا اليمين في كافة بلاد الإغريق وكان الشبان الآتينيون يقسمونه في معبد أجرولوس، والقسم الذي كان يؤدى في القرن الخامس نعرف منه تعهدًا واحدًا وهو" عدم الاعتراف بحدود لأتيكا إلا فيما خلف القمح والشعير والكرم والزيتون". ولكننا أكثر معرفة بالنسبة للقرن الرابع الذي قد استمر- بلا ريب في مجموعه- يسير وفقًا للتقاليد. والحفل لا يخلو من عظمة، فالشبان يتسلمون سلاحهم في حضرة الخمسمائة، ويمدون أيديهم فوق المذبح وهم يتلون العبارات الآتية: " لن أدنس هذا السلاح- لن أتخلى عن زميلي في المعركة- سأقاتل من أجل آلهتي ومن أجل موقد الأسرة وحيدًا أو مع غيري. لن أترك الوطن منقوصًا، بل سأتركه أكبر وأقوى مما تسلمته. سأطيع الأوامر التي تصدرها إلى حكمة الحكام. سأخضع للقوانين القائمة، وللقوانين التي يصدرها الشعب باتفاق عام. وإذا أراد أحد أن يقلب هذه القوانين أو أن يعصاها لن أسمح له بذلك، لكنني سأحارب من أجلها إما وحيدًا أو مع الجميع- سأحترم دين آبائي". وهذه هي الالتزامات التي كان على المواطنين أن يتحملوها قبل أن تصبح لهم حقوق. وهذه هي التعهدات التي كانت تجدد أمام الآلهة من عام إلى عام سلطة المدينة المطلقة.

وهذه السلطة المطلقة كان مجموع المواطنين هم الذين يزاولونها في الديمقراطية. والنظرية الدستورية في الديمقراطية الآتينية بالغة البساطة، وتتلخص في كلمة واحدة: "الشعب سيد". وسواء أكان يجلس في الجمعية أو في المحاكم، فهو سيد مطلق في كل ما يتعلق بالمدينة. ومع ذلك فإن المبدأ السياسي في كل زمان وفي كل مكان يتعرض لتفسيرات مختلفة، ولا يأخذ معناه الدقيق إلا بالتطبيق العملي. فالمعاصرون لهيرودوت كانوا يستخدمون نفس الصيغة التي كان يستخدمها معاصرو أرسطو وديموستين، ولكنهم لم يفهموها ولم يطبقوها بنفس الطريقة. وفي القرن الرابع قبل الميلاد وصلوا

بهذا المبدأ إلى نهايته، فقالوا: " إن للشعب الحق فى أن يفعل كل ما يحلو له، فهو سيد القوانين ذاتها". وفى القرن الخامس كان الشعب ملكًا ولكنه لم يكن بعد حاكمًا مستبداً، فهو يسلم بأن هناك حداً لنزاعات الأغلبية حتى ليمكن أن يقال عن الآتينيين فى ذلك العصر ما قيل عن الإسبرطيين فى حياتهم العامة وحياتهم الخاصة: " إنهم أحرار ولكنها ليست حرية مطلقة، ففوقهم يقوم سيد هو القانون".

فدعوى الخروج على القانون كانت تقف أمام اندفاعات الإكليزيا، كما تقف أمام جموح الزعماء الشعبيين. وقد احتفظت هذه الدعوى بأثرها الفعال حتى بعد موت بركليس. ولقد حدث ذات مرة أن رفض الشعب احترام تلك الدعوى، ولكنه لم يلبث أن تبين خطأه. وكان ذلك فى عام ٤٠٦ بمناسبة المحاكمة البشعة التى تناولت القواد المنتصرين عند جزر الأرجينيز. ففى وسط الخواطر الهائجة حاول مواطن شجاع أن يوقف الإجراءات التي رسمها مرسوم صدر من المجلس ومن الشعب، بإثارته دفعًا بعدم الشرعية. ولكن الجمهور صاح قائلا" إنه من الإجرام أن يحرم الشعب من سلطته فى أن يفعل ما يريد"، وعبثًا حاول بعض أعضاء المكتب، ومن بينهم سقراط، أن يحتجوا على أخذ الأصوات فاضطروا فيما عدا سقراط أن ينحنوا أمام التهديدات. واتخذ القرار وقضى على المتهمين بالموت وقادوهم إليه. ولكن لم يمض زمن وجيز حتى أخذ الآتينيون الندم ووجهوا الاتهام بمرسوم من " البيروبوليه" إلى أولئك الذين خدعوا الشعب وقضى على المجرم الأول بالموت جوعًا، وقد انصب عليه بغض الجميع. وقد أظهر هذا الدفع إلى أى حد كانت القاعدة حاسمة ملزمة. ففى القرن الخامس كانت السيادة الشعبية لا تريد أن تكون سلطة تحكمية أى استبداداً، وكانت الديمقراطية تسلتزم أن يكون أساسها احترام القانون.

ولكن ماذا كان يمثل القانون بالنسبة للإغريق بوجه عام وبالنسبة للأثينيين بوجه خاص فى القرن الخامس قبل الميلاد؟

مهما يكن من تعارض النظريات السياسية عند الأوليجاركيين والديمقراطيين، فإنه قد كانت لديهم عن القانون فكرة تكاد تكون موحدة، ومع ذلك فإننا عندما نحاول

تصوير تلك الفكرة، لا نلبث أن نصطدم بتناقض فريد، فالقانون يبدو فى مظهر مزدوج، فهو شيء مقدس لا يتغير، وهو عمل إنسانى أى مدنى كما نقول اليوم، ومن ثم عرضة للتغيير، ونستطيع بالتحليل أن نميز هاتين الصورتين اللتين تلوحان عندئذ غير قابلتين للتوفيق بينهما. ولكنهما في الواقع كانتا تختلطان على نحو ما فى التطبيق اليومى.

فمن ناحية دخلت عدالة العشيرة الإلهية "themis" فى قضاء المدينة بتحويل أجل القوانين الإلهية "themist" إلى ما يسمونه بالقوانين الوضيعة "thesmoi" وهذه اللفظة الأخيرة هى التى كانت تطلق فى أقدم العصور على القواعد الأساسية فى القانون العام. فهذه القواعد كانت فى جوهرها دينية، ولم تكن تميز الناحية الدنيوية عن الناحية الروحية.

فكانت تضم قواعد الطقوس كما تضم الأحكام التشريعية. ولم تكن تختلف فى شيء عندما تعالج الملكية والزواج والميراث والجنايات والجنح والعلاقات السياسية، أو عندما تحدد طقوس تقديم الضحايا والواجبات نحو الموتى وصيغ الصلوات أو الإيمان، ولكن من أين أتت؟ ذلك ما لا يعلمه أحد، وبعبارة أدق إننا نجهل تاريخ نشأتها الأولى، ولكن أحداً لا يشك فى أنها قد أقيمت أو وضعت إلى الأبد بواسطة الآلهة، الآلهة التى تُعبد فى الأسر وفى المدينة، وعلى الأخص آلهة المدينة الكبيرة، فهم الذين أوحوا بها إلى البشر.

وأكثر تلك القوانين جلالاً، تلك التى نبتت من الأرض مع أول سنبلة من القمح، صدرت عن الإلهة "ديميتر" حاملة القانون thesmo phoros وانتقلت تلك القوانين من قرن إلى قرن عن طريق الرواية الشفهية، الأب يسلمها إلى الابن فى العشيرة، والعشائر التى تنقلها إلى الكهنة أو إلى حكام المدينة، كما تنتقل فى المدينة نفسها بواسطة رجال المحفوظات. hes mnemones و hieromnemones و aisymnetai وكانت عبارة عن نصوص شديدة الإيجار موزونة كى تعلق بالذاكرة فى سهولة. وكانت ترتل بنغمة لا تتغير، ولم تكن فى حاجة إلى حيثيات ما دامت أوامر علوية، ولم تكن فى

حاجة إلى تقديم أسباب لأنها كانت مفروضة من سلطة إلهية. وعندما تصبح غامضة بمضى الزمن أو غير كافية كانوا يلجأون فى تفسيرها إلى مفسرين تعتبر مهمتهم كهنوتية. وكل ما حدث هو أن شعروا فى النهاية بحاجتهم إلى جمعها فعهدوا بهذا العمل إلى مشرعين thesmothetes ولكن صفتها المقدسة حالت دائمًا دون المساس بها. وظل هذا المبدأ مطلقًا حتى إنه عندما تحررت القوانين من رقابة الآلهة لجأوا إلى وضع قوانين جديدة دون أن يلغوا القديمة، وهكذا كان يحدث أن يستند المتقاضون فى إحدى القضايا إلى نصوص متعارضة. وهذه المعتقدات القديمة الخاصة بالسلطة الإلهية للقوانين المسماة thesmoi ظلت لاصقة بنوع خاص إلى جزاءات القانون الجنائى فهناك صيغ محملة باللعنات، والعقوبات التى تعج بها. وبخاصة الطرد من نطاق الهيئة الاجتماعية المسمى إهدار الكرامة Athimia كان لها من السلطان بحيث كانت تنهال من تلقاء نفسها على من يثيرها، ولم تكن هناك حاجة حتى إلى المحاكمة كى يقع الفرد تحت أذاها.

ومن ناحية أخرى كان يوجد قانون غير مدين بشىء إلى الوحى الإلهى وهو الناموس (Nomos). وهنا نجد كل شىء بشريًا، فالناموس يتميز قبل كل شىء بأنه مكتوب، وهو لم يعد ملكًا خاصًا لبعض المتميزين الذين ورثوه عن الآلهة. وقد تجرد من كل سر غامض وأصبح معروفًا من الجميع مملوكًا للجميع، ومن وضعه يعلق به اسمه فالجميع يعرفون أنه من وضع صولون أو كليستينيس أو أى مواطن عادى، ولم يكن يستطيع أن يندمج فى التشريع لو أن الشعب لم يوافق عليه، أو لم توافق عليه الأغلبية ولم يوضع لتحقيق مصلحة عامة. ولذلك يجب أن يحدد لكل فرد حقه وواجبه. فالناموس هو تنظيم توزيع العدالة (Nemesis) . وهذا هو السبب فى أننا نرى أرسطو يعلن أنه لا نظام خارج حدود القانون، فالناموس هو الميزان أو المقياس العام الذى يحقق أكبر كمية من العدالة، وهو القاعدة الصلبة التى تحكم الشهوات الفردية والجماعية وهو السيد الذى يحول دون الإسراف فى الحرية، والقانون المهيمن الذى يحقق إلى جواره سيطرة

العقل" logos وmous" وهكذا لا تستطيع القوانين حتى ولو كانت مثالية أن تأخذ من الإنسان إلا خير ما فيه. ولكنها في الواقع كانت حسنة أو سيئة تبعًا للدستور وتبعًا للمدينة، وإن ظلت بالضرورة ناقصة، وظلت دائمًا معيبة بإحدى نواحيها فهي ليست ذات قيمة مطلقة حتى ليقولون إن صولون رد يوما على شخص سأله عما إذا كان قد منح الأثينيين خير القوانين بقوله :"لا. ولكني أعطيتهم أكثرها ملائمة لهم". ولما كانت القوانين البشرية غير معصومة فإنها ليست خالدة، وهي لا تدوم إلا ما دام ضمير الشعب يقبلها. وإذا أخذ القانون العرفي يتغير في صمت بتطور الأخلاق والعادات على نحو غير محسوس فإن القانون المكتوب يتعرض للتغيير كلما دعت الحاجة. والواقع أن الناموس شيء نسبي تواضعي ولذلك لا عجب إذا رأينا كلمة ناموس تستخدم أيضًا للتعبير عن مقام موسيقي وللتعبير عن كل عملة متداولة.

عندما يتحدث الإغريق عن القوانين لا نراهم يفعلون كما نفعل اليوم عندما نضع القوانين الدستورية في مكان خاص، وذلك لأنه لم يكن هناك لأي مدينة دستور مدون في وثيقة، بل كان يحل محله مجموعة من العادات والنصوص المدرجة في القوانين المختلفة، وبهذه المجموعة كانت تظهر "روح المدينة" وإذا كان أرسطو يتحدث باستمرار عن الدستور، فإنه يقصد بذلك نظام المدينة الذي يتمثل في تنظيم مناصب الحكم بوجه عام والمناصب العليا بوجه خاص وتوزيع السلطات ومسند السيادة وتحديد الهدف الذي تسعى إليه الجماعة السياسية. وفي هذا ما يكفي كي نستطيع أن نفعل ما فعله الفيلسوف فنميز الدستور عن القوانين العادية، على شرط أن نسلم بأن الدستور إن هو إلا انعكاس للمبادئ الأساسية التي تتضمنها القوانين.

ولكن القوانين بدورها لا تكون عند الإغريق كلاً منظماً، أو كما نقول بلغتنا الحديثة "مجموعة"، فقد كانت تصنع من يوم إلى يوم وعلى الأقل منذ العصر الذي كلف فيه لأول مرة أحد كبار المشرعين مثل زاليكوس وكاروندس ودراكون وبتاكوس بتدوين العادات القائمة أو بوضع أحكام جديدة، ومع ذلك فإنه لم يكن بد من ترتيب تلك

النصوص وتقسيمها على نحو ما، ولكن هذا التقسيم قد عمل حتى عندما تولاه كبار المشرعين، لا وفقًا لنظرية منطقية ولكن على أساس تسهيل استخدامها عمليًا فهم لم يفكروا إلا فى تزويد كل منصب بالوثائق اللازمة له. وإذا كان هناك شيء يشبه من قريب أو من بعيد مجموعات القوانين الحديثة فقد كانت تلك الأنواع من الأدلة أو كراسات الالتزامات التى كان يزود بها موظفو الدولة. ولقد عبر أرسطو عن ذلك تعبيراً فيه الدقة الكافية بقوله" إن القوانين- فيما عدا المبادئ الدستورية التى تحتويه- هى القواعد التى يتبعها الحكام فى مزاولة السلطة وفى ردع الاعتداءات على تلك القوانين".

والأمثلة على ذلك كثيرة. فالأثينيون قد سموا عدداً من القوانين المفردة بحسب موضوعها، فقالوا قانون ضريبة السفينة ذات ثلاثة الصفوف من المجدفين، وقانون رفع الدعاوى وقانون المناجم والقوانين المالية والقوانين التجارية. ولكن الغالب عندما تجمع القوانين أن يوضع على كل منها رسميًا اسم الحاكم أو المحاكم المكلفة بتطبيقها. وفى الجلسة السنوية التى يعقدها الشعب كى يستشار فى القوانين القائمة وضرورة الاحتفاظ بها أو تعديلها، تجرى عملية التصويب بالتتابع على القوانين المرتبطة بالمجلس، فالقوانين المشتركة بين المناصب المختلفة، كالقوانين المتعلقة بالأركونت التسعة وأخيراً تلك القوانين المتعلقة بمناصب الحكم الأخرى.

وكان هناك قانون للإيروباجوس وقانون للمحكمين العموميين، وقانون للملك وقانون لأمناء الخزينة وقانون للأركونت كان يضم من الأحكام المتنافرة ما يتفق مع اختصاصات ذلك المنصب. وعلى نفس النحو جرى العرف فى البلاد الأخرى، ففى كورسيرا نجد قانونًا خاصًا برئيس أو منظم الألعاب العامة. وفى مجنيزيا نجد قانونًا خاصًا بالبوليماركوس أى القائد العام. وفى ميليه نجد قانونًا خاصًا بلائحة الأجورا وتربية الشبان، وكذلك كان الأمر فى مملكة برجام، حيث عثر على قانون بلائحة البلدية وهى اللائحة التى ستستوحيها تنظيمات البلديات بالإمبراطورية الرومانية. كما عثر فى مصر الرومانية على ورقة بردى تعرفنا بلائحة الصيارف الخاصين. ومع ذلك فإن هذه

القوانين المشتتة المصادر وهذه القواعد الموزعة في اللوائح ذات الصفة العملية، هي التي يصفها الإغريق بالعظمة الأدبية والجلال الإلهي اللذين خلعتهما عليها القوانين الإلهية القديمة، وكانت هي التي تنظم جميع حياة الهيئة الاجتماعية وحياة الأفراد، وكانت الرابطة الأدبية والمبدأ الحيوي للشعب. ومن هنا أوحى هذا الخليط باحترام ديني حتى لنرى "هرقليت" أول علماء الطبيعة في إيونيا عندما يستخدم جدله المنطقي في دراسة المسائل الأخلاقية، يرجع القانون إلى مصدر إلهي ثم يدلي بهذا التصريح الوطني الذي يبدو فوق مستوى الإيونيين، فيقول: "يجب على الشعب أن يقاتل من أجل القانون كما يقاتل من أجل سور المدينة". وجميع آراء الإغريق في القانون منذ المعتقدات القديمة حتى أحدث النظريات ومنذ التمييز بين الطبيعة والقوانين، كما أوضحه السفسطائيون فانقلب وبالاً عليهم، كل هذا نجده مختلطًا غير خال من التناقض ولكن مصاغا في نغمات متسامية في فقرة تنسب إلى ديموستين هذا نصها "إن حياة جميع البشر، من يسكن منهم في مدينة كبيرة ومن يسكن في مدينة صغيرة تنظمها الطبيعة والقوانين. وبينما نجد الطبيعة لا قاعدة لها ومختلفة باختلاف الأفراد نجد القوانين شيئًا عامًا منظمًا موحداً بالنسبة للجميع، وهي تسعى إلى الحق والجمال والمنفعة.

نعم هذا هو ما تسعى إليه وبمجرد أن تعثر عليه لا تلبث أن تصوغه أحكامًا عامة موحدة متساوية بالنسبة للجميع، وهذا هو ما يسمى بالقانون. ومن واجب الجميع احترامه لسبب نخصه بالذكر من بين غيره من الأسباب، وهو أن كل قانون إنما هو ابتكار وهبة من الآلهة كما أنه وصية لجان الحكماء، وهو العقد المشترك بالمدينة يجب على جميع سكانها أن يرتبوا حياتهم على مقتضاه". ولكن أسمى فكرة استطاع إغريقي أن يكونها عن القوانين المدنية شبه المقدسة، هي تلك التي يعرضها سقراط في حديثه الشهير في حوار "كريتون".

ولو أننا جردنا هذا الحديث من الصورة الرائعة التي يخلعها عليه الحوار المثير، لظل مضمونه عظيم الفائدة؛ إذ ينبئنا عن مدى احترام نفس رفيعة للقوانين حتى ولو

كانت تحكم عليها بالفساد. فمن يخرج على القانون يحطم المدينة كلها بقدر ما يستطيع، والدولة لا يمكن أن تدوم إذا ظلت الأحكام الصادرة بغير تنفيذ، وإذا استطاع الأفراد محو أثرها، فعليهم أن يقبلوها ولو كانت ظالمة، وذلك لأن المواطن مدين بطاعة القوانين بموجب اتفاق غير قابل للنقض، وهو مدين للقوانين و للدولة بمولده وبتربيته فقد أتى إلى الدنيا وتغذى ونشأ بواسطة القوانين فهو عبدها وليس له عليها نفس الحق الذى لها عليه.

وكما لا يستطيع أن يبادل أهله أو سيده إساءة بإساءة وضربة بضربة، فهو كذلك لا يستطيع هذا مع القوانين ومع الوطن. ومكانة الوطن أسمى من مكانة الأم ومن الواجب أن نتحمل منه كل شيء، والواجب يقضى بأن تنفذ أوامره ما لم نحمله على تغيير رأيه بالوسائل المشروعة. وكل فرد حر فى أن يتخلى عن حقوقه كمواطن فى المدينة بعد أن يحصل عليها وفى أن يغادر الوطن ومعه جميع ما يمتلك ولكن من يبقى يتعهد عن بينة بإطاعة القوانين. والخلاصة أن الديمقراطية الأثينية فى القرن الخامس تظهر فى صورة مباشرة السلطة بواسطة مواطنين أحرار متساوين تحت سلطان القانون.

والقانون الذى يحمى المواطنين بعضهم ضد بعض، يحمى أيضًا حقوق الأفراد ضد سلطة الدولة، كما يحمى مصالح الدولة ضد الإفراط فى الفردية. وقبل السنوات الأخيرة من القرن الخامس لا نرى ما يدل على أن الحرية قد تدهورت إلى فوضى أو عدم نظام، وأما عن الشعور بالمساواة فإنه لم يصل إلى حد إنكار التفوق العقلى. ونحن فى مدينة نشر فيها أنجزاجوارس صديق بركليس الفكرة القائلة بأن " الروح شيء لانهائى وسيد مطلق"، وهى التى تبعث الحركة عند نقطة ما كى تدفعها إلى الأمام ثم إلى الأمام دائمًا. وقد اتخذت هذه النظرية معنى سياسيًا. فحتى تتولى بلاد الإغريق قيادة البرابرة، وهذا ما يجب أن يكون، لا بد من وجود مدينة على رأس المدن الإغريقية الكبرى، ولا بد من أن يوجد فى هذه المدينة رجل لرياسة الشعب. وكى تحقق الديمقراطية الأثينية رسالتها نراها تخضع للدكتاتورية الأدبية العبقرية.

الفصل الثانى

آراء فى الديمقراطية

كان الأثينيون يدركون تمام الإدراك أن إقامة الديمقراطية فى مدينة كثيفة السكان كمدينتهم يعتبر تجديداً كبيراً، وكانوا يفخرون بدستورهم. ومن بين أنظمة الحكم الثلاثة التى يميز بينها الإغريق كانوا يرون أن نظاماً واحداً هو الجدير بالكرامة الإنسانية وهو ذلك الذى يجابه المبدأ الأوليجاركى بمبدأ المساواة، ويقيم الحق فى الحرية ضد الاستبداد، فالحرية والمساواة كانتا شعار الأثينيين وقد أضافوا إليهما "الإخاء" تحت اسم "المحبة البشرية". وكانوا يستشعرون الكبرياء عندما يقارنون مدينتهم بالمدن الأخرى، وبخاصة إسبرطة التى كانت معقلاً لجميع أعداء الأفكار العزيزة عليهم. ولاشك أن رجال الدولة والشعراء الأثينيين قد بالغوا فى المديح، عندما تحدثوا عن دستورهم، ولكن هذا الغناء الشعرى له قيمته التاريخية، فهذا السيل العاطفى يعرفنا بروح شعب ومن الحماسة ما يكشف عن مثل أعلى.

والمثل الأعلى لأثينا لم يستطيع أحد أن يعرضه فى فصاحة أفخر وأقوى من توسيديد، وقد حرص هذا المؤرخ على أن لا يتحدث بلسانه الخاص وإلا لاح غير مخلص لأنه لم يكن يشعر بأية محبة لسياسة بلده، ولكنه نسب إلى صديق أناكساجوراس- إلى الروح المحركة للديمقراطية الأثينية- إلى ذلك الأوليمبى الذى سيطر خلال ثلاثين عاماً بقامته الفارعة فوق صفائر الأجورا اليومية- نسب إلى بيركليس ذلك التعليق الرائع الذى تشبه كل لفظة منه نوطاً ذهبياً صكت عليه صوت أثينا إلهة المدينة.

فقد دُعِيَ كى يلقى رثاء للمحاربين الذين ماتوا فى سبيل الوطن، فأعلن أنه لن يتمهل عند مديح كل الذين ساهموا فى الماضى والحاضر فى عظمة أثينا، ولكنه سيعرض النظم والأخلاق التى تعتبر السبب الأساسى فى قوتها وازدهارها.

فـأكـد أولاً "أن الدسـتـور الذى يحكمنا لا ينقصـه شىء مما نجده عند الشـعـوب الأخرى، وهو أنموذج للجميع ولا يقلد أحدا واسمه الديمقراطية، وذلك لأنه يهدف إلى مصلحة أكبر عدد لا إلى مصلحة "أقلية" والمساواة هى أول مبادئه، ففى الحياة الخاصة لا يعرف القانون أى تمييز بين المواطنين وفى الحياة العامة لا يتعلق الاعتبار بالمولد ولا بالثروة، وإنما يتعلق بالجدارة فحسب. وليست الميزات الاجتماعية وإنما الكناية والموهبة هما اللذان يشقان السبيل إلى المجد. ومثل هذه المساواة التى تفتح المجال أمام القيمة الشخصية لا تسىء فى شىء إلى الحرية، وكل فرد حر فى تصرفاته دون أن يخشى حب الاستطلاع المريب ولا نظرات الاستنكار ولكن حرية الأفراد تحدها حقوق الدولة والتزامات النظام المدنى. فالنظام العام يقتضى الخضوع للسلطات القائمة والطاعة للقوانين وبخاصة قوانين الإخاء التى تضمن حماية الضعفاء والقوانين غير المكتوبة التى تنبعث من الضمير العام.

مثل هذا الدستور يغدق على الجميع خيرات وفيرة، فالحياة فى أتينا أكثر سحراً منها فى أى مكان آخر، والأعياد الدورية ترفه عن النفس والتجارة البحرية تحمل إليها منتجات العالم أجمع، وكل ذلك لا يمنع التدرب على الحرب، ولكن كل شىء يتم فى وضح النهار دون سرية غامضة ودون إكراه، فليس هناك قانون يغلق المدينة أمام الأجانب وليست هناك تدريبات مجهدة تجعل الشجاعة فضيلة مكتسبة بالتربية فالشجاعة الطبيعية تكفى للأتينيين كى يظهروا فى ساعات الحرج أنداداً لأعدائهم الذين ينفقون حياتهم فى عمل متصل. هذا فضلاً عن مسوغات فخار أخرى، فهم يحبون الجمال فى بساطة وهم يتعهدون العلم دون أن يفقدهم ذلك شيئًا من قوة نشاطهم. والثروة عندهم ليست موضوعًا للتفاخر بل أداة للعمل، والفقر ليس عاراً إلا إذا لم يعمل الفرد شيئًا للتخلص منه، فكيف لا يستطيع مثل هؤلاء الرجال أن يسهروا على مصالحهم ومصالح المدينة معًا؟ وفى أتينا يفهم أرباب الحرف فى السياسة وأى فرد يقف بمعزل عن الأمور العامة يعتبر لديهم كائنًا لا فائدة منه، وعندما يجتمعون فى هيئة يعرف المواطنون كيف يتخذون قراراً سليماً، وذلك لأنهم لا يعتقدون أن القول يضر

بالعمل وهم يريدون على العكس من ذلك أن ينبعث الضوء من المناقشة، وبينما تصدر الجرأة فى البلاد الأخرى عن الجهل وبسبب التفكير التردد، نراهم فى آتينا يسوقهم التفكير إلى الجسارة، وآخر خاصية تميزهم عن غيرهم من الشعوب هى الكرم، فهم يحسنون إلى الغير دون حساب أو قصد خفى، ويرون فى مواصلة أداء الخدمات ما يمنع التراخى فى عرفان الجميل. ويختتم بركليس بقوله:"وفى الجملة؛ آتينا هى مدرسة الإغريق".

إنه وإن تكن هذه الأقوال أكثر جمالاً وترتيبًا من أن تعطى صورة دقيقة كاملة للحقيقة الواقعة، فإنها مع ذلك لا تعدو تسليط ضوء مشرق عليها، ولكنها لا تشوهها. والذى يستوقف النظر بنوع خاص فى هذه الفصول التى كتبها توسيديد ليس الاعتبارات التى يخص بها المساواة الديمقراطية، فهى اعتبارات مألوفة تذكرنا بالعبارات العامة التى تتردد عن مبدأ المساواة والتى كثيراً ما عرضها هيرودوت ويوروبيد، وإنما الذى يجب أن يستوقف الانتباه هو العبارات الخاصة بالعلاقة بين الدولة والفرد، فهناك صيغ يخيل للمرء أنها قد أوحت بوثيقة "إعلان حقوق الإنسان" والحرية السياسية ليست إلا نتيجة للحرية التى يتمتع بها جميع المواطنين فى حياتهم الخاصة فأين إذن ذلك الضغط الذى يزعم أحد الآراء الخطيرة أن سلطان المدينة العاتى كان يفرضه عليهم؟ لقد تعودوا أن يعيشوا كما يحلو لهم وأن يتدخلوا- إذا أرادوا- بكل يسر فى المناقشة التى تنير القرارات المشتركة. وهذا هو ما يقصده يوروبيد عندما ينطق "تيزيه" بطل الديمقراطية بقوله:"الحرية تتلخص فى هذه الألفاظ، وهى: أن من يريد أن يقدم للمدينة رأيًا طيبًا ما عليه إلا أن يتقدم وأن يتكلم"، فلكل فرد الخيار بين أن يبرز إلى الميدان برأى أو أن يلزم الصمت، فهل هناك مساواة بين المواطنين أجمل من هذه؟! والخلاصة أن الديمقراطية الآتينية فى القرن الخامس قبل الميلاد قد هدفت - بواسطة كل هذه المبادئ - إلى إقامة توازن دقيق بين السلطة الشرعية للدولة وبين الحق الطبيعى للفرد.

ولكن هذه الصورة المشرقة تعارضها صورة أخرى حالكة الألوان، فنفس المؤلفين الذين يصوغون المديح يقدمون أيضًا نقدًا قاسيًا. ففي كتاب هيرودوت عندما يتحدث "أوتانيس" مثنيًا على الديمقراطية يرد عليه "ميجابيز" بألفاظ عنيفة، فيقول: "إن الجمهور لا يملك أي حس عملي وهو أشد ما يكون غباء وإسرافًا، ولكن الحاكم المستبد يعرف على الأقل ماذا يفعل بينما الشعب لا يعرف ذلك؟ وكيف يستطيع معرفته وهو محروم من التعليم ومن الإدراك الطبيعي للخير والجمال، وهو يهوى على المشروعات ويدفعها دون تفكير وكأنه سيل الشتاء"؟ وفي تراجيديا يوروبيد نرى الأجنبي الذي رد عليه تيزيه يندد "بالخطباء الذين يثيرون الجمهور ويقودونه في كل اتجاه خدمة لمصلحتهم الخاصة، وقد امتلأوا اليوم سحراً ومتعة، لذلك الجمهور، ويصبحون في الغد ضارين ثم يخفون بالسب والوقيعة أخطاءهم كي يفلتوا من العقاب". وعنده أن الديمقراطية لا يمكن تبريرها حتى لو خلت من الديماجوجيا، وذلك لأنه يتساءل "كيف يستطيع الشعب العاجز عن كل تفكير مستقيم أن يقود المدينة في الطريق الصحيح". وأما "توسيديد" فإنه يضع الصورة التي رسمها أيون في مواجهة الصورة التي رسمها بيركليس وينطق بقوله: "إن الرجال العقلاء يعرفون جيداً قيمة الديمقراطية.. وليس هناك جديد يقال عما في هذا النظام من تخبط معروف".

ومع ذلك، فإن المؤرخين والشعراء المصممين على أن يروا ما للديمقراطية الآتينية وما عليها؛ ليسوا هم الذين سددوا إليها أشد الضربات، وإنما هو رجل سياسي عدو سافر، هو المؤلف المجهول لكتاب اسمه "جمهورية الآتينيين" الذي وضع لزمن طويل بين مؤلفات كزينفون. وهذا الكتيب الذي يرجع في الراجح إلى عام ٤٢٤ق.م كتبه أرستقراطي متغطرس ومفكر بارد الأعصاب، وكأنه يلقي محاضرة في جمعية طائفية وهو يتابع تفكيره بمنطق لا يختلج، وفي هدوء يمكنه من أن يقوم بتحليل عميق للدستور الذي يبغضه، دون أن يترك حقده يلقي الظلمة على تفكيره. ولكنه يبلغ مع ذلك من الحقد والتعصب درجة تجعله لا يوجه الحديث إلى الديمقراطيين الذين لا يرى جدوى في محاجاتهم، ولكنه يحاول فقط أن يبدد الأوهام عن أنصار الأوليجاركية المعتدلين،

وهو يرى أنه من الجنون أن يُظَن أن الديمقراطية يمكن أن تتحسن، وهى بغيضة لأنها تجارى طبيعتها، وهى تظل مطابقة لمبدئها لأنها لا تستطيع أن تفعل غير ذلك.

والمساواة الديمقراطية، أى سيطرة العدد، لا بد أن ينتج عنها عجز الأخيار وتسلط الأشرار، وليس هناك إصلاح يمكن أن يمنع الجمهور من أن يظل جاهلاً لا يعرف النظام ولا الشرف، "وذلك لأن الفقر يدفع الرجال إلى الأعمال الوضيعة بسبب انعدام التربية والتعليم نتيجة لعدم وجود المال". والحكومة الديمقراطية تؤدى إلى سيطرة أسوأ العناصر فى المدينة وهذه هى الحقيقة الأولى الضرورية. "قد يقال إنه لا يجوز أن يسمح للجميع بدون تمييز بالكلام وبالاشتراك فى المجلس، بل يجب أن يقصر هذا الحق على من وهبوا القدرة على التمييز والحكم، ولكنه من صواب الرأى أن يترك الدهماء يتكلمون، وذلك لأنه لو انفرد فضلاء الناس بالكلام والاشتراك فى المجلس لكان فى ذلك الخير لمن يشبهونهم دون عامة الشعب، وعلى العكس من ذلك عندما يستطيع كل صعلوك أن يقف كى يتناول الكلام لا بد أن يوجد صعلوك آخر يستطيع أن يكتشف ما فيه مصلحته ومصلحة أشباهه. ومع ذلك فقد يرد على هذا الرأى بالتساؤل عن الكيفية التى يستطيع بها فرد كهذا أن يقدر مصلحته ومصلحة الشعب؟

وعلى أية حال فإن مثل هؤلاء الناس يفهمون جيداً أن الجهل وانعدام الشرف عند رجل من طبقتهم أجدى عليهم من فضيلة وحكمة رجل شريف لا يستشعر نحوهم غير النفور والبغض. ومثل هذه التخبطات لا يمكن أن تحقق المثل الأعلى للمدينة، ولكنه ليس هناك ما هو أجدى منها للمحافظة على الديمقراطية. والشعب لا يحرص على أن تقوم فى المدينة خير القوانين إذا كان لا بد من خضوعه لها. وهو يريد أن يكون حراً وأن يحكم. وأما أن تكون القوانين بعد ذلك سيئة، فهذا هو آخر ما يأبه له". وهذه عبارات لاذعة مستهترة. والمؤلف عندما يؤكد أن الجمهور لا يفعل الشر نتيجة اندفاع أو خطأ، بل نزولاً على طبيعة ذلك النظام، أو لأن الشر هو فى بساطة خير ذلك الجمهور؛ فإنه لا يقصد بهذا التأكيد إثارة الابتسام بسخريته اللاذعة بل يرمى إلى الإقناع عن طريق

الملاحظة النافذة معتقداً أنه محايد غير متحين، وأنه فى الواقع كذلك كلما اطمأن إلى أن الحقيقة لن تسىء إلى مجادله، وإذا كان يثور ضد اعتداءات القضاء الأتينى فإنه يعترف بأن كثرة عدد القضاة الملحقين لكل محكمة تعوق الدسائس والرشوة، ويسلم بأن نظامًا آخر كان لا بد أن تصدر عنه أحكام أقل عدلاً، وهو فضلاً عن ذلك يبدى أسفه لأن الديمقراطية الآتينية لا ترتكب غير مظالم قليلة، ولا تزيد كثيراً فى جيش الساخطين. وليس هناك مديح أجمل من هذا الأسف.

مثل هذه النظرية بالغة الإحكام، تلائم بقسماتها الرئيسية الفلاسفة الذين لا يتصورون سيطرة مشروعة لغير الذكاء.

لقد وجدت نزعة سقراط العقلية في ديمقراطية عصره مادة خصبة للنقد، وهو لم يكن يشعر بظل من الاحترام بجمعية مكونة من طَحَنة القمح وصانعى الأحذية والبنائين وعمال المعادن والفلاحين والباعة المتجولين وتجار المهملات، ولم يكن ذلك لأنه يحتقر الأعمال العديدة. وقد كان هو نفسه أبنًا لصانع لم يكن يحب شيئًا أكثر من إيقاظ النفوس فى الحوانيت وفى السوق، ولكنه كان مؤمنًا بأنه لا فضل ولا فضيلة إلا فى المعرفة، وكان يخيفه أن يرى المدينة محكومة بالجهل، وكان يرى فى تعيين الحكام بالقرعة انحطاطًا.

وهكذا نفهم كيف اتهم "انيتوس" سقراط باحتقار القوانين القائمة، ومع ذلك فقد دفع عن نفسه كل تفكير فى قلب النظم القومية بالقوة. وفى الواقع أنه قد أظهر بالرغم من كل شىء نوعًا من العطف على الديمقراطية الآتينية، وقد اعترف فى سذاجة ساحرة أنه لم يرغب قط فى أن يغادر وطنه كى يوفق بين سلوكه ونظريته. وبالرغم من مديحه المتصل لدساتير لاسيديمونا وكريت، فإنه لم يشعر بأية رغبة فى أن يذهب ليراها عن قرب. ولما كان منطقيًا مع نفسه فإنه كان يسلم بأن استمراره فى البقاء داخل هيئة اجتماعية له الحرية فى أن يخرج منها يعتبر تعهداً ضمنيًا باحترام قوانينها، وفضلاً عن ذلك" كيف تروق لفرد مدينة لا يحب قوانينها"؟ وهو كذلك لم يقصد إلى أن يعيش

فى مدنيته كمهاجر، وهو لم يكن يرى بإعجاب فى بيركليس المثل الأعلى للخطيب فحسب، بل كان يود أن لو ساهم كل مواطن فى رفع اسم أثينا عالياً فى الخارج. وكان يرى من واجبه أن يساهم فى الحياة السياسية. ولقد عين عضواً بمجلس الشيوخ وضرب "برتيان" مثلاً رائعاً للشجاعة المدنية، عندما واجه الجمعية وهى فى حالة هذيان بجلال القوانين. ويلوح أن سقراط الحقيقى هو ما عرضه كزينوفون فى كتابه "الذكريات الخالدة" فهو لا يقبل أن يمتنع كوميديس الخبير بالأعمال عن خدمة بلده، وهو يلوم جبن المواطن الذى يريد أن يوجه النصح للحكام عندما تسنح الفرصة وأن يتشدق بالكلام فى المنتديات الأرستقراطية، ولكنه يحس بالرهبة أمام الجماهير الشعبية. ولم يكن هو بل تلميذ غير أمين على فكرته، ذلك الذى أعلن أن حالة آتينا تدعو إلى اليأس وأن كل تدخل لن تكون له غير نتيجة واحدة، هى تعريض من يقوم به للموت، وأن مكان الرجل الصادق العزم على محاربة الظلم دون أن يضحى بنفسه بغير جدوى، إنما هو فى الحياة الخاصة لا فى الحياة العامة.

والواقع أن أفلاطون قد أصدر ضد الديمقراطية بوجه عام حكماً بإدانتها بغير تحفظ. وهو يعارض معارضة تامة النظريةَ التى صاغها توسيديد على لسان بيركليس، وهو يتساءل: هل الحرية خير؟ ويجيب بأنها مصدر كل شيء. كما يتساءل عن الدستور الآتينى وهل هو المثل الأعلى؟ ويجيب بأن تشريعات إسبرطة وكريت هى الأكثر قرباً من الأهداف التى يسعى إليها، فيجب أن يسود النظام فى المدينة كما يجب أن يسود فى النفوس، ويجب أن يحمى التفاوت الشخصى، وأن يحظر الخاص كى نصل إلى أن يفكر الجميع على نفس النحو فى كافة المسائل. ولن نصل إلى هذا إلا فى اليوم الذى تسيطر فيه على جمهور الطبقة العاملة الجاهلة طائفة الفلاسفة مستندين إلى طبقة المحاربين، ومتحررين من كل إثرة لتوحيد الثروة والنساء والأطفال. والديمقراطية على طرفى نقيض مع هذا المثل الأعلى، فهى نظام الفردية الذى يفعل فيه كل فرد ما يريد، وهى لذلك عرضة لتنوع محير فى الصور، ولعدم استقرار دائم.

والحرية التى تؤسسها والتى تخلع على الحياة العذوبة والإشراق ليست إلا عدم وجود أية قاعدة، أو هى السديم الذى لا يعتبر فيه بريق الموهبة والعبقرية ذاتها غير أضغاث أحلام وعجز. والمساواة التى تزهو بها ليست إلا عدم مساواة صارخة ما دامت تضع على نفس المستوى أناسًا غير متساوين، وهى بتسليمها لكل رغبة بنفس المشروعية ولكل طموح بنفس الحق؛ تخلق الفوضى والفساد الخلقى وتجعل من الاعتدال ضعفًا ومن تَحَرُّجْ الضمير سذاجة، وعندما تصل مدينة إلى هذا الحد لا يصبح دستورها غير رداء مزركش الألوان، بل إنه لمن الخطأ عندئذ أن نتحدث عن دستور ما دام يتغير باستمرار تبعًا للأهواء. ومثل هذا الدستور نستطيع أن نجد من نوعه فى السوق كل ما نريد. وبالجملة من المحتوم أن تنتهى الديمقراطية إلى حكومة الوحوش، وسيطرة ذلك الحيوان البشع الذى يمثله الجمهور، وهى بمثابة بعث للطبيعة التيتنية.

ويصل أرسطو بتحليل نافذ إلى حكم مشابه فى قسوته، وهو يبتدئ بملاحظة أن نظم الحكم الثلاثة فى حالتها المطلقة، وهى الملكية والأرستقراطية والجمهورية كلها متساوية فى التعرض للنساء. وبينما تنحدر الملكية إلى النظام الاستبدادى والأرستقراطية إلى الأوليجاركية ينحدر الدستور الجمهورى إلى الديماجوجيا. ولنتتبع خطوات تفكيره.

أول كل شىء هو أن نعرف ما الديمقراطية؟ وإنه لخطأ شائع أن نجعلها ترتكز على حق الأغلبية فى السيطرة فحسب، ففى الأوليجاركية أيضًا الأغلبية مسيطرة، وإنما هناك ديمقراطية عندما ترجع السيادة إلى جميع الرجال الأحرار دون تمييز بسبب الثروة، وعلى ذلك فليست هناك ديمقراطية عندما تحكم أقلية من الرجال الأحرار أغلبية من الرجال المحرومين من الحرية، وكذلك لا توجد ديمقراطية عندما لا ترجع السيادة إلا إلى الأغنياء حتى ولو كانوا أغلبية. وبالاختصار: "لا توجد ديمقراطية حقيقية إلا عندما يكون الرجال الأحرار _ وأن يكونوا فقراء _ أغلبية ويعتبرون أصحاب السيادة".

وبهذا التعريف تأخذ الديمقراطية صوراً متعددة وذلك لأسباب متباينة، وأول ما يلفت النظر هو تعدد العناصر الإنسانية التى تتكون منها المدينة، فجميع تشكيلات الطبقات نلقاها فى الديمقراطية. حيث يعتبر المزارعون وأرباب الحرف والتجار والبحارة والفعلة جميعًا مواطنين. فمن ناحية إذا كان المبدأ الديمقراطى يقضى بأن تكون السيادة للشعب، فإن هناك عدة طرق لتنظيم حضور المواطنين فى الجمعية، ومن ناحية أخرى إذا كانت السيادة تتضمن حق البت فى مسائل السلم والحرب والتحالف وقطعه، وفى التشريع والقضاء العالى وتقديم الحسابات، فإن هناك عدة طرق لتوزيع الاختصاصات بين الشعب وبين من ينتدبهم من حكامه. ومن ثم يكون هناك محل كى نعمل هنا ما يُعمل فى التاريخ الطبيعى عندما يحددون الأعضاء المميزة فى كل نوع كى يردوا إليه الفصائل.

وأول نوع من الديمقراطية وأقدمها وخيرها يتميز بالمساواة القائمة على القانون، فالفقراء والأغنياء أصحاب سيادة بنفس الدرجة. وهذه هى الديمقراطية بأسمى معانى الكلمة، وذلك لأنها تعطى الجميع نصيبًا متساويًا من حقوق المواطن، وهى توجد فى بلاد الزراعة والرعى.. حيث تصغر الثروات وحيث يعمل الجميع ليكسبوا عيشهم، فلا يتوفر وقت فراغ، ولذلك لا يجتمعون فى الجمعية إلا فى الحالات الضرورية كى ينتخبوا الحكام أو ينتخبوا الناخبين، وكى يتسلموا الحسابات، وأما فيما عدا ذلك فإنهم يتركون مهمة الحكم إلى المواطنين النادرين الذين لديهم وسائل كافية تمكنهم من الاشتغال بالسياسة. ويرى أرسطو فى هذا النظام نوعًا من الدستور الذى يعتز به لأنه يعزز الطبقة الوسطى.

وهناك نوعان آخران من الديمقراطية تسلمان بسيادة القانون، ولكنهما تختلفان فى حق الترشيح لمناصب الحكم. وفى الدور الذى تقوم به الجمعية، والنوع الثانى الذى كان منتشراً إلى حد ما يشترط نصابًا متواضعًا لتولى المناصب، أو يشترط شروطًا قاسية للاشتراك فى الجمعية. ولما كان هذا النظام يمكن من حسن الاختيار دون أن

يثير الغيرة، فإنه عادة يترك للحكام حرية كبيرة فى التصرف حتى إن الشعب ليكتفى بانتخابهم ثم مطالبتهم بالحساب. ويوافق أرسطو أيضًا على هذا الترتيب، وذلك لأنه يعطى السلطة للنخبة المختارة ويجبرها على أن تحكم بالعدل بجعلها مسئولة أمام طبقة أخرى. وفى النوع الثالث يصل جميع المواطنين دون أى تمييز إلى مناصب الحكم، ولكن تكوين الجمعية وحقوقها تتفاوت تفاوتًا كبيرًا، فأحيانًا يدعى المواطنون إلى الجمعية بالتناوب على أقسام، وأحيانًا يدخلون بالتناوب أيضًا وعلى أقسام فى هيئات الحكام التى تجتمع فى جمعيات محدودة كى تناقش المسائل العادية، وهم لا يدعون إلى جمعية عامة إلا كى يعتمدوا القوانين، ويفصلوا فى المسائل الدستورية، ويستمعوا إلى تقارير الحكام. وفى جهات أخرى يجتمعون للانتخاب والتشريع وتسليم الحساب والسلام والحرب، بينما يترك الباقى إلى الموظفين المختصين.

وفى النهاية يأتى النوع الأخير من حيث صلاحيته وتاريخ ظهوره، وهو الديمقراطية التى لا تسلّم فيها الجماهير بسيادة القانون الذى تدعى ملكيته، وتتولى إصداره بمراسيم. ومثل هذا النظام لا يمكن أن يوجد إلا فى المدن الكبيرة وذلك لأنه يمكّن من السيطرة طبقةً لا اعتبار لها فى دول الزراعة والرعى، وهى طبقة العمال اليدويين والتجار.

فهذه الطبقة المنحطة التى لا تمت أعمالها بصلة إلى الفضيلة، تطن باستمرار فى الأسواق والشوارع، وهى دائمًا على استعداد كى تعدو إلى الجمعية، بينما الفلاحون المنتشرون لا يشعرون بمثل تلك الحاجة إلى الاجتماع. إنها ملك بألف رأس! لا يخضع للقانون وينصب نفسه حاكمًا مستبدًا. وتلك طبيعة هذا النظام! ولذلك تعتبر هذه الديمقراطية فى نوعها مقابلة للنظام الاستبدادى بالنسبة للملكية. فهى بدلاً من أن تعطى الأولوية لخيار المواطنين، نراها تضطهدهم وتضع المتملقين فى موضع الشرف. وبمجرد أن تختفى سيادة القانون يظهر حتمًا فى غيبته نوع خسيس هو المعروف بالمهرجين الشعبيين (الديماجوج) الذين يستخدمون وسيلتين، فهم من جهة يلفقون

المراسيم الخادعة التي ترجع كل شيء إلى الشعب، وذلك لأن سلطتهم لا يمكن إلا أن تتسع بالتوسيع من سيادة الشعب التي يسيطرون عليها. ومن جهة أخرى يمحون الحكام بالاتهامات الدائمة التي يوجهونها إليهم أمام القضاء الشعبي. وآخر نوع من الديمقراطية هو ذلك الذي يستشار فيه الشعب بطريقة مباشرة في كافة الشئون ولا يستطيع أي حاكم أن يتخذ قرارًا بدون الرجوع إلى الجمعية.

وعندما تصل الديمقراطية إلى حد أن كل شيء يبت فيه بمرسوم، فإنه لا يعود هناك وجود للدستور. والواقع أنه كي يقوم مثل هذا النظام الديمقراطي لا بد أن تكون السيادة العليا للقانون الذي يحدد القواعد العامة، ويأتي الحكام فيفصلون في الشئون الخاصة وفقًا للمبادئ التي يضعها. والدولة التي يبت فيها في كافة المسائل بواسطة المراسيم لا تعتبر ديمقراطية بالمعنى الصحيح.

ومع ذلك فقد قدم أرسطو شيئًا من العزاء إلى تلك المدن التي عاب فيها بقسوة وجود هذا النظام. ولما كان أسوأ الدساتير هو فساد خيرها، فإن الديمقراطية التي لا يرتفع مثلها الأعلى إلى مستوى الأرستقراطية، ومن باب أولى إلى مستوى الملكية، فإنها تحتل عند انحطاطها، أي فسادها، مكانًا طيبًا، فهي أخف النظم حملاً من بين النظم التي تفسد، بحيث يمكن القول إنها أسوأ الحكومات الصالحة وخير الحكومات الفاسدة.

إنه لمن السذاجة أن ندهش لتفاوت الآراء هذا التفاوت الكبير فيما يختص بالديمقراطية الأثينية، ففي عصر تجاورت فيه المدن الديمقراطية والمدن الأوليجاركية كان الحزب الحاكم في كل منها يلقى معارضة عنيفة مستوحاة من المبادئ المعارضة له. وتوسيديد يحدثنا عن المثل الأعلى الذي خاض الأثينيون من أجله حرب البليبونيزيا. وإكزسنيفون المزيف يعرض علينا الآراء التي كانت تسيطر على عقول الطوائف الأرستقراطية قبل أن تقوم ثورة الأربعمائة، وإن يكن كل منهما قد عاش في زمن لم تكن تستطيع فيه الفردية أن تقوم بأي عمل ضد السلطة العامة، بالرغم من تحررها

منها. وكانت المنازعات الحزبية ذات صبغة سياسية أكثر منها اقتصادية واجتماعية، ولكنه لم تلبث أن جاءت أجيال من الآتينيين لم تعد تسمع حديثًا عن الأوليجاركية، فدفعت مبدأ الديمقراطية إلى نتائجه المتطرفة، ولم تعد تخضع لغير مصالحها الشخصية والمادية البحتة، وعندئذ يمكننا أن نفهم الآراء التى أبداها الفلاسفة فى الديمقراطية وهم الذين انسحبوا من الحياة العامة فلم يميزوا منها غير جوانبها السيئة. وكان مما يدعوهم إلى المبالغة فى جانب الشر، ما هو معروف من اتصال الفلسفة السياسية بكافة تقاليدها بولائم الطوائف الارستقراطية.

ولسوف نلتقى فيما بعد بالمدينة كما رآها أفلاطون وأرسطو، ولكننا نبدأ أولاً بتوجيه نظرنا إلى تلك المدينة التى كان بركليس يعتز بها بحق.

الفصل الثالث

جمعية الشعب

(١)

تكوين الجمعية ونظام عملها

لدخول الإكليزيا كان يُشترط شرطان:

١ - أن يكون الشخص آثينيًا أى مواطنًا. وحتى أواخر القرن الخامس كانت هذه الصفة تلحق بكل مَن ولد من أب آتينى، ولكنه فى عام ٤٥١/٤٥٠ أوجب قانون بركليس على المواطن أن يكون أيضًا ابنًا لأم أثينية وأصبح أبناء الأم الأجنبية منذ ذلك التاريخ مهجنين فى نظر القانون العام. وكانت صفة المواطن يمكن أن تُكتسب كما يمكن أن تفقد فى حالات خاصة، وكانت تمنح بمرسوم من الشعب مكافأة على خدمات استثنائية، وكانت تسلب بإهدار الكرامة أو الحرمان من الحقوق المدنية إما لزمن مؤقت وإما بصفة نهائية.

٢ - كان لابد من وصول الشخص إلى سن الرشد، وكان هذا الرشد يكتسب عند سن الثامنة عشر بالقيد فى سجلات المنطقة. ولكنه لما كان كل فرد ملزما فى الغالب بأن يبدأ بتمضية سنتين فى الخدمة العسكرية، فإنه قلما كان يحضر إلى الجمعية قبل بلوغ سن العشرين .

وعملية الحصر كانت سهلة إذ لم تكن تستدعى غير الرجوع إلى صور السجلات المنشورة فى المناطق، ولكن هذه السجلات لم تكن دائمًا أمينة، فالأجانب المتوطنون كانوا يصلون إلى قيد أسمائهم ومن ثم يتسللون إلى الجمعية. وبالرغم من تعرض هؤلاء الأجانب إلى دعوى خطيرة خاصة بهم كانت تؤدى إلى الحكم عليهم بالاسترقاق فإن عدد أولئك المسجلين زوراً كان يبلغ من الكثرة حداً يدعو إلى مراجعة القوائم

مراجعة عامة فى فترات متباعدة وكان من النادر ـ كما يقول أرستوفان ـ أن تتكون الجمعية من «الدقيق الصافى» دون اختلاط بـ «الردة».

ومن جهة أخرى لم يكن يحضر الجمعية قط غير جزء من الشعب ويمكن تقدير عدد المواطنين فى عام بحوالى ألفٍ، ومثل هذا الجمهور لم يكن "البنكس" يستطيع أن يتسع له ومع ذلك فقد كان كافياً عن سعة، وفى زمن الحرب كان معظم اليافعين بعيدين عن أثينا لتجنيدهم فى فرق المشاة أو الفرسان أو المجدفين، وفى زمن السلم كان الريفيون المتعودون على أن يعيشوا منتشرين والذين لا يهتمون بغير حقولهم يحجمون عن رحلة طويلة أحياناً وباهظة التكاليف، وحطَّابو "أكارنيس" كانوا يبقون فى غابات "البارنيس"، وصغار التجار فى القرى البعيدة لم يكونوا يتركون حوانيتهم إلا فى المناسبات الكبيرة وأهل السواحل لم يكونوا يرتاحون إلى التخلى عن يوم أو يومين من الصيف، وأما الأغنياء فإنهم لم يكونوا يحبون إقلاق راحتهم وكان الفرسان يترددون فى ترك قصرهم فى كولونوس كى يختلطوا بالجماهير وحتى أولئك الذين كانوا يقيمون فى المدينة لم يكونوا دائماً على استعداد كى ليتحملوا مَلل جلسة طويلة. والأثينى عندما لا يكون لديه عمل يسره أن يتمتع باللهو فى ظلال الأشجار التى غرسها سيمون فى الأجورا أو أن يتسكع فى السوق بين الحوانيت أو أمام المحاكم، وكان حملة القوس من "الأسكينيين" يضطرون أحياناً إلى أن يدقوا دعوة التجمع وإذاعة النبأ. وبالجملة كان يندر أن يجتمع فى "البنكس" أكثر من ألفين أو ثلاثة آلاف مواطن كانت غالبيتهم العظمى من سكان المدينة. وبعض القرارات كان يجب أن تؤخذ ـ كما يقولون ـ بواسطة الشعب مكتملاً ولكن "الكوروم" فى مثل هذه الحالات كان فى الواقع ستة آلاف.

ومع ذلك فإن الامتناع عن التصويت لم يكن قد أصبح وباءً فى القرن الخامس، وأعداء بيركليس أنفسهم لم يكونوا يتخلون فى سرعة عن المعركة، وكانوا يرون متكتلين فى "البنكس" كى يؤيدوا رئيسهم توسيديد ابن ميلزياس. والفلاحون أنفسهم عندما تعرض مسائل مهمة كانوا يرتدون قميص العيد وأحذية "لاكونيا" كى يبدأوا الرحيل بالليل فى جماعات صغيرة بأيديهم العصى والمعطف يتطاير فوق ظهورهم أو يستقر

مرتبًا فوق أذرعهم ثم ينزلون إلى أثينا وهم يرددون أغان قديمة ولكن أغلبية الإكلزيا كانت تأتى من أطراف المدينة كأحياء "ميليتين" و"سيراميكا" و"بيرييه"، حتى ليقول أرسطو إنها لم تكن مكونة إلا من رجال الحرف وأصحاب الحوانيت والمرتزقة، ويفسر هذه الظاهرة بقوله «إن جميع هؤلاء الناس المتسكعين فى أسواق وشوارع المدينة كانوا على استعداد لأن يجتمعوا فى الجمعية". وسقراط لم يكن يرى بالبنكس غير أصحاب الحرف، وعلى أية حال فإنه قبل القرن الرابع لم تظهر ضرورة لدفع الأثينيين إلى الاهتمام بالمسائل العامة عن طريق فرض صكوك حضور الجمعية وكل أثينى كان يذهب إلى الجمعية عن رضا «حاملاً معه ما يلزم لشرابه فى قربة صغيرة، مع قطعة من الخبز وبصلتين وثلاث زيتونات».

فى أول الأمر لم تكن الإكليزيا تجتمع غير مرة واحدة فى عهد كل بريتان، أى عشر مرات فى العام، ولكن تقدم النظام الديمقراطى أدى إلى ازدياد عدد المسائل التى تعرض على الشعب، حتى انتهى الأمر بأن كانت تعقد ثلاث جلسات أخرى منتظمة فى عهد كل بريتان، وسميت الجلسة الوحيدة القديمة بالجلسة الرئيسية، وأصبحت الجلسات الثلاث الإضافية بدورها "قانونية". ونظام تسلسل تلك الجلسات وأيام انعقادها كانت تتفاوت من عهد بريتان إلى عهد بريتان آخر، حتى لقد كان يحدث أحيانًا أن يجدوا مشقة فى تحديد أيام لانعقادها فى الفترات التى تقع بين أيام الأعياد والأيام الحرم، وفى السنة كلها لم يكن هناك غير موعدين ثابتين لجلستين الأول فى١١ «هيكا تومبايون» بحيث يترك للمجلس الحديث التكوين الوقت اللازم كى يُلم بالأمور، ثم تلك الجلسة التى كانت تعقد بعد الأعياد الديونيزية الكبيرة فى ٢١ "إيلافيبليون". ولكنه إذا كانت الجلسات العادية لم تكن محددة المواعيد، فإن كلاً منها كان له جدول أعماله أى برنامجه المحدد ولما كانت الجلسة الرئيسية قد ظلت فى عهد كل بريتان خلال زمن طويل الجلسة الوحيدة، فإن برنامجها كان يحفل بشتى الموضوعات كانت تقترع على الثقة عبر إدارة الحكام وتتداول فى تموين البلاد والدفاع عنها، وتتسلم اتهامات الخيانة

العظمى وتقرأ الوثائق الخاصة بالعقارات المنزوعة ملكيتها والدعاوى المقامة بخصوص التركات. وفى عهد البريتان السادس كانت تقرر علاوة تطبيق قانون النفى إذا كان هناك محل لذلك، وتعرب عن تأييدها الأدبى للاتهامات الموجهة بسبب النكث بالعهد أى التحلل من التعهدات المأخوذة نحو الشعب، وأما الجلسات الثلاث الأخرى فكان برنامجها أكثر تحديداً، كانت واحدة تخصص لتظلمات المواطنين الذين كانوا يتقدمون - بعد أن يضعوا غصناً من الزيتون على المذبح - بطلب صك تعويض عن قرار اتخذ ضد قانون قائم أو حكم قضائى صادر أو يطلب مزاراً يرمى إلى رد أموال ضائعة أو إعفاء من عقوبة. وكانت الجلستان الأخريان تخصصان لبقية الشئون، وفى كل منهما تسوى ثلاث مسائل دينية، وثلاث مسائل دولية يقدمها الرسل أو السفراء، ثم ثلاث مسائل عادية أى إدارية بنوع خاص. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه البرامج لم تكن محددة على نحو إلزامى وجدول الأعمال الذى كان يعد لم يكن ملزماً وكان يكفى أن توضع إحدى المسائل بجدول الأعمال فى المهلة القانونية كى تمكن مناقشتها، وتلك المهلة كانت أربعة أيام وكان تعليق البرنامج بمثابة دعوة إلى الاجتماع.

ومع ذلك فقد كانت الجمعية كما نقول اليوم هى صاحبة السيطرة على جدول أعمالها، فحادث مفاجئ قد يستدعى إجراءً سريعاً كما أن مناقشة إحدى المسائل قد لا تنتهى فى جلسة واحدة. وفى مثل هذه الحالة لم يكونوا ينتظرون الجلسة العادية المقبلة بل كانوا يدعون الجمعية إلى جلسة غير عادية دون حاجة إلى إعلان البرنامج أو ملاحظة المهلة القانونية، بل كانوا يجتمعون أحياناً بصفة مستمرة مع حظر الخروج عن المسألة المطروحة وفى حالة النكبات العامة كان البريتان - نزولاً على حكم الضرورة القاسية - يدعو إلى الانعقاد «جمعية الفزع والصخب» وتتم الدعوة بواسطة البوق بالنسبة لسكان المدينة وبإضرام نار فى الأجورا بالنسبة لسكان الريف، وبفضل لائحة وضعها الزمن وتعرضت للخروج عليها مراراً استطاعت الجمعية أن تحقق مزايا العمل المنظم مع تجنب مضار القيود الجامدة.

كانت الجلسة تبدأ فى الصباح الباكر منذ انبثاق الصباح، وكانت إشارة البدء تعطى بنشر علم فوق «البنيكس» فعندئذ كان البوليس يبدأ فوراً فى إغلاق الشوارع المؤدية إلى الأجورا منتدى المتسكعين كى يرد المواطنين إلى الوجهة الصحيحة.

وكما حدث فى كافة المدن الإغريقية كان مقر الإكليزيا أول الأمر فى الأجورا، وهى الميدان العام الذى كانت توجد به فى العصر الهوميرى «الحلقة المقدسة»، وكانت تحتفظ فى بعض المدن باسم «الأجورا المقدسة»، ولكنه فى القرن الخامس لم يعد ميدان السوق الكبير يستخدم إلا للجلسات النادرة التى كان يجتمع فيها الشعب بأكمله، وكان تل البينيكس أكثر ملاءمة لانعقاد الجمعيات العادية، وكانوا يصلون إليه بواسطة سفح حاد، وقبل الوصول إلى القمة يصل المرء إلى منبسط يشرف منه على منظر رائع فوق البحر والأجورا والأريوبناجوس وأعمدة مدخل الأكروبول وفوق هذا المنبسط أعد المكان فى شكل نصف دائرى مستطيل عمقه سبعون متراً وقطره ١٢٠ متراً، وينحدر خفيفاً من المحيط المكون من جدار خارجى قوى نحو الوسط.

وفى هذه المساحة التى تبلغ ستة آلاف متر مربع، كان يمكن أن يتجمع خمسة وعشرون ألف شخص وقوفًا وفوق المقاعد التى أعدت كان يمكن أن يجلس مع ذلك ثمانية عشر ألف مستمع، وكانت المنصة مسطحًا مرتفعًا منحوتًا فى الصخر محاطًا بسياج، وكانت واجهتها تسعة أمتار، ترفعها عن الأرض ثلاث درجات ارتفاعها متر وعشر سنتيمترات، وفى قاع المنصة تقوم أسطوانة من الصخر محيطها ثلاثة أمتار هى مذبح زيس الأجورى، وخلف المنصة على مكان أكثر ارتفاعًا كان يوجد مقر المكتب الذى تؤدى إليه درجات سلم عن يمين المنصة ويسارها، وفى مواجهة المكتب كانت توجد بأعلى الحائط منذ عام ساعة شمسية من صنع ميتون العالم الفلكى، وما كان يدور أو يقال فى تلك الساحة غير المسقوفة لم يكن من الممكن أن يرى أو أن يسمع من الخارج، وذلك لأن حائط الجدار كان يتممه سور ممتد على حدود الساحة، وكان لهذا السور ميزة مزدوجة فهو يصد المتطفلين عن الاستطلاع وهو يرد الصوت إلى المستمعين.

وكـان رئيس الإكليـزيا فى القـرن الخـامس هو رئيس البـريتـان، وكـان يعين كل يوم بالقرعة، ولم يكن هناك استثناء إلا بالنسبة للجمعيات الانتخابية والجمعيات العامة التى تعقد فى الأجورا، فهذه كان يرأسها الأركونت التسعة، وكان يعاون الرئيس "رسول" هو الذى يوجه باسمه الرسائل إلى الجمعية والسكرتير هو سكرتير المدينة الذى يقرأ الوثائق الرسمية، وعند ساق المنصة وفى الصف الأول من المدرج كان يجلس البريتان المكلفون بالمحافظة على النظام وتحت إمرتهم القواسون بقيادة ستة مراقبين للكلام.

وقبل كل مناقشة كانوا يقومون بطقوس دينية، فالمطهرون يذبحون الخنازير فوق المذبح، وبدمائها يخطون الدائرة المقدسة حول الحاضرين، ثم يقرأ السكرتير ويتلو الرسول اللعنة ضد كل من يحاول أن يخدع الشعب وفضلاً عن ذلك فالجمعية كانت تظل فى كل لحظة تحت نظر الإله، فالجلسة ترفع بحكم القانون فى حالة العاصفة أو الزلزال الأرضى أو خسوف الشمس بمجرد أن يرى المفسرون فى تلك الظاهرة إشارة من زيس.

وبمجرد الانتهاء من هذه المراسم، يأمر الرئيس الرسول بأن يقرأ تقرير البوليه عن المشروع الوارد بجدول الأعمال وكان القانون يحظر على الرئيس أن يدخل فى جدول الأعمال أو يطرح للمناقشة أى اقتراح بغير طريق البوليه؛ ولذلك كانت الجمعية تلتزم بأن تحيل إلى المجلس كل اقتراح صادر عن أحد الأفراد، وتحظر على نفسها أخذ الرأى عليه عند القراءة الأولى. ولكن المجلس لم يكن له حق الفيتو أى الاعتراض، وتقريره لم يكن قط يتضمن رفضًا صريحًا للاقتراح ما دام الشعب قد أولاه نظرة اعتبار. وكان التقرير ينتهى عادة بالموافقة أو بدون اتخاذ قرار وكان رأى المجلس فى الرفض يظل مضمراً تحت عبارة "والخير هو ما يراه الشعب". وبعد قراءة التقرير، وفى الحالة العادية عندما يكون التقرير بالموافقة يأخذ الرئيس فى أخذ الرأى برفع الأيدى عن الاحتمالين، وهما الموافقة المطلقة البسيطة على التقرير أو الانتقال إلى المناقشة ولما كان الرأى يؤخذ منفصلاً عن كل مادة فى التقرير، فإن المناقشة قد تجرى ـ إذا تقررت ـ فى جزء من التقرير أو فيه كله.

وتبدأ المناقشة بقول الرسول "من يريد الكلام؟". والظاهر أنه كان يصيح فى العصور القديمة بقوله "من يريد الكلام من الآتينيين الذين جاوزوا الخمسين من عمرهم؟"،ثم يمر بالتدريج إلى الأعمار الأقل، ولكن امتياز السن كان قد اختفى، ومع ذلك فإن أى شاب لم يكن يسمح لنفسه بأن يأتى فى الصدارة، كما أنه كان هناك من المواطنين من يحضرون الإكليزيا من باب التسامح، ولكن دون أن يكون لهم الحق فى الكلام وهم أولئك الذين كانوا تحت نير قضايا تستتبع العقوبة المخلة بالشرف المسماة "إهدار الكرامة" وذلك لأنهم - حتى قبل صدور الحكم- كانوا موسومين آليًا بالقوة السحرية للعنة اللصيقة بالقانون، وكان لابد لهم من أن تطهرهم المحاكم من تلك اللعنة قبل أن يشتركوا بنصيب إيجابى فى الحياة العامة، وإذا تجرأ أحدهم فخرج على هذا الحظر، جاز لكل مواطن أن يطلب إلى الرئيس سحب الكلمة منه، على شرط أن يتعهد بأن يرفع عليه دعوى فرعية هى دعوى التحرى، وهى دعوى تعرض المتهم إلى خطر الحكم "بإهدار الكرامة الكامل النهائى"، وإن كانت تعرّض موجه الاتهام للحكم عليه بالغرامة عن البلاغ الكاذب أو الدعوى الكيدية، وهكذا كانت تقصى عن المنصة غير الجديرين كما تحمى حرية الكلام من المفترين وبالجملة فإنه فيما عدا حالة استثنائية بحتة كان مسموحًا لكل أتينى أن يؤيد رأيه أمام الإكليزيا، وكانت الحرية المتساوية فى الكلام هى الشرط الأساسى للنظام الديمقراطى، ولكن من البداهة أن هذا الحق لم يستخدمه غير عدد قليل جداً وهم رؤساء الأحزاب ومساعدوهم الذين كانوا يتحملون عبء المناقشة. والمواطن الذى يدعى إلى المنصة يضع على رأسه تاجًا من الريحان، ويصبح مقدساً محصناً، ولكن ما حقوقه؟

لكل أتينى حق الاقتراح وهذا الحق الذى يستتبع نوعًا من المسئولية يذكر فى ديباجة المرسوم بذكر اسم من اقترحه قال فلان، وسواء أكان مقدم الاقتراح حاكمًا يعمل فى حدود اختصاصاته أو مواطنًا يتدخل بصفته الشخصية، فإن باستطاعته أن يدلى بحجة فى الموضوع عند القراءة الأولى، وأن يحصل على: أن تكون عبارات الإحالة على البوليه تحدد اتجاه التقرير، مما يسمح فى الغالب بالموافقة على المرسوم النهائى

برفع الأيدى دون مناقشة، فإذا جرت مناقشة استدعى الأمر بالضرورة قيام مقدم الاقتراح على المنصة، ولكل آتينى أيضًا الحق فى التعديل، وهم لا يلزمون بإعطاء أصواتهم بلا أو نعم على تقرير المجلس وصياغة المرسوم تميز دائمًا بعناية الجزء المأخوذ من التقرير أو من الاقتراح والجزء الذى يرجع إلى مقدم التعديل الذى يُذكر اسمه صراحة، ومن الممكن بدلاً من الإضافة إلى التقرير أن يقدم مشروع مضاد للشروع الأصلى، وهذا هو ما يحدث فى الغالب عندما يكون التقرير بغير قرار ختامى أى معارضًا للمشروع.

كانت حرية الخطباء إذن مطلقة، وهى التى تُكون سيادة الإكليزيا، وهى حرية كاملة قبل تدخل البوليه، كما تظل كاملة بعده، ولكنه لا يجوز أن ينحل حق أساسى للمواطن وأن يضر بالمدينة وذلك ما تعالجه لائحة الجمعية، فكل اقتراح وكل تعديل أو مشروع مضاد يجب أن يصاغ تحريريًا، ويقدم النص إلى السكرتير الذى يراجع الصياغة ويساهم إذا دعا الأمر فى إدخال تعديلات الصياغة الضرورية قبل الإحالة على الرئيس وإساءة استعمال حق الاقتراح تُردع بشدة، وكل اقتراح غير قانونى يجب أن ينحى بواسطة السلطة التى لمكتب البريتان، ويمكن تقديم مقدمه إلى المحاكم ومع عدم الإخلال بالجزاءات القاسية، فإن ثلاث إدانات لهذا السبب تستتبع تجريداً خاصًا من الحقوق فيفقد المواطن أهليته لتقديم أى اقتراح بعد ذلك وللرئيس من جهة أخرى سلطة كافية لمنع كل مقاطعة أو كل انحراف أثناء المناقشة، وباستطاعته أن يرجع الخطيب إلى الموضوع، وليس هناك مثل يدل على أن سلطته كانت عرضة للمنازعة.

وعند قفل باب المناقشة يعرض البريتان الموضوع للتصويت، وهم بعملهم هذا يتحملون المسئولية وذلك لأنه من واجبهم أن يرفضوا أخذ الأصوات بل وأن لا يعرضوا للمناقشة اقتراحًا غير قانوني، ولكن معارضة أحدهم لا تسقط رأى زملائه، فإذا أصر على رأيه تعرض لإجراءات دعوى مستعجلة باستغلال النفوذ يقضى فيها ضده بالغرامة على الأقل. ومن هنا يظهر كيف أن سقراط لم يكن له بد من شجاعة أدبية

كبيرة كى يعارض فى مثل هذه الحالة الشهوات الجامحة ويجرى التصويت برفع الأيدى وفى حالة الشك يعيد الرسول العملية والعملية المضادة حتى يعلن المكتب أن النتيجة واضحة مؤكدة وكان التصويت السرى قاصراً على الجمعيات التى تتخذ فيها إجراءات خطيرة ضد الأفراد، وعلى الجمعيات العامة التى تؤخذ فيها الأصوات على النفى أو على الحظر القانوني، وعلى الجمعيات العادية التى تحكم فى جرائم الخيانة العظمى، والرئيس يعلن نتيجة التصويت. وإذا كان جدول الأعمال قد انتهى يعلن رفع الجلسة وإذا كانت المناقشة لم تنته يعلن الإحالة إلى جلسة مقبلة.

وحتى بعد انتهاء التصويت كان يحدث أن يعرض البريتان موضوعاً لمناقشة ثانية فى حالات شاذة يرون من قرائن جدية أن التصويت فيها قد تم بالمفاجأة فعندئذ يدعون جمعية جديدة أو يوافقون على إعادة طرح المسألة الأساسية للمناقشة لمناسبة مسألة متصلة بها ولقد حدثنا توسيديد مرتين عن دراما من هذا النوع. ففى سنة ٤٢٨ قررت الجمعية إعدام جميع سكان ميتيلينا الذكور الثائرين، ولكنه فى أثناء الليل فزع الآتينيون من هذا القرار الدامى، وفى اليوم التالى أسفرت مناقشة ثانية عن قرار أقل قسوة. وفى عام ٤١٣ ق.م تقرر إرسال حملة إلى صقلية. ولكن بعد ذلك بخمسة أيام، وفى أثناء جلسة لمناقشة الاستعدادات اللازمة رجع نيكياس إلى نفس الموضوع الذى بت فيه والتفت إلى المكتب صائحاً: "وأنت أيها البريتان إذا كنت تعتقد أن من واجبك السهر على سلامة الدولة وإذا كنت تريد أن تظهر وطنيتك فعليك أن تعيد الموضوع إلى التصويت وإلى إعادة المناقشة وإذا كنت تخشى العودة إلى شىء أخذت عليه الأصوات، فعليك أن تذكر أن هذا الخروج على القانون لا يمكن أن يكون موضع مؤاخذة عندما يتم أمام كل هؤلاء الشهود"، وقد أجيب إلى طلبه فأعيدت المناقشة.

(٢)
سلطات الجمعية

أ - الجمعية العادية

بعد أن رأينا تكوين الإكليزيا ونظام عملها بقى أن نبحث عن قرب اختصاصاتها وهى اختصاصات من السهل ـ من حيث المبدأ ـ تحديدها فى نظام ديمقراطى مطلق، فالشعب السيد يستطيع كل شىء، ومع ذلك فلنا أن نتساءل عما كان يقصده الأثينيون نظريًا بالسيادة، وعما إذا كانوا يقبلون من الناحية العملية أن تخضع لبعض القيود.

تبعًا للتعريف الذى وضعه أرسطو فى القرن الرابع والذى يسرى على القرن السابق أيضًا كانت السيادة تشمل حق السلم والحرب بما يتبع ذلك من حق عقد وفسخ الأحلاف، وحق وضع القوانين وإصدار عقوبة الإعدام والنفى ومصادرة الأموال وحق تسلم الحسابات وعلى هذا تختص الإكليزيا.

(١) العلاقات الخارجية.

(٢) السلطة التشريعية.

(٣) أهم جزء ـ وبخاصة الجزء السياسى ـ من السلطة القضائية، مع العلم بأن المسائل التى لا تحتفظ بها لنفسها تعهد بها إلى محاكم صادرة بطريق مباشر عن الشعب.

(٤) الإشراف على السلطة التنفيذية وفى الواقع تعيين جميع الحكام والإشراف عليهم .

فى مسألة السياسة الخارجية كانت سلطات الجمعية بعيدة المدى، فهى لم تكن تفصل فى السلام والحرب وفى الأحلاف فحسب، بل كانت تعنى بأتفه المفاوضات، وكانت تعين السفراء وتعطيهم تعليماتها وتتلقى تقاريرهم، وكانت تستقبل الرسل

والسفراء المرسلين من المدن الأخرى. وفي الظروف العادية كانت تستقبلهم فى جلستين فى عهد كل بريتان والاتفاقات التى تعد معهم فى البوليه لم تكن إلا تقارير تحولها الجمعية إلى مراسيم بدون تعديل أو بعد تعديلها . وعندما توافق على المعاهدات كانت تعين الأشخاص الذين يبرمونها بحلف اليمين أو تتقبل اليمين من الطرف الآخر.

وحق تقرير السياسة الخارجية كان يصبح حقا وهمياً إذا لم يتضمن حق تقرير الوسائل. فكافة المسائل الحربية والبحرية كانت من اختصاص الإكليزيا . ففى زمن السلم كما رأينا كانت تستمع في الجلسة الرئيسية فى عهد كل بريتان إلى تقرير عن كل ما يختص بالدفاع بما فى ذلك حالة الأسطول، ونحن نعلم أنهم لم يكونوا يتخلون عن خدمة سفينة عتيقة إلا بمرسوم من الشعب، وفى زمن الحرب كانت تحدد دفعات التجنيد ونسبة المواطنين والأجانب الذين سيخدمون فى المشاة الخفيفة، والمواطنين والأجانب والأرقاء والمرتزقة الذين سيخدمون كمجدفين، وتعين قواد الحملة التى تأمر بها وتتسلم التقارير وتدير العمليات وتأمر بالانسحابات بواسطة مراسيم، وهذه السلطة التى تفرضها على الرؤساء الحربيين قد زادت منها بواسطة السلطات الضخمة التى أعطتها إياها سيادتها القضائية فنراها تحكم بالنفى أو بالإعدام على القواد المنهزمين بل وفى ذات مرة على القواد المنتصرين.

إذا لم نتبين حقائق الأشياء خلف المظاهر بدا لنا أنه من الشذوذ بل الجنون أن يناط بأربعين ألف فرد متمتعين بحقوق متساوية تولّى أدق المفاوضات وقيادة الجيوش والأساطيل. وهناك حقيقة ثابتة، وهى أن آتينا قد اتبعت فى القرن الخامس سياسة خارجية لا تنقصها العظمة، وأنها قد خلقت أفخم إمبراطورية بحرية عرفها العصر القديم، فكيف نفسر هذه الحقيقة؟ إن من الواجب أن نسلم بأن الأربعين ألف فرد الذين كانوا يكوّنون الشعب الآتينى قد عرفوا كيف يخضعون مصالحهم الصغيرة وشهواتهم الشخصية للمصلحة العامة ولعاطفة الوطنية السامية، وكانوا يعرفون كيف يقبلون القيادات الضرورية. وفى الواقع إن الدور الأساسى فى السياسة الخارجية، وفى الدفاع الوطنى كان منوطاً بالبوليه الذى مثل عنصر الاتزان فى جمعية كان لابد أن

تندفع وأن تتخبط لو ترك لها الحبل على الغارب، وفى البوليه كان خمسمائة آتينى يقضون العام كله فى دراسة المسائل التى تعرض على بقية الشعب، فهم الذين كانوا يستقبلون أولاً السفراء ويفاوضونهم، ثم يقدمونهم بعد ذلك للجمعية ويحصلون منها على الموافقة على القرارات المتخذة من قبل، كما كانت لهم اليد العليا فى الإدارة الحربية ومن الواجب أن نذكر أن "كليون" بالرغم من شقشقته الشعبية لم يستطع أن يسيطر على النفوس إلا بعد أن دخل البوليه. ومما لا شك فيه أن بركليس لم يستطع أن يملى سيطرته العبقرية خلال ثلاثين عاماً إلا بواسطة تلك الهيئة الضرورية.

وكى نحدد فى دقة سلطة الإكليزيا التشريعية، يجب أن نستوضح فى جلاء المعنى الدقيق للفظة "ناموس" أو قانون، وللفظة "مرسوم". ولا ينبغى أن نوجه اللوم للديمقراطية الآتينية لأنها تركت التمييز غامضاً بين هذين المدلولين الأساسيين، ونحن فى عصر لا يزال كبار الفقهاء فى كافة البلاد يجدون مشقة كبيرة فى تحديد مدلول هذين اللفظين، بل إن الديمقراطية الفرنسية نفسها قد أدخلت فى القاموس السياسى لفظًا مهجنًا هو "مرسوم بقانون".

على أية حال، فإن القانون العام فى آتينا كان يقرر من حيث المبدأ أن أى مرسوم صادر من المجلس أو من الشعب، لا يمكن أن يتغلب على القانون، ولكن أرسطو يعلن من جهة أخرى "أن سيادة الشعب" تمتد إلى القوانين ذاتها، ويقرر أن هذه الحقيقة كانت قائمة منذ القرن الخامس ما دام الآتينيون كانوا عندئذ يحكمون دون أن يعيروا القوانين نفس الاعتبار الذى كان لها من قبل. والتناقض صريح ليس له غير تفسير واحد، فمن حيث المبدأ كان الورع الدينى يمنع الإكليزيا من أن تسمح لنفسها بحق إلغاء القوانين القائمة إلغاءً رسميًا وتشريع قوانين جديدة ولكنها كانت تعرف كيف تتغلب على هذا المبدأ وتجد الصيغ الضرورية كى تشرع بواسطة مراسيم. والآتينيون فى القرن الخامس إنما كانوا يقصدون "بالقوانين" كافة القوانين وبخاصة الدستورية التى أصدرها دراكون وصولون وكلستينيس. وهم لم يلغوا أى واحد منها، ولكن ذلك لم

يمنعهم من تعديل نظام الأركونت مرتين، من حذف الجانب الأكبر من أختصاصات الأريوباجوس، ومن إدخال قيود على حقوق المواطن. وقد رأى أرسطو فى ذلك إسرافا معيبًا لأنه كان يرى الحقيقة خلف المظهر وأما المؤرخ فإنه وإن كان مضطرًا إلى أن يصدق أرسطو من حيث الوقائع، إلا أنه يعرف الضرورات الأبدية وطبيعة التطور البشرى ولذلك لا يرى فى هذه الوقائع غير ظاهرة طبيعية لا يمكن الحكم عليها إلا بعد تبين أسبابها ولا شك أن الفيلسوف يعلن "أن سيادة القوانين هى شرط قيام النظام الدستورى"، "وأن الدولة التى يتم فيها كل شىء بواسطة مراسيم لا تعتبر ديمقراطية بمعنى الكلمة وذلك لأن المرسوم لا يحمل قواعد عامة"، ولكنه بقى أن نعرف هل كان الشعب الآتينى ـ عندما يصدر قوانين فى شكل مراسيم- يسلك سبلا أخرى ويتخذ احتياطات أكبر مما يتخذ عندما يقرر قرارات عارضة بواسطة مراسيم عادية.

هذه مسألة لا تحتمل الجدل ونحن نعرف فى الواقع سلسلة من المراسيم التى تعتبر بحكم طابعها العام قواعد حقيقية ذات قيمة تشريعية بل ودستورية، وهى لم تقترح على الإكليزيا بواسطة الإجراء العادى القاضى بتقديم المجلس تقريراً، وهى مراسيم تتعلق بتحديد وضع مدينة منضمة إلى الاتحاد أو النظام السياسى لمستعمرة أو بتنظيم المشكلة الخطيرة الخاصة بتقديم البواكير إلى إلاهات أوليزيسز، وفى كل هذه الحالات كانوا يلجأون إلى مراسم رسمية خاصة، وهى نفسها تلك التى كانت تستخدم عند تجديد نسخ النص الأصلى لقوانين دراكون الأساسية فكانوا يعينون لجنة من النساخ مشابهة لمجلس المشرعين، وهو تلك اللجنة التشريعية التى عملت بصفة استثنائية بعد سقوط الأربعمائة وبعد سقوط الثلاثين، ثم عادت كى تعمل بصفة منتظمة خلال جزء كبير من القرن الرابع والمشروع الذى أعده النساخ هو الذى تقدمت به البولية مع ملاحظاتها إلى الجمعية فاعتمدته نهائيًا.

وثمة احتياط آخر، فأى مرسوم جديد يمكن أن يمس القوانين القائمة يُعَرِّض مقدم هذا الاقتراح الثورى الباغى إلى اللعنة والعقوبة التى تستتبعها ما لم يتقدم فى

ضراعة كي يحصل على العفو مقدماً والحصانة التي يلتمسها لا تمنح له إلا في جمعية عامة وبالاقتراع السرى بواسطة ستة آلاف صوت على الأقل وفي الحق ليس لنا أن نزعم أن الجمعية الآتينية كانت تستخدم سلطتها التشريعية في استخفاف.

وكان الشعب أيضًا سيد القضاء ولكنه يفوض السلطة القضائية إلى جماعات من المواطنين يجلسون في المحاكم، وتحتفظ الهيئة العامة في الإكليزيا بحق التدخل في المسائل التي تمس مصالح الدولة، ويحق تقديم ما ترى فيه نفعًا من توجيهات إلى المحاكم عن طريق التصويت المستند إلى آراء سابقة.

ولما لم يكن موجوداً في آتينا هيئة عامة تستطيع تمثيل السيادة الشعبية. فقد كان يحدث ان يطلب إلى الشعب مواطن عادى أن يمنحه تأييدا أدبيا عوضا عن التوكيل الرسمى قبل أن يتابع الإجراءات ضد مرتكب جنحة أو جناية ضارة بالمدينة، وهذا هو الهدف من "عريضة التفويض" probole. وهو الإجراء الذى تبدأ به المحاكمة، وعندما يراد القصاص من أولئك الذين اعتدوا على قداسة بعض الأعياد أو من الدساسين المفترين الكذب، ويوجه عام من جميع مَن يخدعون الشعب، وفي القرن الخامس استخدم هذه الوسيطة أصدقاء القادة المنتصرين عند الأرجينيس ضد من اتهموهم وفي القرن الرابع استخدمها ديموستين ضد ميدياس وإنه وإن لم يكن للإكليزيا في مثل هذه الحالة أن تصدر حكمًا إلا أنها لم تكن تحرم نفسها من الدخول في الموضوع وكانت تعطى الكلمة للطرفين وتأخذ الرأى بـ "نعم". إذا وافقت على الاتهام وإلا إذا انحازت إلى الدفاع. وعلى أية حال فإن مقدم الاتهام إذا انتصر لم يكن ملزمًا بمواصلة الدعوى، وكان يستطيع أن يكتفى بتلك الترضية الأدبية، وإلا قدم "التيسموتيت" أى المشرعون عريضة التفويض والموافقة عليها إلى المحكمة.

وكانت الدعوة المسماة eisangelia أى البلاغ الداخلى، أخطر من ذلك بكثير وكانت ترفع على المتلبس بجريمة ضد سلامة الدولة، فتسلمه مكتوف الأيدى والأرجل إلى القضاة. وفي القرن الخامس لم يحدد أى نص الأعمال التى تقع تحت طائلة هذه

الدعوة وإذا كان من الحق أنه قد صدر فى أوائل القرن الرابع قانون ينظم المحاكمة فى مسألة "الإساءة الخطيرة إلى الشعب"، فإن هذا القانون حدد حالات تطبيق "الأيس أنجيليا" عن الماضى (الخيانة العظمى والتآمر... إلخ) دون أن يحددها بالنسبة للمستقبل حتى رأيناها تمتد فتستخدم فى حالات الاعتداء على الأخلاق العامة، وفى الزنا مثلاً. وعندما كان يقدَّم اتهام من هذا النوع فى إحدى الجلسات الرئيسية، كانت الإكليزيا تأخذ الرأى أولا على قبول الاتهام أو رفضه، وفى حالة القبول كان يكلف المجلس بأن يقدم تقريراً عما إذا كانت المسألة يجب أن تقضى فيها الإكليزيا أم محكمة هلياست تحت رئاسة التسموتيت، وإذا احتفظ الشعب بحق الفصل فى الدعوى فإن سلطاته لم تكن محددة فيما يختص بالعقاب، وإذا تخلى عنها كان يحدد فى مرسوم تقديمها للمحكمة القانون الذى يجب أن توقع العقوبات الواردة به فى حالة الإدانة، وهكذا يبدو ما كان لتلك الدعوى من خطر، وإن كان من الواجب أن نلاحظ أن الإكليزيا لم تكن تفضل إلا فى الدعاوى ذات الصفة السياسية الواضحة، وأن عدم تحديد الجريمة كان يقابله على الأقل من الناحية العملية عدم تحديد العقاب.

وسيادة الشعب فى مجال السلطة التنفيذية لم يكن يزاولها فى الطبيعة إلا بواسطة الحكام الذين سوف نبحث - عن قرب - دورهم فى الدولة، ونكتفى هنا بأن نحدد وضعهم بالنسبة للإكليزيا، فالحكام الذين لم يختاروا بالقرعة من بين الشعب كانوا يعينون بالانتخاب والجمعيات الإنتخابية لم تكن سوى جمعيات خاصة تنعقد كغيرها فوق "البنيكس" وتأخذ فى أعمالها بواسطة مرسوم يأتيها من المجلس وبمجرد أن يتسلم الحكام مناصبهم يخضعون لإشراف مستمر. وفى عهد كل بريتان أى تسع مرات فى العام يلزمهم أن يجددوا سلطاتهم باقتراع على الثقة التى إذا لم يحصلوا عليها أحيلوا لهذا السبب إلى المحاكم. وأدق إشراف هو ذلك الذى ينصب على الرؤساء الحربيين والسياسيين والقواد، وإن يكن الحذر وسوء الظن يمتد إلى جميع طوائف الموظفين وبخاصة إلى من يتصرفون فى الأموال، وجميع الإدارة المالية ترجع إلى الشعب فهو الذى يقرر المبالغ اللازمة للحرب وللسفارات... ألخ، بل والعشر درخمات

اللازمة لحفر المرسوم الذى اتخذه، وهو لا يترك بريتانًا يغادر منصبه دون أن يطلع على قوائم الأموال المنزوعة ملكيتها، وفوق كل ذلك كان الحكام عند مغادرة مناصبهم يتقدمون بحساب أمام لجنتين عن إدارتهم المالية وإدارتهم الإدارية.

ب ـ الجمعية العمومية

كقاعدة عامة كانت مراسيم الجمعية تعتبر صحيحة، دون اشتراط "كوروم" أى نسبة خاصة. فمهما يكن عدد الحاضرين ورقم الأغلبية فإن مواطنى الإكليزيا كانوا يعملون باسم كافة المواطنين، ولكنه كانت هناك ـ كما رأينا ـ حالات يجب أن يؤخذ القرار فيها كمبدأ بالإجماع أى فى الواقع بجزء كبير من الشعب يمكن أن يعتبر حقًا ممثلاً للشعب كله، وكانت هناك نظريتان لكل منهما أصولها التاريخية نظام الموافقة الاجماعية المأخوذ من "التيميس"، أى قانون الأسرة القديم الذى كان يقضى عند المناقشات المهمة فى العشيرة بأن تسقط معارضة فرد واحد رأى جميع الآخرين، ثم نظام الأغلبية المأخوذ من الديكيه أى القانون المعمول به بين الأسر والقائم على التوفيق بين القوى المتعارضة، وهو يتصل بهذا القانون بواسطة الصراع القضائى والتآمر، أى بواسطة العادة التى تعترف بالنصر للفريق الأكثر عدداً، وفى آتينا كانت الجمعية العامة التى تدعى فى الأجورا، وتقسم إلى قبائل، هى التى تعتبر ممثلة لإجماع المدينة وما يمكن أن يسمى بأقل إجماع هو الرأى الذى يؤخذ بواسطة ستة آلاف صوت.

فى القرن الخامس كانت الجمعية العامة فى آتينا تجتمع فى حالتين:

١ – كى تعين من يجب طرده من الآتينيين تطبيقًا لقانون النفى.

٢ – كى تمنح الحصانة أو العفو إما إلى مقدم اقتراح غير قانونى، ولكنه ضرورى، أو إلى أشخاص محكوم عليهم بإهدار الكرامة، وهاتان الحالتان يلوح عند النظرة الأولى أن لا علاقة بينهما، ولكن هناك مع ذلك علاقة وهى تتضح عندما نذكر أن

الجمعية العامة كانت تعمل فى القرن الرابع فى حالة ثالثة، وهى حالة منح حق المواطنة فبالنفى وبالحصانة كانت الهيئة الاجتماعية تخرج - باسم مصلحة عليا - على قواعد القانون العام التى تضمن للأفراد الحقوق المدنية، ومن حيث المبدأ لم يكن الآتينيون يقبلون القوانين الفردية، وكانوا يرون كالرومان أنه لا امتيازات لهم، ولكنهم كانوا يقبلون المرسوم الفردى نزولا على مقتضيات الدولة، والمراسيم التى من هذا النوع هى التى يستخدمون عند اتخاذها مراسم خاصة، مثلما يبعدون عن أتيكا رجلاً لم يقع تحت طائلة القانون الجنائى، أو عندما يمنحون صكًا بالحصانة أو بالعفو.

وهذا هو موضوع بحث أحد النظم الواسعة الشهرة فى آتينا وهو نظام "النفى بالمحار" dstracisme:

جميع مؤرخى العصور القديمة يتفقون فى نسبة هذا النظام إلى "كلستنيس" مؤسس الديمقراطية الآتينية ومع ذلك فإن أرسطو يرجع إلى عام ٤٨٧ – ٤٨٨ أول حالة لتطبيق هذا القانون أى بعد كلستنيس بعشرين عامًا ثم أخذ - فيما يقول أرسطو- يطبق بعد ذلك تباعًا خلال ثلاث سنوات متتالية مما دعا إلى محاولة إنكار نسبه إلى كلستينيس وفى الواقع أنه لا يبعد أن يكون أرسطو لم يعلم بأقدم حالات النفى بالمحار إلا بواسطة مرسوم العفو الذى استرجعهم من المنفى فى عام ٤٨٠ – ٤٨١ ولما كان هذا النفى ينتهى بحكم القانون بانتهاء عشر سنوات، فإن مرسوم العفو لم يورد غير أسماء من نفوا بعد عام ٤٩٠ – ٤٩١ ومع ذلك فإنه من الجرأة التى لا طائل وراءها أن نرفض إجماع القدماء مع أنه من السهل أن نفسر ندم قانون كلستينيس الطويل فنظام "النفى بالمحار" لم يكن عند البدء ما آل إليه فيما بعد، وعندما أنشأه كليستينيس كانت البلاد خارجة من عصر حروب أهلية كانت تستتبع باستمرار المسئولية الجماعية للعشائر، وفى خلال قرن حدث عدة مرات أن نفى أبناء عشيرة "الكميون"، جماعات وفى عام ٥٠٨ حدث أن نفى إيزاجوراس رئيس الأوليجاركيين سبعمائة أسرة، ولم يكن هناك من هو أجدر من كليستينيس أحد أفراد عشيرة الكميون بأن يحس ببشاعة هذه

العادة وكان الآتينيون، كما يقول أرسطو لا يودون إلا أن يستخدموا "التسامح المألوف عند الشعب"، ولحماية النظام من جماعة بيزيسترات اكتفوا بنفى المستبدين وأبنائهم. وأما عن أعضاء الأسرة الذين لم يشتركوا فى الاضطرابات، فقد تركوهم يقيمون فى البلاد مع إنذارهم بأنهم إذا تحركوا أبعدوا عن البلاد لمدة عشر سنوات، وقد لزموا السكون لزمن طويل ولكنه من خلال الحرب الميدية الأولى حامت حولهم شبهات بالاتصال بهيبيار خائن وطنه القديم، بل إن عشيرة الكيمون نفسها أو على الأقل بعض أفرادها حامت حولهم شبهات وبعد الانتصار فى مراثون قرروا معاقبة أصدقاء المستبدين واشتدت ضربات السلاح المسلط على رؤوسهم. ففى عام ٤٨٧ صدر مرسوم بنفى أحد أقارب بيزيسترات، وهو هيباركوس بن كارموس الذى أصبح رئيسًا للأسرة وفى سنة ٤٨٦ وهى السنة التى اضطرت فيها الطبقة الأولى، طبقة الخمسمائة ميديمن إلى اقتسام مناصب الأركونت مع الفرسان؛ صدر مرسوم بنفى ميجاكليس ابن هيبوكراتس، أحد أفراد عشيرة الكميون، وفى سنة على الراجح صدر مرسوم بنفى ألسيباد القديم.

ولكنه لما كان هذا النظام لم يعد قاصرًا على الأسرة التى وضع فى الأصل من أجلها، فإنه قد أصبح مفيدا للمدينة فى وضع حد للمشاحنات الداخلية، وفى الظروف الخطيرة وبخاصة إزاء الخطر الفارسى، لم يكن هناك محل لبقاء النزاع المستمر حول مسألة الدفاع الوطنى وماذا يصنعون عندما يعوق دولاب الدولة حزبان متساويان فى القوة تقريبًا؟ وقانون صولون القديم الذى كان يقضى بإهدار الكرامة على المواطنين المتهمين بعدم التعاون السياسى فى حالة الاضطرابات كان قد أصبح واضح العجز، كما أنه كان قد أهمل ولم يعد يطبق وكانت مصلحة الجمهورية العليا تقضى إذن بحماية عمل الأغلبية ضد الضربات النابية وذلك بإبعاد رئيس الأقلية عن البلاد. وهكذا نرى فى السنوات السابقة على الحرب الميدية الثانية كيف أنه بينما كان تيموستوكليس يدعو إلى ضرورة إنشاء أسطول كبير كان خصومه يتخذون طريقهم إلى المنفى ففى

سنة ٤٨٤ نفى إكسنتيبوس، وفى سنة ٤٨٣ نفى أرستيد وعندما نفكر فى السياسة الخارجية يتضاءل التناقض الذى يلوح بين مراسيم النفى المتتابعة وبين مرسوم العفو الذى ألغاها فى عام ٤٨١ كى يجتمع جميع المواطنين فى اتحاد مقدس.

واختفاء المستبدين النهائى وهزيمة الفرس لم يتركا مجالاً لاستخدام النفى إلا فى السياسة الداخلية ولفترة جديدة استخدمته الأحزاب لمحاربة بعضها البعض. ففى عام ٤٧٢ نفى أنصار سيمون تيموستيكليس وفى عام ٤٦١ نفى أنصار إيفيالتيس سيمون ورأى بركليس صديقه دامون يقضى عليه بالنفى وذلك قبل أن يلحق نفس الجزاء فى عام ٤٤٣ بخصمه الرئيس توسيديد بن ميليزياس، ومنذ ذلك الحين نرى السلاح الذى أعده كليستينيس ينثلم باستخدامه فى غير موضعه، ففى ذات مرة لا نستطيع تجديدها أراد الشعب أن يأخذ الرأى على حالة نفى، ولكن الأصوات تشتتت على نحو لم يجتمع معه النصاب ولقد كان من الممكن أن تظل هذه المحاولة الفاشلة لو لم نكتشف فى عام ١٩١٠ وسط كومة من الأنقاض كسرات المحار وعليها الأسماء المختلفة وقد ألقيت فى المهملات، ومع ذلك فقد حاولوا أن يفصلوا بين نيكياس وألسبياد بأخذ الرأى على النفى ولكن فى آخر لحظة أخذ الفريقين الخوف، واتحدا كى يعطيا أصواتهما ضد سياسى بائس مكروه من الجميع هو هيبوربولوس وكانت هذه خاتمة نظام النفى بالمحار.

وفى الجمعية الرئيسية أثناء مدة البريتان السادس، وبعد نصف السنة مباشرة كان البريتان، وفقا لجدول الأعمال، ولكن بدون قرار من المجلس - يأخذون رأى الشعب فيما إذا كان يريد أو لا يريد استخدام حق النفى، وكان الرأى يؤخذ خلال الجلسة دون مناقشة، وفى حالة الإيجاب كان يحدد اليوم الذى تجرى فيه العملية فى جمعية عامة، وكان من الواجب الإسراع لأن النفى لم يكن له معنى إلا قبل الانتخابات وكانت الانتخابات تجرى كل عام من مدة البريتان السابع إلى مدة التاسع.

وفى الجلسة الفاصلة كانت الأجورا تنقسم إلى عشرة أقسام، لكل قبيلة قسم وكان المكتب يتكون من الأركونت التسعة ومن حولهم جميع أعضاء البولية، وكان

التصويت يجرى بواسطة كسر من المحار، يكتب كل مواطن عليها اسم من يعتبره عدواً للشعب، وتلك عادة قديمة كانت تستخدم قبل كليستينيس للحكم بالتشريب، وكان الكورم هو ستة آلاف، ولكن هل كان يجب كما يقول بلوتارك أخذ ستة آلاف صوت أم كان يجب اجتماع ستة آلاف صوت على اسم واحد كما يقول فيلوكور؟ ومن الواجب أن ننظر إلى روح هذا النظام وإلى مبدأ الموافقة الاجماعية، وعندئذ يلوح لنا أنه لم يكن من المعقول أن يقبل الآتينيون شرعية حرمان المواطن من حقوق دون أن يجتمع ضده من الأصوات قدر ما كان يلزم اجتماعه فى القرن الرابع لمنح حق المواطنه إلى أجنبى وفى مجموعة من ثلاث وأربعين حالة نفى كشفت لنا عنها جلسة نفى يجهلها التاريخ نقرأ خمسة أسماء مختلفة فضلاً عن خمسة أسماء لا تُقرأ.

وفى اليوم الذى أخذ فيه الرأى؛ لو كان يكفى حضور ستة آلاف مواطن لأمكن أن يقضى على مواطن بالنفى بألف صوت ومائتين وواحد، بل وربما نفى بستمائة صوت وواحد وهذا ما لا يمكن التسليم به، وكانت نتيجة التصويت تعلن فوق البنيكس، وكان على المحكوم عليه بالنفى أن يغادر البلاد فى ظرف عشرة أيام لمدة عشر سنوات، وكان يحتفظ بجميع حقوقه المدنية. وفى البدء كان له حق الإقامة أينما شاء خارج حدود أتيكا ولكن فى عام ٤٨٠ أصبح محظوراً عليه أن يقيم فى أى مكان يقع قبل رأس جيرايستوس (فى جنوب جزيرة إيبيه ورأس سكيلايون فى شرق الأرجوليدا) وهو يسترد جميع حقوقه السياسية عند انتهاء المدة المحددة، وذلك ما لم يقصر هذه المدة عفو، كما حدث فى حالة المنفيين الخمسة ما بين عامى ٤٨٧ و٤٨٣ وكما حدث بالنسبة لسيمون وربما بالنسبة لتوسيديد أيضاً.

والضرورة التى تدعو لعقد جمعية عامة لمنح الحصانة يمكن تفسيرها بالمعتقدات الدينية وفى رأى الإغريق كان جزاء القوانين والأحكام القضائية لعنة تنبعث من تلقاء نفسها ضد كل من يمسها وتعرض من يستهدف لها لعقوبة إهدار الكرامة، ومع ذلك فقد كان يحدث أن تستوجب سلامة الدولة الاستماع إلى شهادة غير ذى أهلية كأجنبى

أو رقيق، أو حمل مجرم على الاعتراف على شركائه، وكان قانون قاس يقضي بإهدار الكرامة على المدين للدولة، ويحظر على المواطنين أن يقدموا - وعلى البريتان أن يعرضوا للتصويت- أى اقتراح بإعفائه من الدين أو منحة مهلة للدفع تتجاوز الحد الأقصى وهو مدة البريتان التاسع، أو رد اعتباره إليه قبل أن يحصل على إيصال الدفع. فما العمل إذا كانت المصلحة العامة تقضى رفع هذا الحظر؟ وخزائن المعابد كانت تحميها القوانين ضد الاستهتار بالدين فكيف يمكن التصرف فيها عند حالة القوة القاهرة؟

والواقع أن المسائل المالية هى التي كانت تعرض فى الغالب بسببها حالات محرجة للضمير، ولكننا نرى الآتينيين يصلون فى القرن الخامس إلى حلها بالرغم من أنهم كانوا لا يزالون شديدى التحرج من الناحية الدينية، وها هو مثل تاريخى، ففى عام ٤٣١ كانوا قد أصدروا مرسومًا يقضى باستخدام خزانة الإلهة آتينا فى حاجات الحرب ما عدا مبلغ ألف "تالنتا"، رأوا أن تبقى كاحتياطى فوق الأكروبول وتقرر أن يحكم بالإعدام على كل من يقدم أو يعرض على الجمعية اقتراحًا يمس هذا الاحتياطى، وذلك ما لم يضع أسطول معاد المدينة فى خطر الموت، وفى عام ٤١٣ بعد كارثة صقلية، وخيانة إيونيا نرى الشعب يأخذه الذعر وتعوزه الموارد، فيقرر إلغاء تلك العقوبات والرجل الجرى الصادق الوطنية كى يفكر فى اقتراح كان يمكن أن يقوده إلى الهلاك - لم يكن بد من أن يتحرر أولاً من الموانع القانونية - لقد كان فى حاجة إلى تصريح وإلى حصانة لم يكن يستطيع الحصول عليهما إلا بمرسوم فردى تصدره جمعية عامة، وهذا الإجراء الاستثنائى ذو المراسم الضخمة المعقدة كان يستخدم باستمرار فى القرن الخامس فى إدارة الأموال، وذلك بحكم عدم وجود خزانة عامة منفصلة عن الخزانات المقدسة.

(٣)

الدور التاريخى للجمعية

وبعد أن تابعنا الشعب فى الجلسات الاستثنائية بالأجورا، يجب أن نعود معه إلى "البنيكس" إذا أردنا أن نكون فكرة عامة عن الدور الذى قامت به الإكليزيا.

ومن الممكن أن نطيل الحديث عن مساوئها كما أطالوا قديماً، وكما يطيلون فى أيامنا هذه والذى لاشك فيه أن موهبة الكلام كان لها فى الجمعية الآتينية كما أن لها فى كثير من البرلمانات الحديثة أثر أكبر بكثير من أثر سلامة التفكير، وكانت الشقشقة(*) تعلو الحكمة فى سلم القيم، حتى لقد قال أحد المعاصرين فإن الإكليزيا كانت أكبر شبهًا بمجتمع من السفسطائيين منها باجتماع مواطنين يتناقشون فى مصالح الدولة. نعم إن هؤلاء المتشدقين يتحرزون أحيانًا، ولكن متى؟ إذا كان المتحدث رجلاً مثل أنتيفون نصير الأوليجاركية، فلن تخدعهم ألفاظه المعسولة، ومع ذلك فمن هى تلك الشخصية التى يقول توسيديد أنها حذرت الشعب من شقشقة الخطب؟ أليس هو كليون أخطر الجميع وأعنفهم، وما كانت نصيحته الممتازة إلا إمعانًا فى المهارة، مهارة الديماجوج الماكر الذى لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأن الدولة تحكم بواسطة التافهين خيراً مما تحكم بواسطة الأذكياء الممتازين، وهو يخفى مكره بالجملة على شقشقة الخطباء، وهذا الشعب الذى يتهافت فى نهم على كل مسابقة فكرية أو بدنية يرى فى البنيكس ساحة أو مسرحاً وبينما تمر جلسات الدراسة فى هدوء العزلة نرى الجماهير تعدو إلى المعارك الخطابية فى أيام الصراع السياسى الكبير.

وقد يكون الفرد منهم قد اتخذ وضع التفكير والروية على مقعده فى الهواء الطلق بعيداً عن جو القاعات المحموم، ولكنهم لا يلبثون أن يتجمعوا كأصدقاء وأن يثير

(*) الشقشقة : رئة أشبه بهدير الجَمَل. ويقال : هدرت شقشقة فلان، أى ثارت ثورته، وأفصح فى الكلام. ويقال، بهذا المعنى المقصود هنا : فلان شقشقةُ قومهُ زعيمهُم، المتحدث عنهم.

بعضهم البعض وها هم الخطباء يضرمون الشهوات، وبعد أن ينقضي اليوم في انفعالات عنيفة ترهق الأعصاب ينذر الشفق بوجوب الانتهاء، وفي هذه اللحظات يؤخذ الرأى في سرعة برفع الأيدى على إجراءات لا يلبثون أن يستشعروا الندم بسبب الموافقة عليها، وذلك بعد الموافقة بأشهر قليلة أو يشمئزون منها بعد ساعات، فهم يتخلون عن بركليس لخصومة، ينحونه ثم لا يلبثون أن يعيدوه إلى الحكم وهم يقضون بالموت على قواد منتصرين، وما أن ينفذ الإعدام حتى ينقلبون ضد من وجهوا إليهم الاتهام وهم يقررون إعدام سكان ميتيلنيا المتمردين ولكنهم يحتمون عقد جلسة في اليوم التالى كي يصدروا عنهم عفواً، ثم إن ضيق الأفق السياسى المحدود بمحيط البنيكس يجعلهم "يجلسون كمشاهدين للأقوال وسامعين للأفعال" وقد غاب عنهم العالم الخارجي وخيل إليهم أن الموافقة على مرسوم لها نتيجتها الآلية وكأن القرار عندهم عمل وهم يعتمدون اعتماداً راسخًا على جيوش لا توجد إلا على الورق وأخيراً فإن هذا الشعب الذى يعرف أو يعتقد أن السيد المطلق يستشعر غروراً ملكيًا، وشدة إعجابه بنفسه تملؤه دهشة وامتعاضاً عندما يرى إرادته لا تتحقق ويتهم بالعصيان أو الخيانة من كلفهم بتنفيذ تلك الإرادة.

هذه عيوب من الحق أن نعترف بوجودها في الجمعية الآتينية، ولكنه مهما تكن جسامة مساوئ هذا النظام فإن مزاياه التى لا تقدر تشفع لتلك المساوئ، وهي مزايا لصيقة بطبيعة ذلك النظام، ويزيدها قيمة أنها اقل بريقًا، فقد كانت الإكليزيا بالرغم من كل شيء المدرسة التي يتربى فيها الشعب، وفي تلك الديمقراطيات القديمة التى لم تكن تعرف النظام التمثيلى لم تكن السياسة بالنسبة للمواطن العادى مجرد التزام بأن يضع صوته في الصندوق في فترات متباعدة بل كانت بالنسبة له مهمة مستمرة وواجباً يؤديه في كل لحظة، فهو يزاول وظيفة عامة غير محددة ومن ثم لا نهاية لها، حتى ليسميها أرسطو وظيفة لا نهائية، بذلك كان كل فرد يتعلم مهنة المواطن بالمران العملي، وأحياناً كانوا يكتسبون هبة الكلام بالاستماع إلى المتكلمين، وكم من مواهب استيقظت

على هذا النحو كما يقول أرستوفان، وكما تدل حالة ديماد وبمتابعة مناقشات البينيكس كان كل مواطن يستطيع أن يلم بكافة المسائل الكبيرة أو الصغيرة وأن يزن الآراء المختلفة وهناك من الوقائع ما يشهد بأن الآتينيين كان لديهم من ملكة النقد ما يحميهم من أن ينساقوا مرات كثيرة فى أعقاب التأثير الخطابيى والنغمة العامة فى الخطب التى وصلتنا تكشف عن مستمعين ذوى ذوق صاف اعتادوا الأفكار النبيلة ولنقل ما نشاء من سوء عن اندفاعات الجمهور الآتينى فإن هذا الجمهور نفسه هو الذى صيغت له كل تلك الحكم الخاصة بالوطن والقانون والحرية والمساواة وحب البشر، وهى حكم لا يمكن أن تفقد شيئًا من عظمتها وجمالها بعد أن أصبحت أشياء دارجة فى التراث الأدبى للإنسانية وإذا كان من الحق أن المدنية الكاملة كما يقول أرسطو هى تلك التى يؤدى فيها جميع الأعضاء فى نزاهة ودقة واجبهم المدنى، وإن لم يكونوا كلهم بالبداهة من خيار الناس فإن أتينا قد قاربت على الأقل الكمال فى عصر بركليس قبل أن تطلق العنان لغرائز الأفراد، وقبل أن تترك الأخلاق العامة تنحدر إلى مستوى الأخلاق الخاصة.

ولذلك ينبغى إذا أردنا أن نقدر دور الجمعية تقديرًا سليمًا- أن نميز بين القرن الخامس والقرن الرابع، ويظهر هذا التمييز فى ضوء ساطع عندما نبحث السلسلة التى يكونها أولئك الذين تولوا قيادة الشعب الآتينى فى تلك العصور، فالكتلة الشعبية قد كانت لها فى الواقع روح، وكان هناك دائمًا رئيس حزب تمكنه ثقة الأغلبية من أن يزاول سلطة خاصة غير مدونة فى الدستور. وهى نوع من السيطرة عن طريق الإقناع وكانت هذه الشخصية بمثابة رئيس وزراء الديمقراطية وإن لم تحمل لقبًا رسميًا، وكانت ومن حولها مساعدوها تدافع عن سياستها ضد رئيس الحزب المعادى وتظل لها السيادة ما دامت تحصل على موافقة الإكليزيا على اقتراحاتها. وفى العصر الذى كان الشعب يتحمس فيه بنوع خاص للمسائل الكبيرة ذات المنفعة العامة القومية، كان يفضل اختيار المنفذين لسيادته من بين القادة المكلفين برعاية العلاقات الخارجية، وكان يختارهم فى الغالب من الأسر الشهيرة التى تستطيع أن تعدد عدة أجداد وتمتلك

ضياعًا واسعة وسيمون ابن ملتيادس وبركليس أحد أبناء عشيرة ألكميون وكلاهما من كبار الملاك، يعتبران مثلين رائعين لأولئك القادة الذين أداروا دفة الأمور فى القرن الخامس وكأنهما رئيسا وزارة، وكان خلفاؤهما من بين التجار والصناع دون أن يكونوا "جزّار الخنازير"، الذى يسخر منه "أرستوفان"، ولكن "ليسيكليس تاجر الخراف" و"كليون دابغ الجلود"، و"كليفون صانع المزاهر"، "وهيباربولوس صانع المصابيح" فهؤلاء كانوا يمثلون أثناء الحرب البليبونيزية طبقة تختلط على الأقل مصالحها الخاصة بمصالح الجمهورية حتى لنراهم يسعون إلى الاحتفاظ بإمبراطوريتها البحرية كى يحتفظوا بسيطرة مدينتهم الاقتصادية، وبالجملة فإن الجمعية الشعبية فى آتينا لم تكن أقل توفيقًا فى اختيار قادتها من الجمعيات الحديثة الصادرة عن الشعب بطريق الانتخاب.

وكانت تعرف كيف تتخذ الاحتياطات الضرورية ضد اندفاعاتها ولقد سبق أن لاحظنا عند استعراض نظام عملها بعضًا من الأجراءات الواقية التى كانت تحيط بها مناقشاتها؛ فكانت تحظر على نفسها إقرار أى اقتراح دون أن تعرضه على المجلس لمناقشته ولم تكن تأخذ الرأى على المراسيم إلا عند القراءة الثانية، وكل إجراء فردى يخرج على مبادئ القانون العام سواء اتخذ فى مصلحة فرد أو ضدها لم يكن يعتبر صحيحًا إلا بموافقة نسبة كبيرة من الأصوات. ولكن انتباهنا يجب أن يتجه بنوع خاص إلى النظم التى كانت تهدف إلى حماية القوانين ضد إساءة استعمال المراسيم.

فى القرن الخامس لم تكن الحاجة قد ظهرت بعد لترتيب إجراءات منتظمة دائمة لإجراء تعديل فى القوانين القائمة أو إصدار قوانين جديدة وفى بعض الحالات المهمة مثل تحديد وضع المدن الاتحادية، أو تنظيم المسألة الخطيرة الخاصة بالبواكير المستحقة لإلهات «أوليزيس، كانت نتائج بحثهم يحولها المجلس إلى تقرير، وتحولها الإكليزيا إلى مراسيم وفى كل مرة كانت الديمقراطية تعود بعد ثورة أوليجاركية كانوا يكلفون لجنة من المشرعين كى تعمل مع البوليه فى حصر القوانين التى يجب أن تلغى والقوانين التى يجب أن تستبقى وهكذا نرى أولئك المشرعين يعملون بعد سقوط الأربعمائة من عام - ثم بعد سقوط الثلاثين ممن عام - ولكن مشرّعى القرن الخامس،

المحررين كذلك ، كانوا يختلفون كل الاختلاف عن المشرعين الذين كان عملهم خلال جزء كبير من القرن الرابع هو الحد من سلطة الجمعية في المسائل التشريعية، فهم لم يكونوا عندئذ غير مساعدين مكلفين من الشعب بمهمة خاصة موقوتة.

ولقد هدتهم الحكمة المبكرة إلى أن يطلبوا إلى نظام آخر - نظام قضائي - كبح سلطة الإكليزيا المطلقة والاحتفاظ بها داخل الحدود المعقولة وهذه الخدمة التي كانت تؤديها الدعوى العامة ضد الاقتراح غير المشروع. وفي الواقع كانت هذه الدعوى بأصولها وإجراءاتها إحدى الأسلحة الخطيرة التي كان يملكها القانون الجنائي في آتينا.

وقديماً كانت القوانين الصادرة عن الآلهة محمية بالقوة المقدسة المنبعثة عن اللعنة وعندما وجدت قوانين مكتوبة كانت تقوم على حراستها أجلُّ محكمة وهي الأيروباجوس التي كانت اختصاصاتها دينية في جوهرها ثم جاء إصلاح إيفيالتيس فجرد قضاة الأيروباجوس من كافة الوظائف التي كانت تجعل منهم حراس الدستور وعندئذ لم تجد الديمقراطية لنفسها رقابة خارجية ففرضت هي على نفسها تلك الرقابة، وكان أول ما استخدمت فيه سيادتها هو أن وضعت لنفسها حدوداً لا تتخطاها.

فكان كل مواطن يستطيع أن يخف إلى حماية القانون بمطاردة من يقدم اقتراحاً غير مشروع بل ومطاردة *الرئيس الذي لم يرفض أخذ الرأي على مثل هذا الاقتراح* وكان مقدم الاتهام يرفع شكواه مكتوبة وقد حدد فيها القانون الذي يرى أنه قد اعتدي عليه كما كان يستطيع أن يعلن عن عزمه مع قسم اليمين أمام جمعية الشعب قبل أو بعد أخذ الرأي على النصوص التي يراها غير مشروعه. وكان هذا الإعلان الرسمي يؤدي إلى إيقاف صحة المرسوم إلى أن يصدر الحكم وكانت المحكمة المؤلفة من ألف محكَّم على الأقل، وأحياناً من ستة آلاف، تنعقد تحت رياسة المشرعين، وكان من الممكن أن يهاجَم كل اقتراح لعيب في الشكل، إذ يكفي ألا تلاحظ قواعد الإجراءات الدقيقة نقطة فنقطة، والمرسوم يعتبر غير شرعي إذا كان قد عرض على الجمعية قبل أن يسبق

بحثه بواسطة المجلس ووَضْعُ تقريرٍ عنه، أو إذا لم يكن البريتان قد أدرجوه في جدول الأعمال والقانون يعتبر غير شرعي إذا لم يكن قد اقترح بعد أخذ الرأى فى انعقاد أول جمعية من السنة، ثم أعلن فى الزمان والمكان المعينين .

ومن البديهى أن عدم الشرعية المستندة إلى الموضوع لا إلى الشكل كانت أشد خطورة، فإذا كان الأمر يتعلق بمرسوم لم يكن محظوراً على مقدم الاتهام أن يحتج بالضرر الذى سينجم عنه كى يحرك النفوس ضد المتهم، ولكنه كان ملزماً بأن يدلل فى وضوح على مناقضة المرسوم للقوانين القائمة، وإذا كان الأمر خاصاً بقانون كان لكل فرد أن يطالب بتعويض عن الضرر الذى لحق بالجمهورية وذلك باستخدام دعوى خاصة. ولكن دعوى عدم الشرعية لم تكن تحرك إلا ضد قانون جديد يتعارض مع قانون لم يسبق إلغاؤه، وهكذا كان يتعرض لمسئولية خطيرة كل من يوقعون على مرسوم تتخذه الإكليزيا أو على قانون يعتمده المشرعون، وكان عقاب عدم الشرعية متروكًا للمحكمة، وهو فى الغالب الغرامة المتفاوتة القدر، ولكنه كان أحيانًا الحكم بالإعدام، وبعد ثلاثة أحكام بالإدانة لعدم الشرعية كان المواطن يفقد حقه فى تقديم أى اقتراح للجمعية وكان التقادم المسقط لجريمة مقدم اقتراح غير شرعى هو مدة عام، وأما الاقتراح نفسه فلم يكن هناك تقادم بالنسبة له بل كان يظل دائمًا عرضة للإلغاء بحكم من المحكمة .

وهكذا يبدو أن آتينا عرفت كيف تمنع المواطنين من إساءة استعمال حقهم فى الاقتراح، ومن ثم حددت فى الواقع السلطة التشريعية فى الديمقراطية. وقبل أن يقدِّم اقتراح كان الخطيب يعلم أن حياته ستظل معرضة للخطر خلال عام، ومن هنا كانت الجمعية تحظر على نفسها تغليب الشهوات والنزوات على التقاليد ومصالح المدينة الدائمة، فالشعب السيد كان يضع نفسه تحت سيادة القانون، وبإخضاع نفسه لهذا النظام كان يجنى ثماراً طيبة، فكانت لديه وسيلة لا تسقط لإصلاح أخطائه، وكان الشعب يسمح لرجال الدولة المنهزمين بأن يستأنفوا حكم الشعب أمام الشعب بعد أن يزداد استنارة. وكان الشعب يزيل من القوانين فى حدود الممكن كل تناقض وكل

غموض حتى استطاع أن يستغنى عن فقهاء القانون بفضل الإيضاحات المستمرة التى كانت تُدخَل على النصوص. وأخيراً لاقت الديمقراطية الآتينية خير جزاء بخضوعها لدعوى عدم الشرعية، وذلك بأن جعلت من العبث كل محاولة لتدمير الدستور بالطرق الدستورية ولم تترك للحزب الأوليجاركى غير سبيل واحد وهو الثورة ولم يكن الأربعمائة كما لم يكن الثلاثون يستريحون إلى مثل هذا النظام ولكن انتصار الديمقراطية ثبت من أركانه.

الفصل الرابع

المجلس

(١)

أعضاء المجلس

الشعب سيدٌ؛ اختصاصاته عامة شاملة، وسلطاته غير محدودة ولكن وفقًا لحكمة لنكولن التي طبقها أحد المرهفين من دارسي العصور القديمة بحق على الديمقراطية الآتينية، فقال: إن من الممكن أن ترتب الأمور بحيث يحكم جزء من الشعب باستمرار، أو يحكم كل الشعب بعضًا من الوقت ولكن لا يمكن أن نصل إلى أن يحكم كل الشعب كل الوقت. وكي يستطيع الشعب تحديد قراراته كان في حاجة إلى أن يعد له العمل وأن تأخذ المراسيم شكلاً منتظمًا قبل أن تعرض عليه، حتى يستطيع أن يعطي رأيه عن نصوص دقيقة مدروسة في عناية، ومن ناحية أخرى لم يكن الشعب يستطيع أن يجتمع على نحو دائم لكل يتحقق من تنفيذ إرادته بالتفصيل. وكي يشرف على الإدارات العامة، كما لم يكن يستطيع أن يقوم بأجمعه بمفاوضات مع ممثلي الحكومات الأجنبية؛ ومن ثم لم يكن بد من أن يمنح تفويضًا إلى هيئة مزودة بسلطة المداولة وموضوعة على رأس السلطة التنفيذية. وهذه الهيئة هي التي سماها الآتينيون بالمجلس أي البوليه، واعتبروها السلطة الأولى في الجمهورية، وهكذا إذا أردنا أن نبحث في الدستور الأتيني عن شيء يشبه النظام التمثيلي في البرلمانات الحديثة، فإن من الواجب أن نلتمسه في البوليه لا في الإكليزيا.

وعندما أحل كليتينيس مجلس الخمسمائة محل مجلس الأربعمائة القديم وضع له تنظيمًا لم يحتج إلا إلى تعديلات بسيطة في سنة ٥٠١ كي يظل قائمًا بعد ذلك بعدة قرون. وفي عام كان قد بلغ من تغلغله في حياتهم حدًا جعل أتينا تمليه في ذلك العام

على أهل إيريتريا، حتى ليعتبر المرسوم الذى اتخذ فى هذه المناسبة أقدم وثيقة تعيننا على تعرف ذلك المجلس بشىء من التفصيلوكانت الخمسمائة مقعد موزعة بين النجوع بالنسبة لأهميتها، بواقع خمسين لكل قبيلةوفى القوائم الرسمية نجد أعضاء المجلس مرتبين دائمًا بحسب القبائل والنجوع. وبذلك نستطيع أن نقول بحق إن البوليه كان المجلس الكبير للنجوع، وهذا هو السبب فى أن نرى النجوع حتى عندما حرمت من حق التدخل فى اختيار الحكام بواسطة القرعةقد احتفظت مع ذلك بحق إرسال ممثلين لها فى المجلس. وكان أعضاء المجلس يختارون بالقرعة بواسطة حبة الفول من بين أبناء النجوع الذين يتجاوزون الثلاثين من عمرهم، والذين يرشحون أنفسهم لهذه العضوية.

وبنفس القرعة كانوا يختارون عضواً احتياطيًا مع العضو الأصلى ليملأ الفرا غ إذا خلا المقعد لأى سبب من الأسباب، ولا يجوز أن نتخيل أنه قد كان هناك تزاحم على الترشيح لمقاعد المجلس، وذلك لأن الأمر كان يتطلب تخصيص عام بأكمله للمسائل العامة. وإذا كان العضو يتقاضى مكافأة فإنها لم تكن كبيرة فى القرن الخامس وفى عصر أرسطو لم تكن غير خمسة أسداس الدرخم للعضو العادى، ودرخم بالنسبة للبريتان، أجر نصف يوم بالنسبة للعامل. وفضلاً عن ذلك، فإن الطموحين الذين كانت على حياتهم بعض المآخذ لم يكونوا يجرؤون على التقدم لأنهم كانوا يخشون اتهام المجلس لهم باستغلال النفوذ مما يستتبع ذلك من محاكمة، ولذلك لا يدهشنا أن نلاحظ أن أبناء الأسر الصغيرة أو عديمى الموارد، كانوا أبعد ما يكونون عن تكوين أغلبية بالبوليه. وذوو اليسار أو الأغنياء أنفسهم لم يكونوا يأسفون على شىء إذ يرون القانون يحَرِّم العضوية فى المجلس أكثر من مرتين، بل إن هذا الخروج على القاعدة العامة التى كانت تحظر شغل الفرد لأحد المناصب أكثر من مرة واحدة - لتدل على أنه قد كان هناك شىء من الصعوبة فى العثور كل عام على خمسمائة عضو جديد. ولو أننا نظرنا إلى العدد اللازم خلال ثلاثين أو أربعين عامًا لا تضح لنا كيف أن كل آتينى شريف متوسط الحال كان يستطيع إذا أراد أن يصبح عضواً فى المجلس لمدة سنة على الأقل فى حياته.

وقبل أن يتولى مهمته كان كل عضو يقسم اليمين، وفى عام ثبتت صيغة القسم التى ظلت قائمة فى عصر أرسطو، ونستطيع أن نستنتج من الفقرات التى وصلت إلينا أن هذا القَسم كان يشير إلى كل اختصاص وإلى كل التزام متعلق بالمنصب. وكان العضو يقسم بأن يزاول وظيفته وفقًا للقوانين وعلى النحو الذى يحقق أكبر مصلحة للشعب، وأن يحتفظ بالسر فى مسائل الدولة وأن يحترم الحرية الفردية بتمكين المواطنين من الإفلات من الحبس وفاء للدين عن طريق الكفالة، وذلك فيما عدا بعض الحالات المحددة على سبيل الحصر وأن يتخذ إجراءات استغلال النفوذ ضد أعضاء المجلس وضد الأركونت الخاصين بالسنة المقبلة، وإلى هذه الصيغة كانوا يضيفون تبعًا للظروف ولزمن طويل أو قصير بعض التعهدات الخاصة الأخرى، فمرسوم ديموفانتيس الذى أسقط، بعد سقوط الأربعمائة ـ حماية القانون عن كل من يتآمر ضد الديمقراطية – أوجب قسما موحداً على جميع المواطنين وفى مقدمتهم أعضاء المجلس– وفى نفس الوقت أقسم الأعضاء باحترام تنظيم جديد خاص بأن يشغل كل عضو فى قاعة المجلس المكان الذى يحدد له بالقرعة، وبعد عودة الديمقراطية أقسموا أن يحترموا العفو العام بعدم قبول أى تبليغ وعدم القبض على أحد إلا فى حالة الخروج على الحظر.

ولمدة قرن كان يبدأ تولى العضوية فى أول السنة الرسمية، وكانت السنة من ٣٦٠ يومًا وهى تلك التى طبقها كلستينيس على نظامه العشرى، وهى لم تكن تنطبق على السنة المدنية بالرغم من السنين الكبيسة وهكذا نرى المجلس فى سنة ٤١١ ـ ٤١٠ يبدأ عمله فى ١٤ من الشهر الأخير، ولكنهم فى سنة ٤٠٨ ـ ٤٠٧ وضعوا حداً لهذا الشذوذ بإلغاء التقويم الخاص، وفى يوم افتتاح المجلس كان الأعضاء يقدمون، ضحية افتتاح ويعصبون رؤوسهم بتاج الريحان رمزًا لحصانتهم المقدسة. ومنذ تلك اللحظة كانوا يستحقون المكافأة، ولكن لما كان حضورهم غير منتظم، فإنهم كانوا يتسلمون فقط صكوكًا بالحضور يستبدلونها فيما بعد بالنقود، وفضلاً عن هذه المكافأة كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات كالإعفاء من الخدمة العسكرية خلال سنة العضوية. كما كانت لهم

مقاعد ممتازة وهذه الامتيازات كانت تقابل الالتزامات والمسئوليات الخاصة وكان المجلس، كهيئة، سلطة نظامية على أعضائه، فإذا ارتكب أحدهم عملاً معاقبًا عليه أمكن طرده لعدم الجدارة، وكانوا عندئذ يستخدمونه لإعطاء الأصوات ورق الزيتون ومن هنا سمي هذا النوع من الطرد المختصر الإجراءات «الطرد الزيتوني» والعضو الذى يتخذ ضده مثل هذا الإجراء يستطيع أن يستأنف حكم البوليه أمام نفس البوليةوقد ازداد استنارة وعندئذ تُكوِّن دعوى حقيقية. وفي حالة الإدانة يستطيع البوليه أن يقضي بغرامة في حدود اختصاصه وإذا رأى أن الجزاء الذى يملك توقيعه لا يكفى أحال المتهم إلى المحاكم الشعبية.

وعند انتهاء مدة العضوية يجب على المجلس كله أن يقدم حسابًا إلى الشعب، وبالرغم من أن المجلس يعتبر هيئة عادية، فإن تقديم حسابه كان يتم وفقًا لإجراءات خاصة هي أن تقدم الجمعية للمجلس، المنتهي كل عام دليلاً رسميًا على رضاها أو عدم رضاها. فتمنحه تاجًا من الذهب في أحد المعابد أوترفض منحه إياه. وحتى سنة ٣٤٣ ـ٣٤٢ كان الأعضاء أنفسهم يدرجون هذه المسألة في جدول الأعمال، ولكن بعد ذلك التاريخ كان خلفهم هم الذين يدرجونها، وفي أثناء المناقشة التي تدور حول التاج كانت تستعرض جميع أعمال المجلس، وكانت هناك حالة يحظر فيها القانون حظرًا تامًا تشريف الأعضاء المنتهية عضويتهم، وهي حالة عدم بناء العدد المقرر من سفن الحرب ورفض المكافأة لا تصيب المجلس كهيئة إلا بتعزيز أدبي ولكن كافة المسئوليات الشخصية التي تظهرها المناقشة تعرض على محكمة لفحصها.

والبريتان هم الذين يدعون المجلس للانعقاد، ويعلنون جدول الأعمال ومكان الاجتماعوفي حالة الاستعجال تتم الدعوة بصياح المنادي أو بصوت البوق، وفي حالة الخطر العام يظل المجلس منعقدًا على الدوام حتى ليقضي الليل كله فوق الأكروبول فيما عدا البريتان الذين يظلون في ألتولوس. وفي الظروف العادية يجتمع كل يوم ما عدا أيام الأعياد والأيام الحرام وكانت الجلسات العادية تنعقد في البوليتوريون أي دار

المجلس الواقعة فى جنوب الأجورا ولكن كانت هناك جلسات غير عادية تنعقد فى الأليزينيون الخاص بالمدينة بعد الاحتفال بالأعياد الدينية وفى ترسانة البيريه للمناقشة فى بناء السفن وتسليحها وذلك على الرصيف المعد لإبحار الأسطول وأخيراً فوق الأكربول.

وكقاعدة عامة كانت الجلسات علنية، وكان المستمعون لا يفصلهم عن الأعضاء إلا حاجز وفى حالة الجلسات السرية كان البرتيان يرسلون القوّاسين الذين يعملون تحت إمرتهم كى يردوا الحاجز إلى الخلف؛ ويستبقوا الجمهور بعيداً. وكان الأفراد العاديون لا يدخلون المجلس إلا إذا أدخلهم البريتان بسبب مصلحة عامة أو ـ كما تقول ألسنة السوء ـ مقابل هدية وعلى نحو استثنائى– عندما أخذوا فى مراجعة القوانين مراجعة عامة فى سنة ٤٠٤ ـ ٤٠٣ صدر من الشعب مرسوم يبيح لجميع المواطنين الحضور لإبداء رأيهموكانت نفس القاعدة تنطبق على الحكام. ولكن من البديهى أنه كانت لديهم تسهيلات كبيرة كى يدخلوا المجلس وعلى أية حال كى يعدوا إليه تقاريرهم، والقواد نوع خاص كانت صلاتهم بالمجلس متصلة؛ فكانوا يستدعون إلى البوليتريون حيث لهم الحق القانونى فى الدخول.

وفى داخل البولتيريون كان يوجد مكان مقدس به مزيح مخصص لهستيا إلهة المجلس ومن حوله صور زيس وهيرا وأثينا أرباب المجلس وفى هذا المكان كان الأعضاء يمهدون للجلسة باسترضاء جميع الآلهة ذوى الرأى السديد بواسطة قربان وصلاة، ثم بإعلان المنادى، اللعنة تصيب كل من يتقدم باقتراح مضلل.. ثم يأخذون مقاعدهم فى مواجهة المنصة ومنذ أن دلت تجربة الانقلاب الأوليجاركى فى سنة ٤١ على مدى ما تستهدف له حرية الكلام من خطر نتيجة لتجمع أعضاء كل حزب فى مكان معين داخل القاعة. أصبحت المقاعد، تحدد للأعضاء تبعًا للقبائل وأصبح كل عضو يقسم بألا يحتل مقعداً آخر. والبريتان هم الذين يكونون مكتب المجلس ورئيسهم يرأس الجلسة وكان جدول الأعمال يضم المسائل التى تتطلب وضع تقارير يتم التقدم بها إلى الجمعية فى جلستها المقبلة، ثم المسائل الملحقة بها بواسطة قرارات سابقة للمجلس

نفسه أو مراسيم من الشعب، وعلى أية حال فقد كان المجلس دائمًا صاحب الرأى النهائى فى جدول أعماله، وكان المجلس مسلحًا بلائحة قاسية، فكل عمل أو فعل يتعارض مع اللائحة يمكن أن يعاقب بعد رفع الجلسة بغرامة خمسين درخمًا، فإذا كان الجرم جريمة تستحق عقوبة أكبر يعد المكتب اقتراحا بهذا المعنى ويرجئ الموضوع إلى الجلسة القادمة حيث يؤخذ قرار بالاقتراع السرى لنذكر هنا أن الطرد النهائى كان يمكن أن يقضى به على المذنب.

(٢)

البريتان

لقد حان الوقت كى نبحث عن قرب اللجنة الإدارية للبولية، وهى تتكون من أولئك البريتان الذين سبق أن رأيناهم يعملون فى عدة مناسبات، وبوليه الخمسمائة لم يكن أكثر استطاعة من الإكليزيا على أن يظل منعقداً دون انقطاع العام كله ولم يكن له بد من تصريف الأمور العادية وإعداد أعماله من لجنة مستمرة ـ لجنة إدارية. ولكن المبدأالديمقراطى لم يكن يجيز أن يظل نفس الأفراد طوال العام رؤساء للمجلس الذى يعتبر صورة مصغرة للإكليزيا، ولما كان المجلس مكونًا من عشرة أقسام، لكل قبيلة قسم فإنه لم يكن أبسط ولا أكثر ملاءمة لآراء كلستينيس الدستورية من أن تتولى القبائل بالتناوب مناصب البريتان، ولكل منها عشر السنة، وكان ترتيب توليها لهذه المناصب يحدد بالقرعة. ولكننا لا نعلم هل كان هذا الترتيب يعد للسنة كلها عند ابتداء المجلس لعمله، أم كان يتم عند بدء كل فترة من الفترات التسع الأولى؟ ووفقًا للتقويم الرسمى كان تقسيم السنة إلى عشر فترات ميسوراً فالسنوات العادية كان عدد أيامها والسنوات الكبيسة ٣٦٠ مما يجعل كل فترة ٣٦ أو ٣٩ يومًا لكل قبيلة ولكنه فى عام ـ عندما اتخذت السنة المدنية المكونة من ٣٥٤ أو ٣٨٤ يومًا أساسًا للحياة العامة أصبح التقسيم العشرى مستحيلاً وفى رأى أرسطو أن الأربع فترات الأولى قد جعلت من ٣٦ أو ٣٩ يومًا

والستة الأخيرة من ٣٥ أو٣٨ ولكن هذه القاعدة لم تكن مطبقة إلا فى بعض ما لدينا من وثائق بينما تتضمن الأخرى اختلافات كبيرة فى توزيع الأيام الزائدة.

وكان البريتان يقيمون فى مبنى خاص مجاور للبوليتيريون ويسمى سكياس Skias كما يسمى أيضاً بالتولوس Tholos نظراً لشكله ذى القبة المستديرة وكانوا يتناولون فيه وجبات طعامهم، ولما كانوا يتحملون نفقات إضافية فإنهم كانوا يتقاضون أوبولا - أى سدس درخم - عن كل يوم يعملون فيه زيادة على أيام عمل أعضاء المجلس الأخرين أى درخمًا واحداً فى الجملة. وكان رئيسهم يتقاضى فوق ذلك عشر أوبولات وفوق المذبح القائم فى الإسكياس كانوا يقدمون الضحايا من أجل سلامة الشعب. ولكنه لا يجوز أن نقيم علاقة بين منصب البريتان وبين البريتينية وهو البناء الذى يقوم فيه الموقد المشترك والذى تدعو فيه المدينة من تريد تبجيلهم، كما لا ينبغى أن نتصور أن الإقامة فى الإسكياس كانت حتمية على الخمسين بريتان، فالقبيلة كانت تشمل ثلاثة أثلاث، وكان كل ثلث يتولى العمل فى مناصب البريتان بالتناوب.

وكان رئيس البريتان يعين كل يوم بالقرعة وكان يتولى منصبه الرفيع من غروب الشمس إلى الغروب التالى، ولا يمكن أن يلى المنصب غير مرة واحدة. وهكذا كان خمسة وثلاثون على الأقل وأحيانًا تسعة وثلاثون بريتانًا من بين الخمسين، يتولون إذن الرياسة، أى أن كل آتينى متوسط ما دامت لديه الفرصة لدخول المجلس إذا أراد، فقد كانت لديه أيضاً الفرصة لأن يصبح رئيساً للجمهورية خلال يوم من أيام حياته. وتلك كانت حقيقة هذا المنصب فرئيس البريتان كان رئيس البوليه ورئيس الإكليزيا، وكان يمتلك خلال ليلة ويوم مفاتيح المعابد حيث توجد الخزينة والمحفوظات كما كان لديه ختم الدولة وقد احتفظ بهذه الامتيازات حتى عندما تخلى فى عام ٣٧٨ - ٣٧٧ عن رياسة الجمعيات البرلمانية لرئيس المراقبين التسعة الذين كانوا يعينون بالقرعة من بين أعضاء المجلس المنتمين إلى القبائل غير المتولية لمناصب البريتان.

ولسوف تظهرنا اختصاصات البوليه على اختصاصات اللجنة الدائمة، وبواسطة البريتان كانت البوليه تتصل بالإكليزيا وبالحكام وبالمواطنين العاديين كما تتصل بالسفراء وبالرسل الأجانب. وفي حالة الاستعجال كانوا يدعون المجلس والجمعية والقواد، وكانوا يدخلون إلى المجلس الشخصيات التي يرى الشعب أو يرون هم أنفسهم أنه من المناسب أن يستمع إليه. وفي الغالب كان يتقدم إليهم جميع من يحملون خطابات أو رسائل متصلة بمصلحة عامة، ولم تكن قوات الشرطة توضع تحت تصرفهم للمحافظة على النظام في المجلس وفي الجمعية فحسب، بل ولإلقاء القبض الضروري في حالة التلبس بالجرائم الضارة بالمدينة وبأمر من الجمعية كانوا يكلفون بصفتهم مفوضين من قبل البوليه بأن يحيلوا القواد إلى المحاكم، وأن يعملوا على سداد القروض التي تقترضها الدولة.

وبسبب هذه الوظائف كانت القبيلة المتولية لمناصب البريتان لا تتحمل المسئولية المشتركة مع البوليه فحسب، بل وتتحمل مسئولية أعمالها الخاصة كما يتحمل أيضًا كل بريتان مسئولية أعماله الخاصة أيضًا. ولذلك نرى البوليه والشعب ابتداء من القرن الرابع يستتون سنة منح مكافأة خاصة إلى القبائل التي تتولى مناصب البريتان وإن لم تمنح تلك المكافأة كما سيحدث فيما بعد إلى جميع القبائل بلا تمييز، بل إلى كل قبيلة تحرز النصر فتستحق التمجيد من المدينة. وعلى العكس من ذلك كانت إدارة المناقشات في الجمعية تعرض المكتب إلى مؤاخذات خطيرة بل وإلى اتهامات صريحة وكانت المراسيم تذكر اسم الرئيس حتى يمكن البحث عنه حتى بعد أخذ الرأي بالموافقة ومع ذلك فلم يكن البريتان متضامنين في المسئولية، ولقد دلل سقراط في ملابسات فظيعة على أن كل بريتان يستطيع أن يتخلص من التورط الذي لا يراه جديرًا به كما يقول ديموستين: إنالاشتراك في تقديم الضحايا والقربان لا يمنع من تميز الأخيار عن الأشرار.

وكي تحسن النهوض باختصاصاتها المتعددة، كانت البوليه تختار برفع الأيدي أو بالقرعة لجانًا خاصة بعضها للعام كله، والبعض الآخر للفترة اللازمة لأداء مهمتها،

ومن بين تلك اللجان «الجماعون» أى جامعو الشعب وكان عددهم ثلاثين يُنتخَبون لمدة عام: ثلاثة من كل قبيلة وواحد من كل ثلث قبيلة. وكانوا يشتركون مع المسجلين فى مراقبة الدخول فى الجمعية تحت إشراف القبيلة المتولية لمناصب البريتان وفى القرن الرابع زاد دورهم أهمية عندما نيطت بهم عملية تسليم المواطنين الذين يصلون فى الموعد المحدد صك الحضور الذى يسمح باستلام الأوبولات الثلاث، كما كانوا يمثلون، لسبب لا نعلمه بوضوح، المجلس فى المسابقات الأوليمبية بأتينا، وعند تقديم بعض الضحايا للإلهة أثينا.

وعلى أية حال فقد كانت تسنح لهم فرص يستحقون فيها ـ تمجيدات فخرية لصدورهم عن روح عادلة وكى ينهض البوليه بأحد اختصاصاته الرئيسية وهو الإشراف على الإدارة البحرية كان يعين فى داخله لجنتين: واحدة مكونة من عشرة ملتزمين كى تشرف– بالاشتراك مع المهندسين الذين ينتخبهم الشعب– على بناء السفن، ودفع أثمانها للمقاولين من حساب خاص بواسطة أمين الخزانة، والأخرى كى تتصل بمديرى الترسانات المكلفين بصيانة السفن العاملة. وكان يعمل تحت إشرافهم خمسمائة حارس، وعشرة محاسبين كانوا يعينون بالقرعة فى عهد كل بريتان كى يراجعوا أوراق الموظفين الحسابيين وهذه المراجعة الجزئية الوقتية كانت تمهد لتقديم الحسابات النهائية الشاملة بعد انتهاء الدورة أمام الحكام المختصين، ولكن بالاشتراك مع عشرة مراجعين أو مصححين، لكل واحد منهم مساعدان، والثلاثون يعينون جميعاً بالقرعة بواسطة البوليه. وفى نقوش القرن الخامس ثم القرن الرابع بنوع خاص يظهر أيضًا عدد كبير من اللجان الكهنوتية المكلفة بالإشراف على احتفالات متنوعة على أعياد «هفايستوس» والضحايا التى تقدم فى أوليزيس لتدشين البواكير، أو إحياء الطقوسوعلى عيد ديونيزوس حيث تنحر الذبائح لسلامة المجلس والشعب وهذا النوع من اللجان يتكون فى العادة من مجموع البولية، ولكنه فى إحدى المرات تكون من القسم المتولى لمناصب البريتان.

وكان البريتان وأعضاء اللجان في حاجة ـ كأعضاء المجلس على العموم- إلى سكرتير وأمين محفوظات يكون ملما بالصيغ الرسمية المعروفة في تحرير المراسيم، وتمكن الثقة به فى إعلان وترتيب الوثائق الرسمية والمحافظة عليها وحتى سنة ٣٦٧ كان سكرتير البوليه هو الذى يتولى هذه المهام. وكان البوليه ينتخب من بين أعضائه الذين لا يتولون منصب البريتان، ومن ثم كانت مدته مطابقة لمدة البريتان وكان اختيار الشعب يضع فى هذا المنصب اشهر الشخصيات وأعظمها نزاهة، ومع ذلك فإنه إذا كان اسم السكرتير يذكر فى الديباجة وفى عنوان المراسيم، مع اسم القبيلة المتولية مناصب البريتان واسم الرئيس فإن هذا الذكر لم يكن لتبجيل هذه الشخصية، وإنما كان للتأريخ ولإثبات رسمية الوثائق، ولإمكان الإحالة إليها تبعًا لمكانها فى المحفوظات وكذلك كانوا يعينون سنة البوليه باسم سكرتير الفترة الأولى للبريتان، وفى معبد أم الآلهة أى فى «المتروون» كانت ترتب لوحات وأوراق البردى التى يقوم فى وسطها عرس سكرتير البولية، وهناك كان يوجد إلى جوار أصول المراسيم والقوانين أكداس من الحسابات والملفات القضائية بل ومنذ إدارة «ليكيرج» كانت توجد النسخ الرسمية لكبار مؤلفى التراجيديا، ومع ذلك فلم يكن مفتاح المتروون لدى السكرتير بل كان يمر من يوم إلى يوم بين أيدى الرؤساء.

ولما لم يكن لديه الوقت الكافى لاكتساب الخبرة اللازمة فإنه كان يضطر أن يلجأ إلى سيد الدار الحقيقى وهو الرقيق العام الملحق بالمحفوظات. وبين سنيْ ٣٦٨ ـ ٣٦٧، ٣٦٣ ـ٣٦٢ عدل نظام السكرتارية تعديلاً تامًا، فأصبحت أحد مناصب الدولة مدتها سنة، ويعين من يشغلها بالقرعة من بين جميع المواطنين. وبمفارقة عجيبة أخذ السكرتير الجديد يسمى باسم كان أكثر ملاءمة للنظام القديم وهو اسم سكرتير هيئة البريتان. وهو وإن تكن مدته قد طالت إلا أنه لم تعد له المكانة التى كان يتمتع بها عندما كان يختار من بين أعضاء المجلس ولتجنب المناقشة بين القبائل كان يختار بالتناوب من كل قبيلة فى بادئ الأمر طبقًا لنظام تحدده القرعة، ومنذ سنة ٣٥٦ ـ ٣٥٥ تبعًا للترتيب

الرسمى، ولما كان المسئول عن الوثائق العامة المكلف بحفظ المراسيم الصادرة ويأخذ نسخ صور من كافة الوثائق الأخرى، فإن سكرتير هيئة البريتان هذا كان يحضر بالضرورة جلسات المجلس وإن لم يكن عضوا فيه، وكان من مساعديه ومن مرؤسيه «سكرتير المراسيم»أو «القوانين» الذى كان يعين هو الآخر بالقرعة، وكان يحضر أيضًا جلسات المجلس مادام مكلفًا بأن يأخذ صوراً من المراسيم والقوانين وفضلاً عن السكرتير الخاص بالمحفوظات كان يوجد سكرتير آخر واسمه «سكرتير الشعب»أو «المدينة» الذى كان اختصاصه ينحصر فى قراءة الوثائق فى الجمعية وفى المجلس، ولما كان من الضرورى أن يمتلك صوتًا جميلاً، فقد كان ينتخب.

وتحت تصرف البريتان كان يوجد مناد معين من قبل المجلس لإلقاء التصريحات اللازمة فى الجمعية، وقد كان يظل فى منصبه دون تقيد بمدة.

(٣)
سلطات المجلس

كان المجلس يعتبر فى نفس الوقت لجنة تحضيرية ولجنة تنفيذية وهيئة حكم عليا، وتبعًا لذلك كانت لديه ثلاث وسائل لتنفيذ سلطاته المختلفة، فكان يرسل للجمعية تقارير تتخذ أساسًا لمراسيم الشعب كما كان يتخذ هو نفسه مراسيم مستقلة لتنفيذ تفاصيل القرارات المتخذة وأخيراً كان يشترك بطريق مباشر أو غير مباشر فى الرأى والعمل مع هيئات الحكم الأخرى.

وقد سبق أن رأينا كيف أن جمعية الشعب قد ألزمت نفسها إلزامًا مطلقًا بألاّ تتناول غير المشروعات التى يقدمها إليها البوليه بتقارير يبدى فيها أو لا يبدىآراء محددة، فكل مرسوم من الشعب يفترض دائمًا وجود تقرير من البوليه وفى بعض الأحيان يذكر التقرير بألفاظ صريحة فى المراسيم، ولكن فى الغالب يكتفى فى المرسوم بالإشارة إلى التقرير بعبارة «لقد رأى البوليه كما رأى الشعب» بل إن مناقشة مشروع

تعده لجنة خاصة من النساخ وتعيين مشرعين وتبين مشروعية لمراجعة قانون الجلسات الخاصة بالانتخابات تبتدئ كلها بقراءة تقرير من المجلس، وكل بوليه مسئول عن جميع الاقتراحات التى يقدمها للجمعية، وعن هذه الاقتراحات فحسب. ومن ثم فكل تقرير ضاق وقت البوليه عن تقديمه للشعب يختفي معه.

والأمور العادية كانت تتطلب قرارات سريعة في كثير من الحالات ولم تكن تستدعى العرض على الجمعية. ولذلك كان البوليه يصدر مراسيم تنفذ دون إجراءات أخرى وكان يتمتع بتصريح ضمني بإصدارها بحكم التزامه بتطبيق القوانين ومراسيم الشعب وفي الظروف غير العادية كان مزوداً رسمياً بسلطات مطلقة لتكملة نصوص هذا المرسوم أو ذاك وعلى أية حال فقد كان ملزماً بأن يظل في حدود اختصاصاته وأن يحذر الخروج على القوانين أو المراسيم المعهود إليه بتطبيقها وإلا تعرض لدعوى عدم الشرعية.

وأخيراً كان البوليه يتمتع بنوع من التفويض العام من الشعب لبسط سلطته على الحكام. وبمناسبة هذا التفويض يعدد أرسطو جملة كبيرة من الموظفين الذين كانوا يعتبرون خاضعين للمجلس الذى كان يشرف عليهم جميعاً صغيرهم وكبيرهم ويتولى الادارة بالاشتراك معهم ويتسلم تقاريرهم ويعطيهم تعليماته، فلا شيء يجرى خارجاً عنه في كل الأمور التى تهم المدينة.

ولما كان البوليه يعتبر الواسطة بين آثينا والدول الأجنبية، فقد كان يستقبل السفراء قبل أن يقدمهم إلى الإكليزيا، ويتفاوض معهم قبل أن يعرض على الشعب نتيجة مفاوضاته في صورة تقرير يقدمه. وكان البوليه من ناحية أخرى يعطى التوجيهات الضرورية إلى الوزراء الآيتنيين الذين يرسلون في مهمة وكان أحياناً يختارهم بناء على أمر من الجمعية، وكان يتسلم مراسلاتهم، وكان هو الذى يرسل مراسيم الشعب إلى الدول المختصة ويقسم اليمين باسم المدينة على معاهدات السلم والتحالف، وكان هو المعين رسمياً لاستقبال ضيوف الشعب بكل ما يجب نحوه من رعاية، سفراء كانوا أو محسنين أو مصلحين.. وهكذا ندرك الدور الكبير الفعال الذى كان يقوم

به البوليه عندما كانت آتينا على رأس اتحاد دولى. ففى القرن الخامس نراه يتدخل فى تركيز القبائل وبعد بناء على اقتراح أعضاء لجنة لتقنين المشروعات الخاصة بالمدن والمقاطعات وكافة بقاع الاتحاد. وفى القرن الرابع نراه حلقة الاتصال بين الإكليزيا الآتينية ومجلس الاتحاد الدولى. ويكفى للتدليل على أهمية السلطة التى يزاولها البوليه فى العلاقات الخارجية أن نذكر أنه لم ينعقد فى جلسة سرية إلا لتناول هذه المسائل.

وكان المجلس دائم الاتصال بالقواد لا من أجل مسائل السياسة الخارجية، بل أيضاً وبنوع خاص بسبب اختصاصاته الحربية، فهو يسهر باستمرار على الدفاع عن المدينة. وفى القرن الخامس كان له بلا ريب حق مراجعة قوائم المشاة ما دمنا نراه يشرف فى القرن الرابع على إدارة منظمة اليافعين ويراجع قائمتهم ويتسلم تقرير المشرف عليها وهو مختص بنوع خاص - بالفرسان، ففى كل عام تكمل قائمة الفرسان إما بواسطة قوادهم وإما - فى عهد أرسطو - بواسطة مشرفين خاصين للتجنيد يقدمون القائمة إلى قواد الفرسان، وكان عمل هؤلاء وأولئك يعرض على أعضاء المجلس للموافقة وكان الأعضاء يعطون رأيهم عن كل اسم ويحذفون أسماء أولئك الذين يقسمون إنهم غير صالحين جسمياً أو مالياً للخدمة فوق حصان، وكان المجلس أيضاً يتولى التفتيش على الخيل وإذا رأى أن حصاناً سيئ التغذية حرم الفارس من بدل العليقة، وكان يسرّح الخيول غير الصالحة، بعد أن يَسِمَها بعَجلة على صدغها.

ولكن المجلس فى بلد كان أكثر اعتمادها على الأسطول لا على الجيش - كان يرى أن الإشراف على الإدارة البحرية، إحدى وظائفه الأساسية، وكانت عنايته تشمل الرجال والمعدات على السواء. ولما كان مسئولاً عن بناء السفن وإصلاحها، فقد كان يعهد إلى لجنة السفن بتمثيله فى مصانع بيريه، كما كان يصدر لوائح إدارية وعندما كان ينهض بهذا الالتزام على نحو موفق كان الشعب يمجده بمرسوم فخرى ولم يكن هذا التمجيد يمنح له إلا إذا تم بناء العدد المحدد من السفن. وكان إعداد المراسى والأدوات أيضاً محل عنايته. وكان لابد من تصريح منه لجميع القطع المستهلكة.

ولتجنيد البحارة كان أعضاء المجلس من كل قبيلة يعملون باتفاق مع الرؤساء الشعبين، وكان مديرو مصانع السفن والترسانات والمتعهدين يخضعون لقضاء المجلس الذى يستطيع أن يعاقبهم فى حدود اختصاصه أو يحيلهم إلى القضاء، كما كان يستطيع أن يضاعف العقوبات التى تقضى بها المحاكم على متعهدى السفن بتغيير سفينة أو أدوات إذا لم ينفذوا هذا الحكم فى الوقت المحدد. وفى كل مرة تقلع فيها وحدة من الأسطول كنت ترى أعضاء المجلس على الأرصفة ومعهم القواد، وفيما بعد المندوبين المنتخبين خصيصًا لهذه المهمة. وكانت الجمعية تعهد إليهم فى هذه المناسبة بتطبيق القوانين بكل دقة على متعهدى السفن المقصرين وكان يحدث أحيانًا أن يطلب المجلس إلى البريتان رفع دعوى إعدام على القواد الذين يخلون بواجبهم.

ولو أننا قصرنا النظر على التنظيم الإدارى لوجدنا أن البوليه كان له اختصاصات أوسع مدى فى المسائل المالية. وهنا يمكننا أن نقول إنه حتى عصر ليكرج كانت الفوضى ضاربة أطنابها بسبب تعدد جهات الحكم المكلفة بالإيرادات وبالمصروفات وبالخزينة لو لم يكن هناك قليل من النظام ومظهر من الوحدة اللذين يفرضهما البوليه.

فهو الذى يعنى بالحصول على الموارد اللازمة للميزانية وبخاصة وقت الحرب، وفى حضوره كانت تتم بواسطة موظفى البيوع عمليات مزادات الدولة المسماة بيوعًا، كما تتم كذلك البيوع الحقيقية، وتلك كانت الحالة بالنسبة لعهدة جباية الضرائب التى كانت تودع ملفاتها فى البوليه مرتبة فى دقة، وبالنسبة لعرض امتيازات المناجم التى كان المجلس يعين نهائيًا المنتفعين بها برأى يؤخذ برفع الأيدى، وبالنسبة لبيع الأموال التى تئول إلى الدولة لعقوبات قضائية أو التى يطالب باعتبارها أملاكًا عامة، ويقضى القضاء بذلك وبالنسبة لتأجير الأراضى المقدسة التى كانت تحمل إلى المجلس العقود الخاصة بها منقوشة على ألواح وكان يحملها الملك بصفته الحبر الأكبر فى المدينة، لا موظفو البيوع. وكانت جميع صكوك الاستحقاق ترتب بحسب تاريخ حلول دفعها ثم

يعهد بها البوليه إلى أحد أرقاء الدولة. وفى أيام الدفع يقوم المحصلون العامون باستلام المال، وفى ردهة البوليتوريون ذاتها كان هؤلاء المحصلون يحذفون المبالغ المدفوعة أو يسجلون تخلف المدين مع زيادة المبلغ المتخلف إلى الضعف. وكان القانون يبيح للبولية فى هذه الحالة حق الجباية أو وضع المتخلفين فى السجن. ولما كان أعضاء المجلس مكلفين بكافة الإيرادات فقد كانوا يتسلمون أيضاً الهدايا الاختيارية ويشرفون على دفع بيع الحبوب المستحقة لإلهات أوليزيس كبواكير، وفى موعد تكوين أول اتحاد حربى كانوا يحددون نصيب المدن المتحالفة بالاشتراك مع المنظمين، وفى حضورهم كان الجباة يتسلمون تلك الأنصبة وفى عيد ديونيزوس، ويسلمونها إلى الصيارفة العموميين.

وخلال العام كله كانت أعين البوليه مسلطة على الأبواب التى تصرف فيها أموال الدولة، فهو مكلف بموجب القانون بمراجعة مبررات المعوذين العاجزين الذين يطلبون الإعانة اليومية المقدرة بأبولين. وهو يكلف بمرسوم خاص بتخفيض نفقات البناء إلى الحد الأدنى، والذى يشغله قبل كل شىء هو مراعاة تنفيذ قانون الميزانية تنفيذاً دقيقًاوالجباة أو المحصلون يتسلمون عند تولى مناصبهم جميع الدخل ويوزعون بين الحكام المختلفينوفى اليوم التالى يحملون إلى ردهة المجلس هذا التوزيع مسجلاً فى لوح فيقرأونه، مادة مادة ويسألون المجلس عما إذا كان لأحد علم بحاكم أو فرد عادى ارتكب مخالفة فى التوزيع. وفى هذه الحالة يطلبون قراراً فورياً عن مسألة الإدانة، وفى أثناء التنفيذ السنوى يمنع البوليه كل اختلاس أو تجاوز للاعتماداتوفى القرن الرابع كان يتفق مع المشرعين على المصروفات غير المدرجة بالميزانية، ولذلك لا يدهشنا أن نراه يراجع فى أثناء كل فترة من فترات البريتان بواسطة لجنة حسابات كافة الموظفين الماليين كما يجرى تحت إشرافه جرد الخزائن المقدسة وانتقالها من يد إلى أخرى.

وقد رأينا أن اختصاصات البوليه المالية تشمل مصاريف المشروعات العامة ولكن سلطاته فى مثل هذه المسألة كانت أوسع مدى، فهو يختص بكل ما يتعلق ببناء المبانى العامة وصيانتهاوإذا كان الأمر يتعلق بمبنى كبير وجب أولاً صدور مراسيم من المجلس

ومن الشعب كي توضع المواصفات بواسطة مهندس وتحرر شروط المقاولة، وفي الأعمال الأقل أهمية كتوصيل المياه أو بناء مذبح أو تمثال، يترك الشعب الأمر للمجلس وكافة المزايدات تتم بواسطة موظفي البيوع في حضور المجلس، والمجلس يشرف على جميع الأعمال أثناء تنفيذها بواسطة مشرفين خاصين، وفي حالة ارتكاب المهندس أو المقاول لمخالفة يقدم المجلس تقريراً إلى الإكليزيا. وإذا جزم بالإدانة حوَّل الموضوع إلى المحكمة. وبعض حسابات الأعمال العامة تُظهر نشاط المجلس؛ فحسابات البرتينون مؤرخة بأرقام المجالس التي تتابعت منذ البدء في التشييد. ولدينا مثلاً حسابات البوليه الرابع عشر، وهناك مرسوم صدر بالطرق العادية لتحديد ما إذا كان معبد «أتينا نيكيه» سيكون له باب من البرنز أو الذهب والعاج، ومرسوم آخر اقترحه البوليه بالاتفاق مع المشرفين والمهندس لتحديد أجر الفنان.

ويشرف البوليه أخيراً على الإدارة الدينية، فيعني بالمعابد وبالمباني الأخرى ويحضر التسليم السنوي للمال والتماثيل والزينات وجميع العتاد المقدس إلى خزنة الإلهة أتينا وغيرها من الآلهة، والأعياد الكبيرة تلقي عليه مهامًا كثيرة، ففي أعياد البلناتينية أنفق وقتًا طويلاً في اختيار الطنافس التي تزين وشاح الإلهة. ولقد اتهم بالتحيزفي آرائه فحرم من هذا الاختصاص الذي أعطي لمحكمة تعين بالقرعة، ومع ذلك فقد ظل البوليه مختصًا بالإشراف على صنع تماثيل النصر الذهبية التي تقدم للإلهة، وعلى المكافآت التي تمنح في المسابقات التي تجري في أعياد الباناتينيه وهو مسئول عن النظام في أعياد ديونيزوس وهو يتخير من بين أعضائه الرسل المقدسين الذين يرسلون إلى دلف وأعضاء اللجان الدينية الأخرى. وفي أحد نقوش القرن الخامس نرى المجلس يبعث بالرسل إلى المدن الحليفة وغيرها من مدن الإغريق كي يطلب إليها إرسال بواكير الحبوب إلى أوليزيس، ويتسلم تقريراً عن بواكير الزيت ويقضي بناء على طلب الملك بمعاقبة الجرائم التي ارتكبت على أرض «البيلاجيكون» المقدسة. ويرينا نقشٌ آخر من نقوش القرن الرابع المجلس، مشغولاً بتحديد ساحة الأورجاس في أوليزيس والإشراف عليها كما ينبئنا عن إرسال المجلس لأحد أعضائه إلى دلِف؛ كي يستشير عرّافتها عن هذه الساحة المحظورة.

وبفضل التفويض العام الممنوح له من الشعب صاحب السيادة، وهو التفويض الذى يجعل منه هيئة عليا للحكم، كانت للبوليه اختصاصات فى الشرطة وفى القضاء.

ولقد سبق أن لاحظنا أنه يزاول فى بعض الظروف حق الوقاية على إساءة استعمال السلطة، ولنجمع هنا حالات استخدامه لتلك الرقابة فتسجيل الآتينيين البالغين سن الرشد فى التسجيلات المدنية لا يعتبر نهائيًا إلا بعد موافقة البوليه وإذا ظهر أن اسمًا قد أدرج بغير حق أمر بحذفه وبمعاقبة المندوبين الشعبيين المسئولين عن هذا التزوير بالغرامة، وهو يراجع أيضًا التسجيل السنوى لقوائم الفرسان وطلائعهم كما يفحص الدواب والرجال على السواء، وكذلك الحال فى مراجعة قوائم العجزة الذين يطلبون المساعدة الاجتماعية، ويبحث البوليه أيضًا حالة أعضاء المجلس والأركونت الذين يعينون فى نهاية كل دورة للسنة المقبلة، وفى أول الأمر كان له حق مطلق فى الطرد ولكن المطرودين أصبح لهم فيما بعد حق الاستئناف أمام المحكمة.

وعندما تلقى البوليه من كليستينيس ثم من أفالتيس الوظائف السياسية التى كان يزاولها حتى ذلك الحين الأريوباجوس نراه يرث ـ مع حق الإشراف على تنفيذ القوانين – حق القضاء التابع لذلك الإشراف. ولما كان له الإشراف على أدارة الموظفين وبخاصة موظفى المالية فقد كان له أن يقدمهم للمحاكمة أمامه وإدانتهم إذا ثبتت عليهم تهمة الإخلال بواجبات منصبهم أو الخروج على القوانين.

وكان قضاء البوليه فى المسائل الجنائية ـ فى أول الأمر ـ مزودًا بعقوبات غير محددة. وكان يملك الحق المطلق فى الحكم بالغرامة والسجن بل والإعدام، ولكن هذا الحق ضيق وأصبح محصوراً فى حدود غرامة المخالفة، ولم يعد البوليه يستطيع أن يحكم بغير استئناف بأكثر من خمسمائة دراخم، وفيما جاوز هذا المبلغ كانت جميع أحكام الإدانة التى يصدرها يستأنفها المشرعون أمام المحكمة الشعبية التى يعتبر حكمها وحدها نهائيًا بل أتى وقت كان يمكن فيه استئناف الحكم بالغرامة الذى يصدر من البوليه فى حدود اختصاصه، ولقد قص علينا أرسطو الظروف التى تم فيها أول

وأهم هذه التغييرات، فقال إنه حدث ذات يوم أن أسلم البوليه إلى الجلاد شخصاً يدعى ليزيماكوس، واقتيد هذا الشخص إلى مكان التنفيذ، وإذا به ينتزع من بين يدى الجلاد بواسطة شخص اسمه ايميليديس الألوبيكى الذى أعلن انه لا يمكن إعدام أى مواطن إلا بحكم من الشعب، وبالفعل قُدِّم إلى الهيليا وقضَت ببراءته. ونحن نجهل - لسوء الحظ - تاريخ وقوع هذه الحادثة المثيرة ومع ذلك فيلوح أن السلطة القضائية العليا التى خولها كليستينيس للبوليه قد نزعت منه قبل الحروب الميدية وربما فى عام ٥٠١ - ٥٠٠ عندما تقرر حلف أعضاء المجلس لليمين، وبذلك يكون البوليه قد فقد سيادته القضائية التى آلت إلى الهيليا فى نفس الوقت الذى فقد فيه سيادته الدبلوماسية التى استولت عليها الأكليزيا. وعلى أية حال فمنذ القرن الخامس أُعلن مبدأ «لا إعدام بغير حكم من الشعب مجتمع فى الجمعية». وإذا كان الأوليجاركيون قد خرجوا على هذا المبدأ فى عامى ٤١١، ٤٠٤ بل وخرجت عليه الديمقراطية عند عودتها فى عام ٤٠٣ فإن هذه القاعدة قد أعيد الأخذ بها قبل ٣٦٨ وفى هذه المرة أصبحت دائمة.

وقد استخدم البوليه على الأقل باطراد حقه فى توقيع العقوبات داخل الحدود التى قيده بها القانون، فهو يعاقب بناء على طلب الملك كل من يعتدى على قداسة بيلارجيكون وهو يعاقب من تلقاء نفسه متعهدى السفن الذين لا يقومون بواجبهم والمهندسين الذين يرتكبون أخطاء فى ترميم الجدران والبائعين والمشترين الذين يستخدمون موازين ومقاييس غير مشروعة والمراقبين الذين يهملون، وبالرغم من حرمان البوليه، من حق إصدار أحكام بالإعدام فإنه قد ظل لزمن طويل يصدر أوامر بالقبض فى حالات الإجرام الخطيرة أو الخيانة العظمى كما فعل مثلاً فى عام ٤٠٦ ضد القواد الذين لم يقوموا بواجبهم وفى السنة التالية ضد المهرج الشعبى كليوفون، ولكنه تعرض باستخدام هذا الإجراء إلى نقد عنيف وهجوم خطر. وفى هذه الناحية أيضاً ضُيقت سلطته، وفى سنة ٤٠٣ تضمن حلف الأعضاء لليمين أيضاً حق إجراء القبض وبعد ذلك بنصف قرن ضَمِنَ نفس اليمين حرية المواطنين فيما عدا الخونة والمتآمرين والملتزمين والمتهمين بالاختلاس بشرط تقديم ثلاثة كُفلاء من البرجوازية.

وبدلاً من أن يعمل البوليه بالاشتراك مع أحد الحكام أو أن يعتبر نفسه مختصاً كان يحركه أحياناً أحد الأفراد، فهو يتسلم شكاوى ضد الحكام الذين لا يحترمون القوانين، فكانت تتخذ أمامه أحياناً إجراءات الدعوى السريعة دون بلاغ أو عريضة رسمية بواسطة القبض الذى يقوم به متولى الاتهام أو المحضر ضد أولئك الذين يؤخذون متلبسين بالجريمة، أو الذين يشتهرون بالإجرام فى بعض الجرائم التى ترتكب ضد النظام العام مثل من يدخل فى مكان عام أو يشترك فى عمل برغم سبق الحكم عليه بإهدار الكرامة، وفى أحيان أخرى كانوا يلجأون إلى قضاء الخمسمائة بواسطة بلاغ مكتوب، وتلك هى الوسيلة التى كانت تستخدم عادة لإنقاذ مصالح الخزينة وأملاك الدولة ولردع الخروج على قوانين الجمارك والتجارة وأخيراً يقوم البوليه بدور كبير فى الإجراءات الخاصة بتوقيع عقوبات سريعة عن الجرائم التى ترتكب ضد الدولة.

وقديماً كانت الأيروباجس هى المختصة بالحكم فى الجرائم الموجهة ضد الدستور وكان صولون قد أعطاها هذا الحق بموجب قانون ولكن الجمعية فى عصر الحروب الميدية أعطت نفسها حق القضاء فى الأعمال التى تتعلق بسلامة المدينة مثل الخيانة أو تضليل الشعب، وبعد إصلاح أفيالتيس أصبحت كل الجرائم الواقعة تحت طائلة الدعوى العامة كالجرائم الموجهة ضد سلامة الدولة أو الجرائم غير العادية التى لم ينص عليها القانون، يمكن أن تحول إلى المجلس أو إلى الجمعية، وعندما تعرض الدعوى العامة على المجلس نراه يبدأ بتحديد مسألة الإدانة وفى حالة الإيجاب يأخذ فى مداولة جديدة كى يقرر ما إذا كانت العقوبة التى ترك للمجلس أمر تقديرها كافية وما مقدارها فى الحدود القانونية المقررة له، أو تحويل الموضوع إلى المشرعين فى الجمعية أو إلى المحكمة الشعبية لتوقيع عقوبة أكبر. وعندما كانت تعرض الدعوى العمومية على الجمعية مباشرة كانت تلك الجمعية لا تباشر الإجراءات إلا بعد أخذ الرأى على القبول أو الرفض وفى حالة القبول كانت تكلف المجلس بتحرير مشروع مرسوم للفصل فيما إذا كانت ستقضى هى فى الموضوع أم تحيله إلى محكمة للفصل فيه.

ومنذ أن جعل كليستينيس من النجع الخلية الدستورية للهيئة السياسية أصبح المجلس الممثل للنجوع الأداة الأساسية للديمقراطية الأثينية وزادافياليتس من سلطتة بجعله يحتل مكان الأيريوباجوس في دستور الأجداد. ومنذ ذلك الإصلاح الحاسم تغيرت ديباجة المراسيم؛ فحلت عبارة «لقد رأى البوليه ورأى الشعب» محل عبارة «لقد رأى الشعب» ولذلك يعترف أرسطو بأن البوليه قد احتل في البدء مكانا بارزً في الديمقراطية، ولكنه يضيف أنه تجرد من سلطته منذ أن أصبح المواطنون يؤجرون لحضور الجمعية، وذلك لأن الشعب ـ كما يقول ـ قد أصبح يتدخل في كل شيء منذ أن أغدقت عليه المكافأة وهكذا نجد في تاريخ المجلس فترتين مختلفتين تمام الاختلاف.

والمؤرخون المحدّثون يرفضون أحيانًا مثل هذا التمييز. والواقع أن الأثينيين في القرن الرابع كانوا يرددون أن مدينتهم تقومْ على ثلاث منظمات أساسية: الجمعية والهيليا اللتان يعمل فيهما الشعب مباشرة، ثم البوليه الذى يرسل إليه الشعب ممثلين وفي جميع العصور كان رجال السياسة يرون في البوليه مركزًا ممتازًا، يدفعون منه الحكومة والإدارة إلى العمل وكانوا يجدون فيه دائمًا كما يجدون في الجمعية كتلة من السامعين الصامتين وبعض الخطباء. وكان يكفي أن ينال رئيس حزب الأغلبية عضوية في مجلس الخمسمائة كي يثق من جذب الشعب خلفه، وإملاء آرائه على كافة الحكام، وقد ابتدأ كليون في عام ٢٢٨ـ٢٢٧مجده المدهش في الزعامة أو التهريج الشعبي كعضو في المجلس كما أمّل ديموستين بصفته عضواً في المجلس أيضًا أن يشارك بنصيب أكبر في مفاوضات عام ٣٤٦ ولكن هل معني هذا أن آرسطو قد ضللته آراءه الخاصة، وأنه لم يكن هنالك حقًا فرقًا جدى بين البوليه في القرن الخامس، وبينه في القرن الرابع؟ لو أننا نظرنا إلى الأشياء عن قرب لما أحسسنا بهذا الإحساس. والواقع أن المجلس المعين بالقرعة والمزود بالمكافأة قد ظل حتى شبوب الثورات التى حددت انتهاء حرب البليبونيزيا ـ حجر الزاوية في النظام الآتيني– وعندما يريد توسيديد أن يعرّف الديمقراطية بالمعارضة مع الأوليجاركية نراه يستخدم عبارة «الشعب والبوليه

المختار بواسطة حبة الفول» وبالفعل كان همُّ الأوليجاركيين الأُول - عند انتصارهم فى عام ٤١١ - إلغاء مجلس الخمسمائة كى يُحلوا محله مجلسًا، من أربعمائة يدققون فى اختيارهم ولا يدفعون لهم أجرًا. وإذا كان مجلس الخمسمائة قد أعاده حزب تيرامينيس فإن الديمقراطية لم تعتبر منتصرة إلا فى اليوم الذى أصبح فيه أعضاء هذا المجلس يعينون بالقرعة بواسطة حبة الفول. وفى القرن الرابع لا نرى البوليه يقوم بنفس الدور المهم فى المسائل الداخلية، ولا ريب أن الشعب لم يجد بدًا من أن يلجأ إليه فى العلاقات الخارجية ومن الواجب أن نسلم بأن المؤرخين فى هذه الناحية على حق عندما يستندون إلى جلسات البوليه السرية كى يرفضوا القول بأن سلطاته قد تدهورت من عهد بيركليس إلى عهد ديموستين. ولكن فيما عدا ذلك نراه فى مركز ثانوى بالنسبة لجمعية الشعب، ومن ثم نتبين لماذا لم يخطئ أرسطو - الذى لم يكن يهتم إلا بالحياة الداخلية فى المدن - عندما يعلن أن دفع أجور للجمعية قد أضعف البوليه.

الفصل الخامس

الحكّام

(١)

الديمقراطية والحكام

لم يكن الشعب يستطيع - حتى مع وجود مجلسه الدائم - تحقيق رغباته إلا إذا عهد بجزء من سيادته إلى بعض الحكام. وهكذا انتهى الأمر إلى التمييز فى الوظائف العامة بين المناصب ذات الطابع الحكومى أو السياسى، والوظائف الإدارية البحتة فضلاً عن الوظائف الثانوية التى كان من الممكن أن يعهد بها إلى الأجانب والأرقاء، كما يعهد بها إلى المواطنين.

وكان تفويض السيادة يعطى إلى كبار الكتاب فى حدود اختصاصاتهم السلطات الآتية:

١- الحق فى أن يعملوا من تلقاء أنفسهم وفقًا للقوانين التى تخولهم السلطة أو لأن يستشيروا الجمعية أو المجلس لاتخاذ قرارات جديدة.

٢- الحق الأساسى فى أن يحكموا أو أن يتخذوا إجراءات ملزمة تتضمن الحق فى عقاب المذنب بتوقيع غرامة يختلف حدها الأعلى تبعًا لمناصب الحكم من خمسين إلى خمسمائة درخم، أو إحالة المذنب إلى المحاكم لتوقع عليه عقوبة أشد.

٣- الاختصاص القضائى فى جرائم محددة، وهو اختصاص لا يشمل حق الحكم ولكنه يقتصر على تسلم الشكاوى وإجراء التحقيق وتولى رياسة المحكمة.

ولما كانت سلطة الحكام صادرة عن سيادة الشعب، كان المبدأ الديمقراطى يقضى بإمكان تولى كل مواطن لتلك السلطة، على ألا يجوز أن نفهم هذه الإمكانية على النحو المبتذل الذى قد نميل إلى الأخذ به اليوم، وهو لم يكن يعنى فقط أن كل مواطن له الحق فى الوصول إلى أسمى المناصب العامة، بل كان يتطلب وجوب وصول كل مواطن إلى

هذه المناصب فى حدود الممكن حتى ليقول أرسطو: «إن أولى خصائص الحرية هى التناوب بين الطاعة والحكم». ويقول مؤلف «مينيكسين» أيضًا إن هذا هو الشرط الأساسى للمساواة، وذلك «لأنه ليس هناك عبيد وسادة بين الإخوة المولودين من أم واحدة». وينتج عن ذلك فى الديمقراطية «أنه لا تفرض الطاعة على أحد إلا إذا كان يستطيع أن يحكم بدوره وهكذا يتم الجمع بين الحرية والمساواة» وعلى هذا لم يكن أى مواطن محرومًا من شرف الحكم مهما يكن مولده أو ثروته. وهذا هو الواقع والتميز الوحيد المقبول كان التميز المستند إلى الجدارة والاستنارة بحيث تصبح الجمهورية محكومة بأرستقراطية مع موافقة الشعب، وهذا هو المثل الأعلى.

ومن أجل الأسراع فى حركة التناوب التى تصل بجميع المواطنين إلى المناصب العامة وتدخلهم فى الصفوف، كان تولى المناصب لفترة قصيرة، ومعظمها كان سنويًا وكقاعدة عامة كان محظورًا تولى المنصب الواحد عدة سنوات متتابعة وكذلك الجمع بين المناصب المتعددة فى السنة الواحدة، ومع ذلك فقد كانت هاتان القاعدتان تقبلان استثناءات، فكان من الممكن تولى عضوية المجلس سنتين، والمناصب الحربية، وبخاصة مناصب القواد كان يمكن تجديد توليها من عام إلى عام دون أى قيد أو حد. ولكن تكرار المدة على هذا النحو، كان لابد له من مبررات استثنائية. وفى الواقع لم يكن من الميسور تولى منصبين ولو مختلفين فى عامين، وذلك لأن كل مرشح لمنصب ثان كان لابد له من أن يقدم أولا الحساب عن منصبه الأول. وهذا أمر لم يكن ممكنًا إلا إذا كان الترشيح الجديد لأحد المناصب النادرة التى لا يبدأ توليها عند أول السنة المدنية، أى فى واحد من «هكتا طومبايون» بل عند أعياد الباناتينية فى العشرين من نفس الشهر. ومن ناحية أخرى، كان من الممكن أن تضاف وظيفة غير عادية إلى منصب عادى والأركونت القدماء كانوا يستطيعون الحصول على منصب آخر بالرغم من عضويتهم فى الأيروباجوس وهكذا نرى بركليس الذى ظل قائدًا خمس عشرة مرة متتابعة، يختار أثناء ذلك مشرفا على الأعمال العامة، كما نرى أركونتيين وتيموستوكل يختاران قائدين بعد أن كانا أركونتين.

ونفس السبب الذى أخضع المناصب للقاعدة الدستورية الموجبة لسنويتها أدى إلى الأخذ بقاعدة تولى هيئة من عدة أفراد لكل منصب، وكان أعضاء كل هيئة مستقلين بعضهم عن بعض وإذا لزم قيام علاقة بينهم تولى المجلس هذه المهمة، ولم يكن هناك استثناء إلا بالنسبة للهيئات ذات الوظائف الحربية، حيث لم يكن بد من وجود تسلسل فى الرياسة، وبالفعل كان القواد الرؤساء يصدرون أوامرهم إلى ضباط المشاة، وإلى ضابط الفرسان مع التسلسل فى الرتب وأما المناصب المدنية فقد كانت كلها متساوية أمام القانون العام ولكنه من الناحية الواقعية كان جميع الناس يميزون بوضوح بين المناصب الكبيرة والوظائف الصغيرة. وكان لهذا التمييز ما يبرره، فالمناصب التى تستتبع أخطر المسئوليات والتى يتولى شاغلوها علاج مسائل الدولة الأساسية ويقومون بقيادة الجيش ـ لم تكن ذات أجر، ولم يكن المواطنون من الطبقات الدنيا يحرصون عليها . وعلى العكس من ذلك كانوا يرون من مصلحتهم التمسك بشرط النصاب الذى يجعل من مسئولية الحكام المالية شيئًا حقيقًا، والوظائف التى يسعون إليها هى الوظائف ذات الغلة.

ومع ذلك فقد كانت الرواتب بالغة التواضع وبالنسبة للقرن الخامس ليست لدينا غير شواهد نادرة، ولكنها ذات دلالة فمن حسابات الإركتيون ٤٠٩ ـ ٤٠٨ نتبين أن العامل والصانع كان يتقاضى كل منهما درخمًا فى اليوم، وأما المهندس المكلف بإدارة الأعمال، ووكيل الحسابات الذى يمسك الدفاتر، فلم يكن لهما غير ميزة واحدة هى أن يدفع لهما الأجر عن السنة كلها أو على الأصح عن فترة كل بريتان دون تعطل، ومع ذلك فالمهندس لا يحاسب إلا بواقع درخم فى اليوم، وأما وكيل الحسابات فلا يتقاضى غير خمس أوبولات وبعد ذلك بثمانين عامًا عندما ضوعف أجر العمل الفنى، نتبين من حسابات "أوليزيس" أن المهندس كان يتقاضى درخمين فى اليوم، ولكن المشرف على الدفاترلا يتقاضى غير أوبول واحد، وفى نفس العصر بينما نرى صك الحضور بالجمعية يساوى درخمًا أو درخمًا ونصف، نرى الأركونت لا يتقاضى يوميًا غير أربعة أوبولات كبدل غذاء، وكذلك اليافعين، وإن كانوا يلزمون بتغذية المنادى ولاعب الناى وأحد الأركونت التسع وهو المقيم فى سلامين كان يتقاضى درخمًا مثل مدربى اليافعين

ومدربو المسابقات الرياضية كانوا يتقاضون أجرهم عينًا، فيتناولون غذاءهم فى البريتينه، ولكن فقط لمدة ستة عشر يومًا التى يقضون خلالها كل وقتهم للإعداد لألعاب الباناتينية، والمبعوثون المرسلون إلى ديلوس كانوا يتقاضون درخمًا فى اليوم من اعتمادات ديلوس والحكام المرسلون إلى إقطاعيات ساموس وسكيروس وليمنوس أو إيمبروس كانوا يتقاضون مجرد بدل غذاء، وإذا كان هناك استثناءات من حظر تولى وظيفتين فى نفس السنة، فإن مثل هذه الاستثناءات لم تكن موجودة بالنسبة للوظائف ذات الأجر.

ومبدأ المساواة عند الآتينيين لم يكن واجب التطبيق على الأفراد فحسب، بل أيضًا على مقاطعات البلاد، وهذا هو السبب فى أن نرى عدد الحكام فى كل هيئة متمشيًا منذ عهد كلستينيس مع النظام العشرى للقبائل، وسواء أكانوا منتخبين أو معينين بالقرعة، فإن عددهم فى الغالب كان عشرة، وإلا استنبطوا الحيل للتخلص من هذا العدد شبه المقدس فهم يخففون من سوء حظ القبيلة غير الممثلة فى هيئة الأركونت بأن يعينوا منها سكرتيرًا. وإذا كان عدد الرؤساء المشرفين فى أوليزيس سبعة، فقد أضافوا إليهم سكرتيرًا وأمينين لصندوق الإلهات، وعندما يتخطى العدد عشرة نراهم يصلون به إلى الثلاثين كى يرضوا الأثلاث فى كل قبيلة. وهكذا نرى ثلاثين قاضيًا للقبائل، وذلك قبل أن يجعل المستبدون الثلاثون من هذا الرقم شيئًا بغيضًا وعندما كانت تدعو الحاجة إلى عدد كبير من المرشحين كى تجرى القرعة بينهم. كان يقسم العدد المخصص لكل قبيلة بين النجوع المكونة لها، وقد ظل هذا النظام متبعًا لزمن طويل فى تعيين الأركونت، ولكنه لما كان نظامًا يتسلل إليه الفساد بسهولة فى النجوع الصغيرة، فقد اضطروا إلى العدول عنه فيما عدا إجراء القرعة لاختيار أعضاء المجلس الخمسمائة وحراس الترسانات الخمسمائة أيضًا، وعلى العكس من ذلك عندما كان عشرة حكام أكثر مما يجب نراهم يكتفون أحيانًا بخمسة باعتبار واحد عن كل قبيلتين، ومن أمثلة ذلك المشرفين على الطرق، والمشرفين على تقديم القضايا خلال كل شهر وفى اختيار الحكام غير العاديين لم يكن من المستطاع التقيد دائمًا بقاعدة كلستينيس، فالسفراء المرسلون إلى الخارج كانوا يؤخذون بعدد متفاوت من بين جميع المواطنين، ومع ذلك، فقد جرى الديمقراطيون على العرف العام بمجرد أن أصبح ذلك ممكنًا بل إنه

لجدير بالملاحظة أن نرى الأوليجاركيين الثائرين أنفسهم يحترمون هذا العرف، في ٤١٣ ـ ٤١١، وفي عام ٤٠٤ عندما أعدوا على أساس النظام العشري، ثم النظام الثلاثيني، مجلس الأربعمائة، وعندما نظموا حكومة الثلاثين الاستبدادية، وأخيراً نرى الآتينيين ينجحون في التوفيق بين النظام العشرى للقبائل وبين بعض المناصب ذات الرياسة، وهكذا نرى سكرتير المجلس تقدمه القبائل بالتناوب من سنة إلى أخرى.

(٢)

تعيين الحكام

كان تعيين الحكام يتم بالقرعة أو بالانتخاب. وابتداء من القرن الخامس كان التعيين بالقرعة هو الإجراء الديمقراطي المفضل، وبه كان يجرى تعيين جميع الحكام الذين لم يكن من الضرورى اختيارهم تبعًا لآرائهم السياسية أو لمواهبهم، ولكن لا يجوز أن نظن أن التعيين بالقرعة اخترعه الديمقراطيون أو أنه كان يحمل دائمًا معنى المساواة الذى آل إليه، ولتحديد هذه الواقعة لا نرى خيراً من تتبع طريقة تعيين الأركونت خلال القرون.

لقد أراد معظم المؤلفين أن يرى فى تعيين الأركونت بالقرعة إجراء متأخراً فى التاريخ، وقد أرجعوا فكرته إما إلى كلستينيس أو إلى أرستيد بل وإلى إفيالتيس وبركليس. ولكن فيستيل دى كولانج الوفى لنظريته العامة التى ترجع كافة النظم إلى أصول دينية يرى أن التعيين بالقرعة كان تحكيمًا حقيقيا للإله، وأنه استخدم فى تعيين الأركونت منذ البداية، وإن فيستيل دى كولانج لهو المحق. والواقع أن أرسطو يؤكد فى كتاب السياسة أن صولون قد احتفظ بطريقة اختيار الحكام كما وجدها وأن هذه الطريقة كانت فى جوهرها أرستقراطية وهو يخبرنا فى «دستور أثينا» أن صولون قرر أن يجرى تعيين الحكام بالقرعة من بين قوائم للمرشحين معدة من قبل بواسطة القبائل التى كان عددها عندئذ أربعة وأن كل قبيلة كانت لاختيار الأركونت التسعة تقترح، عشرة مرشحين من بين أفراد الطبقة الأولى، أى طبقة الخمسمائة ميديمن. وليس فى

هذا تناقض من أرسطو ولكنه يلفت نظرنا إلى أن صولون وإن يكن قد احتفظ بالطريقة القديمة فى التعيين، إلا أنه قد وفق بينها وبين الدستور الجديد، فالأربعون مرشحًا الذين توضع أسماؤهم فى صندوق القرعة لم يعودوا يُختارون بواسطة رؤساء الأسر الكبيرة وتبعًا للمولد فحسب، بل يختارون بواسطة جميع المواطنين وتبعا للثروة .

ولاشك أن هذا المصلح كان يعتز أيضًا بجعله الاختيار بالقرعة أكثر أمانة وذلك لأن مجلس الأركونت القدماء وهو الأريوباجوس الذى كان يعهد إليه باختيار الحكام كان يجد فى سهولة الوسيلة لتحوير التعيين بالقرعة وجعله اختيارًا إراديًا ولكن صولون كان فى الواقع مخدوعًا، فالتحايل والتزوير قد استمرا، وفى خلال القرن الرابع كله كان منصب الأركون الأول هدفًا لكافة الطامحين، فأحيانًا تصل إليه كبار الشخصيات مثل دروبيديس صديق صولون ورئيس النبلاء هيبوكليديس من عشيرة فيلاييس، وأحيانًا كانت الدسائس واغتصاب السلطة تحول دون هذا المنصب بطريقة منتظمة ومن هنا كانت تأتى أعوام الفوضى.

وفيما بعد نرى بيزاستراتوس وأبناءه يرتبون أمورهم على نحو ما كانوا يفعلون فى الانتخاب العادى، بحيث يئول هذا المنصب إلى أصدقائهم الأقربين مثل بيزستراتوس الصغير وميلتياديس وهابرون ثم يئول إلى إيزاجوراس رئيس الحزب الأوليجاركى بعد طرد المستبدين، ويأتى إصلاح كليستينيس فيغير النظام القديم فى نقطتين، وكى لا يخرجوا على النظام العشرى المطبق فى كل التنظيم السياسى نراهم يضيفون إلى الأركونت التسعة سكرتير المشرعين، ويضعونه فى مرتبة أدنى وأعضاء الهيئة العشرة يعينون بالقرعة واحدًا عن كل قبيلة بالتناوب وهم يحددون أربعة مرشحين عن كل من القبائل العشر الجديدة بدلاً من عشرة المرشحين الذين كانوا يطلبون إلى كل من القبائل الأربع القديمة ولكن هؤلاء المرشحين كانوا ـ كما كان الحال فى الماضى ـ يختارون دائمًا من بين المواطنين الممتازين، ومن رجال الدولة مثل الكيكميون وهيباركوس وتيموستوكل وأرستيد، ولكن كيف كانت تولد هذه المناصب التى تملأ بالقرعة كل هذه المنازعات وكيف كانت تنتهى بانتظام إلى أكبر الشخصيات سيطرة أو أكثرهم جدارة؟ وذلك ما يفسره أرسطو عندما يقول: «إن اختيار الحكام

بالقرعة من قائمة للمرشحين بالانتخاب لا يخلو من خطر إذ يكفى أن يتضامن بعض المواطنين ولو كانوا قليلى العدد كى يتحكموا دائمًا فى الانتخابات» فمن الممكن مثلاً أن تستنفد قبيلة حقها فى الترشيح بتركيزه على اسم واحد وبذلك تصبح القرعة صورية، ومن الثابت أنه حتى بعد الحرب الميدية الأولى كان اختيار الأركونت بالقرعة عبارة فى أغلب الأوقات عن انتخاب، وإن كان من الواجب أن لا ننسى أنه كان انتخابًا يكوِّن امتيازًا للآتينيين المنتمين إلى الطبقة الأولى.

وفى عام ٤٨٧ ـ ٤٨٦ حدث إصلاح كبير فى طريقة تعيين الأركونت، وكان ذلك الذى أخذ فيه الشعب يصدر كمرسوم تلو الآخر بنفى الأشخاص المتهمين بمهادنة المستبدين والمنفيين ومهادنة الفرس، وكان لابد من منع أنصارهم من الاستمرار فى المناورات الانتخابية التى كثيرًا ما كانت تضمن لهم مناصب الأركونت كما لم يكن بد من جعل التعيين بالقرعة حقيقة واقعة ومثل هذا الإصلاح لم يكن فيه خطر ما دامت مقاليد الحكم بين أيدى القواد المنتخبين، وكان من الممكن إذن أن يجرى اختيار المرشحين لمناصب الأركونت على أساس أوسع فانتقل حق الترشيح من القبيلة إلى النجوع، وكى تستطيع كل النجوع أن تقدم عددًا من المرشحين يتناسب مع عدد سكانها فقد أعطيت كل قبيلة حق تقديم خمسين مرشحًا لمناصب الأركونت كما ترشح خمسين لعضوية البوليه أى خمسمائة فى المجموع، ولكن الطبقة الأولى التى كانت تقدم فى سهولة أربعين لم يكن من الممكن أن تقدم ما يساوى قدر هذا العدد اثنىّ عشرة مرة ونصف، ذلك فضلاً عن أنهم كانوا حريصين على أن يكافئوا على الأقل احدى الطبقات الأخرى التى كافحت فى ماراثون فأعطوا إلى الفرسان حق المساهمة فى ملء مناصب الأركونت بواسطة القرعة بل يلوح أنه حدث بعد غزوتىّ الفرس اللتين افقرتا الملاك، وبعد انتصارات سلامين وبالاتيه بفضل الاتحاد الوطنى بين كافة الطبقات، نعم يلوح أنه حدث أن صدر عندئذ بناء على اقتراح أرستيد فى عام ٤٧٨ مرسوم سمح باختيار الخمسمائة مرشح من بين أبناء الشعب كله دون تمييز بسبب النِّصاب، ولكن هذا الإجراء كان على أية حال استثنائيًا، أهملوا فى صدده القانون ولكنهم لم يعدلوه وإصلاح إفيالتيس نفسه قد ترك هذا القانون قائمًا.

ولم يحدث تخفيض جديد في النصاب المطلوب إلا في عام ٤٥٧ ـ ٤٥٦ عندما كانت أثينا في حرب مع البيوسيين والإسبرطيين فقد كانت مضطرة إلى أن تطلب من طبقة الزيجيين مجهوداً جباراً لا في فرق المشاة كما جرت العادة فحسب، بل وفي فرق الفرسان أيضًا، ومكافأة لهم على هذا المجهود فتحوا أمامهم السبيل إلى مناصب الأركونت وبذلك لم يعد محرومًا من تلك المناصب غير الطبقة الأخيرة طبقة التيت، وأصبح من المستحيل الإبقاء على مثل هذا الاستثناء زمنًا طويلاً بل لم يعودوا في حاجة إلى قانون لإلغائه، واكتفوا نغض النظر عن إقرارات النصاب التي تعمل عند الإحصاء وقد لاحظ هذا أرسطو وسخر منه عندما قال «عندما يطلب إلى من يتقدم إلى القرعة لنيل أحد المناصب أن يحدد طبقته لم يكن يخطر ببال أحد أن يجيب بأنه من طبقة التيت».

وما دام كل مواطن كان يستطيع أن يتطلع إلى منصب الأركونت، فقد بدا أنه من الملائم لمبدأ الديمقراطية أن يلغى الانتخاب في اختيار النجوع للمرشحين، وأن يحل محله نظام القرعة داخل تلك النجوع وبذلك أصبحت هذه القرعة المزدوجة التي كانت مستخدمة من قبل في تعيين أعضاء المجلس هي الطريقة المثلى للتعيين بواسطة حبة الفول، ولابد أنها كانت مستعملة منذ القرن الخامس، وعلى الأرجح بعد زمن قليل من إجراء الإصلاح الذي نزع من الطبقتين الأوليين امتيازهما، وكان الدافع الأساسي لهذا الإصلاح هو الرغبة في وضع حد للمناورات السياسية التي كان الانتخاب بالقائمة يفسح لها المجال في دوائر صغيرة كالنجوع، ولكنهم استمروا في العبث بصناديق القرعة كما كانوا يعبثون بالانتخابات فما العمل؟ لقد قرروا حول أواخر القرن الخامس وربما في عام ٤٠٣ أن تجرى القرعة لاختيار المرشحين لا بواسطة النجوع بل بواسطة مجموع القبيلة، وعندئذ لم يعد هناك محل للاستمرار في جعل المرشحين خمسمائة، ولما لم تعد القبيلة مضطرة إلى أن ترضي كافة النجوع فقد أصبح كافيًا أن تقدم عشرة مرشحين، والمبدأ في ذاته لم يُمس ما دام عدد المواطنين الذين يشتركون في القرعة لم يحدد، وأصبحت عمليتا القرعة مبسّطتين. وهكذا وُضع نظام نهائي للتعيين بعد أن أدى التزوير والحاجة إلى محاربته إلى التخبط في هذا النظام خلال قرنين.

وتعيين الحكام بواسطة القرعة يلوح لنا اليوم من الحمق، بحيث يصعب علينا أن نتصور كيف أن شعباً ذكياً قد تصور مثل هذا النظام واحتفظ به، ونحن عندئذ نحكم عليه كما كان يحكم أنصار الأوليجاركية أو الفلاسفة القدماء وفي ذلك ينطق إكزينوفون سقراط بقوله «إنه من الجنون أن يعين حكام المدينة بواسطة حبة الفول، بينما لا يقبل أحد أن يعيَّن بالقرعة ملاح أو بنّاء أو لاعب ناي، أو أي رجل من أية حرفة، مع أن أخطاء هؤلاء أقل ضرراً من الأخطاء التي ترتكب في الحكم».

ولكنه من الأفضل أن نفهم بدلاً من أن ننتقد، فالقرعة قد اخترعت في أزمنة سحيقة كان البشر لا يعرفون فيها وسيلة أفضل لتعيين رؤسائهم من الالتجاء إلى الآلهة. ولقد احتفظت بها أجيال أحدث عهداً رأت في حكم الإله ميزة تهدئة المنافسات الدامية بين الأسر الكبيرة، وهي الآن لا تزال– حتى في المدن الأوليجاركيه ـ تخفف من حدة المنازعات الحزبية وتمنع أية طائفة منتصرة من أن تفرض استبداد الأغلبية في الحكومة كلها، وفي كافة الإدارات وأن تلقي اليأس في نفوس المعارضة. كما أنها محت آفة المناورات الانتخابية.

ولقد ضرب أرسطو مثلاً بمدينة هيرايا في أركاديا، حيث ألغوا الانتخاب لأنه كان يفسح المجال للدسائس وما كان للديمقراطية أن تتخلى عنها وهي فوق كل ما تقدم تمنح جميع المواطنين حقا متساويا في تولي مناصب الحكم. وفضلاً عن كل ذلك فمن الواجب أن نعترف أن مضار القرعة كانت تخفف كثيراً عند التطبيق، فالعاجزون كانوا يحجمون عن الاشتراك فيها خوفاً من السخرية والمشكوك في نزاهتهم خوفاً من دعوى إساءة استعمال السلطة. وشغل المناصب بواسطة هيئة كان يسمح بالوصول إلى متوسط مقبول. وعملية تعيين رئيس كانت تدخل الاختيار في القرعة نفسها ومعاونة المساعدين، ثم وجود موظفين ذوي خبرة في المكاتب كانت تعوض عدم خبرة الرؤساء. وأخيراً نلاحظ أن نظام الانتخاب قد احتفظ بأهمية كبيرة بالرغم من تقدم القرعة.

وجميع الحكام الذين كانت تتطلب فيهم كفاءة مهنية أو ضمانات مالية كانوا يعينون بالانتخاب برفع الأيدي وتلك كانت القاعدة منذ القرن الخامس بالنسبة

للموظفين الحربيين القواد العموم العشرة، وقواد الفرق العشرة والقائدين العامّين للفرسان، وقواد فرق الفرسان العشرة، وضباط التجنيد العشرة، وكذلك بالنسبة لرؤساء المصالح الفنية، وعلى الأرجح بالنسبة أيضًا لأمناء الخزانة الاتحادية فى القرن الخامس، وفى القرن الرابع بالنسبة لمديرى الحفلات، والمشرف على المياه والينابيع. ويذكر أرسطو من بين أفراد تلك الطائفة أمين خزانة سفينة الساحل وأمين خزانة سفينة أمون، كما يخبرنا أن الإكليزيا كانت تنتخب المهندسين المكلفين ببناء سفن الأسطول، وأن المجلس كان يختار مندوبين من بين أعضائه العشرة يكلفون بالإشراف على متعهدى السفن.

وأخيراً يسرد الكثير من التفاصيل عن الطريقة التى كان يعين بها مديرى وأساتذة اليافعين، ولكنه كانت هناك فوق ذلك عدة مناصب يعين فيها بالانتخاب، وفى طليعتها نجد فى النصف الثانى من القرن الرابع ذلك المنصب الثالى الذى أضفى عليه الخطيب ليكيرج شهرة واسعة. وهو بمثابة منصب وزير للاقتصاد الوطنى، وكان شاغله يسمى «بالمفوض الاقتصادى»، وكان ينتخب لمدة أربعة أعوام، ثم تأتى الوظائف غير العادية، فعندما كان الشعب يقرر تنفيذ أعمال عامة كان يعين برفع الأيدى المهندس ويضيف إليه بنفس الطريقة لجنة مشرفين مزودة بسكرتير وأحيانًا بأمين صندوق، وكثيراً ما كان يوزع أعمال بناء السفن أو التحصينات بين القبائل الست، وفى هذه الحالة كانت كل قبيلة تعين مندوبًا أو أكثر، وإن كان ذلك لا يمنع اعتبار تلك اللجان مكلفة بوظيفة عامة.

وأخيراً كان معظم الحكام المكلفين برياسة الأعياد الكبيرة ينتخبون من بين المواطنين القادرين على أن يزيدوا من بهائها بثروتهم، ومن أمثلة هؤلاء الأربعة مشرفين على الأعياد الدينية الذين كان اثنان منهما يختاران من بين مجموع الأثينيين، واثنان من عائلات إيمولبيس وكيريكيس الكهنوتية، وكذلك كان الأمر بالنسبة للمشرفين العشرة على أعياد ديونيزوس حتى عام ٤٥١ فمنذ ذلك التاريخ أخذوا يعينون بالقرعة، إذ أصبحوا يمنحون مبلغًا كبيراً من المال مقابل نفقاتهم، وإذا كانت معظم المناصب

الدينية تُملأ بالقرعة، فإن أقدم تلك المناصب كان وراثيًا فى بعض الأسر، وعلى سبيل الاستثناء كان بعضها انتخابيًا وبالنسبة لوظائف دينية أخرى كان الانتخابات يشغل محلاً كبيراً.

وكان يوم الانتخاب يحدده العرافون فى أثناء فترة البريتان الأولى بعد السادسة التى تسفر فيها العرافة عن دلائل ميمونة، وعندما تنعقد جلسة الانتخاب لتبدأ عملها لا تلبث أن ترفع إذا أظهرت الآلهة عدم موافقتهم، وهذا ما حدث فى ٢١ مارس سنة ٤٢٤ فى الساعة الثامنة صباحًا، عندما شرعوا فى أخذ الأصوات وإذا بالنشوة تشيع بين خصوم كليون إذ أدى خسوف الشمس إلى إرجاء العملية إلى جلسة لاحقة. وهكذا يتضح أنه كان من الممكن إذا لم تعترض الآلهة - أن تجرى الانتخابات منذ أوائل الفترة السابعة للبريتان "منتصف فبراير"، ومن ناحية أخرى لم يكن من المستطاع، الانتظار إلى أبعد من الفترة التاسعة وذلك حتى يتوفر الوقت للانتهاء من إجراءات الصلاحية، ومن الدعاوى التى تنجم عنها أحيانًا، ولنفس السبب كان يجب أن تجرى القرعة فى نفس الوقت مع الانتخابات، ولو أننا صدقنا الأقصوصة اللاذعة لتبين لنا أن الانتخابات التى حملت سوفوكليس إلى منصب القائد فى عام ٤٤٠ قد جرت فى الواقع فى أوائل الربيع وكان تعيينه بفضل نجاح تمثيلية أنتيجونا، أى بعد أعياد ديونيزوس التى كانت تقام من العاشر إلى الخامس عشر من شهر أيلافيبوليون "آخر مارس" أى فى جلسة أثناء فترة البريتان الثامنة، وإذا كانت هذه الأقصوصة موضع جدل من حيث التاريخ فهى تبدو على أية حال مطابقة للواقع.

وكانت الانتخابات تجرى دائمًا فوق البنيكس فى الهواء الطلق حتى عندما أخذ الشعب ابتداء من عام ٣٣٢ يعتاد عقد جلسات الجمعية العادية فى المسرح. وكانت عملية الانتخابات كغيرها من عمليات الإكليزيا تبدأ بقراءة تقرير المجلس الذى يجيزها ولم تكن الانتخابات تجرى قط إلا بطريقة رفع الأيدى وعندما كان الأمر يتعلق بتعيين الهيئات المكونة من عشرة حكام، كانت الانتخابات تجرى بطريقتين، فإما - وهذا هو الغالب - أن يُختار واحدٌ من كل قبيلة، أو أن يُختاروا جميعًا دون تمييز من بين مجموع الآتينيين. ولما كان الجيش مقسمًا إلى عشر قبائل فقد كانت الطريقة الأولى هى المطبقة

على قواد المشاة العشرة وعلى قواد الفرسان ومندوبي التجنيد العشرة أيضًا، وأما القائدان العامان للفرسان اللذان، هذان كان كل منهما يعين لخمس قبائل، فكانا يختاران بالضرورة من بين جميع الآثينيين. وأما القواد العامون فكانوا في أول الأمر يختارون وفقًا للطريقة الأولى ثم أصبحوا يختارون فيما بعد وفقًا للطريقة الثانية.

والراجح أن هذا التغيير قد حدث عندما أخذ بركليس يعاد انتخابه من سنة إلى أخرى، فعندما أصبح لا يمكن أن يعتبر الممثل الحقيقي لقبيلة أكمانتيس، بل الممثل للمدنية كلها حصلت قبيلة أكمانتيس من وقت إلى آخر على ممثل ثان، وحدث ذلك ثلاث مرات خلال عشرة أعوام وهكذا اضطروا نزولاً على حكم الواقع إلى عدم التمسك بمراعاة القاعدة القديمة في دقة حتى إننا لنعرف عن القرنين الخامس والرابع إحدى عشرة حالة كان فيها لنفس القبيلة ممثلان في الهيئة، ومع ذلك فإذا نالت قبيلة لسبب أو لآخر خطوة خاصة، فإنهم كانوا يحاولون على الأقل أن يمثل في الهيئات أكبر عدد ممكن من القبائل.

ومن السهل أن نتصور أن المرشحين للمناصب كانوا يلجئون إلى كافة أنواع المناورات، وعندما كانت القرعة مسبوقة بانتخابات تجرى في النجوع كانت الرشوة مزدهرة في تلك البرك الآسنة، ولقد فضلت الديمقراطية القرعة المزدوجة لأسباب تتعلق بالأخلاق السياسية ولكن الانتخابات كانت تفسح المجال لمناورة ماهرة، ففي كل عام كانوا يحضرون المشهد الذي يصفه ديموستين بقوله: "إن من يهدفون إلى المناصب الانتخابية وإلى المركز الذي تمنحه، تستعبدهم الخطوة الجالبة للأصوات فتراهم يذهبون من شخص إلى آخر وكل منهم يحلم بأن يصبح القائد الميمون، " ومنهم من كان يلجأ إلى وسائل مسرحية فجندي قديم يكشف عن صدره ليظهر آثار الجراح، وآخرون من المستهترين يشترون الناخبين مقدرين أنهم يقومون بعملية استثمار وأنهم إذا نجحوا سيستردون الضعف، وكانت الأحزاب تنظم نفسها لتأييد مرشحيها فكانت تتكون لجان لها مندوبوها ولها خزينتها وكان الاوليجاركيون يتجمعون في القرن الخامس في جماعات قوية يمكن أن تقارن بأندية التماني tammany الأمريكية.

ومع ذلك فلا ينبغي أن نعتقد أن المناورات قد كانت لها آثار عند الآتينيين أسوأ من آثارها عند أي شعب آخر من شعوبها القديمة أو الحديثة، ففي كثير من الانتخابات لم يكن لها مجال، مثل حالة تعيين المشرفين على اليافعين، فقد كان آباء الشبان يجتمعون عندئذ كل قبيلة على حدة وبعد أن يقسموا اليمين ينتخبون من بين أعضاء قبيلتهم الذين يتجاوزون الأربعين عامًا ثلاثة مواطنين يرون أنهم أشرف وأخطر من يمكن أن يعهد إليهم بالعناية بأبنائهم ومن بين هؤلاء الثلاثة يختار الشعب واحدًا عن كل قبيلة كرقيب ثم يختار من بين جميع الآتينيين المدير الذي يعتبر رئيسًا لجميع اليافعين، وفي الانتخابات ذات الطابع السياسي ذاتها لم يكن الآتينيون عاجزين عن أن يحسنوا الاختيار.

ولقد تناول بالبحث أحد العلماء المركز الاجتماعي للشخصيات التي تولت مناصب في عهد ديموستين، وقد أثبت بحثه أن أسمى الوظائف وهي تلك التي كانت تستتبع أكبر المسئوليات كان يشغلها في الغالب أناس من أصل طيب أثرياء أو مثقفون. ويلاحظ بلوتارك أن ذلك الجمهور الذي كان يسلك مع المهرجين الشعبيين مسلك السمار أو المتملقين من الملوك تزجية للفراغ كان يعرف كيف يصنع رجال الدولة الحقيقيين في المراكز المهمة، وكان بنوع خاص يعين أجدر الناس في قيادة الجيوش وهو يبدي هذه الملاحظة بمناسبة «فوكيون» الذي انتخب قائدًا خمسًا وأربعين مرة بالرغم من انه كان يبغض الجماهير، ولم يطلب في حياته شيئًا ولقد كان باستطاعته أن يضيف أن ديمقراطية قادرة على أن تعطي السلطة العليا خلال أكثر من ثلاثين عامًا إلى رجل ك بركليس لم يكن يعوزها بلا ريب الجد وروح المثابرة، وعلى العكس ضربت مثلا فريدا في تاريخ العالم.

وبمجرد تعيينهم بالقرعة أو بالانتخاب لم يكن الحكام يتسلمون مناصبهم إلا بعد الخضوع لإجراءات الصلاحية. وفي عصر أرسطو كانت تلك الإجراءات تتم في الغالب أمام المحكمة، ولكن بالنسبة للأركونت التسع كانت تشمل بحثًا مبدئيًا أمام مجلس الخمسمائة وفي القرن الخامس كان المجلس وحده هو المختص بالحكم، وفي القرن

الرابع أصبح للحاكم الذى يرده المجلس حق الاستئناف أمام المحكمة التى تصدر حكمًا نهائيًا، ونحن نعرف جيداً إجراءات استغلال النفوذ الخاصة بالأركونت، فكانوا يبدأون بإلقاء أسئلة على حاكم المستقبل عن مولده «من أبوك»؟ ومن أى نجع؟ ومن أبو أبوك؟ ومن أمك؟ ومن أبو أمك؟ ومن أى نجع؟ ثم يطلبون معرفة ما إذا كان عضواً فى عشيرة ذات أصل طيب قديم، وهل يشترك فى عبادة أبولون باترووس وزوس هركيوس؟ وأين توجد تلك المعابد؟ وهل يمتلك مقابر للأسرة وأين هى؟ وأخيراً يسألونه عن حياته الخاصة والعامة، وهل يسلك سلوكًا طيبًا إزاء أهله؟ وهل يدفع الضرائب ويؤدى التزاماته العسكرية؟ وبعد أن يجيب على كل هذه الأسئلة يطلب إليه الرئيس أن يقدم شهوداً لتأييد أقواله، وإذا وجه أحد الشهود اتهامًا أعطى الرئيس الكلمة للاتهام ثم للدفاع وبعد ذلك يؤخذ الرأى برفع الأيدى فى المجلس وبالتصويت السرى فى المحكمة وإذا لم يتقدم أحد باتهام يؤخذ الرأى مباشرة، وكان أخذ الرأى فى الماضى أمراً شكليًا بحتًا؛ فقاض واحد كان يدلى بصوته ولكن فيما بعد كان على كل القضاة أن يدلوا بأصواتهم، وذلك حتى يستطيع القضاة تنحية المرشح غير الشريف الذى ينجح فى التخلص من كل موجهى الاتهامات.

وعلاوة على الأسئلة العامة التى كانت توجه إلى كافة الحكام المعينين، كانت توجه أسئلة خاصة تبعًا للمناصب وذلك لأن عدداً كبيراً من تلك المناصب كان مقيداً بشروط خاصة، فالأركونت كان يجب ألا تكون به عيوب جسمية. والملك كان يجب أن تكون له زوجة حية ولا تكون قد تزوجت غيره فى حياتها، والقواد كان يجب أن يكون لهم أبناء شرعيون وأن يمتلكوا عقاراً فى أتيكا، وأمناء الآلهة الأخرى كان يجب أن ينتموا من حيث النصاب إلى طبقة الخمسمائة ميديمن. والشروط المفروضة على أعضاء الهيئتين الأخيرتين تظهر عليها مسحة أرستقراطية تثير الدهشة عند النظرة الأولى، ولكننا نقدر أن الشعب كان يتطلب من الحكام الذين يستطيعون التصرف فى المالية تصرفًا خطيراً أن يقدموا ضمانات شبيهة بالتى تطلب اليوم ككفالات، وفضلاً عن ذلك فإن الاستجواب

الخاص بالصلاحية إذا كان يلوح محدوداً من ناحية الشكل، فإنه فى الواقع لم يكن كذلك وكان من السهل توسيعه إلى غير حد، فجميع حياة شاغل المنصب كانت معروضة للبحث أمام كافة المواطنين، وكانوا يرون هذا الوضع عادلاً لأنه يسمح بتنحية غير الصالحين والأبناء الأشرار والجند ورافعى الضرائب الفاسدين وجميع المواطنين المحكوم عليهم بإهدار الكرامة أو المهددين بمثل هذا الحكم وكذلك جميع أعداء الديمقراطية.

(٣)

طريقة عمل هيئات الحكام

كان معظم الحكام يتولون مناصبهم فى اليوم الأول من العام، ولكنه خلال القرن التالى لإصلاح كليستينيس كانوا يسايرون التقويم الرسمى الذى يقسم السنة العادية ذات الـ ٣٦٠ يومًا والسنة الكبيسة ذات ٣٩٠ يومًا إلى عشر فترات بريتان، ومن ثم لم تكن تطابق التقويم المدنى الذى كان سنته العادية ٣٥٤ يومًا والكبيسة ٣٨٤ يومًا مقسمة إلى اثنى عشر وثلاثة عشر شهرًا. وهكذا كان يوجد فرق بين التقويمين يصل أحيانًا إلى عشرين يومًا وفى عام ٤٠٨ – ٤٠٧ أو قبل ذلك بقليل عندما أعادوا النظر فى النظم الديمقراطية بعد سقوط الأربعمائة، قرروا أن يكون تولى المناصب منذ ذلك الحين فى أول السنة المدنية، أى فى اليوم الأول من شهر "إيكاتو مبايون" ومع ذلك فقد ظلت بعض المناصب تُشغل قبل وبعد عام ٤٠٨ –٤٠٧ فى العشرين من نفس الشهر عند الاحتفال بأعياد الباناتينية، والمنظمون العشرة اللذين يتولون المسابقات كانوا يديرون الألعاب فى تلك الأعياد، كانوا يظلون فى الخدمة أربع سنوات أى من الباناتينية الكبيرة إلى الباناتينية الكبيرة، وبعض الحكام الآخرين كانوا يتولون مناصبهم فى نفس اليوم وإن كانت مناصب سنوية. وفى القرن الخامس كان منهم أمناء خزينة الآلهة وأمناء الآلهة الأخرى، وفى القرن الرابع أمين الخزينة الحربية والمشرفون على المسابقات وعلى المياه.

وجميع الحكام كان عليهم أن يُقسموا اليمين قبل تولى المنصب، وكان هذا اليمين يختلف تبعًا للمنصب، ولكنه كان يتضمن دائمًا التعهد باحترام القوانين وعدم قبول الرشوة، وكان الأركونت يقومون بتقديم تمثال من الذهب بحجمهم، إذا قبلوا هدايا وكانوا يقسمون اليمين مرتين متتابعتين: الأولى وهم وقوف فوق حجر اليمين القائم بالأجورا أمام الرواق الملكى. وفى المرة الثانية كانوا يذهبون فى صحبة القواد وغيرهم من الحكام إلى الأكروبول؛ ليحلفوا هناك اليمين بين صورة الآلهة ومنضدة وضعت عليها تيجان من الريحان، وكانت هذه التيجان رمزًا لكرامتهم وبواسطتها تصبح أشخاصهم مقدسة وبعد أن يتم تنصيبهم يقدمون للآلهة ضحية افتتاح.

وكان لكل هيئة بناء أو مكان بسيط يتناول فيه أعضاء الهيئة من الحكام طعامهم وتوجد به صالة الجلسات والمكاتب ويلتحق به عدد من الموظفين المتفاوتين كثرة وقلة.

وكان لبعض الحكام مساعدون يعتبرون هم أيضًا حكامًا؛ إذ كانوا يحلون محل الحكام كما كانوا يخضعون هم أيضًا لاستجوابات الصلاحية كما كانوا يقدمون حسابًا فى آخر العام فكل واحد من الأركونت الثلاثة ذوى الوظائف الخاصة كان له مساعدان يختارهما هو بنفسه، وفى الغالب من أسرته، وكان يتداول معه فى بعض المسائل ويتفق عليها بحيث يكوِّنون فى هيئة الأركونت الكبيرة هيئة صغيرة خاصة، مثل هيئة المشرعين. وإلى عشرة الرؤساء الشعبيين كان ينضم عشرة آخرون يمكن أن يعملوا منفصلين كل مع رئيس أو يعملوا جميعًا مجتمعين فى هيئة واحدة مع الرؤساء، ولما كان هناك أيضًا مساعدون للقواد وغيرهم من ذوى المناصب، فإنه يمكن القول بأن هذا النظام قد كان عامًا تقريبًا.

وكان لهيئات الحكم مهما تكن ضئيلة - كما كان للمجلس وهو الهيئة الرئيسية - سكرتير كاتب، وأمين للمحفوظات، كانت وظيفته سنوية، وكان سكرتيرو أهم الهيئات (القواد وأمناء الخزائن.... إلخ) بل والسكرتيريون الملحقون بالمشرفين على الأعمال العامة، كان كل هؤلاء السكرتيرين من المواطنين، وكانوا فى مركز الحكام. ومن الواجب أن نفرد مكانًا خاصًا لسكرتير المشرعين؛ فقد كان يُلحق كأركونت عاشر كى يكون لكل

قبيلة ممثل في الهيئة، وأنه وإن يكن استجواب الصلاحية بالنسبة إليه غير محاط بنفس المراسم التى يحاط بها المشرعون، كما أنه لم يكن يمتلك حق الحكم بالغرامات ولا حق رئاسة محكمة إلا أن مركزه مع ذلك لم يكن ضئيل الاحترام بالنسبة لمنصب إضافى كمنصبه.

وتحت هؤلاء السكرتارية الذين كانوا يكوّنون نخبة ممتازة، كنا نجد إلى جوار الحكام عدداً وفيراً من صغار السكرتيريين والكتبة الذين كانوا فى الغالب من الأجانب أو من المعتقين بل أيضًا من المواطنين المتواضعين الذين كانوا فى حاجة إلى كسب عيشهم، وكانوا سيئى السمعة. وبفضل خبرتهم بالمكاتب والمحفوظات كانوا يحيطون علمًا بالوثائق الرسمية كما يكتسبون تجربة تمكنهم من أن يقودوا بطريقة شريفة أو غير شريفة رؤساء محدثين يعينون لمدة عام ولذلك كان القانون يحظر على الكتبة أن يستمروا فى نفس الوظيفة أكثر من عام واحد، ولذلك كانوا ينتقلون من مصلحة إلى أخرى كى لا يفقدوا رواتبهم وأخيراً كان للحكام الرئيسيين منادون يقومون بالدعوات وبالإعلانات، كما كان لهم لاعبو الناى الذين يوقعون تقديم الضحايا التى يحتفل بها تحت رئاستهم. وكل هؤلاء الناس كانوا ينتمون إلى طبقة المستخدمين المأجورين الذين يطلق عليهم اسم لا يحمل الكثير من الاحترام.

وكان عدد كبير يُلحق ببعض الإدارات كخدم وهؤلاء لم يكونوا قط مواطنين بل لم يكونوا من الأحرار إلا فى النادر، وكانوا على الدوام تقريبًا من الأرقاء العموميين وكان الموظفون المكلفون بتنفيذ الأحكام الجنائية هدفًا لبغض عام. وكان لابد من الالتجاء إلى التجنيد من بين الدهماء كى يوفروا لهيئة الأحد عشر الأيدى العاملة اللازمة: الجلاّد ذلك الكائن الدنس الذى لم يكن يستطيع أن يبقى فى المدينة، ورجال التعذيب وحراس السجون. وكان الأرقاء العموميون يعملون حجّابا للمشرعين الذين يستخدمونهم فى كافة العمليات المادية اللازمة لتنظيم وإدارة المحاكم.

وكان أرقاء آخرون يكوّنون فرقًا يستخدمها رجال البلدية كحراس للشوارع وعمال طرق، كما يستخدمها المشرفون على الأعمال العامة. ونحن نعرف أخيراً أرقاء كانت أعمالهم الإدارية فى مستوى أرفع منهم كتبة الحسابات الذين يمسكون دفاتر الأمناء

والقواد، وأمين محفوظات "المتروون" وأمين محفوظات البوليه الذى كان يحتفظ بالوثائق اللازمة لمزاولة اختصاصاته المالية (قوائم الأراضى التى يعطيها المشرفون على الأملاك العامة إلى الأفراد لاستغلالها أو التى يعطيها الملك مع تسجيل قيمة الإيجار ومواعيد الاستحقاق ودخل الضرائب غير العادية).

والمساواة الديمقراطية لم تكن تسمح بأى تفاوت بين أعضاء الهيئة الواحدة، ومع ذلك فالأركونت التسعة الذين خلقت مناصبهم فى عصور مختلفة والذين تجمع بينهم علاقة مصطنعة لم يكونوا يكوّنون هيئة كالهيئات الأخرى، فالمشرعون الستة كانوا يتبعون القاعدة العامة ولكن الأركونت والملك والبوليماركوس كانت لهم اختصاصاتهم المتميزة وكان كل منهم يعمل منفرداً وكان الأركونت الحقيقى يمكن أن يعتبر رئيساً للجميع حتى كانت السنة تسمى باسمه، وبذلك كانت له الصدارة الأدبية على جميع الحكام دون استثناء. وفى الهيئات الأخرى لم يكن بد فى الغالب من وجود رئيس بالرغم من المساواة من حيث المبدأ، وكان هذا الرئيس يعين أحياناً للعام كله كما هو الحال بالنسبة لأمناء الخزينة وأحياناً أخرى كان يختار بالتناوب، ففى العصور الأولى مثلاً كان كل قائد يتولى الرياسة والقيادة العليا يوماً كل عشرة أيام.

وكانت المسائل تعالج بواسطة الهيئة كاملة أو باسمها بواسطة أحد الأعضاء وهكذا كان أعضاء الهيئة مسئولين بالتضامن ومنفردين أمام الجمعية خلال كل فترة من فترات البريتان، أو عند خروجهم من المناصب أمام القضاة المختصين. وفى هيئة القواد لم يستطع مبدأ الإدارة والمسئولية المشتركة أن يلتئم مع ضرورات الحرب فكانت الجمعية تعين قائداً أو عدداً من القواد لكل حملة وتحدد لكل واحد اختصاصاته وتعين أحياناً قائداً أعلى ومن الواضح أن المسئولية فى مثل هذه الحالة كانت شخصية أو أن التضامن كان جزئياً.

(٤)

سلطات الحكام ومسئوليتهم

لقد كان الحكام يتمتعون بامتيازات عديدة، والظاهر أن الدولة كانت تمنحهم حصانة توقف بعض الإجراءات. وذلك لأننا لا نعلم حالات كان فيها أحد الحكام هدفًا لدعوى كمواطن عادى. على أية حال فقد كانوا محاطين بحماية خاصة فى مزاولة وظائفهم. ويقول ديموستين فى ذلك «إن الإهانة التى توجه إليهم تمتد إلى القوانين، وإلى التاج رمز السلطة العامة، بل تمتد إلى اسم المدينة ذاتها». وتعتبر الإهانة جريمة تعاقب بعقوبات قاسية والحاكم الذى توجه إليه الإهانة، يمكن أن يقضى على المعتدى بغرامة، وهذا هو ما فعله مثلاً أحد القواد ضد جندى، كما تشهد إحدى المرافعات التى وصلت إلينا، وإذا كان الحد الأعلى لعقوبة المخالفة يلوح له غير كاف، فإنه يستطيع أن يحيل المذنب إلى المحاكم، ويحصل فيها على عقوبة رادعة مثل الحرمان التام من الحقوق المدنية، وللحكام فوق ذلك امتيازات شرفية، فهم يشغلون مكانًا خاصًا فى المواكب وفى كافة أنواع الاحتفالات، فتحجز لهم أماكن فى المسرح، وفى الولائم التى تعقب تقديم الضحايا تقدم إليهم أنصبة ممتازة كما كان يقدم للرؤساء فى العصور الهوميرية وقد عدد مرسومٌ عدد القطع التى تحجز من ضحايا الأعياد البناتينية لتكريم البريتان والأركونت وأمناء خزينة الإلهة وكهنة الطقوس والقواد العامين، وقواد الفرق.

ومع ذلك، فإن حاسة الديمقراطية لم تكن تلتئم التئامًا تامًا مع الاحترام العميق للحكام فكل مواطن - بحكم أنه كان يتناوب الطاعة والقيادة - كان يرى نفسه مساويًا لأولئك الذين بأيديهم القيادة والذين يطلبون منه الطاعة. وهذا كان موقف الجمهرة العظمى إزاء الحكام، ذلك الموقف الذى يزعم المغرضون أنه كان ينطوى على المباهاة باحتقارهم ومن البين فضلاً عن ذلك أن رجال الأحزاب الذى كانوا يوجهون مثل هذا اللوم إلى الشعب، كانوا هم أنفسهم من يستحقونه وأكثر. وفى سنة ٤٢٦ لم يبغ أرستوفان من مسرحية «البابليون» إلا مرضاة لهم وقد كان كليون عندئذ عضواً بالمجلس، وكذلك الأمر عام ٤٢٥ فى مسرحية "الأكارنيين" عندما كان لماكوس قائدًا.

هذا، وقد كان من المستحيل أن يستشعر الشعب كثيراً من الهيبة نحو حكام كانوا خاضعين باستمرار لسادته. وكي يتحصن من إساءة استعمال السلطة كان الشعب صاحب السيادة يقوم بإشراف دائم على خُدَّامه فأى مواطن كان يستطيع أن يقوم بمفرده بمراقبة أى موظف، وفضلاً عن ذلك فكل شيء كان يتم بأمر المجلس أو الجمعية أو كان يجرى على الأقل تحت ملاحظتهما، ولم تكن أية إدارة تشرع فى أى عمل دون أن تطلب إلى المجلس رأيه أو مساعدته ومعظم الحكام وبخاصة أولئك الذين يتصرفون فى أموال الدولة كانوا خاضعين للاختصاص الجنائى للمجلس وكانوا ملزمين بأن يقدموا فى فترة كل بريتان حساباتهم أمام لجنة من عشرة قضاة يختارون بالقرعة بواسطة المجلس من بين أعضائه، وكان المجلس يستطيع من تلقاء نفسه أو بناء على نتائج تحقيق لجنة القضاة أن يحاكم أى حاكم على الغدر على أن يكون له فى حالة الإدانة حق الاستئناف أمام المحكمة، بل لقد كان مسموحاً للأفراد أن يرفعوا دعاوى أمام المجلس ضد أى حاكم يتهمونه بعدم احترام القوانين. وفى هذه الحالة أيضاً، كان للمدان حق الاستئناف أمام القضاء الشعبى، ولكن الإكليزيا احتفظت بسلطة مباشرة واسعة النطاق على جميع أولئك الذين كانوا أدوات تنفيذ وقتية لإرادتهم.

وقد أتى وقت كانت فيه الجمعية الأساسية فى كل فترة بريتان تباشر إجراءات أخذ الرأى برفع الأيدى على نتيجة إدارة الحكام، فكانت تثبتهم فى وظائفهم إذا رأت أنهم قد أحسنوا النهوض بمهمتهم وإلا عزلتهم وحولتهم إلى المحكمة، بل وحتى قبل أن تنظم وتستقر إجراءات أخذ الرأى على الثقة لم تتردد الإكليزيا فى أن تعزل القواد الذين لم تكن محتاجة إليهم وأن ترفع عليهم الدعوى العامة لجريمة الغدر، وعندما أصبح إدراج عملية الاقتراع على الثقة فى جدول أعمال الجمعيات الرئيسية شيئاً مطرداً، أصبح من الممكن أن يسبق توجيه الاتهام العزل أو أن يلحقه. وفى القرن الخامس كانت الإكليزيا فى الغالب تنظر بنفسها الدعوى العامة، بينما نراها تفضل فى القرن الرابع إحالتها إلى محكمة الهليا، وفى حالة البراءة كان الحاكم المعزول يعود إلى عمله، وفى حالة الإدانة كانت العقوبات يحددها الشعب كما يحلو له، سواء فى الهليا أو فى الإكليزيا وكانت أحياناً عقوبات فظيعة.

وفيما عدا الأحوال الخطيرة التى كانت فى العادة ذات صبغة سياسية، كان الحكام يبقون فى مناصبهم حتى نهاية العام. ولكنه كان ينتظرهم عندئذ امتحان جدى. فكل واحد منهم كان مسئولاً بالتضامن مع هيئته ومسئولاً بمفرده فى شخصه وفى أمواله عن كل جناية أو جنحة أو خطأ ارتكب فى إدارته. وكى لا تظل تلك المسئولية لفظًا فارغًا لم يكن للحاكم حق مغادرة البلاد أو التصرف فى أمواله أو الانتقال إلى أسرة بطريق التبنى. وبالجملة تهريب أو إخفاء أى مبلغ يمكن أن يئول إلى الدولة قبل أن يحصل على إخلاء طرفه وقبل أن يتم هذا الإجراء كان محظوراً أخذ الرأى أو طلب أخذ الرأى على مكافأة لأحد الحكام عن الطريقة التى أدى بها وظيفته والدعوى التى رفعها "إشين" ضد ديموستين بسبب التاج الذى منح له قبل إخلاء طرفه، تتركز كلها فى هذا الحظر القانونى.

ومسئولية الحكام كانت مضاعفة، فهى أولاً مالية ثم أدبية وسياسية، فكل مواطن كان ملزمًا عند تسليم سلطاته بأن يقدم حساباً عن الأموال العامة التى كانت تحت تصرفه، أو أن يقدم إقراراً مكتوبًا بأنه لم يكن المتصرف فيها فإذا تهرب من هذا الالتزام بوسائل غير مشروعة أو لم يقم به فى المواعيد القانونية تعرض للدعوى العمومية، وكان هذا الحساب يسمى «تقريراً logos» وكان المراجعون الذين يفحصونه يسمون «قضاة الحسابات logistes»، ولا يجوز أن نخلط بين هيئة هؤلاء القضاة وبين لجنة البولية التى كانت تحمل نفس الاسم والتى كانت تسهل لها العمل بالفحص الذى كانت تقوم به فى فترة كل بريتان، وكان هؤلاء القضاة يعينون بالقرعة وكان عددهم ثلاثين فى القرن الخامس وفى القرن الرابع لم يكونوا غير عشرة، ولكن كان لهم عشرة مساعدين أو وكلاء أو نواب يعينون أيضًا بالقرعة، وبعد أن يقسموا الملفات فيما بينهم فى غرف الحسابات كانوا يقومون بمراجعتها خلال الثلاثين يومًا ولم يكن عملهم قاصراً على التأكد من مطابقة الحسابات للمستندات الرسمية المودعة فى محفوظات المترون، ولكنهم كانوا عند الضرورة يطلبون إلى المختصين كل ما يلزم لاستيفاء المبررات الضرورية. وإذا أسفر فحص المستندات المكتوبة أو التحقيق عن ارتكاب الموظف الحسابى عملاً يستوجب العقاب أو المؤاخذة أمر القضاة نوابهم باتخاذ

الإجراءات القانونية. وإذا اقتنع النواب بتوفر أركان الجريمة رفعوا باتفاق مع القضاة أمام محكمة الهليا دعوى بالاختلاس، أو بالرشوة أو بالغدر، وبالعكس إذا رأى القضاة ونوابهم الحساب سليمًا حرروا شهادة ببراءة الذمة، وقدموها إلى المحكمة المختصة وحدها لإعطاء إخلاء الطرف.. وهكذا يظهر أن الكلمة الأخيرة - سواء أرفعت دعوى أم لم ترفع - إنما كانت لهيئة تحكيم تكون على الأقل من اثنى عشر عضوًا، وأمام المحكمة التى كان يرأسها قضاة لجنة الحسابات، كان النواب يمثلون السلطة العامة، ولكن كل مواطن كان يستطيع بناء على طلب يصيح به المنادى الخاص بالقضاة - أن يقدم شكواه بمناسبة الحسابات المعروضة، وكان قرار المحكمة نهائيًا وفى حالة الإهمال البسيط فى استخدام الأموال العامة كان الموظف المذنب يلزم برد المبلغ الذى ضاع على الخزينة، وفى حالة الخطأ الجسيم كانت الإدانة تقضى بدفع عشرة أمثال المبلغ وفى حالة البراءة كان الموظف يفوز بحمايتين بحكم من السيادة القضائية للشعب، وبمبدأ القانون الإتيكي المقدس القائل بأنه لا يجوز أن يحاكم فرد مرتين لنفس الجرم.

ولكنه إذا تحرر نهائيًا فيما يختص بالحسابات، فإنه يظل مسئولاً عن كل عمل آخر من أعمال إدارته وفضلاً عن تقديم الحسابات بمعناها الضيق المحدد، كان القانون العام فى أتينا يقضى بتقديم حساب واسع وغير محدد يسمى"حساب الاستقامة"، لينظر أمام قضاة الاستقامة. وهؤلاء القضاة أو المقومون كان عددهم عشرة، واحد من كل قبيلة، وكان لكل واحد منهم مساعدان، وكان الثلاثون يختارهم المجلس من بين أعضائه بالقرعة، وفى خلال الأيام الثلاثة التالية للمحاكمة التى حركها قضاة الحسابات ونوابهم كانت تجتمع محكمة الاستقامة بقضاتها ومساعديها وقت انعقاد السوق أمام تمثال البطل الذى تحمل القبيلة اسمه، وكان كل مواطن يستطيع أن يتقدم إليها ليرفع ضد الموظف الذى تمت محاكمته عن الحسابات دعوى خاصة أو عامة بسبب تصرفاته الأخرى، فكان ينقش على لوحة بيضاء اسمه واسم المتهم والجرم المدَّعى، مع تقدير الضرر الناتج والعقوبة المطلوبة، ويقدم تلك اللوحة إلى المحكمة وكانت المحكمة تفحص الشكوى، وإذا رأتها مقبولة بعد التحقيق أحالتها إلى الجهات المختصة، فالدعوى الخاصة تحال على قضاة التجوع بتقديم المسائل الخاصة بالقبيلة

إلى القضاء، والدعوى العامة كانت تقيد فى مكتب المشرعين وإذا رأها هؤلاء المشرعون أيضًا قائمة على أساس قدموها إلى المحكمة الشعبية التى كان حكمها نهائيًا.

والإجراءات العادية فى تقديم الحسابات لم يكن من الممكن أن تطبق على القواد فكثيرًا ما كان يحدث أن يغادر هؤلاء القواد آتينا بسبب العمليات الحربية فى آخر السنة أى فى يوليو، بل لقد كان يحدث أن يعاد انتخابهم بالرغم من غيابهم قبل انتهاء العام بعدة أشهر، ولذلك لم يكونوا ملزمين بتقديم حسابات إلا عند التخلى عن سلطاتهم، بعد سنة أو عدة سنوات أو فى خلال العام إذا عزلوا بناء على اقترا ع الثقة برفع الأيدى، وهو الاقترا ع الذى كان مصوبًا عليهم بنوع خاص، وعندئذ كان عليهم أن يبرروا تصرفاتهم أمام المشرعين، وكان هؤلاء يرجعون فى الراجح إلى قضاة الحسابات لمراجعة المستندات، ولكنهم لم يكونوا يرجعون إلى قضاة الاستقامة لنظر التصرفات الأخرى. وعلى أية حال فإنهم كانوا يقتصرون على تحضير الموضوع وتقديمه إلى المحكمة وكان القضاء الشعبى وحده هو الذى يستطيع إدانة أو إخلاء طرف القواد عند ترك مناصبهم.

وهكذا كان الحكام خاضعين لإشراف دقيق مستمر، ولم يكونوا يستطيعون عمل شيء دون موافقة المجلس الذى يستنير بلجنة إشراف مستمرة، وكان لابد من أن يحصلوا تسع مرات فى العام من الجمعية على اقترا ع بالثقة، وإلا أوقفوا وأحيلوا على المحاكم. وفى نهاية العام كانت تفحص جميع المستندات الخاصة بحسابهم بواسطة محكمة المحاسبة المكونة من قضاة الحسابات. وكان كل مستند من مستنداتهم يفحص بناء على طلب أى إنسان بواسطة قضاة الاستقامة الذين يعملون كغرفة اتهام بل كثيرًا ما كان ينص فى القانون والمراسيم التى يتولون تنفيذها على جزاءات يتعرضون للحكم بها عليهم إذا أخلوا بواجبهم، وكانوا معرضين كل يوم إلى سباب ودسائس المهرجين الشعبيين والجواسيس، كما كانت تتربص بهم أحقاد خصومهم، وكانت تُعلَّق فوق رؤوسهم جزاءات قاسية تتهددهم من الدعوى العامة ومن دعوى عدم الشرعية، ثم ألم

يكن من الواجب أن يسيطر الشعب على هؤلاء الموظفين ما دام يحتفظ لنفسه بكافة اختصاصات السيادة؟ إن مبدأ الحكم الديمقراطي ذاته كان يحتم تلك السيطرة على السلطة التنفيذية.

وهكذا كان الحكام يخضعون لسلطة استبدادية حقًا، والأدب والتاريخ مليئان بالشواهد المتضافرة على هذه الحقيقة في القرنين الخامس والرابع، ولنذكر ذلك النظر المعبر في مسرحية «الفرسان» لأرستوفان حيث نرى مهرجًا تافهًا يتنافس مع جزار خنازير؛ أحدهما كي يستبقي ثقة الشعب والآخر كي ينتزعها، وذلك بالتسابق في إشباع حاجاته فنراهما ينثران الوعود لتقديم الشعير والدقيق الفاخر والفطائر الطيبة واللحم المشوي وذلك لما علماه «من أن قيادة البينكس ستئول لمن يتفوق في إكرام الشعب» «وإلي من يفوز بالتقدير من الشعب ومن بطنه» ولكن الويل للفائز، فالشعب "يريد أن يغذي لصًا كرئيس أوحد، بشرط أن يزدرد فطيرته اليومية"، ولكنه لا يكاد يراه تام الأهبة حتى يطعنه الطعنة القاضية.. ومعظم الموظفين لم يكونوا يفوزون برعاية أكبر من هذا السياسي الذي يرفع إلي مستوى الوزير الأول وفي ذلك ينطق أكزينوفون أحد الآتينيين بقوله «لقد كانت المدن تسلك مع الحكام نفس المسلك الذي أسلكه مع خدمي فأنا أريد من خدمي أن يقدموا لي كل ما يلزمني في وفرة وأن لا يمسوا شيئًا والمدن تريد من الحكام أن يوفروا لهما أكبر المنافع وأن يتجنبوا المساس بأي شيء».

ومن الواضح أن هناك مبالغة في سخرية الكاتب الكوميدي وفي انتقادات رجال الفكر، ولقد ذهب فيلسوف ـ من الراجح أنه ديموكريت - ابن مدينة أبدير- إلي أبعد من ذلك عندما قال: إن من المستحيل في النظام السياسي الحالي أن لا ترتكب الحكومات شرورًا حتى ولو كانت حكومات ممتازة، وذلك لأن شأنها شأن النسر الذي يسلم فريسة للنمل. ومع ذلك فالعنف هنا ليس إلا في التعبير ونحن أمام العيب المألوف في الديمقراطيات. والواقع أن سوء ظن الشعب الآتيني المماحك لم يفلت منه أحد حتى ولا بيركليس نفسه عند نهاية عهده، فقد كان يقدم حسابًا من سنة لأخرى عن كل دانق ينفقه، ولكنه احتاج إلي اعتمادات سرية من أجل الضرورات الدبلوماسية، وكان في

هذا ما يكفى لاتهامه بالغدر وعبثًا أعلن أنه استخدم المال فى النفقات الضرورية، فقد صدر الحكم بإدانته وأدت الروح الحزبية ومنافسات الأشخاص إلى كثرة المحاكمات التى لم يكن يرفعها دائمًا الديمقراطيون وحدهم. فالغرامات وأحكام الإعدام كانت تهطل كالمطر. ومن غير شك لم تكن مهنة الاتهام خالية من أخطار، فالجواسيس كانوا يشذبون إذا لم يحصلوا على خُمس الأصوات، ولم يكن المتهم يكتفى بأن يتجنب الضربات بل كان يرد بالمثل. ولقد رأينا إيشين عندما اتهمته تيماركوس لمناسبة تقديم حساباته يصل إلى إدانة خصمه لجريمة ضد الأخلاق ولكن هذا لا يمنع من أن نرى القواد والسفراء البؤساء ومديرى المالية غير الشرفاء أو سيئى التصرف ومديرى السجون المهملين بل وموظفى التموين الذين يعجزون عن فرض احترام القوانين على تجارة الحبوب يعاملون فى الغالب كمجرمين ويقضى عليهم بالإعدام.

والأشخاص ذوو الجدارة العادية والخلق الأميل إلى التخوف كانوا يحسون دائمًا - بحكم تعرضهم المستمر للشبهات - بعبء المسئولية الباهظ المضنى، وفى المثل الخاص بنيكياس ما يظهر الأثر المدمر للأعصاب الذى يحدثه الخوف من الإكليزيا، فقد كان قائدًا ممتازًا، ولكن فكرة البنيكس كانت تشله فبعد الهزائم الأولى فى صقلية لم يجرؤ على أن يأمر بالانسحاب الذى كان من الممكن أن ينقذ الجيش. وتوسيديد يحدثنا عن سبب تردده فقد كان متأكدًا من أن الأتينيين لن يوافقوا على إجراء لم يقرروه وأنهم سيقضون بإدانة القُوَّاد دون أن يروا الموقف بأعينهم، وإنما سيستندون إلى التأكيدات الفصيحة التى يتطوع بها الخطباء، كما كان يعتقد أن الجند عند رجوعهم إلى آثينا سيحملون القواد مسئولية آلامهم ويرون فيهم خونة مرتشين. وبدلاً من أن يضيع فريسة لاتهام ظالم مشين فضل أن يهلك وسلاحه بيده، فدفع الشجاعة الحربية إلى حد التهور وذلك لأن الشجاعة المدنية كانت جد شاقة بالنسبة إليه وكم من الحكام فقدوا على هذا النحو روح التصرف والاطمئنان اللازم كي ينهضوا بمهماتهم على نحو مشّرف.

الفصل السادس

القضاء

(١)

المبادئ

لعل النظام القضائي يُظهر - أكثر من أي نظام آخر- ذلك التوازن المحكم بين السلطة العامة والحرية الفردية التي كانت المثل الأعلى لآتينا في القرن الخامس.

فالشعب هو القاضي الأعلى، وهو يملك من الناحية النظرية حقا مطلقًا على حياة وأموال كل فرد، ولنذكر تصريح فيلوكليون في مسرحية "الزنابير" لأرستوفان فعندما يدخل الهيليا نراه يرفع رأسه منتفخ الأوداج بالكبرياء، ثم يصيح: "أليست سلطتي مساوية في كبرها لسلطة أي ملك؟ أليست سيطرتي مساوية لسيطرة زيس؟". والواقع أن محاكم الهيليا الشعبية كانت تحتل في المدينة مكانًا ضخمًا، وكان هذا نتيجة حتمية للتقدم الذي أحرزته الأفكار الديمقراطية، فالقضاء قبل ذلك حتى عندما لم يعد احتكاراً للنبلاء كان يتولاه الأريوباجوس والحكام. وحتى عندما أنشأ صولون الهيليا لم يعطها غير اختصاص استئنافي كان يخولها حق الإشراف على الأحكام التي يصدرها الحكام، دون الأحكام التي يصدرها الأريوباجوس، وكان لابد من إصلاح عام ٤٦٢ كي يمنح الشعب نهائيًا السلطة القضائية التي استلزمتها الضرورة التاريخية. ففي نفس الوقت الذي حطمت فيه سلطات الأريوباجوس قصر اختصاص الحكام على سلطة التوجيه؛ أي على مجرد تفويض باستلام عرائض الدعاوى وتولي التحقيق ورئاسة المحاكم المختصة. ومنذ ذلك الوقت لم يعد هناك وسيط بين سيادة الشعب والمتقاضين.

ولكن حقوق الفرد ظلت قائمة بل ازدادت رعاية. والظاهر أن كل مواطن لم يكن يستطيع الاطمئنان إلى مزاولة حقوقه إلا إذا ضمنها له الشعب ببسط سيادته عليها

ولقد بلغت النزعة الفردية حداً نرى معه القضايا المتعددة الطرفين يجب أن يرفعها كل فرد من المدعين على كل فرد من المدَّعى عليهم، كما أن القضاء لم يكن ينظر عند الأثينيين شيئاً من تلقاء نفسه حتى المسائل الجنائية ذاتها، فلم يكن هناك موظف يقوم برفع الدعوى. ولم تكن هناك غرفة اتهام ولا نيابة عامة تدافع عن مصلحة الهيئة الاجتماعية. ومن حيث المبدأ كان المجنى عليه أو ممثله الشرعى فى رفع الدعوى هو الذى يقدم العريضة ويتناول الكلام فى الجلسة دون مساعدة محام، وجريمة القتل ذاتها كان يمكن أن تظل بغير عقاب إذا لم يتقدم أحد أقارب القتيل كمقتص للضحية.

ومع ذلك فعندما كان الجرم يمس مصلحة عامة، كان كل مواطن يستطيع أن يعتبر نفسه مجنيًا عليه، وأن يتقدم لمساعدة القانون. وهكذا نراهم يميزون بين نوعين من الدعاوى، الدعاوى الفردية والدعاوى العامة، وفى حالة الدعاوى الفردية يودع الطرفان الرسوم القضائية كعقوبة رادعة لنزعة التقاضى. وكان للمدعى دائمًا حق التنازل وإذا قضى له استطاع أن يحصل فضلاً عن موضوع النزاع على تعويض ولكنه هو الذى يتولى عبء التنفيذ وفى حالة الدعاوى العامة يلزم دافع الاتهام وحده بإيداع المصاريف وإذا تنحى أو لم يحصل على خُمس الأصوات على الأقل ألزم بدفع غرامة مقدارها ألف دراخم، ويقع المدان تحت طائلة عقوبات مؤذية للشرف أو مالية، والعقوبات المالية تحصل لمصلحة المدنية ولكن الصراع فى الحالتين يجرى بين الطرفين والقاضى المختص لا يكلف إلا بجمع التصريحات والأدلة المقدمة من الطرفين وأعضاء الهيليا ليسوا إلا محكمين يحضرون المرافعات كقضاة معسكر.

والإجراءات غير العادية ذاتها تفسح المجال لنشاط الأفراد، ولقد رأينا ماذا كانت تلك القضايا السياسية التى ترفع أمام الجمعية أو المجلس عن طريق الأفراد، وفى حالة التلبس بالجريمة أو الجريمة المشهورة وبخاصة عندما يكون المتهم مجرمًا من الطبقة الدنيا أو أجنبيا يمكن أن يتسلل هاربًا، كانت للمواطنين عن وسائل معروفة بأسمائها الخاصة، فكانوا يستطيعون أن يقبضوا بأيديهم على المجرم ليقودوه أمام المحاكم أو يقودوا الحاكم إلى محل وجوده؛ كى يتولى القبض عليه أو يقوموا بتبليغ الحاكم

المختص كي يتولى الأمر. وفي هذه الحالات لم يكن الإعلان السابق ضرورياً وكان يصدر حكم جزئي أو يقضي بالحبس الاحتياطي الذي كان يوقفه تقديم ثلاث كفالات صورية، وأخيراً في حالة إلحاق ضرر مادي بالدولة نتيجة للخروج على القوانين الخاصة بالتجارة أو الجمارك أو المناجم كان الأفراد هم الذين يتقدمون بالدعوى وكي يتشجعوا على ذلك كانت الدولة تجعل لهم مصلحة في أحكام الإدانة، ففي القرن الخامس كانوا يتناولون مكافأة قدرها ثلاثة أربا ع الغرامة المحكوم بها وفي القرن الرابع نصفها.

وإذا كان مبدأ السيادة الشعبية قد وصل إلى هذا الحد من التشويه في مسائل القضاء، فإنما كان ذلك لأن بقايا الماضي كانت متأصلة في مثل هذه المسائل، وهذا ما سوف تزيده ظهوراً دراسة نظام المحاكم والمرافعات.

(٢)

المحاكم والمرافعات

كانت جريمة القتل العمد ـ بسبب الدنس الذي يلصق بمرتكبيها والذي يخشى انتقاله إلى المدينة كلها ـ تعتبر دائماً جريمة ضد البشر وضد الآلهة وهي على خطورتها لم يكن من المستطا ع أن يقوم بإجراءاتها أمام القضاء أي مواطن بواسطة دعوى عامة، وإنما كان يقوم بها ألصق المواطنين قرابة بالقتيل بواسطة دعوى خاصة، كما أنه لم يكن من الممكن أن يقضي فيها أي نفر من المواطنين وإنما كانت تختص بنظرها المحاكم شبه الدينية التي يرأسها رئيس العبادات القومية وهو الملك.

وكان أقدم تلك المحاكم وأهمها هي تلك التي تنعقد فوق تل أريس إلى جوار الكهف المخصص للآلهة المسماه "إيمينيد"، وهي مجلس الأيروباجوس، وبالرغم من تجريدها منذ عام ٤٦٢ من سلطاتها السياسية، فقد ظلت اسماً ضخماً كما احتفظت بمكانتها المستمدة من ماضيها المجيد. وقد ظلت مكونة من الأركونت القدماء كما ظلت

معتبرة خلال القرون المتتابعة "أجلّ وأعدل المحاكم"، وكان اختصاصها يمتد إلى جرائم القتل مع سبق الإصرار، والجراح المرتكبة بقصد القتل، وحريق منزل مسكون والسم، والأحكام التى كانت تصدرها هى الإعدام فى حالة القتل والنفى ومصادرة الأموال فى حالة الجروح. وكانت تلى الأريوباجوس المحاكمُ المكونة وفقًا لتشريع دراكون من واحد وخمسين قاضيًا، وكان عددها ثلاث "البالاديون" وكانت مختصة بالقتل غير العمد والتحريض على القتل إذا كان المجنى عليه مواطنًا، وتختص بجرائم القتل سواء منها العمدى وغير العمدى، إذا كان المجنى عليه أجنبيًا مستوطنًا أو غير مستوطن أو رقيقًا وهى تقضى بالنفى لزمن محدد دون مصادرة الأموال، ولكن المحكوم عليه لا يستطيع أن يعود إلى أتيكا إلا بتصريح من أقارب القتيل ثم "الدلفنيون" وهى مختصة - إذا قرر الملك المكلف بالتحقيق أن القتل مشروع أو له ما يبرره- وتلك هى الحالة عندما يُقتل المجنى عليه في الألعاب، وهو يصارع أو فى الحرب خطأ أو وهو متلبس بجريمة خاصة بعلاقات غير مشروعة مع زوجة أو أم أو أخت أو الخليلة الحرة للقاتل

وأخيراً فى "فريياتيس" على شاطئ البحر كان يحاكم أولئك الذين حكم عليهم بالنفى المؤقت للقتل غير العمدى، ثم عادوا فارتكبوا جريمة قتل جديدة مع سبق الإصرار، وذلك لأنهم لما كانوا لم يتطهروا من دنس الجريمة الأولى، وكان دخول أرض أتيكا محظوراً عليهم فإنهم كانوا يقدمون دفاعهم من فوق زورق أمام القضاة الجالسين على الشاطئ، فإذا بُرئوا عادوا إلى الخارج، وإذا أدينوا نفذ فيهم الإعدام. وفى النهاية كانت هناك محكمة خامسة للدم مكونة من الملك ومن ملوك القبائل، وكانت تنعقد أمام البريتنيه وفى وظيفتها كما فى تكوينها - بنوع خاص - ما يدل على أن أصلها موغل فى القدم وهى تحكم غيابيًا على القاتل المجهول كما تحاكم فى حزم الحيوان والجماد من الحجر أو الحديد أو الخشب الذى يتسبب فى قتل رجل قبل أن تطهر الأرض بحمله أو إلقائه خلف الحدود.

وجميع الإجراءات التى كانت مستخدمة فى مسائل الدم، كان عليها طابع واضح من القدم، وإذا عفا المجنى عليه قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة لا يستطيع أحد أن يفعل شيئًا ضد القاتل، وإلا طالب بالقصاص حماة المجنى عليه وهم وفقًا لقانون دراكون

الأب والأخوة والأبناء، فإذا لم يوجدوا فأبناء العم وذريتهم، وفى المرتبة الثالثة عشرةُ أفراد من العشيرة يختارهم الـ ephetes والمجموعتان الأوليان تستطيعان- كما كان الحال أيام الأخذ بالثأر الفردى- أن تعقدا صلحًا مع القاتل ويخلياه من المحاكمة مقابل مبلغ من المال، ولكن كى يعتبر الصلح صحيحًا يجب أن يقبله بالإجماع جميع الأقارب الذين يعترف بهم القانون وإلا تحركت الإجراءات بواسطة الأقارب من المجموعة الأولى يعاونهم أقارب المجموعة الثانية، ثم الحلفاء من الأنسباء والأصهار وأخيرًا أعضاء العشيرة والأجنبى المستوطن كان يمثله حاميه أو رئيسه فى العمل، والرقيق يمثله سيده.

وكانت الدعوى تُفتتح باحتفال مسرحى - فأقارب القتيل يتجهون إلى قبره، حيث يثبتون فوقه حربة ويكون ذلك بمثابة إعلان الحرب؛ فينبنى على ذلك صدور إعلان من الملك يقضى بتنحية المتهم عن الأماكن المقدسة، بل وعن الأجورا حتى يوم المحاكمة - وهذا هو الإخراج من حظيرة الدين - ويجرى التحقيق فى ثلاث جلسات علنية تنعقد لفترة شهر، فاصل بين كل منها - وتجرى المحاكمة فى الهواء الطلق حتى ينجو القضاة ومسئولو الاتهام من العدوى التى ينشرها الدنس اللاصق بالمتهم - وفى ذلك اليوم يخلع الملك تاجه - وقبل جميع المرافعات تقدم ضحية يذبح فيها كبش وخنزير وثور أمام المذبح ويقسم الطرفان يمينًا معلنًا لوقائع الدعوى.

وفى الأريوباجوس كان الطرفان يقفان على قطعتين من الصخر، هما حجر الإساءة وحجر العقاب الصارم، وكان لكل من الطرفين حق تناول الكلام مرتين، وبعد المرافعة الأولى كان المتهم يستطيع أن يتجنب الحكم ضده بالنفى الاختيارى والتخلى عن أمواله، وإذا تساوت الأصوات بين الاتهام والدفاع كان المتهم يستفيد مما يسمونه صوت الإلهة آتينا - وذلك تخليداً لذكرى الصوت الذى تقول التقاليد أن آتينا أعطته فى صالح أورست. ومن يحكم ببراءته كان ينزل من تل آريس كى يتجه إلى كهف الإمنيد كى يهدئ ويشكر تلك الإلهات بضحية يقدمها، وبنحو عام كان لابد للمتهم بالقتل - كى يتخلص من الحرمان الدينى الناتج عن الاتهام وهو الحرمان الذى يعد النفى الاختيارى من مدة سريانه - من أن يخضع لإجراءات التكفير والتطهير التى تحددها الطقوس وتفسيرات رجال الكهنوت المعقدة.

وجميع المسائل التي لم تكن تدخل في اختصاص محاكم الدم، كانت تخضع من حيث المبدأ للاختصاص الشعبي، وتلك كانت مهمة ضخمة. ولقد سحب عدد كبير من الخصومات من الحكام ومن الأيروباجوس بواسطة إصلاح إفيالتيس، عندما أدى اتساع الاختصاص التجاري ونمو الإمبراطورية وتقييد السلطة القضائية في المدن الخاضعة لآتينا ـ عندما أدى كل هذا إلى جعل آتينا مدينة القضايا، فقد كان لابد من التخفيف على المحاكم العادية بتخليصها من التوافه.

وقديماً كان بزيستبراطس قد أوجد نظام "قضاة النجوع" كي تنظر أمامهم قضايا أهل الريف. ولكن هذا النظام اختفى، ثم أعيد إلى الوجود في سنة ٤٥٣ ـ سنة ٤٥٢ فكان هناك ثلاثون قاضياً متنقلاً بواقع ثلاثة عن كل قبيلة، وظيفتهم الانتقال كل واحد إلى ثلث قبيلة للفصل ابتدائيًا ونهائيًا في المنازعات التي لا تتجاوز قيمتها عشرة دراخمات ـ وما تجاوز هذه القيمة كانوا يحولونه إلى المحاكم المدنية العامة.

وكان على جميع الآتينيين البالغين الستين من عمرهم أن يقيدوا أسماءهم في سجل القضاة كي يزاولوا مهنة القاضي لمدة عام، بعد حذف أسمائهم من القوائم الحربية. وكل مواطن يتهرب من هذا الالتزام يقضي عليه به إهدار الكرامة ما لم يكن قائماً بأعباء وظيفة عامة أو محجوزاً في الخارج. وكان القضاة مقسمين إلى عشرة أقسام لكل قبيلة قسم وكان لكل قسم مقر ثابت في محكمة أو معبد. وأما قضاء المحكمين فكان اختصاصه يقود بالإحالة من قضاة القبائل، إما بطريق مباشر عندما كانت تعرض على أولئك القضاة مسائل تتجاوز اختصاصاتهم أو بطريق غير مباشر عندما كان نفس القضاة يقومون بدور الوسطاء بين المحكمين وبين الحكام الذين يُطلب إليهم نظر دعوى خاصة متوسطة الأهمية. وكان قضاة القبائل يقتسمون فيما بينهم المنازعات بطريق القرعة وكان نظام التحكيم يوفر مزايا كبيرة للمتقاضين. فهو سريع ومختصر الإجراءات وكان المحكم يتولى التحقيق والحكم وبذلك تخف المصاريف فكل من الطرفين يدفع رسماً زهيداً عبارة عن درخم واحد مقدماً ودرخم مؤخراً وبمجرد أن يلم المحكم بالموضوع يحاول الصلح، فإذا لم ينجح أصدر حكمه وعززه بيمين رسمية ـ

فإذا قبله الطرفان انتهى الأمر عند هذا الحد، وإذا رفضه أحدهما استأنفه أمام "محكمة الهيليا"، وإذا ادعى أن المحكم قد ظلمه استطاع أن يرفع ضده الدعوى العمومية أمام هيئة المحكمين، وأن يحصل على إدانته وذلك فضلاً عن دعوى إهدار الكرامة التى يعتبر إثباتها بمثابة عزله.

وبالرغم من التخفيف الذى نتج عن نظام "قضاة النجوع" والمحاكم المدنية العامة فإن المحاكم الشعبية قد ظلت مثقلة بعبء القضايا. وفى خلال قرن ونصف ظلت مسألة تنظيم القضاء ـ بحيث ينهض بمهامه ـ شغل الديمقراطية الشاغل وقد انقضت فى سبيل هذا العمل الشاق مجهودات كبيرة من المثابرة والمهارة.

وكان كل آتينى يستطيع أن يحصل على منصب القضاء فى "الهليا" بشرط أن يكون بالغًا الثلاثين من العمر، وأن يكون متمتعًا بطاقة حقوقه المدنية وبالتبعية ألا يكون مدينًا للخزانة العامة. ومن يتولى هذا المنصب دون حق قانونى كان يحاكم بدعوى خاصة سريعة تعرضه لعقوبات متروكة لتقدير القضاة، وإذا حكم عليه بغرامة وضع فى السجن حتى الوفاء بالدين السابق الذى سبب المحاكمة وبالغرامة المقضى بها وكانت الدولة فى حاجة إلى ضمانات أخرى ـ فأعضاء "الهليا" كانوا ملزمين بأن يقسموا كل عام يمينًا فوق تل "أردتوس".

وصيغة هذا اليمين غير معروفة لنا إلا عن القرن الرابع ومع ذلك فمما لا شك فيه أن عملية حلف اليمين كان مأخوذًا بها منذ زمن طويل، وها هى التعهدات الرسمية التى كان يلتزم بها القضاة "سأعطى صوتى وفقًا لقوانين الشعب الآتينى ومجلس الخمسمائة ومراسيمه، ولن أعطى صوتى لحاكم مستبد ولا لأوليجاركى. وإذا هاجم أحد سلطة الشعب الأتينى أو تحدث أو دفع إلى التصويت ضدها لن أوافق على ذلك ولن أكون فى جانب إلغاء الديون الخاصة ولا توزيع الأراضى ومنازل الآتينيين، ولن أرجع المنفيين ولا المحكوم عليهم بالإعدام، ولن أصوت ضد من يقيمون فى البلاد لنفيهم نفيًا يتعارض مع القوانين القائمة، ومع مراسيم الشعب الآتينى ومجلسه ولن أقبل هدايا بصفتى عضوًا فى الهليا لا بنفسى ولا بواسطة غيرى رجلاً كان أو امرأة بعلم منى

وبدون أى احـتـيـال أو مناورة. وسـوف أنصت لمتـولى الاتهـام وللمتـهم بحـيـاد مطلق وسـأصب رأيى على مـوضـوع القـضـيـة المحـدد فى دقـة، وإذا خُنت الأمـانة فلينزل بى الهلاك أنا وبيتى وإذا وفيت بالأمانة وبررت بقسمى فليكن الفلاح نصيبى".

وفى القرن الخـامس كان عدد أعضـاء "الهليا" محدداً بستة آلاف، فهو العدد الذى كان يمثل فى نظر القانون العام إجماع الشعب ومن الواجب ألا ننسى أن اسم "الهليا" فى كثير من المدن ظل يطلق على الجمعية، وكان الستة آلاف قاض يختارون بالقرعة من بين المواطنين الذين يستوفون الشروط القانونية؛ وكانت كل قبيلة تقدم ستمائة كانوا يؤخذون على الراجح من النجوع بالنسبة لعدد السكان وكانت عمليات القرعة تجرى بواسطة الأركونت التسعة والسكرتير كل منهم فى قبيلته.

وبعد حلف اليمين كان القضـاة يوزعون بالقرعة بين المحاكم المختلفة وبالتالى بين الحكام الذين كانوا يرأسـون تلك المحـاكم وكـانوا يرتبـون الأمـور، بحـيث تكون القبـائل العشر ممثلة تمثيلاً قانونيًا فى كل قسم. وهكذا كانت لفظة dicastere تطلق فى نفس الوقت على المحكمة وعلى أعضـائها وكان لفظ dicastes يطلق عـادة على القضـاة، بينما كان لفظ helisate يطلق بنوع خـاص على القضـاة الذين يجتمعون فى الأجورا لتكوين "محكمة هليا المشرعين القديمة". وهكذا كان القضاة يعرفون إلى أية محكمة ينتمون وبأى حاكم يلتحقون خلال السنة كلها، ففلان ينتمى إلى الهليا تحت رئاسة المشرعين والآخر إلى المحكمة القريبة من الأسـوار مع الأركونت، وهؤلاء إلى محكمة البرابست مع الأحد عشرة وأولئك إلى مـحكمـة التسـعة أو إلى الإبيون وبذلك كانوا يعرفون مـقدمًا القضـايا التى ستعرض عليهم. كما أن المتقاضين لم يكونوا يجهلونهم. وإننا لنتصـور متاعب هذا النظام ولكن الذى كان يخفف من تلك المتاعب، ويفت فى عضد الرشوة كان كثرة عدد القضاة الذين يكوّنون المحكمة.

وإذا كان من الحق أن عددهم لم يكن ستمائة بسبب التغيب المنتظر، فإن عددهم كان بانتظام خمسمائة أو على الأصح خمسمائة وواحد تبعًا للقاعدة العامة التى كانت تنظم انقسام الأصوات بالتساوى، وفى القضـايا المهمة وبخاصة القضـايا السياسية

كانت تجتمع عدة أقسام لتكوين المحكمة، وقد استدعى الأمر اجتماع قسمين لنظر قضية عامة، بل إننا لنعلم أن بركليس حوكم أمام ألف وخمسمائة وواحد من القضاة. وفى عام ٤٠٤ قررت الجمعية محاكمة بعض المواطنين عن جريمة التآمر ضد سلامة الدولة أمام محكمة مكونة من ألفي عضو، بل إن أنوسيد ليتحدث عن قضية خاصة بعدم الشرعية نظرت أمام ستة آلاف قاض أى أمام الهليا بأقسامها المجتمعة.

وإننا لنتصور الإجراءات الخاصة التى كان يستلزمها عقد تلك المحاكم ولما لم تكن هناك أيام بطالة غير أيام الأعياد وأيام الجمعية فى الراجح أن تلك المحاكم كانت تعمل خلال ثلاثمائة يوم من كل عام. وفى الجلسات الإجبارية كان من المستحيل تقييد الحضور، لأن أحداً لم يكن يقيد نفسه ولإغراء القضاة لم يكن من المستطاع فى النظام الديمقراطى غير الأخذ بعكس الوسيلة المستخدمة فى المدن الأوليجاركية فبدلاً من الحكم بغرامة على الغائبين كان يصرف تعويض للحاضرين، وكانت مكافأة القضاة ضرورة مطلقة وإلا تخلت الديمقراطية عن سيادتها القضائية، وكانت تلك المكافأة تؤخذ بواسطة رجال الحسابات المكلفين بالتوزيع من مصاريف القضاء والغرامات وكانت محددة بأوبولين ثم بثلاثة ابتداء من عام ٤٢٥، وهى فضلاً عن ذلك لم تكن تساوى غير أجر نصف يوم من العمل لو قيس الأجر بتكاليف غذاء الشخص، ولم يكن فيها ما يغرى رجال الريف المقيمين بعيداً بأن يتركوا حقولهم ويقوموا برحلة طويلة ليفصلوا فى قضايا صغيرة لمواطنين مجهولين، بل وللفصل فى قضاياهم هم أنفسهم مما اقتضى إرسال قضاة متجولين. وهكذا أصبح القضاة بنوع خاص من سكان المدن ولكن الأغنياء الذين كان لديهم ما يشغلهم والذين لم يكن فى الأوبولين أو الثلاثة ما يغريهم كانوا يتجنبون الاشتراك في تلك المحاكم. وكانت أغلبية القضاة تتكون من الطبقتين المتوسطة والدنيا فى المدينة والميناء والضواحى.

وكان البعض يرى في المكافأة دخلاً لا بأس به إلى جوار دخلهم الضئيل بينما كان الآخرون يرون فى الاشتراك فى المحاكم تمضية لليوم بدون عمل على نحو مريح وفيلوكوليون يرى فيه وسيلة لإضافة حلوى إلى قائمة العشاء وهو يهتز نشوة مقدماً

كلما فكر فى الفطيرة المنفوخة التى ستقدمها له زوجته، وفى القبلات التى ستجود بها ابنته على أبيها العزيز، والعجائز بنوع خاص كان يسرهم أن يعودوا بشىء إلى المنزل وهم قضاة الهليا الذين يتذاكرون فى جوقة أريستوفان، - ريفهم فى سعادة ويحركون ذكرياتهم التى ترجع إلى خمسين عامًا، وباستطاعتهم أن يكونوا معاشًا متواضعًا بفضل عمل مشرف قليل المتاعب. وفضلاً عن ذلك فإن السبب المالى لم يكن السبب الوحيد الذى يدعوهم إلى الإقبال على هذه المهنة، فأية فرصة أكثر متعة بالنسبة لأولئك الثرثارين المدمنين من الاجتماعات اليومية التى تعودوها، وأى سرور أحب إلى غرورها المبتذل من مداعبات المتقاضين الماكرين وتملقات أشهر الخطباء.

ولما كان هؤلاء القضاة فى الواقع محكمين، فإنه لم يكن بد من أن تحضر القضايا بعناية ليوم المرافعة، ومن ثم كان لهذا التحضير أو التفسير أهمية كبيرة لأنه كان يتناول التحقيق كله قبل إدارة إجراءات المرافعة، وكان هذا التنسيق يعود فى الأغلبية الساحقة للقضايا إلى الأركونت بالنسبة للقضايا المتعلقة بالقانون الخاص وإلى البوليماركوس بالنسبة للقضايا الخاصة بالأجانب المستوطنين أو الممتازين وإلى المشرعين فى القضايا التى تمس المصلحة العامة، وكان الأحد عشر وهم حراس السجون يقدمون القضايا ذات الإجراءات المختصرة التى تستتبع الحبس الاحتياطى وعندما أصبحت أتينا ذات سيادة بحرية وتجارية كبيرة أحست بالحاجة إلى إيجاد قضاة ذوى اختصاص خاص للمنازعات التى تتطلب حلاً سريعًا.

والقضاة البحريون الذين ألغى نظامهم بعد عام ٣٩٧ وحل محلهم المشرعون كان يدخل فى اختصاصهم بنوع خاص قضايا أصحاب السفن ومتعهدى النقل وعمال الميناء، ثم أضيفت إليها ابتداءً من عام - قضايا إبعاد الأجانب الذين ينتحلون صفة المواطنين. وكان الأيساجوجيس وعددهم خمسة يقدمون المسائل التجارية التى يجب أن يفصل فيها خلال شهر، وهى تشمل أيضًا مطالب المدن الاتحادية الخاصة بمقدار الاشتراك.

وكانت الدعوى ترفع من المدعى نفسه ومعه شاهدان تكفى شهادتهما فى حالة المدعى عليه كى يفصل فى القضية غيابيًا، وكل شكوى كانت تودع مكتوبة بين يدى

المحاكم سواء أكانت الدعوى عامة أو خاصة، وإذا قبلها الحاكم تودع المصاريف فوراً وفي حالة الدعاوى الفردية الخاصة يودع الطرفان مصاريف ثلاث درخمات إذا كانت قيمة الدعوى تزيد على هذا المبلغ، ولكن من يخسر الدعوى يرد إلى من ربحها ما دفعه وأما فى الدعاوى العامة فالمتهم هو الذى يدفع الرسم وهو عبارة عن مبلغ ثابت ضئيل كما يدفع البريتانيا إذا كانت له مصلحة فى الغرامة المحتملة وفي دعاوى المطالبة بالميراث أو الأموال المنتزعة ملكيتها بغير حق يودع المدعى عشر القيمة، فى الحالة الأولى، وخمسها فى الحالة الثانية على أن تضم الأمانة إلى نفس المبلغ.

ويحدد الحاكم يومًا للتحقيق. وفى أثناء ذلك ينشر الطلب ويبدأ التحقيق بحلف يمين يتناول أقوال الطرفين ويحدد موقفهما وتضم صيغتة التحريرية، إلى الملف وإذا أقر المدعى عليه بأن الطلب مقبول من ناحية الشكل انتقلت القضية نهائيًا إلى الموضوع وإلا استطاع المدعى عليه أن يتقدم بدفعين، يقوم الأول على شهادة الشهود والثانى على حجج أخرى وبذلك يقلب الوضع ويصبح المدعى عليه مدعيًا، ولابد من أن يقضى فى الدعوى الفرعية كى تسقط الدعوى الأصلية، أو تستمر فى طريقها ووسائل الإثبات فى وقائع الدعوى هى القوانين والعقود وشهادة الرجال الأحرار وتصريحات الأرقاء التى تنتزع منهم بالتهديد، واليمين الذى يقسمه أطراف الخصومة، كما تضم إلى الملف المستندات الرسمية الأصلية أو صورها والموقّع عليها توقيعًا ثابتًا، ومحاضر كافة الأحداث مهما صغرت وبعد انتهاء التحقيق يحتفظ الحاكم بالملف مختومًا داخل صندوق حتى اليوم المحدد للمرافعة، إذا كان الأمر يتعلق بدعوى عامة. وأما إذا كان يتعلق بدعوى خاصة، فإنه يحوله إلى محكم لمحاولة الصلح فإذا فشلت تلك المحاولة وضع المحكم جميع المستندات فى صندوقين منفصلين أحدهما باسم المدعى والآخر باسم المدعى عليه ويضع عليهما خاتمه، ويضم إليهما حكم التحكيم مدونًا على لوحة ثم يسلم الجميع إلى قضاة قبيلة المدعى عليه المكلفين بتقديم القضية إلى المحكمة ويحظر على أطراف الخصومة أن يثيروا فى المرافعة أية وسيلة من وسائل الإثبات كنص قانون أو إنذار أو شهادة... إلخ غير ما آثاروه فى التحقيق.

والحاكم الذى أجرى التحقيق يطلب إلى المشرعين أن يحددوا يوم المرافعة وعدد القضاة الذين سيحكمون وفيما عدا القضايا التجارية التى كان يتعين نظرها فى نفس الشهر كان تاريخ جلسة المرافعة فى الغالب بعيداً، فالجدول كان مزدحمًا كما أن التأجيلات كانت تتابع بسبب الخصوم الذين كانوا يلجأون إلى كافة أنواع المناورات وإجراءات التحايل بفضل الأيمان التى كانت تعارضها عبثًا أيمان مضادة وهكذا كانت بعض القضايا تظل متداولة خلال سنوات، وفى النهاية إذا تغيب أحد الخصوم كان المدعى عليه إما أن يقضى عليه غيابيًا وإما أن يعفى من الطلبات الواردة فى الدعوى.

وأخيراً يأتى يوم المرافعة وكانت المحكمة محاطة بسياج يقطعه باب تمكن الرؤية خلاله. وكل مرة كانت الدعوى فيها تثير الشهوات؛ كان المتسكعون يتجمعون حول السياج. ومع ذلك ففى عام ٤١٥ عند محاكمة الخارجين على الطقوس الدينية أرادوا فرض نوع من السرية احتراماً للإلهات فمدوا حبلاً على بعد خمسين قدماً من السياج ووضعوا عليه حراسًا من الأرقاء العموميين كى يُنحُّوا الجماهير بعيداً، وفى الداخل كان يجلس القضاة على مقاعد من الخشب مغطاة بالحصير وفى القاع يجلس الرئيس على منصة من الحجر يشرف منها على الحاضرين وإلى جواره السكرتير أو الكاتب والمنادى وحملة القوس أى القواسون من السكيتيين المكلفين بالمحافظة على النظام وأمامه منصة المرافعات، وعلى اليمين واليسار منصتان أخريان مخصصتان للخصوم حيث يظلون ما داموا لا يتناولون الكلام وفى المسافة الواقعة بين المنصتين توجد منضدة تفرز عليها الأصوات بعد أخذها.

وتبتدئ الجلسة فى الصباح الباكر ويجب على القضاة أن يستيقظوا قبل الفجر إذا أرادوا أن لا تضيع عليهم المكافأة، وذلك لأنه فى الساعة المحددة يعطى الرئيس إشارة يقفل بعدها الباب فى وجه المتأخرين، ومن يحضرون فى الميعاد يتسلمون عند الدخول صكًا يستبدلونه عند أخذ الأصوات بصك آخر يقبضون عند الخروج مقابله وهو ثلاثة أوبولات.

وهم يبدءون فى المحكمة كما يبدءون فى الجمعية بتقديم ضحية وبالصلاة، وبعد ذلك مباشرة يأمر الرئيس المنادى بقراءة قائمة القضايا المعروضة، وذلك لأنهم ينظرون عدة قضايا خاصة فى الجلسة الواحدة بينما لا ينظرون غير دعوى عمومية واحدة فى الجلسة ثم يقرأ الكاتب عريضة الدعوى أو وثيقة الاتهام والتصريح الذى يعارضها به الدفاع.

وتعطى الكلمة للمدعى ثم للمدعى عليه على التوالى، وكل فرد يتحدث عن نفسه ما عدا غير القادرين من النساء أو القصر أو الأرقاء أو المعتقين أو الأجانب المستوطنين الذين يمثلهم وصيهم الشرعى أو سيدهم أو رئيس عملهم والمدعى عليه الذى لا يستطيع أن يتقدم بمرافعة عن نفسه يطلبها من رجل محترف أى من محرر مرافعات، ويحفظها عن ظهر قلب ولكن لا يجرؤ هو ولا المحرر على أن يعترف بذلك. ومع ذلك فالمتهم بل ومتولى الاتهام يستطيع كل منهما أن يطلب إلى المحكمة السماح له بأن يحل محله صديق أمهر منه فى الكلام وندر أن يرفض هذا التصريح بشرط أن لا يتناول هذا المحامى أو السنديك أجراً وفى هذه الحالة كان الخصم الأصلى يستطيع إما أن يكتفى بمقدمة من بضع كلمات ثم يترك الكلام لمساعده، وأما أن يحيط مرافعته بمقدمة قوية أو يتبعها بتفسير تكميلى، وهذا التعاون كان مطرد فى القضايا السياسية وكان أعضاء الهيئات الأوليجاركية يعتبرونه أحد التزاماتهم الأساسية.

وكان من القواعد المقررة فى القضايا الخاصة دون غيرها أن يسمح للمدعى بالتعقيب و للمدعى عليه بالرد مرة ثانية، ولكنه كان لابد من أن يصدر الحكم فى نفس اليوم ما لم تظهر إمارة من زيس كعاصفة أو زلزال يضطر الرئيس بسببها أن يرفع الجلسة، ولذلك كان لابد من الإسراع. وفيما عدا بعض القضايا ذات الطابع العاطفى كالقضايا الخاصة بالقصر والشيوخ إلخ كان زمن المرافعات محدداً فى دقة. وكانت الساعة المائية تقوم بهذا التحديد. وفى الدعاوى الخاصة كان الخصوم يمنحون وقتًا يتفاوت طولاً وقصراً حسب قيمة القضية. وفى القرن الرابع حيث أصبح النظام أكثر دقة منه فى القرن الخامس، كان كل خصم يمنح من عشرين إلى أربعين دقيقة للمرافعة

الأصلية ومن ثمان إلى اثنتى عشرة دقيقة للمرافعة الثانية، على ألا يدخل فى ذلك الوقت المخصص لقراءة القوانين والمراسيم وأوراق الملف الأخرى. وفى القضايا العامة التى تخضع فيها العقوبات للتقدير كان اليوم يقسم إلى ثلاثة أقسام ثلث للاتهام وثلث للمتهم وثلث للقضاة.

وحتى عام ٣٩٠ تقريبًا كان يجب أن تدلى شهادة الشهود شفويًا، ولكنه منذ ذلك التاريخ أصبحت تحرر بالكتابة مقدمًا ويقرؤها الكاتب وكان محظورًا على كل خصم وعلى شهوده أن يقاطعوا الخصم الآخر، وذلك ما لم يوافق على ذلك موافقة صريحة أو يوجه هو نفسه إليهم أسئلة وفى هذه الحالة تستمر الساعة المائية سائرة بالنسبة إليه ومثل هذه الحوادث كانت تعطى للمرافعات حياة غريبة، وفى أحيان أخرى كانت تولد انفعالاً عميقًا وتلهب الشهوات فى القضايا الجنائية والسياسية بل وأحيانًا فى بعض القضايا المدنية.

وعندما كان المدعى يحس أن الأمور تتطور فى غير صالحه كان يستطيع حتى آخر لحظة أن يسحب شكواه وفى الدعاوى الخاصة كان له أيضًا هذا الحق عند البدء فى إخراج الأصوات من الصندوق لحصرها، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسه أو بناء على اتفاق مع المدعى عليه على شروط صلح أو الالتجاء إلى تحكيم خاص، وعندئذ لم يكن يتعرض لعقوبة غير فقد الرسوم المودعة وفى القضايا العامة كان متولى الاتهام المنسحب يعاقب بغرامة قدرها ألف دراخمة وبالحرمان من حق التقدم بعد ذلك بشكوى من هذا النوع، ومع ذلك فإننا نعلم باتفاقات من هذا النوع عقدت بثمن من المال بموافقة الحكام.

وفى خلال المرافعات كان دور القضاة هو دور المحكمين الصامتين السلبيين، وبعد ذلك مباشرة كان المنادى يدعوهم إلى التصويت، وكانوا يصوتون دون مداولة وكانت سرية التصويت تضمن حريته. وفى القرن الخامس كان كل قاض يعطى محارة صغيرة أو حجرا كى يلقيه وفقًا لرأيه فى أحد الصندوقين اللذين يمر أمامهما وبعد عام ٣٩٠

تصوروا نظامًا أضمن سرية التصويت، فكل محكم كان يتسلم قطعتين من البرونز إحداهما غير مثقوبة للبراءة، والأخرى مثقوبة للإدانة، وهو يلقى القطعة التى يريد أن تحسب فى صندوق من البرونز والأخرى يلقى بها فى صندوق من الخشب، كإثبات على الأخرى وكان المنادى يعلن نتيجة التصويت والرئيس ينطق بالحكم الذى تحدده الأغلبية البسيطة.

وفى حالة البراءة كان الأمر ينتهى عند هذا الحد ولا يبقى إلا توقيع العقوبات على بعض متولى الاتهام أو المدعين وهى عقوبات آلية على القضايا الهوجاء، فمتولو الاتهام الذين لا يحصلون على خُمس الأصوات كان يقضى ضدهم كما يقضى على المنسحبين بغرامة وبنوع خاص من إهدار الكرامة، وفى عدد كبير من الدعاوى الخاصة مثل الدفوع التى تقدم ضد الدعاوى الأصلية ودعاوى التواطؤ والدعاوى المرفوعة ضد الأوصياء أو ضد المدينين كان المدعون الذين ترفض طلباتهم يلزمون بأن يدفعوا للمدعى عليهم تعويضًا محددًا بسدس قيمة الدعوى.

وفى حالة الإدانة كان هناك فرضان محتملان والواقع أن القانون الإغريقى كان يميز بين القضايا ذات التقدير والقضايا الخالية من التقدير أى أن العقاب كان أحيانًا متروكًا لتقدير القضاة وأحيانًا محددًا من قبل بواسطة قانون أو مرسوم بالإحالة إلى محكمة، بل وأحيانًا باتفاق سابق بين الطرفين. وبناء على ذلك كان الحكم بالإدانة فى النوع الثانى من القضايا يستتبع العقاب بدون أى إجراء آخر وفى بعض الأنواع من القضايا المحددة على سبيل الحصر كانت المحكمة تضيف عقوبة تبعية إلى العقوبة المنصوص عليها فى القانون بناء على طلب أحد أعضائها وبعد أخذ الرأى عليها فى عملية تصويت خاصة. أما فى قضايا النوع الأول، فكان لابد من إجراء جديد لتحديد مقدار العقاب الجنائى أو المالى، وكان كل من متولى الاتهام والمتهم يقترح جزاء على المحكمة وهذا هو التقدير والتقدير المضاد وكانت تمنح لهما فترة بسيطة من الزمن لتبرير اقتراحهما ثم يؤخذ الرأى فى عملية تصويت ثانية لا يستطيع القضاة أن يدلوا فيها برأى غير الموافقة على أحد الاقتراحين دون أن يكون لهم الحق فى اتخاذ سبيل

وسط، وبينما كان هذا التصويت يتم على نفس النحو الذى تم به التصويت الأول نراهم فى القرن الخامس يستخدمون لوحة مغطاة بالشمع يخطون فوقها خطًا طويلاً أو قصيراً حسبما يرونه من الحكم بالعقوبة الأشد أوالأخف، وهذا الإجراء الذى يرمى إلى الحد من السلطات التحكمية هو الذى يفسر الحكم على سقراط بالإعدام.

والتشريع الجنائى الذى تطبقه المحاكم كان يقوم عند الرأى العام وفى نظريات الفلاسفة على فكرة التأديب والتعويض أو الردع والدفاع عن الهيئة الاجتماعية، وكان مبدأ المسئولية يطبق على نحو مضطرد الدقة، وظل يطبق على هذا النحو كما كان يطبق فى العصور السحيقة على الحيوانات والجمادات التى تتسبب فى القتل وكان تعدد العقوبات منصوصاً عليه فى القانون عن الجرائم ذات الجزاء غير الخاضع للتقدير مثل جرائم الاعتداء على الدين والخيانة التى كانت تعاقب بالإعدام وبمصادرة الأموال معًا وأما فى الجرائم ذات الجزاء الخاضع للتقدير، فإن العقوبة الجنائية كانت تنفى العقوبة المالية وكان انعدام القصد وعدم المسئولية العضوية الطفولة والجنون والغضب والشهوة والإكراه تكون ظروفًا مخففة وكان العود والجرائم التى ترتكب فى احتفال عام أو مقدس تستتبع على العكس قسوة خاصة، وكانت الإجراءات والعقاب تختلف غالبًا تبعًا لما إذا كان الطرفان من المواطنين أو كان أحدهما أو كلاهما من الأجانب المتوطنين أو من الأرقاء.

والعقوبات الجنائية كانت الإعدام الذى يقضى به بنص القانون على القتل مع سبق الإصرار والاعتداء على الدين والخيانة كما يمكن أن يقضى به على عدة أنواع من الجرائم المشابهة فى القضايا ذات الجزاء التقديرى - والنفى الذى يحل غالبًا محل الإعدام - وإهدار الكرامة الذى كان عبارة عن وضع الفرد خارج الهيئة الاجتماعية ثم خفت وطأته فأصبح نوعًا من التجريد من الحقوق المدنية والاسترقاق الجنائى والسجن الخاصين فى الغالب بغير المواطنين والقاصرين على حالات استثنائية، والجلد الذى كان يوقع على الأرقاء فقط والعقوبات المخلة بالشرف هى الحرمان من القبر – وهى عقوبة يمكن أن توقع بحكم يصدر بعد الوفاة وحرمان النساء الزانيات من التزين

بالحلى ومن دخول المعابد واللعنة التى تصب على بعض المحكوم علهم غيابيًا والتسجيل على نُصب مزرٍ بالشرف كقائمة سوداء، والعقوبات المالية هي المصادرة التامة أو الجزئية للأموال والغرامات والتعويضات.

ويعلن الحكم إلى صاحب الشأن بورقة مكتوبة لتنفيذه، وفى القضايا العامة يسلم الحكم إلى الحكام المختصين مثل الأحد عشر، ورؤساء السجانين والجلاد وإلى الموظفين المكلفين ببيع الأموال المصادرة. وإذا كان الحكم خاصًا بمسألة سياسية أودع فى المحفوظات وفى القضايا الخاصة يسلم الحكم إلى الطرف المنتصر ولا تتدخل الدولة فى التنفيذ إلا فى حدود ما لها من مصلحة تريد المحافظة عليها، والغرامات يحصلها صراف. وإذا كان هناك جُعل يتعين دفعه للإلهة أثينا، فإن جبايته يقوم بها أمناء خزينة الإلهة. وكانت هناك قاعدة عامة فى جميع بلاد الإغريق تقضى بأن يحل الحاكم المقصر محل المدين بغرامة لم تدفع.

ومن حيث المبدأ يعتبر الحكم كتعبير عن إرادة الشعب أمرًا نافذًا مسيطرًا كاملاً. ومع ذلك، فالتحلل منه لم يكن مستحيلاً فى المسائل الجنائية، فما أبرمه الشعب يستطيع أن ينقضه الشعب على شرط أن تحترم قوة الشيء المحكوم به. وكانت هناك عدة وسائل الموجة إلى هذه النتيجة، بعضها قانونى والبعض الآخر سياسى، فالمحكوم عليه غيابيًا يستطيع أن يعارض فى الحكم خلال شهرين بشرط أن يثبت بالدليل المعزز باليمين أن غيابه كان له ما يبرره من عيب فى الإجراءات، ودعاوى شهادة الزور وأعمال التدليس ودعاوى التقدير كانت تعطى المحاكم فرصة تعويض الضرر الناشئ عن حكم مالى أو تقدم للمحكوم عليه بعقوبة جنائية الواقعة الجديدة التى يستند إليها فى طلب إلغاء الحكم ومن ناحية أخرى كانت الجمعية تحتفظ فى المسائل القضائية كما تحتفظ بكافة المسائل الأخرى بسلطتها العليا، فلها حق العفو، ولكن أحدًا لم يكن يستطيع أن يلجأ إلى طلب العفو إلا إذا حصل مقدمًا على ما يسمى بالأديا adxeia وهو عبارة عن صك بالتعويض لا يصدر إلا بموافقة ستة آلاف صوت وهذا الإجراء الرسمى يسبق

دائمًا كل مرسوم بإعادة الاعتبار، وهو وحده الذى يعطى العفو الجماعى قيمته القانونية وهذا العفو الجماعى لا يمنح قط إلا فى المناسبات الغير عادية كإجراء يتطلبه الأمن العام، وهو وحده الذى يحمى من تهمة عدم الشرعية إجراءات العفو الفردى واسترجاع شخص منفى، وإلغاء إهدار الكرامة وإسقاط دين عام. وهكذا استطاع الشعب الآتينى أن يجد وسيلة للمحافظة على السيادة الجزئية لقضاته الذين ينتدبهم مع الاحتفاظ بالسيادة المطلقة الكاملة التى لم يكن من الممكن أن يتمتع بها غير مجموع المواطنين.

(٣)

خصائص القضاء والقانون

لقد كانت النظم القانونية التى وضعناها هدفًا لكثير من النقد عند القدماء والمحدثين، فما الرأى فى هذا النقد؟

إن ما لفت أنظار المعاصرين لا يزال يلفت نظرنا، عندما نقرأ مرافعات الخطباء هو الميل المسرف إلى التحايل فى الخصومة والالتجاء إلى التلاعب بالإجراءات على نحو منفرد. ولقد تساءل أحد خصوم الديمقراطية عما إذا كانت هناك قضايا عامة وخاصة فى جميع بلاد الإغريق الأخرى قدر ما كان فى آتينا وحدها؟ ومما لا شك فيه أن الأفراد كانوا يذهبون إلى القضاء بسهولة مؤسفة، وأن تقديم الحسابات والطقوس الدينية كانت أوكارًا للقضايا، وأن عدم وجود نيابة عامة كان سببًا فى انتشار طائفة محترفى تقديم البلاغات، وقد كان المؤلف الكوميدى على حق عندما تخيل اسم "ديكايو بوليس" أى مدينة القضايا.

وإنه وإن لم يكن هناك سبيل لإنكار هذه الواقعة، إلا أنه يتعين مع ذلك تفسيرها، فهذه الحماسة لخوض المعركة ترجع إلى غريزة الكفاح المتأصلة عند الإغريق وعلى العموم عند شعوب البحر الأبيض المتوسط. ولو أننا أرجعناها إلى أصولها وإلى الماضى الذى لا يزال قريبًا لرأينا فيها دليلاً على تقدم كبير فى العلاقات الاجتماعية،

فقديمًا كان الخصوم يبحث بعضهم عن بعض وسلاحه فى يده، وفي خلال القرن السادس كله كنا نرى نزعة الأخذ بالثأر تغطي أرض "أتيكا" بالدماء، فالإسراف فى الخصومات القضائية قد حل محل الإسراف ف في إستعمال العنف، وهو يدل على أن المواطنين قد كبحوا جماح شهواتهم كى يخضعوها للقانون، ووباء مقدمي البلاغات يأتى من أن الآتينيين كانوا لا يزالون قريبين من العهد الذى لم يكن فيه قضاء الدولة إجباريًا وهو شر كان له أيضًا ما يقابله، فإذا لم يكن هناك نيابة عامة فإن القضاء قد ظل مستقلاً عن الحكومة، وحق المواطنين فى تقديم الدعاوى الخاصة أو العامة إنما هو أحد الحقوق الناتجة عن الحرية.

ولكن لنترك المتقاضين كى نلتفت نحو القضاة. وهنا أيضًا لا نجد فى الغالب إلا ما يثير اللوم، فهم ينتقدون المكافأة، فهؤلاء المحكمون الذين يفدون إلى المحكمة بمجرد اعتمادهم كى يستوثقوا من استبدال صك الحضور فى المساء بأبولين أو ثلاثة والذين يتلهفون إلى ميعاد شرب اللبن من القدر يعرضون على النفوس التى تستشعر شيئًا من الحساسية مشهداً منفراً. ونظام توزيع أجور على مئات بل ألاف من المواطنين ألم يكن فيه ما يصرفهم عن العمل المنتج؟ ثم ألم يثقل فى نفس الوقت الميزانية إلى غير حد؟!

وأخيراً أية حكمة تدعو إلى جمع جمهور كبير فى مقاعد القضاء بالمحاكم لقد كان هذا تسليمًا بالاختصاص الشامل لغير المختصين، وتنكيلاً بالعدالة بواسطة الجهل بالقانون. ولم يكن من الشاق على المترافعين الماهرين، وعلى محررى المرافعات الخبثاء أن يجادلوا خارج موضوع الدعوى وأن يستشهدوا بنصوص جانبية وأن يتقدموا بتفاسير خادعة مضللة، وكان هناك ما هو أسوأ من كل ذلك، فالالتجاء إلى مبادئ الأخلاق وإلى العواطف الإنسانية كان يمكن المترافعين من التأثير لا فى القضاة الشعبين من نواحى ضعفهم، وإثارة الشهوات، حتى كنا نرى المتهمين يصطحبون إلى جوارهم فوق المنصة أقاربهم وزوجاتهم وأطفالهم مبللين بالدموع كى يثيروا شفقة القضاة وكان الجميع يتظاهرون بالوطنية أو بالإخلاص للديمقراطية كما كانوا ينقبون فى حياة الخصم كى يصبوا على رأسه أقسى أنواع السباب والاتهامات القاسية، وما تكاد قضية تمس السياسة حتى نرى دار المحكمة تتحول إلى جمعية عامة ولم يكن

القضاة يتحرزون من الخضوع للروح الحزبية، فالتحزب كان يتنكر فى ثياب العدالة كما أن القانون لم يكن يستطيع إلا أن يلزم الصمت عندما كان الإحساس بالمسئولية المهنية يحل محله الكبرياء المستمد من السيادة غير المسئولة. كما أنه لم يكن يفصح عن شىء فى عدد كبير من القضايا التى كان يترك فيها للقضاة سلطات تحكمية فى موضوع العقاب. وكان نظام الدعاوى التقديرية يسمح للمحكمة بأن تسوى بين الجرائم البالغة الاختلاف، ولم يكن هناك استئناف. وهكذا نفهم كيف أن آتينا قد ارتكبت بإدانتها سقراط أكبر خطر قضائى.

وهذا النقد الذى لا ننكر قوته يمكن مع ذلك أن تقابله بأنواع من الردود، وهنا أيضًا يجب ـ كى يسلم حكمنا على نظم القرن الخامس ـ أن نلقى عليها ضوء الماضى، وألا نقبل أقوال خصوم هذا النظام كقضايا مسلم بها.

فمكافأة القضاة لها أصول بعيدة نجدها فى المدينة الهوميرية، فالشيوخ كانوا يحملون الخصوم على إيداع قطع من الذهب ثمنًا للتحكيم المطلوب، ولم يكن "آكلوا الهدايا" المسيطرون فى "بيوسيا" يقومون بمهمة القضاء فيما بعد بالمجان. فلماذا لا تسير الديمقراطية على نفس الخطة، بينما أصبحت التضحية بيوم عبئًا أشد ثقلاً بالنسبة لصغار الناس. أو فضلاً عن ذلك فإن المكافأة كانت بالغة الضآلة. وفى العصر الذى وضع فيه هذا النظام فى آتينا وكانت المكافأة أبولين نراها فى هاليكرناس نصف "أكتوس"، أى سبعة أضعاف قيمتها فى آتينا. وفى الحق إن هذه المكافأة لم يكن فيها ما يدعو المواطنين إلى الكسل حتى ولو كانت ثلاثة أبولات، فهى لم تكن تعدو تمكينهم من أن يضيفوا حلوى إلى قائمة العشاء، وإذا كانوا عجائز مكنتهم من أن لا يعتبروا فى أسرهم أفمامًا لا فائدة منها، وأما الخزانة العامة فلم يكن لها شأن بهذا الموضوع إذ أن المكافأة كانت تدفع من الصندوق الخاص بإيرادات القضاء، فالقضاة كانوا يعيشون من القضاء. وبالجملة فإن مكافأة القضاة لاتستحق اللوم الذى سيوجه يومًا بظاهر من الوجاهة إلى مكافأة أعضاء "الإكليزيا".

ولو أن عدد القضاة كان أقل كثرة لكانت مكافأتهم أقل استحقاقًا للنقد، ولكننا عندما نرجع إلى العصر الذى أنشئت فيه "الهليا" نستطيع أن نتبين أنه لم يكن من الممكن إنقاص عدد القضاة عما كان عليه. ولقد قصد صولون إلى أن يقيم الشعب كله ضد الأحكام التهكمية التى يصدرها الحكام، عندما أعطاه حق إصلاحها بالاستئناف. ولذلك وجب أن يكون الشعب الشرعى مكونًا فى الهليا كما هو مكون فى الجمعية العامة من ستة آلاف مواطن. وكل ما كان يمكن ويجب عمله هو أن تقسم "الهليا" عندما تحكم ابتدائيا أو استئنافيًا إلى عدد من الهيئات القضائية يكفى كى تنهض بمهمتها. ولقد طبقوا عليها كما طبقوا على غيرها من النظم قاعدة التقسيم العشرى. وهذه الهيئات الضخمة من المحكمين كانت لها مضارها بل وأخطارها، وهذا ما لا يقبل الشك فلم يكن لديها الفقه القانونى، وكثيراً ما كانت تنساق وراء أسباب غريبة عن العدالة البحتة.

ومع ذلك، فلا ينبغى أن نبالغ فى النقد ولا أن نخرج به عن حده، ولقد كانت إدانة سقراط نتيجة محزنة لذلك النظام الذى كان يلزم القضاة بأن يختاروا بين العقوبة التى يقترحها متولى الاتهام والعقوبة التى يقترحها المتهم، وبذلك يمنعهم من أن يتدخلوا فى تحديد العقوبة وتقدير حد وسط. ولقد وجد متولو الاتهام المشقة كبيرة فى الحصول على حكم بالإدانة بالرغم من أن المتهم رفض أن يتقدم بأى استعطاف يمس كرامته، ولقد كان سقراط يستطيع فى سهولة أن ينجو بحياته بأن يعارض تقرير ميلوتوس الذى طلب الحكم بالإعدام بتقرير مضاد كان من المرجح أن ينتهى بعقوبة معتدلة، ولكنه لم يرد وهو فى سن الشيخوخة أن يتنكر لماضيه ولرسالته، فأعلن فى غير تحدٍ وبعزة ساخرة أن رجلاً مثله يستحق أن يتناول غذاءه فى "البريتينيه" خلال ما تبقى من عمره، أى أن المدان طلب أكبر مكافأة يمكن الطموح إليها، وتحت إلحاح أصدقائه وافق على مضض أن يقترح دفع غرامة قدرها ثلاثون مينًا، ولكن القضاة لم يستطيعوا الرجوع عن رأيهم الأول بسبب عقوبة تكاد تكون صورية. لقد أراد سقراط أن يموت؛ فمات.

ولا يجوز أن نسيء استخدام هذا المثل، ولا الأمثلة التى تقدمها القضايا السياسية فى القرن الخامس كى نقول إن الشعب المتولى القضاء فى المحاكم كانت

لديه دائمًا نزوات استبدادية. وعلى أية حال فهناك نقد لا يمكن توجيهه إليه وهو الرشوة، فعدد القضاة كان أكبر من أن يُشترى. ولدينا على هذه الحقيقة شواهد ثمينة، فأحد الأوليجاركيين الآتينيين يحجم عن إنقاص عدد القضاة فى المحاكم لأنه يرى إنه "أن من السهل التلاعب عند عدد قليل من القضاة والحصول بواسطة الرشوة على أحكام كثيرة أقل عدلاً". وأول آتينى حصل على البراءة بالرشوة - فيما يقول أرسطو - كان "أنيتوس" فى عام ٤٠٩، وكان هذا الشخص أحد من قاموا باتهام سقراط فيما بعد، وبالجمع بين ما له وما عليه نجد أن المذهب الديمقراطى لم يؤد إلى التنكر للعدالة على نحو أكثر إثارة للنفس مما أدت أو تؤدى إليه المذاهب السياسية والاقتصادية فى أى نظام. ولدينا فى هذا الصدد اعتراف نفس الرجل الأوليجاركى، فهو يعلن أسفه من أنه لا أمل فى تأسيس الثورة على سخط المواطنين المحكوم عليهم بإهدار الكرامة، وذلك لأن مثل هذه الأحكام كان من النادر فى آتينا أن تكون غير عادلة، وهذا تمجيد رائع صادر من عدو للنظام الذى يمقته.

والذى يبقى رغم كل شيء - من الشهرة التى ذاعت عن القضاء الأتينى - هو سرعة تغير ثبات القانون الذى يطبقه. ولقد كانت آتينا - عند الرأى الدارج - موطن الفنون والآداب والفلسفة، ولكنها لم توهَب قط الملكة الفقهية. ولكن هل من الممكن أنها لم تضع على قوانينها وعلى قضائها كما وضعت على كل شيء طابعها العقلى وحسها العملي؟ وقد جرت العادة عند الحكم على الفقه الآتينى بمقارنة القانون الأتيكى على نحو إرادى أو غير إرادى بالقانون الرومانى، وهم فى الواقع يأخذون على قانون فى معمعة فترة الانتقال أنه لم يكن قانونًا تام التطور، ومن النقد ما يعتبر مدحًا، فعدم وجود وحدة، وعدم وجود روح التقنين المنظم، وما يتبع ذلك من عدم ثبات المبادئ والقواعد - كل هذا لم يكن ليحدث لو أن آتينا ظلت وفية فى تعصب لعاداتها وقوانينها القديمة، ولم تأخذ باستمرار فى التمييز بين ما يجب الإبقاء عليه قائمًا، وبين ما يجب تجديده وإنه لمن دواعى مجدها أن ظلت فى القرن الخامس الموقد الملتهب الذى تخرج منه الأفكار ليتناولها كل يوم الشعراء والفلاسفة بالطَّرق والتشكيل، ففى المسرح وفى مدارس السفسطائيين كانت تناقش مسائل قانونية كبيرة، وفى الأورستيا يدعو

"أيسكيلوس" الشعب المهتز بالانفعال، إلى التفكير فى المسئولية الجنائية وفى اختصاصات "الأيروباجوس"، ولأول مرة فى العالم يبحث "بروتاجوراس" عن الأسس العقلية لحق العقاب، وفى دفعة واحدة يكتشفها كلها كى يعارض أو يؤيد قيمتها وأنتيفون يؤلف سلسلة من المرافعات التى لا تعتبر تمرينات على الخطابة القضائية بقدر ما تعتبر نماذج للمحاجة الفقهية الجديرة حقًا برجل يعتبره "توسيديد" مفكرًا عميقًا وهؤلاء هم الأسلاف العظام لفقهاء القانون، وهم فوق ذلك لم يريدوا أن يكونوا نظريين فحسب، ولقد كان لبروتاجوراس بنوع خاص أثر كبير، فعندما تأسست فى "توريو" مستعمرة من كافة الأجناس الإغريقية عهد إليه بأن يعمدل من أجلها قوانين "زاليكوس" وكان صديقًا حميمًا لبركليس، ونحن نعلم أن رجل الدولة والفيلسوف قد قضيا يومًا كاملاً فى مناقشات فقهية لمسألة خاصة بالمسئولية الجنائية.

ونظام القضايا التقديرية قد كان له على الأقل ميزة تمرين قضاة غير محترفين على كافة الدقائق القضائية، فكان يدعوهم إلى عقد مقارنات وأقيسة مستمرة، وبذلك مكنهم مثلاً من أن يدخلوا عدة أنواع من الجنايات والجنح تحت طائلة القانون القديم الخاص بالاعتداء على الدين وبالخيانة، وبذلك أصبح من الممكن الحكم فيها بالإعدام ولكنه على العكس من ذلك مكنهم من تخفيف الأحكام والعقوبات التقليدية تبعًا للأفكار الجديدة والأخلاق الأكثر رفقًا، وقد كان الشعب المزود بسلطة مطلقة وسيادة قضائية تامة لا يقبل أى قيد لا على قسوته ولا على تسامحه، ولكنه كثيرًا ما كان يضع سلطته المطلقة فى خدمة شعوره الإنسانى أكثر مما يضعها فى خدمة فورات غضبه القصيرة المفاجئة، وكان يتخلص قبل كل شىء من الصيغ الشكلية والقواعد المتحجرة كى ينتصر للحقوق الفردية ويبحث عن العدالة.

وقانون آتينا الجنائى كله يسيطر عليه الحرص على تمتع المواطنين بالحق المطلق الكامل فى التصرف فى أشخاصهم، وهذا هو ما يعطى ذلك القانون طابعه الخاص وليس هناك نقد وجه إلى القضاة الآتينيين أكثر من النقد الموجه إلى إسرافهم فى أحكام الإدانة المالية، وهم يلمحون أحيانًا إلى أن المنفعة هى التى كانت تدفعهم إلى

هذا الإسراف إذ كانوا يريدون ملء صندوق المكافآت، والواقع أن تاريخ آتينا قد مرت به فترات خطيرة كان لابد فيها من أن يريشوا السهام من كل خشب، كي يغطوا حاجات الخزينة. وحتى فى الأوقات العادية كانت المصادرات والغرامات من الكثرة بحيث تثير الريب فى سهولة. ولكنه من الواجب أن ننظر إلى الأشياء كما كانت، فالعقوبات المالية كانت تحل محل العقوبات المقيدة للحرية التى تسخو بها المحاكم الحديثة والتى كان الكثير منها يبدو للآتينيين غير ممكن التحمل والحكم بالمصادرة لم يعد يجمع بينه وبين الحكم بالإعدام منذ أواخر القرن الخامس، وبذلك أصبح بمثابة فدية وأنقذ كثيراً من الأرواح. وأما الغرامات فإن كثرة الحكم بها ترجع إلى أن كرامة المواطنين لم تكن تتفق منذ عهد "صولون" مع العقوبات المقيدة للحرية، والسجن والحبس الاحتياطى كانا يليقان بالأجانب المستوطنين، والجلد بالأرقاء، ولكنها لم تكن عقوبات يمكن تطبيقها على الآتينيين حتى ليقول "ديموستين" "أنه لا يجوز المساس بشخص الرجل الحر إلا عند الضرورة القصوى. ولو أننا أردنا أن نعرف الفرق بين الاسترقاق والحرية لوجدناه أوضح ما يكون فى أن الرقيق يسأل فى جسمه عن عصر كافة خطاياه، بينما الرجل الحر يظل مهما انحطت درجته فى البؤس سيداً لشخصه".

ولكن هناك شعوراً آخر يحرك القضاء الأتينى ويحمله على النهوض بإصلاحات كبيرة، وهو الشعور الإنسانى. والإغريق بوجه عام قوم ودعاء إذا قيسوا بجيرانهم من البرابرة، وهم لا يتفننون فى العقوبات كما يفعل الآسيويون، وعندهم عنف الغضب ولكن دون وحشية المخمورين كأهل "تراقيا" والآتينيون يعتزون أكثر من جميع الإغريق الآخرين بأنهم يستشعرون فى جميع الظروف نحو المحن ذلك العطف الذى يكون فى نظرهم ميزة النفوس المهذبة المثقفة إلى ذلك الحب الإنسانى الواسع الذى كانوا أول من سموه بـ "حب البشر". وليكن "البيوسيون" قساة حقودين، فواجب الآتينيين نحو أنفسهم يقتضيهم أن يكونوا عادلين رحماء، وهم يريدون إذا ذكر قانون يحمى الضعفاء - حتى فى أقاصى عالم البرابرة - أن تمجد رقة أخلاقهم، وهذه الرحمة تمتد حتى إلى المجرمين، بل وإلى المحكوم عليهم بالإعدام، فعندما لا يكونون أشراراً وضيعين لا يسلمون إلى الجلاد بل يسمح لهم بأن يفلتوا منه بالانتحار وأن يطلبوا إلى حارس السجن كأس السم الذى

يضمن لهم نهاية سريعة خالية من الألم، ومن باب أولى كان للبراءة تأثيرها في قلب القضاة.

وفي كل لحظة أثناء تطبيق القانون كانوا يلتفتون إلى إصلاحه، وليس من شك في أن قوانين آتينا كانت بوجه عام معتدلة ومتسامحة وجميلة بإنسانيتها، وكانت في ذلك مصلحة لجمهرة الناس وخاصة لصغارهم. ولكن القوانين لم تكن تتناول كل شيء، كما أن منها ما لم يلغ قط أو يصلَح، بل ظل يلقى على أسره بعض المجرمين مسئوليات مخيفة، وكيف السبيل إلى التجديد في قوانين قدسها الزمن والاسم الذي تحمله؟ والتجديد أمر ضروري كما أن العقل يقضي بأن لا تظل القوانين ثابتة لا تتحول لقد أدى الأثينيون في بساطة واجبهم كقضاة بقلوبهم كبشر، فهم دائمًا على استعداد لأن يعفوا، ومتولو الاتهام يحاولون دائمًا أن يحذروهم من الإفراط في الإحساس، ويكفي أن تأتي امرأة وأطفال مهددون بمصير مظلم ويقفوا إلى جوار المتهم ثم يأخذون في الثغاء كي تتأثر المحكمة على الفور حتى ليقول الرجل الطيب "هكلوكليون": "ماذا نعمل"؟ إننا لنحس بقسوة غضبنا تهدأ درجة". وهذا صحيح فهم جميعًا مثله، وإنهم ليفضلون أن يبرئوا مذنبًا عن أن يدينوا معه أبرياء. وبهذه الطريقة ظل القضاء يعدل القانون كما ظل يُعدل نفسه بواسطة "محبة البشر".

وفي خلال القرن الخامس نلاحظ الإلغاء التدريجي لكل ما بقي من مسئولية الأسرة وفي سنة ٤٧٩ اعتُبر أحد أعضاء المجلس خائنًا فرُجم هو وزوجته وأولاده. وحوالي سنة ٤٦٥ ـ ٤٦٠ أملت آتينا على الإرتريين قانونًا يقضي بأن يعاقب الخائن بالإعدام هو وأولاده ما لم يبرهن الأولاد على الإخلاص نحو الشعب، أي ما لم يحصلوا على صكوك غفران لا تُرفض إلا في حالة الإجرام الشخصية. وفي عام ٤١١ عندما حكم بالإعدام على "أركيبتوليموس" و"أنتيفون" الأوليجاركيين لم يذكر الحكم أولادهما. ووفقًا لقانون النفي كان جميع أقارب "بيزوستراتس" مهددين منذ عام ٥٠٤ بالنفي. وفي عام ٤٧١ ظل أبناء "تيموستيكل" المنفي يقيمون في هدوء بآتينا ما طابت لهم الإقامة. وفي مرسوم لعام ٤٤٤ ـ ٤٤٣ كان إهدار الكرامة أي الحرمان من الحقوق المدنية لا

يزال وراثيًا، وفى عام ٤١٠ نرى خصمًا يقول للمحكمة. "إننا لنراكم أيها القضاة تأخذكم الشفقة من العار الذى يتهدد الأبناء كما يتهدد الآباء المتهمين، وترون الآباء أبرياء من أخطائهم رفقًا بالأبناء". ولقد سمح ظرف حاسم للشعب بأن ينتصر هنا أيضًا لمبدأ المسئولية الفردية والعفو الشامل الذى وضع حدا للحرب الأهلية فى عام شمل أبناء الثلاثين مستبدًا، وعندما حاول أعداؤهم الشخصيون الخروج على قانون هذا العفو رفض الشعب أن يجاريهم. ولكن يبقى فى الحق تعدد استخدام المصادرة التى تعتبر بحكم الضرورة عقوبة جماعية شأنها فى ذلك شأن غيرها من العقوبات المالية، ولكننا قد رأينا فيما سبق الحكمة التى دعت الأتينيين إلى الإكثار من هذا النوع من الجزاءات.

لقد كانوا يمسون الأموال كى يتجنبوا المساس بالأشخاص، وقد كانوا فضلاً عن ذلك يحسون فى قوة بالآثار الظالمة التى تنجم عن بعض المصادرات، وكانوا يبذلون كل جهد لتخفيف تلك الآثار، فكانوا يتركون دائمًا بعض الموارد لمن تمسهم المصادرات عن طريق غير مباشر.

وبينما كان القضاء الأتينى يحقق خيرات الحرية والإخاء للمواطنين، نراه يطبق إلى حد ما مبدأ المساواة حتى على أولئك الذين يلوحون محرومين منه بحكم الطبيعة وهم الأرقاء. فمن الناحية المنطقية كانت فكرة المدينة تجعل من الرقيق ملكًا للمواطنين، أى آلة بغير اسم ولا أسرة وبغير ملكية ولا حقوق. وبنتيجة منطقية أخرى نرى فكرة الديمقراطية التى ترعى دائمًا الضعفاء تدفع الشعب إلى أن يتبين أن ذلك الشىء المسمى رقيقًا له وجه بشرى وأن تلك الآلة لها روح لأن الرقيق نفسه يجب أنت يعامل وفقًا للمحبة البشرية، ولقد أوضح السفسطائى أنتيفون سلسلة القضايا المنطقية التى وصلت بالنفوس الحرة إلى تلك النتيجة الثورية وفى أحد أوراق البردى ما يمكننا من تتبع مراحل تفكيره، فهو يضع كمبدأ أن أبناء الأسر الطيبة ليسوا أحق بالاحترام من غيرهم "إننا جميعًا وفى كل شىء متحدون فى المولد"، ولكن شيئًا عندئذ لا يحدد الإغريقى والبربرى "إننا نستنشق جميعًا الهواء من الفم والخاشيم و....." وهنا تلفت ورقة البردى، ولكننا نجد البقية فى تلك الأبيات الشعرية النابضة التى تنطق بها إحدى شخصيات

الكوميديا "إننى يا سيدى، وإن أكن رقيقًا إلا أننى مع ذلك إنسان مثلك، وقد صنعنا من نفس اللحم، وليس هناك رقيق بالطبيعة وإنما القدر هو الذى يسترق الأجسام".

ولقد عملت الضرورات الاقتصادية فى نفس الاتجاه فعمل الرقيق أخذ يتخذ صورًا أكثر رفقًا، فبعض الأسياد الذين لم يكن لديهم عمل لا يترك الأجسام التى يمتلكونها بغير إنتاج، كانوا يؤجرونها إلى أصحاب الأعمال الذين يبحثون عن عمال. وسرعان ما وجدت طائفة تشترى اليد العاملة لمجرد استثمارها، وقبض أجرها من يوم إلى يوم أو من شهر إلى شهر. ولكن العلاقة بين الأرقاء المؤجرين وملاكهم لم تلبث أن أخذت فى التراخى، وعندئذ رأوا من الأبسط أن يتركوا الأرقاء ذوى المهن الفنية يزاولون تلك المهن كما يريدون بشرط أن يدفعوا إلى السيد الذى أصبح من ذوى الريع الجعل الذى يهمه. وهكذا تكونت طائفة من الأرقاء الذين يستقلون فى مساكنهم والذين لا يميزهم عن العمال الأحرار شىء غير الجعل الذى يلزمون باستقطاعه من أجرهم اليومى لسيدهم وهو أوبول أو أوبولان يوميًا.

وأخيرًا كانت الدولة هى الأخرى تلجأ إلى عمل الرقيق وبخاصة فى تشييد وصيانة المبانى والمكاتب والطرق، مما أدى إلى ظهور طائفة جديدة من الأرقاء المميزين حقًا، فلم يكن لهم فقط الحق فى المسكن الخاص دون أن يدفعوا عنه جُعلاً، بل إنهم بفضل إلمامهم بالقراءة ومعرفتهم للمحفوظات وخبرتهم الإدارية كانوا يقومون بإرشاد الحكام الذين يعينون بالقرعة ويتغيرون كل عام، وكانوا يبسطون على هؤلاء السادة الظاهرين سلطة خفية، وبذلك يصلون إلى القيام بدور مهم.

ومن هنا لا يدهشنا أن نرى الآتينيين يتركون للأرقاء حرية، كان من الممكن أن يحسدهم من أجلها المواطنون الفقراء فى كثير من المدن الأوليجاركية. ومن الواضح أن مصلحة السادة كانت تقتضى منح الأرقاء حرية الكلام التى يرون فيها وسيلة لإصلاحهم، كما أن مصلحة المدينة كانت تقتضى عدم إثارة مشاعرهم فى النواحى التى كانوا يكوّنون فيها تجمعات ذات خطر. ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك، فالآتينيون كان يدفعهم حقًا شعور ديمقراطى، والأوليجاركيون كان يثير حفيظتهم ما يلوح لهم القمة فى الإباحية، وأى امتهان أكبر من أن لا يستطيع الأسياد ضرب الأرقاء أو تنحيتهم عن الطريق العام، لا لشىء غير ذلك السبب المحزن، وهو أنهم يرتدون نفس

الملابس التى يرتديها الأسياد، وبذلك لا يمكن تمييزهم. وهذه هى "فوضى الأرقاء" التى يرى فيها أرسطو خاصية مميزة للديمقراطية، وقد جعل الشعب الآتينى من هذا المأخذ موضع فخار.

فهو لا يسلم بأن يزاول أحد غير السيد حق التأديب الجسمانى على الرقيق، وهو لا يسلم للسيد بأن يصل حقه إلى حد الحياة والموت. ومن يقع فريسة لضرب تحكمى مستمر يستطيع أن يجد ملجأ حاميًا فى بعض المعابد، وأن يطلب أن يباع إلى سيد آخر. وقتل الرقيق لا يبيح فقط المطالبة بتعويضات، بل يستطيع سيده أو حاميه أن يحصل من "البلاديون" على حكم بنفى القاتل. والرقيق محمى فى شرفه بنفس الدعوى العامة التى تحمى المواطن وهذه قاعدة أكثر إثارة للإعجاب من القاعدة السابقة وذلك بسبب المبررات التى يتفق "إيسين" مع "ريموستين" فى إيرادها عنها "إن كل هذه العناية لا يبذلها المشرع من أجل الأرقاء، ولكنه يرى أن أى فرد يرتكب فى الديمقراطية مثل هذا الاعتداء لا يعتبر صالحًا للحياة المشتركة فى المدينة، وهو يرى من واجبه أن لا يدخل فى اعتباره صفة الشخص المعتدى عليه، بل الجرم نفسه وذلك لأن المدينة هى - فى اعتقاده - المعتدى عليها"، ولكن أحدث الأفكار وأجرأها فى القانون الآتينى قد كانت إعطاء الأرقاء ضمانات ضد الحكام وضد ممثلى المدينة نفسها.

وفى جميع بلاد الإغريق كانت لوائح "البوليس" تقضى بتوقيع غرامة على الرجل الحد وجلد للرقيق، ولكن بينما كانت مرائى الجلد متروكة فى جميع البلاد الأخرى لتقدير الحاكم أو الجلاد، فإنهم فى آتينا قد وضعوا حداً أعلى للعقوبة الجسمية والعقوبة المالية خمسين درخمًا وخمسين جلدة. وهذه الجزئية الصغيرة فى التشريع تعتبر مساسًا كبيرًا بالمبادئ، فالقانون لم يضع - فى حدود الممكن على قدم المساواة ذلك الذى كان من الممكن أن يعاقب فى بدنه، وذلك الذى لم يكن من الممكن أن يعاقب إلا فى ما له فحسب، بل نراه يعترف. لكائن مجرد من أهليته القانونية بحق يواجه به ذلك القانون نفسه ونحن هنا أمام مثل واضح لتلك المتناقضات الخيرة الجميلة الناتجة عن دخول الأفكار الديمقراطية على التشريع القديم وكان الآتينيون يستمدون منها كبرياءهم النبيل إذ يرون فيها إمارة على تفوقهم الأخلاقى على غيرهم من الإغريق.

وعندما كانت المدن الإغريقية تعمل كي تقيم سلطتها على أنقاض نظام الأسرة وأن تحل الالتجاء الإجبارى إلى القضاء محل الأخذ بالثأر الفردى وأن تجعل مسئولية الجرائم الخاصة فردية كانت كلها تسير معًا بخطى متساوية تقريبًا فى طريق القانون، ولكنه عندما حاول "صولون" أن يعطى مبدأ الحرية الشخصية قيمة مطلقة، وأن ينظم دعاوى عامة لحماية الضعفاء، وعندما قوى كلستينيس وبركليس سلطة القضاء الشعبى نرى آتينا ـ وقد دفعتها حماسة الإيمان الديمقراطى ـ تنطلق فى الطريق الذى ساقتها إليه تقاليدها مجلية على كافة المدن الأخرى. وفى أواخر القرن الخامس نراها تعترف وحدها للفرد بحرية التصرف فى أمواله عن طريق الوصية، وقد ألغت وحدها امتياز الدولة فى مسألة المسؤلية الجماعية، وهى وحدها تدفع الشعور بمحبة البشر إلى حد تحطيم الأساس العقلى لنظام الرق الذى كان يلوح أن المدينة لا تستطيع الحياة بدونه.

الفصل السابع

اتساع المدينة فى القرن الخامس

(١)

الأجانب والمواطنون

إن الفكرة القديمة التى كانت ترى أن الأجنبى يظل عدوًا ما لم يُعترف بأنه ضيف، قد تركت آثارًا كثيرة فى بلاد الإغريق أثناء عصورها الكلاسيكية. فحق المدينة فى أن تقوم بغزوات، وأن تغتصب الأشخاص والأموال فى أراضى مدينة أخرى، قد ظل قائمًا لا يعوقه غير إبرام اتفاق ثنائى رسمى يحظره. وكانت شعوب الشمال الغربى الغليظة تستخدم هذا الحق دون أى تورع. وفى كل مكان آخر كانوا يلجأون إليه إذا لم يوجد لهم طلب يعتبرونه مشروعًا، وبخاصة عندما يعتقدون أنفسهم فى حل من الانتقام العادل ومن أخذ رهائن. وفى داخل كل مدينة لم يكن للأجانب غير حقوق محدودة حتى ولو كان وضعهم غير محدد بالقانون وحده بل بمعاهدة، وحتى إذا كانوا يقيمون فى المدينة إقامة مستمرة كأجانب مستوطنين، وتلك كانت دائمًا المبادئ، ولكنهم خففوا من شدتها فى القانون الدولى، وفى القانون العام دون أن يمسوا سيادة الدولة.

لقد كانت العادات التى تحتل مكانها بين القوانين غير المكتوبة، وهى القوانين المشتركة بين جميع الإغريق، والتى كانت موضوعة تبعًا لذلك تحت حماية الآلهة، كانت تلك العادات تنظم أصول الحرب، فالمنادون الذين يعطيهم الصولجان حصانة منيعة يلعبون فيها دورًا مهمًا. والحرب لا تعتبر عادلة إلا إذا أعلنوها هم، كما أنهم هم الذين يستطيعون أن يقفوا بين المتحاربين كممثلين للشعب، وأن يعطوا صفة التقديس للمفاوضين الذين يرسلون إلى العدو، وبعد المعركة يجمع المنتصرون الأسلاب فى كومة ويعلقون بها أسلحة المنهزمين، وهذه الكومة تقوم حول عمود أو غصن بسيط من شجرة ولا يجوز أن يكون من الحجر أو من البرونز لما كانوا يعتقدونه من أن ذلك يخلد

الضغينة. وفى هذا تطبيق جميل للحكمة اليونانية التى تقول "عامل عدوك كما لو كان سيصبح صديقك". والمنهزمون يعترفون عادة بهزيمتهم بأن يطلبوا هدنة لدفن موتاهم ولا يستطيع المنتصرون أن يرفضوا هذا الطلب، إلا إذا كان مقدمًا من جيش لا يحترم الدين، وإذا لم يتقدم هذا الطلب لسبب قهرى كان عليهم - أى على المنتصرين - أن يدفنوا قتلى الأعداء. وعندما تستسلم المدينة يحدد مصيرها تبعًا لشروط الاستسلام ولكن القاعدة تقضى فى الحرب بأن تحفظ حياة المتضرعين، وعندما تؤخذ مدينة عنوة يصبح كل ما فيها من أشخاص وأموال تحت رحمة المنتصرين، فالرجال يمرون على حد السيف، والنساء والأطفال يسقطون فى الاسترقاق، وأما عن الأسرى فإنهم يبدءون أولاً بعملية تبادل، وما يفيض عن التبادل تفتديه فى الغالب المدنية، أو يفتديه الأفراد وإلا بيعوا كرقيق، وأما عن تقسيم الغنائم فقد كانوا يتبعون تقليداً يرجع تاريخه إلى العصور الهوميرية، وإن كان استقطاع الجُعل المخصص للآلهة قد أخذ اعتبارُه إجبارياً يزداد تأكيداً شيئًا فشيئًا.

ومن البديهى أن قواعد الرحمة والاعتدال كثيراً ما كانت تنتهك، وبخاصة إزاء شعب يغدر بحلفائه؛ فيتخلى عنهم فى الحرب أو ينضم إلى العدو. ومع ذلك فإننا نلاحظ من جهة أخرى أن القواد اللاتينيين أو الإسبرطيين، كانوا يرفضون– وحرب البليبونيزيا فى عنفوانها– أن يستخدموا حقهم إلى النهاية بأن يُنزلوا الإغريق منزلة الرقيق– والدين أيضًا لم يخل من تأثير على أصول الحرب فهم يسلمون بحصانة المعابد بشرط ألا تستخدم لغرض حربى وهدنة الإله التى يعلنها حملة القرابين تحمى الحجيج الذين ينزحون إلى الأعياد الإغريقية من كل اعتداء حتى فى البلد الذى يحتله جيش محارب وعلاوة على ذلك كان الدوريون فى البليبونيزيا متفقين على ألا يقوبون حربًا خلال الشهر المقدس المخصص لأعياد كارنيا، بل كانوا يمتنعون عن القيام بأى زحف ضد أى مدينة فى الفترة التى تقع بين إعلانها عن عيدها واحتفالها بذلك العيد. وهذا تحرج كان يستغله البعض أحيانًا، فيبعثوا بتقويمهم على نحو يمكنهم من طلب إرجاء القتال الذى يخشون نتائجه.

وما دامت الحرب كانت تلوح الحالة الطبيعية للعلاقات بين المدن، فإن معاهدات السلام لم تكن غير وقف للقتال، ومعاهدات التحالف نفسها لم تكن تمثل ضمانات أكيدة. وقد اعتبر تقدمًا أن تحدد للمعاهدات مدة وإن كان من الممكن أن لا تزيد تلك المدة عن خمس سنوات، ومع ذلك فقد كانت في الغالب ثلاثين عامًا أو خمسين وأحيانًا مائة عام وكان من الأحلام الجميلة أن يفكروا في سلم دائم.

ومع ذلك فقد حاولوا تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وكانت المنازعات بين المدن تعرض أحيانا على التحكيم فمنذ حوالي آخر القرن السابع أو أوائل القرن السادس طلب الآتينيون والميتيلينيون إلى بريانذروس حاكم كورنثه المستبد تسوية الخلاف الذي نشب بينهم حول سيجيًا وعهد الكورنثيون والكورسيريون إلى تيموستوكل بالفصل في ادعاءاتهم الخاصة بليكادا، وكانت المدن المتنازعة تختار في الغالب للتحكيم مدينة ثالثة لا شخصية شهيرة، وفي بعض الأحيان كانت تختار كهنة دلف فعندما تنازعت آتينا مع ميجارا على ملكية سلامين؛ عهدتا إلى إسبرطة بمهمة الفصل بينهما فقضى خمسة إسبرطيين لمصلحة أثينا. وبوجه عام كانت معاهدات السلام والهدنة التي أبرمت في النصف الثاني من القرن الخامس بين اللاسيديمونيين والآتينيين تنص على أنه في حالة الاختلاف يجب عليهم وعلى حلفائهم أن يلتجئوا إلى الطرق القانونية وفي معاهدة سنة التزم اللاسيديمونيون والارجيون بأن يطرحوا كل خلاف مهما كانت طبيعته على دولة ثالثة للفصل فيه، ولكنه لسوء الحظ لما كان المحكم لا يمتلك أية وسيلة للتنفيذ الجبري، فإن الطرف المنهزم لم يكن يقبل دائما تنفيذ الحكم، فطيبة التي قبلت تحكيم الكورنثيين في فض نزاعها مع آتينا حول بلاتيا، نراها ترفض الحكم الذي لم يأت لصالحها كما نرى الإيليين يرفضون حكمًا اقترحه لبريون كمحكم في مسألة ديون ومثل هذه الوقائع هي التي تفسر في الراجح سبب اختفاء التحكيم الدولي في القرن الرابع وعدم عودته إلى الظهور إلا في العصر الهلينستيكي.

ومع ذلك، فيجب على الأقل أن نعترف بالأثر الفعال الذي كانت تحدثه على نحو أكثر بقاءً الاتفاقات المتواضعة التي كانت تهدف إلى وضع حد للمضايقات المتنوعة التي

كان يتعرض لها التجار، عندما كانوا يجازفون بالسفر إلى مدينة أجنبية دون ضمان، وقد كان يحدث حتى القرن الخامس أن تضطر مدينة إلى عقد معاهدة مع مدينة مجاورة كي تحمي رعاياها ضد أعمال العنف وتضمن لهم عند الضرورة حق الالتجاء إلى الحكام وإلى المحاكم، وهذا هو ما يسمى بمعاهدة الإقامة.

ولقد وصلت إلينا وثيقة من هذا النوع نطالع فيها أن مدينتين من لوكريدا الغربية وهما شاليون وأويانتيا قد وضعتا حداً حوالى عام ٤٥٠ لنظام عتيق خاص بتبادل الانتقامات، وبدلاً من أن يتم الاتفاق مباشرة بين المدنيتين المختصتين كان من الممكن أن يحدث بواسطة مدينة " ثالثة" تعمل كأم مشتركة وتلك هي الحالة التي قامت فيها أرجوس بالتوفيق بين كنوسوس وتيليسوس، بل لقد استدعى الأمر في أوائل القرن تدخل ساتراب لإرغام مدن أيونيا كي تضمن بعضها للبعض خبرات أمن متبادل. ولا نظن أن هناك في تاريخ الإغريق واقعة أكثر دلالة من هذه على تعلق الإغريق باستقلالهم الذاتي وعن الفكرة التي كانت لديهم عن ذلك الاستقلال حتى أثناء خضوعهم لسيادة أجنبية.

وبفضل هذه المعاهدات البدائية الخاصة بالإقامة، تعلمت المدن الإغريقة كيف تعقد معاهدات حقيقية تتعلق بالقانون الدولي الخاص، وهي المسماة "سمبولا"، وكانت الصعوبة الكبيرة تأتى من أن حق الاحتكام إلى المحاكم كان من حيث المبدأ امتيازاً خاصًا بالمواطنين. وقد وجدوا أنفسهم، في مواجهة هذه الصعوبة منذ أن أخذت تتكون في المدن التجارية جاليات قوية من الأجانب المستوطنين، ولقد حلوا عندئذ هذه المشكلة بإخضاع الأجانب المستوطنين لقضاء حاكم خاص كان يسمى "كوزم" في كريت و"بوليماركوس" في أثينا، ولكنهم إذا كانوا لم يريدوا أن يخضعوا الأجانب المستوطنين على قدم المساواة مع المتقاضين من المواطنين، فإنهم لم يريدوا أيضًا التسوية بين الأجانب المستوطنين بنية الإقامة في بلدهم وبين الأجانب العابرين أى جميع أولئك الذين لم يكونوا يتوقفون في بلادهم إلا للفترة اللازمة لتسوية صفقة أو لشحن أو تفريغ حمولة، وأحست المدن التجارية بأن مصلحتها المشتركة تقتضى هذا النقص.

جاءت تلك الاتفاقات التى كانت تهدف قبل كل شيء إلى تنظيم إجراءات التقاضى الخاصة بأنواع محددة من القضايا، هى:

١ـ المنازعات التجارية التى تنشأ بين رعايا الطرفين المتعاقدين أو بين أحد الطرفين ومواطنى الطرف الآخر.

٢ـ الجنح التى يشتبك فيها كمدع ومدعى عليه رعايا مدينة مع رعايا مدينة أخرى.

وعلى ذلك فهذه الاتفاقات التى لدينا منها أمثلة طيبة عن القرن الخامس، كانت تعالج مسائل خاصة يمكن أن توصف بأنها مهنية، ولذلك نرى الإكليزيا الآتينية - بالرغم من تداولها فى كافة المسائل الخارجية - تكتفى بالموافقة الشكلية عليها ثم تحيلها للفحص العميق أمام محكمة من قضاة الهيليا تنعقد تحت رئاسة المشرعين، وكانت تلك الاتفاقات تنص بوجه عام على جعل الاختصاص لمحكمة المدينة التى ينتمى إليها المدعى عليه. وهكذا كان الآتينيون كثيراً ما يضطرون فى القرن الخامس إلى التقاضى فى مدن لا تنظر إليهم نظرة طيبة، فقرروا بواسطة مراسيم بسيطة أن يكون الاختصاص فى المنازعات التجارية التى تنشب بين الآتينيين ورعايا الإمبراطورية من اختصاص المحاكم الآتينية تحت رئاسة البوليماركوس إذا نتجت تلك المنازعات عن عقود أبرمت فى آتينا، وفيما عدا هذا الاستثناء الذى تفسره الظروف السياسية وتفوق التجارة والقانون التجارى الآتينيين يمكن القول بأن القواعد المألوفة فى هذه الاتفاقات وفى الإجراءات القضائية التى تنظمها تنم عن روح سمحة ودولية بمعنى الكلمة.

وبدلا من الاستناد إلى المعاهدات المطبقة على جميع المواطنين على جميع المواطنين فى مدينتين كان الأجانب يستطيعون تحسين وضعهم بإجراءات فردية من جانب واحد والواقع أن كل مدينة كانت تمنح فى سخاء القليل أو الكثير من الامتيازات الكبيرة أو الصغيرة إلى التجار المتجولين، وكانت هناك مراسم كما كانت هناك معاهدات إقامة تمنحها الحصانة التى كانت تمنح للشخص بتطبيقها على أمواله وحق تملك العقارات من أراض وبيوت، والإعفاء من الضرائب النقدية والعينية المفروضة على الأجانب خاصة أو الحق فى دفع الضرائب النقدية والعينية على قدم المساواة مع

المواطنين. وكل هذه الحقوق لم تكن تمنح إلا كمكافأة على خدمات أديت، ولكن أكبر شرف كان يمكن أن يناله الأجنبى هو "الباروكسينيا" أى ضيافة الأجنبى، وخلال قرون كانت تلك الضيافة وظيفة. فرجال كل مدينة- أفراداً عاديين كانوا أو سفراء- كانوا فى حاجة عندما يمرون بمدينة أخرى إلى أن يجدوا شخصاً يقدم لهم العون والمساعدة. ولهذا المضيف العام الشبيه بالقنصل كانت المدينة تعترف بالجميل بمنح لقب باروكسية الذى كانت تزيده فخاراً عندما يكون شخصية كبيرة بأن تضيف إليه لقب جواد. ولما كان هذا اللقب وراثياً كما أنه منح فيما بعد لكثير من المواطنين فى المدينة الواحدة، ولما كان من يحمله كثيراً ما يذهب للإقامة في وطنه الثانى، فإن الباروكسينيا لم تعد غير لقب فخرى وإن لم يمنعها ذلك من القيام بدورها فى العلاقات الدولية، كما أنها ظلت تحقق لبعض الأجانب الممتازين أسمى مكانة يستطيع أن يحصل عليها الرجال فى مدينة إغريقية عندما لا يكونون مواطنين فيها، وكان الباروكسية يستطيعون أن يصبحوا مواطنين فى سهولة لا تتوفر لغيرهم.

فما هو إذن الحد الدقيق الذى يفصل بين الأجانب من كافة الطبقات مستوطنين وغير مستوطنين، وبين المواطنين؟ وكيف تمنح حقوق المواطن لمن لا يتمتعون بها بحكم الميلاد؟

إننا نلاحظ فى الغالب متناقضات ظاهرية فى مسلك الإغريق، وبخاصة الآتينيين فيما يختص بتملك واستخدام الحقوق المدنية. ففى العصر الهوميرى بالرغم من أن العداوة الفطرية نحو الأجنبى كانت آثارها لاتزال باقية، فإن الملك والرؤساء لم يكن لديهم أى سبب يدعوهم إلى معارضة الترابط بين المواطنين والأجانب، وذلك لأنهم كانوا يدأبون فى البحث لأنفسهم عن التصاهر مع البيوتات النبيلة الفنية مهما يكن أصلها، ولم يكونوا يرون أى مبرر لحرمان أفراد الشعب العاديين المحرومين من الحقوق السياسية من أن يتزوجوا كما يريدون. ولقد احتفظت الأسر الكبيرة بهذا التقليد لزمن طويل حتى فى المدن الديمقراطية نفسها وهكذا نرى أشهر المواطنين فى آتينا يولدون من أمهات أجنبيات. فالمشرع كليستينيس ابن ميجاكليس الألكيمونى كان يحمل اسم جده عن أمه طاغية "سكيون"، وكان لبيزستراتوس ولدان من تيموناسا الأرجية الأصل

وسيمون المولود من إحدى أميرات تراقيا قد تزوج بلا شك من زوجة أركدية، وكانت زوجة توسيديد من "هيجيسيبيل" وكانت تحمل نفس الاسم وتنتمى إلى نفس القبيلة التى تنتمى إليها أم سيمون، وكانت أم تيموستوكل من تراقيا أو أرجوس أو أكارنايا.

وعلى أية حال، فقد كانت أجنبية، وبالرغم من هذا الاتجاه نحو الزواج المختلط، فإن الأوليجاركيات كانت من حيث المبدأ شحيحة فى منح حقوق المواطنين، وذلك لأنها لما كانت حريصة على أن تنقص من قيمة هذه الحقوق فإنها لم تكن تميل إلى التوسع فى منحها، وبعد سقوط أسرة بيزستراتوس نرى إيزاجوراس رئيس الحزب الأوليجاركى يحذف من قائمة المواطنين جميع أولئك الذين كان الطغاة قد أدرجوا أسماءهم فيها بغير وجه حق، وإسبرطة التى كانت تبعد الأجانب فى سهولة لم تكن تمنح شهادات بالتجنس. وهيرودوت لم يعرف غير مثلين اثنين لهذا التجنس فى إسبرطة، وفى القرن الرابع نرى إيجينا وميجارا ولاسيديمونيا بل ومدينة صغيرة مثل أوريوس تتشدد فى هذه المسألة تشدداً جامحًا. وعلى العكس من ذلك كان التقليد فى المدن الديمقراطية يجرى فى مصلحة الأجانب على الأقل قبل منتصف القرن الخامس، وقد رأينا صولون يجتذب إلى أتيكا رجال المهن، بمنحهم حق المواطنة. وقد أظهر بيزستراتوس نفس التسامح وأدرج كليستينيس فى القائمة التى طهرها خصومه عدداً كبيراً من الأجانب المستوطنين بل ومن الأرقاء.

وقد ظلت الأمور تجرى على هذا النحو إلى أن حقق الرخاء التجارى فى بيريه وقوة الإمبراطورية البحرية مزايا كبيرة لصفة المواطن، وعندئذ رأى الشعب أن من مصلحته تحديد عدد الشركاء، فرأينا بيركليس نفسه يستصدر قانونًا يقضى بأن لا يعتبر مواطنًا الابنُ الذى يولد لأب أو أم آتينية، فأصبح حق المواطن امتيازًا لا يمنح إلا فى صعوبة. وقد أحيط بإجراءات شكلية معقدة. ومع ذلك فإنهم لم يكتفوا بكل هذه الاحتياطات فكانت الإكليزية تأمر فى المناسبات الكبيرة بمراجعة عامة للقوائم المدنية فى النجوع، وهذا ما حدث فى عام ٤٤٥ ـ ٤٤٤ كى يمنعوا الدخلاء من الاشتراك فى توزيع غير عادى للقمح.

إذن، فالشعب لم يكن قط يجنح – فى القرن الخامس – إلى إساءة استعمال الحق الذى احتفظ لنفسه به، فى أن يمنح الأجانب حق المواطنين، فكان يمنحه إما إلى أفراد، وإما إلى طوائف ولكنه كان يمنحه دائمًا عن بينة. حتى لقد اضطر بركليس أن يطلبه لابنه الذى كان هو نفسه قد حرمه بقانون من هذا الحق، وهو ابن أسبازيا الميليزية. ولقد حصل عليه فى سنة ٤٠٩ ترازيبولوس الكاليدونى مكافأة له على عمله المجيد بقتل فرينيكوس روح النحس المحركة للأربعمائة. وفى سنة ٤٠٦ رفع إلى مرتبة المواطنين جميع الأجانب الذين تطوعوا كمجدفين فى الأسطول الذى انتصر عند جزر الأرجينيز وفى عام ٤٠١ – ٤٠٠ كل الذين خفّوا إلى فيليه كى ينضموا إلى محررى الديمقراطية.

وأهم من كل ذلك ما كان من الممكن أن يؤول إليه منح الحقوق المدنية لجميع أعضاء جالية أجنبية، أو على الأقل لأعضاء تلك الجالية الذين يطلبون تلك الحقوق، ولكن هذه الحالة لم تعرض إلا فى ظروف استثنائية. ففى منتصف القرن الرابع نرى الدلفيين اعترافا بالجميل للهدايا الفاخرة التى أرسلها إليهم كريزوس ـ يقررون منح حق المواطن لجميع الليديين الذين يطلبونه فى المستقبل، ولكن هذا القرار كان عرضا فخريا لم يكن من المتوقع أن تكون له نتائج، ولكن الأمر يختلف فى القرن الخامس عندما نرى الآتينين تدفعهم المصلحة السياسية إلى تقرير استثناءات من قانون ٤٥١ ـ ٤٥٠ لمصلحة بعض المدن، فنراهم يمنحون لأهل جزيرة إيبيا لا حق المواطن كله بل جزءًا أساسيًا من هذا الحق وهو الإيبجاميا أى التزاوج، وبذلك يعترفون بشرعية الزواج بين الآتينيين ونساء إيبيا أو بين الآتينيات ورجال إيبيا، ويمنحون بالتبعية حق المواطن للأبناء الذين ينتجون عن هذا التزاوج.

وفى أثناء حرب البوبلونيزيا ذهبت آتينا إلى أبعد من ذلك ففتحت أذرعها لاستقبال سكان المدن التى قاست من أجلها. وفى سنة ٤٤٧ نرى البلاتينيين الذين ألجأوا إلى آتينا بعد تحطيم مدينتهم يمنحون حق "المواطن". وبعد أن فحصت السلطة القضائية حالاتهم الفردية، وزِّعوا بين النجوع والقبائل ووضِعوا على قدم المساواة مع الآتينيين فيما عدا حق الوصول إلى منصب الأركونت وإلى مناصب الكهنوت. وفى سنة ٤٠٥ بعد هزيمة إيجوس بوتاموس أرادت آتينا أن تكافئ ساموس على وفائها، فوضع أهلها فى مستوى الآتينيين مع احتفاظهم بدستورهم وقضائهم واستقلالهم الذاتى. وبذلك

استهلوا سياسية كان من الممكن أن تغير الاتحاد الآتينى تغييراً تامًا، بل وأن تغير مجرى التاريخ، لو أنها لم تمِل فى آخر لحظة نتيجة لحالة تدعو إلى اليأس، بل اتخذت من قبل وطبقت على نحو واسع.

ولكننا قد أسهبنا الإسهاب الكافى عن الوسائل التى استخدمها الإغريق فى القرن الخامس كى يخففوا فى القانون الدولى والقانون العام والخامس من حدة التعصب القديم ضد الأجنبى، مع عدم المساس بالاستقلال الذاتى للمدن، ولننظر الآن كيف استطاعوا أن يجمعوا المدن التى كانت ذات سيادة فيما مضى فى عصب أو اتحادات دائمة دون المساس بتلك المدن.

(٢)

العُصب الكبيرة (سيماكيا)

لقد تكونت فى القرن الخامس عصبتان كبيريان تعتبران محاولتين جريئتين لوضع حد لعزلة المدن. ولما كانت على رأسهما لاسيديمونيا وأثينا، فقد كان من الممكن أن تبدأ عملاً جميلاً فى التوحيد لو أن المنافسة التى أثارت إحداهما على الأخرى لم تؤد إلى خلود التجزئة.

أ - العصبة اللاسيديمونية

إن العصبة اللاسيديمونية التى لعبت دوراً كبيراً خلال قرنين لم تحظ قط بالرغم من ذلك بتنظيم قوى حقًا، ولقد أنشأتها إسبرطة حوالى منتصف القرن الرابع بعد الاستيلاء على مسينيا، وبعد هزيمة أرجوس، فاحتفظت دائمًا بطابعها الحربى الأصيل وبالروح الأوليجاركية التى ترجع إلى نشأتها. وبعد أن امتدت إلى كورنثه بعد سقوط عشيرة كيبسيليس وإلى ميجارا بعد سقوط تياجينيس، وربما إلى آتينا خلال برهة من الزمن بعد سقوط عشيرة بيزيستراتس، وكانت إسبرطة تستمد منها قوة ضخمة ولكن

دون أن تجرؤ على المساس باستقلال المدن الذاتى، بل ولا على وضع فرق جيوشها تحت إمرة الضباط الإسبرطيين. وعندما وقع الغزو الميدى رأت العصبة الأنظار تتجه إليها من كافة المدن التى أخذت تعد نفسها للمقاومة، وهكذا تحولت من تلقاء نفسها إلى عصبة لجميع الإغريق الذين عهدوا بالقيادة العليا إلى الإسبرطيين فى البر والبحر، ولكن هذه العصبة الجديدة التى لاح أنها توحد أكبر جزء من بلاد الإغريق.

كانت أقل صلاحية من القديمة لتحقيق المركزية، فالوفود التى اجتمعت فى البرزخ لم تستطع أن تتفق إلا على الفرق التى ستقدم، وعلى البعثات التى سترسل إلى المستعمرات، والأيمان التى ستتبادل، واللعنات التى ستطلق ضد المدن الخائنة للقضية الوطنية، ثم اختفت ولم يعد هناك غير تذكر اشتراك الإغريق فى العمل وغير مجالس حرب يتداول فيها القواد تحت رياسة القائد الإسبرطى العام، وبعد النصر استطاع الأثينيون دون الخروج على أن التزام ودون التحلل من أى عهد ودون الانفصال عن العصبة أن يؤسسوا عصبة منافسة، ولم تأسف إسبرطة عندما انطوت خلف البرزخ، وأرادت على الأقل أن تحكِم قبضتها على البليبونيزيين، والراجح أنه قد تم حوالى منتصف القرن الخامس ذلك الإصلاح الذى سوف تظهر نتائجه بعد ذلك بنحو عشرين عاماً.

وكان اسم العصبة الرسمى هو "اللاسيديمونيون وحلفاؤهم"، أو "اللاسيديمونيوس والمتحدون معهم"، وهو يدل على نظام ثنائى، وعلى تبعية المدن غير المسماة للمدينة المسيطرة، كما يدل على وجود الاتحاديين الذين لا يرتبطون مع إسبرطة فحسب بعقد ذى طرفين، بل يرتبطون أيضاً فيما بينهم بروابط متبادلة. وإذا كان هذا النظام لا يفيد تحالفاً بسيطاً فإنه لا يفيد أيضاً قيام دولة اتحادية، وإنما يفيد قيام عصبة من المدن المتفقة على ضرورة القيام على نحو مستمر بعمل مشترك نحو المدن الأخرى مع الاعتراف لأقوى مدينة من بينها بالتفوق أو السيطرة، فليس هناك حق للمواطن خاص بالاتحاد كله، والعصبة لا تصدر أوامر للمواطنين؛ وإنما تصدرها فقط فى حالات محصورة محددة إلى السلطات فى المدن المشتركة. وهذه المدن مضمون لها الاستقلال الذاتى. وهى تحتفظ بدستورها وقوانينها وإدارتها وقضائها. وهى فوق كل ذلك تقيم بينها من العلاقات ما يلائمها وهى فى الغالب علاقات عدائية.

وعبثًا حاولت إسبرطة تغليب مبدأ التحكيم لتسوية منازعتهم وقد يحدث أن يلجأ إلى السلاح. حتى لنرى العصبة تضطر إلى أن تحظر على كل مدينة اتحادية الدخول فى حرب ضد مدينة أخرى أثناء القيام بحملة اتحادية. وفضلاً عن ذلك فبالرغم من أن إسبرطة لم تكن تستطيع قانونًا أن تتدخل فى السياسة المحلية، فإننا نراها تعمل باستمرار فى الاتجاه الأوليجاركى، إما بالمثل الذى تضربه وإما بضغط أدبى بل وأحيانا بالقوة السافرة ولكن هدف العصبية الأصلى هو الدفاع المشترك حتى ليمكن القول بأن المجلس وهو أداتها الرئيسية لم يكن ينعقد قط إلا للاتفاق على إعلان حرب أو هدنة أو اقتراحات سلم، ومن ثم فلم يكن له وجود دائم، وعندما تقضى الظروف كانت إسبرطة تدعو المدن كى ترسل إليها ممثلين التداول فى المسائل المشتركة.

والطريقة التى أعلنتها فى الحرب على الأتينيين فى عام ٤٣٢ توضح الحقوق التى كانت لكل من اللاسيديمونيين والحلفاء، فالكورنثيون هم الذين ابتدأوا فأرسلوا ممثليهم إلى إسبرطة كى يتهموا الآثينيين بالخروج على المعاهدات، ولكن هذا الإجراء لم يكن كافيا لتحريك المجلس، وإنما أخذ الكورنثيون يعرضون أسبابه شكواهم أمام جمعية الإسبرطيين ورد عليهم سفراء آتينا وكان لابد من أن ينسحب الأجانب كى يتحول هذا الاجتماع غير العادى إلى جمعية عادية، وتداول الإسبرطيون فيما بينهم ثم قرروا الحرب، ولكن هذا القرار لم يكن نافذًا إلا بالنسبة اللاسيديمونيين وبقى الحصول على موافقة الحلفاء الذين تستدعى إسبرطة ممثليهم المزودين طبعا بتفويض محدد، ويجتمع هؤلاء الممثلون تحت رياسة الإيغور، وكل مدينة مهما تكن أهميتها لا تمتلك غير صوت واحد. والمدن الصغيرة تميل إلى التصويت فى الاتجاه الذى تتخذه الدولة المسيطرة وهكذا أعلنت الحرب أغلبية كبيرة، وفى هذه المرة كان القرار قد اتخذ وأخذ المجلس على الفور يعد الأهبة للتجنيد.

وهكذا لا تستطيع قرارات الحلفاء أن تتغلب على قرارات اللاسيديمونيين، ولكن القرارات العامة لها قوة القانون، وهى ملزمة لجميع المدن. وكان هناك قسم قديم يلزمهم باحترام قرارات الأغلبية ما لم يقم عائق من الآلهة أو من الأبطال، وبمجرد أن يتخذ المجلس قراره ينتهى دوره وينحل دون أن يترك وراءه لجنة تنفيذية.

واللاسيديمونيون وحدهم هم المنوط بهم تنفيذ القرارات المتخذة، بل إنهم مفوضون- في حالة الاستعجال كي يدافعوا عن مدينة ضد اعتداء مفاجئ؛ أو يؤدبوا مدينة انشقت على العصبة- أن يخوضوا الحرب وأن يستدعوا الفرق التي يرونها ضرورية دون استشارة سابقة للمجلس، ولكنه من الواجب أن تكون حالة القوة القاهرة ثابتة وذلك لأن روح الاستقلال الذاتي كانت بالغة الحساسية. والالتزام بإرسال جنود استجابة لأمر رئيس أجنبي يشبه شبهًا قويًا أقسى أنواع التبعية إذلالاً.

وفي الأوقات العادية يرسل اللاسيديمونيون رسلاً يعلنون لكل مدينة عدد الجند الذين يجب عليها أن تقدمهم، وموعد البدء في الحرب. وأما بالنسبة إليهم هم فكل شيء تعده الآبلا ومعها الإيفور. وفي أثناء الحرب الميدية كانت الفرق موضوعة تحت قيادة رؤساء معينين من المدن، وفي أثناء حرب البليبونيزيا كان على رأسها منذ يوم استدعائها ضباط من هيئة أركان حرب إسبرطة يسمون "قواد الأجانب" xenago ولما كان مبدأ الاستقلال الذاتي يتعارض مع تقرير فريضة اتحادية، فإن كل مدينة كانت تتولى الإنفاق على جنودها، ولا تدفع عند الحاجة غير مساهمات اختيارية.

والخلاصة أن المنظمة التي كانت تقودها إسبرطة تستحق أن يسميها المؤرخون حينًا بالعصبة اللاسيديمونية وحينًا بالعصبة البليبونيزية، وذلك لأن سيطرة إسبرطة القوية كانت ملزِمة للمدن في المسائل الدبلوماسية والحربية، ولكنها تركت لها استقلالاً حقيقيًا فيما عدا ذلك.

ب -الاتحاد الأثيني

لقد أعطى الاتحاد الآتيني الذي تكون في داخل العصبة الإغريقية العامة في عام ٧٧٨ ولم ينفصل عنها رسميًا إلا بعد عام ٤٦٤ ـ أعطى هذا الاتحاد للإغريق أكثر مما أعطت العصبة اللاسيديمونية، مثلاً لما يمكن أن تكون عليه الوحدة السياسية لعدد كبير من المدن تحت سيطرة مدينة واحدة.

بعد الانتصار فى ميكالا، نرى سكان الجزر الذين نقضوا نير الفرس ينضمون إلى العصبة الإغريقية العامة، ولكن اللاسيديمونيين الذين ملوا الحرب البحرية عهدوا إلى الآتينيين بمهمة حماية الإيونيين المقيمين فى القارة. والفرق واضح بين الخدمات التى أداها الأسطول الآتينى للقضية المشتركة، وبين الخيانة فى طموح بوزيناس الإسبرطى الذى دعا قوات المدن الواقعة على ساحل بحر إيجه فى خارج البليبونيزيا إلى أن يقدموا للآتينيين الزعامة والقيادة العليا طوال مدة الحرب. ولم يلبث هذا الحلف بين المدن البحرية أن انقلب إلى اتحاد كان مركزه معبد أبولون فى جزيرة ديلوس. وقد شمل إيبيه وجزر السيكلاد وجزر الشاطئ الآسيوى وموانئ إيونيا وإيوليدا، والهللسبون، والبروبونتيد، ثم معظم الموانئ الإغريقية فى مقاطعة تراقيا، وفيما بعد موانئ كاريا.

وفى البدء كان اتحاد آتينا البحرى يشبه فى نواحى عدة من نظمه عصبة بلوبونيزيا الغاربة، وفى اسمه الرسمى "الآتينيون وحلفاؤهم" ما يدل على طابعه الثنائى، وحق المواطن فيه ليس مشتركًا، وهو لا يبسط سلطاته على الأفراد إلا بواسطة المدن المعترف لها بالاستقلال الذاتى. وأداته الرئيسية هى المجلس الذى تتساوى فيه جميع الوفود عند التصويت، ولكنه يحمل منذ البدء طابعه المميز. وبما أن هدفه لم يكن الكفاح ضد كل معتد بل الحرب ضد الميديين فحسب، كما أنه كان مكونًا من المدن الحربية فقط فإنه كان فى حاجة إلى أسطول كبير، وإذا كان من السهل ومن المفيد طلب أساطيل متكاملة من المدن الكبيرة، فقد كان من الحمق أن يطلب إلى مدن المرتبة الثانية أو الثالثة سفينة، بل ولا عدة سفن، وذلك لأن هذه الوحدات ستكون متناثرة وغير متكافلة بحيث لا تؤدى أية خدمة. ولذلك كان لابد للمدن التى لا تؤدى التزامها الاتحادى بتقديم سفن من أن تفتدى هذا الالتزام العينى بالمال.

وهكذا كان للاتحاد دائمًا خزينة تمولها فريضة سنوية تسمى "فورُوس phoras". وقد أتى أرستيد عملاً عظيمًا، بل معجزة حقة من الحكمة السياسية، عندما قام بحصر موارد هذا العدد الكبير من المدن وتقدير مقدرة كل منها فى دفع الفريضة، وتوزيع جملة المبلغ اللازم عليها وقدره ٤٦٠ تالنتا، وكل ذلك مع إرضاء الجميع، ولكن بمجرد

أن اختفى الفرس من بحر إيجه أخذت المدن الاتحادية تتساءل عما يدعوها إلى الاستمرار فى القيام بالتزاماتها، وأخذ يزداد فى سرعة تعارض المصالح بينها وبين مدينة القيادة، ولم يعد يقدم سفنًا غير عدد قليل من المدن، وكلما نقصت الموارد البحرية للاتحاديين أخذت آتينا تزيد فى مواردها الخاصة.

وبالرغم من أن الفريضة كانت فى النادر أعلى، بل وكثيراً ما ظلت أدنى من المجموع الذى حدده أرستيد، وبالرغم من توزيعها على عدد أكبر من المدن - فإنها قد كانت مع ذلك موضع شكوى وأنين. ولم تكن لآتينا أية رغبة فى التدخل فى منازعات المدن الداخلية أو الاعتداء على استقلالها الذاتى، ولكن عندما ينتهى الأمر إلى الحرب الأهلية ويأخذ أنصار الأوليجاركية فى مفاوضة إسبرطة، كان لابد من الاستجابة لنداء الديمقراطيين، وعندما يؤدى سوء النية إلى الانشقاق، كان لابد بعد عملية القمع من اتخاذ احتياطات للمستقبل. وعندما يصبح التأخر فى الدفع فضيحة كان لابد من الالتجاء إلى التنفيذ الجبرى. وهكذا تحول الاتحاد الآتيكى الديلوسى إلى إمبراطورية أثينية. وفى اللغة الدبلوماسية ظلت أثينا تتحدث عن الحلفاء أو "الاتحاديين" أو تستخدم لفظ "مدن" الدارج الغامض، ولكن اللغة العامية كانت تتحدث عن "الرعايا"، ودافعى الفريضة. وابتدأ التحول فى عام ٤٦٩ عندما ضربت نكسوس المثل فانشقت، وأصبح هذا التحول حقيقة واقعة فى عام ٤٥٤ عندما تقرر نقل الخزائن إلى الأكروبول بأثينا، ووضعها تحت حماية الآلهة أثينا بعد أن كانت مودعة فى معبد أبو لون بديلوس وإن يكن يديرها موظفون آتينيون. وقد اتخذ هذا الإجراء بناء على اقتراح أهل ساموس، وكان هذا العمل هو بلا ريب آخر إجراء اتخذه المجلس الاتحادى الذى لم نعد نسمع عنه بعد ذلك.

وتحولت جميع نظم العصبة من نظم اتحادية إلى نظم إمبراطورية، فقديمًا كانت المعاهدات الثنائية هى التى تحدد مركز المدن، وكانت الإجراءات العامة تصدر بها قرارات من المجلس، وكانت مهمة الإكليزيا الآتينية تقتصر بلا ريب على اعتماد هذه الإجراءات وجعلها تنفيذية، ولكنها أصبحت بعد التحول تنظم كل شىء، فالمدينة الثائرة

التى تجبر على التسليم، والمدينة المضطربة بالمنازعات الداخلية تمنح الفرصة للمدينة المتولية القيادة كى تتدخل فى أمورها، وفى أية مناسبة، ولأية حجة يحرر الأثينيون للحلفاء مواد الدستور وقواعد الإداره الداخلية ونصوص الاتفاق بين الطوائف، ولدينا سلسلة من الوثائق تظهرهم وهم يشرعون المدن المتمردة أو المثيرة للشبهات. وما أن استطاعت السلطة المركزية أن تدرب المدن على تلقى الأوامر حتى رأت من الأوفق ضمها فى مجموعات بحسب مواقعها. وقد خلقت فى عام ٤٤٦ - ٤٤٥ خمس مجموعات، هى جزر مكاريا وإيونيا وهللسبون وتراقيا، ولم تتردد عندئذ فى أن تتخذ قرارات تنطبق على مجموعة بأكلمها ثم انتهت بأن أخذت تشرع للإمبراطورية كلها، فأخذت تصدر قواعد عامة للإدارة الداخلية ولدفع الفريضة والبواكير المستحقة لإلهات أوليزيس ولوحدة العملة.

وقد أُدخل تعديل له مغزاه على صيغة القَسم الذى كانت المدن الاتحادية تتعهد بمقتضاه بعدم الانشقاق. فحوالى عام ٤٦٥ كانوا لايزالون يرتبطون إزاء "الآتينيين والحلفاء" ولكنهم أخذوا ابتداء من عام ٤٥٠ يتعهدون بالإخلاص والطاعة "للشعب الأثيني". والأمر لم يعد أمر مدن اتحادية تتعهد بتبادل العون ضد الميديين، بل أمر مدن تابعة تلتزم بأن يكون لها نفس الأصدقاء ونفس الأعداء الذين للمدينة صاحبة القيادة، وأن تقدم لها فرق الجند لتقاتل فى إيجينيا وساموس وضد البليونيزيين وضد سيراقوزا. ولم يعد الأمر خاصاً بدفع مساهمة فى ديلوس لتحقيق الدفا ع المشترك ـ بل أصبح أمر فريضة ترسل إلى آتينا، وكل مدينة تقدر عليها الضريبة بواسطة البولية الآتينى تبعًا لتقديرات موظفين آتينيين، ودعاوى المطالبة بهذه الضرائب كانت تقدم إلى القضاء الآتينى بواسطة موظفين آتينيين آخرين. وكانت المبالغ المحددة يحملها مندوبو المدن فى أعياد ديونيزوس الكبيرة، حيث كانت تدفع إلى المحصلين، وهؤلاء يسلمونها إلى أمناء خزانة الإلهة، تلك الحارسة اليقظة التى تستحق مقابل ما تبذل من جهد؛ جزءًا من ستين من مجموع المبالغ المحصلة، وكل مهلة للدفع تعتبر امتيازًا لا يمكن منحه إلا بواسطة الإكليزيا، وكل تأخير لا مبرر له يستتبع عقوبة تضاف إلى الفريضة الأصلية باسم الفريضة الإضافية. وكى يحصل على الفريضة كان الشعب الدائن يرسل

محضرين يقومون بعمل المحصلين، وإذا توقعوا مقاومة كلف بالتنفيذ القواد على رأس وحدة من الأسطول، وكان ما يزيد هذا الإجبار ثقلاً على النفوس أن حصيلة تلك الفريضة لم يعد استخدامها قاصرا على بناء الأسطول وصيانته.

وقد وضع بركليس مبدأ يقول بأن المبالغ المدفوعة من المدن تكون ثمنًا جزائًا لتولى أثينا الدفاع عن تلك المدن بأسطولها الخاص. وما دامت هذه المدن تعيش فى سلام، فإن أثينا حرة التصرف فى خزينة الاتحاد. ولقد كانت هذه النظرية موضع نزاع كثير من المختصين، وموضع نزاع الأوليجاركيين فى آتينا، ولكنها انتصرت ولابد أن مديرى الفريضة الاتحادية قد ساهموا جزئيًا فى نفقات المبانى التى أقيمت فوق الاكروبول وهم وإن لم يقوموا بتسليم مبالغ كبيرة فى كل دفعة تقدم لهذا الغرض، إلا أنه مع ذلك كان شيئًا عجيبًا من حيث المبدأ أن تساهم المدن فى نفقات بذخ الديمقراطية الآتينية.

ومن السهل أن نتصور فى مثل هذه الظروف ما آل إليه ذلك الاستقلال الذاتى الذى وعد به الاتحاديون فى أول الأمر إنه لم يعد له وجود إلا فى المدن النادرة التى كانت حالتها تسمح لها بالتخلص من الفريضة بتقديم سفن حربية، وأما المدن الأخرى فإن آتينا لم تعد تعدها بهذا الاستقلال إلا مكرهة بضغط الحوادث، وفى المدن التى لم يكن فيها محل للتدخل ظل النظام الأوليجاركى قائمًا لزمن طويل، فاحتفظت به ميليه مثلاً حتى عام ٤٥٠، ولكن بمجرد أن كانت تدعى أثينا لإقامة الأمن المدنى فى أية جهة، وبخاصة منذ أن أخذت تتبين أن معاملتها الرفيعة للمدن الأوليجاركية لم تصلح من شعور تلك المدن نحوها، فإننا نراها تجعل من نفسها فى صراحة وقوة البطل المناصر للديمقراطية. ومنذ عام ٤٦٥ نرى الآتينيين يرسلون إلى إيريتريا بعد قيام ثورة حامية برئاسة قائد ومشرفين مدنيين، ودون تباطؤ نراهم ينظمون بولية إيريتريا على غرار مجلسهم ويحددون صيغة اليمين التى يقسمها الأعضاء كى يتعهدوا بمزاولة مهمتهم. وفى سبيل المصلحة العامة للإريتريين والآتينيين والاتحاديين.

وفى المرة الأولى يعين البوليه بالقرعة، وتعد داره بواسطة القائد والمشرفين الآتينيين. وفى المستقبل يعينه كل عام القائد والمجلس المنتهية مدته وإذا كانت المدن تخضع لإشراف آتينا إلى هذا الحد عندما كانت تلك المدن لا تزال عليها التزامات نحو مجموعة الاتحاد، فمن الواضح أن هذا الإشراف قد زاد عندما أصبحت تلك المدن خاضعة لآتينا، ففى كل مكان نرى حاميات دائمة على رأسها قائد phrouque يضم إلى اختصاصاته الحربية الإشراف السياسى. وبمساعدة أو عدم مساعدة القوة الحربية كان المشرفون phrourque الذين يعينون بالقرعة من بين الآتينيين، والذين يتناولون رواتب من المدن التى يعملون فيها يزودون بالسلطات القضائية ليفصلوا محليًا فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق المعاهدات وقد جعل أرستوفان لهم شعارًا صندوقين من صناديق التصويت. وفى ظروف أخرى يتدخل الآتينيون بإرسال موظفين أو مندوبين فوق العادة، مثل "المختارين" الذين نعلم دورهم، أو بعض المندوبين الذين يكلفون بعد حرب أهلية بعمل تحقيق واتخاذ الإجراءات الضرورية، بل انتهى الأمر بأن تضع فى بساطة على رأس الحكومة فى عدد كبير من المدن حاكمًا أو أكثر من الآتينيين أركونت أو هيئة من الأركونت،أى عمدة أو رؤساء مصالح يمثلون السلطة المركزية.

ولم يكن بين مظاهر التبعية ما هو أكثر مساسًا بالكرامة وأبلغ ضررًا بمصالح المدن المادية من الالتزام الذى يقضى بمنح إقطاعيات إلى المستعمرين الذين يرسلون من آتينا، فقد كان فى هذا الالتزام اعتداء مباشر على حق المواطن، إذ كان ينزع منه الامتياز الأساسى المقصور عليه فى الملكية العقارية. وكان هذا الاغتصاب يزيد من بشاعته أن ضحاياه يظلون مقيمين إلى جوار أرضهم المغتصبة، أو يستمرون فى العمل فيها كى يدفعوا الجعل إلى رجال الحامية المكلفين بحملهم على الطاعة. والواقع أن أصحاب الإقطاعات من المستعمرين كانوا يقيمون أحيانًا بإقطاعيتهم ويتولون زرعها بأنفسهم، بينما كان مالكوها القدماء يصبحون فى أحيان أخرى مزارعين ويلتزمون بدفع مائتى درخم سنويًا للإقطاعى الذى يجعل منه هذا الدخل عضوًا فى طبقة "الزيجت"، ويلزمه بأن يخدم فى الجيش كهيبوليت فى نفس المكان الذى توجد به إقطاعيته، وهؤلاء الإقطاعيون سواء أكانوا مُلاكًا أم من ذوى الدخل - كانوا يكوّنون

قسماً من الشعب الآتيني المنفصل عن جمهرته كانوا يكونون "الشعب الآتيني المستوطن في سكيروس" الشعب الآتيني المستوطن في أمبروس "الآتينيون المستوطنون في هيفايستيا" ... إلخ، وكانت لهم إكليزيا وبوليه خاصين بهم وخاضعيْن في كافة القرارات المهمة إلى إكليزيا آتينا لقد كانوا يكوّنون جالية استعمارية مكلفة بالإشراف على المدينة التي تحملها على دفع ثمن ذلك الإشراف بفوائده الربوية المركبة.

وفي نفس الوقت كانت سيادة المدن القضائية تتمزق إرباً. وفي بادئ الأمر أعطى الشعب الأثيني حق الفصل في كافة الجرائم الموجهة ضد ميثاق الاتحاد أو ضد النظام الإمبراطوري، كأعمال الخيانة العظمى والانشقاق على الاتحاد والتحريض العدائي، وعدم الوفاء بالالتزامات المقررة، فكان هذا النوع من الدعاوى يرسل إلى أثينا، حيث يقدم إلى مندوبين خاصين، وهذا هو الإجراء الذي اتبع في عام ٤٢٥ لضمان تنفيذ المرسوم القاضي بمضاعفة الفريضة. ثم خطوا خطوة أخرى فلما كانت أثينا تخشى في الجرائم السياسية صدور أحكام عدائية نحو الديمقراطية أو الإمبراطورية، فإنها انتزعت من معظم المدن انتزاعًا كليًا أو جزئيًا القضايا التي يمكن أن يحكم فيها بالإعدام. وفي سنة ٤٤٦ – ٤٤٥ بعد إخضاع كاليكس أصدر الشعب مرسوماً بتنظيم محاكمة المجرمين، وهو لا يذكر أية جهة اختصاص غير البوليه والهليا في الدرجة الأولى ويحتفظ بسيادة الإكليزيا بالنسبة لكل قرار يتضمن الحرمان من الحقوق المدنية بغير محاكمة، وكل إدانة بالنفي أو السجن أو الإعدام أو مصادرة الأموال. وهناك تعديل ذو طابع عام يقضي بالاعتراف - من حيث المبدأ - لكالكيس بالاختصاص الجنائي، ولكن بشرط الالتجاء الإجباري إلى محاكم آتينا الشعبية في كل إدانة بإهدار الكرامة أو بالإعدام.

وأخيراً استمرأ الشعب الآتيني المرعى، فأخذ يعتدي حتى على اختصاص مدن الإمبراطورية بنظر القضايا الخاصة، وإن يكن من الحق أن هذا الاغتصاب ربما كان له ناحيته المفيدة عندما كان المتقاضون ينتمون إلى مدينتين مختلفتين. والظاهر أن التضحية التي أمليت على المدن قد اقتصرت على هذه الطائفة من القضايا، بل وقيدت أيضًا بأن تكون قيمة القضية تتجاوز مبلغًا معينًا. ومن الواجب فوق ذلك أن نعترف بأنه

عندما كان الأمر يتعلق بمنازعات تجارية كان ذلك المصنع الكبير المتمثل فى آتينا يصدر عن نزاهة كاملة. وسواء أعقدت مع المدن الاتحادية أو غيرها اتفاقات تتعلق بالقانون الدولى الخاص، أو اكتفت بالعلاقات التى ينظمها العرف فإنها قد حاولت دائمًا تغليب مبدأ القانون القنصلى الذى يقضى بأن يرفع المدعى الدعوى فى مدينة المدعى عليه، ولكن لما كان الآتينيون تجارًا سيئين، فقد رأوا أنفسهم مضطرين إلى الحد من تطبيق هذا المبدأ بأن أوجبوا أن تكون المحكمة الآتينية هى المختصة بنظر كل قضية تنشأ عن عقد مبرم فى أثينا.

وسارت آتينا فى سياسة التوحيد إلى النهاية، فأخذت تملى على الإمبراطورية نظامها الخاص بالموازين والمكاييل والعملة، وكانت المدن الصغيرة منذ دخولها فى الاتحاد قد توقفت من نفسها عن صك أية عملة، عدا العملة البرونزية اللازمة لسوقها المحلى وكثير من المدن الكبيرة التى ارتكبت جريمة الانشقاق رأت نفسها محرومة من هذا الحق وثيق الصلة بسيادتها. والواقع أن "بومات" لوريون كانت تقريبًا العملة الفضية الوحيدة التى كان بحارة الأسطول يحملونها فى المدن والتى كانت المدن ترسلها كفريضة. وكانت عُملتا "التالنت" و"القدم" الأتيكيتان مألوفتين عند التجار فى جميع الموانئ.

وصدر مرسوم بناء على اقتراح المدعو كليباركوس يلزم جميع مدن الإمبراطورية باستخدام أعيرة آتينا دون غيرها، ويحظر عليها صك العملة الفضية، والظاهر أن هذا المرسوم قد لقى مقاومات جدية، وذلك لأنهم اضطروا قبل عام ٤٢٠ إلى إصدار مرسوم آخر كى يلزموا الأفراد باستبدال الفضة بالفضة الأجنبية.

وبسبب إهمال كل مظهر من مظاهر الاستقلال الذاتى لاحت إمبراطورية آتينا لجميع رعاياها حكومة طغيان، وكان الآتينيون أول المعترفين بهذه الحقيقة، وهم يبررون سيادتهم بالاستناد مع بركليس إلى الخدمات التى أدوها والتى استمروا فى أدائها، أو بأن يعلنوا فى فظاظة كليون أنه لم يعد هناك محل للتراجع فى الطريق الذى سلكوه، ولابد من تحطيم كافة العقبات. وهكذا نرى المدن التى اتحدت كى تضمن حريتها تحس بأنها قد استعبدت ونرى أحد الآتينيين أنفسهم يثيره معاملة تلك المدن معاملة الأرقاء

المشدودين إلى الطاحون، فكانت تدفع فريضة لتجميل أثينا وإثراء إلهتها، وكانت تلتزم بإرسال مندوبين إلى أعياد ديونيزوس كي يحملوا المبلغ المطلوب إلى أعياد باناتينية، ليقدموا الضحايا بأغلى ثمن، وإلى أعياد أوليزيس ليهدوا إلى الإلهات بواكير المحصول السنوي، وكانت تجبر على البقاء في نهج الديمقراطية المستقيم كما تجبر على الطاعة والولاء بواسطة حملة القوس والهوبليت الذين يعسكرون في أكروبول تلك المدن، وبواسطة السفن الحربية التي ترسو في موانيها، وبواسطة آلاف الإقطاعيين الذين يقيمون في أراضيها، فكان السخط في كافة أجزاء الإمبراطورية. ولزمن طويل ظل هذا السخط عاجزًا فالمدن المنعزلة التي تفصل بينها مسافات واسعة كان يستحيل عليها أن تقوم بأي مجهود مشترك ضد أسياد البحر. وأخيراً أطلق الإسبرطيون صيحة الكفاح الأكبر ضد أثينا، ومنذ اليوم الأول أعلنوا حرب الخلاص. وفي الواقع كانت الإمبراطورية معرضة للانهيار نتيجة للنشاط الهدام الذي يواليه الأعداء الداخليون في غير هواده أكثر من الهجمات العاتية التي توجه إليها من الخارج.

لقد أخذ الاستقلال الذاتي ينتقم من مركزية بغيضة عند الإغريق، فكانت نزعة الاستقلال الذاتي عند المدن الصغيرة بالغة من الجموح حداً لم تكن تقبل معه بالسهولة التي يظنها البعض التضامن الدولي بين الأحزاب، فكليون لا يقبل التمييز بين الديمقراطيين والأوليجاركيين من أهل ميتيلينا الثائرين. وعنده أنهم جميعًا مجرمون، وعندما يطلب إلى الشعب الآتيني في سبيل السلام العام أن يسمح للدول المتحالفة بتغيير دستورها في الاتجاه الأوليجاركي، نرى فرينيكوس يعارض في ذلك متسائلاً عن جدوى هذا التصريح بقوله "لن يكون في هذا داع إلى خضوع المدن الثائرة علينا ولا ضمان ولاء من المدن الباقية معنا وذلك لأنها بدلاً من أن تستعبدها الأوليجاركية أو الديمقراطية تفضل أن تكون حرة في ظل أي من هاتين الحكومتين".

ومع ذلك فإن نزعة السيطرة الإمبراطورية عند الآثينيين لم تكن تخلو من فائدة وإن كانت قد ظهرت سابقة لأوانها. وخطأ أثينا الكبير - وهو خطأ لم يكن منه مفر في ذلك العصر - هو أنها لم تدرك أن الواجب كان يقضي بأن تفتح الطريق أمام المدن

الأخرى لتصل إلى حق المواطن الآتينى، بعد أن ثلمت حق المواطن فى تلك المدن. وقد حاولت ذلك بعض النفوس الجريئة تحت تأثير الهزيمة. ولكن تلك المحاولة أتت متأخرة وبعد فوات الأوان، فانتظروا إلى أن حلت الكوارث العظمى كى يطبقوا على نحو استثنائى اضطرارى، تلك الفكرة التى جنت من ورائها روما يومًا خير الثمار.

ومع ذلك فإن محاولة بركليس وخلفائه كما هى قد كانت لها نتائج كبيرة ليس فقط بالنسبة لآتينا التى لم يكن من الممكن أن تترك اسمًا فى هذه العظمة لو أنها لم تكن عاصمة لمثل هذه الإمبراطورية الكبيرة - ولكن بالنسبة للإمبراطورية ذاتها ولجميع بلاد الإغريق. وعيوب النظام هى التى تلفت دائمًا النظر، وذلك لأن القدماء والمحدثين من بعدهم لم ينظروا قط إلا إلى الجانب السياسى من الأحداث، وذلك مع أن الإمبراطورية الأثينية قد أدت من النواحى الأخرى، بل ومن هذه الناحية أيضًا أكبر الخدمات بخلقها عناصر ثمينة للوحدة وبواسطة المدن الاتحادية قدمت الديمقراطية بالرغم من كل شىء إلى جميع الإغريق أنموذجًا أستمر يملى نفسه. وبفضل الحرية التجارية التى لم يتخل عنها الآتينيون فى معمعة الحرب إلا ليضمنوا تموينهم، ويحصلوا على المواد اللازمة لبناء السفن - أصبح حوض البحر الأبيض المتوسط سوقا فريدا لم يؤد استغلالها إلى إثراء بيريه وحدها، وفوق ذلك فإن كل هؤلاء الحلفاء الذين كانوا يأتون كل عام لحضور احتفالات الأعياد الديونيزية الكبيرة ومواكب الباناتينية كانوا ينقلون إلى بلادهم وينشرون كل مكان تذوق أدب وفن رفيعين.

وأخيراً، فكما أن فرنسا المنهزمة فى عام ١٨١٥٠ قد تركت لهازميها قانون نابليون، فإن آثينا قبل أن تتحطم كانت قد نشرت عند الاتحاديين الذين كانت تجرهم إلى محاكمها مبادئ تشريعها، حتى لنرى الكثيرين منهم لا يأخذون عن أثينا نهائيًا فنها القانونى فحسب، بل ومبادئ الحرية والمسئولية الشخصيين. وهكذا عملت أثينا الكثير لتوحيد الجنس الإغريقى سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وقانونيًا بفضل السيطرة التى فرضتها خلال ثلاثة أربا ع قرن.

(٣)

المدن المتحدة – aympolities

لقد أدى الخطر المنبعث من جشع العصبات ذات الأهداف الاستعمارية فى جميع بلاد الإغريق، إلى تبادل الضمانات بين المدن المتجاورة المترابطة، وذلك بالتجمع فى وحدات أوسع. وقد تولدت عن نفس الحاجة اتحادات بالغة التنوع. وهناك لفظان يطلقان عادة على هذه الاتحادات، وهما "سيمبوليتية" و"سينويكية" وقد ظلا مترادفين لزمن طويل، وهذا هو السبب فى أن اتحاد أتيكا حول عاصمتها قد ظل يسمى فى التاريخ سينويكية (وحدة الديار). ولكن ابتداء من وقت معين أصبح لكل من اللفظين معنى مختلف. وفى جميع الأحوال تتم الوحدة باتخاذ دستور مشترك، وفى جميع الأحوال يستمرون فى تسمية تلك الوحدة سيمبوليتية (وحدة المدن). ولكن عندما تتم الوحدة بنقل جميع السكان أو جزء منهم إلى أهم مدينة فى الوحدة، أو عندما تتساوى أهمية السكان فى مدينة جديدة يطلق على هذا التجمع الجغرافى والسياسى لفظ السينويكية (وحدة الديار) الذى تخصص بهذا المعنى.

ومع ذلك، فإن وحدات المدن المعروفة لها من الصور ومن الدرجات الوسطى ما يلقى بنا إلى الحيرة عندما نريد تعريفها. وذلك ليس فقط لأن هناك حالات تدعو إلى التردد فى إعطائها الوصف الملائم، بل لأننا أيضًا لا نستطيع أن نرى دائمًا إلى أى حد يحل التحالف محل سيادة المدن المتحالفة سيادة عليا، أو على العكس عند أى حد يبتدئ ذلك التحالف فى تكوين اتحاد حقيقى. ومع ذلك فإن وحدة المدن تكون من حيث المبدأ دولة تجمع عدة مقاطعات تسلبها جزءًا كبيرًا أو صغيرًا من استقلالها الذاتى، وأساسها حق المواطن الذى يمكن أن يكون رسميًا بل يمتلكه ضمنيًا جميع المواطنين فى المقاطعات الخاصة. ودستور يمكن ألا يكون إلا مجموع الأحكام التى ارتبطت بها المدن فيما بينها وحكومة مزودة بمجلس وفى الغالب بجمعية وقضاء مكلف بتطبيق القوانين ذات النفع العام وإدارة مناصب الحكم فيها قليلة العدد. والسينويكية أى

(وحدة الديار) تفترض فوق ذلك وحدة المكان وإلغاء الحدود بين عدة مقاطعات وتركيز السكان فى عاصمة تُبنى أحيانًا لهذا الغرض.

وبعض أجزاء البليبونيزيا التى أرادت أن تفلت من سيطرة إسبرطة، أخذت تنظم نفسها فى عام ٤٧١ وقد كانت تعمل بتأثير أثينا، وربما عند البدء بتوجيهات تيمو ستوكل نفسه. فمدن الإيليين الريفية الصغيرة كانت تكون ضد زمن طويل دولة أرستقراطية ذات روابط متراخية، وإذا بالديمقراطيين يسيطرون على السلطة ويقررون إنشاء دولة مركزية يضمون إليها المقاطعات الخاضعة، وقد قسموها إلى عشر قبائل محلية، يمثل كل منها رئيس وخمسون عضواً فى المجلس وفى نفس الوقت بنوا المدينة التى كانت تنقصهم وأصبحت إيليس مقر الجمعية العامة ورأت عدداً كبيراً من السكان ينسابون بين جدرانها.

وحوالى نفس التاريخ قامت أركاديا بمحاولتين مشابهتين، ورعاة تلك الهضاب كانوا يعيشون دائمًا منتثرين بالأكواخ والقرى أو الكفور المستقلة، وندر أن نرى فى بعض المقاطعات، ذات الحدود الطبيعية سكان تلك المقاطعات المنتثرة يحملون اسمًا موحداً ويتجمعون فى المناسبات الكبيرة، فكانت هناك مثلاً تسع قرى خاصة بالهيرايين، ومثلها بالتيجيات، وخمس للمتتينيين وعشر للمايناليين وست على الأقل للبرهاسيين، وأربع للكيناريين، وكان لكل من هذه الجماعات جنسيته، وعندما كان أحد الأركاديين يفوز فى الألعاب الأوليمبية، كانوا يعلنون اسمه كأحد الاستنفاليين أو الميناليين وكانت كل جماعة لها سياستها، ففى القرن الرابع عقد الهيرائيون مع الإيليين هدنة لمدة مائة عام، وما إن أحس "التيجيات" بالأمان من ناحية لاسيديمونيا حتى أخذوا يقاتلون المنتينيين. ومن هنا أو هناك نشأت بعد زمن طويل أو قصير مراكز أكثر أهمية، ففى الشمال لعبت أوركومونا دوراً خلال حرب مسنيبًا. وبنت كفور التيجيات التسع مدينة تيجيا كى تستطيع مقاومة أعدائها بل إن ذكرى وحدة الأصل لم تكن قد إمحت، فكان الأركاديون يأتون إلى برهاسيا كى يقدموا معًا الضحايا إلى آلة سابقة على العصر الهللينى تمثل "الأرض الأم"، وهى "يسبونيا الليكوسورية" كما كانوا

يحتفلون بعيد إله أكي فوق جبل ليكايون، وهو زوس الليكايوس وعلى طول الزمن أخذ الإحساس بالتضامن الجنسي يحدث أثره.

وفي القرن السادس حاربت تيجيا وحدها ضد الإسبرطيين، ولاقى جميع الأركاديين نفس المصير واضطروا إلى الاعتراف بسيادة المنتصرين. وفي سنة ٤٧٣ كوّنوا ميعهم تقريبا جبهة موحدة ولم يلبثوا أن أسسوا اتحاداً. وقطع العملة التى تقدم لنا معلومات عن هذا الاتحاد السياسى تمكننا أيضًا من معرفة اتساعه فقد صكت عملات اتحادية تحمل على أحد وجهيها صورة "زيس الليكيوس"، وعلى الوجه الآخر رأس دسبونيا مع عبارة "أر" أو "أركا" أو "أركاديكون"، وفى نفس الوقت أمسكت هيرايا عن صك عملات خاصة على العكس من "مانتينيا" وبعض المدن الأخرى التى لم تنضم للاتحاد. وبعد ذلك بعشرين عامًا دخلت تيجيا ـ بعد أن هزمها الإسبرطيون فى العصبة اللاسيديمونية وكان فى هذا ما يكفى كى تخرج مانتينيا من تلك العصبة التى ظلت حليفة لها حتى ذلك الحين. وباتفاق "وحدة ديار" ضمت إليها سكان أربع قرى مجاورة بأن أهدت إليهم قلعة قوية يلجأون إليها فى حالة الغزو، وعندئذ أخذ اتحاد أركاديا يفقد كل أهمية. وعندما نشبت حرب البليبونيزيا اضطر هذا الاتحاد أن يدخل بدوره في عصبة لاسيديمونيا واضطر أن يقدم ضمانا لولائه رهائن ذبحها ومزقها أنصار مانتينيا وأنصار تيجيا؛ فزال من الوجود وعادت المدن تصك العملة وأما وحدة الديار التى حققها مانتينية فإنها لم تسطع أن تحتفظ بها إلا بفضل هدنة لمدة ثلاثين عاما منحتها إياها إسبرطة فى سنة ٤١٨.

وبعد الاتحادات المعادية بحكم مولدها لعصبة البليبونيزيا، تكونت اتحادات أخرى كان هدفها الرئيسى أو الوحيد مقاومة نزعة أتينا الاستعمارية.

وقد تكون أول هذه الاتحادات على حدود أتيكا ذاتها كما تكون اتحاد أركاديا على حدود لاكونيا، وقد أعطى البيوسيون أنفسهم دستوراً محكم البناء، وإن كانوا قد سلموا وقتا طويلا قبل أن يصلوا إلى هذه النتيجة، فمنذ أن أقاموا فى تلك البلاد كانوا مشتتين في عدد كبير من *القرى الريفية*، ومع ذلك فقد كانوا ينعشون ذكرى وحدة

أصلهم فى العيد السنوى الذى كان يجمعهم فى صعيد بوزابدون بمدينة أوركستوس وفى أعياد بابنيوسيا التى كانوا يقيمونها فى كورونيا تمجيداً لأثينا إثيونيا. وفوق ذلك فإن القرى المستقلة قد كانت كلها خاضعة للملاك الأوليجاركيين، ومن ثم نستطيع أن نلاحظ منذ النصف الأول من القرن السادس بوادر الاتحاد. فالعملات المحلية تحمل رمزا اتحاديا هو الدرع البيوسى.

وفرق المشاة فى المدن تكون عند الضرورة جيشاً موحداً تحت رياسة قائد بيوس وكانت طيبة وهى أهم مركز فى البلاد فى طريقها لتصبح عاصمة عندما أدى موقفها خلال الحرب الميدية الثانية إلى تحطيم آمالها. وبعد معركة بالاتيه انحل الاتحاد بأمر من إسبرطة فى عام ٤٧٩ ولكن فى عام ٤٥٧ عدلت إسبرطة عن قرارها كى تحاصر أتيكا، ولمدة عشر سنوات كان الاتحاد المبعوث محور المعارك التى دارت بين اللاسيريمونيين والبيوسيين فى طيبة. وفى عام ٤٤٧ أدت هزيمة آتينا فى كورونية إلى تثبيت دعائم النظام الاتحادى.

والدستور الذى وضعه البيوسيون عندئذ لا يعتبر عملاً رائعًا فى ذاته فحسب بل إن له قيمة كبيرة من حيث إنه أحد الدساتير الإغريقية التى نعرفها جيداً، إذ وصفها بدقة أحد المؤرخين الذين عاصروها، وهو المؤلف المجهول لمخطوط أوكسيرينكوس. ولقد كان الاتحاد البيوسى يختلف اختلافًا كبيراً عن عصبة لاسيديمونيا وعصبة آتينا، فكان يحدد حقوق والتزامات المدن التى تؤلفه على أساس نسبة عدد السكان ومواردهم، ولم تكن هناك سيادة قانونية، والسيادة الفعلية التى كانت تتمتع بها طيبة لم تكن تستند إلا إلى قاعدة عامة حتى ليصح القول بأنه كان اتحاد بيوسيا لا عصبة طيبة، ولما كانت النظم الاتحادية تقوم على أساس المقاطعات التى تضم عدداً متفاوتًا من المدن المستقلة، فقد كانت تلك النظم وثيقة الارتباط بنظم هذه المدن، فأولاً لم يكن هناك حق مواطن اتحادى خارج وفوق حق المواطن المستمد آليًا من أية مدينة. وثانيا كانت روح الاتحاد هى بالضرورة روح المدن ما دامت جميعها خاضعة لأوليجاركية معتدلة وبناء على ذلك كان تنظيم الاتحاد مشابها لتنظيم المدن.

ففي كل مدينة كان على كل مواطن - كي يصبح مواطنًا فعالاً يمتلك قطعة من الأرض تغل حدا قانونيا أدنى من الدخل، يسمح له على الأرجح أن يتسلح بسلاح الهوبليت، وأما التجارة فلم تكن تعطى هذا المركز، وكان جميع المواطنين المؤهلين يوزعون بالتساوى بين أجزاء المجلس الأربعة المسماة المجالس الأربعة، وكان كل من هذه الأجزاء يقوم بالتناوب بوظائف المجلس، وكانت الأجزاء الأربعة مجتمعة تكون الجمعية والقسم المتولى العمل كان يحضر الاقتراحات ويعرضها على الأقسام الثلاثة الأخرى ولابد من موافقة الأجزاء الأربعة على أى مرسوم كى تصبح له قوة القانون.

وكانت المدن موزعة بين إحدى عشرة مقاطعة، وبعد تحطيم بلاتيا وجدت طيبة نفسها على رأس أربع مقاطعات مقسمة إحداها إلى خمس مدن صغيرة، وكانت كل من أوركومينا وتزبيا على رأس مقاطعتين. وتناجرا على رأس مقاطعة. وهليارت وكورونيا وليباديا جميعًا على رأس مقاطعة واحدة أيضًا وكذلك أكرايفيا، وكوباى وكيرونيا وكان لجميع المقاطعات نفس الحقوق، وعليها نفس الواجبات التى توزعها بالعدل بين قراها، وكان المجلس الاتحادى يتكون من ٦٦٠ عضوًا، وذلك لأنه كان لابد من أن تمثل الإحدى عشرة مقاطعة بعدد متساو من الممثلين. وأن تمثل جميع المدن فى كل مقاطعة بالنسبة لأهميتها وأن يكون لكل قسم من أقسام السكان الأربعة فى داخل كل مدينة عدد متساو من الممثلين، وعلى هذا النحو كان لطيبة وبلاد مقاطعاتها ٢٤٠ ممثلاً. وكان لإركومنيا ١٢٠... إلخ.

وكان المجلس يجتمع فى طيبة، وكان أعضاؤه يتقاضون تعويضًا يوميًا من خزينة الاتحاد. ولما كان كل وفد يمثل بنوع أخص جزءًا من أجزاء مدينة الأربعة، فإن أعضاء المجلس الاتحادى بدورهم كانوا ينقسمون بالطبيعة إلى أربعة أقسام، أى أربعة مجالس، وعلى نحو ما يحدث فى المدن كان كل قسم يقوم بالتناوب بعمل المجلس، وكانت المراسيم تصدر من الأقسام مجتمعة كى تكون لها قوة الإلزام لجميع المدن. والسلطة القضائية للاتحاد كانت منظمة كتنظيم السلطة التشريعية، فالمحكمة العليا التى تنظر فى جرائم الاعتداء على ميثاق الاتحاد وأعمال العصيان، وربما أيضًا

المنازعات بين المدن كانت تتكون من قضاة يؤخذون من المقاطعات بعدد متساو، ومن المدن بعدد نسبى. والسلطة التنفيذية كان يزاولها من يسمون حكام بيوسيا. وكانت مجالس المدن هى التى تختارهم. وكان عددهم أحد عشر، بواقع واحدٍ عن كل مقاطعة، أى أربعة من طيبة واثنين من أركومينا واثنين من تزبيا وواحد من تناجرا وواحد تقدمه بالتناوب كل من المدن الثلاث الموجودة فى المقاطعتين الأخريين، وكانت وظيفتهم الأساسية قيادة القوات الحربية، وعندما كانوا يجتمعون سوياً أثناء الحرب كانت القيادة العليا يتولاها فى الغالب واحد فقط، إما بالتناوب، أو بناء على طلب زملائه، أو بتعيين من المجلس، وبصفتهم رؤساء للجيش كانوا يمثلون الاتحاد أمام الأجنبى ويستقبلون أو يرسلون السفراء ويفاوضون ويقدمون تقريرهم إلى المجلس صاحب الرأى النهائى، وكان الجيش يتكون من فرق تقدمها المقاطعات الإحدى عشرة، وقد حدد لكل منها ألف هوبليت ومائة فارس. وأما مصاريف الحرب وتعويضات أعضاء المجلس، فكان لابد لها من وجود خزينة للاتحاد تمولها الفرائض المسجلة التى كان مقدارها متساوياً بالنسبة لكل المقاطعات، وكانت فرقة الجند والفريضة المالية توزعان بين المدن فى كل مقاطعة وفقًا للنسبة الدستورية.

وهكذا لم يكن شىء يتم فى الاتحاد إلا بواسطة المدن، وكان لكل مدينة فى الاتحاد المكانة التى يهيئها لها عدد مواطنيها الفعالين، وكان تأثير طيبة لا يرجع إلا إلى أنها تضم ضعفًا أو أربعة أمثال أو اثنى عشر أو عشرين ضعفًا من الملاك الذين يملكون النصاب القانونى بالنسبة إلى المدن الأخرى، وكان لها بالتبعية نفس النسبة من الممثلين فى المجلس، ومن الحكام، ولكنها كانت ملزمة أيضًا بأن ترسل إلى الجيش عدداً أكبر من الرجال، وإلى الخزينة كمية أكبر من المال. ومن الناحية الرسمية لم يكن لسيطرتها غير إمارتين الأولى انعقاد المجلس فوق "الكادميتا" والثانية أن عملة الاتحاد وهى العملة الوحيدة المتداولة كانت تحمل إلى جوار الدرع الرمزى الأحرف "ط طى" أو "طيبة" فليس هناك أى شبه بين وحدة المدن البيوسية وبين العصبات الخاضعة لسيطرة إسبرطة أو أثينا.

هذا هو الاتحاد الذى تكون بروح عدائية ضد أثينا خلال الحرب البليبونيزية الأولى وفى عصر الحرب الثانية دفعت نفس الروح إلى تنظيم وحدتى ديار، إحداهما على حدود مقدونيا وأخرى على شاطئ آسيا الصغرى.

ففي سنة ٤٣٢ عندما حاصر الأثينيون مدينة بوتيديا نرى جميع إغريق كالسيديا تقريبًا يتعصبون لها. وسكان القرى الساحلية يستجيبون لنصائح الملك بيرديكاس فيهجرون قراهم ويهدمون أسوارها، ويرحلون ليلتجئوا فى الداخل فى أولينثا المنيعة. ومن وحدة الديار هذه نشأت وحدة المدن وعلى رأسها أولينثا، العاصمة ومنحت الدولة الجديدة نفسها فوراً جميع اختصاصات السيادة، فأخذت تتعامل مع السلطات الأجنبية وترسل إليها السفراء كما تصدر مراسيم بتنظيم ضيافة الأجانب، وأصبح لها جيشها، ودخلت فيها جميع المدن المجاورة التى تخلت عن الاتحاد الآتينى، ولم تلبث أولينثا أن أصبحت أهم مدينة على شاطئ تراقيا.

وفى سنة ٤٠٨ أراد أهل رودس أن يضعوا حداً للمنافسات التى فرقت زمنا طويلاً بين مدنهم الثلاثة إياليسوس وكاميروس وليندوس فبنوا عاصمة مشتركة هى رودس التى قدر لها مستقبل زاهر، وانضمت الجزر المجاورة مثل كالكيه وسيميه إلى الجزيرة الكبيرة، كما انضمت فيما بعد جزر تيلوس وكارباتوس وكاسوس. وبالرغم من نمو العاصمة الجديدة نمواً سريعاً، فإن المجموعات القديمة صغيرة كانت أو كبيرة قد ظلت باقية فى شكل قبائل أو نجوع داخل المدينة، ولم يعد هناك غير شعب رودسى واحد يجتمع فى جمعية عامة ويمثله مجلس، ولكن سكان لاندوس وكاميروس وإياليسوس استمروا يصدرون مراسيم ويعينون حكاماً، وقد حدث هنا كما حدث فى أتيكا قديماً إذ نشأت دولة موحدة توحيداً حقيقياً عن وحدة الديار، ولم تعد المدن القديمة غير مجرد بلديات.

وهذه الأمثلة، حتى تلك التى كبح فيها جماح النزعة الإستقلالية، تظهر إلى أى حد كانت الروح الإغريقية تنفر من تقييد السيادة المحلية. ففكرة المركزية السياسية قد انتصرت فى بقاع صغيرة عندما هدد خطر مشترك بعض المدن المتجاورة أو القرى العاجزة عن الدفاع عن نفسها، ولكنها مركزية لم تتجاوز النظم الاتحادية الغامضة التى انهارت الواحدة تلو الأخرى وكان انهيارها بسبب ضربات عدو خارجى، أقل حدوثا من انهيارها بسبب قوة داخلية طاردة لا سبيل إلى مقاومتها.

الجزء الثالث

تدهور المدينة

الفصل الأول

الأخلاق والأفكار الجديدة

(١)
الحياة الخاصة

إن التوازن الموفق الذى عرفت بلاد الإغريق، فى عصرها الذهبى، كيف تقيمه بين السلطة العامة وحقوق الفرد، لم يكن من الممكن أن يدوم إلى الأبد، فالنزعة الفردية بعد أن أعانت المدينة على السيطرة على الأسرة الأبوية، كانت قد قبلت لزمن ما الحد من سلطانها من ناحية بواسطة نظام الأسرة الصغيرة الذى ظل ثابتًا، ومن ناحية أخرى وبنوع خاص بواسطة قانون الدولة الذى كان يلوح راسخًا. ولكن حق الفرد كان لابد أن ينحل فيصير أثرًا. فباعتداءات مستمرة وشهوات تزداد تكالبًا من يوم إلى يوم أخذ هذا الحق يقوى من الأسرة ويدمر المدينة. فابتداءً من القرن الرابع أخذنا نشهد فى المدن الكبيرة ما يسمونه بحق "أزمة الزواج" و"عصر الغانيات"، وإن لم يكن معنى هذا أن الناس لم يكونوا يشعرون – فى عصر كانوا يبحثون فيه عن السعادة فى الحياة الخاصة– بسحر الزواج المنسجم.

ومؤلفات أرسطو– الذى كان هو نفسه يحمد حظه إذ تزوج من بنت أخ صديقه هرمياس ـ مليئة بالفقرات التى يظهر فيها الزواج لا كصفقة عادية ولا كمصاهرة ترمى إلى الاحتفاظ بالجنس، ولكن كوحدة بين الأرواح تهدف إلى إشباع مطالب الحياة الروحية وتحقيق مزايا وعذوبة المودة المتبادلة بين الزوجين. وأما الجديد الذى يدخل على تغير خطير فى الأخلاق، فهو أن الزواج لم يعد يعتبر التزامًا محدداً على كل فرد ملزم بأن ينقل بدوره الحياة التى تلقاها وديعة من أجداده، بل أصبحت كثيراً ما تعتبر نظامًا مصطنعًا ومجرد مواضعة. وعند مؤلفى المذاهب أنه من الممكن أن تحل محلها

اشتراكية النساء وعند العوام لم تعد إلا إحدى الوسائل التى تعرض للفرد عند بحثه عن السعادة واللذة الشخصيين، حتى لنرى أحد المتقاضين يستطيع أن يصيح فى ساحة المحكمة بقوله: "إن لدينا زوجات لتخليد أسمائنا وخليلات للعناية بنا وغانيات لتسليتنا".

ولا شك أن الغانيات والخليلات قد لعبن فى بلاد الإغريق فى كافة العصور دوراً كبيراً. ولم يكن الأزواج شديدى الحرص على الوفاء الزوجي. وقوانين دراكون تذكر بعض الخليلات دون تثريب. كما أن علاقة بركليس بأسبازيا كانت ذائعة الصيت بين الناس. ولكن المعاشرة التى كان التشريع القديم يعترف لها بنوع من الشرعية كان لها على الأقل هدف واحد هو إنجاب أبناء طبيعيين فى حالة الزواج العقيم. ونحن نعلم تمام العلم كيف أن رجل الدولة العظيم لم ينجح برغم مكانته العظيمة فى أن يملى على المجتمع الأثينى فتاة ميليه الجميلة المثقفة.

ولكن كل إنسان يستطيع الآن أن يسمح لنفسه بكل شىء دون أن يرتكن إلى عذر أو يسبب فضيحة. والزواج الحر لم يعد يثير سخط أحد. والأعزب المتبلد، والغانية قد أصبحا الشخصيات المألوفة وفى الغالب المحبوبة فى الكوميديا. وفى مقارنة بين الحب غير الشرعى وحالة الزواج نرى إحدى شخصيات الشاعر "أمفيس" لا تخفى ميولها، فتقول: "أليست الخليلة ألطف من الزوجة؟ إحداهما لها القانون الذى يرغمك على الاحتفاظ بها مهما تكن منفرة، بينما تعلم الأخرى أنه لابد لها من أن تستبقى الرجل بالطرق الكيسة، أو أن تبحث عن سواه". ولم تكن هذه خطبة مسرحية للتأثير على المشاهدين، بل كانت حكمة شائعة. وكان رجال الأدب والفن فى الغالب يعتنقون تلك الحكمة، فبراكسيتيل كان من المعروف أن خليلته فرينيه هى أنموذجه الحي. وميناندر كان يعيش مع جليسير، وديفيل مع جناثانيا. وكانت هذه الطبقة المتهافتة على الترف هى التى تلمع فى الصفوف الأولى فى المجتمع، كما كانت القدوة التى تحتذى. كما أن الشباب البراق لم يعد وحده الذى يدعو الغانيات إلى ولائمه، فسقراط الملتهب حماسة للجمال كان يذهب لمغازلة تيودوتى. وفرينيه لا تثير فضيحة عندما تهدى إلى دلف تمثالها أو عندما تضع صورتها إلى جوار أفروديت فى معبد إيروس بتزبيا، أكثر مما يثير عشيقها ومحاميها هيبيريد عندما يقدمها عارية فى وسط المحكمة.

وهذه الأخلاق لم تكن تروق أفلاطون، وهو - الذى لم يتزوج- كان يميل إلى حظر أية علاقة مع امرأة غير الزوجة الشرعية، ولكنه لابد من أن يعيش المرء فى عصره وأن يسلم بما ليس منه بد. والسياسى يتسامح فى العلاقات التى لا تروق رجل الأخلاق بشرط أن تكون خفية. وأما عن الفلاسفة الذين يدعون إلى مذهب اللذة، فإنهم لم يكونوا يعرفون مثل هذا التدلل، ولم يكونوا يؤدون للفضيلة مثل هذه التحية، لا بمبادئهم ولا بالمثل الذى يضربونه، فهم يبغضون الزواج فى صراحة، وأرستيب يفضل أن يكون خليلاً للأييس، كما كان إبيقور خليلاً لليونتيون.

ولذا كانت هذه هى الأفكار التى أحاطت بالزواج، فماذا كان مصير النسل؟ لم تكد تستقر قاعدة تقسيم الميراث فى بلاد الإغريق القليلة الخصوبة، والمفتتة بحكم الطبيعة حتى أخذ آباء الأسر يستشعرون الخوف على مستقبل أبنائهم، ويميلون إلى طرق تحديد النسل. فالشاعر هزيود أحد صغار الملاك فى بيوسيا يتمنى ألا يكون له غير طفل واحد. ومن ناحية أخرى كانت التشريعات القديمة تدفع فى الغالب الطبقات العليا إلى تحديد عدد أبنائها فى كريت بحجب النساء وإباحة العلاقات الجنسية بين الرجال. وفى إسبرطة كان تشريع ليكرج وفى طيبة تشريع فيلولاوس يقضيان بتحديد عدد ثابت لأكبر الأبناء من الإقطاعات التى لا تتجزأ، ولا يمكن التصرف فيها. وابتداء من القرن الرابع نراهم يتأبون ما استطاعوا على واجبات الأبوة "ليس هناك ما هو أشقى من الأب إلا أب أكثر أولاداً"، "لا يجب أن يكون للمرء أولاد"، هذه هى أقوال الحكمة السائدة، فهم لا يريدون بناتٍ على الإطلاق وأكثر من ابن واحد يعتبر إسرافا، والابن الواحد هو المثل الأعلى لمن يريد أن يعقب نسلاً. وكى يبرروا هذا السلوك نراهم يلجئون إلى سفسطة الرعاية الأبوية، فالرجل القليل الثروة يرفض أن يكون أصلاً للفقراء، والغنى يرى من واجبه أن يمنع تجزئة الثروة من بعده. وهم يقولون إنهم لا يريدون أطفالاً أكثر من ذلك لأنهم يفرطون فى حب الأطفال. وفى الحقيقة كان الآباء يخضعون فى الغالب لدوافع من الأثرة فهم يحجمون أمام المضايقات والهموم اليومية التى تسببها الأسرة كثيرة العدد. والعبء الذى يفرضه الآباء حتى تتم تربيتهم.

ولم يكونوا يحجمون عن أية وسيلة لتحديد النسل أو للتخلص من الأطفال، فالإجهاض لم يكن معاقبًا عليه إلا إذا ارتكبته امرأة للتخلص من حملها قبل الميعاد رغم إرادة زوجها، أو إذا أحدثه شخص ثالث يتسبب فى ضيا ع الجنين، وأما إذا كان رب الأسرة هو الذى أمر به فليس للقضاء أن يتدخل. وإذا لم يستطيعوا أن يمنعوا الطفل من المجيء إلى الوجود. بقيت وسيلة لم تكن تعتبر هى الأخرى جريمة، وهى قتله أو طرحه فى العراء. وكان هذا الطرح عادة منتشراً. وقد أصبح الطفل الذى يطرحه آباؤه وتتلقاه نفس خيرة إحدى الشخصيات المفضلة فى الكوميديا الحديثة. ولقد يُظن أن هذه الوسائل التي اخترعها الأفراد وسلمت بها الدولة، قد كانت على الأقل موضع احتجاج الفلاسفة. ولكن العكس هو الصحيح فلأسباب مذهبية، ولأنهم كانوا يريدون وقاية المدينة من كارثة كثرة النسل؛ نراهم يحبذون كل وسيلة لتحديد النسل. فأفلاطون لكى يحافظ على نقاء الجنس؛ وكى يمنع الشهوة الحيوانية من أن تزيد عدد المواطنين إلى أكثر من ٥٠٤٠ يطالب بقتل جميع الأطفال ذوى العاهات، أو المولودين لآباء مسرفين فى الانحطاط أو موغلين فى الشيخوخة. وأرسطو كى يمنع تكوين طبقة معدمة لا يرى خيراً من أن تملى السلطات العامة الإجهاض وطرح الأطفال. ومن هنا نرى فى أى اتجاه كان يمكن أن تعمل الدولة لو بدا لها التدخل فى الموضوع، فقد كانت أفكار تحديد النسل بالغة الانتشار.

وفى بعض أجزاء بلاد الإغريق كان لأثرة الأفراد من الآثار المدمرة ما سبب تمزيقًا حقيقيًا للأسرة. ولعل أروع مثل فى هذا الصدد ما ساقه بوليب فى تصويره لحالة بيوسيا حوالى أواخر القرن الثالث، حيث يقول: "والأفراد الذين لم يكن لهم أبناء بدلاً من أن يتركوا أموالهم للحواشى من أقاربهم كما جرى العرف، كانوا يتصرفون فيها من أجل الولائم ومجالس الشراب، ويتخلون عنها لأصدقائهم كملكية مشتركة، بل إن عدداً كبيراً ممن لهم أولاد كانوا يحتفظون بالجانب الأكبر من مالهم لجمعيات من الندمان حتى أن عدداً كبيراً من البيوسيين كان لديه من ولائم العشاء عدد أكبر من أيام الشهر".

ويعرض نفس بوليب للمسألة بوجه عام فيبين لنا خطورة آفة وصلت فى عهده إلى حد الاستفحال وإن تكن ترجع إلى ما قبل ذلك بقرنين. وقد كتب فى ذلك الأسطر المعبرة الآتية: "إننا نلاحظ فى أيامنا نقصًا بالغًا فى النسل وانقراضًا فى السكان حتى لنرى المدن خالية والأرض بورا دون أن تكون هناك حروب متصلة ولا أوبئة. وسبب هذه الآفة واضح .... فالغرور والبخل والجبن تدفع الرجال إلى عدم الزواج وتربية الأطفال بغير زواج، وقلما يحتفظ الواحد منهم بطفل أو اثنين على الأكثر كى يتركوا له الثراء ويضمنوا لهم حياة مترفة. وهكذا نما الوباء نموًا سريعًا خبيثًا. ومثل تلك الأسر ذات الطفل الواحد أو الطفلين لاتكاد الحرب أو الأمراض تأخذ نصيبها منها حتى نرى البيوت يخبو ضياؤها والمدن كخلايا النحل لاتكاد تقفر من سكانها حتى تفقد وشيكًا قوتها".

وبينما كان الفلاسفة يؤمنون بخطر زيادة النسل زيادة كبيرة، نرى فى الواقع أن زيادة الوفيات على المواليد تظهر الأثر المحزن لوسائل تحديد النسل، وكان عدد السكان يتناقص فى المدن الديمقراطية والأرستقراطية على السواء؛ فأثينا التى كان عدد سكانها فى عصر الحروب الميدية ثلاثين ألفا بلغت أربعين ألفًا فى عصر ازدهارها. وإذا كانت حرب البليبونيزيا قد أفقدتها ما كسبته، فإن وسائل تحديد النسل الإرادية قد كلفتها فى القرن الرابع من الخسائر البشرية قدر ما كلفتها الأوبئة والمعارك مجتمعة فى القرن السابق. والإحصاء الذى أمر به ديمتريوس الفاليرى عاد بعدد السكان إلى واحد وعشرين ألف مواطن.

وفى إسبرطة كانت الحالة أكثر سوءًا فإنهم بتحويلهم ملكية الأسرة إلى ملكية لا تتجزأ للابن الأكبر، وبتحريمهم على المواطنين مزاولة أية مهنة دفعوا الأسرة إلى أن تحدد ما استطاعت نسلها وكان من المفضل عندهم ألا يكون للأسرة غير ابن واحد. وإذا شاء سوء الحظ أن تترك عدة أبناء، فإن هؤلاء الأبناء – فيما عدا الابن الأكبر– كانوا يقيمون فى عيشة مشتركة فوق أملاك غير ملك الأسرة ولا يتخذون غير امرأة واحدة لهم جميعًا. ومن هنا نشأ الانقراض المروع فى السكان. ولقد حاولت الدولة أن

تقاوم هذا الوباء بتوقيع عقوبة الإهانة الأدبية على كل رجل عزب، ومنح بعض المزايا للآباء الذين لهم ثلاثة أو أربعة أطفال، ولكن أية نتيجة كان يمكن الحصول عليها بمثل هذا العلاج الهين والدولة نفسها كانت تطيح بنتائج هذا العلاج بسبب الشروط التي كانت تضعها للدخول في الطبقة العليا وفضلاً عن ذلك، فإن الدولة كانت تعرض على مجلس فحص خاص الأطفال الذين يريد أبوهم تربيتهم قبل أن تعترف لهم بحق الميراث في ملكية الأسرة، وإذا رأى المجلس عدم صلاحيتهم للخدمة العسكرية أرسلهم إلى الأبوتيت أى إلى الموت.

وهكذا كان القحط في الرجال في اسبرطة داءً لا يمكن علاجه إلا بتغيير لا في الأخلاق فحسب، بل وفي الدستور وهو أمر لم يكن من الممكن التفكير فيه ولذلك كان الإسبرطيون القادرون على حمل السلاح يرون صفوفهم تجدب في سرعة مدمرة ففي سنة ٤٨٠ كان عددهم ثمانية آلاف وفي سنة ٣٧١ لم يعودوا غير ألفين وبعد ذلك بأربعين عامًا قدر أرسطو عدد الأفراد بسبعمائة وليس من شك في أن نقص عدد الطبقة العليا لم يكن خسارة فعلية للسكان، وذلك لأن عدداً من الأفراد كان ينحدر بسبب اضمحلال الدخل إلى الطبقة الدنيا، ولكن النقص بوجه عام كان مستمراً وقد ظل مرتفعًا.

وكان الريف بنوع خاص هو الذى يقفر، وكانت للمدينة جاذبية قوية ولم يكن الأمر دائمًا على هذه الحالة فحتى حرب البليبونيزيا كان الملاك في أتيكا أغنياء أو فقراء يحتفظون في الغالب بعادة الحياة في الحقول، ففي تلك العصور كان رجل كاستربسياد "يحيا حياة ريفية ساحرة مغطاة بالعفونة والتراب مقضيًا عليها بالعزلة تعج بالنحل والنعاج وزيت الزيتون"، وكان يتنسم ملء خياشيمه "النبيذ الجديد وحصيرة الجبن والصوف والخير العميم"، وكان لابد من زوجة رفيعة المحتد ابنة أخ لميجاكليس كي تجره إلى المدينة، وتحمله على التخلي عن أمله في أن يرى ابنه "يعود متدحرجًا بالماعز فوق الصخور مثله، وقد تدثر بجلد نعجة. وعندما أخذ بيركليس يرحل السكان إلى المدينة كي يترك الأرض خالية خربة أمام العدو، وكان الريفيون يجدون ألمًا محضاً في

أن يتركوا البيوت والمعابد التى تربطهم بها ذكريات الأسرة "لقد كان عليهم أن يتخلوا عن طريقة حياتهم، وكان كل منهم يودع وطنه الوداع الأخير" - وعلى العكس من ذلك أصبحت المدينة الآن مرتعًا محبوبًا فالزراع الموسرون كانت تدفعهم إليها الحاجة إلى وسائل الراحة ولذة العلاقات الاجتماعية أو السياسية واسكوماكوس الذى يمثل كبار الملاك كان فى حاجة إلى مدير يشرف على عماله بينما يقيم هو فى المدينة ويأخذ نفسه بأن يذهب كل يوم إلى ضيعته منذ الصباح الباكر على الأقدام أو على ظهر حصان. وأما صغار الفلاحين فقد كانت المقاومة تزداد عليهم صعوبة يومًا بعد يوم، وما أن كان الدائنون الذين لا يرحمون يضيقون عليهم الخناق أو ينصتون إلى العروض المغرية التى يقدمها تجار الأراضى فى عام كساد، حتى يتخلوا عن أرضهم، وفى بلاد "كاركاديا وأكايا" كان كل موردها هو الزراعة أو تربية الماشية لم يكن لديهم غير الهجرة والالتحاق بإحدى فرق الجند المرتزقة، وفى غير تلك البلاد كانوا يذهبون إلى المدينة للاشتغال بالتجارة، وهكذا كنا نشاهد إلى جوار نقص السكان هجرة من الريف تغير توزيعهم.

* * *

(٢)

الفنون والآداب

فى الهيئات الاجتماعية التى تدمر فيها النزعة الفردية مطلقة العنان الروح المدنية، لابد أن تنطلق الفنون والآداب فى قوة بمثل هذا التحول. ومن أية ناحية ننظر نلاحظ فى بلاد الإغريق خلال القرنين الخامس والرابع فروقا كبيرة فى هذين المجالين.

والأزمة التى قلبت بلاد الإغريق حتى وصلت إلى أسسها كيف كان من الممكن ألاّ تغير المقومات المادية والأدبية للفن؟ فلم يعد هناك ذكر للعمل الجماعى لتجميل المدينة إذ أصبح انحلال الروح الوطنية أكثر من فقر الخزانة العامة إعاقة لهذا التجميل، وأصبحت الطلبات تأتى للفنانين من الأفراد الذين تسمح لهم ثروتهم بإشباع تذوقهم للأشياء الجميلة وحبهم للبذخ أو غرورهم كما تأتى أيضًا فى الغالب من أمراء الإغريقيين أو الشرقيين الذين يريدون فى قبرص وهاليكارناس وصيدا وبيلا وسيراكوزا أن يجملوا عاصمتهم بالنُّصب التى تخلد ذكراهم، وفى هذا العالم الجديد كان أساتذة الفن يهدرون التقاليد ويطالبون بالحرية فى تنمية ملكاتهم الخاصة تبعًا لوحى نفوسهم وللذوق السائد وذلك كى يصيبوا النجاح.

فحتى القرن الرابع كان فن العمارة لا يُعنى إلا بإقامة المعابد التى كانت تتبارى فى الفخامة من مدينة إلى أخرى. وأما المساكن فكانت ريفية المظهر صغيرة سيئة البناء خالية من معدات الراحة ومنتشرة بغير نظام على طول الأزقة الضيقة المتعرجة. وفى ذلك يقول ديموستين: "لقد أقيم عندئذ بأوامر من الشعب من النصب البالغة الجمال ومن المعابد المزينة بعيون الفن ما لم يدع لأى جيل لاحق فرصة للتفوق عليها. وفى الحياة الخاصة كانت الأخلاق من التواضع والتمشى مع طابع الجمهورية بحيث أن من يعرف اليوم أين يوجد منزل ارستيد وملتيادس أو منازل معاصريهم المشهورين سيجد أن هذه المنازل لا يتجاوز بهاؤها فى شىء المنازل المجاورة".

هذه البساطة القديمة التى ترجع إلى عصور الأجداد الطيبة، يقارنها الخطيب "ببيوت الأفراد التي تبذ بفخامتها بعض المباني العامة". ولا شك أنه كمحام قد بالغ فى هذه المقارنة ففى القرن الخامس كان أثرياء الأثينيين يقيمون فى ضياعهم وإذا كانوا يهملون في الغالب المسكن الذى يملكونه فى المدينة، فإن مسكنهم بالريف كان أحياناً جميلاً ومؤثثًا تأثيثًا حسنًا بل لقد كانت فى المدينة منذ ذلك العصر بعض القصور التى تتميز بغرفة للبواب، ومدخل ملون وبهو داخلى ذى أعمدة وحمام وغرف سقوفها مغطاة بالزخارف والجزء السفلى من حوائطها مغطى بالخشب المنحوت وبقية الحوائط محلاة بالصور المرسومة عليها، وقد فرشت بالطنافس اللامعة، ووضعت بها أسرَّة ميليه وأصص من الفخار والبرونز أو المعادن النفيسة، ولكن هذا البذخ كان استثناء تختص به بعض الأسر الكبيرة وإن يكن قد انتشر فيما بعد، فتيموتيه يبنى منزلاً يشهد بثرائه حتى ليسمونه برجه، ومنزل ميدياس فى بليزيس يحجب الضوء عن جميع الجيران، ومسكن فوكيون الذى يعد متواضعاً كانت جدرانه مغطاة بالبرونز.

وكان ذوو اليسار يحرصون على أن تكون لديهم أجنحة يستضيفون فيها ضيوفهم وأن يحيطوا الدور الأرضى بحديقة، والدور الأعلى بأروقة ذات أعمدة. كما كانوا يرسمون الصور الجميلة على الجدران بواسطة مشاهير الفنانين، وفى أثناء ذلك كانت مبانى الأكروبول لا تزال ناقصة والشعب لا يجد مالاً إلا للأعمال الحربية كالتحصينات والترسانة أو للمبانى التى تصلح للذاته، أو راحة كمسرح من الحجر وممشاة ذات أعمدة ورواق فيلون، فأين هذا من السنين الطيبة التى كان فيها بيركليس وأكتينوس وفيدياس تتضافر جهودهم كى يقيموا المجد لآلهة أثينا معبداً يليق بها.

وفن النحت البنائى لم يعد له إلا أن يتقلص فيما عدا كاريا البعيدة، حيث يريد أحد ذوى البيوتات الثرية أن يساهم هذا الفن فى أن يجعل من مقبرة العظماء فيها إحدى عجائب العالم، فقد حل فن نحت التماثيل محله وأخذ طابعًا فرديًا واضحًا وأصبحت السيطرة فى الفن كما هى فى الأدب لصور الأفراد، وأى موضوع يمكن أن يطرب له أكثر من هذا حماة الفن من الأثرياء المحسنين الذين يريدون أن يحصلوا على

مقابل ما ينفقون أو الشعب الذى لا يهتم إلا بمشاهير الرجال من عصره أو من من العصر الماضى وبدلاً من النحت البارز الذى كان يمثل على واجهات المعابد وإطاراتها الأساطير الدينية ومعارك الأبطال ومواكب الأعياد الوطنية، أصبحنا نرى الآن فى الميادين العامة وفى ساحات الرياضة والحدائق المخصصة لربات الفنون وفى الدور والقصور رؤوسًا أو تماثيل نصفية للتجار الذين أثروا والغانيات والقواد والفرسان والشعراء والفلاسفة والزعماء والمحسنين وأخيرًا الملوك، بل إن ليوكاريس ليقبل أن تنحت فى الرخام قسمات ليكيسكوس تاجر الرقيق. ومنذ أواخر القرن الرابع أصبح جميع النحاتين بل وأشهرهم مثل سكوباس وبراكستيل وليزيك صانعى رجال، والآلهة نفسها يصنعون منها كائنات بشرية، وينقصون من جلالها فى مناظر من ذلك النوع الذى يظهر هرميس حاملاً الرضيع الإلهى، أو أبولون وهو يقتل السحالى. وهم يفضلون الآلهة التى تمثل النشوة والخمر واللذة مثل ديونيزوس وأفروديت وكما كان النحاتون فرديين بموضوعاتهم كانوا أكثر فردية أيضًا بطريقة علاجهم لتلك الموضوعات وكل منهم يحاول بدوره أن يعبر عن حالات نفسية. وهم يمزجون بين نفوسهم ونفوس نماذجهم وصورهم مؤلة كانت أو مستهترة تستوحى إحساسًا عاطفيًا أو لذة شخصية بحتة، وقد وصل تاريخ الفن إلى مرحلة لم يعد يرتبط فيها بأية فكرة جماعية، فانحل إلى تاريخ للفنانين.

ولما كان التصوير أكثر صلاحية للتعبير الواقعى، فقد أخذ يتفوق على فن التجسيم وكانت لا تزال لديه فرصة لتنفيذ مناظر زخرفية مثل تلك التى صورها إفرانور فى معبد زيس حامى الحرية فى أثينا، وزكسيس فى قصر أركيلاوس فى بيلا. ولكن بوجه عام اختفت صور الجدران لتحل محلها اللوحات ذات الحامل التى تلائم الأفراد والأثرياء كما تلائم الملوك ومهما تكن المدرسة التى ينتمون إليها فإن المصورين قد أعطوا الميثولوجيا المظهر الإنسانى الذى أعطوه للمسرح، وحولوا الأفكار السائدة إلى رمزيات وصوروا معارك العصر وبحثوا فى الحياة الدارجة عن مناظر للوحات تمثل الجوانب الفريدة فى الحياة وأخذ ميلهم يزداد شيئًا فشيئًا نحو الملاحظة الدقيقة كما أخذوا

يفضلون فوق كل شيء الصور الشخصية. وقد كانوا في كل ذلك يجارون عصرهم كما يجارونه بالثمن الذى يطلبونه لأعمالهم. وهم يروون أن إكزيكيس تقاضى من إركيلادوس أربعمائة مَنٍّ (أربعون ألف فرنك فضة) وإن أرستيد تقاضى عشر منات عن كل شخص فى منظر حربى يجمع مائة شخص أى مائة ألف فرنك، وأن "أبيلا" حصل من أهل "ايفيز" على عشرين تالنتا من الذهب (مليون وأربعمائة ألف فرنك) ثمنًا لصورة للإسكندر.

وتطورت الآداب فى نفس الاتجاه

فالدراما التى ولدت فى أثينا انتشرت فى جميع بلاد الإغريق التى غصت بالمسارح. وإذا كان الإنتاج قد استمر وفيراً فإنه لم يعد وفيًا لماضيه وتنظيم المسابقات والحفلات نفسه يدل على حالة نفسية جديدة. ففى القرن الخامس كان المسرح يدعو المدينة كلها إلى شعائر التناول أمام مذبح ديونيزوس وكانت مسابقات الأناشيد والدراما تقوم بين القبائل، أو بين المتعهدين الذين يختارهم الأركونت وفى قوائم المنتصرين وفوق النصب المهداة لتخليد الانتصارات كان اسم القبيلة يوضع فى المكان الأول قبل اسم المتعهد وذلك فى جائزة الأناشيد، وكان اسم المتعهد يسبق اسم الشاعر فى جائزة الكوميديا والتراجيديا. وفى القرن الرابع بالرغم من احتفاظ التنظيم المسرحى بطابعه العام، فإن اسم المتعهد المنتدب من الدولة قد اختفى وحل محله اسما الشاعر والممثل الرئيسى، بل ولم يلبث اسم المنشد واسم عازف الناى أن يتقدما فى مسابقات الأناشيد على اسم المؤلف، فالأمر قد أصبح عندئذ أمر جماعات مجهولة والأفراد الذين كانت تحجبهم فيما مضى تلك الجماعات أصبح كل منهم يحاول اليوم أن يبرز إلى المكان الأول حتى أن تمثيل الممثلين أصبح يثير الاهتمام أكثر من قيمة المسرحيات وأصبحت مهارة العازفين تبذ قيمة المؤلفين.

وهكذا لم يعد المشاهدون يذهبون إلى المسرح لالتماس نفس اللذة التى كانوا يلتمسونها قديماً، فالتراجيديا لم تعد فنًا عصريًا وأصبحوا يكتفون بإعادة تمثيل

الكوميديات التى رفعت شعراء القرن الخامس الثلاثة الكبار إلى مستوى الكلاسيكيين، ولكنهم إذا كانوا يظهرون إعجابًا بإيسكيلوس وسفوكليس وفاءً منهم للنظرة الدينية والوطنية المرتبطة بالأساطير القديمة فإنهم يتحمسون حماسة كبيرة ليوربيدس وفى ذلك أكبر شاهد على تغير الزمن فهذا شاعر كان قد وضع نفسه خارج عصره بنفوره من الحياة العامة وطبيعته المتقلبة القلقة وولعه بالتفكير والحالات النفسية الدقيقة وميله إلى تمجيد الشهوات وحمله شخصياته على التحدث بما يتلاءم وخلقه الخاص -هذا الشاعر الذى لم يحظ بأول انتصار إلا فى الأربعين من عمره بعد كفاح دام خمسة عشر عامًا ولم ينتصر فى حياته كلها غير خمس مرات، وذلك لأنه ظل حتى النهاية يكافح ضد مقاومة الجمهور- هذا الشاعر حاز بعد موته نجاحًا خارقًا وأصبحت مسرحياته تلائم الروح الجديدة إلى درجة أن نراها مفضلة على جميع المسرحيات الأخرى عند إعادة تمثيلها، وقد اتخذت أنموذجًا للمحاكاة على نحو يثير قسوة أرسطو فى الحكم فيقول: "لقد كان الشعراء قديمًا ينطقون شخصياتهم الروائية كمواطنين أما اليوم فإنهم ينطقونهم كمتشدقين".

وكان تطور الكوميديا على نحو أكثر وضوحًا، فعند ارستوفان كانت الكوميديا تبحث عن موضوعات من الحياة العامة وبواسطة الاستطراد (الباراباز) كان المشاهدون يستمعون إلى خطبة سياسية عن أحداث اليوم، ولما كانت خاصة بالأثينيين الأصيلين فإن الكوميديا القديمة لم يكن من الممكن أن يؤلفها الأجانب المستوطنون وعلى العكس من ذلك نرى هؤلاء الأجانب هم الذين يؤلفون الكوميديا المتوسطة وقد عدلوا عدولاً تامًا عن أن يعرضوا بيئة اجتماعية كى يجمعوا حوادث المسرحية حول حادثة من الحياة الخاصة ويكتفوا بتصوير الشخصيات الفردية.

وهذه التغييرات مظاهر لحقيقة رئيسية فالأجيال الجديدة لم تعد تطلب إلى الشعر التعبير عن أفكارها وإرضاء حاجاتها العقلية بل إلى النثر، فهم كواقعيين فرديين يحتاجون إلى لغة حرة من كل قيد - لغة الحياة اليومية وفى المدارس التى كانوا قديمًا ينشدون فيها أغانى هوميروس أصبحوا يتدربون على القول تحت إشراف معلمى

الخطابة، وفى الولائم التى كانوا يغنون فيها مقطوعات الشعر الغنائى أصبحوا يأخذون فى المناقشات السياسية والفلسفية وفى الاحتفالات الكبرى لتمجيد الوطن لم يعد رواة الشعر ينشدون الملاحم، بل أصبحنا نرى لأول مرة رجلاً كجورجياس يلقي- بنفحة لا تزال مصطنعة- خطبة عن المسائل القومية، وأفلاطون أكبر ناثر فى ذلك القرن بل وربما فى كافة القرون نراه ينفى من جمهوريته أكبر شاعر ظهر بين الشعراء.

لقد أصبحت النفوس تتكون فى القاعات التى يعلم فيها السفسطائيون فن الجدل والمحاجة، وأصبح كل فرد يأتى إلى تلك القاعات ليتعلم كيف يؤيد قضيته أمام الجمعية أو المحكمة وأصبحت الفصاحة فنًا أدبيًا ومهنة، وكان بيركليس يعتبر فى عصره أروع خطيب سمعه الناس ومع ذلك لم يبق من خطبه إلا بعض الأفكار العظيمة والصور المشرقة التى استحق بها لقب الأولمبى والقليل النادر من سهامه الخطابية التى ظلت عالقة بالنفوس وكأنها المهاميز، ولكن الخطب أصبحت تدون الآن كتابة قبل الإلقاء أو بعده، وأصبحت الفصاحة تهدف إلى إثارة عواطف جمالية عند القراء وإلى إشباع روح الغرور عند الكاتب كما أصبحت لها فوق ذلك منفعة عملية، فمحررو المرافعات والخطباء يعيشون من كتاباتهم التى يبيعونها وخطبهم التى ينتجونها.

وكما سيطرت النزعة الفردية على الحياة العامة نراها بحكم الضرورة تؤثر على النظرة التاريخية، فإيزوقراط يطالب للناثرين بالحق الذى كان محتفظًا به حتى ذلك الحين للشعراء فى تدبيج مدائح عظماء الرجال، ولذلك نرى تواريخ حياة الموتى يكثر عددها لا لتمجيد الشخصيات التى لعبت حقيقة دوراً مهمًا مثل "اجيزيلاس" أو "اياجوراس"، بل ولتمجيد شبان كانوا يبشرون بمستقبل زاهر، مثل "جريلوس" ابن "أكزينفون". وقد جعل قلم "فيليستوس" من تاريخ صقلية، فى وقت، تاريخًا للطاغية "دينيس" ولم يكتف اكزينوفون بأن يضفر تاجًا لتمجيد بطله اجيزيلاس، بل نراه يركز حوادث كتابه "الانسحاب" (انابازيس) حول قارون الصغير (كيروس الصغير) وكليارك وحوله هو نفسه وحتى فى تاريخ مسلسل مثل "الهلينيات" نراه يدخل عدداً لا يحصى من العناصر الشخصية وصور الشخصيات التى كانت نادرة وقاصرة على التخطيطات الحية عند توسيديد، نراها تحتل مكانًا كبيراً فى مؤلفات خلفه.

والفلسفة نفسها لم تعد شيئية في شكلها، وفي الموضوع نراها تأخذ في تأييد حقوق الشخصية البشرية. وبفضل طريقته في المناقشة مع السفسطائيين ومذهبه في توليد النفوس وتطبيقه على أفراد الشعب؛ قاد سقراط تلاميذه إلى عرض أفكاره وأفكارهم في محاورات تظهر فيها خصائص شخصياتهم كما تظهر في الدراما، وكان اكزيوفون في الفلسفة كما كان في التاريخ صانعًا للصور وكذلك كان أفلاطون إلى حد الكمال. وعندما أخذ مذهب سقراط يحل محل التفكير المجرد، وفلسفة الكون الطموحة ليتناول بالدرس العملي النفس البشرية، فإنه بالرغم من قصده إلى إخضاع رغبات الفرد لخير المدنية قد يسر ذلك انتشار نظريات عكسية ومدارس السفسطائيين مهدت أيضًا الطريق للنزعة الفردية، وبفضلها استطاعت تلك النزعة أن تسفر عن نفسها في أفعال وأن تبررها بالتفكير النظري. وقد أحدث ثورة خطيرة في النفوس ما قاموا به من المعارضة بين النظام الضروري الخالد في الطبيعة، والنظام المتغير المشروط في القانون ومن اعتبار قانون المدينة مجرد مواضعة والتصريح للفيلسوف بتجاهله "إن المفيد في نظر القانون قيد للطبيعة والمفيد في شرعة الطبيعة هو الحرية".

وهذ هو المبدأ و"كاليكليس" في "يورجياس" يستخلص منه نتائجه. ففي الطبيعة يتفوق القوي على الآخرين وما يعتبره القانون ظلما هو حق مطلق لكل شخصية قادرة على تخطي المستوى العادي. فالقانون قد وضع للضعفاء ولمصلحتهم مع أن رجلاً واحداً عاقلاً يفضل ملايين من الرجال الذين لا يعقلون ذلة أن يقود؛ وعليهم أن يطيعوا، ومادامت هناك نفوس سادة ونفوس عبيد، فالقاعدة الواحدة الجديرة بالأعتبار هي تلك التي تعترف بتفوق البعض على الأخرين والأخلاق الحقيقية هي أخلاق السادة. وكان تبرير سيطرة الأقوياء يعني منطقيًا تحرير جميع الأفراد وفصلهم عن الدولة وجعل هدفهم الوحيد في الحياة البحث عن السعادة، و"أرستيب السيريني" و"ديوجين الكلبي" لم يفعلا غير تعميم أفكار رجل كـ"كاليكليس" وهكذا لم يترك طغيان النزعة الفردية شيئًا قائمًا من النظريات التي كانت مصدر قوة المدينة حتى لقد بلغ بها الأمر حد القول بشرعية سيطرة رجل طاغية كان أو ملكًا كما أخذت ترهص بانتصار النزعة العالمية.

* * *

الفصل الثانى

تطور الحياة الاجتماعية والسياسية

(١)

الطبقات

مادام الشعور بالأسرة، والشعور القومي قد أخذا يضمحلان، فإن المصلحة الاجتماعية لم يكن بد من أن تتخذ صوراً جديدة وأن تدفع الأفراد، بل والمدن إلى أنواع جديدة من التضامن.

ولقد كانت بلاد الإغريق تضم دائماً وفى كل زمن، جمعيات خاصة. فبين الهيئة الكبيرة التى تشمل جميع الأسر والهيئة الصغيرة التى هى الأسرة ذاتها، كانت توجد جمعيات حرة ذات طابع نفعي أو عاطفي. وكان لبعضها سمة أرستقراطية بينما كان البعض الآخر متجهاً نحو العامة. ومنذ العصور الهوميرية كان بعض المحاربين من ذوى الشهرة الواسعة تجمع بينهم روابط خاصة، ويتناولون وجبات طعامهم معاً، ويؤمنون باتخاذ نفس الأصدقاء ونفس الأعداء، وكانوا يسمون فيما بينهم "بالهيتيروس" أى الرفاق. وفيما بعد أخذ الأغنياء والنبلاء يكونون "جماعات رفاق" (هيتيريا) كانت عبارة عن أندية حقيقية يتبادل أعضاؤها المساعدة فى الانتخابات وفى القضايا، أو يجتمعون فى ولائم مرحة، كى يسخروا من المعتقدات الشعبية أو يتناقشوا فى الفلسفة والسياسة. وكانت هناك أنواع أخرى من الجمعيات المخالفة للنوع السابق من حيث طبقة أعضائها، ومن حيث هدفها. وكان أقدم نوع منها يسمى "تيازيس". وكانت هذه الجمعيات تضم منذ العصر السابق على العصر الهلليني صغار الناس الذين أرادوا أن يحتفظوا بعبادة الآلهة المقصيين عن مجمع الآلهة الرسمى. وقد بذلت قديماً جهوداً كبيرة لنشر الاعتقاد فى الأسرار الدينية، ومبدأ الفداء والبعث، والاعتقاد فى الحياة الأخرى وفى الحساب بعد الموت.

وهذه الجمعيات أرستقراطية وشعبية؛ كانت تلائم بنوع خاص أجيالاً مشبعة بالنزعة الفردية. وأما ما آلت إليه عندئذ جمعيات الرفاق "الهيتيرا" عندما أخذت تنتشر كي تشبع الميل إلى اللذات المادية فذلك ما سبق أن رأيناه في المثل الذي ضربناه بأولئك البيوسيين الذين كانوا يحرمون أقاربهم من الحواشي من ميراثهم، بل وفي الغالب أبناءهم، كي يرسلوا ثروتهم على مؤسسات للولائم ومجالس الشراب. وأما الجمعيات الدينية فقد وجدت المجال يزداد أمامها اتساعًا في المدن التجارية وبخاصة في الموانى والضواحي حيث كان الأجانب المستوطنون يجتذبون باستمرار موجات جديدة من الأجانب. ولما كانت حرية تكوين الجمعيات كاملة، فقد أخذوا يتجمعون في سهولة حسب الجنسيات والمهن، ثم الأديان بنوع خاص. فتلاميذ ساحات الرياضة القدماء يكونون جمهوريات صغيرة بحكامهم وجمعياتهم العامة.

والفلاسفة الذين كانوا يزاولون تأملاتهم الفلسفية في أي مكان في الطريق أو في الآجورا، وفي ساحة رياضية أو في حانوت، أصبحوا الآن مديري مدارس يعتزلون مع تلاميذهم في حديقة خاصة مثل "الليسيه" و"الأكاديمية". فالتجار ذوو الملابس الغريبة، والأرقاء البسطاء يتجمعون في صوامع يقيمون فيها احتفالات دينية تثير في جميع الحاضرين إحساسًا عميقًا. وقد كانوا دائمًا يرحبون بآلهة البرابرة. فمنذ القرن الخامس كانت الأم الكبيرة للفريجيين وآمون للمصريين لهما أتباع لا في آسيا الصغرى وسيرينا وحدهما، ولكن أيضًا في عدة مدن من بلاد الإغريق ذاتها. ولقد هرع إفلاطون نفسه مع الجمهور الأثيني إلى بيريه؛ كي يحضر موكب "البنديدية التراقية" وقد تغير الموقف بعد أن أصبحت العبادات العامة بفخامتها الباردة عاجزة عن أن تشبع الحاجات الدينية وأن تثير الخيال وتدفئ القلب. فأصبح الرجال والنساء ينتشون حماسة في أعياد الشرقيين الحارة، وفي أسرار الديانات الأجنبية كإيزيس المصرية وأدونيس السوري. ومن أعلى الأكروبول أخذت آلهة المدينة تحس بالهجران وترى شعبها يتجمع في جمعيات دينية، وكل فرد يتطلع إلى أن يضمن السلامة في العالم الآخر، وقد انصرف عن أن يتجه بفكره نحو وطنه الأرضي.

وكان التضامن الذى يربط المواطنين بأحد الأحزاب أشد خطراً، وهنا كان الوباء الإغريقى. ولقد وجد دائمًا هذا الوباء، ولكنه لم يبلغ قط ما بلغه فى القرن الرابع من احتقار كامل للمصلحة العامة، وإن تكن آثينا قد تماسكت بعض الشىء من هذه الناحية. وذلك بحكم أن قرنًا ونصف من التقاليد الديمقراطية قد احتفظ لها رغم كل شىء ببعض المبادئ الوطنية كما أن بقايا الرخاء المادى التى أفلتت من سيطرة السياسة منعت الضغائن من أن تحتدم، ولكنه من الواجب أن ننظر إلى ما حدث فى مجموع البلاد الإغريقية، ففى كل مكان انفجر التعارض بين المساواة التى يبشر بها الدستور وعدم المساواة الناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وقد امتدت سطوة المال وأفسدت الضمائر، فمن لديهم ما يكفى معاشهم يريدون أن يصبحوا أثرياء، والأثرياء يريدون أن يزدادوا ثراء. وكان فى ذلك انتصار لشهوة الكسب التى لا تشبع والتى يسميها الإغريق "الترف"، ولم تعد هناك مهنة تفلت من الرأسمالية، فالزراعة نفسها أصبحت عملاً تجاريًا. وقد عادت الملكية الكبيرة إلى التكون باختفاء صغار الفلاحين اختفاء تدريجيًا وتركيز القطع الصغيرة بين نفس الأيدى ومعلمو الخطابة والمحامون والفنانون الذين كانوا فيما مضى يرون فى الاتجار بمواهبهم ما يخدش كرامتهم لم يعودوا يشعرون بأى حرج فى أن يبيعوا بضاعتهم بأعلى ثمن مستطاع، فكل شىء يباع ولكل شىء ثمنه. والثروة هى معيار القيم الاجتماعية وبالجشع والبذخ تتكون الثروات، وتتبدد فى سرعة بالغة ومن يمتلكونها يتهالكون على الملذات ويتلمسون الفرص للمباهاة ببذخ وقح ومحدثو النعمة يتربعون فى القمة، وهم يضاربون ويسعون وراء الذهب كى يبنوا القصور الفخمة ويؤثثوها ويعرضوا فيها الأسلحة الفخمة، ويقدموا لنساء الأسرة وللغانيات الحلى والأثواب الثمينة والعطور النادرة ويقدموا للضيوف الممتازين وللطفيليين البارعين النبيذ الفاخر وألوان الأطعمة التى يعدها مشاهير الطهاة ويطلبوا إلى المثالين المعروفين نحت تماثيل نصفية لهم.

وما مصير المسائل العامة "عندما لا يترك حب الثروة للفرد أى فراغ كى يهتم بشىء آخر حتى لنرى روح كل مواطن معلقة كلها بهذا الهدف، ولم يعد يشغلها غير

كسبه اليومى"، وقد أصبحت السياسة هى الأخرى عملية تجارية، فأشرفُ المواطنين يعملون من أجل طبقة، وأما الآخرون فيبحثون لأنفسهم وحدهم عن مغانم الحكم ولا يكادون يخفون ارتشاءهم. ولما كنا فى عصر "تفوز فيه الثروة ويفوز الأثرياء بالشرف، فقد كانت الفضيلة وكان الفضلاء موضع احتقار"، "ولم يكن أحد يستطيع أن يثرى بسرعة إذا لزم جادة الاستقامة". وقد يقال إن هذه عبارات تندر صادرة عن فيلسوف متشبع بالمثل الأعلى أو عن إحدى شخصيات المسرح، ولكن دعنا ننصت إلى هذه الأقوال القاسية التى صدرت أمام المحكمة: "إن المواطنين بالمولد الذين يعتقدون أن الوطن هو المكان الذى توجد به مصالحهم، من الواضح أنهم أناس لا يلبثون أن يتخلوا عن المصلحة العامة كى يجروا وراء منفعتهم الخاصة، وذلك لأن المدينة ليست وطنهم وإنما وطنهم ثروتهم".

وماذا نرى تحت تلك الطبقة التى تلهث خلف الصفقات والملذات؟ لقد أدى عسر الخزانة ونمو الرأسمالية إلى انتشار الفقر فى جزء كبير من السكان، فالمزارعون يفلحون الأرض بعرق جبينهم، دون أن يجنوا ما يقوتهم، وفى المدينة ناء العمل الحر تحت منافسة الرقيق وأصبحت فيالق من المواطنين تعتمد على مكافأة الجندية أو مكافأة الحضور فى الهيئات العامة، وتتدافع أيام الأعياد أمام المعابد لتختطف حفنة من دقيق الشعير وآلاف من الأثينيين يمكن أن نتعرف عليهم فى ذلك البائس الذى يصفه أفلاطون بقوله: "إنه يقيم فى المدينة دون أن ينتمى إلى أية طائفة، فلا يمكن أن نسميه تاجراً ولا صانعاً ولا فارساً ولا جندياً فى المشاة، ولكن فقط فقيراً أو معدماً". وبالنسبة لهؤلاء تحدد القرعة التى تجرى على أبواب المحاكم لاختيار المحكمين مسألة ما إذا كانوا سيتناولون عشاءهم أم لا، ومن يرقص فى المسرح بحلته المذهبة نراه يرتعد فى الشتاء تحت أثماله. وهذه الطبقة الكادحة تنطلق منها باستمرار أنات على أهبة التحول إلى صيحات تمرد ونسبة من لا يمتلكون شيئًا تزداد فى اضطراد مخيف، ففى سنة ٤٣١ كان عددهم بين ١٩ ألفًا و٢٠ ألفًا من بين ٤٢ ألف مواطن (حوالى ٤٥٪)، وحوالى سنة ٣٥٥ أصبحوا أغلبية، وبعد ذلك بأربعين عاماً أصبحوا اثنى عشر ألفًا من بين واحد وعشرين ألف مواطن (٥٧٪).

وبالرغم من أن الاستعمار لم يعد قادراً على امتصاص المتضورين جوعًا، فقد ظلوا مع ذلك يهاجرون "فهم يهيمون فوق الأرض الأجنبية مع نساءهم وأطفالهم، وعدد كبير منهم ترغمه الضرورات اليومية على التطوع كجندى مرتزق، ويموتون وهم يحاربون مع الأعداء ضد المواطنين، وعبثًا كانوا يبعدون تلك العصابات الضارية، فسرعان ما يتكون غيرها دائمًا من جديد. وفى الشرق نرى سيروس الصغير بعد حرب البليبونيزيا يجند فى خدمته أكثر من ألف جندى مرتزق أتى معظمهم من أكايا وأركاديا وكريت ورودس كما نرى تيبرون الإسبرطى ينقض على آسيا مع من تبقى معه من المائة، وأخيراً نرى الملك الكبير وقواد الفرس الثائرين وملك مصر وأمراء قبرص يستعينون باستمرار بالجند المرتزقة من الإغريق. وفى الغرب نرى الطاغية دينيس يجمع جيشًا كبيراً مستعينًا بالبليبونيزيين بنوع خاص، ولم يكن فى هذا الأمر غير علاج جزئى للداء فبلاد الإغريق كانت تتخلص من الفائض من المعدمين، ولكنها كانت تحتفظ بالكثيرين من أولئك المخاطرين الرهيبين "فجازون ألفيري" يحذو حذو "دينيس" ورؤساء فوسيدا يحصلون خلال عشر سنوات – بفضل ذهب دلف – على كل ما يريدون من جند مرتزقة وجميع المدن كانت تسعى إلى ملء الفراغ فى جيوشها بالاستعانة بفرق أجنبية، وهكذا كانت تتجول هنا وهناك قوات وحشية أصبحت كتلتها المتزايدة خطراً يتهدد بلاد الإغريق كلها.

وأما الجماهير التى بقيت فى مسقط رأسها، فقد كانت تبرر المثل السائر "الفقر والاستجداء صنوان". فالبؤس المعروض فى ملتقى الطرق كان مسبة المدن، وكان فيه تكذيب صارخ للمبادئ الجميلة التى كانت تزهو بها الديمقراطية وما أتفهه عزاء ذلك الذى كان يجده المتضورون جوعًا فى لقب "المواطن" فقد كانوا يؤكدون لهم هذا أن النظام قائم على الحرية والمساواة وأنه لا تمييز غير ما يقوم على الموهبة وإن الفقر لا يعيب من يحاول التخلص منه، ولكن ما تلك الحرية التى لا تسمح بالمساهمة فى المسائل العامة إلا إذا كانت لدى الفرد الوسائل التى تمكنه من الحصول على وقت فراغ". وما المساواة التى تضع الطبقة العاملة تحت سيطرة من يملكون المال؟ الحرية؟ ليست لها

بالنسبة للضعيف نفس القيمة التى لها بالنسبة للقوى وبواسطتها يصبح البعض مسرفين فى الثراء، بينما يمعن الآخرون فى الفقر حتى لنراها تهدم نفسها وتحطم المساواة، وإزاء الحقوق النظرية البحتة تنهض حقيقة خادعة وفى هذا الشعب الذى يسمونه سيداً نرى أغلبية خاضعة لأسياد مفروضاً عليها نوع من الرق وهى أشد بؤساً من الأرقاء فى النظم الأوليجاركية، وبالنسبة لجانب كبير من الشعب السيد كان حضور الجمعية أو المجلس أوالمحكمة لا يعتبر أداء واجب أو مزاولة حق بقدر ما يعتبر كسب عيش. فياله من تعارض كبير بين النظرية السياسية والنظام الاجتماعى!

ومما كان يزيد هذا التعارض حدة التناقض الصارخ بين البذخ والفقر، فمن ناحية نرى الغنى الجشع المتهالك على اللذات المرهف بالتربية يظهر غطرسة جارحة، ويحاول تبرير هذه الغطرسة بجهل وفظاظة الجماهير الحقيرة، ومن جهة أخرى نرى الطبقة العاملة- التى تعتقد أن كل ثروة لم تكتسب بطريق شريف - وقد ملأها الحسد والمرارة تكره أن تبذل مجهوداً بدعوى أنه لا فائدة من بذل الجهد، وتحمل العناء كى يتمتع آخر ويسيطر، وفى المدن الصغيرة حيث الاحتكاك مستمر والمقارنة لا مفر منها" يدرك الفقير مدى بؤسه وشقائه، عندما يرى المستغل المحظوظ الذى يستطيع أن يظل مستريحًا لا يعمل شيئًا". وقد كان فى هذا ما يجرح فى قوة وباستمرار الشعور الديمقراطى بحيث أصبح الوئام اللازم لانتظام الحياة الدستورية غير متوفر تماماً.

ولقد وصف أرسطو هذه الظاهرة بقوله:"إن الثراء المفرط يمنع الرجال عن الطاعة كما أن الفقر المفرط يهدر كرامتهم، فهؤلاء لا يعرفون كيف يحكمون ولكنهم يطيعون كالعبيد، وأولئك لا يعرفون الخضوع لأية سلطة ولكنهم يحكمون باستبداد الأسياد وهكذا نرى مدينة من الأرقاء والأسياد، لا مدينة من الرجال الأحرار. فهنا الغيرة وهناك الاحتقار وتلك مشاعر تبعد- فى الغالب- عن التعاطف المتبادل وعن التضامن السياسى الذى ينتج عنه".

ولقد أصاب الفيلسوف شاكلة الصواب، فأولئك الذين تمتهنهم الحياة يولد لديهم وعيهم بالكرامة الشخصية إفراطاً فى الإحساس الأدبى، وانحرافاً مرضياً فى التأثر

وهكذا يصبح حب الحرية والمساواة نوعًا من الصرع الجماعي، وينتهي به الأمر إلى عدم قبول أي خضوع ولو للعقد الاجتماعي. وفي ذلك يقول أفلاطون :"إن نفوس المواطنين أصبحت من الحساسية بحيث نرى أقل مظهر من الاستعباد يثيرها ويدعوها إلى التمرد، وينتهي بها الأمر إلى ألا تعود تعبأ بأية قوانين مكتوبة أو غير مكتوبة مادامت تتخلص من كل سيد". والتخلص من كل سيد يتضمن فكرة عن الشخصية البشرية بالغة الحساسية، وكبرياء بلغ من النفور من كل تبعية حدًا جعل صديقًا لسقراط هو إيتيروس، يرفض- وقد عضه البؤس في أيام شيخوخته- وظيفة مرب لأنها تنزله منزلة المعتوق، ويفضل أن يعيش من يوم إلى يوم بعمل يدوي. وأما عن الحساسية في مسألة المساواة، فقد كان كل شيء يثيرها ويجرحها، حتى لنرى دينارك يعيب على "ديموستين" انتقاله إلى بيريه على سرير محمول لما في ذلك من إهانة للمشاة من الدهماء. كما أن ليكيرج أصدر قانونًا يحرم على النساء الثريات الذهاب إلى عيد "أوليزيس" في عربة حتى لا تتأذى مشاعر الفقيرات من رؤية السيدات الثريات.

وهكذا وجد إحساس طبقي لأنه كانت هناك مصالح طبقية وهذا الإحساس وتلك المصالح أخذت تتعارض في قوة مضطردة مع الإحساس الأوسع الذي ظل يوحي به لزمن طويل روح التضامن في المدينة. وأرسطو الذي عرف الإنسان بأنه "كائن سياسي" لاحظ أيضًا أن الإنسان "كائن اقتصادي" كذلك.

ومنذ أن استقر لدى الطبقتين اللتين تقتسمان المدينة وعي واضح بهذه الحقيقة، قامت هوة سحيقة بينهما . فهناك تعارض خفي أو صراع علني. وكل منهما لم تقبل أي قيد على المبدأ الذي تراه أكثر فائدة لها، فإحداهما تريد أن تمد إلى المجال الاقتصادي المبادئ الدستورية التي تعطي للأغلبية السيطرة في المجال السياسي. والأخرى ترى أن الثروة يجب أن تعطيها السلطة. ولنستمع هنا أيضًا إلى أرسطو يقول:"المساواة هي القاعدة العامة، وهي في الواقع كذلك، ولكن لا بالنسبة للجميع بل فقط بين الأنداد. وعدم المساواة هو أيضًا القاعدة وإنه لكذلك، ولكن لا بالنسبة إلى الجميع، بل بين الأفراد غير المتساويين فحسب. والعيب في ذلك يرجع إلى القضاة أطراف في

الخصومة. والمرء في العادة قاض غير صالح في قضيته الخاصة. ولما كان الحق في جانب الطرفين إلى حد ما فإن كلاً منهما يعتقد أن هذا الحق إلى جواره بصفة مطلقة، فالبعض يعتقدون أنهم متساوون مساواة مطلقة بحكم تميزهم في أحد النواحي كالحرية مثلاً". وقد أخذ هذان المذهبان يعملان متحاذيين في اتجاهين متضادين لا يمكن التوفيق بينهما، فنشأ عن ذلك صراع لا يقبل التسوية، وأصبحت المدينة تتكون منذ ذلك الحين من فريقين متحاذيين متعارضين أي مدينتين متعاديتين.

ولم يكن هذا الوضع جديداً في بلاد الإغريق، ولكنه لم يصل قط إلى مثل هذه الخطورة. فقديمًا عندما أدى نظام فاسد للملكية العقارية إلى اشتباك عنيف بين الدائنين والمدينين رأينا البعض "يطفحون بالثراء"، والآخرين "يهرولون للنهب" مليئين بأحلام الثراء.

ولكننا رأينا عندئذ رجلاً كصولون ينهض بين الفريقين المتنازعين، "وقد أخذ يغطي الفريقين الواحد بعد الآخر بدرعه المتين". "ويقف ثابتًا بين الجيشين كالحد الفاصل"، وقد استطاع ذلك لأنه كان يستند إلى برجوازية متوسطة. وفي القرن الخامس كانت الدولة لا تزال قادرة على أن تسند وتصون وتستبقي تلك الطبقة من الملاك القادرين على كفاية أنفسهم. ولم تكن تكاليف الحياة غالية، وكانت آثينا تجد في إمبراطوريتها المصادر التي تكفي لمساعدة الفقراء بل وتمكين طبقة "التيت" من الارتفاع في السلم الاجتماعي إلى مستوى طبقة "الزيجيت". وكانت ترسل آلاف المواطنين كإقطاعيين مستعمرين لأراضي البلاد الاتحادية، وكانت تقوم بتوزيع كميات ضخمة من اللحم والقمح، وتدفع أجور المجدفين والموظفين، كما تدفع أجرًا مناسبًا للصناع والعمال الذين كانوا يعملون باستمرار في أعمال ذات نفع عام أو أعمال التجميل.

ولكن في القرن الرابع أخذت الطبقة الوسطى تتضاءل من يوم إلى يوم. ولم يعد هناك ما يشبه الطرف الثالث. وإن وجد أحيانًا بعض رجال منعزلين يقومون في بعض المناسبات بدور الوسطاء الموفقين. وها هو مثلاً خطيب (ديموستين) يصيح بفصاحة

العقل الذى يرهبه الخطر العام المحدق، فيقول :"إنه لمن العدل أن نبحث عن جميع الوسائل التى لا تترك مواطنًا فى حاجة إلى شىء. وإنى لأرى أن الأثرياء بسيرهم على هذه المبادئ لا يتصرفون تصرفًا عادلاً فحسب، بل يعملون أيضًا ما فيه خيرهم الخاص. واستخدام السلطة العامة لحرمان الفرد من الضروريات يؤدى إلى زيادة عدد الساخطين.

وأما أولئك الذين يحسون بالحاجة، فإنى أنصحهم بالعدول عن كل سلوك يثير الملاك ويبرر شكاياتهم. وأعود فأكرر لمصلحة الأغنياء ما سبق أن قلته دون أن أخشى التعبير عن الحقيقة. وأنا لا أستطيع أن أقبل وجود إنسان واحد، ومن باب أولى أثينى، يبلغ من التعاسة والقسوة حد النظر شذرًا إلى المساعدة التى تقدم إلى الفقراء، الذين يعوزهم الضرورى، ولكن من أين يأتى الامتعاض والسخط؟ إنهما يأتيان من أننا نرى بعض الرجال يطبقون على الثروات الخاصة ما هو متبع بالنسبة للأموال العامة، وهذا هو ما يثير عدم الثقة ويثير الغضب. والواجب أيها الأثينيون هو أن نكون جميعا عادلين فى نظرتنا إلى المصلحة العامة للمدينة. وأن يحس الأغنياء باطمئنانهم على وسائل عيشهم وألا يخشوا شيئًا على أموالهم، ولكن على أن يضعوا فى حالة الخطر ثروتهم فى خدمة الوطن وسلامته، وألا يعتبر الآخرون مالاً عامًا إلا ما هو كذلك، وأن يأخذوا منه نصيبهم. وأما المال الخاص بكل فرد، فيجب أن يكون ملكًا خاصًا له، وهذه بلا شك هى الطريقة التى يمكن بها تحديد الواجبات المتبادلة بين البعض والبعض الآخر".

وإننا لنجد بالطبع نفس النصائح الداعية إلى الاعتدال منتثرة فى كتاب "السياسة" لأرسطو الذى كان دائمًا من أنصار التوسط الدقيق. وعنده أن المدينة مهما تكن تحقق للإنسان نعمة إشباع غريزة الحياة الاجتماعية المتأصلة فى طبيعته. والمدينة الكاملة هى تلك التى تحقق للجميع أكبر قدر من السعادة والمدينة التى تفهم واجبها وتنهض بالتزامها، هى تلك التى تسهر على توفير الضرورى والرخاء إذا وجدت إليه سبيلاً. وإذا كان لا يقبل جماعية الملكية عن طريق الجبر، فإنه يدعو إلى جماعية الانتفاع عن طريق الاختيار. وإذا كان يثور ضد المهرجين الشعبيين الذين يقسِّمون على الشعب فائض

الإيرادات دون أن يكون فى ذلك نفع لأحد، فإنه يريد أن يتلافى اتحاد الشعب اتحاداً مخلصًا (البؤس المفرط الذى يفسد الديمقراطية)، وأن تتوفر الجهود على نشر الرخاء وأن يودع الفائض من الإيرادات فى صندوق للاحتياطى تمنح منه اعتمادات لشراء أرض أو لإنشاء تجارة أو استغلال زراعى.

ولكن أرسطو لما كان رجل ملاحظة بقدر ما هو رجل تفكير نظرى لم يكن بد من أن يلاحظ أنه يصيح فى الصحراء وأن الأوليجاركيين والديمقراطيين يرتكبون فى كل مكان نفس الخطأ، عندما لا يعنون بغير مصالحهم الخاصة، وأن العنصر الاجتماعى الذى كان قادرًا على التوفيق بين الشهوات المتطرفة قد أصبح فى حالة انحلال تام. ولذلك يرى أن العودة إلى ذلك الدستور المختلط، الذى يسميه الدستور المثالى، أمر مستحيل لأنه لابد له من طبقة متوسطة وفيرة العدد والقوة بحيث تعادل الطبقة العاملة وتمتلك من الثروة العامة قدراً تستطيع أن تعادل به القدر الذى يملكه الأثرياء، وهذان الشرطان ضروريان كى لا ينقلب دستوره المثالى إلى ديمقراطية أو أوليجاركية.

(٢)

صراع الطبقات

لقد كان تنظيم الملكية وتوزيع الثروة المشكلة الأساسية فى السياسة الداخلية ومنبع الصراع الداخلى والثورات. ففى كثير من المدن كان الفقراء يطالبون بتقسيم الأرض وإلغاء الديون. وعندما يصل شعب إلى هذا الحد، فإن الشعور بالواجب نحو الدولة يصبح لديه وشيك الاختفاء. وكل حزب يستغل السلطة لمصلحته، ويمحو كل ما يضايقه، فالديمقراطية لا تفكر إلا فى رعاية الفقراء، والأوليجاركية لا تعرف غير الأغنياء، والفريقان يغضان البصر عن حاجات ومصالح المدينة، ويعملان لتدميرها. وفضلاً عن ذلك، فإن الصراع الاجتماعى يبلغ من العنف حداً لا يصبح هدفه الوصول إلى المغانم المادية فحسب، بل وشفاء الضغائن البشعة. وفى بعض المدن كان

الأوليجاركيون يقسمون اليمين التالي: "سأكون عدواً للشعب وسأنزل به في المجلس كل ما أستطيع من ضرر". وكان الديمقراطيون في حالة عداء سافر أو خفي، ضد جميع من تجعلهم الثروة هدفاً للشبهات. وعندما يجردونهم من أموالهم كانوا يفعلون ذلك للذة التي يجدونها في إفقارهم بقدر ما يفعلونه بقصد إثرائهم هم أنفسهم. ولقد لخص إيزوقراط هذه المشاعر المتبادلة في فقرات كبيرة الدلالة على حالة بلاد الإغريق في عصره: "لقد بلغوا من التنكر لمشاعر الحياة الاجتماعية حداً نراهم معه لا يحاولون أن يصلوا باتفاق قلبي إلى رخاء مشترك، بل يفضل المالكون منهم إلقاء أموالهم في البحر عن التخفيف عن المعوزين. والمحرومون لا يستشعرون من الرضا للاستيلاء على أموال الأغنياء قدر ما يستشعرون لحرمانهم منها".

ولقد ساق منطق المبادئ والشهوات جزءاً من الديمقراطيين إلى تمني المساواة الكاملة، والتسوية المطبقة! وكان قد مضى زمن طويل لم يعد يعترف فيه بامتياز للمولد، وكان السفسطائي ليكوفرون يقول إن نبالة الدم ليست إلا لفظاً أجوف، فالأشخاص الذين يقول رأي سقيم بأنهم كريمو المحتد، قد ولدوا كما ولد الآخرون. وكان المفهوم من ذلك ضرورة طرح أي تمييز شخصي بين المواطنين. وقد التقى في هذه النقطة إحساس الشعب مع تفكير المفكرين. ولكنه كانت هناك اختلافات في نقط أخرى وذلك بسبب دفع مبدأ المساواة إلى حد التطرف في اتجاهين مختلفين. فالسفسطائيون كانوا يرون أنه مادام الناس متحدون في المولد فإن البربري قد خلق كما خلق الإغريقي "والطبيعة لا تصنع أرقاء" وليس لسلطة السيد أساس غير حق القوة الذي حماه القانون. وكانت العالمية وإلغاء الرق في نظر بعض رجال الفقه من نتائج المساواة. وأما الجماهير فكانت تتعلق بنوع آخر من التفوق، وهو ذلك الذي يمثله السفسطائيون، والذي يأتي من التربية.

التهذيب..؟ التعليم..؟ ما قيمة كل هذا بالنسبة لأناس يعتقدون أنهم متساوون؟ أليست هذه أيضاً وسيلة للخروج من صفوف العامة؟ وكان المثل السائر يقول إن التعليم يصاحبه الحسد. ومنذ القرن الخامس كان كليون لا يرى شيئاً أفضل من الجهل المتواضع، وكان يعلن في شموخ أن الدول تحكم بواسطة البسطاء العاديين خيراً مما

تحكم بواسطة الأذكياء الأفذاذ. وقد وجد أرستوفان في هذه الحكمة متعته فلم ينسها قط. فجزار الخنازير الذي يسعى في كوميديته كي يحل محل الصعلوك البافلاجوني في السلطة يعرف الأبجدية ولكن معرفة قليلة جداً، وسيئة جداً. ومع ذلك فإن خادم الشعب يرى أن هذه المعرفة أكثر مما يجب. وهكذا نراهم لا يقيمون أي وزن بين الفروق الطبيعية والمكتسبة الموجودة بين الناس من الناحية العقلية، ويريدون تقرير نوع من المساواة التي تمنح نصيباً متساوياً للمتساوين ولغير المتساوين. وبالجملة فإن فكرة الكيف أخذت تضيع، كما أخذ يختفي سلم القيم الاجتماعية. وهكذا أدت الرغبة في تحويل المساواة القانونية إلى مساواة فعلية إلى إسقاط وعدم اعتبار الفوارق الطبيعية.

والنفوس الخرافية التي تصورت التسوية بين الذكاء، كان من الطبيعي أن تفكر من باب أولى في تسوية الثروات. وفي القرن الرابع تفتحت في بلاد الإغريق عدة مذاهب شيوعية واشتراكية، ولكنها لما كانت بلاداً لم تعرف بعد الصناعة الكبيرة، وكانت غالبية السكان لا تزال تعيش على الزراعة، فإن هذه النظريات قد اتخذت بالضرورة طابعاً خاصاً.

والفلاسفة الذين صاغوا تلك النظريات قد كانوا في الغالب مشبعين بالاحتقار نحو التجار والصناع وكذلك العمال. وكانوا يرون في مساواة الثروة خير وسيلة للرجوع إلى النظام العشائري القديم. أو على الأقل لحصول المدن- التي أفسدتها النزعات الديمقراطية المضللة- على مزايا النظم الإسبرطية. فأفلاطون يرمي من وراء هذا النظام إلى محو الأثرة، ومنع الانقسام وتحقيق العدالة بتضحية الأفراد في سبيل الدولة. وفي كتاب "الجمهورية" لا يزال مشبعاً بالخيالات بالرغم من التجربة القاسية التي تمخضت عنها رحلته الأولى إلى صقلية. وهو يزهو باستطاعته تأسيس نظام ثابت بواسطة الشيوعية. ولكن هذه الشيوعية التي تمتد إلى النساء والأطفال كما تمتد إلى الثروات المادية، لا تمتد إلا إلى الطبقتين العلويتين المكونتين من الفلاسفة والمحاربين، دون الطبقة الدنيا المكونة من المنتجين الذين تقتصر مهمتهم على مد الطبقتين الأخريين بحاجياتهما، فالامتياز والرق من أسس نظريته. وفي كتاب "القوانين" كانت آماله قد

خابت فى محاولتين جديدتين قام بهما فى صقلية، كما كان قد أوغل فى الشيخوخة. فوافق هذا المثالى - كى يجعل مثله الأعلى أكثر واقعية - على أن يسلم بما فى نظريته من تخيلات، وأن يخفف منها بعض العناصر المستعارة من إسبرطة. فالملكية ستكون شخصية، ولكنها ستكون على الأقل للأسرة لا للفرد، وكى لا تتجزأ ولا تنتقل؛ فإنها ستكون وقفًا على عدد ثابت من المواطنين قدره ٥٠٤٠، وستتخذ الاحتياطات اللازمة كى لا يستطيع الشعب بإساءة استخدام سلطته القضائية والتشريعية النيل من هذه المبادئ الأساسية، وهكذا نرى كيف أن هذه النظريات الشيوعية قد كان طابعها عند الفلاسفة أخلاقيًا أكثر منه اقتصاديًا. وقد احتقرت ملاحظة الوقائع فأخذت تعتمد على المنهج النظرى وكأنها تسعى إلى مجرد إرضاء نوادٍ أرستقراطية.

ولكن هذه الآراء نفسها عند انحدارها إلى الجماهير الشعبية، كانت ترجع صدى مختلفًا تمام الاختلاف. ولنعد بالفكر إلى سنيّ البؤس الذى اضطرت فيها الدولة إلى إلغاء رواتب الموظفين ومكافآت القضاة وإيقاف الأعمال العامة التى تفسح مجال العمل أمام أصحاب المهن. وتوقف بأمر من المنتصر بناء السفن الذى كان يضمن الأجور للكثير من العمال والمجدفين. فالرؤوس تغلى، والبؤس يختمر فى النفوس، ونهم المطامع يلهب الخيال ويرنحه بآمال مضللة. وما أصلحه موضوعا للكوميديا عندما تتحسن الحال. ولقد وضع أرستوفان عليه يده سنة ٣٩٢ فرأينا براكساجورا تعرض النظام فى "جمعية النساء": "يجب أن تعتبر جميع الأموال ملكًا مشتركًا، حتى يأخذ كل فرد منها نصيبه ليعيش به، ولا ينبغى أن يكون فرد ثريًا والآخر بائسًا، وأن يزرع فرد مساحة واسعة من الأرض بينما لا يجد الآخر منها ما يكفى لدفنه. ولا أن يخدمُ فرداً حشدٌ من الرقيق، بينما لا يجد آخر خادمًا واحدًا، إننى أريد حياة مشتركة، حياة واحدة بالنسبة للجميع. وأريد أن تكون النساء مشاعًا بين الرجال، وأن ينجبن أطفالاً ممن يردن. وأن يعتبر الأطفالُ آباءً لهم كلَّ من هم أكبر منهم سنًا". وإذا كان الزوج البليد قد وجد بعض الاعتراضات على الآراء المسرفة التى أبدتها زوجته المسترجلة، فإن "دونا كيشوت" قد انتصرت فى سهولة على "سانكو بانسا"!!

ومع ذلك فإن أحد تلك الردود يجب أن يستوقف نظرنا. فإذا كان الجميع سيذهبون من وليمة إلى أخرى ولا يضطر أحد إلى العمل، فمن الذى سيزرع الأرض إذن؟ الأرقاء... وهكذا لن تكون الديمقراطية الشيوعية إلا أرستقراطية تعتمد فى عيشها على طبقة ملحقة بالأرض، وهكذا نعود دائمًا إلى نفس المبدأ القائل بأنه لا يمكن أن تنشأ مدينة بدون رق. ولكن أرستوفان يذهب إلى أبعد من ذلك. وفى سنة ٣٨٨ عندما عادت قوة أثينا البحرية إلى التكون من جديد وأخذ الجُعل المفروض على سفن البحر الأسود يغذى الخزانة من جديد نراه يتناول أساس المعضلة. ففى مسرحية "بلوتس" نراه يثور ضد أولئك الحمقى الذين يريدون رد البصر إلى إله الثروة الأعمى، وأن يطردوا "الفقر". فإذا استرد بلوتس بصره وقسم الثروة على الجميع بالتساوى فإنه لن يعود هناك أحد لمزاولة مهنة أو تعلم فن وذلك لأنهم جميعًا يدينون بقوتهم للفقر المصدر الوحيد لكافة الخيرات. وقانون العمل المقدس الذى أكد هزيود مصدره الإلهى وعظمته الجليلة يجب أن يظل الحافز للأفراد وباعث الهيئة الاجتماعية إلى الحياة.

وكى يمسك شاعر كوميدى عن إطلاق نكاته المبتذلة، ويصطنع نغمة الوعظ دون أن يخشى صفير الجمهور، لابد أن نصائحه كانت تتلاقى مع أفكار المشاهدين العميقة. والواقع أنه قد كانت هناك هوة سحيقة بين المدن العديدة التى انساقت إلى فظائع الحروب الاجتماعية، وبين أثينا التى حمتها من الشطط ثروتها النسبية وتقاليدها. ولننظر فى هذا الفرق.

وبوليب عندما يحذو حذو أرسطو فيرسم لوحة للثورات، نراه يصف بلاد اليونان فى القرن الرابع كما يصفها فى عصره، فيقول: "بمجرد أن يتخم بالرخاء الشعب النهم لا تلبث الديمقراطية أن تمحى ليحل محلها نظام من العنف والقوة الوحشية، وذلك لأنه عندما يعتاد الجمهور أكل مال الغير والاعتماد فى حياته على مال الجار، فإنه يكفى أن يوجد رئيس طموح جسور محروم لفقره من المناصب العامة، كى نصل إلى نظام قبضة اليد فلا نعود نرى غير مجازر واضطهادات وتوزيع للأراضى". والأمثلة عديدة لمثل هذه الثورات. ولنذكر منها ثلاثة فى شرق ووسط وغرب العالم الإغريقى. ففى ميتيلينا نرى

المدينين يذبحون الدائنين بالجملة، ثم يحاولون بعد ذلك تبرير تصرفهم بالغضب وحالة القوة القاهرة الناتجة عن مركزهم المالي. وفي سنة ٣٧٠ نرى الديمقراطيين ينقضون في أرجوس على المواطنين الأغنياء ذوي المناصب الرفيعة بحجة التآمر، وفي فورة جنون صاخب نراهم يقتلون أكثر من ألف ومائتين ويصادرون أموالهم. ثم يعود كل شيء إلى الهدوء بينما تتردد في جميع بلاد الإغريق- رغم تعودها مثل هذه المناظر- صيحة استنكار طويلة.

وفي صقلية كانت الملكية العقارية محور الصراع الاجتماعي. وكان دينيس القديم قد سبق إلى تجريد الفرسان من أراضيهم كي يوزعها قطعًا متساوية على جنوده القدماء وعلى أرقائه، وبهذا الإجراء مكن لسلطانه. وبعد طرد دينيس الصغير في سنة ٣٥٦ نرى ديون زعيم التحرير مضطرًا إلى الكفاح ضد حزب متطرف كان المدعو هيبون يدفعه إلى المطالبة بتقسيم جديد للأراضي. فنرى هذا المهرج الشعبي يصيح في عزم "إن المساواة، بالنسبة للمحرومين هي بدء الحرية كما أن الفقر هو بدء الاسترقاق".

وبالفعل صدر مرسوم بنزع الملكية، وغادر "ديون" سيراقوزا، ولولا الهزيمة وعودة ديون لنفذ هذا المرسوم. وبعد سبات لمدة جيل عادت المشكلة الاجتماعية إلى يقظة مزعجة. وفي سنة ٣١٧ أطلق "أجاكتوكليس" جنده ودهماء الشعب ضد الستمائة وأنصارهم، وابتدأت المطاردة التي أسفرت خلال يومين عن هلاك أربعة آلاف مواطن ونفي ستة آلاف. واستطاع أجاتوكليس عندئذ أن يحصل على السلطة المطلقة وان يوقف إراقة الدماء. ولما كان يعرف كيف يجتذب الشعب فإننا نراه يأتي إلى الجمعية كي يعد بإلغاء الديون وتوزيع الأراضي على الفقراء.

وتاريخ أثينا لا نرى فيه في أي وقت مثل تلك المناظر، فالمدينة التي احتفظت بالسيطرة الاقتصادية في عالم البحر الأبيض المتوسط لم يكن هناك ما يدعو الديمقراطية المسيطرة فيها على الحكم إلى الانسياق نحو الثورة الاجتماعية. وقد اكتفت بأن تقوم من يوم إلى يوم في الجمعية وفي المحكمة بنوع من الثورة الجزئية غير المركزة. وقد يقررون في غيرها من المدن توزيع العقارات، ورؤوس الأموال والدخول أو

يكتفون بتحويل التركات إلى خزانة الدولة. وأما فى آثينا فلا شىء من هذا النوع، وفى كل سنة يعلن الأركونت عند توليه السلطة أن كل فرد سيحتفظ ما دام متوليًا منصبه بالملكية التامة الكاملة لأمواله. ولكن الثروة المكتسبة تخضع لأتاوات مختلفة وبخاصة لتكاليف البذخ. وفى عدد وفير من القضايا يصدر القضاة الشعبيون أحكامًا طبقية بمعنى الكلمة. ومنذ القرن الخامس كان شعورهم غير طيب نحو الأغنياء.

وقد كانوا يحسون بلذة ملكية أو إلهية فى أن يبعثوا الرعدة فى نفوس "الشخصيات الكبيرة التى تبلغ من الارتفاع أربعة أذرع!!" وأن ينصتوا فى مرح ساخر إلى شكاواهم وتملقاتهم. ومع ذلك فمن الواجب أن نعتقد أنهم قد ظلوا لزمن طويل يصدرون عن فكرة سامية عن مهمتهم، بحيث لا يقبلون عن طيب خاطر أن ينساقوا نحو التنكر للعدالة، بدليل أنه فى الوقت الذى يعرض فيه أرستوفان "فيلوكلسيون" متألها كأنه زيس، نرى أحد الأوليجاركيين يشكو من أن عدد الإدانات الظالمة ليس بالكثرة الكافية، لتضخيم حزب الساخطين. ولكن ابتداء من القرن الرابع وبخاصة فى السنين السيئة التى تلت حرب البليبونيزيا والحرب "الاجتماعية" نرى النفوس- وقد حطمها البؤس- تجد مشقة فى أن تظل فى حدود النزاهة. حتى لنرى الخطيب ليزياس يقول فى سذاجة تقرب من الوقاحة: "إنها لحقيقة ومعروفة، أن مجلسى كل عام لا يرتكب مظالم عندما تكون لديه موارد كافية للإدارة، ولكنه فى أيام الضيق يضطر إلى تقبل المفتريات ومصادرة أموال المواطنين والاستماع إلى إيماءات أقل الخطباء شرفًا".

وقد وجد المفترون فى هذا النظام بغيتهم فرأوا المجال أمامهم واسعًا لإثارة الحسد ضد الكبراء والمطالبة بأحكام فى صالح الصغار. كما نسمع بعض المتقاضين يعتذرون عن ثروتهم أو يذكرون ما خصصوه لمساعدة الشعب أو الترفيه عنه. كما يستدر البعض الآخر عطف القضاة بالتحدث عن فقرهم فى نغمة وقحة. وإذا سنحت فرصة لاستصدار حكم بغرامة طيبة، أو مصادرة تامة للثروة فإن متولى الاتهام لا يتردد فى أن يظهر كيف أن الخزانة خاوية، وأنه من الواجب تمكينها من توزيع الأجور على الجند. وإنها بلا ريب لمبالغة محام، القول بأن الظهور فى مظهر الثراء قد كان فى

آثينا أكثر خطراً من أن يكون المرء مجرمًا، كما أنه لا شك لعب بالألفاظ ذلك الرثاء لسوء حظ الغنى وهو مستعبد كالرقيق، والإشادة بسعادة الفقير وهو سيد كالملك. ومع ذلك فإن مثل تلك التناقضات كانت تأخذ أحيانًا مظهراً من المعقولية بسبب كثرة مراسيم الضرائب فى بعض الأوقات، وتعدد الاحتفالات والأعمال العامة والالتزامات التى تبهظ كاهل الأثرياء الذين يكلفون بها. وكذلك الخوف الدائم من أن يرى الفرد نفسه مرغما بواسطة دافع ضرائب آخر على استبدال ثروته.

وهكذا كان لآثينا وضع خاص بالنسبة لصراع الطبقات، وإن تكن المحنة العامة قد اجتاحتها. وفى القرن الرابع كان أخطر شىء على نظام المدينة هو تغلب الروح الحزبية على الروح الوطنية. وقد حدث قبل ذلك مراراً أن رأينا المنفيين يبحثون عن سند فى الخارج كى يعودوا إلى وطنهم ويستولوا فيه على السلطة. ولقد تعرضت آثينا لهذه المحنة مرتين خلال القرن الخامس، عندما دفع الطموح والرغبة فى الانتقام أحد أفراد عشيرة بيزيستراتس إلى محالفة الملك الكبير، كما دفعت ألسبياد إلى أن يضع نفسه بالتتابع فى خدمة الإسبرطيين والفرس. والشىء الجديد هو أن نرى أفراداً لا يحفزهم أى دافع للانتقام من إهانة لحقتهم يمتشقون السلاح ضد مسقط رأسهم لمجرد الميل إلى نظم مدينة أخرى. وقد كانت هناك أحزاب تفضل فقد الاستقلال الوطنى على انتصار حزب معاد.

وأكسينوفون هو الأنموذج الكامل للإغريقى المتحلل من كل رابطة بوطنه الأصلى، فهو إسبرطى بميوله السياسية والاجتماعية. وقد ابتدأ يشتهر كرئيس للمحرومين من الوطن الذين ضلوا الطريق بموت قائدهم فى قلب آسيا. وعندما عاد إلى أوروبا لم يستشعر أى حرج – وهو الآثينى الأصل – فى أن يحارب ضد آثينا إلى جوار صديقه أجزيلاس. وعندما نال منه التعب نراه ينسحب إلى ضيعة جميلة فى سكيلونتى بأرض إيليدا حيث يعيش على نتاج غنيمته فى هدوء وبذخ عيشة أمير مولع بالصيد ومأخوذ بالعبادة. وأخيراً عندما طردته الحرب من ضيعته نراه يرفض العروض التى تقدم إليه بها مواطنوه – وقد عفوا عن كل ما عمله – وطلبوا إليه العودة إلى الوطن، ولكنه آثر أن يقيم فى كورنثا حيث مات.

وبرود إكسينوفون وعدم مبالاته، أشد دلالة من حفيظة ألسبياد. وأمعن من كل ذلك في الدلالة ما نراه من تضامن بين أحزاب كاملة من مدينة إلى أخرى. ولم يكن هذا التضامن يكتفي بمد روابط أدبية، بل كان يهدف إلى إلغاء الحدود إلغاء فعليًا. فمنذ القرن الخامس كان الديمقراطيون في كل مكان قد اعتادوا التماس المساعدة من آثينا. وانساقت آثينا رغم إرادتها في أول الأمر إلى الحد بتدخلاتها من استقلال المدن الاتحادية، ثم أخذ "ليزاندر" على عاتقه تجميع الأوليجاركيات في بلاد الإغريق كلها تحت زعامة إسبرطة، ولكنها كانت محاولات سابقة لأوانها كما كانت أوسع نطاقًا مما يسمح به ذلك العصر.

ولكن واقعة خاصة لم تلبث أن أظهرت بدقة كيف أن الشهوات السياسية يمكن أن تعمل ضد المدينة. ففي سنة ٣٩٣، كانت كورنثا ممزقة بالصراع الداخلي، فالديمقراطيون كانوا يريدون الحرب ضد إسبرطة باتفاق مع طيبة وآثينا وأرجوس، بينما كان الأوليجاركيون من أنصار السلام والتحالف مع إسبرطة. وأعد الأوليجاركيون الأهبة لانقلاب، ولكن الديمقراطيين سبقوهم وانقضوا عليهم في أحد الأعياد وذبحوا منهم عدداً كبيراً. وبعد ذلك رأوا أنفسهم عاجزين عن الاحتفاظ باستقلال المدينة دون مساعدة أجنبية، فقرروا ضمها إلى أرجوس في دولة موحدة. ونزعوا معالم الحدود بين البلدين وأصبح اسم أرجوس يظهر وحده على الأوراق الرسمية. وبذلك اختفى اسم كورنثا بمحض اختيارها من قائمة المدن الإغريقية. وإن يكن غيظ الأوليجاركيين الذين أفلتوا من الموت لم يلبث أن حطم هذا العمل الثوري، ولكن بأية وسيلة؟ لقد فتحوا باباً في أسوار المدينة الضخمة للجيش الإسبرطي. وبين أرجوس وإسبرطة لم تستطع كورنثة أن تحتفظ باستقلالها إلا بنوع من التوازن بين أحزاب لم تعد تبالي بها.

الفصل الثالث

فساد النظم الديمقراطية

لما كانت النظم الإنسانية لا يمكن أن تكون إلا ما يصنعه بها الناس، فإن تحول الأفكار الاجتماعية يؤدى بالضرورة إلى تغييرات خطيرة فى النظام السياسي. ولقد مرت بلاد الإغريق فى القرن الرابع بهذه التجربة. وبينما كانت المدن الأخرى تعصف بها ثورات مصحوبة بالمجازر والنفى والمصادرات الجماعية، فإننا نرى أثينا– وسط الصراع الذى لم يؤد فيها على الأقل إلا إدانات فردية – تستخلص من المبدأ الديمقراطى نتائج جديدة.

(١)

جمعية الشعب في القرن الرابع

لم يكن من الممكن أن تظل جمعية الشعب كما كانت قبل حرب البليبونيزيا والانقلابات الأوليجاركية. وفى حدود ما يسمح به التاريخ من العثور على معالم للطريق يمكن القول بأن السنة (٤٠٣-٤٠٢) التى تولى فيها إيوقليدس منصب الأركونت تعتبر من جميع وجهات النظر نهاية وبدءًا. ومنذ تلك اللحظة نرى الإكليزيا تباشر سلطة استبدادية آخذة فى التزايد. ولكنها كانت تغلّب شيئًا فشيئًا المصالح الخاصة على المصلحة العامة. حتى ليصح القول بأن المدينة لم تصل قط من القوة إلى مثل ما وصلت إليه، عندما أخذ الأفراد باستغلالهم لها يمهدون السبيل لخرابها.

وإنه لمنظر فريد؛ ما رأينا فى القرن الرابع، السيادة الشعبية وقد ظلت تتخبط باستمرار بين نزعة الحكم المطلق المنبعثة عن طبيعتها، وبين الحاجة الوراثية لوقف القوانين ضد نزوات المراسيم.

ولقد كانت الدعوة العمومية بعدم الشرعية قديمًا وسيلة الدفاع الأساسية عن الدستور الديمقراطي. ولقد دلت التجربة مرتين على أن أنصار الأوليجاركية لا يستطيعون الاستيلاء على السلطة إلا بإزالة هذا العائق. وأسفرت هزيمتهم النهائية عن وضع هذا النظام بمنأى عن كل اعتبار. ولكن فى نفس الوقت الذى تحصن فيه هذا النظام أثناء تولى إيوقليدس منصب الأركونت، أدت مراجعة القوانين مراجعة عامة إلى التقليل من ضرورة هذا النظام، وأصبح منذ ذلك الحين يساء استعماله فى الصراع بين الأحزاب. وبدلاً من أن يستخدم كسوط إرهاب لحماية الدستور حماية مطلقة، نراه يصبح سلاحًا مبتذلاً بين أيدى الخصوم الذين يلتقون فوق البينيكس، ولذلك لم يلبث أن

فقد مضاءه بل وفسد. وإن ظل قادراً على أن يجلب الإعدام كما يستخدم أيضاً لإنزال غرامة مبتذلة بخمس وعشرين درخماً. وثمة واقعة ذات مغزى كبير فى هذا الصدد، وهى الخاصة برئيس حزب هو أرستيفون الآزينى الذى أتهم بعدم الشرعية خمساً وسبعين مرة. حتى انتهى الأمر بأن رأينا دعوى عدم الشرعية لا تمنع الإكليزيا من أن تتخبط في التشريع شرقًا وغرباً، وعلى العكس من ذلك أصبحت عائقًا للتجديدات الحكيمة وغير الحكيمة، وقيداً على حرية الكلام التى كان يعتز بها المواطنون.

وثمة دعوى أخرى كان يبدو أنه من الممكن أن تسد النقص الذى تتركه الدعوى السابقة وتلك هى الإيسانجيليا "Eisangegia" ولكنها تعرضت لنفس الامتهان. وفى القرن الخامس كان القصد منها هو ردع الجرائم التى لم ينص عليها فى القوانين والتى كانت تهدد سلامة الدولة كالخيانة والخيانة العظمى، بما في ذلك محاولة قلب الحكومة الديمقراطية، بالأفعال وبالأقوال. ولما لم تكن هناك قوانين لتنظيمها، فإن المحاكم لم تكن تستطيع نظرها مباشرة، وكان على جمعية الشعب أو على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لسلامة الدولة. وكانت العقوبات التى تستتبعها من الخطورة بحيث نرى المتهمين لا ينتظرون صدور الحكم بل يسارعون إلى المنفى. وقد كان الشعب متعلقًا بهذا النظام الذى يرجعه إلى صولون. وكانت فيه وسيلة فعالة لتحقيق حق الشعب فى القضاء العالي، وقد ألغيت هذه الدعوى مع دعوى عدم الشرعية فى نفس الوقت بواسطة الأربعمائة وكذلك بلا ريب، بواسطة الثلاثين. وهى لم تبعث عند تولى إقليدس لمنصب الأركونت فحسب، بل صدر عندئذ قانون خاص بها، وهو وإن لم يضع لها تعريفًا محدداً إلا أنه عدد الحالات التى تطبق فيها وفقًا للسوابق، ولكن هذا التعداد لم يُجد شيئًا. فبسلسلة من الأقيسة انتهى الأثينيون أن اعتبروا فى عداد الجرائم الموجهة ضد الجمهورية جنايات وجنح أو مخالفات بسيطة ليست لها أية علاقة بالأعمال التى تستحق قانونًا تطبيق إجراءات "الإيسانجليا" عليها.

وقد احتج "هبريد" على أمثال تلك الحالات التعسفية وضرب لها أمثلة وصفها بحق بأنها مضحكة. "فليوكوفرون" يُتهم "بالأيس إنجليا" لصرفه امرأة عن واجبها الزوجي.

و"أجازكليس" لتقييد اسمه في قائمة خاصة بنجع غير نجعه، و"ديوجنيس" و"أنتوروس" لتأجيرهما لاعبات ناي بأجر أزيد من التسعيرة القانونية. و"إكزينبوزس" لتقديمه تقريراً مزوراً عن حلم ارتآه في معبد. وهكذا نرى درعاً آخر للمدينة تفسده الأحقاد السياسية.

فما العمل إذن لإقامة سد ضد فيضان الاقتراحات غير المشروعة؟ لقد تذكروا عندئذ لجنة المشرعين التي أعادت قوانين الديمقراطية بعد محنتيّ عاميّ ٤١٠، ٤٠٣، وكانت قد زودت عندئذ بسلطات غير عادية بناء على إجراءات أملتها الظروف، فجعلوا من تلك اللجنة هيئة نظامية. ووجود هؤلاء المشرعين على النظام الجديد يقوم عليه الدليل منذ خطبة ديموستين ضد لبتينيس في عام ٣٥٥-٣٥٤ إلى نقش يرجع تاريخه إلى عام ٣٢٩-٣٢٨, وفي هذه المرة نرى الشعب يتخلى باطراد وانتظام عن سلطته التشريعية دون أن يجنح إلى إساءة استخدامها، فقد كان المبدأ واضحاً وهو "محظور إلغاء أي قانون قائم إلا بواسطة المشرعين".

ولذلك فإنه منذ الجلسة الأولى للسنة في "١١ هيكاطومبايون" يجب على الجمعية أن تأخذ الرأي على كافة القوانين كي يتبين ما إذا كان هناك محل لإلغاء إحداها. وفي هذه العملية يعتمد الشعب على تقارير الحكام التي توضح كل عيب أو نقص أو تناقض يكون قد ظهر خلال العام المنصرم في التشريع القائم. وإذا قررت الأغلبية المراجعة فإن كل مواطن يستطيع أن يقترح النصوص الجديدة في الموضوع المثار حوله الجدل بشرط أن يعلق مشروعه على قواعد تماثيل أبطال المدينة، وأن يتحمل المسئولية بوضع اسمه على اقتراحه. وفي الجلسة الرابعة العادية خلال فترة البريتان الأولى يصدر مرسوم بتحديد عدد المشرعين الذين يكونون اللجنة ومدة توليهم لمهمتهم والإجراءات التي سيتبعونها، والاعتمادات التي ستصرف منها مكافآتهم ويحدد جدول الأعمال بذكر النصوص التي قد تغير أو تستكمل. وهكذا تعطي الجمعية تعليماتها إلى المشرعين كما تعين فوق ذلك أربعة أو خمسة مندوبين مكلفين بالدفاع أمام المشرعين عن القوانين المعروضة، ولكنها بمجرد أن تعين مندوبيها يعتبر دورها منتهياً وحقها منقضياً.

ومنذ ذلك الوقت لم تعد الإكليزيا هى الشعب المشرع بل محكمة المشرعين. وكان عدد هؤلاء المشرعين خمسمائة وواحد، أو ألف وواحد يعينون من بين قضاة الهليا الشعبيين الذين أقسموا اليمين، وهم رجال سن وتجربة. وكان البريتان هم الذين يدعونهم إلى الاجتماع، كما كانت لهم لائحتهم الخاصة، وكان مكتبهم يتكون كمكتب الجمعية من مراقبين يتغير رئيسهم في كل جلسة. وأما عن إجراءاتهم فهى شبيهة بإجراءات الهليا. فليست هناك مناقشة تدور بينهم، بل دعوة تعرض عليهم وهم قضاتها فمندوبو الجمعية يقومون بالدفاع عن القانون المطعون فيه، وواضع القانون الجديد يوضح أفضليته وبعد ذلك يأخذ الرئيس رأى المحكمة فى كل من القانونين بالتتابع. والقانون الذى يحصل على أصوات أكثر يصبح نافذًا من تلقاء نفسه وبدون أى إجراء آخر أو تدخل جديد من البوليه أو الإكليزيا ينسخ سكرتير محفوظات الدولة هذا القانون كى يدرجه مع الوثائق التى لها قوة القانون.

وفى النصوص التى وصلت إلينا نرى نظام المشرعين مطبقًا فى حالتين: إعطاء الشرعية للمراسيم التى صدرت خلال العام المنصرم بتقرير مصروفات لم تكن مدرجة فى قانون الميزانية، والسماح بالتغييرات التى أدخلت على القوانين المقدسة مثل الأوامر التى تصدر خاصة ببواكير إيلوزيس وبعيد "آمفياراؤوس". ولكننا لا نرى لماذا لم يكن من الممكن أن تلائم أنواعًا أخرى من الحالات. وإننا لنميل إلى الظن بأن هذا النظام كان مجاله عامًا.

ولكن كيف نفسر إذن أن أرسطو لم يذكر عن هذا النظام شيئًا عند وصفه للدستور الأثيني. هل السر فى ذلك هو ما ذكره البعض من أن الأستاذ قد احتفظ بكل ما يختص بالتشريع لتلميذه تيوفراست، الذى كان من المقرر أن يكتب موسوعة عن "القوانين"؟ لا، وإلا كان معنى هذا أنه قد عمد إلى تزييف اللوحة التى رسمها بإغفاله كلمة كانت تكفى لوضع الأمور فى نصابها. وفضلاً عن ذلك فإنه فى كتاب "السياسة" لا يدخل السلطة التشريعية فى السيادة فحسب، بل ويلوم الديمقراطية الأثينية فى عدة مواضع لإصدارها التشريعات بواسطة مراسيم. وفى هذا ما يرجح أنه لم يكن يسلم

لمنظمة المشرعين بأهمية كبرى، كما كان يرى أن قرارات هؤلاء المشرعين كانت من نوع مراسيم الإكليزيا بالرغم من الشكليات المعقدة التى كانت تحيط بها. وخير النيات وأعدل الأفكار لم تكن لها قيمة إزاء عادات الاستهتار والتحكم، "وما قيمة القوانين بدون أخلاق".

ومع ذلك فإن هذا الشعب المعتز بسيادته نراه يعمد إلى قبض ثمن المجهود الذى يبذله فى مزاولة تلك السيادة نقداً رناناً. وهنا نلاحظ أحد الفروق البارزة بين أثينيى العصر القديم وأثينيى العصر الحديث. ففى القرن الخامس كان المواطنون أكثر اهتماماً بالمسائل العامة من أن يتقاعسوا عن الذهاب إلى الإكليزيا وفيرى العدد بينما نرى كل واحد منهم فى أوائل القرن الرابع مشغولاً بمسائله الخاصة إلى حد يترك البينكس مهجوراً. ولا يجوز أن نعتقد أن التخلف كان قاصراً على الطبقات الموسرة بالرغم مما يقال غالبًا من أن الأغنياء انسحبوا من الحياة السياسية لما أصابهم من تقزز، عندما كانوا يُكتسحون فى كافة المناقشات. فالفقراء أيضًا كانوا يظلون بمنأى عن الجمعيات حتى أصبح من الضرورى العودة بهم إليها وإلا تغير طابع النظام وانقلبت الديمقراطية أى حكومة الجميع، إلى أوليجاركية أى حكومة الأقلية.

وفى السنين القاسية التى تلت سقوط آثينا وطغيان الثلاثين، عندما كان أصحاب الحرف– وهم أكثر المواطنين حماسة فى الدفاع عن الدستور– يجدون أكبر مشقة فى الحصول على قوتهم، ولم يكونوا يستطيعون أن يضيعوا عدة أيام من العمل فى الشهر،" تخيل البريتان أنواعا من الحيل كى يحصلوا على العدد اللازم لصحة صدور المراسيم". وأخيراً اتخذوا علاجاً حاسماً لوباء التخلف. ولما لم يكن من الممكن الالتجاء إلى الإجراء الذى اتخذته بعض المدن الأوليجاركية وهو فرض غرامة على المتغيبين، فقد التجأوا إلى طريق عكسية، فقرروا صرف مكافأة للحاضرين. ولم يكن هذا القرار يستلزم أكثر من أن يطبق على الإكليزيا نظام المكافأة الذى كان مطبقًا منذ ستين عامًا على الهليا. فقرر أجرهيوس فى أول الأمر صرف صك بأوبول واحد. وبعد ذلك بقليل، رفع هيراكليديس الكلازومينى هذا الأبول إلى اثنين. وعندما عاد أجرهيوس إلى منصبه

رفع الأبولين إلى ثلاثة. وعندما ارتفعت تكاليف الحياة خلال القرن الرابع لم يقفوا عند هذا الحد. ففى عصر أرسطو ارتفع الصك إلى درخم عن الجلسات العادية وإلى درخم ونصف عن الجلسات الأساسية.

ولقد أثارت هذه الأوبولات ومن باب أولى هذا الدرخم نقدا كثيرا. ففى العصر القديم نرى أعداء الديمقراطية يتهمونها بحمل الجماهير على الكسل والثرثرة والجشع، وتبعهم فى هذا النقد الكثير من المحدثين. ومع ذلك فإن الرد عليه ميسور. ولقد رأينا الأسباب المادية والأدبية التي تبرر هذا النظام، فقد كان فيه ما يضمن للمواطنين الأقل يسراً الفراغ اللازم للمساهمة فى الحياة السياسية، ولو أنه أدى إلى خراب الدولة لحق أن يوصف بأنه إجراء معيب. ولكن نتائجه المالية لم تكن خطيرة. وعندما كان أجر العامل اليومى درخماً ونصفاً لم تكن الأوبولات الثلاثة غير مجرد تعويض، كما أنها لم تكن تعطى لجميع المواطنين. فقد كان يدرج في الميزانية اعتماد إجمالي يحدد من قبل ويوزع على جلسات العام، والمبلغ الذى يخصص لكل جلسة كان يحدد عدد الصكوك التي ستوزع على أوائل الحضور. وكى يقبض المواطن الأوبولات الثلاثة كان لابد من أن يأتى مبكراً "عندما يغرد الديك تغريدته الثانية"، ومن أن ينتظر حتى نهاية الجلسة كى يستطيع استبدال صك الحضور بقطعة الفضة الصغيرة. وفى الجملة لقد حصلوا على نتائج كبيرة بثمن زهيد.

ولكنه إذا كانت مكافأة الإكليزيا لا تستحق ما يوجه إليها من نقد مرير، فإنها مع ذلك تعتبر إمارة واضحة على التغير الذى حدث أثناء القرن الرابع فى الأخلاق وفى الروح العامة. فقد مضى الزمن الذى كان فيه المواطن يكرس نفسه للمدينة، دون أى جزاء غير استشعار الرضا بأداء الواجب والإحساس بالمساهمة في الخير المشترك. وأما الآن فعلى المدينة أن تؤمن بأنها لا تعيش إلا بشرط أن تسهر على مصالح الأفراد الذين يهتمون بأمرها، وكى تحصل من الأفراد على المساهمات الضرورية لابد لها أن تدفع.

وفى القرن الرابع نضجت أيضًا قيادة الجمعية لتغييرات يجب توضيح معناها..

فمن عصر كلستينيس كان مكتب البوليه والإكليزيا يتكون بواسطة البريتان، وكانت الرياسة يتولاها رئيس يعين بالقرعة لكل جلسة، وابتداء من تاريخ لا يحدده أى نص تحديداً صريحاً أصبح المجلس يتكون تكويناً تام الاختلاف؛ فرئيس البريتان يعين بالقرعة قبل كل جلسة تسعة مراقبين، واحداً عن كل قبيلة ما عدا تلك التى تتولى مناصب البريتان، ومن بين هؤلاء التسعة مراقبين رئيساً آخر. ثم يعهد إليهم بجدول الأعمال وبمهمة قيادة المناقشات. فلماذا حل هؤلاء المراقبون محل البريتان؟ لقد أرجعوا هذا أحياناً إلى الحذر اللازم للديمقراطيات المستعدة دائماً لتجزئة السلطات وإضعافها كى تضمن لنفسها السيطرة.

ومن الممكن تأييد هذا التفسير بما نلاحظه من أن أى عضو فى المجلس لم يكن يستطيع أن يتولى منصب المراقب أكثر من مرة واحدة فى كل فترة بريتان. ولا رياسة المراقبين أكثر من مرة واحدة فى السنة، ومع ذلك فإن هذا التفسير لا يستقيم. فالمراقبون لهم فى الواقع أسلاف شبه أوليجاركيين إذ أن نظامهم قد وجد خلال عدة أشهر فى عام ٤١١-٤١٠ أثناء نظامى الخمسة آلاف. ولو أننا من ناحية أخرى دققنا النظر فى عبارات المراسيم الصادرة فى الربع الأول من القرن الرابع، لأمكننا أن نستنتج أن مكاتب المراقبين قد أنشئت فى شتاء ٣٧٨-٣٧٧ . وكانت أثينا فى ذلك الوقت آخذة فى تعديل نظمها كى توفق بينها وبين النظام الاتحادى الجديد الذى كانت آخذة فى تكوينه. وقد أصبحت البوليه حلقة الاتصال بين الإكليزيا الآثينية وجمعية المدن الأخرى. وأصبح القسم الدائم فى البوليه ورئيس ذلك القسم لديهم من الأعمال ما لا يترك لهم فراغاً للتربع فى المكتب وفى رياسة الجمعيات. وأصبح من الأجدى فى شغل تلك الوظائف المظهرية تعيين أشخاص لديهم الفراغ اللازم بواقع ممثل لكل قبيلة من القبائل عدا تلك التى تتولى مناصب البريتان. وكان لهذا النظام فوق ذلك ميزة أخرى وهى التوسع فى تمثيل الجمهورية داخل الهيئة التى ترأس المجالس الشعبية وعلى هذا لا يكون هناك محل لإقحام نزعات السياسة الداخلية فى إصلاح استوجبته ضرورات السياسة الخارجية.

ولكننا عندما نصرف النظر عن الرسميات كى ننظر إلى الحقيقة لن نلبث أن نتبين أن الرؤساء الحقيقيين للشعب المجتمع، كانوا فى الغالب يكوّنون صورة منفرة. فإنهم لم يعودوا من كبار الملاك الذين انتخبوا قوادا مثل بركليس، إذ أن التقدم فى تقسيم العمل السياسى قد أدى فى الغالب إلى حصر القواد داخل حدود الوظائف الحربية البحتة. بل إنهم لم يعودوا من رجال الصناعة والتجارة.. فدباغ الجلود "أنتيوس" الذى يمتد تاريخه السياسى من ٤١٠ إلى ٣٩٩ قد كان آخر ديماجوجى من هذه الفصيلة. وقد أصبحت السياسة حرفة خاصة تشمل وظائف متنوعة. وكانت نخبتها المختارة تتكون من البلغاء أو الخطباء الذين كانوا فى الغالب ينتمون إلى أسر ثرية لها مكانتها، وكانوا جميعًا تقريبًا من ذوى الذكاء وبعضهم من الممتازين، وكانوا يقومون بتقسيم الاختصاصات فيما بينهم ويتنازعون على السلطة فى تكالب.

وقد كان إيبول وليكيرج وزراء حقيقيين للمالية والأشغال العامة. وكالليستراتوس الأفيدنى وديموستين للشئون الخارجية، وخلف رجال الدولة كانت تدب أسراب من الدهماء الحقراء: البلغاء من الدرجة الثانية "سلاطين الشغب والمهاترات"، والسياسيون الذين يتعهدون- فى عناية - فن إثارة الجماهير لإشباع أطماعهم بتحريك مطامع الآخرين والصيادين فى الماء العكر والمهرجين وأساتذة الافتراء فهم يسمون أنفسهم "كلاب الشعب" ويفتخرون بأنهم يدافعون عنه ضد الذئاب ثم يكتنزون الشحم على حسابه. وما أن يتنسموا رائحة رجل غنى حتى ينبحوا ويحاولوا العض. وهم كجواسيس متطوعين ومحترفى افتراءات يدعون لأنفسهم حقًا عامًا فى مطاردة الناس باسم الدولة وكأنهم نوع من النيابة العامة، وهم ينفثون بمهارة - فوق البنكس وفى الهيليا - الريب والحسد ويزايدون فى الدعاوى المشروعة بل وفى الادعاءات المسرفة وهدفهم الأسمى ليس الحصول على موارد للمحرومين منها وإنما هو النزول بمن يملكون شيئًا إلى مستوى من لا يملكون وذلك لأنه لابد لهم كى يثروا من أن يتركوا الجرح داميًا باستمرار من البؤس وأن يحتفظوا بالفرقة التى هى سبب وجودهم.

وهؤلاء الرجال صغاراً كانوا أم كباراً ممن يعيشون من السياسة نراهم باستمرار يهاجم بعضهم البعض بسبب اختلاف الأحزاب وبسبب المنافسة المهنية، ولا مفر من أن يلتمسوا الانتصارات الشخصية بدلاً من مصلحة الدولة ونحن نعلم الصفحة التى يسخر فيها أفلاطون من المنافسات الناشئة بين أولئك العاجزين الذين يريدون السيطرة على الحكومة، تلك الصفحة المسلية التى تترنح فيها العبارة على نحو ما تترنح السفينة التى يصف سيرها المضطرب: "تصور ما يمكن أن يحدث لأسطول صغير أو لسفينة واحدة، فمن ناحية ربان يفوق جميع من فى السفينة جسمًا وقوة، ولكن به قليل من الصمم وقليل من قصر النظر ومعلوماته البحرية ضحلة. ومن ناحية أخرى بحارة يتنازعون قيادة السفينة وكل منهم يعتقد أنه الأولى بها دون أن يكون قد تعلم يومًا هذا الفن، ودون أن يستطيع ذكر أستاذه ولا حتى تلقِّى دروسه، وهم يدعون أن هذا الفن لا يحصل بالعلم وهم على استعداد لأن يمزقوا من يقول بغير ذلك. وهم لا يفكرون إلا فى أن يفنوا ربانهم الطيب ويفعلوا كل شيء كي يسلمهم دفة القيادة، وإذا لم ينصت إليهم من وقت إلى آخر وأنصت إلى غيرهم قتلوا ذلك الغير، وألقوا به من ظهر السفينة وهم يحطمون ربانهم الكريم بالمخدرات والنبيذ أو بأى شيء آخر، ويستولون على قيادة السفينة ويتحكمون فى كل ما يوجد بها ويسكرون ويتخمون بطونهم ويستمرون فى إبحارهم حسبما يستطيعون، وهم فى تلك الحالة ويصفون فوق ذلك كل ملاح أو ربان بالتفوق والتعمق فى معرفة الفن البحرى ما دام يستطيع أن يساعدهم فى الاستيلاء على القيادة بالرضا أو بالعنف بدلاً من الربان، ويصمون من يعارضهم بأنه لا يصلح لشيء وليست لديه أية فكرة عن الربان الحقيقى غير مدرك أن ذلك الربان يجب أن يهتم بالسنة وبالفصول وبالسماء والنجوم والرياح وكل ما يتعلق بفنه وعندما تكون السفن مقادة على هذا النحو أو ما تظن أن الربان الحقيقى يوصف بأنه رجل يعيش فى القمر وأنه كائن ثرثار لا فائدة منه".

ولا شك أن هذا النقد اللاذع الصادر عن مفكر مثالى يدعو إلى تحفظات كبيرة، فهو فضلا عن صدوره عن فكرة دفينة ترى أن الفيلسوف وحده هو الذى يجب أن يتولى

مهمة حكم الناس، فإنه من الواجب أن لا يضللنا هذا النقد عن حقيقة واقعة وهي قدرة الشعب الآثيني التي أقام عليها عدة أدلة في كل عصر على حسن الاختيار. ومع ذلك فإن لهذا النقد ما يبرره في كثير من الحالات بسبب الصراع الذي يقوم في الإكليزيا والذي يطالعنا من ثنايا خطب الخطباء. وإذا كانت الفصاحة – عند تصارع الآراء – تصل أحيانا إلى القمة في البنكس، فإنها تنحدر في المناقشات الشخصية إلى مستوى بالغ الانحطاط فأكبر الخطباء كديموستين وغيره يجدون لذة حقودة في أن يقذفوا خصمهم بأحط السباب وأدنأ المفتريات وأقسى الاتهامات التي لا تنجو منها حياتهم الخاصة، بل ولا حياة الأسرة ولم يكن من الممكن أن يحركوا كل هذا الوحل لو أنهم كانوا يخشون الاستنكار العام. ولكن هذه المبارزات القاتلة كانت تثير فيما يبدو نفس الانفعالات التي تثيرها المصارعات الرياضية ولابد أنهم كانوا قلة نادرة أولئك الأفراد العقلاء الذين يدركون أن مثل هذه الأخلاق لا تحط من كرامة الخطباء والمستمعين فحسب بل وتسيء إلى شرف المنصة وشرف المدينة ذاتها.

وإحدى التهم المألوفة البالغة الخطورة التي كان يتبادلها رجال الأحزاب ويتقبلها راضيا فضول الشعب الخبيث كانت تهمة الفساد أو الرشوة، وهنا نلمس إحدى رذائل الإغريق، ومنذ القرن الخامس كنا نرى أبرز الشخصيات في إسبرطة بل والملوك أنفسهم يمدون أيديهم إلى حقائب الذهب التي يقدمها الأجنبي وعند الآثينيين لم تكن حرية الكلام في المناقشات التي تدور حول السياسة الخارجية مشلولة بسبب الشبهات السهلة فحسب، بل إن التصرف في الاعتمادات العامة وبخاصة الاعتمادات السرية كان مصدر خطر على من يقومون بتلك المهمة.

ومع ذلك فقد كان لابد في ذلك الزمن من وقائع محددة للأخذ بالشبهات، ولكن في القرن الرابع عندما أصبح السياسيون يزاولون مهنة وأصبح الكثيرون منهم يدخلون السياسة فقراء ثم لا يلبثون أن يتباهوا ببذخ وقح ويمتلكون القصور. ماذا كان يستطيع الشعب أن يظن عندما يرى تلك الثروات الفاضحة؟ لقد كان يغضب من حين إلى حين فيشهر السلاح الذي تمده به ترسانة القانون الجنائي مثل الأيس أنجليا والدعاوى

الجنائية الخاصة باختلاس الأموال العامة أو قبول الهدايا، ولكن ذوى الضمائر السقيمة كانوا يصطنعون النفاق أو الاستهتار كي يتخيروا- ككبش فداء- أحد محررى المرافعات الذين يكسبون عيشهم من كتابة خطب للآخرين وكانت مهنة أولئك المحامين الكتاب لم تعد بعد أشرف مهنة ولدتها ضرورات الحياة السياسية والقضائية.

وتضل يقظة الشعب السبيل فلا تدرى أين تتجه ولا ماذا تفعل وتأخذ فى الترنح بين الغضب والشك. ولما كان الشعب ميالاً دائمًا إلى الرحمة الإنسانية، فإننا نراه يطبق بطريقته الخاصة القوانين التى تحرم على الخطباء الاستفادة المادية من التدخل فوق المنصة فيسلم بأن حرية الفكر والقول تتضمن الحق فى قبول المال مقابل الدفاع عن رأى بشرط أن يكون المرء مخلصًا وأن لا يسىء عامدا إلى البلاد، وهذا تفسير سيكون بعيد الشوط عندما يكون المال مرسلاً من الخارج وقد أفسح لإيشين المجال، فالحمار المحمل بالذهب الذى أرسله المقدونى فى المدن كما يحلو له قد استطاع أن يخترق أسوار آثينا على مرأى ومسمع من الجميع ولم يكن فى هذا أضعف الأسباب التى أدت إلى تدمير نظام المدينة.

ولما كانت الجماهير يقودها رجال كانوا فى الغالب يبيعون ملكاتهم بالمال دون أية رعاية للمصلحة العامة، فإن تلك الجماهير قد أخذت هى الأخرى تستغل سيادتها على نحو تجنى من ورائه الأرباح المادية ولو كان ذلك على حساب الخزانة العامة. والمبدأ الذى طبقته الديمقراطية الآثينية لم يكن- بعد كل ذلك- خاصًا بآثينا ولا بالديمقراطية، ففى كافة العصور وفى جميع المدن الإغريقية، وفى ظل كافة النظم كانت السيادة السياسية تتضمن مزايا اقتصادية. فقد كانوا مثلاً يسلمون دائمًا بأن بعض موارد الدولة غير العادية مثل إنتاج المناجم يمكن أن يقسم بين المواطنين. وهذا هو ما كان يفعله الفنيون فى القرن السادس، ولكن الطريقة المغايرة التى سلكها الآثينيون فى تطبيق تلك القاعدة بعد مائة وأربعين سنة من ذلك التاريخ تلقى ضوءًا ساطعًا على التحول الذى حدث فى الروح العامة. ففى سنة ٤٨٣ وبناء على طلب تيموستوكل نراهم يرفضون الاقتراحات الصادرة عن أثرة؛ كى يخصصوا الفضة المستخرجة من منجم

لوريون لبناء أسطول وهو ذلك الأسطول الذى سيحرز النصر فى سلامين وقبل هزيمة كيرونيا بقليل عندما تمكن الخطيب ليكرك من استصدار حكم بالإعدام والمصادرة ضد شخصية كانت قد كونت ثروة ضخمة من استغلال غير مشروع لأحد الامتيازات نراهم يقتسمون أموال المحكوم عليه بواقع خمسين درخما لكل شخص.

وكل حزب متولٍّ السلطة كان يرى من الطبيعى أن يحتفظ بكل الثمرات التى تنتج عن مثل هذا المبدأ ولكن فيم الاكتفاء بهذه الاحتمالات، ولم لا تغير النظم القديمة بحيث تتلاءم مع الحاجات الجديدة؟ ومنذ عصر بركليس كانت الدولة تمنح من يطلب من المواطنين الأوبولين اللذين يدفعان عند دخول المسرح وتلك كانت إعانة المسارح وفيما بعد على أثر كارثة صقلية واحتلال الإسبرطيين لديسيليا قررت الدولة بناء على اقتراح كليوفون منح المعوزين مساعدة يومية كانت تساوى هى الأخرى أوبولين وفضلاً عن ذلك فقد كانوا فى كافة العصور يقدمون بانتظام الضحايا العديدة للآلهة، كما كانوا يتسلمون أحياناً من الأمراء الأجانب حمولات سفن من القمح كهدايا دبلوماسية وهذه كلها كانت مناسبات طيبة لتوزيع كميات سخية من اللحم والحبوب، فلماذا لا يضعون نظاماً نهائياً دائماً للمساعدة العامة بحيث يقدمون العون للمواطنين المحتاجين، أو على الأقل يرفهون عنهم فى ايام الأعياد، وأى باب خير من هذا يمكن أن ينفق فيه فائض الميزانية! وهكذا أصبح لمكافأة المسرح صندوق خاص يتغذى من سنة إلى سنة وكل مرة على نحو واسع. ولم لا يوفرون الخبز والمسرح؟

وفى القرن الخامس عندما كانوا لا يزالون يحرصون على التوفيق بين حقوق المواطنين وحقوق المدينة، كانوا يرون فى مكافأة حضور الجمعيات العنصر الأساسى فى الحكومة الديمقراطية حتى لنرى الأوليجاركية المنتصرة تستهل عهدها بإلغاء هذه المكافأة ولكن عندما لم تعد الجماهير تفكر فى غير إشباع غرائز الأثرة فى نفوسها فقد أصبحت مكافأة المسرح القطعة الأساسية فى هيكل النظام السياسى. وإن يكن بعض الوطنيين قد عاد يحاول التذكير بضرورات الدفاع الوطنى ويعارض بين مكافأة الدفاع ومكافأة المسرح وأصبح فائض الميزانية محور الصراع الذى يدور فوق البنكس ذلك

الصـراع الحـامي الوطيس الذى يدور بين المصـالح الخـاصـة والمصلحـة العـامـة- تلك الدرامـا التي يتـعلق بهـا مـصيـر آثينا التى تتلخص فى المنافسـة بين صندوقين، ولكن أبطال الدفـاع عن المدينة أنفسـهم لم يلبثـوا أن تبينوا أن المدينة لا يمكن أن تبـقى إلا بالوصـول إلى اتفـاق بين الأغنيـاء والفـقـراء، مما اضطرهـم إلى إعطاء مكافـأة المسـرح قيمة شبه دستورية ولم يقبلوا أن يتناولها أحد بسوء أو أن يوجه لها أى لوم أو تثريب كما طلبوا إلى الجميع اعتبارها غير قابلة للمساس. وكان المهرجون يلوحون بتزويد ذلك الصندوق المحبـوب بموارد جـديدة يسـتـخلصـونهـا من مطاردة الثـروات ومن الألاعـيب المالية، وكى يستطيع الجمـيع حضـور عروض التـراجيديا الثـلاثة كانوا يعطون كل فرد دراخمـة - إذا استطاعوا - بدلاً من أوبولين ثم رفعت تلك المكافأة إلى خمس دراخمات ولم تعد توزع لمناسبة الأعياد الديونيزية والباناتينية فحسب بل فى الأعيـاد بوجه عام. وخير من ذلك كله أن نرى ديماد يفتخر باستطاعته الحصـول لكل مواطن على نصف "مين" كى يستطيع الاحتفال اللائق بيوم "البوت المرح".

ولم تكن هناك حاجة إلى مبادئ أخلاق قاسية لاستنكار هذا النظام، وقد كان هو نفسـه يحمل فى طياته سبب إدانته وذلك أعجزه عن الوصول إلى أهدافه رغم المزايدات وملاحظة الوقائع على نحو دقيق ومراجعة الأرقام تبرر الآراء المتشائمة التى أبداها عنه أرسطو، عندما قال :"إن الشر المتأصل عند الناس يجعل نهمهم لا يشبع. ففى البدء كانوا يكتفون بأوبولين، ولكن ما أن استقر هذا التقليد حتى رأينا حـاجاتهم تزداد بلا انقطاع حتى لم يعودوا يعرفون حدوداً. وذلك لأن النهم لا يشبع بطبيعته ومعظم الناس لا يعيشون إلا لإرضائه. وقد أخذوا يقتسمون الفائض ولكن حاجاتهم ظلت كما هى وإن مساعدة المعوزين لتشبه البرميل الذى لا قاع له". وديماد نفسه الذى اختبر التوزيعات الديماجوجيـة كـان يسـمى مكافـأة المسـرح "غراء" الديمقراطية واعـتمـاد المسـاعدة الاجتماعية التى لا تكفى رغم زيادتها باستمرار نراه يفسد النظام ويبدد هباءً الموارد الضرورية للمصالح الأساسية ويقود الخزانة والمدينة إلى الهاوية.

وإلى الإكليزيا ترجع مسئولية هذا الداء، ولدينا شاهد غير منتظر عن هذه الواقعة وهو إيشين خصم ديموستين. ففي يوم غضب لم تثره فضيلة بل مصلحة شخصية يجد الخطيب الماهر كلمة نافذة فيتحدث عن الجلسات التى يحمل فيها رجال السياسة الشعب على منحهم كافة أنواع التشريف؛ فيقول: "إنهم يخرجون منها وكأنها ليست جمعيات مداولة شعبية، بل اجتماعات مساهمين بعد توزيع فائض الأرباح". وهذا حق فالجمهورية قد أصبحت شركة أو جمعية تعاون متبادل تطلب إلى البعض ما تستطيع تقديمه إلى الآخرين ليعيشوا منه. وقد انقلبت العلاقات التى كانت تلوح طبيعية فيما مضى على نحو عجيب، فلم يعد المواطنون ملزمين بأداء واجبهم البنوى نحو المدينة بل أصبحت المدينة ملزمة بالنفقة نحو المواطنين على نحو ما يلتزم الأطفال نحو آبائهم.

(٢)

الالتزامات القضائية والمالية والحربية

إن الحياة العامة سلسلة متصلة الحلقات، وسيطرة المصلحة الخاصة التى وصل تأثيرها إلى فكرة المدينة ذاتها فغيرتها، لم يكن من المستطاع أن تتقل مناقشات الإكليزيا دون أن تخل بدولاب العمل فى الإرادات التى كان الشعور المدنى محركها الأساسي. وكان لابد أن تصيب بالضرر عملية اختيار القضاة، وأن تفسد بنوع خاص نظام الجيش ومالية المدينة. وفى السنوات الأولى من القرن الرابع عندما حال نضوب الخزانة دون إعادة المكافأة القضائية نرى القضاة الشعبيين يصلون من الندرة حداً يؤدى إلى السماح لهم بتقييد اسمهم فى عدة دوائر قضائية. ولقد أمكن الاستغناء عن هذا الحل المعقد بالعودة إلى دفع الأبولات الثلاث، ولكنهم بالرغم من ذلك ظلوا عاجزين عن أن يوفروا للمحاكم عدداً كافياً من القضاة مثلما كانوا يفعلون قديماً فى سهولة. وبدلاً من أن يظل عدد المحكمين محدداً بستة آلاف، نراهم يضطرون إلى السماح لكافة

المواطنين الذين تتوفر لهم الشروط القانونية لقيد أسمائهم وحلف اليمين كقضاة. وبدلاً من تقسيمهم على أساس القبائل كما كانوا يفعلون في كافة الإدارات الأخرى فقد اضطروا إلى توزيعهم بالتساوى تقريباً بين الدوائر دون أى اعتبار آخر غير ضرورات العمل، ولدينا فوق ذلك وثيقة تحمل معلومات دقيقة عن النفور الذى كان يستشعره الآثينيون فى النصف الثانى من القرن الرابع من القيام بواجبهم كقضاة. فقائمة القضاة العموميين الذين كانوا يتولون مهمة القضاء فى سنة ٣٢٥-٣٢٤ كان مائة اسم وثلاثة. ولما كان من الواجب أن يشمل أسماء جميع المواطنين الذين بلغوا فى ذلك العام سن الستين أى ١٪ تقريبًا من عدد سكان آثينا البالغين عندئذ من ٢٣ إلى ٢٥ ألفًا، فإنه يتبين لنا من هذا المثل أن أكثر من نصف من كانوا ملزمين بالنهوض بأعباء وظيفة إجبارية كانوا يجدون وسيلة للتخلص منها.

وكان الآثينيون فى القرن الرابع أكثر نفوراً أيضًا من الواجب المالي، والتاريخ المالى لتلك الفترة يمثل فى الواقع مشهداً فريداً، فالدولة التى قادتها الحروب المستمرة إلى نضوب مستمر فى الخزانة، تبذل كل جهد كى تجد موارد جديدة فتضاعف الضرائب غير المباشرة والضرائب الإضافية على الصادرات والواردات وعلى البيوع العقارية، فتلجأ فى الغالب كلما أمكنها ذلك إلى ضريبة الحرب غير العادية التى تكاد تصبح ضريبة عادية. وتنظم فريضة تقديم السفن على نحو يحولها من فريضة عينية إلى ضريبة مباشرة كما تدعو إلى الضرائب الاختيارية، ويضطرها اليأس إلى أن تكثر من المصادرات، كما تكلف القواد بأن يقوتوا الجيش ويغطوا نفقات الحرب على حساب بلاد الأعداء بل وبلاد الأصدقاء، لذلك نلاحظ أن رجال الدولة الذين بقوا فى الحكم أكبر مدة قد كانوا من الطراز الأول من رجال المال، فكاليستراتوس الآفيدنى ينظم خزانة الاتحاد الثانى وأيوبولوس ينقذ آثينا من الإفلاس بعد الحرب الاجتماعية، وليكيرج يعالج كافة المصاعب التى ولدتها كارثة كيرونيا.

وقادت التجربة الديمقراطية الآثينية إلى العدول بالنسبة لكبار الموظفين المختصين بالإدارة المالية عن اختيارهم بالقرعة وعن تحديد مدتهم بسنة واحدة. وعن تعدد هؤلاء الموظفين فى هيئات فمديرو صندوق مكافأة المسارح، والمدير الوحيد للصندوق الحربى

ينتخبون لمدة أربع سنوات. بينما نرى الفلاسفة والكتاب كأفلاطون وأرسطو وإكسينيفون وإيزوقراط تدفعهم المشكلة العامة إلى وضع أسس علم الاقتصاد السياسي. كما يتفنن بعض الأفراد في البحث عن وسائل لملء الخزانة العامة؛ فيقترحون على الدولة أن تقوم ببناء فنادق شعبية، وحوانيت، وسفن تجارية، وأن يؤجروا للمناجم آلافًا من الرقيق، وأن تستغل الدولة الملاحات وتحتكر الرصاص، ويا لها من مجهودات جميلة لمساعدة الوطن!! لقد انتهت بكارثة. فدافعو الضرائب يزدادون تفننا في التهرب، ووعاء الضرائب يتبدد هباء.

وهذا- الصراع بين مقتضيات المصلحة العامة وتخلف الجيوب المتهربة وهو صراع أخلاقي أكثر منه صراع اقتصادي- هو الذي يفسر التغييرات المتعاقبة التي أدخلت على ضريبة "الأيْسفورا".

منذ أن حوّل تدخل الذهب الفارسي حرب البلبونيزيا إلى حرب مال، اضطرت آثينا راضية أو كارهة أن تلجأ مرات عديدة إلى تلك الضريبة غير العادية. وعندما قررت في سنة ٣٧٨ أن تعيد تكوين الاتحاد البحري، كانت تهدف إلى الوسائل التي تستطيع بها أن تستخلص منه كل ما تستطيع. ولكننا لا نعلم هل زيد عدد دافعي الضرائب في السنين الحالكة التي انتهى بها القرن الخامس، أم بعد ذلك بحوالي ثلاثين عامًا، ولكننا نعلم على أية حال أن النصاب الذي كان يرسم الحد بين طبقة الزيجيت وطبقة التيت، وبين دافعي الضرائب والمعفين من أفراد الطبقة الأخيرة قد خفض من مائتي درخم إلى مائة وخمسين. وازدادت بنفس النسبة قوائم دافعي الضرائب وجند المشاة المسلحين سلاحا خفيفا (هوبليت). وما دامت الضرائب قد أخذت تفرض على عدد أكبر من المواطنين، فقد اقتضت روح العدالة أن يفرضوا في نفس الوقت ضريبة تصاعدية أو على الأصح تنازلية. ولما كانوا يسلمون في ذلك الوقت بأنه رأس المال يساوي دخل اثني عشر عامًا فقد قدروا الدخول على أساس اثني عشر دخلاً سنويًا بالنسبة للطبقة الأولى ذات الخمسمائة ميديمن، وعشرة دخول سنوية بالنسبة لطبقة الفرسان، وستة وثلاثين بالنسبة لطبقة الزيجيت، مع عدم اعتبار الثروات التي تقل عن

١٨٠٠ درخم. وبذلك كان رأس المال الخاضع للضريبة يطابق رأس المال الحقيقي بالنسبة للطبقة الأولى، ولكنه ينقص بمقدار السدس بالنسبة للطبقة الثانية والثلث بالنسبة للثالثة. وقد كان هذا الرأسمال في حده الأدنى تبعًا للطبقات المتتابعة هو ٦٠٠٠–٣٠٠٠–١٠٠٠ درخم.

ولما كانت تلك الضريبة نسبية على رأس المال، وكانت تقرر إعفاءات للثروات الضئيلة، فإنها كانت تعتبر لذلك تنازلية إلى حد كبير. وهي وإن كانت تبدو من ناحية أخرى ضريبة على رأس المال إلا أنها في الواقع كانت ضريبة على الدخل. ونحن نعلم أن جملة الجداول– عند أول إحصاء تم في عام ٣٧٨–٣٧٧ – قد بلغت ٥٧٥٠ تالنتًا. وظلت دائمًا خلال القرن الرابع في حدود ٦٠٠٠ تالنتٍ. وحتى مع هذه الفئة المعتدلة كانت ضريبة "الإيسفورا" بهذا التنظيم تستطيع أن تضمن للمدينة موارد إضافية.

ولكنه كان من الواجب أن يحسب حساب للهروب التدليسي أو غيره. وفي تحرير الجداول كانوا يعتمدون على إقرارات دافعي الضرائب. والضريبة العقارية كان من الممكن أن تخضع لرقابة جدية بواسطة "الديمارك"، الذي كان يمسك ما يشبه سجلاً للأراضي. وكان يستطيع أن يقدر الغلة، وقيمة العقارات المبنية كان من الممكن تحديدها تحديدًا معقولاً على أساس قيمة الإيجار وكذلك الماشية والأرقاء كان يمكن تقويمها تبعًا لعددها وحالتها الصحية. ولكن أي ضمان كانت تملكه الخزانة العامة للتحقق من صدق الإقرارات الخاصة بدخل الأموال المنقولة والأموال غير المرئية؟

والواقع أن تزكية المتقاضين لأنفسهم بأنهم يدفعون بانتظام الضرائب المفروضة عليهم، إنما يدل على أن الناس عندئذ لم يكونوا يتحرجون من الإخفاء والتهرب. ومع ذلك ففي سنة ٣٧٨–٣٧٧ . وفي نفس الوقت الذي أعادوا فيه تنظيم الطبقات ذات النصاب، نراهم يتخذون إجراءً حازما لتسهيل جباية "الإيسفورا" وتحسين فرصها. وقد جمع الممولون في عشرين "سيموريا" (مجموعات) بحيث كانت كل منها تدفع عن مبلغ متساوٍ من رؤوس الأموال مبلغًا متساويًا من الضريبة، و كانت كل منها تنهض بعبء

الجباية ما دامت مسئولة عن الضريبة المفروضة عليها. وظنت الدولة عندئذ أنه لم يعد عليها إلا أن تحدد مبلغًا إجماليًا وأن تقبض، على شرط أن تراجع من وقت إلى آخر هذه المجموعات على أساس تنقلات الثروة وتقسيم التركات، وعلى تلك المجموعات أن تنظم أمورها. ولكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، فصغار الممولين كانوا يجدون دائمًا مبررات مواتية لإعفائهم، وكان كبارهم يضطرون إلى أن يبرهنوا على روحهم الوطنية بأن يتجاوزوا في تدرج رأس المال الخاضع للضريبة الحدود القانونية. فنرى تيموتين الذى كان واسع الثراء يتعهد بأن يدفع خمس دخله. كما نرى الأوصياء على ديموستين تدفعهم حماسة الكرم إلى دفع نفس النسبة من دخل الصبي القاصر دون أن يغرموا بذلك شيئًا من جيوبهم الخاصة. وبالرغم من كل ذلك فقد كان هناك متهربون لم يكن بد من مقاضاتهم ومعسرون تركتهم مجموعاتهم ليتحملوا مسئوليتهم الخاصة. وبالجملة كانت المتأخرات تمتد دون جدوى من سنة إلى أخرى.

وفي سنة ٣٦٢ على الأكثر اضطروا إلى إعادة النظر في هذا النظام بحيث يحمي الدولة من كل عجز في ميزانيتها. فالألف ومائتا مواطن وُزعوا في المجموعات بواقع ستين في كل مجموعة، أخذ من بينهم الأكثر ثراء وعددهم ثلاثمائة ووزعوا بين المجموعات بواقع خمسة عشر مواطنًا في كل مجموعة. وكان على هؤلاء الثلاثمائة أن يدفعوا مقدمًا إلى خزانة الدولة هذه الضريبة (الإيسفورا)، على أن يحصلوها خلال السنة من دافعي الضرائب من الطبقة الثانية. وبذلك ألزموا بفريضة غير عادية تماثل فريضة السفن (بروإيسفورا)، وفي هذه المرة نرى الدولة واثقة من الحصول على المبالغ المطلوبة في التاريخ المحدد، ولكن في هذه المرة أيضًا حدثت بعض الخيبة في الآمال، بحيث اضطروا في سنة ٣٥٥ إلى تعيين لجنة برياسة أندروتيون كي يحصل المتأخرات التي تراكمت منذ سنة ٣٧٨، وأخذ أندروتيون يطارد بواسطة البوليس المتأخرين ويقتحم منازلهم ويستولي على أثاثهم، ويقودهم إلى السجن عندما لم ينجحوا في الاختفاء تحت الأسرة أو الهرب من فوق السطوح.

ولكن الإدارة المالية مهما أظهرت من مهارة، واستخدمت من حَزم، فإن سوء نية دافعى الضرائب كانت تتغلب فى النهاية، حتى لنرى ديموستين فى سنة ٣٥٤ يصرخ فى يأس قائلاً: «انظروا إلى مدينتنا كلها، فهى بما تضم من ثروات تساوى تقريبًا جميع المدن الأخرى مجتمعة. ولكن من يملكون تلك الثروات جبلت نفوسهم بحيث لو أن جميع الخطباء أعلنوا ذلك النبأ المروع القائل بأن الملك آت، وانه لا سبيل إلى تحويل مجرى الأمور فإنهم لن يمتنعوا عن دفع "الأيسفورا" فحسب، ولكنهم سيخفون ثروتهم ذاتها وينكرون وجودها».

وهذا الانحطاط فى الأخلاق الوطنية يظهر بوضوح فى تاريخ ذلك النظام الذى كان يتضمن معًا الواجب المالى والواجى الحربي، ونعنى به فريضة السفن الحربية "تريباركيا".

فى البدء كانت فريضة السفن تفرض على المواطن الواحد ليقدم سفينة واحدة، ولم يكن من الجائز أن يعاد فرضها عليه، إلا بعد مرور فترة عامين، ولكنه فى خلال حرب ديسيليا سمح لهؤلاء المولين بأن يشترك كل اثنين منهم فى النهوض بهذا العبء الثقيل. وهذا هو ما يسمى بفريضة السفن المشتركة. وظل نظام الضريبة الفردية والضريبة المشتركة يعملان جنبًا إلى جنب. وكان على المولين أن يسووا باتفاقات حرة فيما بينهم مسائل إعداد السفن وقيادتها. والواقع أن التخفيف عنهم لم يكن كبيراً فالفريضة باقتسامها بين اثنين كانا يعودان إلى تحملها مرتين على نحو أسرع. وقد تحملوها عندما ظل الأسطول لا يشمل غير مائة سفينة، وكانت الأسلحة نادرة. ولكن عندما أعادت أثينا تكوين الاتحاد البحرى ٣٧٨-٣٧٧ اضطرت أن تبنى السفن بكافة الوسائل، وأن توافق على حملات سنوية، وعندما انفجرت الحرب الاجتماعية سنة ٣٥٧-٣٥٦ كانت أثينا تمتلك ٢٨٣ سفينة بل ربما ٣٨٢. وعبثًا كانت تستثير نخوة المواطنين الأخيار الذين يَقبلون - كما قال ديموستين - التقدم لأداء تلك الفريضة قبل أن يحل دورهم. فهؤلاء الأخيار أصبحوا ندرة. وقد كان معظمهم يحاول أداء هذه الضريبة بأقل ثمن. وتدخلت المضاربة فى الموضوع، فرأينا مقاولين يتعهدون مقابل مبلغ

معين بأداء هذه الفريضة. وإذا كانوا يكسبون، فإنما يأتى كسبهم من تقديم أدوات من سقط المتاع. ونحن نعلم مثلاً أن ديموستين قد اضطر بالتدليس إلى تحمل مسئولية عقد كهذا. وأخطر من كل ذلك أم المكلفين بالسفن كانوا يأتون ببديل عنهم وقت الحرب، حتى لنرى أرستوفان الآزينى يتهم عدداً كبيراً منهم بالخيانة والجبن، ويطلب الحكم عليهم بالإعدام.

وكان لابد من البحث عن علاج، ولذلك نراهم يزيدون عدد المكلفين، بأن يطلبوا نصيباً نسبياً من الثروات الصغيرة. وكان هذا هدف القانون الذى اقترحه برياندر. وقد طبق هذا القانون على فريضة السفن نظام المجموعات (السيموريا)، الذى كان قائماً منذ سنة ٣٦٢ وبذلك وُجدت عشرون مجموعة لفريضة السفن. وكانت كل مجموعة تضم ستين عضوا مرتبين فى طبقات تبعًا للثروة. خمسة عشر منهم فى رأس القائمة. وكان لكل منها رئيس (هيجيمون) تسمى المجموعة باسمه، ولها مدير أو مشرف، وكانت لجنة من عشرين (العشرون رئيساً أو العشرين مشرفًا) تنضم إلى القواد لتوزيع فريضة السفن على المجموعات، والسفن التى كانت قديماً توزعها الدولة مباشرة واحدة فواحدة على واحد أو اثنين من المكلفين، أصبحت المجموعات تقوم الآن بتوزيعها على النحو الذى نراه. والمجهود الذى كانت المجموعات تبذله كان متفاوتًا تبعًا لأهمية التسليح المطلوب. فهذه السفينة وبخاصة وقت السلم عندما كانت المصاريف غير باهظة تعين المجموعة مكلفًا واحداً لتقديمها. ولكن هذه السفينة الأخرى وبخاصة وقت الحرب تعيد لها المجموعة عدداً مختلفًا من الشركاء الذين نرى عددهم يصل إلى ستة عشر.

وعند النظرة الأولى يبدو إصلاح برياندر تقدمًا ماليًا، وذلك لأنه يوزع على عدة أفراد تلك الفريضة التى كانت تثقل فيما مضى كاهل فرد واحد أو اثنين، أى أنه حول فريضة إلى ضريبة مباشرة. ومع ذلك فإنه من الناحية المالية ذاتها، ظلت نتائج هذا النظام أقل مما كان متوقعًا. فمن بين الألف ومائتى مكلف مسجل نرى عدداً كبيراً يستفيدون من إعفاءات مؤقتة مثل الأرامل، والبنات الوحيدات وأصحاب الإقطاعيات الاستعمارية، والورثة الذين يبقون فى الشيوع. ولقد عد ديموستين ٤٨٠ إعفاء من هذا

النحو. كما كان آخرون يطلبون حذف أسمائهم لكارثة مالية. وفي الواقع أن القائمة لم تكن قط كاملة، كما أن مئات من الأسماء لم تكن مسجلة بها إلا للذكرى ولكن هذا النظام كان يحمل عيوبًا أخرى. فمن الناحية السياسية كان يخفف عن الطبقة الأكثر ثراء كي يثقل الجزء الأكثر يسرًا من الطبقة المتوسطة؛ ومن الناحية القومية كانت له نتائج أكثر خطورة؛ لأنه ببعثرة مسئولية القيادة نراه يمحوها ويسبب منازعات مستمرة وبدلاً من أن تحرك المكلفين روح المنافسة الوطنية التي كانت تبيح قديمًا لكل منهم حق الاعتزاز بعمله، أصبحنا نراهم لا يصدرون إلا عن أحقر الدوافع الصادرة عن مصلحة شخصية.

تاريخ فريضة السفن يكفي إذن وحده كي يظهر إلى أي حد كانت آثينا تجد مشقة خلال القرن الرابع في أن تنظم الدفاع عن نفسها تنظيمًا جديًا، وذلك بسبب تخاذل الروح العامة. وهذه حقيقة خطيرة تستحق أن تفحص عن قرب.

فالتربية التي تقدم للشبان لم تعد تضمن للجمهورية القوات الحربية التي هي في حاجة إليها. ومنذ القرن الخامس كان الآثينيون- عندما يقارنون أنفسهم بالإسبرطيين- يفتخرون بأنهم في ساعة الخطر لا يعتمدون على تدريبهم الطويل على الحرب قدر اعتمادهم على شجاعتهم الطبيعية. وهذه الثقة كانت مبعث الخطر. ولقد كان من الممكن تبرير هذه الثقة على نحو ما في العصر الذي كانت فيه ثقافة النفس لا تزال تلتئم مع الإقبال على العمل والتعود على التمرينات الرياضية، ومع ذلك فإننا نرى أرستوفان يفيض بالشكوى المرة من الأخلاق التي أدخلها السفسطائيون ويأسف على الزمن الذي كان فيه الأطفال يذهبون إلى المدرسة بدون معطف تحت الثلج المنهمر، وكان الشبان يمرحون في ساحات الرياضة تحت أشجار الزيتون، ويستطيبون عطر البراعم فيربون صدورًا قوية وبشرة مشرقة وأكتافًا عريضة، وازدادت الأمور سوءًا فيما بعد.

وحاولت مدرسة سقراط أن تقاوم ما استطاعت، فحاول الأستاذ إيقاظ الروح الحربية عند مواطنيه ملحًا على الصفات والمعارف الضرورية للضابط والقائد وطالبًا إلى رجل السياسة أن يدرس المصادر المادية للدول المختلفة ومناشدًا الأفراد العاديين بأن يعدوا أنفسهم جميعًا بحيث يستطيعون تقديم العون لمدينتهم ورأى التلاميذ أن من

واجبهم أن يهاجموا مصدر الشر، وهو حق أب الأسرة في أن يوجه كما يريد تربية أطفاله وأفلاطون الذى كان يريد أن ينحّى كل عنصر شخصى عن الجمهورية المثالية، بل الجمهورية السليمة فحسب نراه ينادى بالتعليم الإجبارى بموافقة الآباء، وبغير موافقتهم وأرسطو يعلن أن القانون هو المختص بتنظيم مسائل التربية، ويرى أن تنظيم المدرسة العامة الموحدة التى يؤيدها وفقًا لمبادئ الدستور، وكلا الفيلسوفين يعوّل أهمية كبيرة على التمرينات البدنية، ويطلب أن تهدف إلى إعداد قوى للخدمة العسكرية، وذلك لأن "التربية تجلب النصر".

ولكن الفلاسفة كانوا يأسفون لأن حرية الأسر كانت كاملة، وقد استخدموا تلك الحرية كى يطبعوا التربية بطابع نفعى بحت، وذلك ما كان ينتقده أرسطو، وإنها لأسباب تتعلق بالمصلحة الخاصة تلك التى تدعو إيزوقراط إلى الدفاع عن نظام التربية الخاصة حيث يقول: "إنه لمن المستحيل أن تفرض نفس التميرنات على الجميع وذلك بسبب تفاوت الثروات، ولذلك يجب أن يتلقى كل فرد التربية التى تتناسب مع وسائله المادية، فذوو المراكز الصغيرة يجب أن يوجهوا نحو الزراعة والتجارة وأبناء الأثرياء يجب أن يشتغلوا بركوب الخيل والرياضة البدنية والصيد والفلسفة". وفى الواقع كانت الرياضة البدنية مهملة عند جميع طبقات الهيئة الاجتماعية، وكان إيزوقراط أول محتقر لها حتى لنراها تصبح يومًا بعد يوم وقفًا على المتخصصين والمحترفين الذين يعارضون بينهم وبين الهواة.

وتدهور الروح الحربية والتربية المدنية لم يكن ظاهرة خاصة بالأثينيين إذ نلاحظه في جميع بلاد الإغريق تقريبًا، وذلك بحكم أنه لابد أن يظهر فى جميع الهيئات الاجتماعية ذات النمو الاقتصادى والثقافى فالأيونيون كان الثراء قد أتلفهم منذ زمن طويل حتى لنراهم يستسلمون إلى الاستعباد ونفورًا من الجهل ومن وهج الشمس، وكان من المسلم به عندهم أنه لا يمكن الاعتماد إلا على الجند، وكان بقية الإغريق يحتقرونهم فى ذلك الوقت ولكنهم الآن يحاكونهم و فى سنة ٣٨٣، بينما كانت إسبرطة تجاهد فى سبيل السيطرة، نرى عصبة البليبونيزيا تصرح للمدن بأن تدفع فدية عن

الخدمة العسكرية تفرض غرامة على كل رجل يتخلف عن فرقة مدينته والألعاب الرياضية التى كانت فن الإغريق القومى لم نعد نراها تزاول إلا فى البلاد الفقيرة أو المنعزلة. وإذا كانت الجماهير تخف من كل مكان لمشاهدة المسابقات الإغريقية العامة، فإن المنتصرين فى أوليمبيا كانوا جميعًا من أهل أركاديا وتساليا. وإذن فقد كان الداء قد أصبح عامًا ولكنه كان أكثر عمقًا، وعلى الأقل أكثر وضوحًا فى عاصمة التجارة والثقافة.

ولما كانت آثينا قد اضطرت تحت سيطرة إسبرطة إلى أن تلغى لوقت ما كل استعداد للحرب، ثم أجبرتها الأحداث السياسية على أن تعيد تكوين جيشها لم تسفر مجهوداتها عن نتائج يعتد بها. فجماهير المواطنين أخذت تسخر من أولئك الذين يلفتون الأنظار بمحاولتهم تقوية أجسامهم والمشاة والفرسان أحرص على راحتهم من أن يخضعوا للنظام الحربى وهم يلتمسون كل الأعذار للتهرب من الالتزامات العسكرية، ويتخذون من تأديتها مادة للتفاخر. فإيشين فى مطلع دفاعه عن نفسه يذكر العامين اللذين قضاهما فى الخدمة العسكرية كسند فخار فريد ويتحدى ديموستين تحديًا فنيًا لأنه لا يستطيع أن يدعى مثل هذا الفخار. وبنسبة تضاؤل عدد المواطنين فى الجيش يزداد عدد الجند المرتزقة، وكانت بلاد الإغريق كلها تغص عندئذ بالمتشردين والمنفيين الذين يؤجرون أذرعهم لمن يدفع أكبر ثمن وهم يتبعون فى حماسة كل متعهد بتوريدهم يعدهم بأجر منتظم وبانتصارات مربحة.

وأخذت آثينا كغيرها من المدن تلجأ إليهم، وكم ارتفعت من احتجاجات ضد هذه الحالة. فعندما فقد الآثينيون إمبراطوريتهم لثانى مرة نرى إيزوقراط يدلهم على السبب الأساسى لمحنتهم وهو الاستعاضة عن جيشهم الوطنى بجماهير من المشردين والأفاقين والمجرمين، وإغداق الأجور على الأجانب من خزانة عاجزة عن أن تخفف من بؤس الشعب وهو يقترح كعلاج العودة إلى التقاليد الوطنية أى إلى قيام المواطنين بالدفاع عن وطنهم بأنفسهم بدلاً من أن يلصقوا بأنفسهم عار الخدمة كمجدفين بينما يتركون للغير مهمة القتال. وحوال نفس العصر نرى كزينوفون يقترح الاستغناء عن الأجانب كجند من المشاة، وذلك لأن الفرق التى لا يختلط فيها المواطنون مع حثالة غير

متجانسة لا يمكن إلا أن تكون أفضل كما أنه من الأشرف للشعب أن لا يعتمد على العون الخارجى أكثر من اعتماده على شجاعة الشخصية. ولقد أنفق ديموستين عمره فى الدعوة إلى هذا الإصلاح، ولكن كرجل دولة مضطر أن يدخل فى حسابه الوقائع والآراء ويعرف ضرورات الحرب وعدد الرجال الذين تتطلبهم.

كان يرى أنه لم يعد [illegible]ـكن التخلى تخليًا كاملاً عن الجند المحترفين وإعادة تكوين جيش قومى بحت فهو يريد نواة من المواطنين قوية حسنة التدريب مرتفعة الأجر تنضم إليها فى الزمان والمكان اللازمين فرق من المرتزقة. ومنذ ذلك الحين- كما سبق أن رأينا- كانت المسألة الكبيرة التى يقف أمامها ضمير كل فرد والتى تقتتل من أجلها الأحزاب السياسية هى معرفة ما إذا كان فائض الميزانية سيحتفظ به لصندوق المسارح أم لصندوق الجيش؟ وهل يخصص للذات الشعب الصغيرة أم للدفاع عن الوطن؟ ولم يستطع ديموستين أن يتغلب فى الوقت المناسب كى تتجنب بلاده كارثة كيرونيا، ولم تحاول آثينا أن تضمن سلامتها بتنظيم قوى لتربية اليافعين والعودة إلى التمرينات الرياضية والتدريب على السلاح إلا وهى على حافة الهاوية، وبعد فوات الوقت الملائم.

الفصل الرابع

توحيد بلاد الإغريق

(١)

فكرة الوحدة

لم يكن بد من أن يؤدى التطور العام للنفوس فى كل مدينة إغريقية، إلى فتح أبوابها للتبادل على نحو أسهل من ذى قبل، وإلى تنظيم علاقاتها بالمدن الإغريقية الأخرى، وفقًا لآراء أقل ضيقًا، أقل تعصبًا. وكل مدينة نمت فيها التجارة والصناعة كانت تجتذب كتلة غير متجانسة من أرباب المهن الذين يلتمسون الرزق، كما كانت ترسل تجارتها لزيارة جميع شواطئ البحر الأبيض المتوسط. وبهذه الحركة حدث تبادل مستمر بين الرجال والبضائع والأفكار، فاختلطت الدماء وتساقطت النعرات الواحدة بعد الأخرى.

وفى داخل كل قطر انتهى المواطنون والأجانب المستوطنون بحكم التجاور خلال أجيال، وبحكم ضرورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلى أن يستشعروا نفس الحب نحو وطن مشترك. وكانت الموانئ بنوع خاص بواتق تنصهر فيها– من يوم إلى يوم – سبائك قوية، ومن قطر إلى آخر تتكون– على نحو يزداد دقة ووعيًا – فكرة "الوحدة الهلينية".

وتلك الفكرة كانت هى التى جمعت قديمًا – المقاتلين فى سلامين وبلاتيا وهيميرا وكيوم ضد الفرس والقرطاجيين والأترسك. وقد تغنّى الشعراء المعاصرون فى حماسة بأخوة السلاح التى أنقذت بلاد الإغريق. فباندرا وإن يكن ابنًا لمدينة خائنة للقضية

القومية قد عثر مع ذلك على نغمات رائعة كي يحيي آثينا "المتوجة بالورود وسياج بلاد الإغريق"، وكي يشرك معها في المجد إيجينا وإسبرطة وسيراكوزا. وفى مسرحية الفرس لإيسكيلوس نرى النشيد المتسامي الذى يمهد للنصر، يشيد بأبناء الهلينيين المتجمعين لتحرير معابد الآلهة ومقابر الأجداد. ولقد نقل هيرودوت كل هذه الذكريات إلى الخلف كي يمجد – قبل كل شيء – هذه المدينة الآثينية التى كان يعزها كأم بالتبني. ولكن كي يظهر أيضًا أن محور الصراع كان مصير جنس ولغة و دين وحضارة كاملة.

وأثناء اشتعال الحرب البليبونيزية؛ وبينما كانت أيد إغريقية تريق الدم الإغريقى أنهاراً نرى أصواتا ترتفع لتعلن أن ذلك الصراع يقوم بين أخوة، وأن الشرف يقتضى أن يسير الجميع صفًا واحداً ضد الفرس بدلاً من أن يتسابقوا فى استجداء الذهب منهم. وإذا كان أرستوفان لا يمل الدعوة إلى السلام، فإن ذلك لم يكن لأنه يعتقد ضرورته للفلاحين فى جميع المدن التجارية ولكن أيضًا لأنه كان يفكر فى تلك القرابة التى تجمع بين الإغريق والتى تتأكد فى المعابد الأمفكتيونية والتى لم يكن بد من أن تجمعهم ضد البرابرة.

ولا شك أن توسيديد كانت لديه نفس الآراء وعلى الأقل فى مواجهة الفرس إذ نراه – رغم النظرة السامية التى لديه عن الحقيقة التاريخية وعن الواجبات التى تفرضها– لا يجرؤ – بدافع من الحياء الوطنى ـ على ذكر سلام كارياس، وبينما يقص مساعى اللاسيديمونيين المخجلة لدى الملك الكبير نراه يلزم الصمت بالنسبة للمفاوضات المتساوية الخزى التى يقوم بها الآثينيون بدورهم. ومن الجانب الآخر نرى "كاليكراتيداس" – وهو من أنبل شخصيات ذلك العصر – يحمر خجلاً من التحالف مع الفرس، ويجابه الضغائن المستعرة بين المدن بشعور التضامن الإغريقي، ويعمل لوفاق عام.

وبالرغم من المصادمات العديدة التى تلت حرب البليبونيزيا الكبيرة، فإن فكرة الوحدة الإغريقية، قد تقدمت تقدمًا كبيراً فى النفوس خلال القرن الرابع. وكما حدث فى دقة خالية من الاعتقادات الغامضة وعلى أساس من التفكير المنطقى، نرى الهلينية

تتحدد بالمعارضة مع البربرية. فهم يسلمون بأن لبلاد الإغريق بحكم جوها ذاته وفكرتها عن المدينة، تتفوق تفوقًا أساسيًا على الملكيات فى البلاد الحارة، وعلى الشعوب الفطرية فى البقاع الباردة، وأن الطبيعة قد وضعت بين الإغريق والبرابرة نفس المسافة التى تقوم بين الإنسان والحيوانات، وأنها على أية حال قد خلقت جنسًا من السادة وأجناسًا من الأرقاء بحيث يصبح لكل ما هو إغريقى حقوقٌ واضحة على كل ما ليس إغريقيًا، ولكن أولئك الذين أسسوا فكرة الهلينية على أساس مادى هو وحدة الجنس؛ نراهم هم أنفسهم يضيفون مبدءًا أكثر سموًا وهو التربية والتكوين الفكرى وبالجملة الحضارة.

وبناء على ذلك فإن الإغريقى وإن يكن ابنًا لمدينة بذاتها، إلا أنه كان بالضرورة يعتبر نفسه جزءًا من وحدة تضم جميع المدن ذات الأصل والأخلاق الإغريقية حتى لنرى أفلاطون يريد تحقيق مشروعاته فى الإصلاح السياسى بواسطة طغاة صقلية، وعندما يبحث إيزوقراط عمن يستطيع أن يقدم إليهم مشروعاته عدا أثينا وإسبرطة، نراه يتجه إلى أمير من قبرص قبل أن يسلم بأن مقدونيا يمكن أن يعتبر إغريقيًا أيضًا. وبالرغم من اتساع بلاد الإغريق على هذا التحديد، فإن الوحدة الجنسية والأخلاقية بين سكانها كانت تظهر الحروب التى تقوم بين المدن فى مظهر الحرب الأهلية، فيصفها أحدهم بأنها مرض، ويصفها الآخر بأنها جنون وهى دائمًا حرب بين أخوة، وفى هذا من الدلالة ما يكفى. وهذا هو اللسان الذى يتحدث به أشهر الخطباء إلى الجماهير المحتشدة فى محافل أوليمبيا.

وقد ضرب جورجياس المثل فى سنة ٣٩٢ عندما نراه يدعو الإغريق إلى أن يضعوا حدًا للمنازعات التى تضعفهم جميعًا، وإلى أن يشنوا متحدين فى الشرق الحرب الوحيدة التى تليق بهم. وعلى أساس نفس الأفكار أصبحت خطب المحافل لونًا من الأدب يتداوله بالتناوب ليزياس وإيزوقراط، ولا يخشى جورجياس من أن يقدم للآثينيين أفكاره فى خطبة خصصها لذكرى المواطنين الذين استشهدوا فى ساحة الشرف، وهو يأسف لأنهم بذلوا حياتهم فى سبيل انتصارات أقل مجدًا من انتصارات ماراثون وسلامين، ونفس المديح والأسف نجدهما فى خطبة رثاء أخرى ألقاها أحد المعاصرين لليزياس.

وكان من المستحيل أن لا يظهر هذا المثل الأعلى للوحدة فى بعض النواحى الواقعية، ففى كافة العصور كانت الفنون والآداب تكون بالنسبة لجميع الإغريق نوعاً من التراث المشترك، فأصبح معنى هذا الاشتراك أكثر توثقاً، فمدارس النحت كانت تتميز قديماً ببعض الخصائص المحلية، ولكنه لم يعد هناك بعد الآن غير تطور عام للنحت مع سمات فردية ونحن نعلم مدى الاختلاف الذى كان يقوم من قبل بين الأبجديات المختلفة ولكن الأبجدية الأيونية، وهى أكملها أخذت تتغلب على الأبجديات الأخرى. ففى بلاد اتيكا أخذت فى الربع الأخير من القرن الخامس تسيطر على الاستعمال الخاص، كما أخذت تنفذ إلى الوثائق العامة حتى أصبحت الأبجدية الرسمية أثناء تولى إيكليدس لمنصب الأركونتى فى سنة ٤٠٣-٤٠٢، ولكن أثينا هى التى تربعت بغير منازع على رأس الهلينية.

وقد كانت تفتخر منذ عصر بيركليس بأنها مدرسة الإغريق، كما سمت نفسها فوق قبر إيروبيدس باسم "إغريقيا الإغريق". وفى كتابات إيزوقراط ما يبرر ألقابها، فهى "عاصمة" الحضارة الإغريقية؛ لأنها تجمع عناصرها الأساسية فى صورة بارزة. ولأن كل ما يكون عظمة الإغريق من إنسانية وعلم وعقل تركزه لديها كى تنشره بين الآخرين، وإنه لمديح رائع تؤيده الوقائع. ولهجة أتيكا قد أصبحت لغة الثقافة عند جميع الإغريق بينما استمرت اللهجات الأخرى تستعمل فى الأغراض المحلية. ولهجة هيبوقراط الأيونية احتفظ بها فى كتب الطب ولهجة فيثاغورث الدورية احتفظ بها فى كثير من كتب الرياضة، ولكن اللهجة الأتيكية هى اللغة الأدبية، اللغة المشتركة بين جميع المثقفين. وكى يوثق ملوك مقدونيا الصلة بين بلدهم والعالم الإغريقى توثيقاً أتم نراهم يستعملونها كلغة للدولة.

ولكن هل كان من الممكن أن تمتد فكرة الوحدة من المجال الفكرى والأخلاقى إلى المجال السياسي؟ هنا لسوء حظ بلاد الإغريق نجد أن هذه الفكرة قد ظلت لزمن طويل بعد ذلك تصطدم بعقبات لا يمكن التغلب عليها، وقد رأينا أنها كانت ترمى إلى تجميع الإغريق ضد العالم الخارجى. ومع ذلك فكيف حدث بعد أقل من ربع قرن من انتهاء الحروب الميدية أن رأينا المدن الإغريقية تبدأ، وتظل باستمرار تطلب كل منها من الفرس

العون ضد المدن الأخرى. كما نرى أمراً يرسل من سوس فى ربيع سنة ٣٨٦ إلى جميع مدن الإغريق وكأنه قانون يفرض عليها لسنين طويلة "سلام الملك"؟ ذلك لأن الإغريق كان متأصلاً فى قلوبهم إحساس كفيل بأن يعادل كبرياء لفظة الهلينية واحتقار البرابرة، وهو حب لا يقهر للاستقلال الذاتى والوطنية النقية لم تكن تستطيع أن تقبل رؤية المدينة التى أسسها الآلهة واحتفظ بها الأجداد لا تظل وحدة حرة مستقلة مطلقة السيادة فى دستورها وقوانينها وجيشها وماليتها. ومن الواجب أن لا ننسى أن أكبر العقول سواء فى التفكير المجرد أو فى النظريات الواقية، لم تكن تعتقد أن علم السياسة يمكن أن يطبق فى دولة غير المدينة. وهكذا تأخذ قوتان متعارضتان فى الاصطدام وهما: فكرة الوحدة الأدبية وشهوة النزعة الذاتية.

وبلاد الإغريق كانت عاجزة عن أن تغلب بنفسها فكرة المركزية، ودفعة خارجية كانت وحدها تستطيع أن تحطم الحواجز التى كانت قائمة فى كل نواحيها، ولذلك فهى لن توحد إلا بالغزو وكان لابد لبلاد الإغريق من أن تسقط كى يختفى نظام المدينة السياسى. ولكنه قبل أن يختفى لم يكن بد من أن يتحور بفعل الأفكار الجديدة والحاجات الجديدة وسوف ترى المجموعات الصغيرة التى كانت مقفلة فيما مضى تتفتح فى سهولة أكبر، أما الأفراد وقد اضطرتها ضرورات الدفاع عن نفسها ضد أعداء أقوياء إلى أن تتخلى عن جزء من سيادتها كى تقوم بمحاولات اتحاد جزئى وتنظيمات اتحادية.

(٢)

منح حق المواطن واستقلال المدينة

عندما نعلم ماذا كان- من حيث المبدأ- حق المواطن فى المدن الإغريقية، ثم ماذا كان فى الواقع فى القرن الرابع وبخاصة فى أثينا؛ لا نلبث أن ندرك أن أية نصوص قانونية لا يمكن أن تقف أمام الأخلاق العامة.

فبعد عودة الديمقراطية مباشرة فى سنة ٤٠٣ نرى الشعب الأثينى يعود إلى قانون بيركليس الذى كان يحمى مجموعة المواطنين ضد تسلل الأجانب المستوطنين، وقد كان هذا القانون يعتدى عليه أو يعبث به باستمرار فى السنوات الأخيرة من حرب البليبونيزيا نتيجة للضرورات الحربية والاضطرابات السياسية. وبناء على اقتراح لأرسطو ،فوق المعدل باقتراح لنيكوميديس تقرر العودة إلى تطبيق هذا القانون دون أثر رجعى، وبالنسبة للمستقبل اتخذت كافة الاحتياطات الممكنة، وبالرجوع إلى هذه النصوص التشريعية وحدها نلاحظ أن منح حق المواطن لم تحط به قط إجراءات فى مثل هذا التعقيد وهذه الصعوبة، فالمرسوم الذى يمنحه كان يجب أن يكون مسببًا بخدمات استثنائية أبديت إلى الشعب كما يجب أن تعتمده جمعية عامة بأغلبية لا تقل عن ستة آلاف صوت. وأخيراً كان من الممكن أن يهاجم بدعوى عامة بعدم الشرعية.

وكان اختلاس حق المواطن يقع تحت طائلة اتهام بالغ الخطورة يستتبع جزاءً لا يقل عن الاسترقاق ومصادرة الأموال، ومن وقت إلى آخر عندما كان يظهر عدداً كبيراً من المحتالين قد استطاع أن يفلت من شبكة القانون، كانوا يحاولون تدارك الأمر بمراجعة السجلات، فسجلات النجوع التى تقابل عندنا الدفاتر المدنية تقررت مراجعتها مراجعة عامة فى سنة ٢٤٦-٢٤٥، على نحو ما روجعت قبل هذا التاريخ بقرن، وسجلات العشائر التى كان يعتمد عليها عند الضرورة أيضًا كان من الممكن أن يخضع كل منها لمراجعة مماثلة.

ولكن بالرغم من هذا البذخ فى الاحتياطات، وبالرغم من بعض صيحات الاستنكار الشعبية، فإن حالات التزوير قد ظلت باقية، فالأجانب المستوطنون الأثرياء، وذوو النفوذ لم يكونوا يجدون مشقة فى أن يقعوا على نجع لطيف لا يبهظهم أن يسجلوا أسماءهم فى سجله المربح، ولقد كان لقرية أوتاموس الفاسدة شهرة واسعة فى هذا الصدد وفى هذه القرية أو غيرها، كان الديماركوس نفسه يستطيع أن ينهض بهذه العملية، وأن يجد الشركاء اللازمين مقابل خمس دراخمات لكل رأس، وإذا لم يوجد النجع كانوا يلجأون إلى العشيرة. كما أن الرجل الماهر كان يستطيع أن ينفذ إلى أسرة من المواطنين الأصليين بحيلة التبنى أو أن يتسلل فى ثنايا إحدى دفعات التجنس الشرعى، وهكذا كانت تتكون مرة ومرة وباستمرار طبقة من المواطنين المزيفين.

ولم تمنع فورتان أو ثلاث من الغضب خلال قرن الشعب نفسه من أن يتوسع في منح حق المواطن، وأن يزرى به بواسطة العدد المتزايد من المراسيم الفخرية، ومنذ السنوات الأخيرة من القرن الخامس كان هذا النوع من الإسراف يثير الضحك أو الصياح، فكانت الكوميديا تسخر في صخب من كليوفون لاعب الناى، ذلك المهرج الفظ الجاهل المولود لأم من تراقيا وأب مجهول، ولم تلبث انتقادات الخطباء أن تصل إلى نفس العنف ونفس الكثرة ضد سهولة التجنس وضد التزوير في السجلات على السواء، وإيزوقراط يعلن حزنه لما يراه من امتهان هذا الحق النبيل الذى كان من الواجب أن يوحى بالاحترام البالغ، والاعتزاز الكبير. وفى إحدى الفقرات التى كان يحفظها عن ظهر قلب، وينقلها من خطبة إلى أخرى، نرى ديموستين يعارض بين الزمن الذى كانت فيه أكبر مكافأة يمكن أن يحصل عليها ملوك الأجانب هى الإعفاء الصورى من الضرائب، وبين هذه الأيام المحزنة التى لم يعد فيها حق المواطن غير بضاعة حقيرة تقدم للأرقاء وأبناء الأرقاء، فيقول:"إنكم لا تعتبرون بالطبيعة أقل من آبائكم فى الجمعية فحسب ولكنهم كانوا أيضاً يعتزون باسمهم وهذا الاعتزاز قد فقدتموه".

ولا شك أن المعجبين بالماضى ينقلبون فى سهولة إلى محتقرين للحاضر. وفى القرن الرابع لم نكن نرى بعد على نحو ما سوف نرى فى العصر الهلينستيكى رجال البنوك يجمِّعون من الجنسيات بقدر ما لهم من فروع، والمدن تبيع رسمياً بثمن محدد شهادات التجنس، ولا شك أن إيزوقراط يبالغ عندما يصل إلى حد القول بأن الأجانب يحلون محل المواطنين فى الحرب، ومع ذلك فإن فى مبالغاته شيئاً كثيراً من الصدق والأمثلة التى يقدمها لنا الخطباء كما تقدمها النقوش، تحملنا على الإحساس الواضح بأن المراسيم التى تمنح حق المواطن كانت آخذة فى التزايد من حيث عددها، وفى التناقض من حيث قيمتها. وقد ظلوا فى حدود التقاليد عندما وافقوا على ذلك المرسوم الصاخب الذى اقترحه هيبيريد بعد هزيمة كيرونيا لمنح صفة الأثينى إلى الأجانب المستوطنين الذين سيحملون السلاح للدفاع عن الوطن، ولكن آثينا ستأخذ فى السخاء فى منح الامتيازات الفردية، فنراها تمنح حق المواطن مقابل خدمات من كافة الأنواع

فتمنح لرجل سياسى، مثل هيراكليديس الكلازوميني، وإلى رئيس المرتزقة مثل كاريديموس، وهو أجنبي عادي، مستوطنًا في أوريوس، كما تمنحه إلى رجال بنوك من أصل رقيق، مثل بازيون وفورميون وإيبيجينيس وكونون، وإلى تجار مخللات مثل كايريفيلوس أبنائه الثلاثة، بل لقد منحت بواسطة مراسيم حقوق مواطن فخرية يمكن أن تكون لها قيمة عملية بالنسبة لأصدقاء أثينا المطرودين من وطنهم، مثل إستكراتيس الدلفي وبيستيديس الديلوسى، ولكنها لا تعتبر فى الغالب غير امتيازات فخرية ومجرد أنواط مخصصة للخارج بالنسبة إلى أفراد مثل ستوريس من مدينة تاسوس ودينيس القديم وتاربس وآريباس ملكى المولوس. وثمة واقعة غريبة كانت جديرة بأن تثير حفيظة ديموستين وهى تظهر إلى أى حد من الاستخفاف بلغت الأمور فى مثل هذه المنح فحق المواطن نراه يمنح بالتتابع إلى كوتيس ملك تراقيا وقاتليه.

ولم يكن يغيب عن الأثينيين أنهم يخرجون على المبادئ التى كانوا يدعون احترامهم لها، وقد أخذوا يكدسون ويعقّدون ما استطاعوا الإجراءات الشكلية التى تتبع فى التجنس وكذلك الصيغ التى ترد فى هذا التجنس، ولكن الإجراءات والمحاضر لم تكن هى التى تستطيع أن تقف أمام ذلك السيل الجارف من الآراء والأخلاق الجديدة.

فمهما يكن من مغزى الاتجاه نحو التوسع فى حالات التجنس الشخصى، فإنها لم تكن إلا إحدى إمارات العصر، وأما ما كان يمكن أن تكون له قيمة كبيرة فى المستقبل لتغييره نظام السيادات الصغيرة، فقد كان إدماج مدينة بأكملها فى مدينة أخرى، وما حدث فى القرن الخامس من منح جميع أهل بلاتيا وساموس لقب المواطنين الأثينيين لم يظل الحادث الوحيد، ففى نفس العصر نرى مدينتين من آسيا الصغرى تفتحان أبوابها لمواطنى مدينتين من صقلية، فانتندروس تفتح أبوابها لمواطنى سيراكوزا وآيفيز لمواطنى سيلينونتا ولم يكن هذا الإجراء فى الواقع غير طريقة لتكريم رجال حرب أتوا ليؤدوا خدمة إلى حلفائهم في موطنهم، ولكن الصيغة العامة التى اتخذها هذا التشريف تدل مع ذلك على ميل نحو التوسع غير المحدود فى منح حق المواطن، وفى القرن الرابع نعثر على حالات مشابهة وإن كانت تحمل نتائج سياسية؛ فأهل

سيرينا يوثقون الروابط التى تجمعهم بتيرا باعترافهم بالأخوة لأبناء الأم القديمة. ولأول مرة لا نرى مدينة تمنح حق المواطن إلى مدينة أخرى بواسطة مرسوم من جانب واحد فحسب، بل نرى مدينتين تتبادلان حق المواطن باتفاق ثنائي فحوالى سنة ٣٦٥ عقدت معاهدة بين كيوس وهستيا، تعلن أن كلاً من الدولتين المتعاقدتين تمنح مواطنى الدولة الأخرى حرية التجارة كما تمنح بناء على طلب فردي _الحقوق المدنية، وتبادل المواطنين بين الدول التى تظل على قدم المساواة وتحتفظ كل منها بسيادتها ودستورها وقوانينها هو ما سيسميه القانون الإغريقى العام فيما بعد استقلال المدينة (إيزوبوليتيا).

(٣)

العُصبات والاتحادات

وثمة نظام آخر يمثل خطوة إلى الأمام، وهو تجمع عدة مدن فى وحدات أكبر. ولقد سبق أن رأينا عصبات واتحادات تتكون فى القرن الخامس، نراها تؤدى إلى تعدد محاولات التركيز السياسى حيث تظهر لأول مرة عناصر نظام تمثيلى. وبينما نرى إيليدا ورودس تحتفظان فى سلام تام أو بالوحدة التي جمعت بينهما بواسطة وحدة الديار، وبينما نرى وحدة المدن بين أركاديا وكاليدسديا تضطرب حياتها نرى عدداً من الجماعات غامضة الوضع تتخذ صورة محددة. وفى نفس الوقت نرى لاسيديمونيا وأثينا وطيبة تبذل مجهودات كبيرة كى تعيد على أسس جديدة تكوين العصبات أو الاتحادات التى كانت تقودها خلال حرب البليبونيزيا، وتحاول أن تجد فيها القوات اللازمة للسيطرة على العالم الإغريقى.

فإسبرطة عقب انتصارها مباشرة على أثينا نراها تقوى مركزها فى عصبة البليبونيزيا، فهى تتصرف فى كل القوة التى تتجمع تحت إمرتها فى جميع بلاد الإغريق بفضل سلطة مندوبيها الساميين وتنظيمها للحكومات العشرية، وهى تقتضى

من جميع المدن، التى أخرجتها الإمبراطورية الآثينية، الأتاوات التى كانت تدفعها من قبل، بل وتقتضى أتاوة من أثينا نفسها. ومن ثم نرى وطأتها تثقل على جميع البليبونيزيين، ويستمر اتخاذ القرارت بواسطة مجلس الحلفاء وجمعية إسبرطة معًا. ولكن المجلس لم يعد يتناقش منفرداً قبل أخذ الرأى، بل يشترك فقط فى مناقشات الجمعية، وهذا وضع لا يترك له حريته كاملة كما كانت.

وفى هذه الأثناء كانت كل محاولة لتكوين وحدة ديار أو وحدة مدن أو نظام اتحادى خارج العصبة اللاسيديمونية، يلقى مقاومة مزدوجة من الأحزاب الأوليجاركية التى لم تعد الآن تأمل الحصول على الامتيازات التقليدية، إلا داخل الإطارات الضيقة للمدن المستقلة. ثم مقاومة الإسبرطيين المنتظمة الذين كانوا يحرصون على أن يعوقوا بكافة السبل تكوين دول واسعة. قوية تستطيع أن تقف أمامهم. ولم يستطع البلوبونيزيون أن يفكروا فى مثل هذه المشروعات إلا خلال حرب كورنثة التى تعتبر أول هجوم وجه ضد سيطرة إسبرطة. وفى سنة ٣٩٢ عندما سقطت إسبرطة تحت سيطرة الديمقراطية نراها تقرر الاندماج مع أرجوليدا. وفى سنة ٣٩٠ نرى مدن أكايا- التى كانت تنتهز دائمًا فرصة الاحتفال بالأعياد فى الغابة المقدسة الخاصة بزيس هوماريوس، كى تتفق على الموقف الواجب اتخاذه بالنسبة للدول الأجنبية- نراها تحول هذا النظام الجماعى إلى اتحاد يبسط حق المواطن الخاص به على إحدى مدن أكارنانيا. ولكن إسبرطة لا تقف مكتوفة اليدين، إذ يستنجد بها أوليجاركيو كورنثا، فتسارع إلى إعادة النظام الثنائى الذى يحقق مصالحهم ومصالحها.

ولكن ما العمل إزاء طيبة التى أخذ اتحاد سنة ٤٤٦ يزيدها قوة باضطراد؟ وكيف السبيل إلى إيقاف أثينا التى أخذت تمهد لإعادة تكوين إمبراطوريتها بمعاهدات تحالف دفاعية والتى أخذ يسمح لها بالتدخل فى السياسة الداخلية للمدن المتحالفة، وتغيير دساتيرها وإرسال فرق عسكرية وحكام إليها ومطالبتها بدفع أتاوات ومنعها من إيواء المنفيين من أثينا؟ لقد كانت معاهدة أنتلكيداس فى سنة ٣٨٦ نصراً رائعًا لسياسة إسبرطة. فقد فرضت على جميع المدن الإغريقية الاستقلال الذاتى كالتزام مطلق.

وسلام الملك لم يحطم فحسب الإمبراطورية الأثينية الناشئة التى كانت تقلق الفرس كما كانت تقلق الإسبرطيين بل وضع أيضًا حدا لاتحاد بيوسيا، وأجبرت كورنثا التى انفصلت نهائيًا عن أرجوس على الدخول فى عصبة لاسيديمونيا. وأخيرًا فتح السبيل لحل كل وحدات الديار باعتبارها مخالفة للقانون الدولى الجديد.

وفى بيوسيا ألغيت الإحدى عشرة مقاطعة اتحادية، وأصبحت المدن تحكم نفسها، كل منها منفردة على نحو ما تريد، أى وفقًا لما تتطلبه سيطرة إسبرطة الحربية. وفصلت عن طيبة كافة ملحقاتها. وكى يكبح جماح لاتيا أعيد بناؤها، ولم تعد هناك عملة مشتركة، وأصبحت لكل مدينة عملتها من جديد. ومن الممكن أن تحمل تلك العملة على أحد وجهيها الدرع البيوسى كشارة جغرافية، ولكنها تحمل على الوجه الآخر الرمز الخاص بكل مدينة واسمها. وبسلسلة من المعاهدات الخاصة تضخم الجيش البليبونيزى بفرق جديدة. ومنذ سنة ٣٨٤ اغتبط الأوليجاركيون أعظم اغتباط إذ رأوا سكان ماتينية يشتتون فى القرى الخمس، بل إن أخبار هذا التشتيت هى التى نعرف منها وحدة الديار السابقة.

وكانت مقاطعة كالسيديا البعيدة تعتقد أنها بمنأى. وكانت نظمها قد استقرت منذ نصف قرن كما كانت فى سبيل التحول من وحدة مدن إلى دولة متحدة. وبدون أن تنشئ رسميًا حق مواطن اتحادى، منح قانون مشترك ما يعادله إلى جميع الكلسيديين. وفى الواقع كان يكفى أن يمتلك الفرد الحقوق المدنية فى مدينة؛ كى يكون له فى كافة المدن الأخرى حق الزواج وحق الملكية. وبذلك كانت المساواة المدنية مضمونة على نحو مستقل عن المساواة السياسية فى جميع أراضى الهيئة.

ومثل هذا النظام الذى فرض على كافة المدن يدل وحده على فرض قيود شديدة على الاستقلال الذاتى، وهى قيود كانت متساوية بالنسبة للجميع على الأقل من حيث المبدأ. وفى الواقع كانت هذه الجمهورية تسمى رسميًا "مُجمّع الكلسيديين" (كينون) وكانت تحتكر سك العملة، وقد كان استثناء بحتًا إضافة اسم أولينثوس إلى اسم الكلسيديين على بعض قطع تلك العملة، ولكن العاصمة– وإن تكن قد وضعت على قدم

المساواة مع المدن الأخرى- إلا أنها لم تستطع أن تحسن إخفاء ما لها من سيطرة حقيقية. والجمعية الاتحادية التى كانت تنعقد فى أولانت لم تكن تختلف عن الجمعية الأولانتية، وكانت سلطاتها كبيرة فكانت تنظر فى المسائل الخارجية والمعاهدات السياسية والاتفاقات التجارية، وتسوى المسائل الحربية بما فى ذلك قيادة العمليات واختيار القائد الذى يعتبر أكبر حاكم فى الاتحاد.

وأخيراً تقرر الضرائب الاتحادية المكونة من رسوم جمركية تحصل فى الموانئ وأسواق التجارة البحرية. وبفضل تنظيمها القوى اكتسبت الدولة الكلسيدية قوة محترمة. وقد اشترت مقدونيا محالفتها بثمن كبير من المزايا التجارية والتنازلات الإقليمية. وقد اتسعت ببسط نفوذها على شبه جزيرة بلينا عن طريق بوتيديا، وعلى شبه جزيرة سيتونيا عن طريق طورونا. ونجحت فى كل شىء إلى أن رأينا مدينتين يطلب إليهما الدخول فى الاتحاد قسراً، فيستنجدان بإسبرطة، ويخف إليها الجيش الإسبرطى. وبعد حرب دامت ثلاث سنوات اضطر هذا الاتحاد إلى الانحلال.

ولقد نجحت جهود إسبرطة، ففى أركاديا وبيوسيا وكالسيديا، وفى كل مكان من القارة كانت تخشى أن تتكون فيه وحدات معادية من المدن، نراها تعيد الاستقلال الذاتى، ولكنها بانتصارها ذاته قوّت الرغبة فى الاتحاد فى جميع أنحاء بلاد الإغريق التى قاومت فيها تلك الرغبة.

وكان الزحف على أولنتا قد ابتدأ باحتلال طيبة، وفى سنة ٣٧٩ تحررت طيبة بهجوم ليلى، وعند بزوغ النهار اجتمعت الجمعية على وجه الاستعجال وعينت أربعة حكام بيوسيين. وكان معنى ذلك أن الاتحاد البيوسى سيعاد تكوينه، كما كان معناه أن هذا الاتحاد لا يمكن أن يعود إلى الحياة إلا باتفاق الشعب أجمعه، وأن من الواجب لهذه المرة أن يكون ديمقراطياً. وكان لابد من جهد شاق كى يعود إليه اتساعه السابق، فلم يكن بد من إعادة تدمير بلاتيا وإخضاع تزبيا وأركومينا، ثم سحقهما عندما تحين الفرصة بذبح جميع سكانهما الذكور.

ومن الناحية الشكلية والقانونية، كان الاتحاد الجديد يشبه القديم، فكان يقوم على مبدأ استقلال المدن دون الحط من قيمة حق المواطن المدنية، بحق مواطن جماعي. وترك كل مدينة تتولى مهمة تقديم فرقتها إلى الجيش، وإن يكن الاتحاد قد سلب المدن حق سك العملة، ولكن البيوسيين في الواقع قد ازدادوا قرباً عما مضى من نظام الدولة الموحدة بفضل سيطرة أعظم، وبإلغاء مقاطعتي تزيبا وأركومينا وإلحاق أراضيهما بالمدن الأخرى، أنقص عدد الحكام، البيوسيين من أحد عشر إلى سبعة. ولما كان لطيبة وحدها أربعة من هؤلاء الحكام فقد كانت لها الأغلبية فى لجنة القيادة وبذلك أصبحت هى التي تدير السياسة الخارجية، وأصبح ممثلوها يزعمون فى المؤتمرات الدولية أن اسم البيوسيين مرادف لاسم الطيبيين.

وثمة تغيير آخر بالغ الأهمية يعمل في نفس الاتجاه، فالشعب المكون من مجموع المواطنين لم يعد يمثل فى المجلس بعدد من الممثلين يتناسب مع أهمية المدن، ويجتمع هذا المجلس كجمعية فى أيام محددة. ولما كانت تلك الجمعية تجتمع فى طيبة فإن غالبيتها كانت تتكون من الطيبيين، وبذلك كانت كل المسائل وبخاصة مسائل السياسة الخارجية تعالج مباشرة بين الشعب والحكام البيوسيين، وذلك لأن الرئيس الرسمى للاتحاد، وهو الأركونت الذى يعطى اسمه للسنة لم تكن له أية سلطة.

والحكام البيوسيون الذين كانوا فيما مضى يدعون المجلس، نراهم الآن يدعون الجمعية، ويقدمون إليها تقاريرهم، ويعدون قراراتها وينفذونها . وهم يفاوضون مع الأجانب، ويتولون قيادة الفرق الحربية للمقاطعات السبع. ولكنهم خاضعون دائمًا لإشراف الجمعية وهى التى تنتخبهم، وكان من الجائز إعادة انتخابهم. ولم يكونوا يقدمون إليها حساباتهم فى آخر كل سنة فحسب، بل كانوا يعتبرون مسئولين أمامها أثناء توليهم العمل كما كان من الممكن عزلهم. ومع أن الجمعية كانت مختصة بمسألة الاعتداء على ميثاق الاتحاد، فإنه كانت تقوم إلى جوارها – كما كانت تقوم من قبل – محكمة عليا يعين أعضاؤها بالقرعة، وتقضى فى التهم الموجهة للحكام الاتحاديين عن الغدر. وهذا الدستور كان من الممكن أن يقود بيوسيا بتدرج حكيم إلى وحدة أتم، ولكن طيبة لسوء الحظ لم تر فيه غير نقطة ارتكاز فى السياسة الخارجية وأداة للسيطرة.

ولم تكن بيوسيا لتستطيع قط أن تعيد وحدتها في سنة ٣٧٨ ولو أنها لم تغط حدودها الجنوبية، ولكن آثينا التى استفزها كما استفز طيبة عنف إسبرطة وخيانتها، أعادت هى الأخرى تكوين اتحادها، وعند اللحظة الأولى عقد الشعبان المتجاوران معاهدة ضد العدو المشترك. وعادت آثينا إلى نظام المحالفات الذى كانت قد ابتدأته فى سنة ٣٨٩ واضطرت إلى التخلى عنه فى سنة ٣٨٦ فعقدت معاهدات مماثلة مع كيوس وميتيلينا وميتيمنا ورودس وبيزانس. وهذه الاتفاقات الثنائية بين المدينة وست مدن أخرى لم تلبث أن تحولت إلى اتفاق متبادل بين سبع. وخلال عدة سنوات أخذت هذه العصبة الأصلية تضم إليها شركاء جدد؛ وبذلك بعث اتحاد آثينا البحرى.

ولقد تم الاتفاق في أول الأمر على أن تحتفظ المدن المشتركة باستقلالها الذاتى وأن تتمتع بحقوق متساوية فى المجلس الاتحادى، وبذلك احترم "سلام الملك" ووضعت مقدمًا حدود لسيطرة آثينا، ولطمأنة كل من كان يخشى العودة إلى وسائل الاتحاد الأول أصدر الآثينيون فى فبراير أو مارس من سنة ٣٧٧ مرسوم "أرستوتوليس"، و به يضمنون الاستقلال المسلم به للمدن، ويتعهدون بألا يتدخلوا قط فى حكوماتها الداخلية وألا يرسلوا إلى أية مدينة منها حاكمًا ولا حامية، وأن لا يطلبوا أتاوة، وأن يحترموا الهيئات القضائية المحلية. وأعطيت ضمانات خاصة بعدم انتزاع إقطاعيات للمستعمرين. ولم يتنازل الآثينيون عن كل ملكياتهم المكتسبة من قبل فى الأراضى الاتحادية بل حرموا على أنفسهم الحصول على مثل تلك الملكيات فى المستقبل، ملكيات عامة كانت أو خاصة، وبطريق الشراء أو الرهن أو أية وسيلة أخرى، وكل هذه الشروط كانت نافذة وملزمة إلى الأبد، وكل من يقدم اقتراحًا بتغييرها كان يتعرض لإهدار الكرامة وللمصادرة الوقائية قبل أن يحكم عليه بالإعدام أو بالنفى.

ومع ذلك، فإن الاتحاد الجديد لم يكن يستطيع إلا أن يخضع استقلال المدن لسيطرة أثينا، فكان هناك مبدأان لابد من التوفيق بينهما، فالاتحاد كان يتضمن ثنائية تظهر بوضوح فى الاسم الرسمى الذى أطلق عليه، وهو "الآثينيون والحلفاء". وكان على الحزب الاتحادى إذن أن ينظم عملاً مزدوجًا فيدير معًا أو بالاشتراك هيئات أثينا

الشعبية والمجلس الاتحادى أى "مجلس الحلفاء" الذى لم يكن الآثينيون ممثلين فيه، ولكنه كان يجتمع اجتماعًا دائمًا فى آثينا. وعلى هذا النحو اتخذت "قرارات الحلفاء والشعب الآثيني" تلك القرارات التى حددت الدستور الاتحادى، وكانت كل مدينة تستطيع أن تُمثل بواسطة عضو أو أكثر فى مجلس الاتحاد، ولكنها لم تكن تملك غير صوت واحد، ولما كانت القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة، فإن آثينا كانت تستطيع فى سهولة أن تضمن أصوات المدن الصغيرة، ومن البيّن أن مثل هذا النظام الذى كان من الممكن أن يظل قائمًا مادامت قائمة ضرورة الدفاع عن السلامة المشتركة، ولكنه لم يكن من الممكن أن يستمر قائمًا إلى الأبد.

وظلت الأمور تسير على خير حال حتى سنة ٣٧١، فالعلاقات بين مجلس الاتحاد (سندريون) والإكليزيا والبوليه الآثينيين، كانت تسير وفقًا لأحكام ميثاق الاتحاد. فآثينا لها حق اقتراح وإدارة المفاوضات مع الخارج، ولكنها لم تكن تبرم شيئًا دون أن تستشير الحلفاء. ولما كانت هى التى كونت الاتحاد بمعاهدات منفصلة فقد استمرت تعقد مثل هذه المعاهدات مع المدن التى تطلب الدخول فى الاتحاد، وكان قبولها يتم بواسطة مرسوم تصدره الجمعية الآثينية بناء على اقتراح المجلس. ولكن الأمر كان يهم مجلس الاتحاد مادام يتعلق بانضمام عضو جديد له حق التصويت وما دام جميع أعضاء الاتحاد ملزمين فى حالة الاعتداء على أحدهم بمساعدته برًا وبحرًا بجميع قواتهم وبكل سلطانهم.

ولذلك كان تبادل الأيمان التى بدونها لا يكون الالتحاق كاملاً، يتطلب اشتراك الحلفاء المقسمون للأيمان وبالتالى موافقة مجلس الاتحاد. وأما المعاهدات التى تعقد مع الدول التى كانت وظلت خارج الاتحاد، فإنها لم تكن تعرض على الجمعية الآثينية إلا بتقرير من البوليه مستندٍ إلى قرار من مجلس الحلفاء، ولا تستوجب التنفيذ إلا من كل مدينة أقسمت عليها اليمين.

وفى سنة ٤٧١ عند انعقاد مؤتمر إسبرطة، بينما نرى اللاسيديمونيين يقسمون وحدهم عن أنفسهم وعن حلفائهم، نرى حلفاء الأثينيين يقسمون بعدهم مدينة بعد

مدينة، وكان هذا عكس ما حدث تماماً عند عقد معاهدة نيكياس للسلام. وليس هناك ما هو أوضح دلالة على مدى الشوط الذى قطعته إسبرطة وآثينا منذ نصف قرن، وبالجملة فإن جميع القرارات التى تهم الاتحاد كانت تتخذ فى ذلك العصر على نحو ما اتخذت أحكام الدستور، فمجلس الاتحاد لم يكن يستطيع شيئًا بدون الإكليزيا، والإكليزيا لم تكن تستطيع شيئًا بدون مجلس الاتحاد، ونتج عن ذلك سبيل وفاق أقام بين آثينا والحلفاء توزيعًا للاختصاصات.

وكانت سيطرة آثينا تتمثل بنوع خاص فى إدارة المسائل الخارجية وقيادة الجيش الاتحادى وحرية التصرف فى الأسطول، الذى كان مؤلفًا كله تقريبًا من سفن آثينية. وأما فيما عدا ذلك، فقد كانت لمجلس الاتحاد اليد العليا. ولما كان ميثاق الاتحاد يحظر جباية ضريبة فإن الاتحاد لم يكن يستطيع أن يحصل على أموال إلا بموافقة أعضائه وكانت الخزانة المشتركة لا يملكها "الآثينيون والحلفاء"، بل يملكها الحلفاء فقط، وليست هناك أتاوة ولا اشتراكات وأموال الاتحاد التى كانت تحدد، وتوزع وتجبى وتدار بواسطة مجلس الاتحاد لم يكن يجوز ولا يمكن أن تستخدم إلا فى النفقات ذات النفع المشترك وبخاصة فى الحرب. وإذا كانت تلك الأموال قد ازدادت بسرعة، فإنما كان ذلك لأن معظم المدن أسرعت إلى طلب دفع فدية عن الخدمة العسكرية التى كانت فى الأصل الالتزام الأساسى المفروض عليها. وإلى خزانة الاتحاد كانت تئول أيضًا الغرامات التى يوقعها القضاء الاتحادى، وذلك لأن الاتحاد كان له حق فى القضاء العالى، فكان مجلس الاتحاد ينعقد كمحكمة عليا للنظر فى التهم التى توجه للأفراد أو للأشخاص المعنوية عن الخروج على ميثاق الاتحاد.

وبناء على مرسوم أرستوتيليس الذى يحمى الميثاق، كان مجلس الاتحاد يتسلم البلاغات التى تقدم ضد الآثينيين المتهمين بالحصول على عقارات فى أراضى المدن المتحالفة، وينزع الملكيات المتنازع عليها ويوزع ناتج البيع بين المبلغ والخزانة المشتركة، وبموجب نفس المرسوم كان كل مواطن أو حاكم يقترح أو يطلب أخذ الرأى على اقتراح يرمى إلى إلغاء أى نص "يحاكم أمام الآثينيين والمتحالفين بجريمة السعى إلى حل

الاتحاد لكي يعاقب بالإعدام أو النفي من الأراضي الخاضعة للآثينيين وللحلفاء"، وذلك فضلاً عن مصادرة أمواله التي تسبق المحاكمة، وتلك كانت نصوص بالغة الأهمية، وهي تدل على تطامن من آثينا نحو الاتحاديين بلغ حداً لم يكن معه بد من أن تكون هناك بعض القيود حتى لا يخرج الأمر عن نطاق المعقول. ومن الواجب أن نسلم بأنه عندما يكون مجلس الاتحاد قاضيًا وخصمًا، لم يكن الآثينيون يسلمون مواطنيهم مكتوفي الأيدي والأرجل. وهذا المجلس الذي كان بوجه عام على قدم المساواة مع البوليه الآثيني، لم يكن بلا ريب يستطيع هو الآخر أن يعطي القوة التنفيذية لكل الأحكام. فإذا تجاوز الحكم بعض حدود العقوبات الجنائية استطاع المدان إذا كان آثينيا أن يستأنف هذا الحكم أمام القضاء ومهما يكن من شيء فإن ميثاق الاتحاد الآثيني الثاني يمثل تقدمًا رائعًا في القانون الدولي.

ولم تجد إسبرطة بدًا من التسليم بكل هذا، وإن تكن حاولت أن تقاوم، فاستخدمت في أول الأمر نفس الوسائل التي استخدمها خصومها، فأرادت أن تواجه الطيبيين والآثينيين بعصبة أكثر قوة من اتحاداتهم، وذلك بتقوية سيطرتها، ولكنها كمدينة حربية لم تفكر إلا في الجيش. ومنذ عام ٣٨٣-٣٨٢ أثناء استعدادها لحرب كالسيديا، نراها تصرح بواسطة قرار من مجلس دول البليبونيزيا بدفع الفدية عن الخدمة العسكرية، وكان هذا تجديداً خطيراً مكن من جمع جند محترفين، ولكنه أفقد المواطنين إلف الحروب.

وكي تضلل إسبراطة كلاً من طيبة والاتحاد الآثيني، نراها تقسّم في سنة ٣٧٨ جميع البلاد التابعة لها إلى عشرة مناطق للتجنيد هي: ١- لاسيديمونيا، ٢و٣- أركاديا، ٤- إيليدا، ٥- أكايا، ٦- كورنثا وميجاريدا، ٧- سيكيون وفليونت والمدن الساحلية في أرجوليدا، ٨- أكارنانيا، ٩- فوسيدا ولوكريدا، ١٠- كالسيديا، ولكن منذ سنة ٣٧٥ نرى وحدة مدن كالسيديا التي كانت إسبرطة قد حطمتها تتكون من جديد. لكي تأمن كل انتقام، تدخل في اتحاد آثينا. وكان الأكارنانيون مشتتين في قرى لم تتحد منذ زمن طويل إلا من أجل الحرب، ولكنها قررت أن تمثل في استراتوس بواسطة

هيئة مشتركة وأن تسك عملة موحدة. وكانوا قد اضطروا إلى قبول سيطرة إسبرطة فى سنة ٣٩٠، ولكنهم سلكوا نفس الخطة التى سلكها الكالسيديون فى نفس الوقت.

وفى سنة ٣٧١ قررت إسبرطة أن تلجأ إلى طرق أخرى، فدعت ممثلين لكافة الدول إلى مؤتمر كان من المقرر أن يعقد فيه اتفاق سلام عام مؤسسًا على "سلام الملك". وكان الجميع متفقين على هذه الخطة. وإن يكن من الواجب أن نتبين كيف كان كل منهم يتصور مبدأ الاستقلال الذاتى ويوفق بينه وبين النظام الاتحادى. وعندما حل يوم تبادل الأيمان نرى اللاسيديمونيين يؤدون القسم عن أنفسهم وعن جميع حلفائهم، ولا يحتج على ذلك أحد، وأما الأثينيون، فقد أقسم بعدهم جميع حلفائهم بالتتابع. ومن بينهم الطيبيون الذين أقسموا ووقعوا وثيقة السلام، مضيفين إلى لفظة "الكيبيين" ملاحظة تنص على أن قسمهم وتوقيعهم يسريان على جميع البيوسيين، وإذا بالاحتجاجات ترتفع ضد هذا التفسير. وعندئذ يطلب الطيبيون تغيير اسم الطيبيين باسم البيوسيين وكان فى هذا اعتراف قاطع من جميع بلاد الإغريق بالدولة الاتحادية. وهذا ما رفضه اللاسيديمونيون رفضًا مطلقًا. ولكن الطيبيين أصروا على اقتراحهم الأخير، ورفضوا معاهدة كانت ستحطم فى يوم نتيجة مجهودات ثمانية أعوام، وكان هذا بدء القطيعة النهائية بينها وبين إسبرطة وآثينا. وبعد ذلك بشهر انهارت قوة إسبرطة فى سهل "لوكر" (أغسطس سنة ٣٧٠).

وبدأ عهد جديد بالنسبة لكل تجمعات المدن، فطيبة مطلقة اليدين لا فى بيوسيا فحسب، بل وفيما وراء حدودها الشمالية، وفوق الاتحاد الذى تستوثق منه، نراها تبنى اتحاداً آخر أكثر اتساعًا، وتكونه فى إغريقيا الوسطى. فالفوسيديون واللوكريون والهيركليوت يفصلون عن عصبة لاسيديمونيا كى يتحدوا مع جيرانهم الماليين والأينيانيين، ثم ينضاف إليهم جزء من الأكارنانيين، ثم الإيبيون، وبعد قليل البيزنطيون المنفصلون عن الاتحاد الآثينى، وكل هذه الشعوب تتعهد بتبادل الدفاع فى حالة العدوان، وترسل مندوبين إلى مجلس اتحاد (سندريون) يجتمع فى طيبة، وتقبل الالتزام بالقرارات التى يتخذها ممثلوها بالاتفاق مع ممثلى البيوسيين.

ولكن هذا العمل كان يفترض أكثر مما يمكن افتراضه من حسن النية عند البعض، ومن الاعتدال عند الآخرين. فالفوسيديون لم يكونوا يومًا على وفاق مع الطيبيين. وعندما اتهمهم أعداؤهم بإهانة الآلهة أمام المجلس الأمفكتيونى، وحكم عليهم بغرامة كبيرة، لجأوا إلى السلاح (٣٥٦) وعادوا إلى تأسيس اتحاد كان موجوداً على نحو غامض منذ قرنين على الأقل، ومواطنو مدنهم الاثنتيّ والعشرين كانوا يجتمعون فى جمعية لمزاولة حق السلام والحرب، ولتعيين الحكام وعزلهم أحياناً. وفى أثناء الحرب المقدسة كان القواد هم حكامهم الأساسيون. وكانت لأحد هؤلاء القواد وهو القائد المفوض، القيادة العليا للجيش، وكان مزوداً بسلطات دكتاتورية. وقد حل اسمه على العملة محل لفظة الفوسيديين التى كانت تنقش عليها فى الماضى. بل كان له حق تعيين خلفه، وهو حق وضع البلاد فى الواقع تحت سيطرة أسرة، وفى سنة ٣٤٦ نرى فوسيديا منهزمة مجردة من السلاح ونصفها خراب، ورؤساؤها أركونت، وقد اقتصر واجبها الاتحادى على أن تقدم للمنتصرين كل ستة أشهر أتاوة حرب باهظة.

وعند الأركاديين كانت هزيمة إسبرطة تبشر بكافة الآمال، ولم يكد يظهر ايامينونداس فى البليبونيزيا فى ربيع سنة ٣٧٠ حتى نراهم يأخذون ثأرهم والمنتينيون سكان القرى الخمسة يعيدون بناء مدينتهم وتكوين وحدة الديار بينهم، ويختارون نظام الديمقراطية المعتدلة الذى يوافق فلاحين منهمكين فى مشاغلهم إلى حد لا يسمح لهم بكثرة التردد على الجمعية، ويجعلهم يفضلون أن يعهدوا بالمسائل العادية إلى حكام منتخبين.

وبعد ذلك مباشرة يستجيب جميع الأركاديين، ما عدا الشماليين منهم، إلى نداء من ليكوميديس أحد مواطنى مانتينيا؛ فيؤلفون دولة على غرار الاتحاد البيوسى، وكان لابد لهذه الدولة من عاصمة. ولتجنب المنافسة بين مانتينيا وتيجيا المدينتين المتنافستين منذ الأزل نراهم يعينون لجنة من عشرة مشيدين كى يبنوا مدينة جديدة وفى سنة ٣٦٩ تنهض المدينة الكبيرة ميجالابوليس وقد كانت مساحتها من الاتساع بحيث تستطيع أن تأوى عند الضرورة جميع أركاديى الجنوب الغربى والوسط مع قطعان مواشيهم وأخذ

سكانها يتكونون فوراً من بين الميناليين والأبتريزيين والبرهاسيين الكينيريين والإيجيت والإسكريت وأهالي تريبوليس... إلخ، وكان من المقدر أن تستوعب على الأقل سكان أربعين ناحية.

تأسست الدولة الجديدة باسم أركاديكون على أساس وحدة الديار، ووضعت لنفسها نظامًا اتحاديًا، فاحتفظت المدن باستقلالها الذاتي ونظمها القديمة ومجلسها وحكامها وظلت لها عملتها الخاصة إلى جوار العملة المشتركة، ولم يكن هناك حق مواطن اتحادى فوق حق مواطن المدينة المحلي، وكان الفرد اركاديًا بصفته مواطنًا فيتيجيًا أو ملتينيًا ....إلخ، ولكن الاتحاد كانت لديه من الوسائل اللازمة للحد من سيادة المدن ما استطاع من أن يوزع تلك المدن في مقاطعات سياسية على غرار النظام الأثيني. وكان للدستور الاتحادى طابع واضح من الديمقراطية المهجنة، وهو لا يعترف بأية سيطرة بل يضمن لكافة المدن تمثيلاً يتناسب مع عدد سكانها ومجموع المواطنين يتكون من العشرة آلاف، أى على الأرجح من الملاك الذين يستطيعون الخدمة على نفقتهم الخاصة كجند في المشاة دون الفقراء، وهم وحدهم الذين لهم حق الحضور فى الجمعية أو الإكليزيا، وقد شيدوا لهذه الجمعية بناء ضخمًا في ميجالابوليس سموه ترسليون. وكانت اختصاصاتها تمتد إلى جميع المسائل المهمة، فهى تعقد معاهدات السلام أو التحالف، وتعلن الحرب وترسل وتستقبل السفراء وتحدد أجور الجند وضرائب سجلات المدن، كما تمنح امتيازات فخرية، وهى تضم السلطة القضائية إلى جوار سلطتها التشريعية، فتصدر أحكامًا ضد حكام الاتحاد أو المدن أو الأفراد العاديين الذين يدانون بالخروج على نظام الاتحاد أو لمقاومة المراسيم الاتحادية. وهى تتولى التحكيم في المنازعات التى تقوم بين المدن.

ولما كانت الجمعية لا تنعقد إلا في فترات وكان عددها أكبر من أن يمكنها من تحضير الأعمال التشريعية، فقد كان يساعدها مجلس أوبوليه ولكن الهيئة الوحيدة التى كانت تعمل على الدوام هى اللجنة التنفيذية المكونة من خمسين عضواً وهى تمثل المدن على نحو غير متساو إذ تضم خمسة ممثلين عن كل مدينة من سبع مدن وممثلين وثلاثة عن مدينتين أخريين وعشرة ممثلين عن ميجالابوليس. وكان اسم كل منهم الرسمى هو

مفوض شعبي "ديميوجوس" ولكنهم لما كانوا يقتسمون فيما بينهم الإدارات المختلفة وبذلك يكوّنون هيئات من الحكام. فقد كانوا يسمون أحيانًا أركونت، ولما كانت للمسائل الحربية والدبلوماسية أهمية خاصة فقد كان القائد هو الحاكم الأول في الاتحاد وكانت تحت أمره فرقة دائمة من الجيش مكونة من الأيباريت أي جند الاتحاد.

ومثل هذا الخروج على مبادئ الاستقلال الذاتي والعزلة المتوارثة عن الماضي وانتقال كتل بشرية كبيرة انتقالاً إجباريًا وإعادة توزيع الضرائب، كل هذا كان لابد أن يثير صعوبات وأن يولد مقاومات، فبعض القوى لم تقدم إلى ميجالابوليس غير جزء من الجند المطلوبين، وظلت تحتفظ بكيانها كوحدة حرة إلى حد ما، كما أن منها من رفض سكانها رفضًا باتًا التخلي عن مساكنهم وأراضيهم، وكان لابد من إرغامهم بالقوة وتوجيه جند الاتحاد ضدهم.

ونحن نعلم أن إحدى هذه القرى وهي ترابيزوس ذبح سكانها أو هاجروا إلى أقصى بقاع البحر الأسود، ومنذ سنة ٣٦٣ أخذت الضغائن القديمة تستيقظ بين مدينة وأخرى وقد أخذت تغذيها الخلافات حول السياسة الداخلية حتى حدث الانشقاق، فعادت مانتينيا إلى النظام الأوليجاركي، وأظهرت ميلها إلى إسبرطة؛ بينما ظلت تيجيا باتفاق مع العاصمة وفية للديمقراطية وللتحالف الطيبي. وفي معركة مانيتينيا سنة ٣٦٢ تقاتل الأركاديون فيما بينهم تحزبًا "لإيبانينونداس" أو ضده ثم حدث صلح ولكنه لم يكن عامًا ولا دائمًا، ففي سنة٣٦١ أخذت كتل من الفلاحين تعود إلى مساكنها القديمة. وكي ترد إلى العاصمة اضطر جيش طيبي إلى أن يقوم بتدمير تام للقرى. والسبب في كل ذلك هو ما كان يجده الإغريق من مشقة في التخلي عن استقلالهم المحلي في سبيل اتحاد ولو كان هذا الاتحاد محدودًا.

ومع ذلك، فإن تكوين اتحاد ميجالابوليس يعتبر تقدمًا جديًا في الكفاح ضد قوى التشتيت، فلأول مرة أصبحت لأركاديا مدينتها الكبيرة التي تضم مقاطعتها ثلث أرض الاتحاد. وأحدث هذا المثل تأثيره في البقاع المجاورة، بل وفي أجزاء أركاديا التي ظلت بمعزل عن هذه الحركة فانضمت قرى تريفيليا إلى البريون ثم اشتركت - فيما بعد-

فى الاتحاد الأركادى وكونت مقاطعة إيرايا الواقعة بين أركاديا وإيليدا مدينة ذات تسعة نجوع. ولما كانت ثلاثة محلات متجاورة فى أوركومينا قد انضمت إلى الاتحاد، فإننا نرى أهل أوركومينا يعوضون ما أصابهم من ضعف بسبب هذا الانشقاق بأن يضموا باسم وحدة الديار أهالى إيايميا بأن يعقدوا معهم اتفاقًا عجيبًا يتناول الديانة والزواج والقضاء وتوزيع الأراضى والاشتراك فى الديون العامة.

والاتحاد الآثينى لم يكن يستطيع أن يفلت من إثر الحوادث الكبيرة التى وقعت فى سنة ٣٧١ ومؤتمر إسبرطة قد كان بدءًا لقطيعتها مع بيوسيا، ووضعت معركة لوكر حدًا لخطر إسبرطة وحاولت آثينا كما حاولت طيبة بعد ذلك مباشرة أن تستفيد من الموقف فدعت جميع المدن التى أرادت أن تحتفظ بسلام الملك، ومن ثم باستقلالها المفهوم على نحو ضيق بأن ترسل إليها مندوبين فوق العادة وكان فى هذا تنحية للطيبيين الذين أخذوا ينفرون عن هذه التنحية بتكوين اتحاد بلاد الإغريق الوسطى بينما قرر مؤتمر أثينا تكوين عصبة هلينية كان من المقرر أن تضم فى وحدة كبيرة لاسيديمونيا مع عصبتها وآثينا مع اتحادها. هذه الفكرة العظيمة المليئة بالأمل فى الظاهر كانت فى الحقيقة انتصارًا دبلوماسيًا صغيرًا لا مستقبل له. فإسبرطة لم تعد تُخشى، وطيبة كان يزداد عداؤها يومًا بعد يوم، مما جعل أعضاء الاتحاد الآثينى يشعرون فى سرعة بالحرج من الروابط التى تربطهم بهذا الاتحاد، وأدى التبرم إلى الانشقاق، كما أدى الكفاح ضد هذا الانشقاق إلى تبرير التبرم وزيادة خطورته وسيطرة آثينا التى كانت هيئة فى جملتها فى الفترة من سنة ٣٧٨ إلى سنة ٣٧١ أخذت وطأتها تثقل على دستور الاتحاد وتفسد أحكامه التى كانت فى الأصل عادلة.

ومنذ ذلك الحين أخذ الحذر المتبادل يسيطر على العلاقات القائمة بين مجلس الاتحاد والإكليزيا، فآثينا كان لها الحق فى أن تتعامل بمفردها مع الدول غير المشتركة فى الاتحاد بشرط أن لا يلتزم ذلك الاتحاد بشىء، ولكنه كان من الصعب أن لا تؤدى الالتزامات التى تتعهد بها المدينة إلى ارتباط المدن الأخرى على نحو غير مباشر، وعلى العكس من ذلك كان من السهل على آثينا أن تسىء استخدام حقها كى تعقد وحدها

معاهدات تمس مباشرة شركاؤها . وإذا كانت بعض المراسيم الخاصة بأحلاف لا يرتبط بها غير آثينا لم تعتمد رغم ذلك إلا بعد استشارة الحلفاء، فمن الواجب أن لا ترى فى هذا الإجراء غير محاولة شكلية لإرضاء كبرياء الشركاء الحساسين، وعندما يشترك مجلس الاتحاد اشتراكًا فعليًا فى مفاوضات تمس مصلحة الاتحاد، فإن كل ما يستطيعه الآن هو أن يقدم آراءه إلى الإكليزيا بواسطة البوليه أو على الأكثر أن يحملها بنفسه إلى الإكليزيا إذا وافق البوليه.

وعلى أية حال، فإن مراسيم الشعب قد كانت لها وحدها القوة التنفيذية وسواء أكانت موافقة لرأى مجلس الاتحاد أو معارضة له، فإن أعضاء هذا المجلس كانوا ملزمين بأن يقسموا اليمين المعتادة، بالاشتراك مع الآثينيين الذين يؤدون هذا القسم، وإذا كان أحدهم يجب أن يشترك فى وفد من السفراء تقرر أن يرسل لإجراء مفاوضات جديدة فإن الإكليزيا كانت هى التى تختاره، ولذلك نرى مجلس الاتحاد يعدل أحيانًا عن إخفاء حقيقة الواقع، فبعض قراراته تعلن مقدمًا أن ما تقرره جمعية الآثينيين ستعتبر "قرارًا مشتركًا للحلفاء"، وبالجملة فإن مجلس الاتحاد بدلاً من أن يعتبر هيئة تشريعية على قدم المساواة مع الإكليزيا قد أصبح مجرد هيئة استشارية مثل البوليه.

وفى مثل هذه الظروف كيف كان للضمانات الأخرى المعطاة للحلفاء أن تقاوم سطوة سيطرة زادها طغيانًا أنها لم تعد موضع مناقشة؟

وانقلب النظام المالى رأسًا على عقب. فمن حيث المبدأ، لم يكن يدفع الأتاوة غير المدن التى تعدل عن تقديم حصة فى الأسطول. والواقع أن انشقاق المدن الكبرى التى كانت وحدها تستطيع أن تمتلك أسطولاً قد أدى بجميع المدن التى ظلت وفية للاتحاد إلى أن تؤدى التزامها نقدًا حتى أصبحت الأتاوة تشبه الجزية وأصبح هناك ارتباط بين حق الاشتراك فى مجلس الاتحاد وبين الالتزام بإرسال الأتاوة، ولم يعد هذا المجلس هو الذى يحدد قيمة المبالغ الواجب دفعها، فالجمعية الآثينية هى التى تنظم السياسة الخارجية وهى التى تقدر نفقاتها، وإذا حدث أن اتفقت مدينة مع قائد على الحصة المفروضة عليها، فإن هذا الاتفاق لم يكن يعتبر نافذًا إلا بعد مراجعة الإكليزيا وآثينا

وحدها هى التى كانت تأمر كل مدينة بأن تحمل المبالغ إلى صندوق الاتحاد وأن تدفعها إلى أحد القواد من أجل جملة معينة، أو أن تسلمها إلى قائد الحامية ليدفع منها رواتب الجند، وفى حالة التأخير كان الشعب الآثينى أيضًا هو الذى يختار الموظفين المكلفين بجباية المتأخرات مع استخدام القوة إذا لزمت.

وأما عن اختصاص مجلس الاتحاد فى القضاء فالظاهر أنه لم يعد له وجود، ففى سنة ٣٥٧-٣٥٦ حدث أن اشترك بعض أعضاء الاتحاد فى هجوم موجه ضد إحدى مدن هذا الاتحاد وهى أرتيريا وكانت هذه خير فرصة ليباشر الاتحاد اختصاصه القضائى، ولكننا نرى أن الإكليزيا هى التى قامت عندئذ بكافة الإجراءات، فصدر مرسوم يكلف البوليه أن يعد الإجراءات الجنائية اللازم اتخاذها ضد المذنبين كما يقضي- بالنسبة للمستقبل- بأن شن الحرب على إرتيريا أو أية مدينة أخرى من مدن الاتحاد يستوجب الحكم بالإعدام والمصادرة التامة لحساب خزانة الاتحاد.

واستقلال المدن ذاته أخذت تسدد إليه طعنات نجلاء منذ أن أخذت الانشقاقات تستوجب الردع، فآثينا ترسل حاميات وحكام إلى جميع الجهات التى تستوجب المراقبة وهى تتدخل فى المنازعات الداخلية لصالح الديمقراطية، وتقتضى عن خدماتها ثمنًا سخيًا، وبعد أن أعادت السلام فى كيوس نراها تصرح للمتمردين بأن يستأنفوا أحكام قضائهم المحلى أمام محاكمها، ثم تمد هذه القاعدة إلى كافة الأحكام، وفى نفس الوقت تحصل على احتكار لتصدير أكسيد الرصاص. ومع ذلك فقد احترمت آثينا فى هذا المجال الوعود التى قطعتها فى سنة ٣٧٨-٣٧٧ بأن لا ترسل مستعمرين إقطاعيين إلى أراضى الاتحاد، ولكنها ابتداء من سنة ٣٦٦-٣٦٥ لم تحجم عن أن تضع هؤلاء المستعمرين فى المواضع الاستراتيجية التى لم تكن تدخل فى الاتحاد أو التى أعيد إخضاعها بعد انشقاقها مثل ساموس وبوتيديا وكيرونيزا، وكان فى هذا ما يقلق حتى أولئك الذين لم يكونوا مهددين.

والتحول العام الذى طرأ على سيطرة لم تكن تخفى مواضع ضعفها إلا بوسائل العنف كان لابد أن تنتهى بإثارة المقاومة والتمرد، وحدثت فى أول الأمر حركات تمرد جزئية أخمدت ثم أخذت المدن تكون اتحادات محلية، فمدن كيوس وكارتيا وبوييسا وايوليس ومعها كوريسوس تؤلف وحدة مدن كي تستطيع أن تنشق وقد احتفظت كل منها بمجلسها وجمعيتها التى ظلت تمنح حق المواطن الخاص، ولكنها كانت تملك مجتمعة مجلسًا وجمعية وحق مواطن مشترك ثم عملة مشتركة تعتبر رمزًا لسيادة عليا. وحوالى نفس التاريخ منحت بيزانس حق المواطن الخاص بها إلى مدينتين ثانويتين، هما سيلمبريا وكالسيونيا. وأخيرًا انفجرت الحرب الاجتماعية- حرية الانفصال- وفى خلال عامين (٣٥٧-٣٥٥) تحطم الاتحاد، ولم يبق بين يدى آثينا غير أشلاء لم يلبث الغزو المقدونى أن انتزعها منها.

(٤)
عُصْبَة كورنثة

إزاء كل هذه المحاولات التى كانت تهدف دائمًا إلى إدخال شىء من الوحدة على الفوضى التى كانت تسود علاقات المدن والتى كانت تنتهى بتصادم هذه المدن بعضها ضد بعض فى مجموعات يهولنا أن نجد أنفسنا إزاء أفواج من الموج الذى يرتفع ويصطدم ويحطم بعضه بعضًا، ومع ذلك فإننا لو أهملنا الملابسات التاريخية التى ولدت وحطمت هذا العدد الكبير من التجمعات نستطيع أن نميز تيارين كبيرين.

فمن ناحية نرى نظام العصبات الاتحادية كعصبة لاسيديمونيا والاتحاد الآثينى، فهى تضم على مسافات بعيدة مدنًا متحالفة، وتحقق لها أقل قدر من الحكومة المشتركة دون حق مواطن خاص، ودون أى سلطان مباشر على الأفراد وهى تترك لكل مدينة - من الناحية النظرية- استقلالها الذاتى كاملاً تقريبًا فيما يختص بحياتها الداخلية وسيادتها تنحصر فى إدارة المسائل الدبلوماسية والحربية، ولما كانت نواتها دولة أكبر قوة من الآخرين، فإنها تعترف لتلك الدولة بالسيطرة، وبذلك كانت تلك الاتحادات تخضع لنظام مزدوج لا مفر من أن يختل فيه التوازن.

ولما كانت الهيئة الرئيسية فى العصبة هى مجلس تتساوى فيه آراء المدن وتلتزم جميعها بقراراته، فإن المدينة المسيطرة كانت تنجح إلى زمن ما فى أن تجمع حولها أغلبية، ولكن بمجرد أن تصل العصبة الاتحادية إلى الهدف الذى تكونت من أجله (صراع ضد الفرس أو ضد إسبرطة أو ضد آثينا) فإن السيطرة لا تعود وتؤدى خدمة تبررها، بل تبدو وتصبح ظالمة، ولكى تدوم نراها تؤازر حزبًا فى كل مدينة حتى يحين وقت يثأر فيه مبدأ الاستقلال لنفسه وينتصر.

ومن ناحية أخرى نلاحظ عددًا كبيرًا من الدول الاتحادية التى تجمع مدنًا متجاورة متحدة الجنس (بيوسيين وكلسيين وأركاديين ...إلخ) وتلك هى وحدات المدن وهى تحترم فى المجموع الحقوق السابقة لهذه المدن، ولكنها إذا لم تصل قط إلى الوحدة الكاملة فإنها كانت تقترب منها، وكان لها حق المواطن الاتحادى الذى يقوم على أساس من حق مواطن المدينة المحلى أى أن كل مواطن فى مدينته يعتبر مواطنًا فى الاتحاد، فالطيبى يعتبر بيوسيًا، والفرد يعتبر أركاديًا بحكم أنه من أهل تيجيا، ومن مدينة إلى أخرى يضمن دستور الاتحاد لحقوقه المدنية دون الحقوق السياسية. ومن الراجح أن معظم اتحادات المدن مثل اتحاد الكلسيديين واتحاد الأوركومينيين كان مواطنو الاتحاد فيها يتمتعون بحق حرية الإقامة والزواج الشرعى والملكية، فى جميع بقاع الاتحاد.

وهذا الوضع وحده يكفى ليدل على أن الاتحاد يبسط فى بعض الحالات سلطانه على رعايا المدن الخاصة بغير واسطة السلطات المحلية. ومن الواضح فوق ذلك أن هذه النظم كانت تعمل تلقائيًا فى اتجاه التوحيد بحكم طابعها السياسى، وذلك لتعزيزها للديمقراطية أو الأوليجاركية، ومهما تنوعت سيادة الاتحاد بتنوع الدستور والمعاهدات الخاصة، فقد كان رمزها دائمًا هو الحق فى سك العملة الذى يفترض فوق ذلك نظامًا مشتركًا للموازين والمكاييل، وكانت وظيفتها الرئيسية إدارة السياسة الخارجية وإدارة الجيش وضمانها القضاء العالى، وحسبما كان النظام أوليجاركيًا أو ديمقراطيًا أو نصف ديمقراطى، فإن السلطة التشريعية كانت منوطة بمجلس أو جمعية أو بهما معًا، بينما السلطة التنفيذية لم يكن يزاولها قط غير كبار الحكام الدبلوماسيين أو الحربيين:

الحكام البيوسيون أو القواد. وفى هذه الحقيقة وحدها ما يمنع من أن نسرف فى تقدير التقدم الذى تحقق بواسطة اتحاد المدن فى مجال المركزية. وفى الواقع أن الأمر كان يتعلق بتحالف ودفاع مشترك وتجمعات فى وجه تجمعات أخرى، وكان المثل الأعلى هو الوصول إلى تكوين دولة صغيرة على غرار أتيكا أو لاكونيا، لا التقدم نحو الوحدة الهلينية.

ولم تحقق الوحدة الهلينية إلا بعد كارثة كيرونيا على يد فيليب المقدونى بحد السيف، ولم يكتف المنتصر لإخضاع إغريق أوروبا، بل أراد أن يجعل من نفسه بطلاً لفكرة الوحدة الهلينية كى يبسط سلطانه على إغريق آسيا، وكى يجمع معًا قوات أعدائه القدماء وأصدقائه القدماء، كان لابد له من سلام عام ومن تحالف متبادل فتراه يدعو إلى كورنثة مندوبين عن كافة المدن، وفى هذه الجمعية التأسيسية، نراه يصدر تعليماته التى كانت بمثابة أوامر. وهكذا تكونت عصبة تذكرنا من عدة نواح بالعصبات القديمة ذات السيادة المفروضة من مدينة كبيرة، وإن تميزت بخصائص أساسية مثل السلطة المطلقة لرئيس أوحد والتدخل الحاسم فى السياسة الداخلية للمدن.

والاسم الرسمى لهذه العصبة المسماة باسم "كورنثة" فى غاية البساطة، فهو "الهلينيون" واللغة العامة وحدها هى التى تسميها "اتحاد الهلينيين"، والمقدونيون لا يكوّنون جزءًا منها، وذلك لأن الرأى العام لا يعتبرهم هلينيين ولكن ملكهم بكل قوته هو رئيس العصبة (هيجيمون). وفى مطلع ميثاق الاتحاد تاتى تلك الكلمات المضللة: جميع المدن حرة ومستقلة ولن تقيم فيها حاميات، كما أنها لن تدفع جزية. ولكن ها هى قيود عجيبة للمبدأ المفروض فالعصبة يجب أن تقاوم كل محاولة تبذل لقلب الدساتير القائمة (وهى دساتير كان معظمها أوليجركيا بسبب الضغط القوى الذى قام به فيليب منذ بضعة أشهر)، وهى تحظر الإعدام والنفى غير المشروع والمصادرة وكل توزيع جديد للأراضى أو إلغاء للديون أو تحرير جماعى للأرقاء، وفى كلمة واحدة لها الحق وعليها الواجب فى أن تتدخل كلما دعت الحاجة لحماية الطبقات المالكة ضد الثورة.

ومن ثم فكل مدينة كانت ملزمة بأن تمنع المنفيين من أن يعدوا فوق أرضها العدة لهجوم مسلح ضد أية مدينة أخرى من مدن العصبة، وبوجه أعم كانت المدن- في علاقاتها المتبادلة - ملزمة بأن تظل وفية للسلام الذى أقسمت على احترامه وألا تقيم أى عائق فى سبيل حرية البحار وأن تسوى خلافاتها بالطرق القضائية أى بتحكيم مدينة ثالثة. ولم تكن جميعها ملزمة بأن تحظر على نفسها كل عمل مضاد للسلام فحسب، بل وأن تساعد بفرقها العسكرية فى رد كل عدوان على إحداها، وأن تعتبر كل من يخرج على المعاهدة مطروداً من ميثاق السلام وعدواً مشتركًا.

وكانت أداة العصبة هى المجلس: مجلس اتحاد الهلينيين وهو يمثل المدن ومع ذلك فإن الوفود التى تكونه لم يكن لها جميعها صوت كما كان الأمر قديما فى دساتير عصبة بليبونيزيا أو الاتحاد الآثينى ولكن كان للمدينة الواحدة أو لعدة مدن صوت واحد تبعًا لنسبة عدد السكان الممثلين، وفقًا للمبدأ المعتمد عند البيوسيين والأركاديين، وكان المجلس يجتمع عادة فى كورنثة وينظر فى المسائل الاتحادية، مسائل السلام والحرب أولاً ثم كافة المسائل المتعلقة بالإشراف على الحياة السياسية والاجتماعية فى المدن وكى يحافظ على النظام الشرعى ويفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المدن، نراه يعمل بالاشتراك مع الحكام الخاصين. وهو يعمل كمحكمة عليا كى يقضى فى كل اعتداء على ميثاق الاتحاد وفى كل عمل يعتبر خيانة عظمى فيحاكم مثلاً كل مواطن فى بلد اتحادى يؤدى خدمة فى جيش أجنبى ضد العصبة أو ضد رئيسها، ويستطيع أن يحكم عليه بالنفى أو المصادرة، ولكن مجلس اتحاد الهلينيين لم يكن غير أداة بين أيدىّ سيد، فهذا السيد هو الذى يدعوه أو يكلف وكيلاً بدعوته، وهو فى الراجح الذى يعين الرسل الذين يرسلون للإشراف مع المجلس على المدن المريبة، وهو كل شىء لأن اسمه فيليب أو الإسكندر، ولأنه كما سيظل قائد الجيش ورئيس الحرب حتى لنراه يبدأ بالأمر بإجراء إحصاء للرجال القادرين على حمل السلاح فى كافة المدن كى يحدد نسبة الفرق المطلوبة من كل منها، مع العلم بأن ما يلزمه هو ٢٠٠ ألف من جند المشاة و١٥ ألفًا من الفرسان.

وهذه هى الوحدة كما تحققت بأمر فيليب المقدونى، ولم يعد الأمر أمر عصبات تقتسم بلاد الإغريق إلى قسمين، ولا أمر اتحادات صغيرة تسعى إلى حماية مصالحها المحلية بل أمر بلاد الإغريق كلها التى تكون وحدة فتعلنه وفاقًا إجباريًا.

ولكنه من الواجب أن نتبين حقيقة السلام الذى أعلن والقيمة السياسية والاجتماعية للاتحاد الذى تحقق، فأما عن السلام فإن أول عمل صاحب إنشاء العصبة قد كان تقرير إعلان الحرب ضد الفرس، وتعيين فيليب قائدًا مفوضًا ودون أن تتخلص بلاد الإغريق من الهزات الداخلية، فإنها ستتعرض باستمرار لرد الفعل الناتج عن المحن التى تجتاح العالم. وأما عن المبادئ التى ستعيش وفقًا لها الأجيال الجديدة، فإننا نستطيع أن نرهص بها عندما نقرأ نصوص الميثاق الاتحادى الذى دفعه الحرص على المحافظة على النظام القائم إلى اعتبار تحرير الأرقاء إجراءً ثوريًا.


خاتمة

نهاية المدينة الإغريقية

إن انتصار فيليب المقدونى فى كيرونيا، وتكوين عصبة هلينية عامة فى كورنثة، يعتبران مرحلة فى تاريخ العالم، فهما يؤرخان تأريخًا دقيقًا لحدث كبير هو نهاية المدينة الإغريقية. ولا شك أن موت هذا النظام كانت ترهص به منذ زمن بعيد صعوبة حياته ذاتها، ولكن هذا الموت لم يكن كاملاً بحيث يمنع استمرار النظم القديمة فى النظام الجديد. ومع ذلك فإن سنة ٣٣٨ تعتبر بدءًا لانقضاء استقلال المدن الإغريقية استقلالاً حقيقيًا، فمنذ ذلك التاريخ أصبحت بلاد الإغريق كلها لأول مرة تابعة لدولة أجنبية.

ولكن هل كان هذا خيرًا أم شرًا؟ هذه مسألة لا يحق للمؤرخين أن يتناولوها إلا بشرط أن يجدوا مقياسًا موضوعيًا لحلها.

وبالنسبة لمعظمهم لا تحتمل المسألة شكًا، فبإلغاء الحدود التى لا حصر لها، قد بلغ ببلاد الإغريق إلى نوع من الوحدة الإقليمية، وبغزو آسيا وجدت حضارتها أمامها حقلاً شاسعًا. وقد أسهب العلماء الألمان فى هذا الرأى منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولكنهم يعطون المسألة معنى خاصًا. فهم يتعصبون لفيليب ضد ديموستين والملكية الحربية ضد جمهورية المحامين. وفى ذلك يقول أحدهم: لقد كان من الممكن قديمًا أن يخطئوا الحكم، وأما اليوم فإننا نعرف قيمة قوة الشمال فى العصور القديمة، تلك القوة التى حققت الوحدة القومية بالحديد والنار، ووثقتها بالحرب ضد العدو" ثم يختتم بقوله: إن من الطبيعى أن عصرًا كعصرنا الذى يمجد إرادة القوة ويبرر الخروج على الحق السياسى من أجل حق أسمى، ويحاول توسيع السياسة القومية إلى سياسة عالمية، من الطبيعى أن يجد خصائصه فى عمل فيليب وابنه العظيم، وأن ينحاز فى غير تحفظ إلى جانب مقدونيا". ولعل هذا هو المقياس الموضوعى الذى نبحث عنه.

وعلى أية حال، فمن الحق أن إطار التاريخ الإغريقى بعد سنة ٣٣٨ قد اتسعت أبعاده اتساعًا هائلاً عن ذى قبل. وهذه حقيقة مضطردة وهى عند النظرة الأولى- التى كثيراً ما يقتصرون عليها- تدل على تقدم كبير، وإن يكن من الواجب أن ندقق فى التحديد، إذ أنه لا يكفى أن نقارن مساحة الدولة الجديدة وعدد سكانها بمساحة وعدد سكان المدن القديمة كى نفصل فى المسألة، وذلك لأن تقدير المسائل بالأرقام يعتبر تناولاً لها من ناحيتها السيئة؛ فتقدم الحضارة لا يقاس بالكيلومتر المربع، ولا بعدد آلاف السكان. ومع ذلك فإن وجهة النظر الكمية لا يصح إغفالها عندما تظهر الانتشار الكبير لحضارة راقية، ومن المؤكد أن بؤرات جديدة قد أشتعلت فى كل ناحية خلال العصر الهلينستيكى، وأن هذه البؤرات قد أعطت للحضارة الإغريقية إشعاعًا كان مجهولاً حتى ذلك الحين.

والعلاقات بين بلاد الإغريق والشرق، كانت بلا شك قد تعددت قبل الغزو المقدونى، ففى خلال القرن الرابع كله كانت ليديا وكاريا وفينيقيا ومصر والفرس ذاتها قد خضعت لتأثير الحضارة الهلينية، وفى عصر المرمناديين محبى الإغريق كانت مدينة سارد نصف إغريقية، كما كلف حكام هاليكارناس المهندسين الغربيين بتجميل عاصمتهم بآثار فخمة، وطلب أشهر هؤلاء الحكام إلى سكوباس وبراكسيتيل تزيين الموزوليه. وفى موانئ فينيقيا كانت راقصات قبرص وأيونيا لهن الحظوة، وكان ملوك صيدا يستقدمون فنانى الغرب كى ينحتوا لهم توابيت فخمة، وعلى ضفاف النيل رأينا الفن الإسكندرى يبزغ قبل تأسيس الإسكندرية. وفى جميع أنحاء الإمبراطورية تدل الآثار التى أقامها أرشميدس وأضرابه، كما تدل تلك العملة الذهبية الجميلة المسماة "الداريك" التى كان الستراب والأمراء والملك يسخون بها على جندهم المرتزقة. على أن الفن الإغريقى قد مر بتلك الجهات ووجود الطبيب كيتزياس فى بلاط اناكزارسيس والتصريح الذى أعطى لهذا الأجنبى كى يرجع إلى وثائق البلاد لكتابة التاريخ. كل هذا يدل على أن العالم الإغريقى والعالم الشرقى كانا متأهبين لتبادل الاتصالات فى خدمة العلوم والآداب، وكل هذه الحقائق كانت بشائر المستقبل فالحضارة الإغريقية كانت ناضجة كى تصبح عالمية.

ولكن نظام المدينة لم يكن النظام الذى يحقق لها الشروط السياسية، وكى تؤدى رسالتها كانت بلاد الإغريق فى حاجة إلى إطار آخر، وقد أعطتها مقدونيا هذا الإطار. ومنذ ذلك الحين أصبحت البلاد التى كانت فيما مضى تمثل الحد الأقصى للحضارة الهلينية، هى مركز انتشارها بعد أن كانت لا تحس بآثار تلك الحضارة إلا على فلتات متقطعة فمن الهند إلى خليج ليجيريا ومن الأستير إلى أثيوبيا، لم يعد هناك غير سوق واحد يحتل التجار الإغريق جميع مراكزه، وتساقطت الحواجز الأدبية التى كانت تفصل الإغريقى عن البربرى والفلاسفة الذين لم يكن يخطر ببالهم غير تعزيز تلك الحواجز ورثهم المفكرون الداعون إلى العالمية.

وبقى أن نعرف ما إذا كانت بلاد الإغريق قد حصلت بواسطة الوحدة على كافة المزايا التى كان من الممكن أن تتوقعها؟ وهل الحضارة الإغريقية لم تفقد بانتشارها بعضاً من خصائصها الأساسية؟

إن القرون التى تلت الغزو المقدونى لم تتمتع بالسلام الذى وعدت عصبة كورنثة، وكانت المدن قد قاست الأمّرين من منافساتها التى لا تنتهى. ومن الحروب التى كانت تتسلسل على نحو ما كان يتسلسل قديماً الأخذ بالثأربين الأسر، ولكن بالرغم من أنها أصبحت الآن تكون جزءا من دول كبيرة وأصبحت محصورة فى استقلال إقليمى، فإنها قد ظلت مع ذلك تتشاحن فيما بينها وتكون وحدات مدن تشتبك بدورها فى منازعات لا تنتهى. والعصبتان الكبيرتان اللتان اقتسمتا فى النهاية بلاد الإغريق كلها تقريباً، دخلتا فى صراع انتهى بالنسبة لكليهما بفقد الاستقلال على نحو كامل ونهائى. والفرق الكبير بين هذا العصر والزمن الماضى، هو أن الحروب التى يشتبك فيها الإغريق فيما بينهم تمتد علاوة على ذلك ؟إلى الحروب التى يحاول رؤساء الدول الكبيرة أن يوسعوا من ميدانها. وهكذا أصبح "سلام" كورنثة إراقة دائمة للدماء ولكن فى ميادين شاسعة، حتى ليمكن أن نطبق عليها الكلمات التى اختتم بها اكزينوفون قصة معركة مانيتينيا واختتم بها الهلينيات، فقال: "وبعد ذلك كان هناك من الفوضى ومن الاضطرابات فى بلاد الإغريق أكثر مما كان من قبل".

ولكننا لو نظرنا إلى داخل الدول لوجدنا أننا فى عالم جديد، فالصيغ السياسية مختلفة تمام الاختلاف فالمدينة الجمهورية قد خلفتها الملكية.

وهذا أيضًا تغيير لم يكن من الممكن أن يتم فجأة دون أن يمهد له فى النفوس وفى الواقع وقد ابتدأ التمهيد له منذ أواخر القرن الخامس، فالتضامن الطبقى قد كان فى الحقيقة أثرة جماعية، وكان الطريق قد مهد للأثرة الفردية وانفسح المجال أمام من يشعرون بقوة ترفعهم فوق الأحزاب وتمكنهم من السلطة المطلقة، وكان الطغيان قد مات فى بلاد الإغريق منذ أن وجدت المدن توازنها الدستورى بسيطرة النظام الديمقراطى دائما ولكن هذا الطغيان بعث بسبب الأفكار الجديدة التى تجعل المصلحة الشخصية هى القاعدة وتجعل دليل الكفاءة تلك الأمارة الأكيدة للحماية الإلهية وهى النجاح، ومادام المثل الأعلى للإنسان هو أن يعيش تبعًا لهواه، وأن يتنعم بالملذات، فأية وسيلة أنجع للوصول: التخلص من القانون العام، وتنصيب الفرد نفسه سيداً على الأجسام والأرواح؟ وعندما يتناقش فى هذا الموضوع بولياركوس أحد رجال بلاط دينيس القديم مع أركيناس التارنتى الفيلسوف ورجل الدولة؛ نرى الأول يصرح فى غير مواربة بأن أكبر سعادة يمكن أن يصيبها كائن بشرى هى تلك التى يتذوقها فى قصره ملك الفرس، وعندما نلاحظ المكان الضخم الذى يحتله فى المدينة "الرجال الممتازون": السبياد وليزاندر وإجيزيلاس ندرك أن "الرجال الخارقين" قد أخذوا يسيطرون. وهكذا تنتهى مبادئ أخلاق كمبادئ نيتشه إلى سياسة كسياسة ميكافيللى، وأصبحت الدولة تتركز فى شخصيات قوية تسلح طموحها بالمكر والعنف. وعلى هذا النحو ظهر دينيس فى سيراكوزا وايفاجوراس فى قبرص وهرمياس فى أتارنيا وليكوفرون وجازون فى فيريس وكلياركوس فى هوكلية وكثيرون غيرهم حتى:"لقد أصبحت عادة مستقرة فى المدن أن لا يريدون المساواة بل أن يدفعوا أنفسهم إلى الحكم أو أن يستسلموا إلى الطاعة إذا أخفقوا".

هذه الأخلاق التى يكتفى أكبر ملاحظ فى العصور القديمة بملاحظتها، أخذ المفكرون يبررونها ويمجدونها، وكانت فكرة الملكية فى الجو وكان أكبر المفكرين فى ذلك العصر يرون فيها الخير فالحكم الاستبدادى المستنير يستطيع أن يطبق النظم المحكمة

وأن يحقق الأحلام الرائعة. إكزينوفون يبحث عن الرجل الذى يستطيع "أن يقود الرجال"، ويوضح فى كتابه "تربية كيروس" كيف يمكن تكوين ذلك الرجل وفقًا لنموذج أصبح فى عداد الأساطير، وهو يقدم صورته حية فى ملامح سيروس وأجيزيلاس. وإذا كان يصور فى صورة هيرون الشر الذى يرتكبه الطاغية الفاسد، فإنما يفعل ذلك كى يعارض بينه وبين الخير الذى يمكن أن يأتى به الطاغية الصالح الذكى.

وأفلاطون لا يريد أن يكتفى بالكتابة فنراه يجرى خلف الملك الذى سيقوم بحماية جمهوريته ولذلك يقوم بثلاث رحلات فى صقلية يتحمل خلالها ما لا حصر له من المضايقات والإهانات والآلام؛ اقتنع بعدها أنه لن يجد فى بلاط سيراكوزا من يملك "الفن الملكى" الذى يؤهله لأن يملى على الجميع سلطة مطلقة وأن يؤسس الدولة النموذجية، وعندما قادته خيبة الآمال فى أيام شيخوخته إلى أن يستسلم فيطلب من القوانين ما كان يود أن يحصل عليه من إرادة فردية نراه رغم ذلك يحن إلى الطاغية الشاب المتعلم الشجاع العالى الروح. وكان إيزوقراط أكثر الجميع إعجابًا بالأبطال الحامين للحضارة الهلينية والعاملين على انتشارها، وبالجملة لعظماء الرجال الذين تبعثهم العناية الإلهية كى يحققوا إرادتها. وقد ظل خلال نصف قرن فى مدرسته وقلمه بيده يبحث رجل القيادة الذى سيحقق وحدة بلاد الإغريق بتجنيدها ضد الفرس، وعندما خابت آماله فى تيموثيه الآثينى لم يعد يعتمد إلا على ملك ذى سلطة مطلقة، ولم لا وقد كان صديق ومستشار أميرى قبرص ايفاجوراس ونيكوكليس كما أن طاغية هيراقليا كان تلميذه. وقد ظل يدفع إلى الأمام دورًا بعد دور جازون وإلكسندر فى فيريز وديتيس فى سيراكوزا وأرسكيداموس ابن إجيزيلاس، حتى إذا أضناه الفشل نراه يستنجد بفيليب المقدونى.

لقد كانوا يتلمسون رئيسًا وحتى أولئك الذين لم يكونوا يريدون رئيسًا واحدًا لجميع بلاد الإغريق، ولا أن يكون هذا الرئيس أجنبيًا والذين كانوا يدافعون فى استماتة عن وطنهم الصغير أخذوا يرون ماذا تفعل قوة المقدونى، فهو يقرر وهو ينفذ وقوته لا تتبدد

فى شكليات، بل تتركز فى قيادة وفى أعمال. وهذا هو ما كان يراه أكبر أعدائه عندما كان يضطر هو نفسه إلى أن يبذل مجهودات فوق طاقة البشر كى يقنع أولئك الذين يريد إنقاذهم. وعندما ألقى منافسه "هيبريد" رثاء المحاربين الذين ماتوا من أجل آثينا نفسها بقوله:"إن مدينتنا كانت فى حاجة إلى رجل، وكانت بلاد الإغريق كلها فى حاجة إلى مدينة قادرة على تولى القيادة".

وهكذا ولد النظام السياسى الذى كانت له الغلبة فى جميع العالم الهلينستيكى قبل أن ينتشر فى العالم الرومانى، وكان مولده بعد التمنى والانتظار والاقتناع بضرورته. فالدول الكبيرة التى ضمت هذا العدد الضخم من المدن المستقلة المفككة لم يكن من الممكن أن تنشأ إلا في الصورة الملكية، فالملكية وحدها هى التى تجسمت فيها تلك الآمال المختلطة والرغبات الحاسمة لعدة أجيال.

وقد ظهرت كما تصورتها الأحلام، فكانت حقًا إلهية، ومنذ القدم كان الإغريق يعتبرون مؤسسى المدن أبطالاً، وفى أوائل القرن الرابع كان الأوليجاركيون يعبدون ليزاندر كمنقذ، وقد أقاموا له تماثيل كأنه الإله، وقد قارن إيزوقراط مقدمًا رسالة فيليب برسالة هرقل وغيره من أنصاف الآلهة. وفى الخطاب الذى أرسله إلى بطل كيرونيا، نراه يعده فى ألفاظ صريحة بأن فتحه لآسيا سيكون جزاءه التأليهُ. وهكذا كانت الفكرة الإغريقية مهيأة لأن تلحق بالفكرة الشرقية لكى تولد عبادة الملك.

والخدمة التى كانت مطلوبة من الملكية مقابل حقوقها الإلهية هى أن تقيم السلام لا بين المدن فحسب بل والنظام فى داخل كل مدينة، فالطبقات المضطربة فى التمتع الهادئ بأملاكها كانت قد ضاقت ذرعًا بالاستبداد الشعبى. نعم إن القلق والخطر لم يكونا مسيطرين على نفس النحو فى كل مكان، فآثينا الديمقراطية مثلاً عرفت كيف تحمى الوظائف العامة من مساوئ القرعة كما حمت فى كل مناسبة بواسطة القسم الذى كان يطلب من قضاة الشعب، وبالتصريح الذى يدلى به الأركونت كل عام حق الملكية من كل اعتداء.

ولكن فى كثير من الجهات كان الأغنياء الذين تتمثل ثروتهم فى عقارات أو قيم منقولة أو أرقاء يشعرون بتزايد الخطر الذى يتهددهم يومًا بعد يوم من الثورة، ولقد أصاب فيليب شاكلة الصواب عندما حظر فى ميثاق اتحاد كورنثه كل تغيير فى الدستور وكل انتقام سياسى وكل انقلاب اجتماعي، فقد أدرك مهمة الملكية على النحو الدقيق الذى عرفها به معلم ابنه، عندما قال:"إن مهمة الملك هى أن يسهر على أن لا يصاب الملاك بأى أذى فى ثروتهم، وأن لا يصاب الشعب بأية إهانة لشرفه".

لقد كان انتصار الملكية العسكرية إذن انتصارًا للحزب المحافظ، وبذلك انتصرت الأوليجاركية على الديمقراطية، وكان ديموستين يعرف منذ أمد طويل هدف الصراع ضد فيليب. وعندما نراه يستثير دون كلل الشرف القومى وتنقله العزة الوطنية من الألم إلى الجلال، فإنه كان يصوغ إحساسه أفكارًا إذ كان مقتنعًا بأن الدفاع عن أثينا، إنما هو دفاع عن الديمقراطية ولنستمع إليه يقول يومًا لمواطنيه:"لقد خضتم عدة حروب ضد مدن ديمقراطية أو مدن أوليجاركية، ولكن أحدًا منكم ربما لم يفكر فى البواعث التى دفعت إلى هذين النوعين من الحرب. فما هى تلك البواعث؟ إذا كانت الحرب ضد الديمقراطية، فإنها كانت مطالب خاصة لم تستطع الحكومة أن تحققها ومنازعات على الأراضى والحدود ومسائل منافسات وصراع على السيطرة. أما إذا كانت حروبًا ضد الأوليجاركية، فإن الأمر يختلف كل الاختلاف، إذ كان محور القتال هو النظام السياسى والحرية ولذلك لا أتردد فى أن أعلن بأنه من الأفضل فى نظرى أن يكون جميع الإغريق المتحدين فى الديمقراطية أعداء لكم عن أن تكون بلاد الإغريق الأوليجاركية صديقة لكم، فمع الرجال الأحرار لن تجدوا _فيما أعتقد _ مشقة فى عقد السلام عندما تريدون، بينما الصداقة ذاتها مع أنصار الأوليجاركية لا تخلو من خطر، وذلك لأنه لا يمكن أن يوجد تعاطف بين الأرستقراطيين وجمهرة الشعب أى بين من يريدون أن يكونوا أسيادًا أو من يحبون المساواة".

وكما فشلت الملكية فى تحقيق السلام فقد فشلت أيضًا الأوليجاركية خليفتها فى حفظ النظام ولم يمزق الصراع الداخلى بلاد الإغريق قط، كما مزقها فى القرنين اللذين

مراً بين الغزو المقدوني والغزو الروماني. فصراع الطبقات كان مستعراً في أبشع صوره ولكي ندلل على هذا الصراع في القرن الرابع سبق أن تعجلنا، فاستعرنا الوصف الذي وصفه به بوليب، ولا نريد أن نورد هنا الأمثلة العديدة التي ذكرها المؤلف في مجرى كتابه، ونكتفي بأن نقول إن فوستيل دي كولانج قد استخدمها في توضيح الأسباب العميقة التي أدت إلى الخاتمة، وهي تحويل بلاد الإغريق إلى مقاطعة رومانية.

وإذا كان النظام الذي قضى على استقلال المدن لم ينجح في إقامة التوازن الاجتماعي، فقد كانت له مع ذلك من القوة ما استطاع به أن يوقف تطوراً كان يبشر بالخير العميم.

فأثينا كانت قد أحرزت بقانونها تقدمًا كبيراً على باقي بلاد الإغريق ومبادئ دراكون وصولون التي طبقها معاصرو بيركليس على نحو يمزج بين السلطة العامة والحرية، كانت قد ولدت قوانين فردية وديمقراطية لا تسلم إلا بالدعاوى والمسئوليات الشخصية البحتة وتهدف إلى العدالة عن طريق حب الإنسانية ومنذ أوائل القرن السادس كانت الدولة الأثينية قد حظرت الاسترقاق من أجل الديون وعن طريق التبعية الاسترقاق الجنائي وفي نظام الملكية كانت قد أقامت حق الوصية لتعويض إلغاء الثروات كما عدلت فيما بعد عن مسئولية الأسرة الجماعية في الجرائم السياسية وحققت حماية قانونية للأرقاء.

كانت أثينا قد أصبحت في القانون، كما هي في كل شيء آخر، مدرسة الإغريق. واستمر استحقاقها لهذه الصفة يزداد على مر الأيام وديموستين الذي كان دائم الحرص على إبراز أمجاد وطنه لم ينس أن يقول: "لقد قرر كثير من المدن الإغريقية في مرات عديدة أخذ قوانينكم، وفي هذا ما يحق لكم أن تفخروا به؛ وذلك لأن قوانين أية مدينة هي طريقة حياتها". ونحن نجد في الواقع في الجزر مثل أمورجوس وكوس وكيوس وفي آسيا الصغرى (في إريتريا وزيليا) نفس تنظيم المحاكم وتقسيم الدعاوى العامة الذي نجده في أثينا. وقد احتفظت ثلاثة قوانين من قوانين صولون على الأقل

بحيوية خارقة، وهى قانونه الخاص بدفن الموتى الذى نسخه البيوسيون، وحاكاه أهل إيوليس وأهل كمبريون فى نيسيا، ثم أهل روما. وقانونه الخاص بحق الزرع والبناء والحفر، الذى أخذ به كثير من المشرعين قبل أن يحتل مكانه فى مجموعة قوانين الإسكندرية. وفى قانون الألواح الاثنى عشر، وأخيراً قانونه الخاص بالوصية وهو الذى لم تجرؤ أية مدينة أخرى على أن تحاكيه قبل القرن الرابع، ولكنه حاز بعد ذلك شيئًا فشيئًا الموافقة الإجماعية.

ولقد أرادوا أن يستفيدوا من تجربة آثينا فى بعض الحالات التى وجدت فيها وسيلة لتسهيل عمل القضاء وتحديد الإجراءات وإصدار قوانين مدنية ولوائح عملية للبوليس سهلة وحكيمة، ولكن الأوضاع التى تتجلى فيها على خير وجه روح التشريع الآثينى والتى تظهر نزعتها الفردية القوية وحبها الجميل للإنسانية. هذه الأوضاع لقيت مقاومة حتى فى البلاد الديمقراطية ومع ذلك فبعض المدن التى كانت داخلة فى نفوذ آثينا المباشر غامرت فسارت فى الطريق الذى كانت آثينا قد سلكته فى جسارة، ففى جزيرة أمورجوس لم يعد الحرمان من الحقوق المدنية وراثيًا والديمقراطيون فى جزيرة كيوس لم يعودوا يقبلون الجمع فى العقوبات السياسية بين عقوبة الإعدام والمصادرة، وهكذا يبدو التطور واضحاً، ولكن هل سيستمر فى خلال العصر الهلينستيكي؟

وفى الهيئات الاجتماعية الجديدة التى تختلط فيها الأجناس، ويعتبر عدد كبير من المواطنين مواطنين فى عدة، مدن وتتحد الهيئات المهنية من دولة إلى أخرى، وتسيطر الروح العالمية ووحدة التفكير على الفلسفة والدين ويتحدث جميع المتعلمين بنفس اللغة كان لابد للقانون أيضًا- فيما يبدو- من أن يتوحد فى أصول مشتركة على الغرار الأتيكى. والواقع أنهم قد استمروا فى تنظيم قضائهم من الناحية الفنية على غرار آثينا وكذلك الإصلاحات التى تتفق مع النظام الملكى، ولكنه لما كان هذا النظام يقوم على عدم المساواة الاجتماعية، فإنه كان يرفض كل تغيير يتفق مع مبدأ الفردية وحب

الإنسانية لدى الديمقراطيين. وجميع المدن التي كانت قد احتفظت بالعقوبات الجماعية لم تتخل عنها وظلت آثينا وحدها ودون غيرها تحمى الحرية الفردية بحماية شخص الإنسان، فاستمرت تحظر على الدائنين الاستيلاء على أجسام مدينيهم وتقيد الحبس الاحتياطى، بل وعقوبة السجن بحالات استثنائية وتحدد لصالح الأرقاء أنفسهم سلطة الإكراه البدنى والعقوبات المقيدة للحرية التى يتسلح بها الحكام، وفى كل هذا لم يكن لآثينا أتباع.

ونحن نعلم اليوم ماذا كان قانون الإسكندرية، فبينما يختص بإدارة القضاء كان التقدم لا شك فيه، فقد تخصصت المحاكم وأنشئ نظام الاستئناف وفصل بين الرئاسة والتحقيق وعُيِّن موظفون مختصون بالتنفيذ، وازداد التحديد فى تعريف الجنح وتحديد العقوبات، وفى كل هذه المسائل استخدم قانون الإسكندرية القانون الآثينى وتفوق عليه، ولكننا لو فحصنا الروح بدلاً من الناحية شبه المادية للاحظنا أنه قد كان هناك تدهور. ففى ميدان الحرية الشخصية ظل المبدأ هو "يحظر استرقاق المواطن" ولكن كيف طبق؟ لقد كان الآثينيون الديمقراطيون لا يمسونه فى أية حالة. وأما الإسكندريون والإغريق الآخرون فقد كان هذا المبدأ يجتمع عندهم مع الحبس الاحتياطى مالم تدفع كفالة كما يجتمع مع التنفيذ على جسم المدين فى حالة الإعسار. وهكذا لم تعد حرية المواطن محصنة لا تمس.

وهناك خاصية أخرى تميز الآثينيين وقد سبق أن رأينا كيف أنهم، وإن يسلموا للرقيق بأهليته القانونية، إلا أنهم قد وفروا له الحماية القانونية. فالرقيق عندهم محمى ضد السيد وضد الأشخاص الآخرين بل وضد الدولة ذاتها. فالحاكم ممنوع من أن يقضى على الرقيق بضربات من السوط أكثر مما يقضى على الرجل الحر بدراخمات بينما يمكن أن يجلد الرقيق فى غير آثينا أى عدد من الجلدات. والقانون الإسكندرى يتظاهر بأنه يعتمد قاعدة تحويل الدراخمات إلى جلدات، ولكنه لما كانت الغرامة قد رفعت إلى مائة دراخم، فإن عقوبة الجلد قد سايرت نفس الارتفاع وبينما الرقيق فى

أثينا يجلد خمسين جلدة "على الأكثر" فإنه فى الإسكندرية كان يجلد مائة "على الأقل" وفى نظام لا يسلم بالمساواة تدهورت الحرية واختفت المشاعر الإنسانية.

وهكذا تقوم الدلائل الأكيدة على أن الحضارة الإغريقية بمرورها من المدن الصغيرة إلى الملكيات الكبيرة قد اكتسبت فى الاتساع، ولكنها خسرت فى القيمة وكانت أثينا قد رسمت برنامجاً للإصلاحات السياسية والاجتماعية كان حرياً بأن يقود جميع رجال الإغريق إلى عمل تحريرى ضخم، وكانت شرعيته إن لم تكن ضرورة الرق قد أخذت توحى بالشكوك وأخذ التطور تتضح معالمه والهدف يتراءى للأنظار، ولكن الفيلق المقدونى أوقف كل شىء وكان من بين أوائل الإجراءات التى اتخذها المنتصر حظر تحرير الرقيق. وقد سقطت أثينا قبل أن تتم رسالتها وقد ظلت بقوانينها الجميلة عن الحرية الشخصية استثناء. وأنبل الأفكار التى أطلقتها فى العالم قد التجأت بعد أن طردت من القانون العام، إلى نظريات الفلاسفة كى تحتفظ على الأقل بطريق غير مباشر بشئ من التأثير على الجماعات الإنسانية.

هذه هى الوقائع.. فالمقدونى لم يمثل- فى الصراع الحاسم- التقدم، والأثينى كان يستطيع أن يقسم بأن المنهزمين فى كيرونيا لم يتقاعسوا فى الدفاع عن ثروة وطنهم الأدبية كما لم يتقاعس المنتصرون فى مراثون وسلامين وبلاتيا.

عن المترجم

عُرف د. "محمد مندور" للسواد الأعظم من دارسى الأدب العربى ونقده كشيخ للنقاد العرب المحدثين،أو كرائد للنقد العربى الحديث، منذ صدور كتابه" فى الميزان الجديد" ١٩٤٤ وكتابه المؤسس"النقد المنهجى عند العرب" الذى كان أطروحته لنيل الدكتوراه عام ١٩٤٣ تحت إشراف أستاذه أحمد أمين عن تيارات النقد العربى فى القرن الرابع الهجرى.

أما محمد مندور الإنسان الذى ولد وعاش معظم عمره – الذى لم يكن طويلاً – فى وطن محتل، سواد شعبه من فقراء الفلاحين؛ فقد ولد فى ٥ يوليو ١٩٠٧ فى قرية بمحافظة الشرقية، وشاهد فى طفولته قمع المظاهرات التى تنادى بالحرية والاستقلال أثناء ثورة ١٩١٩، وشارك فى المظاهرات التى اندلعت عام ١٩٢٥ إثر مقتل السيردار وإقالة حكومة سعد زغلول، ورفتْ من مدرسته الثانوية لتزعمه المظاهرات الوطنية، فتولد لديه إحساس بالغضب من الاستعمار وأعوانه، وأحس بحاجته لمعرفة حقوقه كإنسان؛ فقرر أن عليه أن يتسلح بدراسة القانون ليساعده على التعبير عن نفسه والدفاع عن وطنه وأهله ضد الظلم والاستبداد، فالتحق بكلية الحقوق التى كانت الدراسة بها خمس سنوات وكان الدكتور طه حسين العائد من بعثته يُدرِّس اللغة العربية لطلبة الحقوق وقد أقنعه طه حسين بأن يلتحق بكلية الآداب بالإضافة إلى الحقوق، حيث لمح لديه استعداداً أدبيًا قويًا، وبالفعل أصبح طالبًا بالحقوق والآداب قسم اللغة العربية فى آن واحد، بل ألحقه بقسم الاجتماع الأستاذ "هوستيليه" أستاذ علم الاجتماع فجمع بين الدراسات الثلاث معًا.

ولما كانت دراسة الحقوق خمس سنوات، فقد تخرج عام ١٩٢٩ في الآداب وعام ١٩٣٠ في الحقوق وسافر الى فرنسا في بعثة إلى السربون للحصول على ليسانس في الآداب واللغات اليونانية القديمة واللاتينية والفرنسية، وفقهها المقارن، مع حضور محاضرات المستشرقين وتحضير الدكتوراه في الأدب العربي مع أحدهم، ولكنه عاد من فرنسا عام ١٩٣٩ بسبب الحرب العالمية الثانية دون أن يحصل على الدكتوراه، ولكنه حصل بالإضافة إلى الليسانس المذكور على دبلوم في القانون والاقتصاد السياسي والتشريع المالي، ودبلوم الصوتيات من معهد الفونطيقا، ودراسات في العمارة والموسيقا وغيرهما، كما كان يحضر بظمأ للمعرفة محاضرات الفلسفة والاجتماع وعلم النفس بالسربون .

ولما كانت الثقافة اليونانية القديمة هي الأم للثقافة الأوربية الحديثة، فإنه من شدة شغفه بفلسفتها وفنونها وآدابها أحس برغبة عارمة لزيارة اليونان عام ١٩٣٦ للبحث عن الأماكن التي وردت فيما قرأ من آدابها ونظمها وفلسفتها؛ فسافر إليها مع زميل دراسة له "جاك تريليه" إلى الجزر المتناثرة في بحر إيجه وجزيرة صقلية باعتبارها جزءاً من بلاد الإغريق القديمة. ويقول مندور: إن هذه الرحلة هي التي ثبتت في ذهنه جميع ما عرف عن التراث اليوناني الذي يكون أضخم معجزة بشرية. ويذكر أنه عندما زار الاكروبول في أثينا وبقايا المعابد التي لاتزال قائمة فوق هذه الربوة، خيل إليه أنه يرى مواكب ديونيزوس ومسابقات التمثيل المسرحي، وأنه يلمح على البعد ربات الفنون التسع فوق قمة الهليكون بل إنه في ضواحي أثينا بحث مع صديقه عن أكاديمية أفلاطون التي كان تلاميذه يتلقون فيها الفلسفة، ثم ليسيه أرسطو ومماشيها التي كان يسير فيها ومن حوله تلاميذه ليناقش معهم أعوص مسائل الفلسفة والمنطق والأخلاق والسياسة، وكافة فروع المعرفة، وبالرغم من أن مندور لم يعثر إلا على بعض الحجارة المتناثرة في مكان الأكاديمية ومكان الليسية، إلا أنه يقول إن قراءاته السابقة حركت خياله وغمرت روحه بعطرها العبق.

ويتحدث مندور عندما رسا زورقه الصغير على شاطئ جزيرة "تيلوس" الصغيرة ووجدها مغطاة ببقايا المعابد القديمة، وخاصة معابد آلهة الفنون "ابوللو"، أحس أنه وسط أنقاضها قد تشرب الروح الهيلينية التى تمتاز بالصفاء وهدوء القلب وحرارة الفكر وانفعاله لأن اليونانى القديم حسب رأيه يحس بعقله ويدرك بقلبه، ففى عقلة حرارة العاطفة وفى قلبه ضوء العقل.

هكذا تحدث مندور عن اليونان القديم، ودائماً ما كان يستشهد فى مقالاته النقدية والسياسية والثقافية أثناء نشاطه السياسى الكبير فى الأربعينيات بسياسيّ وخطباء أثينا القديمة، وكان دائم الاستعانة بالتاريخ والآداب اليونانية القديمة لتمرير آرائه السياسية بعد منعه من الترشح فى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ وما بعدها، واستخدامه الدائم لمقولات سقراط وأرسطو. وإعرابه عن صداقته القديمة العميقة لفكر أفلاطون . بل وكتب العديد من المقالات عن خطباء اليونان وسياسييها وأفرد مقالاً عن "ديموستين" خطيب الحرية، وآخر عن "بركليس" ومعانى الديمقراطية، وكذلك عن "صولون" وغيره؛ ليفلت من أسر لا ديمقراطية النظام.

كان حلم مندور الدائم الذى يسعى حثيثًا لتحقيقه هو "الديمقراطية الشعبية" التى تتم بالضرورة العضوية من خلال الاشتراكية التى تحقق العدالة، ولا تَلغى التميز والكفاءة الشخصية وحرية التعبير، ويؤمن أن الحارس لهذه الديمقراطية هو تسليح الجماهير بالثقافة السياسية وتهذيب نفوسها بالأدب والفن، ليتكون رأى عام مستنير يكون سنداً قوياً للبنيان الديمقراطى الشعبى الاشتراكى، وقد قال صديقة ورفيق دربه د. لويس عوض (إن مندور ديمقراطى اشتراكى بينما أنا اشتراكى ديمقراطى) .

ومن هنا كان اهتمام الدكتور مندور بترجمة هذا الكتاب المهم الذى يرصد تكوّن المدينة الإغريقية ويفسر نشأة الديمقراطية وأسباب ازدهارها وانهيارها؛ ليكون نبراساً وزاداً للأجيال الحالية والقادمة.... وإن كان قد ترجم ونشر له من قبل كتاب "تاريخ

إعلان حقوق الإنسان" عام ١٩٥٠ لابير بابيه، وقبله كتاب "من الحكيم القديم إلى المواطن الحديث" لبوجليه ودى لاكروا وغيرهم عام ١٩٤٤، فأخيرا ها قد صدر الكتاب الأكبر فى إسهامات مندور الخاصة بترجمة أهم الكتب التنويرية للمسار الديمقراطى ليضاف لمقالاته وكتابه المهم الذى كتبه في ديسمبر ١٩٥٢ باسم "الديمقراطية السياسية".

وفى النهاية أقول إن الدكتور مندور قد ألزم نفسه أخلاقيًا بأن يحاول أن يرد الجميل إلى أهله فور عودته من بعثته عام ١٩٣٩، ففى مخطوط له بعنوان "اليوم وقد أصبح البصر حديديا" الذى يبدؤه بقول الشاعر "وطنى لو شغلت بالخلد عنه.. نازعتنى إليه فى الخلد نفسى" ويقول: توسم فينا الخير أناس سنذكر لهم فضلهم أبد الدهر فبعثونا إلى أوروبا نطلب العلم والنفس مفتحة والضمير مثقل بالتبعات، فما خطوت مدخل السربون حتى أخذتنى نوبة المحموم، فهناك علم كثير تنقطع دونه الحياة والعقد منعزم على تحصيل كل ما نستطيع تحصيله؛ لأننا نعلم أننا ننفق أموال الملايين من بؤساء الفلاحين، وأن الفرصة التى مُكّنا منها لن تعود؛ فعلينا أن نستغلها أتم الاستغلال لنرد الجميل إلى أهله.

ورحل مندور كالشهاب بعدما أنار الظلمة فى ١٩٦٥/٥/١٩، وفى حياته كم صارع وسُجن وأُبعد وحُوصر من أجل دفاعه عن الديمقراطية السياسية التى تستتبع بالضرورة الحقوق الديمقراطية والدستورية وحقوق الإنسان الأساسية من حق العمل، وحق التحرر من الفقر، وحق السكن، وحق العلاج، وحق التعليم وكافة الحقوق والحريات التى تسمح للمواطن بالمشاركة السياسية الفاعلة فى مجتمعه.

ولعل كتاب "المدينة الإغريقية" هذا يكون إضافة لمسيرة الديمقراطية الشعبية من أجل مستقبل أفضل للإنسان.

د. طارق مندور

الاعمال السابقة

للدكتور محمد مندور (١٩٠٧ - ١٩٦٥)

اسم المؤلف	دار النشر	سنة النشر
نماذج بشرية	دار المعارف	١٩٤٣
فى الميزان الجديد	نهضة مصر	١٩٤٤
النقد المنهجى عند العرب	نهضة مصر	١٩٤٨
فى الادب والنقد	لجنة التأليف والترجمة والنشر	١٩٤٩
الديمقراطية السياسية	كتاب المواطن	١٩٥٢
مسرحيات شوقى	معهد الدراسات العربية	١٩٥٤
خليل مطران	معهد الدراسات العربية	١٩٥٤
ابراهيم المازنى	معهد الدراسات العربية	١٩٥٤
الشعر المصرى بعد شوقى (ج١)	معهد الدراسات العربية	١٩٥٥
إسماعيل صبرى	معهد الدراسات العربية	١٩٥٥
الأدب ومذاهبة	معهد الدراسات العربية	١٩٥٦
ولى الدين يكن	معهد الدراسات العربية	١٩٥٦
الشعر المصرى بعد شوقى (ج٢)	معهد الدراسات العربية	١٩٥٧
جولة فى العالم الاشتراكى	جماعة البعث الجديد	١٩٥٧
مسرحيات عزيز أباظة	معهد الدراسات العربية	١٩٥٨
الثقافة وأجهزتها	دار المعارف	١٩٥٨
قضايا جديدة فى أدبنا الحديث	دار الاداب	١٩٥٨

اسم المؤلف	دار النشر	سنة النشر
الكلاسيكية والأصول الفنية للدراما	نهضة مصر	١٩٥٨
المسرح النثرى	معهد الدراسات العربية	١٩٥٩
المسرح	دار المعارف	١٩٥٩
فن الشعر	المكتبة الثقافية	١٩٦٠
مسرح توفيق الحكيم	معهد الدراسات العربية	١٩٦٣
الأدب وفنونه	معهد الدراسات العربية	١٩٦٣
النقد والنقاد المعاصرون	نهضة مصر	١٩٦٤
كتابات لم تنشر	كتاب الهلال	١٩٦٥
فى المسرح المصرى المعاصر	نهضة مصر	١٩٧٢
فى المسرح العالمى	نهضة مصر	١٩٧٤
معارك أدبية	نهضة مصر	١٩٨٤
فى حياتى أساتذة وزملاء	هيئة قصور الثقافة	٢٠٠٧
الصحافة وحريتها الفنون ووحدتها	مكتبة الأسرة	٢٠٠٧
تأسيس فنون السرد	هيئة قصور الثقافة	٢٠٠٨
محاكمة الضمير الوطنى	الهيئة العامة للكتاب	٢٠٠٩
كتابات مندور المجهولة	المجلس الأعلى للثقافة	٢٠١٠
فى الأخلاق والضمير (تحت الطبع)	الهيئة العامة للكتاب	٢٠١٠

مترجمات دكتور مندور:

اسم المؤلف	دار النشر	سنة النشر
دفاع عن الادب "جورج ديهاميل"	لجنة التأليف والترجمة والنشر	١٩٤٢
"من الحكيم القديم الى المواطن الحديث" للاستاذ "بوجليه وبرييه ودى لاكروا وبارودى"	لجنة التأليف والترجمة والنشر	١٩٤٤
منهج البحث فى الادب واللغة "جوستاف لانسون وأنطون برييه"	دار الملايين	١٩٤٦
تاريخ اعلان حقوق الانسان "ألبير باييه"	لجنة التأليف والترجمة والنشر	١٩٥٠
نزوات ماريان وليالى اكتوبر ومايو واغسطس "ألفرد دى موسيه"	سلسلة من الشرق والغرب	١٩٥٩
مدام بوفارى "جوستاف فلوبير"	كتابى	١٩٦١
قصص رومانية	نهضة مصر	١٩٥٨
نظرية مندور النقدية (تحت الطبع)	الهيئة المصرية العامة للكتاب	

المؤلف في سطور:

جوستاف جلوتز (١٨٦٢ - ١٩٣٥) .

- مؤرخ وعالم اجتماع لتاريخ اليونان القديم .
- عضو المعهد الفرنسي .
- أستاذ بجامعة باريس .
- ولد في مدينة أجينو الفرنسية .
- تخرج في المدرسة العليا للتاريخ سنة ١٨٨٢ .
- سنة ١٩٠٤ تخصص في القانون الجنائي في اليونان القديم .
- سنة ١٩٠٧ رشح رئيساً لقسم التاريخ اليوناني .
- سنة ١٩٢٣ ألف كتاب (حضارة بحر إيجه) .
- سنة ١٩٢٣ ألف كتاب (العمل في اليونان القديم) .
- سنة ١٩٢٨ ألف كتاب (المدينة الإغريقية) .
- له كتاب (التاريخ الاقتصادي لليونان القديم منذ هوميروس حتى الغزو) .

المترجم فى سطور:

د. محمد مندور (1965 - 1907)

– أكمل دراسة الدكتوراه في فرنسا عام 1939 م ومن ثم قفل عائداً إلى مصر .

– تنقل أستاذاً محاضراً بين جامعتى القاهرة والإسكندرية، واستقال من الجامعة عام 1944م ليتفرغ للكتابة والتأليف بل المحاماة.

– تنقل ما بين مجلتى الثقافة والرسالة ثم الأهرام والمصرى والوفد المصرى المسائية، وأصدر مجلة البعث الأسبوعية. كما تولى تحرير صوت الأمة بعد سقوط إسماعيل صدقى.

– افتتح مكتبا للمحاماة ورشِّح للبرلمان، وفى ثنايا ذلك دخل الحبس الاحتياطى أكثر من عشرين مرة، وسجن فى زنزانة انفرادية لمدة 46 يوما بتهمة الشيوعية.

– شارك فى العديد من الخصومات السياسية الحادة والقضايا التى رفعها على خصومه، بالإضافة إلى معاركه الفكرية النقدية المحتدمة، ومواجهة إغلاق أكثر من مجلة وجريدة كتب فيها أو رأس تحريرها .

– أصدر العديد من الكتب والمراجع التى تعتبر أساسية فى تأطير مفهوم النقد العربى الحديث.

– مع ثورة 1952م انتقل إلى مرحلة أخرى من نقد الشعر، ركّز فيها على دراسة الشعر المصرى الحديث ابتداء من ولى الدين يكن وانتهاء بروافد حركة أبوللو التجديدية وحركة الشعر الحر، وذلك من خلال محاضراته التى ألقاها فى معهد الدراسات العربية منذ إنشائه عام 1953م.

– قدم فى تلك المحاضرات محاولة لتأريخ الشعر العربى الحديث فى مصر، والتمييز بين مراحله التاريخية واتجاهاته الفنية .

– ركّز فى مطلع الستينيات على المسرح مع ما صاحب هذا التركيز من حوار مع الاشتراكيين والجماليين من النقاد، وأدى تأثره بالتطورات الاجتماعية فى مصر خلال تلك السنوات إلى تبنيه لمفهوم الواقعية الاشتراكية، وإلى الإيمان بأن للأدب بوجه عام وظيفة سياسية متصلة باستخلاص القيم المحركة التى تكمن خلف مظاهر التطور الاقتصادى والاجتماعى والكشف عنها، مما يحول هذه القيم إلى قوة إيجابية فاعلة.

– تصاعد تركيزه على الوظيفة الاجتماعية للأدب تدريجيًا فى تناسب طردى مع خطى المجتمع المصرى فى مجال التطبيق الاشتراكى الذى أصبح شعارًا رسميًا للقيادة السياسية، حتى يصل هذا التركيز إلى أقصى درجة فى أواخر حياته.

التصحيح اللغــوى : **حسن خضر**

الإشـــراف الفنـــى : **حسن كامل**



هذا الكتاب يتتبع فيه المؤرخ (جوستاف جلوتز) تطور النظم الإغريقية، التي حدد خصائصها الأساسية وغاص وراء تفصيلات حركتها العامة، وكان حريصًا حرصًا بالغًا على المصداقية الواقعية حرصه على التفسير العميق للهيئات الاجتماعية التي تعزز توزيع العمل الذي يؤدي بدوره لنمو الشخصية البشرية الفردية.. وحسبه أنه القائل إن الهيئات الاجتماعية "ليست أشكالاً هندسية بل كائنات حية".

وفي النهاية، هذا الكتاب عن شروق الديمقراطية اليونانية القديمة وغروبها.



تصميم الغلاف: عادل شريف